
مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية

من أجل السلام

مشارك التفاوض

د . محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيال

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية

من أجل السلام
معارك التفاوض

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام
معارك التفاوض
الطبعة الأولى: يناير ٢٠٠٠
رقم الإيداع: ٩٩ / ١٦٥٥٥
الترقيم الدولي: 8-04-5979-977

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

٠١٢٣٢٩٠٦١٨

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى

(دار الخيال)

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمى فهم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

إلى الأستاذ أنيس منصور

تحية تقدير

لنظراته الفلسفية الثاقبة

وإبداعاته الأدبية المتفردة

وكتاباتة السياسية المخلصة

محمد الجوادى

1446

1447

المحتويات

٥إهداء
٢٥هذا الكتاب
	الباب الأول : زمن الانكسار والانتصار مذكرات دبلوماسى
	عن أحداث مصرية وعربية ودولية
٣٣للدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد
	• التعريف بصاحب المذكرات، ثقافته، قيمته الدبلوماسية، وظائفه
	• المذكرات هادئة وهادفة، مفتاح نجاح الرجل، وصوله إلى المناصب الكبرى
	بعد الستين، الرفعة والترفع فى شخصيته وفى مذكراته، صغر الحجم،
	المذكرات ككتب المتن القديمة • لا يقدم وقائع جديدة ولكنه يقدم زوايا
	مختلفة، خليط من الفلسفة والتاريخ • سعادة صاحب المذكرات بالرضا النفسى
	تجاه ما أنجز فى حياته العامة • حبه للتفاوض، دوره فى مفاوضات وترتيبات
	تنفيذ اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤ • جوهر التفاوض هو القبول بفكرة الحلول
	الوسط، المفاوض المتمرس يحدد بدقة حقيقة موقفه، المعركة تحتاج إلى ثبات
	وتصميم، مشاركته فى المفاوضات بين مصر وفرنسا حول مطالب الحكومتين
	بعد حرب ١٩٥٦ • موقفه كرئيس لهيئة الاستعلامات فى التعامل الإعلامى
	الرسمى من الاعتداءات الإسرائيلية على العمق المصرى فى أثناء حرب
	الاستنزاف، كشف حقائق الاعتداءات للعالم بدلاً من التستر على خسائرها
	بحجة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، الإغارة على بحر البقر كانت بمثابة
	نهاية الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى • ذكرياته عن نصر أكتوبر
	العظيم، طلب مصر عقد جلسة لمجلس الأمن، هل كان الدكتور الزيات يعلم
	بالخطط المصرية وتوقيتاتها، فخره بمعركة ٦ أكتوبر، ذكرياته عن تصرفات
	الإسرائيليين • ٦ أكتوبر نموذج فذ للتخطيط العسكرى ومثال رائع فى الإدارة
	العربية للصراع مع إسرائيل • رأيه المنصف فى ذكاء قرار السادات بطرد
	الخبراء السوفيت • قصة طلب السادات استصدار قرار من مجلس الأمن
	بالتدخل فى أزمة الشرق الأوسط، الذكاء الكامن فى طلب السادات قراراً
	يعرف أنه سيواجه بالفيديو الأمريكى • قصة القرار ٣٣٨، ذكريات عن لقائه

هو والدكتور الزيات بالدكتور هنرى كيسنجر فى ٥ أكتوبر ١٩٧٣ • رأيه فى مبادرة السادات، وفى استقالة إسماعيل فهمى • موقف السفراء العرب لدى الأمم المتحدة غداة المبادرة • تعليق على موقف السفير السورى موقف العلاف إيمانه بالمبادرة وأهميتها • رئاسته وفد مصر فى مؤتمر ميناهاوس التحضيرى المصاعب التى واجهت مصر عند تشكيل القوة متعددة الجنسيات، اتصال بالمندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة لتسليمه دعوة مصر لحضور مؤتمر ميناهاوس، دور السفير الهولندى كاوفمان • المنهج الأمثل فى التعامل مع الإسرائيليين، موقفه من حديث رئيس الوزراء الإسرائيلى شامير عن زيارة فالدهايم لمصر، دوره فى ترتيبات زيارة عرفات للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٤ • المصاعب التى واجهها مع الحكومة الأمريكية، طلب السفير جون سالى نزول عرفات فى جزيرة أليس وسط ميناء نيويورك، عصمت عبدالمجيد يرفض لأن الجزيرة مخصصة للقادمين من دون تأشيرة قانونية، تدخل فالدهايم، برنامج زيارة عرفات خطاب عرفات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة: «لقد جئكم بغصن الزيتون مع بندقية التائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي» • حديث المذكرات عن حرب يونيو ١٩٦٧، يلوم عبدالناصر على موقفه فى المؤتمر الصحفى قبيل حرب ١٩٦٧ • ذكرياته عن انخداعه فى القدرة العسكرية المصرية، حوار مع أريك لورو حديثه عن الفرص الضائعة فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، المشروع اللاتينى، موقف الدبلوماسيين العرب من المشروع • انتقاداته لصدور «اللاءات الثلاث» عن مؤتمر القمة العربى بالخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ رغم الإيجابيات التى حققها المؤتمر • سعادته بالآثار التى حققتها معاهدة الجلاء عقب قيام الثورة • دوره فى إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية فى الأمم المتحدة، فضل حرب أكتوبر فى هذا الصدد أزمة احتلال العراق للكويت، موقف مصر، إغراءات العراق، حوار مع الدكتور سعدون حمادى • موقف سابق لمصر من طلب للعراق تأييدها ضد سوريا فى طلب سحب القوات السورية من لبنان، الشعور بالأسف تجاه الانفصال فى ١٩٦١، انشغاله بتقييم تجربة الوحدة • الحديث عن دور جنيف والبعثة الدبلوماسية فيها فى مساندة ثورة الجزائر

● نشأة مؤسسة القمة العربية ● التفصيلات التى يروىها عن تغيير وزير الخارجية المصرى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، حديث الدكتور محمد حسن الزيات مع برنامج «واجه الأمة» فى التليفزيون الأمريكى، الزيات لم يكن يقصد الإشارة التى ذكرها إطلاقاً، الفروق بين الزيات وإسماعيل فهمى، رأيه هو ● رؤيته لطبيعة الاختلافات التى سبقت حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ظهور الخلافات فى مجلس الوزراء، رغبة الدكتور فوزى فى عقد مؤتمر تطوير التعليم، معارضة شعراوى جمعة وسعد زايد للدكتور فوزى، الفريق فوزى يعارض لأن المؤتمر يشغل الأنظار عن المعركة! ● عصمت عبدالمجيد يتصدى للفريق فوزى، رواية موسى صبرى رأيه فى توحيد الطاقات والجهود بحركة ١٥ مايو ١٩٧١ ● ثناؤه على الدكتور محمود فوزى، علاقته الوثيقة به إشادته بعبدالحق حسونة، وبمحمد كامل عبدالرحيم حرصه على الإشادة بمحمد صلاح الدين ودوره العظيم، دور الخارجية المصرية فى الإعداد لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ● إنصاف السفير المصرى فى لندن عبدالفتاح عمرو، حقيقة موقفه من ثورة يوليو، نصيحته للسفير بالبقاء فى الوظيفة، السفير يطلب إجازة والثورة ثقيله، ثناؤه على محمد حافظ إسماعيل إشادته بديجول، علاقته بالرئيس الأمريكى بوش، تقديره لجم لجمس بيكر، ثناؤه على سايروس فانس ● انتقاداته للإسرائيليين: تكواه غاية فى الصلف والغرور والعنف والعدوانية، ييجين ذو شخصية عقائدية متطرفة وعنصرية، تعامله فج ووقح ● حرصه على الإشارة إلى أساتذته وزملائه: أساتذته فى حقوق الإسكندرية، زملاؤه فى بعثات الخارجية، زملاؤه فى الدراسة فى فرنسا، زملاؤه فى مفاوضات تنفيذ اتفاقية الجلاء، زملاؤه المندوبون المناوبون فى الأمم المتحدة، زملاؤه فى وفد التفاوض فى مؤتمر السلام بالقاهرة (١٩٧٧)، ملاحظة المؤلف على ذكر صاحب المذكرات مندوبى مصر الدائمين فى الأمم المتحدة مستهياً بنفسه ● دور المرأة فى حياته ● الحديث عن الدور الوطنى لوالده فى جمعية المواساة بالإسكندرية، شخصية والده المعتدة بنفسها، معاناته من المتاعب بسبب مواقفه ● وفاة والده الثورة تنتصر لوالده ● حديثه عن ثقافته فى باريس ● حديثه عن ثقافة الدبلوماسيين ● تحفظ المؤلف على انتقادات صاحب المذكرات للنظام

الدبلوماسية قبل الثورة • تجربته في العمل كرئيس لهيئة الاستعلامات • بعض ملحوظاتنا: الخطأ في تاريخ توجه النقراشي إلى الأمم المتحدة، ما المقصود بالاستقلال في ١٩٥١، حقيقة المدة التي عمل فيها وزيرا لمجلس الوزراء، محمود رياض لم يعين أميناً عاماً للجامعة العربية إلا بعد خروجه من الوزارة بفترة.

الباب الثاني: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط

١٠١ مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨)

• التعريف بمحمود رياض، بداياته العسكرية والدبلوماسية، نهايات عمله مذكراته، منهجه في كتابتها، إيمانه بالدعوى إلى كتابتها، الطبعة الإنجليزية، والطبعة العربية، حبه لعبد الناصر، المواضع القليلة التي انتقده فيها: نقده رد فعل عبد الناصر تجاه قرار جونسون قطع المعونة عن مصر، كان يجب على عبد الناصر تنحية عبد الحكيم عامر في ٥ يونيو فوراً وقيادة الحركة، مدى مسئولية عبد الناصر عن هزيمة ١٩٦٧ • حساسية عبد الناصر وشعوره المرهف، تردده في طلب المعونة العربية، الإنجاز الذي حققه عبد الناصر قبيل وفاته بإنقاذ الجبهة الشرقية من الدمار، الانهيار المروع الذي حاق بعبد الناصر نتيجة هزيمة ١٩٦٧ • تعبير المؤلف عن انزعاجه من فرض صاحب المذكرات لأستأذنته العسكرية على القراء (!!!)، انتقادات المؤلف في هذا الشأن، رأى المؤلف في قصور رؤية محمود رياض محاورات محمود رياض مع المسؤولين والعسكريين حول تطورات حرب أكتوبر، محاوراته مع محمد حافظ إسماعيل ومع المشير أحمد إسماعيل على، تعليق المؤلف على سعة صدر المشير أحمد إسماعيل والفريق الشاذلي تجاه محمود رياض • محاوراته مع الفريق سعد الدين الشاذلي، ومع الفريق طلعت حسن على، حديث محمود رياض قبل هذا عن لقاء مع عبد الناصر عن القائد الكفاء الذي يقود المعركة مع إسرائيل، رأى المؤلف أن هذا هو ما أعطى محمود رياض كل هذه الثقة في معلوماته وقدراته العسكرية • المذكرات مرجع مهم للعلاقات المصرية السوفيتية، مقارنة محمود رياض بطء السوفييت بسرعة كيسنجر، رأى محمود رياض في بير نجاح كيسنجر استياء الرئيس السوري حافظ الأسد من قرار السوفييت • حضور مؤتمر جنيف • الضيق الشديد الذي شعر به محمود

رياض عقب مقابلة السفير السوفيتى فى القاهرة مساء الثامن من يونيو ١٩٦٧، فى وسط المعمة السفير السوفيتى يطلب مقابلة وزير الخارجية لينقل رسالة أمريكية بشأن طائرة أمريكية قرب بورسعيد أرسلت للتحقيق (فقط) فى ضرب السفينة الأمريكية «السيرتى» بطريق الخطأ من جانب إسرائيل • روايته عن مناقشة بين عبدالناصر والرئيس السوفيتى حول الدفاع والهجوم، تعليق المؤلف على ذكاء عبدالناصر وسرعة بديهته، وتجاوز صاحب المذكرات عن الالتفات إلى هذا المعنى بريجنياف حاسم، العجز السوفيتى عن استيعاب المتغيرات السياسية، الارتباط بالتفاصيل الصغيرة • حرص السوفيت على منع نشوب الحرب تعليق المؤلف: رياض يبدو وكأنه يسخر من السوفيت بعد فوات الأوان، سياسة كيسنجر هى سبب وجود السوفيت، قلق الزعماء السوفيت من زيارة روجرز لمصر • انتقادات محمود رياض للسوفيت ولاتفاقية مايو ١٩٧١، السادات يؤيد محمود رياض فى طلب تعديل بعض بنود الاتفاقية • حرص السادات فى أول أيامه على التأكد من استمرار الدعم السوفيتى • زيارة السادات الأولى للاتحاد السوفيتى، رياض كان خشناً مع السفير السوفيتى، السادات يقول للقادة السوفيت إن ما قاله رياض يعبر عن وجهة نظر الرئيس أيضاً • رأى محمود رياض فى أن مصر خسرت بطرد الخبراء السوفيت، وأن السوفيت كسبوا من هذا القرار!! • انطباعات الفريق صادق عن موقف السوفيت، زيارة عزيز صدقى لموسكو • رفض بريجنياف الاشتراك فى بيان عن خروج الخبراء السوفيت يتضمن شكر الحكومة المصرية للسوفيت • رأى صاحب المذكرات فى العوامل التى ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفيت من مصر، رواية عن حوار صديق له مع كيسنجر حول انطباعه عن قرار السادات • روايته عن المفاجأة التى أصابت القادة السوفيت عند قبول عبدالناصر لمبادرة روجرز، رأيه النهائى فى موقف السوفيت من الخروج من مصر، روايته عن استبعاد المخابرات الأمريكية لقيام المعركة بسبب طرد الخبراء السوفيت • موقف السوفيت المختلف من القادة العسكريين المصريين: لا يرتاحون إلى محمد أحمد صادق ويلبون طلبات أحمد إسماعيل • موقف السوفيت عقب حرب ١٩٦٧ • حديثه عن هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، رأيه أن عبدالناصر كان يريد - على سبيل القطع - تجنب

دخول الحرب، أدلته على هذا • تقييمه المبكر وقلقه من قبل قيام الحرب • أحد الوزراء يسأل شمس بدران عن موقف الأسطول الأمريكى وشمس بدران يجيب بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف • عبدالناصر يسأل صاحب المذكرات عن تقييمه لاحتمالات الهجوم الإسرائيلى، رياض يبرر الأسباب التى دفعته إلى أن يذكر لعبدالناصر أن إسرائيل سوف تتردد فى القيام بأى عدوان إذا كانت بيانات المشير عامر عن استعدادات قواتنا المسلحة • حقيقة روايته عن الخامس من يونيو، الصدمة الأولى تلقاها من عبدالناصر نفسه، أخطره أن المطارات العسكرية ضربت كلها، وأن سلاح الطيران المصرى أصيب بالشلل، رأيه المبكر فى استحالة إسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات، شعوره بالإقبال على كارثة، روايته عن بداية هجوم برى قبل الهجوم الجوى، حديثه عن الارتباك العسكرى • حديثه الصريح عن التواطؤ الأمريكى السوفيتى، مبالغة الاتحاد السوفيتى فى الوعود الغامضة لمصر وسوريا، تفسير تعبير «المعارضة القوية» • روايته عن الاتصالات الأمريكية السوفيتية ومطالبة مصر بالابتداء بالهجوم • موقف عبدالناصر من المعركة، ما يرويه عن مناقشاته مع عبدالناصر طيلة أيام المعركة، قرار عبدالناصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ٦ يونيو، محاولة رياض إنشاء عبدالناصر عن القرار لأنه لا يفيدنا، لقاء رياض بالسفير الأمريكى • اقتراحات السفير الأمريكى بإبقاء الباب مفتوحا مع الولايات المتحدة وبسفر زكريا محيى الدين فى الموعد السابق تحديده، تقدير رياض للسفير الأمريكى وشرفه • حديث المذكرات عن التضامن العربى، حضور رياض جلسة مجلس الوزراء السورى لتأييد مصر أثناء عدوان ١٩٥٦ • نسف أنابيب البترول • التضامن العربى فى أثناء حرب أكتوبر، تفاصيل توزيع الدعم العربى بعد مؤتمر بغداد، وفى مؤتمر الخرطوم • الملك فيصل يفاجئ المؤتمر بتقديم خمسين مليون جنيه استرلينى، عبدالناصر يصمم على أن يأخذ الأردن كل ما يحتاجه • إشارات محمود رياض بالملك حسين، روايته عن تأثر عبدالناصر بموقف الملك حسين فى حرب ١٩٦٧ وتضامنه مع مصر ودخوله الحرب معها، عبدالناصر يقول لحسين إن مصر سوف تقسم الرغيف مع الأردن نصفين، ثناؤه على موقف الملك حسين فى حرب ١٩٧٣، وعلى موقف الملك حسين فى مؤتمر الرباط

والقرار الخاص بالتمثيل الفلسطيني • إشادته بالملك فيصل، اعتماد السادات عليه وعلى هوارى بومدين، موقف الملك السعودي فى مؤتمر الخرطوم وفى مؤتمر القاهرة • ثناؤه على الكويت وحكامها، حرصه فى لقاء الرئيس المصرى والسوفيتى على توضيح موقف الكويت وقطعها البترول فى حرب يونيو ١٩٦٧، إيجابية الزعماء الكويتيين فى كثير من المواقف • موقفه فى مؤتمر القمة العربى فى بغداد شبه المحايد، موقف السادات، الرئيس المصرى يرفض استقبال وفد للقمة العربية، آراء السادات فى معالجة القضية الفلسطينية بطريقة عملية • انتقاداته لبعض المواقف الدبلوماسية العربية، حديثه عن الفرص الضائعة فيما بعد حرب ١٩٦٧، حوارات بومدين وعبدالرحمن عارف مع القادة السوفيت • جروميكو ينصح العرب بأن يتقبلوا شيئا خيرا من لا شيء! موقف العرب من رفض فكرة إنهاء حالة الحرب، السوفييت يحاولون الإقناع دون جدوى، رياض يفكر بطريقة عملية فى قرار قطع البترول • رياض لا يستريح إلى الأداء الليبى • التضامن الدولى مع مصر فيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣، مقابلة مع سفير بولندا، موقف الدول الاشتراكية • ذكرياته عن المشاركة فى مفاوضات رودس، مهمته فى القاهرة، لقاءه برئيس الوزراء إبراهيم عبدالهادى باشا • انطباعاته عن أن اتفاق الهدنة أنهى تماما النزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية • زيارته المبكرة لفلسطين • جهده فى استصدار القرار ٢٤٢، تفاصيل عن جلسة اجتماع مجلس الوزراء الذى ناقش القرار، لقاءه بلجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الأمة .. «وعندئذ وضع بعض أعضاء المجلس أصابعهم فى آذانهم قائلين إنهم لا يريدون أن يسمعوا المزيد»، حرص إسرائيل على إجهاض القرار ٢٤٢ مساعى السلام العربية الإسرائيلية عقب ١٩٦٧، اقتراح من نائب وزير الخارجية الرومانى، محاولات تركية لوزير الخارجية إحسان صبرى، وزير الخارجية الهولندى يعرض التوسط من خلال علاقته الوثيقة بأبا إيبان • لقاءات بوزير الخارجية الأمريكى روجرز، قبول مبادرة روجرز، بدء سريان وقف إطلاق النيران، عودته إلى القاهرة، تعجيل الولايات المتحدة بتنفيذ المبادرة وعجزها عن التنفيذ • فرض الولايات المتحدة نفسها كمراقب، تعليقاته على التصرفات الأمريكية • الفوائد التى جنتها مصر من تطبيق المبادرة مباشرة • تفسير موقف مصر من إسرائيل، رأى

عبدالناصر فى ضرورة إعطاء الأولوية لمشروعات التنمية، هجوم إسرائيل على قطاع غزة فى فبراير ١٩٥٥ غير مفاهيم عبدالناصر • انتقاد المذكرات لبعض تصرفات القيادات الفلسطينية، معاناة عبدالناصر بعد قبول مبادرة روجرز من بعض القيادات الفلسطينية، رأى الملك حسين فى خطورة التطور الذى كان بعض الفلسطينيين يطالبون به موقف محمود رياض من السياسات الأمريكية: تولتى، جولدبرج • تفنيده مزاعم كينسجر عن الدور الأمريكى فى صراع المقاومة الفلسطينية وحكومة الأردن فى ١٩٧٠، رأيه فى قلب كينسجر للحقائق، انطباعه السيء عن كينسجر، رأى صديقه الأمريكى: وهل أعلن كينسجر أنه غير صهيونى؟ • ثناؤه على روجرز، تأثره بفكرة الأمريكين أن السادات متساهل ومعاونيه متشددون، أزمته مع روجرز وسيسكو بسبب هذا الاعتقاد • استنتاجه أنهما كانا يعانيان الفشل رأيه فى الأداء الإسرائيلى الدبلوماسى: يكررون أنفسهم، غياب الإسرائيليين فى رفض أحد اقتراحات موسى ديان • حديثه عن المناصب التى تولاها، اختياره سفيراً فى سوريا، بداية العمل من أجل الوحدة مع سوريا، اختياره وزيراً للخارجية عقب مؤتمر القمة العربى فى ١٩٦٤ لاستغلال مياه الأردن • لا يتحدث عن خروجه من الوزارة • حديثه عن اختياره أميناً عاماً للجامعة العربية وعن استقالته من الجامعة • حديثه عن أزمة سلاح الطيران مع الدولة، تعاطفه مع القوات الجوية • كيف عرف حامد السايح بنبأ الهزيمة فى ١٩٦٧ من سكرتير أول السفارة الأمريكية • نصيحته بالاهتمام بالدبلوماسية الشعبية • رأيه فى بعض الشخصيات المعاصرة: المشير أحمد إسماعيل، حرصه على بقائه بالجيش، صداقته القوية بالفريق محمد فوزى تجعله ينحاز له أكثر من اللازم، رأيه فى شمس بدران، روايته عن موقف عبدالناصر من شمس وموقف شمس من عبدالناصر، رأيه فى محمد إبراهيم كامل • بعض الأخطاء، أخطاء المونتاج، أول مايو يسبق منتصف أبريل، مندوب مصر فى الأمم المتحدة فى ١٩٧١ كان الزيات وليس القونى، لجوء صاحب المذكرات - ربما بغير قصد - إلى المنطق المقلوب • الجفاف الشديد فى الكتابة، رأى المؤلف أن الجدية لم تكن تقتضى كل هذا الجفاف.

الباب الثالث : السلام الضائع فى كامب ديفيد

٢١٣

لمحمد إبراهيم كامل

• إشادة المؤلف بالمدكرات، المذكرات قطع متصلة من الأدب الرفيع، حافلة بالصدق النفسى، تدل على استقامة شخصية صاحبها • قراءة المذكرات تقود إلى الإعجاب بالبطل والتعاطف معه • منطق المؤلف فى إعطاء كاتب المذكرات حق الحصانة حتى يكتب تجربته الذاتية بصدق مطلق • الفترة التى تتناولها المذكرات، ما أحاط بتعيين صاحب المذكرات وزيراً للخارجية • تصور المذكرات لوجهة نظر صاحبها فى خلافه مع السادات، رأى صاحب المذكرات فى الفرق بينه وبين بطرس غالى من حيث علاقتهما بالرئيس، رأى بطرس غالى • بعض المواقف التى أبدى فيها صاحب المذكرات إعجابه الشديد بالرئيس السادات: قبلة على جبين السادات، رأيه فى أحلك اللحظات كامب ديفيد • قبلات السادات لبيجين • موافقته على رأى السادات فى أن أوراق اللعبة فى يد أمريكا، يعطى العذر للسادات فى قلقه على مصير مبادرته • إعجابه بدعوة السادات فى وسط حرب أكتوبر إلى مؤتمر دولى • اقتناع صاحب المذكرات بمبادرة السلام • صاحب المذكرات مبال إلى التفاوض حتى فى أحلك اللحظات، لم يكن راضياً عن قرار السادات بقطع مباحثات القدس وعودة الوفد المصرى إلى القاهرة • حرصه على طمأننة زملائه من وزراء الخارجية العرب وإقناعهم بجدوى استمرار الاتصالات مع إسرائيل • اعتقاده الراسخ فى أهمية مواصلة التفاوض، تعليق كتاب الأهالى على هذا المعنى • مظاهر أخرى للتعقل فى شخصية محمد إبراهيم كامل: موقفه من العلاقات المصرية - القبرصية بعد حادث مقتل يوسف السباعى وضباط الصاعقة المصريين، رأيه فى موقف السادات من العلاقات مع الاتحاد السوفيتى • أبرز تحفظاته على السادات: نصيحة الملك الحسن للسادات، حيرته فى شخصية السادات فى بعض الأحيان، قلقه الشديد فى الأيام الأخيرة من مجرد البقاء مع السادات، عودته المسرعة إلى مصر • لقاء بالسادات فى ١٩٧٧ وحوار عن الإسرائيليين تعليق المؤلف على وجود بعض فقرات غريبة على نسيج الكتاب، أمثلة لهذه العبارات، مقارنة هذه العبارات الغريبة بأسلوب محمد

إبراهيم كامل الحار الساخن المفعم بالعاطفة والصدق، رأى أحمد ماهر السيد
• حيرة محمد إبراهيم كامل تجاه جذور مبادرة السادات، نص في مذكرات
جولدا مائير عن لقاء مفترض مع السادات • فقرة للسادات في لقاء أئرتون
يعبر فيها عن رفضه طلب السوفييت اللقاء بجولدا مائير في طشقند عام
١٩٧٢ • رأى المؤلف في أن آراء صاحب المذكرات في السياسة العربية تعبر
بصدق عن آراء نخبة المثقفين المصريين • حديثه عن الفرص الضائعة عقب
حرب ١٩٦٧ • إشادة صاحب المذكرات بالملك حسين وتقديره له • حبه
وتقديره للملك فيصل وللأمير سعود الفيصل اعترافه بأن العلاقات الثنائية بين
مصر ورومانيا لم تكن تهمه في شيء على الرغم من أنه وزير للخارجية
• وجهة نظره المعارضة للسادات فيما يتعلق بالتدخل السوري في لبنان، رأى
السادات في الأسد، مشهد طريف عن كارتر وقلقه على سوريا بعد الأسد
• السادات يصرح لفالدهايم بأن أعدى أعداء الفلسطينيين هم قاداتهم، آراء
للملك حسين ولرئيس الوزراء الأردني مضر بدران حديثه غير المباشر عن
هزيمة ١٩٦٧، تحذيره للرئيس السادات من استفزاز سوريا فتقع فيما وقعنا
فيه في ١٩٦٧، نظريته: بيتنا من زجاج رأى صريح لكارتر يعترف بسطوة
اليهود الأمريكيين، فانس يصرح له سراً بسيناريو أمريكي للتحرك • ثناء
متصل على الرئيس مبارك، تقدير خاص لجيهان السادات، تحته على البقاء
بعجوار الرئيس في لقاءاته مع بيريز • رأيه في كل من بطرس غالي، ومحمد
حافظ إسماعيل، ومحمود رياض، وكمال حسن على • مكانة أسامة الباز في
مذكراته، التحفظ الوحيد العابر على أسامة الباز، رضاؤه لقيام أسامة الباز
بالدور الأكبر في كامب ديفيد، إعجابه بأدائه تقديره لأحمد ماهر وأحمد أبو
الغيط • هجومه على كارتر في حضور السادات • تقديره الشديد لفانس،
وهرمان ايلتس، يصطفى ايلتس ليحدثه بخبر الاستقالة • هجومه على بيجين
في مواضع متعددة، روايته عن واقعة حفل العشاء في القدس • رأيه أن
إسرائيل كانت تفتقد رجل الدولة في الوقت الذي عمل فيه وزيراً للخارجية،
رأيه في ديان، ووايزمان • ذكرياته عن تعيينه وزيراً للخارجية الفقرة المحظوظة
في كتابات أعداء السادات، فكرة حلف اليمين بحضور • بيجين الحوار

العاصف بينه وبين السادات في اجتماع مجلس الأمن القومى قبيل السفر إلى كامب ديفيد • لماذا بدأ السادات يشك فيه؟ تهرب السادات من الرد على مكالماته وطلباته للقاء • حوار إنسانى بين الرجلين، حوار آخر ينتهى بالاستقالة انطباعات أشرف غربال وبطرس غالى، تعليق المؤلف على دقة صاحب المذكرات فى التصوير النفسى حوار بعد الاستقالة: ابق مع أولادك حتى تشيع منهم... وهل تظل عاطلاً بدون عمل؟ روايته عن ليلة الاستقالة • مشورة أحمد ماهر ومحمد إبراهيم شاكر هل بينى وبينك حجاب يا محمد؟ • ها أنت تردد كالسبغاء ما يقوله الآن الاتحاد السوفيتى عن صلح منفرد • إنك لا تعلم شيئاً عن العرب • عناية صاحب المذكرات بالتفصيلات والتعقيدات حتى فى الموضوعات العابرة • حديثه عن حسن التهامى... ياتهامى، كرامات التهامى ومعجزاته، الإسرائيليون يحضرون طبيب ييجين الخاص لمناقشته • رأيه فى موقف سيد مرعى من عملية السلام، لقاء بليسر هاوس بين سيد مرعى وبرجنسكى، تعليق صاحب المذكرات على الأفكار التى تضمنها الاتفاق المبدئى، شكواه للسادات، تحليله لموقف سيد مرعى، تعليق المؤلف على رأى محمد إبراهيم كامل • موقفه من عرض نساوى بتخزين النفايات الذرية فى مصر • حديثه عن نشاطه الوطنى المبكر لا يأخذ حظه المناسب فى المذكرات • حرصه على الابتعاد عن الأحزاب • لا يدرك حدود إيمان السادات بالفن • ما رواه له السادات عن عبدالحكيم عامر • المذكرات حافلة بالمواقف الإنسانية • ندرة الأخطاء التاريخية • التعليق على هامش غريب فى الكتاب.

الباب الرابع : يانفس لا تراعى

للسفير حسين ذو الفقار صبرى ٣٠٧

• التعريف بصاحب المذكرات، مكانته بين الدبلوماسيين فى عهد الثورة الموضوع الذى تناوله المذكرات، الفترة التى تناولها، على هيئة يوميات، الطبعة التى بين أيدينا، مقدمتا المؤلف، تقديم يحيى حقى • حاجة الكتاب إلى إعادة كتابة لأنه حافل بالألفاظ الغريبة والتراكيب اللغوية غير المستخدمة صاحب المذكرات يلخص قصتها، قصة العنوان الذى اختاره لمذكراته هذه، جدوى مناقشاته ولقاءاته، صعوبة المناقشة فى موضوع العقبة ومنع المرور من مضيق تيران، أهمية الاتصال المباشر مع الرسميين وغير الرسميين، كثرة فقهاء القانون الدولى فى دول أمريكا اللاتينية • إحساسه بصعوبة مهمته حين بدأ

يؤديها من موقع الهزيمة • مدى تأثير أحد كبار الدبلوماسيين البرازيليين بالعقلية الإسرائيلية بسبب زيارة أخيرة قام بها لإسرائيل • وصفه للقاء الرئيس البرازيلي وحرص الرئيس على التخلص منه، صدى المقابلة في نفسه • وصوله إلى ريو دي جانيرو، السفراء العرب لا يزالون يعيشون وهم الانتصار، صاحب المذكرات يصدق نفسه هو الآخر، حديث متعال إلى الصحافة: ولكن إسرائيل اختارت الحرب فهي الحرب الشاملة إذن! • لقاءه بالرئيس الأرجنتيني • حرص صاحب المذكرات على الهجوم على رجال الإعلام المتعالمين الذين أودوا بالأمانة الوطنية وساقوا الشعب إلى اعتناق معادلات خادعة، الشعارات التي يؤلفونها هي أصنامنا الجديدة • تفنيده الآراء الباطلة: الوقت ليس في صالحنا، الحديث عن قيمة الزمن في الطلعات الجوية، إنما الوقت أداة لمن عرف كيف أن يذلل به العمل الجاد مطية لأهدافه» تفنيده القول القائل إن إسرائيل لا يمكنها أن تخسر معركة واحدة وإلا انتهت وأنها جزيرة معزولة وسط ذلك الخضم من المائة مليون!! صاحب المذكرات يصيح: هلا احتزنا من التردى مرة أخرى إلى مهاوى المسلمات؟؟ رأى المؤلف في أن أفضل فقرات الكتاب هي تلك التي ينقد فيها النظرية القائلة بأن حرب السويس وضعت فاصلاً بين الاستعمار القديم بتدخلاته العسكرية السافرة والاستعمار الجديد وأساليبه غير المباشرة في السيطرة، صاحب المذكرات يرى التاريخ تواليف جديدة قوامها عديد من عناصر مستمدة من أساليب قديمة، نعم كان هذا صحيحاً عام ١٩٥٦ ولكن طرأت تحولات خطيرة • مدى مسئولية مفكرى الهزيمة عن تضليل قواتنا المسلحة • اعتقاد راسخ (وخاطئ) لدى قيادة قواتنا المسلحة أن العدو لن يتجاسر فيهجم • قيادتنا العسكرية لم تحاول التعمق في دراسة حرب السويس • رأى المؤلف في التأملات والرؤى التي يقدمها صاحب المذكرات عن مسيرة الحرب، المقارنة بينه وبين محمود رياض، حسين ذو الفقار متواضع جداً إذا ما قورن بمحمود رياض، اعترافات صاحب المذكرات بأن تقديراته نظرية حديث المذكرات عن خطأ استراتيجيتنا في الحرب، تلخيص المذكرات لأسس العلم العسكري القائلة بالمرونة وسرعة الخاطر وتوزيع القوات وتحقيق الاختراق • خطة جودريان الألماني في اختراق استحكامات خط ماجينو، خطة روميل في حروب الصحراء • أهمية الاحتفاظ بالمدرعات قادرة على الحركة والمناورة، اندهاشه من استراتيجية تصوير مدرعاتنا في الصحف وهي مدفونة

فى حفرات من أجل استخدام مدافعها القوية! ! دور قيادات إسرائيل الجديدة فى ١٩٦٧ فى اشتعال الحرب، حديثه عن المؤسسة السرية المهيمنة على الصهيونية العالمية • جمود الفكر السياسى عند قيادات قواتنا المسلحة واطمئنانها إلى مسلمة غير حقيقية، تأكيد صاحب المذكرات على ذات المعنى فيما كتبه بعد عام من الهزيمة • حديثه الأسف عن انكشاف كل خططنا واتصالاتنا أمام العدو، تصرفاتنا خرقاء وإن الخرق لشؤم • صاحب المذكرات يعقد مقارنة بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ويستقد فكر عبدالحكيم عامر فى تكرار خطة نجحت فى ١٩٥٦ لمجرد أنها نجحت: المبدأ الثابت للاستراتيجية المصرية أن تدافع مصر عن القناة فيكتب لكليهما السلامة وليس العكس فتضيق هذه وتلك • قرار الانسحاب خطير وأخطر ما فيه أنه لم تكن إليه حاجة أو ذريعة الانسحاب عملية صعبة تحتاج إلى سيطرة مركزية صارمة • العقيدة العسكرية فى صعوبة الانسحاب، استراتيجيات الانسحاب، صعوبات الانسحاب إذا ما تم فى الصحراء المكشوفة، صعوبة الانسحاب فى الليل مع اضطرابنا إليه بسبب التفوق الجوى للعدو • العلاقة بين القيادة العامة والقيادة الميدانية • جدوى الانسحاب فى ١٩٥٦ وخطورته فى ١٩٦٧ • استعداده لفقران كل خطأ إلى حين إلا قرار الانسحاب • ما يرويه من أن قادة الوحدات أخذوا ينهون إلى إمكان الصمود وتحقيق نصر على مدرعات العدو التى استنفدت مخزونها من الوقود دون جدوى • صاحب المذكرات لا يعرف - من هول الصدمة - متى علم بالهزيمة، تحليل نفسه للذاكرة • المذكرات حافلة بالتعبير الجيد عن المشاعر المتبينة طيلة الفترة التى تحدث عنها، انطباعه عن إهمال المكسيكيين بشأن استقباله كما ينبغى، تبريره الأمر بأنها معاملة المهزومين • حديثه عن علمه بتنحى الرئيس عبدالناصر • حرص المذكرات على تصوير معتقدات صاحبها فيما يتعلق بأهمية الزعامة للشعوب، استلهاه صورة عبدالناصر فى حديثه عن لوحة للفتان ريفيرا فى مطار المكسيك • المذكرات حافلة باللوحات المعرفية: تصويره مدى قوة الجالية اليهودية فى الأرجنتين فى المقابل: تخاذل الجالية العربية فى الأرجنتين، كل ما جمعه من أجل التصدى للعدوان: ٧٥ دولاراً حديثه المهم عن الجوانب الاجتماعية والنفسانية للمجتمع العربى بعد الهزيمة، تفسيره لمظاهر التدن، تأكيده على وجهى القضية: ﴿ إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يغذلكم

فمن ذا الذى ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴿١﴾ • صاحب المذكرات هو الذى أنهى مهمته بنفسه، تفسير المؤلف بأن العاطفة الشرقية كانت وراء هذا القرار إلغاء زيارته لشيلى، موقف الجالية العربية (الفلسطينية) فى شيلى، ندم صاحب المذكرات على قراره بإلغاء زيارة شيلى وغيرها • حديث المذكرات عن موقف إيطاليا منا بعد حرب ١٩٦٧، إشارة المؤلف إلى مناقضة رأى حسين ذو الفقار صبرى لما يرويهِ محمد حافظ إسماعيل فى مذكراته وقد كان سفيراً لنا فى روما • أكثر الدول تأثراً بانسداد القناة هى دول الكتلة الشرقية الصديقة، تعطل إمدادات الاتحاد السوفيتى إلى فيتنام الديمقراطية • حديثه عن قلقه على أسرته، معنى الفداء، دمار الوطن، الضياع المطبق عليه العودة إلى الوطن، اللقاء بمواطنيه وبابنه عمرو فى المطار، الأمل يدب فى أوصاله • حرص صاحب المذكرات على وصف محاولة إغراء تعرض لها فى الأرجنتين سنة ١٩٦٤ • ثناء يحيى حقى على هذه المذكرات.

الباب الخامس: شرح فى جدار الجامعة العربية

٣٧١ للدكتور عبدالوهاب العشماوى

التعريف بالمؤلف، ثقافته، مناصبه، عائلته، أهمية المذكرات، تاريخ نشرها، قيمتها، تفرداها، خطورتها، منهج صاحب المذكرات فى كتابتها • رأى المؤلف فى أسلوب المذكرات وتنوعه • رأيه فى أن أسلوب الجامعة تأثر بأسلوب الأمين العام، كيف تأثرت الجامعة بالأمناء الثلاثة، نجاح العمل العربى كان نتيجة جهود فردية شخصية • نجاحات الأمناء الثلاثة • نجاحات أحمد أمين وطه حسين والسنبورى والعشماوى وساطع الحصرى وصلاح المنجد ويحيى أبو بكر • نظرتهم إلى محمود رياض فى تعال شديد، تحفظ المؤلف على وصف صاحب المذكرات للوحدة بالموقوتة، أسلوب محمود رياض كان هزة عنيفة • موقف عبد الخالق حسونة عند خروجه من منصب الأمين العام • أسباب عجز الجامعة العربية، انتقاد الجهاز العلمى المتخصص، هل كانت عند الجامعة دراسة حول الدول العربية التى انضمت أخيراً إلى الجامعة؟ انتقاده الأسلوب الذى نشأت به الإدارة السياسية للجامعة وأسلوب عملها، بروتوكول الجامعة والميثاق • أول مدة للأمين العام الأول كانت سنتين • عباراته الإنشائية عن بقاء الجامعة العربية كما هى فى معالجتها للقضايا السياسية • رأيه فى جمود الجامعة تجاه القضية العربية الكبرى: قضية فلسطين • الجامعة العربية فشلت

فى مواكبة استعمال مصر لأحدث وأذكى أساليب الدبلوماسية المعاصرة، كان على الجامعة أن تحتوى الاتجاه المصرى الجديد ولكنها فشلت • الفارق بين الأسلوب المصرى الجديد وأسلوب الجامعة كالفارق بين مفاعل ذرى عملاق وموقد غاز • أمله فى أن يتنبه المسئولون • يرى أن النقاش كان يجب أن يدور حول سؤال واحد: هل ما فعلته مصر كان صلحا منفردا أم مقدمة لعمل عربى شامل من أجل تحقيق السلام الكامل؟ • مشكلة التمثيل الفلسطينى، موقف مصر، تحمل مصر لإقامة حكومة عموم فلسطين، الدور الذى حسمت به مصر مشكلة التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر الرباط • لم تسلم مصر من القول بأنها أرادت أن تحمد نشاط المنظمة وأن تطيع الثورة الفلسطينية بالطابع الدبلوماسى • مصر سبقت الجامعة فى الحرب والسلام • الجامعة فوجئت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ مفاجأة مذهلة ولم تستوعبها • الجامعة تترنح وهى تعالج قضية المصير، الجامعة تؤجل بحث موضوع دعم الصمود فى الأرض المحتلة إلى دورة مقبلة • سخرية صاحب المذكرات ومرارته من هذا القرار • الشيخوخة تدهم الجامعة، مصر ثابتة على موقفها المرسوم والجامعة لا تفيق من الصدمة • نقاط الضعف فى ميثاق الجامعة • الأمانة العامة عاجزة، أمناء العموم يتنبهون إلى عجز الأمانة، انتقاد سياسة محمود رياض فى الاستعانة بالخبراء • اعتراض صاحب المذكرات على وجهة النظر القائلة بأن جهاز الجامعة جهاز إدارى! • نشأة المنظمة العربية المتخصصة • تكرار الكيانات داخل الأمانة العامة • الازدواجية تزدهر • تجربة التطوير فى السبعينيات، تلخيصه وانتقاده لتنتجها «فى ظاهرها الرغبة وفى باطنها العذاب» • نتائج التطوير على مستوى الأشخاص • العنت الذى لقيه محمود رياض حتى نهاية ١٩٧٣ • الصراع بين الأمين العام ومجلس الجامعة قصة خروج عبدالحالى حسونة من منصب الأمين العام • التربص بالأمين العام وبالنخبة الطيبة من معاونيه • العبث الذى ساد سياسة الإعلام فى عهد محمود رياض ، الإعلام «الخاص» والإعلام «العام» • ثلاثون مليوناً من الدولارات نفقات الإعلام الخاص • سخرية صاحب المذكرات من الأهداف التى تبناها الإعلام الخاص، السرية التى أحاطت ببيعتات المبررين، هذا الإعلام الخاص لم يخرج بعائد يسمح بتقييم نتائجه أو دراسة أسباب فشله • تقييمه لمحمود رياض: إحاطته بالقضية الفلسطينية حتى مرحلة معينة فقط، صعوبة مهمته فى الجامعة العربية، اضطرابه إلى العيش فى

دوامه التغيير والتطوير • صدام الأمين العام مع الرقابة المالية • استقالة محمود رياض من منصب الأمين العام، ماذا دار في ذهنه • وصف العشماوى لآخر يوم فى أيام محمود رياض فى الجامعة الحديث عن ذكرياته فى الجامعة العربية، حوارات والديه عن الجامعة العربية، قصة وصف أم كلثوم للجامعة.

الباب السادس : طرائف دبلوماسية

٤١٥

للسفير جمال بركات

مكانة الكتاب بين كتب التراجم، اختيار موضوع الحديث، الكتاب أشبه بفيلم تسجيلى كوميدى إن صح هذا التعبير، خصوصية طرائف الدبلوماسيين التى يتحدث عنها الكتاب، صاحب الكتاب مقتصد فى القول سريع الوصول إلى الهدف، اهتمامه بربة البيت وبالقارئ العادى • انتماء صاحب المذكرات إلى جيل الدبلوماسيين الذين شهدوا وشاركوا فى التغيير الذى أصاب المهنة الدبلوماسية، انعكاس هذا المعنى على آرائه فى الكتاب • تنبيهه إلى مشاق المهنة الدبلوماسية ومتاعبها، إيجابيات الدبلوماسية، إحساسه بأهمية نقل التجربة • توجيهه النصح لزملائه بضرورة التعرف على البلدان المجاورة: لكل القضايا الداخلية جذور تاريخية تفسرها علاقات الجوار • اللقاءات بين الدبلوماسيين هى أمتع ما فى الدبلوماسية فى نظر صاحب المذكرات، قصة معرفته بروى اثرتون فى حلب ثم اللقاء فى واشنطن ثم فى القاهرة • ما يذكره عن تجربة توطين الفلاحين المصريين فى العراق، دعائم التجربة، عوامل نجاحها، ما انتهت إليه، بعض الجوانب السلبية، تقييم التجربة بعد عشر سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٦، انطباعات الرئيس العراقى أحمد حسن البكر عن التجربة • آراؤه فى سياسات التعاون الدولى، ما تحتاجه أفريقيا ليس لجانا أكاديمية، وإنما تدريب عملى ومزارع تجريبية ورأس مال وإرشاد زراعى ومكافحة آفات • تفسيره لبقاء الدول الأفريقية بلا استقرار سياسى، رأيه أن أسلوب الحكم هو سبب كل المشكلات وليست الطبيعة، الانتماء القبلى فى أوغندا أقوى من الانتماء القومى، تنديده بالدكتاتورية • تعليقه على مظاهر التخلف الاقتصادى فى أفريقيا ومصاعب التنمية، زيارة لمعسكر يتبع الأمم المتحدة لاستخراج المياه من باطن الأرض لشرب المواطنين، تعبيره عن شكه فى أن أحداً فى الأمم المتحدة لم يسمع عن جهد هذا الجندى المجهول • نقطة التفتيش العلمى واصطياد ذبابات الـ«تسى تسى» • حديثه عن البروتوكولات،

كيف يمكن تفادى المواقف المحرجة، المؤلف ينقل فقرة من كتاب للسفير سعد الفطاطرى عما حدث يوم تقديم الدكتور محمود فوزى أوراق اعتماده سفيراً لمصر فى بريطانيا • هل يحق للحاصلين على بكالوريوس الطب والزراعة التقدم لامتحان السلك الدبلوماسى، رأيه فى مشاركة المرأة فى السلك الدبلوماسى، تعليق المؤلف على هذا الرأى وتحفظه عليه وتعجبه أن يصدر عن صاحب هذه المذكرات • قيمة الكتاب فى تنمية المعرفة بالآخرين، تجربته فى الاندماج التام فى المجتمع الأمريكى • تعليقه على أثيوبيا وإمبراطورها • حديثه عن الشعب السوفيتى وطبائه ومزايه المؤلف يلخص آراء صاحب المذكرات فى فنلندا كنموذج لحديثه عن السياسات والمجتمعات الأخرى • الخط الخارجى للسياسة الفنلندية: مزيج من الحياد وعدم الانحياز مع الابتعاد عن المحاور مع علاقات خاصة بالاتحاد السوفيتى، سياسة الفنلدة، الانطباع الخارجى أنها بلد شيوعى، هناك حزب شيوعى ولكن قوته لا تزيد على ١٥٪ • ولكن لا يمكن تشكيل وزارة معادية للسوفيت لا يمكن إقناع الغرب بحياد فنلندا حقيقى • السمات الاجتماعية للشعب الفنلندى: أثر الطقس فى حياة الفنلنديين، مشكلة الكحوليات، ممارسة الشعب للرياضة • المشاعر القومية والفقرات العاطفية فى كتاب جمال بركات، حديثه عن تطابق السلامين المصرى والعراقى، قصة استعارة السلام المصرى فى تقديم أوراق اعتماد السفير العراقى فى فنلندا حديثه عن ذكرياته عن الوحدة مع سوريا • حلب تموج بالمشاعر الوطنية، زيارة السادات لحلب فى ١٩٥٧، زيارة عبدالناصر فى ١٩٥٨، صاحب المذكرات هو الذى أنشأ القنصلية المصرية فى حلب وهو الذى أغلقها بعد تحقيق الوحدة تعاضم الشعور القومى أثناء حرب ١٩٥٦، قصة الباخرة المصرية والقبطان الإنجليزى، نجاحه فى تنفيذ المهمة أزمة الباخرة كليوباترا (١٩٦٠) فى ميناء نيويورك، العمال يقاطعون الباخرة، محاولاته لحل المشكلة مع الحكومة الأمريكية دون جدوى، الحضور الطاغى للزعيم عبدالناصر تكفل بحل المشكلة • حديثه عن الجو النفسى الذى عاشه الدبلوماسيون أثناء الحرب مع إسرائيل، يتنازل عن أقدميته لسفير الهند ثم يستردها، بهذا تفادى أن يكون إلى جوار السفير الإسرائيلى • قصة غلاف هذه المذكرات، بذلة الصباح بالإيجار • الطبيب الإيراني جراح التجميل ناجح جداً فى تجميل كل الأنوف ما عدا أنف زوجته.

١٩٥٨ ، صاحب المذكرات هو الذى أنشأ القنصلية المصرية فى حلب وهو الذى أغلقها بعد تحقيق الوحدة تعاظم الشعور القومى أثناء حرب ١٩٥٦ ، قصة الباخرة المصرية والقبطان الإنجليزى ، نجاحه فى تنفيذ المهمة أزمة الباخرة كليوباترا (١٩٦٠) فى ميناء نيويورك ، العمال يقطعون الباخرة ، محاولاته لحل المشكلة مع الحكومة الأمريكية دون جدوى ، الحضور الطاغى للزعيم عبدالناصر تكفل بحل المشكلة • حديثه عن الجو النفسى الذى عاشه الدبلوماسيون أثناء الحرب مع إسرائيل ، يتنازل عن أقدميته لسفير الهند ثم يستردها ، بهذا تفادى أن يكون إلى جوار السفير الإسرائيلى • قصة غلاف هذه المذكرات ، بذلة الصباح بالإيجار • الطبيب الإيرانى جراح التجميل ناجح جداً فى تجميل كل الأنوف ما عدا أنف زوجته .

معارك التفاوض

قد يكون من براعة الاستهلال أن نقول إن الدبلوماسيين الذين نعرض مذكراتهم في هذا الكتاب لم يكونوا في كتابتهم للمذكرات دبلوماسيين على حسب مدلول التعبير اللغوي في حديث المصريين، وإنما كانوا أقرب ما يكونون إلى طبائع مهنتهم وثقافتهم وشخصياتهم. فمحمود رياض العسكري الذي عمل بالدبلوماسية مبكراً، يظل عسكرياً يعمل بالدبلوماسية، وعصمت عبدالمجيد مازال - كما يتمنى - المحامى الذى يجيد كتابة المذكرات النازعة إلى الوصول إلى الهدف فى أقصر عبارة، أو هو كما بدأ حياته أحد رجال قضايا الحكومة. أما محمد إبراهيم كامل فهو الوطنى الذى اختلطت الوطنية الساخنة بدمه الساخن على الرغم من صقيع أوروبا وبرودة كل أجهزة التكييف فى المباني والمنشآت الدبلوماسية. كذلك فإن حسين ذو الفقار صبرى لا يخفى انتقاداته ولا إحباطاته وإنما هو يبرزها فى وضوح ودون أدنى حذر أما عبد الوهاب العشماوى فإنه يجاهر فى مذكراته بما لا يظن الناس أن أحداً قد همس به من قبل حين كانت الآراء تتدافع دون روية من أجل عزل مصر عن العرب، ومع أن جمال بركات يبدو بعنوان مذكراته أبعدهم عن مناطق الحرارة والسخونة فإن مذكراته حافلة بالدفع والحماس وتجنب السلوك الحذر المتحسب للعواقب.



هكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة من المذكرات الواعية لما تقدمه ولما تعبر عنه، ولما هى

مهيئة لأن تكون مصدراً له ومنبعاً، بل مستودعاً، ذلك أن هذه المذكرات سوف تظل دائماً في المكتبة العربية وفي ضمير الأمة زاداً للحديث عن الأجواء المتباينة التي أحاطت بقضايا وطن عظيم في النصف الثاني من القرن العشرين، وشكلت كثيراً من القرارات المصرية، بل التحولات المصرية نفسها.

سوف نقرأ في هذه المذكرات انطباعات مهمة تعكس كثيراً من اللحظات الحاسمة التي غيرت مجريات التاريخ العربي في كثير من الاتجاهات، وسوف نعيش مع سطور أصحاب هذه المذكرات مشاعر متباينة ومتنامية ليس أقلها الأمل والقلق والضجر واليأس والفخر والانتشاء والشك والحيرة، وسوف نجد أصحاب هذه المذكرات وقد أجادوا بالفعل التعبير عن اللحظات النفسية التي ألزموا أنفسهم بالحديث عنها.



وقد يحلو لى أن أصور بعض الخلفيات في كتابة هذه المذكرات :

وإني لوائق - على سبيل المثال - أن محمود رياض قد بذل في كتابة ما كتب أضعافاً مضاعفة للجهد الذى بذله في التحضير لأية مفاوضات أو لقاءات حضرها، فهو معنى بكثير من التفاصيل التى استقاها من المحاضر التى لا تنتهى، وهو حفى بالتعاقب الزمنى وبأصداء الفعل وردود الفعل، ولولا أنه ألزم نفسه كما ذكر فى مقدمته بحجم معين فى الطبعة الإنجليزية، لكان حجم كتابه قد وصل إلى ثلاثة أضعاف ما هو عليه.



وعلى اليد الأخرى نجد أحمد عصمت عبدالمجيد وهو يقدم مذكراته فى بساطة وعفوية وتلقائية وسلاسة، وكأنه يتحدث فى أحد عشاءات أندية الروتارى أو الليونز وما شابهها حين يقدر المتحدث أن حديثه فى أحد جوانبه هو أحد مقبيلات الطعام، وهو فى جانب آخر أحد أسباب الاجتماع، وهذه البساطة والعفوية والتلقائية والسلاسة هى التى ترتفع بقيمة مذكرات أحمد عصمت عبدالمجيد إلى ذرى رفيعة من القدرة على التعبير، لأن الفكرة (بل الأفكار الكثيرة جداً) واضحة جداً، والرؤية من وراء الفكرة أكثر وضوحاً وأكثر إيضاحاً للفكرة، وعندى أن مذكرات عصمت عبدالمجيد تفوق مذكرات محمود رياض بمراحل كثيرة، لأن فيها رؤية كبيرة جداً وفكرة كبيرة جداً، أترانى أسرفت فى استخدام تعبير «جداً»، أم ترانى أمام نفسى عاجزاً

عن الوفاء للمذكرات بما تستحق من تقدير وبخاصة أنى قد وضعت نفسى فى اختبار
عسير كحكم وناقد فضلاً عن أنى قارئ وعارض!



وأستطيع أن أصف مذكرات محمد إبراهيم كامل بكل ما وصفت به مذكرات
عصمت عبدالمجيد، لولا عامل واحد فقط هو عامل الوقت، فقد اقتصر محمد إبراهيم
كامل لنفسه ولمذكراته - على شريحة من الزمن لا تتعدى العام، وقد أجاد وأفاد فيما فعل
وفيما كتب، ولو أنه كان مجرد سفير تقليدى أو كلاسيكى صار وزيراً للخارجية لفترة
قصيرة أنهاها هو بإرادته حين استقال لتقبلنا منه هذا الذى فعله فى اختزال حياته كلها فى
هذه السنة، ولقلنا إن مذكراته لا تقل شأنًا عن مذكرات أحمد عصمت عبدالمجيد، ولكن
لأنه محمد إبراهيم كامل بالذات فإننا نأخذ عليه أنه ترك بقية حياته دون أن يقدمها حين
كتب مذكراته، ولا أحد يجهل أنه كان أحد المتهمين فى قضية وطنية كبرى تعرض
بسببها للاعتقال والسجن والانتهاك والمحاكمة، وهى تجربة ثرية إلى أبعد حدود الثراء حتى
لو لم يكن شريكه فيها هو رجل مصر العظيم الرئيس أنور السادات. كذلك فإن فى
حياته العامة فى أول الثورة أكثر من ومضة من ومضات حماسه وثورته وإخلاصه وطهره
ونقاته، وله موقف واضح من اعتزال صلاح سالم الحكم ولم يكن هو (باعتباره أحد
مساعديه المقربين) راضياً عن أن يعتزل صلاح سالم الحكم. وفى بعض الروايات أنه كاد
يتهور من أجل دفاعه عن رأيه هذا.. ولكن هذا كله لا يرد أبداً فى هذه المذكرات.

كذلك فإنه كان عديل نائب وزير الخارجية أحمد خيرت سعيد، الذى استبعد من
الوزارة بسبب تصريح صدر منه فى شأن التفاوض مع إسرائيل، وبعض الناس يقولون إن
تصريحه كان بالون اختبار من عبدالناصر فلما قامت قيادة العرب المتحمسين كان لابد
من التضحية بمطلق البالون! ويبدو أن محمد إبراهيم كامل كان قادراً على أن يحدثنا عن
هذا كله بتفصيل ووضوح ولكنه لم يفعل.



أما حسين ذو الفقار صبرى فهو يبدو فى القطاع الذى اقتطعه ليروى فيه تجربته الذاتية
أكثر بخلًا من محمد إبراهيم كامل إن صح هذا التعبير، فهو يكتفى بتجربة واحدة هى
أحلك تجربة تمر بإنسان، وهو لا يروى لنا من حياته كلها إلا تلك الأيام السوداء فى
هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهو يستبطن ذاته ويتأمل وينفعل ويكتب ويتألم ويضج بالشكوى

والقلق والضجر واليأس والمرارة والحيرة والضياع، لكنه مع ذلك كله يجد في إيمانه نور الأمل، ووهج العزة والكرامة، وليس أصدق في تصوير صدق مذكراته من أن نذكر أنه كتبها ونشرها بينما كانت الهزيمة مازالت قاسية وثقيلة، ولما تظهر في الأفق بعد أية بشائر - مما ظهر بعد كتابه - من عودة الروح في حرب الاستنزاف.

ولسنا نستطيع أن نلوم حسين ذو الفقار صبرى بما لنا به محمد إبراهيم كامل، فإن الحديث في وقت المآسى لا يتسع من تلقاء نفسه لاسترجاع الحياة الطويلة أو استعراضها.

ولكننا لا نستطيع إلا أن نتأسف على ما فاتنا من حديث هذا الرجل القادر على الكتابة على هذا النحو الجميل الذي رأيته في هذه المذكرات، فهذا هو قد رحل دون أن يجد وطننا الحافز أو الدافع الذي كان كفيلاً بأن يدفعه إلى أن يسجل لنا ما كان قادراً على أن يسجله من تجارب حياته الممتدة منذ كان بطلاً رياضياً ثم بطلاً سياسياً حاول الهرب مع عزيز المصرى وعبد المنعم عبدالرؤوف في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم كان من الضباط الأحرار، ثم كان الرجل المسيطر على جهاز الدبلوماسية المصرية لفترة طويلة جداً من الزمان.



أما الدكتور عبد الوهاب العشماوى فقد قدم كتاباً كان فرضاً عليه أن يقدمه لأنه كان الوحيد المكلف بأداء هذا الفرض، لعلى ألباً إلى الفقه الإسلامى لأستعير التفريق بين فرض الكفاية وفرض العين، ففرض الكفاية هو الذى يقال فى تعريفه إنه الفرض الذى إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، وذلك فى مقابل فرض العين الذى هو فرض على كل إنسان حتى لو قام به كل الآخرين، فليس يغنى عن الواحد منا أن الباقين يصلون، بل هو آثم إذا لم يصل. ولعلى ألباً إلى المنطق لأقول إنه إذا كان البعض واحداً فقط فقد أصبح فرض الكفاية عليه فرض عين ملزماً يؤثم إذا لم يؤده، وقد قام عبد الوهاب العشماوى بهذا الفرض خير قيام، فصور لنا بدقة وطرافة الجامعة العربية وما انتابها من شروخ حين قادتها الظروف إلى هذه الشروخ!



ومع كل هذه الضروب من التعامل مع الحياة والتجارب التى تقابل الإنسان فيها، فإن دبلوماسياً سادساً هو جمال بركات يقدم لنا طرازاً مختلفاً من كتب المذكرات الشخصية

التي تتناول الدبلوماسية دون أن تنوء بأعباء وظيفة كبيرة كأعباء وزارة الخارجية أو الجامعة العربية ، لهذا يتبقى لكتابه طعم خاص ونكهة خاصة وسط بارود الدبلوماسية ورائحته التي تسود صفحات كثير من هذا الكتاب.

ولست أذيع سرّاً ولا أفشيهِ ولا أغري به إذا قلت إن هذه المذكرات جميعاً حافلة بالأسرار ولكنها تتقدم إلينا مغلقة تماماً، سواء غلفت بالفاظ شفافة أو بالفاظ سميكة لا تسمح للعين أن ترى ما فى داخلها إلا أن تكون قادرة بحكم الخبرة على أن تفض الألفاظ نفسها لتعرف ما وراءها.

وقد حاولت قدر ما استطعت أن أفض الأسرار والأستار من أجل تبين الحقيقة أمام قرائى فى كثير من القضايا التي تستحق حقائقها الجهد من أجل الوصول إليها. ولكنى التزمت أيضاً بكثير مما التزم به كاتبو المذكرات من إضفاء بعض الأستار على بعض الأسرار .



وسوف يلاحظ القارئ أن الصراع العربى - الإسرائيلى يلقي بظله تماماً على كثير من صفحات المذكرات والصفحات التي تناولتها، وليس هذا بغريب، وقد حاولت أن أستخلص للقارئ العبرة من تأمل حركة التاريخ فى هذا الصراع دون أن أشغله بكثير من تفصيلات جزئياته، والحق أن الصراع نفسه كان مجالاً رحباً لفهم حقائق الحياة نفسها، ولتفهم مسار التاريخ كذلك، ولست أملك إلا أن أشير إلى أن قراءة واستيعاب أى مذكرات من هذه التي بين أيدينا كفيلة بالارتفاع بمستوى الإدراك الفعلى لا السياسى فحسب لقارئها، أقول هذا لأستحث الآباء والمعلمين وذوى المسئولية أن يدفعوا بهذه الكتب إلى أبنائهم كيما يتشكل وعيهم بالحياة على نحو كفيل للحياة بأن تحيا فى أرقى وأرق وأدق صورها.



بقى أن أشير إلى بعض ما يبدو من تداخل فى كتابى هذا وبين كتابى الأخرى التي تناولت المذكرات، فقد كان كتاب إسماعيل فهمى «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» هو أول ما تناولت من كتب الدبلوماسيين، بل كان أول كتاب مذكرات أنشر نقداً له فى ١٩٨٦، وقد خصصت له الباب الرابع من كتاب «مذكرات وزراء الثورة»

ولولا أنى لا أحب ولا أستطيع أن أكرر باباً من أبواب كتيبى فى كتاب آخر، لكان فى طليعة الكتب التى يتناولها هذا الكتاب.

أما كتاب السفير جمال منصور فى الثورة الدبلوماسية فقد تناولته فى الباب الخامس من كتابى «مذكرات الضباط الأحرار»، ولو أنى خيرت بين وضعه هنا أو هناك لتحيرت قليلاً ثم تخيرت أن يكون هناك، ففيه عن الثورة أكثر مما فيه عن الدبلوماسية، وإن كانت الدبلوماسية - فى أسلوب كتابته - تفوق الثورة.

أما كمال حسن على فى «مشاوير العمر» فقد جمع الدوائر الثلاث فى مؤسسات الدولة الكبرى الحربية والخارجية والمخابرات، ولهذا فإنى لو خيرت فسوف أبقيه كما هو بمثابة الباب الأول فى الكتاب الأول «مذكرات وزراء الثورة»، وهو - حتى الآن - أكبر مسئول تنفيذى كتب مذكراته على هذا النحو.

ومن بين وزراء الثورة أصحاب المذكرات الذين عملوا بالسلك الدبلوماسى يأتى الدكتور ثروت عكاشة، وقد تناولت ما تناوله من مهامه الدبلوماسية فى الباب الثالث من كتاب «مذكرات وزراء الثورة»، ولو خيرت لظل الوضع على ما هو عليه، على الرغم من أنى اقترحت عليه فى كتابى السابق أن يعيد تسميته «فى الثقافة والدبلوماسية» بدلاً من «الثقافة والسياسة».

ومع أن محمد حافظ إسماعيل عمل سفيراً أربع مرات ووكيلاً لوزارة الخارجية ووزيراً للدولة للشئون الخارجية وتناول هذه المهام كلها بقدر كبير من التفصيل فى مذكراته، إلا أنه كان فى واقع الأمر معنياً تماماً بالفكرة الملحة عليه، سواء فى حياته المهنية وحتى عنوان مذكراته وهو «أمن مصر القومى»، ولهذا فإنى آثرت ومازلت أؤثر أن يكون مكانه الباب الأول فى كتابى «مذكرات قادة المخابرات والمباحث: الأمن القومى فى مصر».

ونستطيع أن نكرر نفس وجهة النظر فى أمين هويدى، الذى عمل سفيراً فى المغرب والعراق وكتب كتاباً عن سفارته الثانية بعنوان: «كنت سفيراً فى العراق»، ولكن تبقى اليد الطولى والمكانة الأسمى لمهامه الكبرى فى الأمن القومى بمعناه الواسع. وتتبقى مذكرات الدكتور بطرس غالى، وأظننى أكون متعسفاً لو أنى صنفته ضمن

الدبلوماسيين المصريين، وهو الذى لم يعمل إلا وزيراً للدولة للشئون الخارجية، ومع أنه يتبوأ أرفع المناصب الدولية فإن علاقته بالدبلوماسية تظل متأطرة فى إطار الدبلوماسية الخارجية، ولهذا فإنى أئتوى أن يكون الحديث عن مذكراته فى كتاب آخر يعنى بمذكرات الأكاديميين والأيدولوجيين من رجال الحكم فى عهد الثورة! مع أنى انتهيت من كتابة الجزء الخاص بمذكراته، بل ونشرت بعضه فى «مجلة العربى» الكويتية فى نوفمبر ١٩٩٧.

ولست بمستطيع أن أنتهى من هذه المقدمة دون أن أشير إلى أنى بدأت كتابة هذا الكتاب منذ حوالى تسع سنوات، مع أن الباب الأول منه هو أحدث ما كتبته بحكم أن موضوعه لم ينشر إلا فى عامنا هذا، ولكن ظننى أن الروح المسيطرة على أبواب الكتاب كله تكاد تكون واحدة أو هكذا تراءى لى وأنا أقرأ هذا الكتاب للمرة الأخيرة

والله سبحانه وتعالى أسأل مرة ثانية وثالثة أن يعيننى على نفسى، وأن يعيننى على عملى، وأن يعيننى على شكر نعمه وآلائه، وعلى الوفاء بحق وطنى ومواطنى على، ولست أظننى قادراً على بعض هذا كله إلا أن يتغمدنى بفضلله وكرمه وتوفيقه ورحمته.

د. محمد الجوادى

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

1

زمن الانكار والانتصار
مذكرات دبلوماسي عن أحداث
مصرية وعربية ودولية
للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد

دار الخيال

(١)

يعد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد بلا جدال إحدى الشخصيات اللامعة، وذات الأثر الهام فى الدبلوماسية المصرية منذ أوائل عهد الرئيس السادات، بل ربما منذ أواخر عهد الرئيس عبدالناصر... ويمكن القول أن الدكتور عصمت عبد المجيد كان اليد اليمنى للدكتور محمود فوزى فى رئاسة مجلس الوزراء، فقد عين فى التشكيل الوزارى الثانى للدكتور فوزى (نوفمبر ١٩٧٠) بعد أربعين يوما من بداية عهد السادات كوزير دولة، وكان من الواضح أنه يتولى معاونة رئيس الوزراء فى أمور مجلس الوزراء، لأنه كان هناك وزير دولة آخر هو محمد حافظ إسماعيل، وهو أيضا ممن عملوا لمدة طويلة فى الدبلوماسية المصرية شأن محمود فوزى وأحمد عصمت عبد المجيد. وبدخوله الوزارة كان الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد واحداً من أول مجموعة من الوزراء فى عهد السادات، فإن لم يكن هو أول وزراء عهد السادات فهو الأول مكرر.

ولد الدكتور عصمت عبد المجيد فى الثامن والعشرين من مارس سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة وألف (١٩٢٣) «هى السنة التى تخرج فيها الدكتور محمود فوزى فى كلية الحقوق»، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة وألف، وفى هذه السنة تخرج أيضاً المستشار أحمد ممدوح عطية والمستشار فاروق سيف النصر وزيرا العدل فيما بعد ذلك، والدكتور أحمد خليفة وزير الشؤون الاجتماعية فيما قبل ذلك، والصحفيان الأديبان الأستاذان موسى صبرى وعبدالرحمن الشرقاوى وأحمد فؤاد رئيس بنك مصر والدكتور مصطفى كامل كيرة الذى ترأس محكمة النقض فى ختام خدمته، والدكتور أحمد ثابت عويضة الذى ترأس مجلس الدولة فى ختام خدمته.

حصل الدكتور عصمت عبد المجيد على دبلوم فى المالية والاقتصاد والسياسة من جامعة باريس ثم على الدكتوراة فى القانون الدولى من ذات الجامعة، وعمل بالسلك الدبلوماسى سكرتيراً لسفارة مصر فى لندن (١٩٥٠ - ١٩٥٤) وهى فترة من أحرج فترات العلاقات بين البلدين.. ثم رأس قسم بريطانيا فى وزارة الخارجية المصرية، وشارك فى الإشراف على تنفيذ اتفاقية الجلاء... واختير بعد ذلك مستشاراً للوفد الدائم لمصر فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف، ورأس عام ١٩٥٨ البعثة المصرية التى استأنفت العلاقات مع فرنسا... ثم عاد للعمل مستشاراً قانونياً بوزارة الخارجية.

وفى مارس ١٩٦٢ عمل عصمت عبد المجيد مديراً لمكتب وكيل الوزارة (وهو يومئذ حافظ إسماعيل الذى دخل الوزارة بعد ذلك مع عصمت عبد المجيد فى نفس اليوم)، وفى نوفمبر ١٩٦٣ عمل عصمت عبد المجيد كوزير مفوض بسفارة مصر فى باريس، ثم عاد للعمل (نوفمبر ١٩٦٧) كمدير لمكتب وكيل الوزارة (أحمد حسن الفقى).

وفى آخر عهد الرئيس جمال عبد الناصر (سبتمبر ١٩٦٩) اختير الدكتور عصمت عبد المجيد كرئيس لهيئة الاستعلامات ومتحدثاً رسمياً باسم الدولة، ولم يلبث فى هذا المنصب إلا قليلاً إذ عين فى أبريل ١٩٧٠ سفيراً فى فرنسا (وهو البلد الذى تعلم فيه، وفاوض لإعادة العلاقات معه، وعمل كوزير مفوض فيه).. ومن باريس جاء الدكتور عصمت عبد المجيد ليشغل منصب وزير الدولة فى وزارة الدكتور فوزى، وليكون الوزير المنوط به رفع الحراسات... ثم وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء بالاسم بعد الفعل (مايو ١٩٧١ - يناير ١٩٧٢) بالنص على اختصاصه هذا فى قرارى التشكيل الخاصين بوزارتى الدكتور فوزى الثالثة والرابعة.

وعقب خروجه من الوزارة مباشرة عاد إلى العمل الدبلوماسى (وهى العودة الثانية إلى هذا السلك بعد العودة الأولى فى أبريل ١٩٧٠)، وقد عين مندوباً دائماً لمصر فى الأمم المتحدة، ليخلف بذلك الدكتور محمد حسن الزيات، وكان قد خلفه من قبل فى منصب رئيس هيئة الاستعلامات، ومنذ ذلك اليوم وحتى صيف ١٩٨٣ شغل الدكتور عصمت عبد المجيد هذا المنصب، فكان بذلك صاحب أطول فترة فيه، وقد ساهم من خلاله فى تنفيذ السياسة المصرية الخارجية وتقييمها لمدة طالت عن أى مدد أخرى لغيره من الدبلوماسيين فى عهده الرئيس السادات ومبارك.

عندما كلف السيد كمال حسن على بتشكيل الوزارة (أغسطس ١٩٨٤) فى أعقاب

وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين تزامن هذا مع وقوع الاختيار على الدكتور عصمت عبد المجيد وزيراً للخارجية خلفاً لكمال حسن على نفسه، وقد بقى عصمت عبد المجيد فى ذات الموقع فى وزارة الدكتور على لطفى ووزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولين حتى رشح (ثم انتخب) أميناً عاماً للجامعة العربية (فى ١٩٩١) وعند تشكيل وزارة الدكتور على لطفى عين نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه كوزير الخارجية وبتعيين المشير أبو غزالة مساعداً لرئيس الجمهورية حتى ١٩٨٩ أصبح عصمت عبدالمجيد ثانى شخصية فى الوزارة بعد رئيسها الدكتور عاطف صدقى مباشرة.

(٢)

أما هذه المذكرات فهى هادئة وهادفة ومهمة وقد نشرها صاحبها وهو لا يزال فى منصبه متمتعاً بكل صور الجاه والاحترام والتقدير والاهتمام. كما أنه فى الوقت ذاته حريص على ألا يشير أى غبار أو زوابع أو عواصف، متمسكاً فيما كتب وسجل بما يحرص عليه من يكتبون مذكراتهم من إبراز دور الذات، وحريصاً فى الوقت ذاته على ألا يتطور هذا التمسك إلى أية صورة من صور النرجسية أو الأنانية أو الذاتية، وهو فى كل ما تضمنته هذه المذكرات مولع بالصدق وبالموضوعية وبالنظرة الشاملة ولعاً شديداً لا يقل عن حبه لوطنه العربى وبلده مصر، بل عن حبه لذاته، وهو متميز فى الجرص على هذه الجوانب الإيجابية من صراعات الحياة، لكنه يفعل هذا بصورة ذكية تبرزه على أنه أكثر المشايين واقعية، مع أنه فيما كتب لم يصور نفسه إلا على أنه من الواقعيين وربما يكون من أكثرهم مثالية. ولكن تواضعه أضاف إليه الرفعة التى يستحقها، كما أضاف صدقه إليه بعداً من العقل والكمال ليسا بجديدين عليه وعلى شخصه.

وهناك مفتاح من أطرف ما يمكن، يصور لنا نجاح هذا الرجل طيلة حياته فى أن يستمر لهذه الفترات الطويلة فى هذه المناصب المرموقة التى شغلها، فقد ظل هذا الرجل طيلة حياته وهو يتوق إلى ممارسة المحاماة، وهى العمل الحر الذى هياته له دراسته القانونية فى كلية حقوق الإسكندرية ثم فى جامعات باريس، ولكنه ظل بعيداً عن هذه الممارسة إلا عاماً وبعض عام، فيما بين بلوغه السن القانونية ثم اختياره وزيراً للخارجية ..

ومن الطريف أن أحداً من وزراء الخارجية في عهد الثورة لم يصل إلى هذا المنصب بعد سن الستين باستثناء هذا الرجل، وهو ما يدلنا على أنه، مع تقدم السن به، لم يستعد عن إمكانية تمثيل روح القدرة على التأقلم مع حوادث الزمن والسيطرة عليها. وحين أُختير لشغل منصب الأمين العام للجامعة العربية كان أيضاً في سن متقدمة، ولكن نشاطه الملحوظ وروحه الشابّة القادرة على التقبل الفعال أو التواؤم الطبيعي أو التأقلم الإيجابي أو التحكم المتزن، روحه هذه كانت لا تزال قادرة على أن تقدمه بثقة لهذه المناصب ولغيرها.

وسوف نجد هذا المعنى واضحاً كل الوضوح في مذكرات هذا الرجل، الذي كان على الدوام متقدماً في غير ضجيج (وهذا هو المهم) على زمانه بأفائه الرحبة، وكانت عقليته السياسية قادرة على استشراف الصواب في حركة التاريخ بعيداً عن كل الأمجاد الزائفة والزائلة، ولأن هذا الرجل تقمص شخصية غيره ممن نعرفهم من نجوم حياتنا، لكان قد توقف بحياته وفكره عند أي من الفترات الأولى التي كان فيها اليد اليمنى لنائب وزير الخارجية الأولين في عهد الثورة أحمد خيرت سعيد وعبد الفتاح حسن، أو عند عمله كمدير لمكتب وكيل وزارة الخارجية محمد حافظ إسماعيل وأحمد حسن الفقي، أو وزيراً لشئون مجلس الوزراء مع رئيس الوزراء الدكتور محمود فوزي، ولكنه لم يحصر ذاته أبداً في أن يكون الرجل الرمادي، مع أنه أكثر من عرفنا في تاريخنا المعاصر لعباً لهذا الدور، وقد لعبه مع خمسة مختلفي الأمزجة والمشارب، ومع هذا فقد كان على الدوام يستشرف الغد بغير ضجيج، حتى جاء هذا الغد يوماً بعد يوم مستقداً إليه، وإذا بالرجل يضيف إلى المناصب التي يحتلها وإلى رصيده العام ما يجعله على الدوام ملائماً لشغل ما هو أرفع، وما هو أهم، وما هو أكثر صعوبة، ولست في حل أن أصور ما لم يصوره هو من استبعاده من بعض المناصب في مراحل معينة حتى وإن عوض عن ذلك بما لا يقل عن هذه المناصب.

ومذكراته التي بين أيدينا صورة من نفسه، فيها الرفعة وفيها أيضاً الترفع الذي أسهم في صنع هذه الرفعة، ونحن نراه يقرأ لنا تاريخنا كما عاشه ورآه، وهو لا ينكر المشاعر المختلفة التي مرت به في حياته حتى ولو كان قد أخطأ في تكوينها، كما أنه لا يضحك من الأدوار التي لعبها وإن كان في الوقت ذاته لا يستهين بها. ولا أريد أن أفيض في وصف منهجه في الحياة والسياسة والدبلوماسية، لكنني مع هذا أستطيع أن أصف هذا المنهج في كلمتين اثنتين بالتعاضدية المثمرة.

وعلى الرغم من أن حجم هذا الكتاب يبدو مضغوطاً بالنسبة للفترات التي تناولها فإننا نقدر من عصمت عبد المجيد حرصه التام على تناول كل العموميات والكتليات والمبادئ

والأفكار والبعد في ذات الوقت عن تفاصيل الجزئيات، ودقائق الخصوصيات، وخطوات التكتيكات، ونصوص التعبيرات، ولولا أنه اقتبس في كتابه بعض نصوص من محسن محمد، وموسى صبرى، ومن حديثه مع فوميل لبيب، لقلنا إن الكتاب قد خلا تماماً من كل ما لا بد أن يخلو منه الكتاب «المتن» من كتب المذكرات.

ولعل هذه التسمية الكتاب «المتن» هي أصدق وصف يمكن أن يقدم لهذا الكتاب لولا أن مؤلفه حرص في الجزء الأخير منه على إيراد نصوص كلمات ألقيت في الجامعة العربية (سواء ألقاها هو أو ألقاها الرئيس مبارك).. ومع هذا يظل الجزء الأكبر من الكتاب محتفظاً بهذا الوصف لطبيعته بين كتب المذكرات.

وأجدني مضطراً هنا لأن أكرر ما ذكرته في مقدمة هذا الكتاب حين قلت إن هذا الرجل يقدم مذكراته في بساطة وعفوية وتلقائية وسلاسة، وكأنه يتحدث في أحد عشاءات أندية الروتاري أو الليونز وما شابهها حين يقدر المتحدث أن حديثه في أحد جوانبه هو أحد مقبلات الطعام، وهو في جانب آخر أحد أسباب الاجتماع، وهذه البساطة والعفوية والتلقائية والسلاسة هي التي ترتفع بقيمة مذكرات أحمد عصمت عبدالمجيد إلى ذرى رفيعة من القدرة على التعبير، لأن الفكرة (بل الأفكار الكثيرة جداً) واضحة جداً، والرؤية من وراء الفكرة أكثر وضوحاً وأكثر إيضاحاً للفكرة.

وقد وفق صاحب هذه المذكرات أيما توفيق في الحفاظ على قدر كبير من الصراحة والصدق مع الالتزام في الوقت ذاته بألا يجرح أحداً من الناس بسبب سلوكه أو رأيه رغم ما عاناه هو من انفعالات بعض من زاملوه، ولعل المثل الذي يرويه عن موقف صديقه السوري موفق العلاف يثبتنا بما فيه الكفاية عن نجاحه في تحقيق هذا التوازن بين الثأر للنفس والثأر للحقيقة من ناحية، وبين الحفاظ على مشاعر الآخرين واحترام وجهات نظرهم التي تبدو له منذ البداية بعيدة عن الصواب من ناحية أخرى.

(٣)

يعترف صاحب هذه المذكرات أنه لن «يقدم فيها وقائع جديدة لم يتم تناولها من قبل»، لكنه «سيقدم هذه الوقائع من زاوية مختلفة»، وكأنه يتحسب لما سوف يهاجم به كتابه من

أنه لم يحدث الفرقة المطلوبة أو المعهودة في كتب المذكرات السياسية. ومن الطريف أن حسابات قصيرة النظر جعلت المسئول عن الدعاية لهذا الكتاب يتجاهل صدور المذكرات تماماً لولا أن الأهرام لفتت النظر إليه بما نشرت - سريعاً - من حلقات معدودة منه، ولولا هذا لكان الكتاب قد صدر سراً.

وقبل أن ننقل النص الذي يتحدث فيه صاحب هذه المذكرات عن منهجه في كتابتها، فسوف نذكر أنها لم تخل من مواضع للحديث عن وقائع لم يتناولها أحد من قبل، من ذلك الحديث عن إقالة الدكتور محمد حسن الزيات في أثناء حرب أكتوبر، ومن ذلك الحديث عن موقف عبدالفتاح عمرو باشا من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن ذلك الحديث عن دور صاحبها نفسه في إنقاذ مصر من ويلات خراب محقق في أثناء حرب الاستنزاف كان بعض مسئولينا الإعلاميين والسياسيين يستمرونه للأسف الشديد.

أما حديث عصمت عبدالمجيد عن مذكراته فيقول فيه:

«...ومن تراكم الخبرات والتجارب، ومن عصارة القلب والفكر، وحصاد السنين والأعوام، قررت بعد طول تقدير وتردد، أن أضع بين يدي القارئ العربي هذا التاريخ، لا ليكون سيرة ذاتية ولكن تاريخاً لفترة، وشهادة للتاريخ أقدمها بصدق وموضوعية من مواقع المختلفة، ولست أعنى بهذا بالضرورة أنني سأعرض وقائع جديدة لم يتم تناولها من قبل، لكنني سأعرض هذه الوقائع من زاوية مختلفة، وسأحاول أن أنقل للقارئ إحساسى بها وتحليلي لها عند وقوعها، كما سأعرض لما تركته هذه الأحداث لدى من خبرة وعبرة وكيف تكشف الأيام، في بعض الأحيان، عن خلاف ما كنت أظن وأقدر».

وينبئنا عصمت عبدالمجيد في مقدمة كتابه أن مذكراته ستكون خليطاً من الفلسفة والتاريخ لأنه يعتقد أن المزج بين العنصرين ضرورى لعلوم السياسة :

«ولقد حرصت على أن أتوخى في كتابي هذا منهجاً علمياً من مناهج البحث في علم السياسة، بقدر ما يمكن ويستطاع. وإذا كانت طرق البحث في علم السياسة قد تشعبت وتعددت فإنني كنت ولا أزال أعتقد أن المنهج الأمثل من مناهج البحث هو المنهج الذي يجمع بين المدرسة التاريخية والمدرسة الفلسفية. ذلك أن المدرسة التاريخية تصب اهتمامها على وقائع التاريخ وأحداثه، ومن ثم فهي تسعى إلى أن تستنبط من الماضي ما يرشدنا في المستقبل، في حين ترى المدرسة الفلسفية أن الأفكار والمثاليات هي التي تقود التطور البشرى وتصوغه، وإن عاب هذه المدرسة أنها تضع النظريات المجردة ثم تسعى لتفسير الواقع على أساسها ولو كان في هذا تكلف واعتساف».

«... ومازلت أذكر أنني ألقيت عدداً من المحاضرات على طلاب معهد العلوم السياسية فى كلية حقوق القاهرة فى أواخر الخمسينيات تناولت فيها أهم المفاهيم والنظريات فى العلاقات الدولية، مركزاً بشكل خاص على الدولة والعلاقة مع التنظيم الدولى، وكذلك حقوق الإنسان، وأشارت إلى تعاليم الإسلام ومبادئه التى أوجبت حق الفرد فى حرية الرأى وحرية الفكر وحرية الاجتماع، ومنحته كل الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ولم تعترف بأى قيد على الحريات العامة للإنسان وحقوقه. كما ذكرت فى مقدمة هذه المحاضرات أن الطريقة المثلى فى البحث السياسى هى استخدام الطريقة التاريخية مع الطريقة الفلسفية، فهما لا يتعارضان، بل تكمل وتتمم إحداهما الأخرى. فالمؤرخ لابد أن يقدر الفلسفة، والفيلسوف لابد أن يسترشد بالتاريخ، والتجارب، والظواهر التاريخية تضاء بأنوار الفكر».

(٤)

ويحدثنا صاحب هذه المذكرات فى أكثر من موضع عن سعادته بالرضا النفسى الذى يشعر به تجاه ما أنجز فى حياته العامة، وله الحق فى هذا الشعور، كما أن من الواجب عليه أن يعبر عن هذا الرضا كذلك، وهو يتحدث مثلاً عن نهاية عمله كمندوب دائم لمصر فى الأمم المتحدة فيقول:

«... مرحلة طويلة من العمل الدبلوماسى الشاق والمكثف استمرت أكثر من عشر سنين، حفلت بالأحداث السياسية المتلاحقة فى الشرق الأوسط وفى العالم كله، وانتهت فى نهايتها مدة خدمتى الوظيفية، وقدرت أن أعد نفسى بعدها للعمل فى حقل المحاماة، المهنة التى طالما تطلعت إلى ممارستها. مرحلة استطلت وتوازت مع حقبة من أخطر حقب تاريخ مصر الحديث والمعاصر، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق، عشت على امتدادها فى قلب الأحداث، واتخذت فى أثنائها قرارات بالغة الصعوبة، ووضعت خلالها فى مواقف شديدة الحساسية والحرص. وحينما أرجع النظر إليها الآن، فإننى أستطيع أن أقول بقلب مطمئن وضمير واثق، إننى لم أندم خلالها على كلمة واحدة قلتها، أو على موقف واحد اتخذته طوال سنواتها الحافلة، وأشعر بالرضا أننى قدمت فى كل يوم منها لبلدى ولأمتى

خير ما أملك من جهد وعلم، من أجل الحفاظ على مصالحهما والدفاع عنهما، ومن أجل خدمة قضاياهما العادلة في التحرير والتنمية وتحقيق السلام والاستقرار».

وهو حفى أيضاً بأن يحدثنا بثقة شديدة واعتزاز واضح عن أنه يحب التفاوض، وهو يفعل هذا بطريقة واعية وغير واعية في كثير من المواضع في كتابه، فهو لا يفخر أبداً بأنه هو الذى كتب الخطاب أو البيان أو الإعلان، ولا بأنه هو الذى تولى تبليغ أمر أو صياغته أو تعديله ولا بأنه وجد الفكرة أو عدلها، إنما هو فخور دوماً بمشاركاته وقدراته التفاوضية، ولنقرأ هذه العبارة:

«لقد أتيت لي، بعد عودتي من لندن فى ديسمبر ١٩٥٤ بفترة وجيزة، أن أشارك فى عمل هو من أقرب الأعمال إلى قلبى، الاشتراك فى المفاوضات والترتيبات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الجلاء، فبمقتضى الاتفاقية عينت مصر قائداً عاماً لقاعدة قناة السويس هو الفريق على على عامر، كما أقامت ما يسمى بالقيادة الشرقية، جعلت مقرها مدينة الإسماعيلية، لتتولى الإشراف على الاتصال بالجانب البريطانى وتنفيذ عملية الجلاء عن القاعدة، وتسلم القوات المصرية لمنشأتها وما فيها من عتاد».

ويستطرد صاحب المذكرات بعد قليل ليتحدث عن اعتزازه بخبرته الأولى والمبكرة فى هذا المجال فيقول:

«... كانت متابعتى لمفاوضات الجلاء، ثم اشتراكى فى المفاوضات المكتملة كمستشار سياسى للقيادة الشرقية تجربة بالغة الثراء. فمنذ تلك الأيام البعيدة من عامى ١٩٥٤ و١٩٥٥ بدأت أدرك العناصر الجوهرية فى عملية التفاوض، وتكونت لدى خبرة عملية فى كيفية التفاوض وأساليبه، وقد صاحبته هذه الخبرة الثرية طوال السنوات اللاحقة. وإذا كانت الأيام والأحداث قد أضافت خبرات جديدة، فلاشك أن هذه التجربة كانت الأساس الذى بنيت عليه ثم أضفت إليه».

(٥)

ثم يلور لنا صاحب هذه المذكرات فهمه لعملية التفاوض وجوهرها فى صراحة شديدة وفى شجاعة واضحة فيقول بكل وضوح:

«..... أدركت أن جوهر عملية التفاوض هو القبول بفكرة الحلول الوسط، وأن يتقبل كل طرف أن يتنازل عن بعض مطالبه من أجل التوصل إلى اتفاق بين طرفى التفاوض. هذا

الاتفاق فى حقيقة الأمر ميزان القوى بينهما، كما يتوقف ما يحصل عليه كل طرف على إدراكه لعناصر قوته، وقدرته على الاستخدام الأمثل لهذه العناصر. ومن ثم فإن الشروط المسبقة هى فى الواقع محاولة لتحديد نتيجة المفاوضات قبل أن تبدأ، ولهذا فهى مخالفة أساساً لجوهر فكرة المفاوضة.

ويواصل هذا الخط من حديثه قائلاً:

«..... والمفاوض المتمرس هو ذلك الذى يحدد بدقة حقيقة موقفه، بحيث يدرك أقصى ما يمكن أن يصل إليه فى ظل الظروف الواقعية التى تحيط به، وأن يدرك فى الوقت نفسه المدى الذى لا يمكن له أن يتراجع بعده. وفى هذه المساحة المتاحة بين أقصى ما يمكن أن يطلب وأدنى ما يمكن أن يقبل، يتحرك المفاوض. كما أنه يدرك فوق هذا أن الصياغات والأساليب تأتى تعبيراً عن مواقف مدروسة ومحددة - لا أن تكون هى هدفاً فى ذاتها - بحيث تكون أداة طيعة للمفاوض، وليست قيداً يحد من حرية حركته نحو أهدافه.»

«..... المفاوضات إذن معركة تحتاج إلى ثبات وتصميم، إلى وضوح فى الرؤية، إلى صبر وأناة ومرونة. وهى مغامرة، إذ إن الوسيلة الوحيدة لمعرفة إمكانات نجاح المفاوضات هى الإقدام على التفاوض. وهو أمر ليس سهلاً، إذا ما كانت هنالك اعتبارات سياسية وعاطفية وقومية تكتنف عملية المفاوضات، وبخاصة إذا ما تعلق موضوع المفاوضات بقضايا وطنية كبرى، وإذا ما جرت بين طرفين بينهما ميراث قديم من العداوة والبغضاء. ولعل ما يمكن أن نسترشد به فى هذا الصدد ما هو معروف بأسلوب إدارة الأزمات، وقد تمكنت من تطبيق بعض ما تعلمته فى تلك المرحلة على مفاوضات شاقة مماثلة هى الخاصة بالتحكيم بين مصر وإسرائيل فى مشكلة طابا عام ١٩٨٥، وقد شرفت برئاسة اللجنة القومية لطابا وكانت ملحمة مشرفة لمصر ورجالها.»

وفى موضع آخر يتحدث صاحب هذه المذكرات عن مشاركته فى المفاوضات بين مصر وفرنسا حول تسوية مطالب الحكومتين بعد حرب ١٩٥٦ ويقول:

«كان من أهم الواجبات التى ألقىت على عاتقى فى أثناء عملى فى جنيف، المشاركة فى المفاوضات التى دارت بين مصر وفرنسا حول تسوية مطالب الحكومة المصرية بتعويضات عن الأضرار التى لحقت بمصر نتيجة لعدوان السويس، ومطالبة الحكومة الفرنسية بتعويضات عن أملاكها وأملاك رعاياها الذين تضرروا من إجراءات التأميم أو التمييز

التي أعقبت هذا العدوان. وقد كانت هناك مفاوضات ممثلة، ومتزامنة مع البريطانيين في روما حول تسوية المسائل المالية المعلقة بين البلدين، والتي نتجت عن أحداث خريف ١٩٥٦.

« لم تكن هذه المفاوضات مجرد مفاوضات تقليدية، فقد كانت بالإضافة إلى طبيعتها الفنية، تعكس مقدار توافر الإرادة السياسية لدى الجانبين - مصر وفرنسا - في تجاوز أجواء العداء، وإنهاء مرحلة القطينة التي سادت بينهما، وقد كان هناك حرص واضح من الجانبين على إبقاء الأبواب مفتوحة طوال جلسات المفاوضات التي استغرقت سنة كاملة. إلا أن تطوراً سياسياً مهماً كان وراء دفع هذه المفاوضات إلى نهاية ناجحة، تمثل في التغيير الكبير الذي شهدته فرنسا بسقوط الجمهورية الثالثة، ومجيء الجنرال شارل ديغول إلى الحكم عام ١٩٥٨.

(٦)

أما أهم ما يظن صاحب المذكرات أنه فعله لبلاده - ومعه الحق في هذا - فهو موقفه الواعي من التعامل الإعلامي الرسمي مع الاعتداءات الإسرائيلية على العمق المصري في أثناء حرب الاستنزاف، وضرورة كشف حقيقتها للعالم كله بدلاً من التستر على خسائرها بحجة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، وهكذا استطاع هذا الرجل في هدوء أن يغير من اتجاهات سياسة حكومة شمولية إلى آفاق ذكية ودينامية أفادت منها مصر في حربها السياسية والعسكرية مع العدو الإسرائيلي، ولنقرأ ما يروي عن هذه الحقبة:

«في ١٢ فبراير من عام ١٩٧٠، كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر ثلاثي بين الرؤساء عبدالناصر ومعمار القذافي وجعفر نميري لمناقشة عدد من الموضوعات التي تهم الدول الثلاث. في صباح هذا اليوم، قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على مصنع مدني في منطقة «أبو زعبل»، نتجت عنه خسائر جسيمة بالمصنع، ومقتل ٧٠ عاملاً وإصابة ٦٩٠ آخرين. كانت المأساة مروعة، وكان الاتجاه أن تتكتم الدولة أخبارها، أو على الأقل تفاصيلها. لكن كان لي رأي مخالف تماماً. فقد كنت أرى أن نعمل على كشف العدوان الإسرائيلي وفضحه أمام العالم كله. وسعيت إلى إقناع وزير الإعلام بهذا الرأي. ويبدو أنه استغرق

وقتاً طويلاً فى إقناع المسئولين بهذا الاتجاه الجديد، وفى الاستئذان من الرئيس عبدالناصر فى الماضى قُدماً فيه».

«كانت الدعاية الإسرائيلية قد صورت العملية أنها ضرب لهدف عسكري يحوى مخازن أسلحة وذخائر. وكنت عازماً على أن أطلع الرأى العام العالمى على حقيقة ما حدث. فقد اصطحبت الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء إلى موقع المصنع، وكان إلى جوارى فى السيارة الصحفى الفرنسى اللامع إريك رولو ومدام رولو التى تعمل صحفية هى الأخرى. لم تكن قد مضت على وقوع الغارة ساعات، حينما عاين المراسلون الصحفيون الدمار الذى حاق بالمصنع، وسجلوا كل آثار المذبحة التى تعرض لها المئات من عماله، حيث هوجموا فى أثناء دخولهم المصنع فى نوبة الساعة الثامنة صباحاً. وقد فوجئ الإسرائيليون برد الفعل المصرى، فقد كانوا يتوقعون ألا تقدم مصر على الكشف عن حقيقة خسائرها المادية والبشرية، لكن أدى تحررنا - بإطلاع المراسلين الأجانب على كل جوانب المسألة، بالإضافة إلى ما أصدرته الهيئة من منشورات مصورة وأشرطة سينمائية - إلى تعرية السلوك الدموى الإسرائيلى وفضح بشاعته».

ويواصل صاحب هذه المذكرات رواية ما حدث فى الفترة نفسها من الاعتداء على مدرسة ابتدائية للأطفال فى قرية «بحر البقر»:

«وفى الثامن من أبريل ١٩٧٠، أغارت الطائرات الإسرائيلية على مدرسة للأطفال فى قرية بحر البقر، ولقى واحد وثلاثون طفلاً من تلامذة المدرسة حتفهم نتيجة لهذا العمل الإجرامى، وأصيب ستة وعشرون آخرون. وكانت لهذه المأساة أصداء بعيدة الأثر، فقد اهتز لها الضمير العالمى، كما انفجر وجدان شعبنا المصرى وأمتنا العربية بالغضب والاستنكار إزاء الهوة التى تدنت إليها وحشية العدوان الإسرائيلى. ومرة أخرى اصطحبت المراسلين الأجانب إلى موقع المدرسة، وبالإضافة إلى ما أبدوه من تأثر بالغ بما رأوه، فقد نقلوا لصحفهم ووكالات الأنباء التابعين لها، صورة كاملة لهذا العمل البربرى وهى أفاضت بدورها فى استنكار تلك الاعتداءات وإدانتها. وقد كانت الإغارة على مدرسة بحر البقر نقطة فاصلة توقفت بعدها الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى. ومن الممكن تفسير القرار الإسرائيلى بعدد من الأسباب السياسية والعسكرية، لكن الأمر الذى لاشك فيه أن غضبة الرأى العام العالمى واستنكاره هذه الأعمال الوحشية، كانت فى مقدمة الأسباب التى أدت إلى وقف الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى».

هكذا يرى صاحب هذه المذكرات أن الإغارة على مدرسة بحر البقر كانت بمثابة نهاية الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى، وهو لا يظنطن فى مكاسب مصر فى هذه الناحية ونسبتها إلى نفسه أو عبقريته أو عبقرية مؤسسة الاستعلامات(!!) لكنه يفعل ما هو أقوى من ذلك كله، وهو التلميح بما لم يصرح به.

(٧)

أما أكتوبر العظيم كما يقول العنوان الجانبى الذى وضعه عصمت عبدالمجيد لحديثه عن ذلك اليوم الخالد فى تاريخنا، فيورد عنه صاحب المذكرات فقرات رائعة وصادقة لا يدعى فيها أبداً أنه كان يعرف بقرار العبور أو بقرار الحرب، مع أنه كان رئيس وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، وقد طلب منه فى ذلك اليوم أن يتقدم بطلب لعقد مجلس الأمن لبحث شكوى مصر من اعتداء إسرائيل فى ذلك الصباح(!!) ولنقرأ هذا الذى يرويه:

«..... فى الساعة السابعة من صباح السبت السادس من أكتوبر بتوقيت نيويورك، الواحدة بعد الظهر بتوقيت القاهرة، أيقظنى رنين التليفون الذى حمل إلى صوت الدكتور الزيات يطلب منى أن ألتقيه على الفور، فقد تلقى مكالمة تليفونية من السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومى، يبلغه فيه أن هجوماً إسرائيلياً قد وقع على جزيرة زعفرانة فى خليج السويس، وأن مصر فى سبيلها إلى الرد على هذا الهجوم، وطلب منه تقديم شكوى بذلك إلى الأمم المتحدة».

«وبعد أقل من نصف ساعة التقيت الدكتور الزيات، ثم توجهنا معاً لمقابلة رئيس الجمعية العمومية ورئيس مجلس الأمن، وقدمنا شكوى عاجلة ضد إسرائيل. وتم هذا كله فى الفترة من التاسعة إلى العاشرة من صباح السادس من أكتوبر، وقد أجرى هنرى كيسنجر اتصالاً تليفونياً بالدكتور الزيات حول التطورات الجديدة فى الموقف، ولكن حديثه هذه المرة كان ينقصه ذلك الشعور بالاسترخاء الذى ساد حديثه فى اليوم السابق، وكان يغلب عليه إحساس بالانزعاج والقلق الشديدين».

«واتضح لى فيما بعد، من خلال اطلاعى على عدد من الوثائق التى تناولت ما حدث خلال هذه الساعات القليلة، أن القادة الإسرائيليين عندما اكتشفوا الأوضاع الهجومية

للقوات المصرية فجر السادس من أكتوبر، بدأوا إجراء اتصالاتهم فى ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، فأيقظوا أبا إيبان وزير خارجيتهم لإبلاغه بما اكتشفوه، وأيقظ إيبان كيسنجر من نومه هو الآخر ليبلغه بتقدير إسرائيل للموقف، وقام كيسنجر بدوره بإيقاظ الدكتور الزيات ليبلغه بما تلقاه من الإسرائيليين، وقد أيقظنى هو لتداول الموقف، ولتنفيذ الشق السياسى من التحرك المصرى فى الأمم المتحدة كما أبلغنا به حافظ إسماعيل».

«فى هذه الأثناء، اتضح بما لا يقبل الشك أن القوات المصرية قد اتخذت أوضاعاً هجومية، وأن المدفعية والمدركات التى كانت مستترة قد انكشفت، وأصبحت موجهة للدخول فى المعركة».

«هنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم حول ما حدث لدينا فى نيويورك: هل كان الدكتور الزيات يعلم بالخطط المصرية وتوقيتاتها؟ لا أستطيع الرد بالسلب أو الإيجاب بصورة حاسمة. لكننى أذكر أننى أقمت حفل عشاء على شرفه مساء الخامس من أكتوبر فى منزلى دعوت إليه عدداً من الشخصيات الأجنبية والأمريكية. وفى أثناء الحفل أطلت إحدى دعاباته قائلاً: «أنتم عاملين العشاء دا احتفالاً بعيد يوم كيور؟» (عيد الشكر اليهودى). كما تلقى الدكتور الزيات من مدير مكتبه الوزير المفوض محمد شكرى برقية غامضة المضمون، فهل كانت تتضمن إشارة متفقاً عليها؟».

«من ناحية أخرى، فقد وضع فى حديثه معنى صباح السادس من أكتوبر وقع المفاجأة المشوب بالكثير من الفرح، مثلما حدث لى أنا، وبدأت تختفى من حديثنا نبرة اليأس والإحباط التى كانت غالبية عليه فى اليوم السابق. وعندما بدأت أجهزة الإعلام الأمريكية ابتداء من الساعة الثامنة من صباح السادس من أكتوبر بتوقيت نيويورك، الثانية بعد الظهر بتوقيت القاهرة، تذيع مباشرة من إسرائيل أن الحرب قد بدأت فى الشرق الأوسط، وأن موجات العبور العظيم تترى، أحسست إحساساً يقينياً أننى أشهد أياماً مجيدة، وأن سطوراً مشرقة من تاريخ مصر الحديث تضاف إلى رصيد تاريخها الناصع.

ولا يفوتنى هنا أن أذكر أننى استمعت مرة أخرى فى التاسع من أكتوبر إلى خطاب من أبا إيبان نفسه الذى استمعت إليه يوم الثالث من أكتوبر أمام الجمعية العامة، إلا أن حديثه هذه المرة كان مختلفاً، فقد كان يخاطب مجلس الأمن الذى انعقد بناء على شكوى من

إسرائيل، وكان حديثه خالياً من الغرور والصلف والغطرسة الإسرائيلية المألوفة، ليحل محلها حديث رجل في موقف المنهزم، يدور حول مصر المعتدية وإسرائيل التي تنزف، ويطلب من المجلس أن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار».

(٨)

ويبدو الدكتور عصمت عبدالمجيد في هذه المذكرات فخوراً إلى أقصى حد بمعركة ٦ أكتوبر وما تم فيها من انتصار ومن إنجاز ومن عبور وسيطر هذا الفخر على كل فقرات كتابه الذي بين أيدينا، وعلى روح هذا الكتاب بل وعلى عنوانه كما يلاحظ القارئ، ولعل موقفه هذا ينبئ عن مدى وطنيته الحقبة إذا ما قورن بمواقف رجال آخرين شاركوا في تلك الأيام، لكن حقدتهم الدفين على القائد العظيم الرئيس السادات جعلهم يقللون بحقد رهيب من قيمة النصر، ولعل في قراءة ما كتبه عصمت عبدالمجيد درساً لبعض الذين شاركوا في تحقيق هذا النصر، ثم إذا هم اليوم يحاولون التقليل من أدوار قادة النصر العظيم ولنقرأ هذا النص المفعم بكل المشاعر:

«وكان مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت السفير يوسف تكواه. وكان رجلاً غاية في الصلف والغرور والعنف والعدوانية، وكان تحدث من قبل عن الجيش الإسرائيلي، يد إسرائيل الطولى، التي تستطيع أن تؤدب كل من يجرؤ على المساس بها في المنطقة كلها. وعندما انعقد المجلس في التاسع من أكتوبر للبحث في شكوى إسرائيل، كانت تطغى على الإسرائيليين مشاعر الإحباط واليأس. ولم يفتنى عندما تحدثت أمام المجلس في هذه المناسبة، أن أشير إلى أن يد إسرائيل الطولى التي كانت تؤدب بها المنطقة، قد قطعت».

وهو يقول أيضاً بكل وضوح:

«.... وكانت معركة السادس من أكتوبر نموذجاً فذاً للتخطيط العسكري بين مصر وسوريا، وكذلك السياسى والدبلوماسى. وكانت وقفة الدول العربية المصدرة للنفط لمنع تصديره إلى الغرب مشرفة وعامل ضغط مؤثر، مما أثبت للعالم قوة التضامن العربى لمواجهة الأزمات، ولا ننسى وقفة المغفور له الملك فيصل وعدد من قادة الدول العربية،

وأذكر بالخصوص موقف الشيخ زايد، الذي قال: إن النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي، وكذلك الدور المتميز الذي قام به حينذاك المرحوم عمر السقاف وزير خارجية المملكة العربية السعودية. وكانت المعركة كذلك نموذجاً رائعاً في التنفيذ على كل هذه المستويات، وقد شارك جيل بأكمله في تحقيق هذا الإنجاز البطولي، وكان لى شرف المشاركة بدور فيه، والمساهمة بجهد متواضع في تحقيقه. ويحق لى، كما يحق لكل مصرى وعربى، أن يشعر نحوه بالرضا والفخر والاعتزاز».

بل إنه يتحدث باعتزاز عن المثل الفذ الذى ضربته حرب أكتوبر لإدارة الصراع العربى الاسرائيلى :

« لقد شكلت حرب ١٩٧٣ مثلاً رائعاً ونموذجاً يقتدى به فى الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل.. كم نحن بحاجة أن نتذكر دروسه دائماً.. وقد تجلّى هذا النموذج فى مستوى التنسيق العربى وتصاعد وتيرته وشموليته من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة إدارة العمليات العسكرية، وصولاً إلى الإدارة الدبلوماسية للحرب. وما حصل فى أكتوبر ١٩٧٣، وقد عشت بكل فخر واعتزاز تلك اللحظات التاريخية فى نيويورك كما ذكرت، كان عبوراً من زمن الهزيمة إلى زمن النصر. وفى يقينى أن انتصار ١٩٧٣ الذى أسقط صورة إسرائيل التى لا تقهر، شكل البداية فى إسرائيل لمراجعة استراتيجيتها فى الصراع العربى - الإسرائيلى».

(٩)

وفى هذه المذكرات نجد عصمت عبدالمجيد وهو يجاهر برأى واضح وصريح فى قرار طرد السادات للخبراء السوفييت فى ١٩٧٢، ويرى ويثبت رؤيته القائلة بأن السادات كان مصيباً وذكياً فى هذا القرار وسوف نلاحظ أن تناول الدكتور عصمت عبدالمجيد لهذه القضية أذكى بكثير جداً من تناول محمد حافظ إسماعيل ومحمود رياض لها، ويبدو عصمت عبدالمجيد وكأنه رجل الدولة المسئول، على حين يبدو الآخران مع كل عظمتهم فى مكانة العمدة المخضرم فحسب:

« وبعد بضعة أشهر من وصولى إلى نيويورك، فى يوليو ١٩٧٢، أصدر الرئيس

السادات قراره بالاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفييت. وقد كانت لقرار أصدائه داخل الأمم المتحدة، كما أشاع حالة من الاغتياب والارتياح لدى العديد من الأوساط الغربية والأمريكية. فقد كان هذا يعني أن مصر قد فقدت السند الرئيسى لقواتها المسلحة، وأن موقفها العسكرى قد أصبح أكثر ضعفاً. وثارَت تساؤلات حول الدوافع الحقيقية للرئيس السادات من اتخاذه هذا القرار، وهل كانت رغبته فى إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، والتقرب إليها وراء اتخاذه له، حتى ولو تعارض مع المصالح الحقيقية لمصر وأدى إلى إضعاف قواتها المسلحة».

«وفى تقديرى أن الرئيس السادات لم يتخذ قراره بالاستغناء عن ثمانية عشر ألف خير سوفييتى لمجرد التقارب من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان وراء قراره حرصه على أن يوفر للجيش المصرى وقيادته استقلالهما وحرتهما فى الحركة دونما تدخل من جانب الخبراء السوفييت بأى شكل من الأشكال، كما كان قراره يعنى ضمناً أن القوات المصرية قد وصلت إلى مستوى من التدريب والكفاءة لم تعد معه فى حاجة إلى هذا العدد الضخم من الخبراء».

ويضيف عصمت عبدالمجيد لهذه الوقائع بُعداً مهماً حين يتحدث عن حوار دار بينه وبين المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، وهو نفسه الرئيس الأمريكى (فيما بعد) جورج بوش:

«وقد دار بينى وبين جورج بوش حوار حول هذا الموضوع، وسألنى عن تفسيرى له. وقد أوضحت له أن القرار يعبر بصورة قاطعة عن استقلالية القرار المصرى، وأن القيادة المصرية لم تكن مستريحة إلى المشاكل التى يتسبب فيها وجود الخبراء السوفييت داخل مستويات الجيش المصرى، وكان إصدار هذا القرار بالتالى أمراً حتمياً».

«أما الدافع الآخر الذى ظهر جلياً فيما بعد، فقد كان رغبة الرئيس السادات فى أن يدخل جيش مصر معركته التى يعد لها دون شبهة وجود تخطيط أو تنفيذ أجنبى، وأن تكون معركته بالتالى مصرية خالصة. وقد علق هنرى كيسنجر الذى كان مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى وقتها، على قرار الرئيس السادات بأنه لو كان - أى السادات - قد تقدم إلى الولايات المتحدة طالباً منها ثمن هذه الخطوة قبل اتخاذه لاستجابت له الولايات المتحدة. لكن حسابات هنرى كيسنجر البراجماتية شىء، ومبادئ مصر وأفكارها ومخططاتها وقيادتها شىء آخر».

كما يحكى صاحب هذه المذكرات بالتفصيل المعقول قصة طلب السادات من جهاز وزارة الخارجية العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن بالتدخل فى أزمة الشرق الأوسط، وهو حريص جداً على أن يرينا كيف كان السادات يدير المعركة الدبلوماسية بصبر واقتدار وذكاء واضح ، وكيف كان الهدف واضحاً تماماً أمام عينيه دون أن يخشى ما قد يبدو وكأنه فشل:

« فى منتصف مايو ١٩٧٣ تلقيت برقية من وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات يطلب منى فيها الحضور إلى القاهرة لإجراء بعض المشاورات. ووصلت إلى القاهرة فى الخامس عشر من مايو ١٩٧٣ ، وقابلت الدكتور الزيات بمكتبه فى مبنى وزارة الخارجية القديم بالجيزة. وفى أثناء اجتماعنا تحدد موعد لمقابلة مع الرئيس السادات فى منزله بالجيزة.

« وكان لناؤنا مع الرئيس الذى استمر ساعة كاملة، لقاء تاريخياً بالنسبة لى. بمجرد أن جلسنا، طرح الرئيس السادات علينا فكرة لجوء مصر إلى مجلس الأمن لتحريك الجمود الذى طرأ على قضية الشرق الأوسط، بمحاولة استصدار قرار من مجلس الأمن لإجراء تسوية سلمية للمشكلة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة. وتساءل الرئيس عما يمكن أن يحدث إذا ما لجأنا إلى المجلس وطلبنا تدخله، واستصدار قرار منه».

«وقد بدا الرئيس السادات مهتماً بأن نعمل على استصدار هذا القرار فى أسرع وقت ممكن. كان ردى أنه إذا ذهب مصر بشكوى إلى مجلس الأمن، فسوف تواجه حتماً بـ«فيتو» أمريكى، وبالتالي فلن يصدر القرار، إذ إن الولايات المتحدة لا توافق على أن تأخذ الأمم المتحدة دوراً فى عملية تسوية مشكلة الشرق الأوسط».

« قال السادات إنه لا ممانع لديه من مشروع قرار تعترض عليه الولايات المتحدة، ولن يضايقه ذلك، لكن بشرط أن تحتضن مشروع القرار الدول الغربية الأعضاء فى مجلس الأمن، وأن تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد هذا القرار، وسيبدو هذا الأمر غريباً، لأنها ستكون المرة الأولى التى تمارس حق الاعتراض على قرار غريبى، إذ إن العادة جرت على استخدام هذا الحق ضد مشروعات القرارات المقدمة من الاتحاد السوفيتى أو من دول عدم الانحياز. لكن سيتضح الموقف جلياً عندئذ أمام الجميع، فنحن قد بذلنا كل جهدنا

حل المشكلة سلمياً، واستطعنا أن نجذب الدول الغربية أعضاء المجلس إلى جانبنا، وستكون الولايات المتحدة هي التي وقفت في وجه صدور القرار، وتسببت في إضاعة فرصة للبحث عن مخرج من الأزمة. كان ردى أنه من الممكن تدبير السيناريو الذي اقترحه الرئيس بكل دقة، التقدم بمشروع قرار إلى المجلس تحتضنه دول أعضاء فيه من بينها الدول الغربية، وأن هذا القرار سيكون مصيره الرفض نتيجة الفيتو الأمريكى».

«أثار حديث الرئيس السادات في لقائنا معه تساؤلاً بالغ الأهمية، فهذا هو رئيس الدولة أمامى يفكر في استفاد الوسائل السلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط باللجوء إلى الأمم المتحدة للمساعدة في التوصل إلى الحل، ولا يمانع في صدور قرار بذلك تعترض عليه الولايات المتحدة الأمريكية، أى أن هذه المحاولة محكوم عليها مقدماً بالفشل. لابد أن يكون لديه إذن بديل آخر. فما هي البدائل المتاحة أمامه؟ استعمال القوة واللجوء إلى الحرب؟ كان هذا هو التساؤل المنطقي الذي تقود إليه هذه المقدمات. ويبدو أن الدكتور الزيات قد طاف بذهنه ما طاف بذهنى، فطرح على الرئيس سؤالاً محدداً: «ماهي البدائل؟»، فأجابه الرئيس السادات في هدوء: «لدينا بدائل». بعدما انتهى لقائنا مع الرئيس السادات، ونحن مازلنا نهبط سلم المنزل في طريقنا إلى السيارة، واصلت التفكير بصوت عال مع الدكتور الزيات، تساءلت عن الدافع الحقيقي وراء تفكير السادات في اللجوء إلى مجلس الأمن، لأنه لا يمكن أن يكون مجرد حصول مصر على فيتو أمريكى على مشروع قرار لمصلحة التسوية السلمية هو السبب وراء هذه الفكرة. ولن تكون نتيجة هذه المحاولة سوى أن نسد آخر الأبواب أمامنا. وسألت الدكتور الزيات سؤالاً صريحاً: «هل سنحارب، أم ماذا؟».

(١١)

وفي كل ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن هذه الفترة من «الحرب الباردة» نجده مقتنعاً تمام الاقتناع بصواب وحنكة السادات، وهو يعلق في صفحة أخرى على الذكاء الكامن في سياسة السادات بقوله:

«ولكنى عندما أسترجع في ذهنى ما دار من حديث مع الرئيس السادات في لقائى إياه

فى منتصف مايو ١٩٧٣، فإننى أجد أنه كان يتبع تخطيطاً دقيقاً، وضعه هو، لإعداد المسرح السياسى والدبلوماسى، كجزء من خطة شاملة لإعداد الدولة كلها، لقرار الحرب».

وبعد أكثر من اثنتى عشرة صفحة، وبعد حديثه عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصدور القرار ٣٣٨، فإنه يعود ليعلق على جدوى هذا القرار من الناحية الدبلوماسية والسياسة الدولية، ويبدو عصمت عبدالمجيد فى تقييمه للأمور موضوعياً هادئاً، واعياً للخطوات والإنجاز منصفاً لما تم ولما يتم، لا يحركه غرض ولا هوى، ولا تفرض عليه الصداقات والعداءات منهجاً فكرياً شاذاً فى تناول الحقائق الواضحة:

«حقق القرار ٣٣٨ إذن ما كنا نسعى إليه منذ مايو ١٩٧٣، واضطررنا إلى أن نحارب فى أكتوبر من أجل تحقيقه. وقد تساءل العديد من السياسيين والكتاب الأمريكيين: هل كانت مصر ستدخل حرب أكتوبر لو كان مجلس الأمن قد أصدر قراره فى مايو ١٩٧٣ بالدعوة إلى تسوية المشكلة بالطرق السلمية؟ وبالدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط؟ ورغم أن هذا التساؤل افتراضى محض، ولا إجابة قاطعة عنه، فإنه مما لا شك فيه أن سقوط قرار مجلس الأمن فى يولية ١٩٧٣ بسبب الفيتو الأمريكى، كان دافعاً قوياً لمصر للجوء إلى تحرير أراضيها بقوة السلاح، فهذا هو حقها المشروع، بعدما سدت أمامها كل السبل التى يمكن أن تحقق تسوية سلمية للأزمة. وقد كان دانيال باتريك موينهان، السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة آنذاك والسناتور السابق عن نيويورك والصديق الوفى لإسرائيل، أحد هؤلاء. فقد وجه لى هذا السؤال: هل كانت مصر ستقوم بالحرب لو لم تمارس الولايات المتحدة حق الاعتراض على مشروع القرار؟ قلت له: إننى أعتقد أنه كان يمكن تجنب نشوب الحرب لو وافق مجلس الأمن، ووافقت الولايات المتحدة قبل ذلك، على إقرار مبدأ التسوية السلمية التى كان السادات يسعى إليها، وكان يأمل تفادى اختيار الحرب، لكنكم بسياستكم سدّتم أبواب التسوية السلمية، ولم تتركوا لمصر اختياراً آخر. هذا شىء أذكره للتاريخ. وقد سجله موينهان فى كتابه عن تجربته السياسية».

كذلك يروى عصمت عبدالمجيد بدقة شديدة مشاعره ومشاعر كل من وزيرى الخارجية الدكتور الزيات والدكتور كيسنجر فى اليوم السابق على حرب أكتوبر ١٩٧٣ متبعاً ما يرويه بالتساؤل التقريرى على نحو ما سنرى:

«فى اليوم الخامس من أكتوبر - وكان يوم جمعة - تحدد موعد للقاء بين وزير خارجية مصر وأنا معه كمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، ووزير الخارجية الأمريكى هنرى

كيسنجر فى فندق «الدورف استوريا»، روى أن يكون فى الساعة التاسعة والنصف من صباح الخامس من أكتوبر. ذهبنا إلى اللقاء فى موعده، وكان معنا السفير أحمد توفيق خليل الذى يرأس مكتب رعاية المصالح المصرية فى واشنطن. ودار الحديث بين كيسنجر والزيات بحضورنا. ولم يكن لدى كيسنجر الجديد ليقوله. ووضح لنا أكثر من ذى قبل مدى إحساسه بالارتياح والاسترخاء إزاء الموقف فى الشرق الأوسط، كما أبدى بغير تحفظ عدم تعجله لتناول الموضوعات الخاصة بالمشكلة، فمثل هذه الأمور تحتاج إلى فسحة من الوقت. كما أن إسرائيل مقدمة على انتخابات عامة، وأنه إذا ما فازت فيها السيدة جولدا مائير - وهو المتوقع - سيكون أمامها بعض الوقت قبل تشكيل حكومتها الجديدة. كل هذا الوقت الذى تستغفره الانتخابات وتشكيل الحكومة فى إسرائيل، لا يدع مجالاً لفتح ملف مشكلة الشرق الأوسط قبل يناير ١٩٧٤، وأنه ينتظر بالتالى أن يلتقينا فى أوائل عام ١٩٧٤».

«كان لقاءً مهذباً وبارداً فى آن واحد. وكان ذلك باعثاً على المزيد من الإحباط، ودافعاً إلى فقد الأمل فى أى تحرك أمريكى فى اتجاه تسوية المشكلة. دار حديثنا مع هنرى كيسنجر قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من بدء حرب أكتوبر، فهل لم يطلع وزير الخارجية الأمريكى على تقارير المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، وعلى الصور التى تبعث بها الأقمار الاصطناعية الأمريكية لما يجرى على ضفتى قناة السويس؟ لم يكن كيسنجر يشعر فى أثناء لقائنا إياه بشيء من القلق، ولم يبد منه أن هناك ما يشغل فكره. فبم يفسر ذلك؟».

وهنا يجيب عصمت عبدالمجيد بما يعتقده من باب الاجتهاد والتقدير فيقول :

«فى تقديرى أن كيسنجر كان قد اطلع على هذه التقارير، وعلى التعليقات والتحليلات التى صاحبته، والتى أساءت جميعاً قراءة ماتعنيه هذه المعلومات. وقد أكد لى ما ذكره مارفين كالب فى كتابه عن حرب أكتوبر حول هذه النقطة، فقد ذكر أن الأقمار الاصطناعية التى أطلقتها الولايات المتحدة من قاعدة فاندنبرج قد مسحت منطقة قناة السويس مسحاً شاملاً، وأظهرت الصور التى التقطتها تجمعات عسكرية مصرية واضحة فى الضفة الغربية للقناة، إلا أن تفسير المخابرات الإسرائيلية لها - ومعها المخابرات الأمريكية - أنها ليست سوى جزء من مناورات الخريف التى تقوم بها القوات المصرية كل عام، وأن هذا التفسير أدى إلى خطأ فى حسابات الإسرائيليين والأمريكيين على السواء. ومن هنا كان إحساسه بالاسترخاء عند لقائه إيانا».

ثم يعلق صاحب المذكرات بشعور ملء بالفخر على ما خبره وأعجب به من إحكام خطة الخداع المصرية وانطلاقتها حتى على كيسنجر نفسه فيقول:

«ليس أدعى إلى إحكام خطة الخداع المصرية لصرف الأنظار عما يجري على ضفة القناة الغربية، وعما سوف يحدث في المنطقة كلها في الساعة الثانية من اليوم السادس من أكتوبر، من لقاء بين وزير خارجية مصر ومندوبها لدى الأمم المتحدة، وبين وزير الخارجية الأمريكى، قبل أقل من أربع وعشرين ساعة من بدء الحرب. ولم ينس هنرى كيسنجر ما حدث في لقاء اليوم الخامس من أكتوبر، وظل شعوره بأنه قد خُدع وغُرر به، أو «انضحك عليه» كما يقول التعبير المصرى الدارج، ملازماً له طوال شغله منصبه كوزير لخارجية أمريكا، وربما إلى أبعد من ذلك، وهى حقيقة لم يلمسها أو يدركها أحد مثلما لمستها أنا وأدركتها بنفسى».

(١٢)

أما مبادرة السلام التى قام بها الرئيس السادات بزيارة القدس فى ١٩٧٧ فتحظى بتأييد عصمت عبدالمجيد، بل إنه حين يورد موقف وزير الخارجية إسماعيل فهمى من المبادرة يبدو لنا وكأنه كان لا يستطيع استيعابه فيقول:

«ويعلن الرئيس السادات فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب المصرى، فى حضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفى وجود وزير الخارجية إسماعيل فهمى، وبعبارة اختيرت ألفاظها بعناية، أنه إنقاذاً لجندى مصرى واحد، فإنه على استعداد لأن يذهب حتى إلى إسرائيل فى عقر دارها، وأن يقول هذا الكلام حتى أمام الكنيست الإسرائيلى».

«وكان السادات قد أطلع إسماعيل فهمى على أفكاره هذه فى أثناء الزيارة التى قام بها لرومانيا، كما كان فهمى على علم باللقاء الذى تم بين مناحيم بيجين ونيكولاى تشاوشيسكو قبل هذه الزيارة مباشرة، كما كان على علم باللقاء الذى تم بين حسن التهامى مساعد رئيس الجمهورية، ووزير الدفاع الإسرائيلى موشى ديان فى المغرب بترتيب من الملك الحسن الثانى. لكن فهمى عارض الفكرة بشدة، وعدّد للسادات أسباب معارضته

هذه، وقدم إليه اقتراحاً بديلاً بأن يوجه دعوة إلى مؤتمر قمة دولي يعقد في القدس ويحضره رؤساء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ورؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ولم يعترض السادات على الاقتراح، إلا أن الرفض جاء من جانب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ولم يعد أمام فهمي بالتالي إلا الحديث عن إعادة عقد مؤتمر جنيف، ليعود الموقف بالرئيس السادات إلى النقطة التي بدأ عندها التفكير في الذهاب إلى القدس. كان فهمي على يقين بأن فكرة السادات بالسفر إلى القدس لا يمكن أن تؤدي إلى شيء، كما كان على يقين بأنها - إذا ما نُفذت - سيكون مصيرها الفشل. وبالتالي فقد رأى أنه من الأفضل له أن يأخذ موقف المعارض.

« وهكذا قدم الوزير إسماعيل فهمي استقالته من منصبه كوزير للخارجية ».

« ومع احترامي لوجهة نظره ولموقفه من هذا التطور الجديد، فقد كانت الأيام وحدها هي الكفيلة بإثبات ما إذا كان إسماعيل فهمي على خطأ أو صواب في موقفه من تحرك السادات نحو السلام مع إسرائيل ».

وبعد أن يروى صاحب هذه المذكرات تداعيات الموقف على المستوى العربي والدولي بعد إعلان السادات عن مبادرته، فإنه يورد الانطباعات العاصفة للسفراء العرب لدى الأمم المتحدة عند لقاءهم به في اليوم التالي:

« وفي اليوم التالي، الخميس ١٠ نوفمبر، ذهبت إلى مقر الأمم المتحدة، وهناك ووجهت بمشاعر عارمة من السفراء العرب. كانوا في حالة بالغة من الانفعال والغضب والحدة، مذهولين غير مصدقين أن يقدم السادات على شيء كهذا. وكان ممثل فلسطين أكثرهم عنفاً. كان نائراً للغاية. وكان على أن أواجههم جميعاً بمفردي، وأواجه غضبتهم وثورتهم الجامحة ».

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات عن موقفه هو وشعوره النفسي تجاه المبادرة فيقول:

« بالنسبة إليّ، كنت شاعراً في قرارة نفسي أن حرب أكتوبر قد غيرت كل شيء حولنا، فقد انتصرنا فيها، وأثبتنا مقدرتنا على أن نضع إسرائيل في الموقف عينه الذي وُضِعنا فيه من قبل، وحينما عبر الجندي المصري قناة السويس، تحطمت إلى الأبد أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يهزم، وكنت أشعر بالتالي أن الأوان قد آن للاتجاه نحو السلام، وأن

هذا ليس شعورى وحدى، وإنما شعور الملايين من أبناء مصر الذين أنهكتهم حروب خمس منذ أن انطفأت نيران الحرب العالمية الثانية التى استنزفتهم هى الأخرى طول ست سنوات متصلة. كان هذا الشعور هو رد الفعل المبدئى عندى إزاء ما أعلنه السادات، وتلقيت الخبر إذن بالكثير من الهدوء، ورأيت فيه بُعد نظر حقيقياً للقيادة المصرية فى سعيها إلى السلام. حقاً هى خطوة جريئة، وغير متوقعة، إلا أنها كانت خطوة لابد منها، كما أنها لم تكن صادرة عن ضعف، أو نابعة من عقدة نقص. وعندما التف حولى السفراء العرب الذين كانت تربطنى بهم علاقات طيبة و صداقات وثيقة، كان على أن أهدئ من مشاعرهم الملتهية. وكان أكثرهم قرباً منى وأوثقهم صداقة السفير السورى موفق العلاف، وكان كذلك أكثرهم غضباً وأشدهم عنفاً. حاولت أن أهدئ من ثورته، قلت له إن ما حدث ليس سوى تطور طبيعى، فشعوبنا قد أنهكتها الحروب، ونحن قد انتصرنا والحمد لله فى حرب أكتوبر. رد قائلاً: «أنت لازم تقول هذا. أنت تتكلم بصوت سيدك». قلت له: «سامحك الله. على كل حال ستثبت لك الأيام يا أخ موفق من منا على صواب ومن منا على خطأ». رد قائلاً: «إسماعيل فهمى استقال، والأمور غير مستقرة». قلت له: «اليوم الخميس وغدا الجمعة، وستكون صلاة الجمعة فى المساجد المصرية المقياس الدقيق لرد فعل الرأى العام المصرى، لو حدث شئ بعد الصلاة ضد هذه الخطوة يكون السادات على خطأ، ولو مرت صلاة الجمعة بسلام يكون الرأى العام فى مصر غير رافض للسلام».

ويعقب عصمت عبدالمجيد بعد هذا التحليل بقوله:

«دار هذا الحديث بينى وبين السفير موفق العلاف سفير سوريا لدى الأمم المتحدة آنذاك، ودار الزمن دورة كاملة، وقد تولى هو نفسه بدء المفاوضات بين سوريا وإسرائيل بعد ذلك. ولست أدري حقيقة مشاعره عندما أسندت إليه حكومته هذه المسئولية».

(١٣)

وبعد فقرات أخرى يتحدث صاحب هذه المذكرات عن أثر مبادرة السلام التى قام بها الرئيس السادات على المدى الطويل فيقول:

«... ومن خلال مشاهداتى وعلاقاتى فى أثناء عملى فى الأمم المتحدة فى نيويورك،

فإننى أستطيع أن أقول إن تأثير الشعب الأمريكى العميق بشخصية السادات وأسلوبه وما حمله له من تقدير وإعجاب، قد مثل رصيذاً ضخماً ساعد فيما بعد على التوصل إلى اتفاق للسلام بين مصر وإسرائيل لم يكن من الممكن تحقيقه دونه».

بل إن عصمت عبدالمجيد يتحدث بثقة رصينة وبألفاظ صريحة عن إيمانه بمبادرة السلام وبالعامل من أجل تحقيق السلام، وهو يحكى ببساطة شديدة وبسعادة هادئة فى نفس الوقت عن اختياره لرئاسة وفد مصر فى مؤتمر السلام التحضيرى ويقول:

«وفى الأيام الأولى من ديسمبر، أبرقت إلى وزارة الخارجية تطلب حضورى إلى القاهرة، حيث اختارنى الرئيس السادات لرئاسة وفد مصر فى مؤتمر ميناهاوس التحضيرى لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط. كان الإعداد لهذا المؤتمر يتطلب أن أقوم بمراجعة شاملة لكل ما سبق من اتصالات، واستعراض لمواقف كل الأطراف، وجمع العديد من الوثائق والمستندات، وفوق كل ذلك، تهيئة نفسى وفريق التفاوض لهذه المهمة الدقيقة. فللمرة الأولى تجلس مع الإسرائيليين وجهاً لوجه إلى طاولة المفاوضات. وكنت من جانبى مقتنعاً بالمهمة، فالهدف هو التوصل إلى سلام شامل وعادل، ولذلك كنت مقبلاً على هذه المسئولية بحماسة وإيمان، بالإضافة إلى إحساسى بالواجب، وبأن المهمة تستهدف مصلحة البلاد قبل كل شيء».

وبعد أن يروى صاحب هذه المذكرات المصاعب التى واجهته وواجهها بعد توقيع معاهدة السلام، وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل القوة متعددة الجنسيات، وما عاناه من تعنت بعض الدول العربية الذى بدا وكأنه وضع للعقبات أمام استعادة مصر أرضها، وأمام توفير إجراءات الأمن الضرورية المرتبطة بالانسحاب الإسرائيلى .. بعد هذا كله يعود ليعبر عن عقيدته وإيمانه ببعد نظر السياسة المصرية فى ذلك الوقت فيقول:

«..... غير أننى كنت أحترم حق أى سفير عربى فى التعبير عن رأيه والدفاع عن موقفه. ويشهد الله أن علاقاتى مع الجميع على الرغم من ذلك لم تصل فى وقت من الأوقات إلى وضع التجريح أو الإساءة أو تطورت الأمور إلى خلافات شخصية. كما أننى أستطيع أن أقول بنفس راضية إننى لا أشعر بندم أو أسف على أى موقف اتخذته خلال هذه الفترة أو كلمة قلتها. وكان إيمانى لايتزعزع بأن السياسة المصرية كانت بعيدة النظر، وأنها تفتح الباب أمام السلام فى المنطقة. وفى وقت حرصت مصر فيه على مصلحة

الشعب المصرى فى استرداد أراضيه، حرصت فى الوقت عينه على مصالح أمتها العربية ودافعت عن قضاياها وتصدت لأية محاولات تسعى إلى النيل من هذه المصالح».

(١٤)

كنا قد تحدثنا فى موضع سابق من هذا الباب عن اعتزاز عصمت عبدالمجيد بقدراته التفاوضية، ونحن نعود الآن إلى هذا الموضوع ونصل إلى ذروة تعبيره عن حبه للمفاوضة عند رئاسته لوفد مصر فى مؤتمر السلام ، ولابد أن نقدم لحديثه عن اتصاله بالمندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة لتسليمه دعوة مصر لحضور هذا المؤتمر:

«..... فى صباح الأحد ٢٧ من نوفمبر، اتصل بى فى نيويورك الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية تليفونياً، ليبلغنى أن هناك رسالة موجهة من الرئيس السادات إلى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلى سوف تصلنى برقياً خلال نصف ساعة، وأن الرئيس يطلب تسليمها على الفور إلى سفير إسرائيل فى الأمم المتحدة ليقوم بدوره بإبلاغها إلى مناحيم بيغن، وأنه سوف يتم الإعلان عن الرسالة وإذاعة نصها فى نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساءً. كانت الساعة وقتئذ حوالى الحادية عشرة صباحاً فى نيويورك، الخامسة مساءً بتوقيت القاهرة».

«ووصلتنى الرسالة التى تضمنت توجيه الدعوة إلى إسرائيل، وإلى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن ولبنان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، لحضور مؤتمر يعقد فى فندق ميناهاوس بالقاهرة - منتصف ديسمبر- كمؤتمر تحضيرى للسلام. وكان على أن أسلم هذه الرسالة إلى السفير الإسرائيلى لدى الأمم المتحدة حاييم هيرتزوج - الذى أصبح فيما بعد رئيساً لدولة إسرائيل - ولم تكن لى علاقة به، ولم أدر كيف يمكن ترتيب لقاء معه وبخاصة أننا كنا فى عطلة نهاية الأسبوع. وكان على أن أجد حلاً فورياً لهذه المشكلة حتى يمكن تسليم الرسالة وإبلاغ القاهرة خلال الساعات القليلة المتبقية على موعد نشرة أخبار الثامنة والنصف».

«وقفز إلى ذهنى يوهان كاوفمان سفير هولندا لدى الأمم المتحدة، وكان صديقاً لى كما كان صديقاً للسفير الإسرائيلى. وكان يهودياً هو الآخر، ورجلاً متزنًا وهادئاً. وكان هناك

قدر من التوافق بيننا فى المواقف والأفكار والآراء. وقد حاول أكثر من مرة أن يجمع بينى وبين السفير الإسرائيلى سراً فى منزله لإجراء حوار هادئ معه. وكنت أرفض بالطبع. تذكرت هذا. وعلى الفور، اتصلت به تليفونياً وقلت له: «أنت كان عندك حلم، والظاهر أن الحلم سيتحقق». قال لى: «ماهو الحلم؟». أجبت: «أريد أن ألتقى السفير هيرتزوج عندك فى منزلك». قال لى «غير معقول! هل أنت جاد؟». رددت بالإيجاب. وهو (أى السفير الهولندى) كان قد تابع زيارة السادات إلى القدس بالطبع، وأبدى استعداداه لترتيب اللقاء. وبالفعل، بعد ساعة واحدة، كنت ألتقى حاييم هيرتزوج عنده. طلبت من كاوفمان ألا يغادر مجلسنا، وأن يبقى معنا ليشهد هذا اللقاء التاريخى بالنسبة إلى ثلاثتنا.

«التقيت هيرتزوج وصافحته للمرة الأولى، وسلمته الرسالة العاجلة. قال إنه سوف يقوم بإبلاغها على الفور. دار بيننا بعد ذلك حديث ودى مهذب. فذكر أن زوجته ولدت فى مصر فى مدينة الإسماعيلية، وأن أباه كان يعمل مهندساً فى شركة قناة السويس، وأنها شقيقة زوجة أبا إيبان، وأنه خطبها لنفسه فى الإسكندرية. كان اللقاء هادئاً منضبطاً. وحرصت على أن أشير إلى أننى لا أعتبر أن علاقتنا قد صارت طبيعية، فأنا مجرد منفذ لمهمة كلفت بالقيام بها من حكومتى. فسألتنى: أين أفضل أن يسلمنى الرد على الرسالة؟ فأجبت بأننى أفضل أن يكون ذلك فى منزل السفير كاوفمان، إذا ما وافق على ذلك. وأبدى كاوفمان ترحيبه على الفور».

«وفى أثناء حديثنا تساءل هيرتزوج عن نقطة يريد استجلاءها منى. قال: «الآن وقد تقابلنا فى منزل السفير الهولندى، هل يمكننا أن نتصافح إذا ما تقابلنا داخل مقر الأمم المتحدة؟»، فأجبت بالنفى، فإن العلاقات فى نظرى ليست طبيعية بعد. وقد احترم الرجل هذا الموقف منى والتزمه. وللمرة الثانية، التقينا فى منزل السفير الهولندى بعد يومين، وفى حضوره أيضاً، سلمنى هيرتزوج رد متاحيم بيجن بالموافقة على حضور مؤتمر ميناهاوس، وحدد له يوم ١٤ أو ١٥ ديسمبر ١٩٧٧. وعلى إثر ذلك بدأت الاتصالات بين العواصم المعنية للاتفاق على ترتيبات انعقاد المؤتمر فى موعده المقترح».

(١٥)

ومن الأمثلة البارزة الأخرى التى لجأ فيها عصمت عبدالمجيد إلى التعبير عن اعتزازه

بقدرته التفاوضية، قصة مناقشة له وهو وزير للخارجية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير حول ما أعلن عن زيارة كورت فالدهايم للقاهرة، وهو يظهر لنا فيما يرويهِ عن هذا اللقاء المنهج الأمثل الذى ينبغى للمفاوض العربى أن يلجأ إليه فى مناقشاته مع الإسرائيليين:

«موضوع آخر حاول شامير إثارته معى يتعلق بزيارة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كورت فالدهايم إلى القاهرة، بناء على دعوة رسمية وجهت له، معتبراً أن زيارته قد تتسبب فى دعاية مضادة للسامية. وقاطعته بشدة ومنتهى الحزم وأبلغته استياء مصر الشديد من السلوك الإسرائيلى، وأكدت أن دعوة فالدهايم هى قرار مصرى وأنا لن أسمح بمناقشته فى أى مكان، ونصحته بالامتناع عن مناقشة هذه المواضيع على صفحات الجرائد، وقلت إن هذا الموضوع مقفل ومنتهى ولو تسرب شيء منه إلى الصحافة فساضطرب إلى الرد بمنتهى القسوة. وقلت أيضاً إنه لو سُئلت من الصحافة عما إذا كان هذا الموضوع قد أثير فسأجيب بأنه لم يناقش، وإذا حدث وتسرب شيء عنه من الجانب الإسرائيلى فإننى سأجيب بمنتهى القوة وأقطع زيارتى فوراً وأعود إلى القاهرة، وسارع شامير إلى الموافقة على ما ذكرت وتراجع تماماً».

«وقد حضر هذا اللقاء معى السفير محمد بسيونى. وكان كلام شامير بمثابة بالون اختبار للتعرف إلى طبيعة رد الفعل المصرى، فإذا كان حازماً جرى التراجع، وهو ما حصل، وإذا لم يكن كذلك تزداد المطالب الإسرائيلية. وقد يكون هذا المسلك أحد دروس التعامل التفاوضى مع إسرائيل، كما حصل أيضاً فى ميناهاوس فى بداية المفاوضات المصرية - الإسرائيلية».

ومن المواقف المهمة التى يرويها لنا هذا الكتاب وتدخل فى إطار قدراته التفاوضية من أجل إحقاق الحق وحل المشكلات، ذلك الموقف الذى حدث عندما تولى صاحب المذكرات الترتيب لزيارة ياسر عرفات للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ والمناورات التى استطاع إحباطها والسيطرة عليها:

«... وقد صادف أننى كنت فى شهر نوفمبر ١٩٧٤ رئيساً للمجموعة العربية فى الأمم المتحدة، وقمت باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لاستقبال السيد ياسر عرفات وإقامته وترتيب إجراءات الأمن فى نيويورك والأمم المتحدة. وقد كان اتصالى أساساً مع المندوب الدائم للولايات المتحدة فى ذلك الوقت وهو السفير جون سكالى، وعندما بدأت الحديث

معه اضطرب وأظهر عدم حماسة لهذه الزيارة، لكن لم تكن هناك رجعة فى ذلك. ولما كنت أنوى الحجز للسيد ياسر عرفات فى فندق «الدورف إستوريا» رفض سكالى ذلك تماماً وطلب أن ينزل السيد عرفات فى جزيرة أليس وسط ميناء نيويورك بدعوى الحرص على سلامته، وأنه سيكون تحت حماية رجال خفر السواحل».

«وقد رفضت طلب سكالى بشدة لأن تلك الجزيرة مخصصة أساساً للقادمين إلى الولايات المتحدة من دون تأشيرة قانونية، وإن هناك مشاكل تحيط بدخولهم إلى الولايات المتحدة. واشتد الخلاف بيننا وتدخل الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم وعرض حل المشكلة، وقد وافقت على نزول السيد عرفات بطائرة مروحية فى حديقة الأمم المتحدة قادماً من مطار كينيدي مباشرة، ثم المبيت فى عيادة الأمم المتحدة داخل المبنى، وأن ينزل الوفد الفلسطينى فى فندق «الدورف إستوريا».

«ووافقت على برنامج الزيارة كالتالى: الوصول مساء يوم ١٣/١١/١٩٧٤ ثم المبيت ليلة واحدة ومغادرة نيويورك مباشرة إلى كوبا بعد ذلك. واتخذت سلطات مدينة نيويورك إجراءات حماية مشددة حول الأمم المتحدة وعلى أسطح العمارات وفى الفندق. وأقمت بعد ذلك حفلة استقبال للسيد ياسر عرفات حضرها الأمين العام للأمم المتحدة وعدد كبير جداً من الشخصيات الدولية والأمريكية والعربية ورجال الإعلام الأمريكيين. وقد اعتبر هذا الاحتفال - وقتئذ فى قصر الأمم المتحدة - أكبر احتفال شهدته المنظمة منذ سنين طويلة».

(١٦)

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات بعد فقرات عن خطاب ياسر عرفات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويبدى سعادته وفخره بهذا الخطاب وأثره ويقول:

«جاء خطاب الرئيس عرفات قوياً ومؤثراً، وقد استعرض فيه الوقائع التاريخية، مؤكداً الثوابت الوطنية ومتحدثاً عن حرب أكتوبر المجيدة قائلاً: «وقد ضرب (العدو) عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن ونداءات الرأى العام العالمى للانسحاب من الأراضي التى احتلتها إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧، ولم تجد كل المساعى السلمية والدبلوماسية لردعه

عن هذه السياسة التوسعية، فما كان أمام أمتنا العربية، وفي مقدمتها دولتا مصر وسورية، إلا أن تبذل الجهود المضنية في الاستعداد العسكري من أجل الصمود، أولاً: في وجه هذه الغزوة الهمجية المسلحة بالقوة، وثانياً: من أجل تحرير تلك الأراضي واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بعد استنفاد كل الوسائل السلمية. وضمن هذا الإطار اندلعت الحرب الرابعة، حرب أكتوبر، لتؤكد للعدو الصهيوني عقم سياسته الاحتلالية التوسعية واعتماده على شريعة القوة العسكرية.

واختتم الرئيس عرفات خطابه بعبارة الشهيرة:

«لقد جئكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي».

ويردف عصمت عبدالمجيد بعد هذا بقوله:

«وكنت من أوائل المهتمين للرئيس عرفات بعدما انتهى من إلقاء خطابه التاريخي الذي قوطع أكثر من مرة بالتصفيق الحاد والذي وصفته معظم التعليقات بالرصانة والعمق، واعتبرت أنه حمل الكثير من الرسائل الإيجابية للشعب الأمريكي وللشعب الإسرائيلي وكل محبي السلام والعدل».

وعلى هذا النحو يظل عصمت عبدالمجيد على الدوام يفخر بكل الأدوار التي شارك بها في صناعة السلام لأمته، ولعللى أفضت في هذا الجانب لأؤكد هذا المعنى الذي كان في ذهن صاحب هذه المذكرات وهو يكتب مذكراته بعد أن مضى السلام قُدماً إلى الأمام في المنطقة، ولعله من هذا المنطلق ينظر إلى الأيام الماضية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهو قلق وضجر من هذا الذي حدث بضياع فرص كثيرة على بلاده في أعقاب حرب ١٩٦٧، فضلاً عن الضياع الذي حدث في الحرب نفسها.

(١٧)

ويوجه صاحب هذه المذكرات اللوم إلى الرئيس العظيم جمال عبدالناصر صراحة على موقفه في ١٩٦٧، ولا يلجأ إلى عبارات أو صياغات دبلوماسية في توجيه هذا النقد وإنما هو يصف تصرف عبدالناصر في دقة ووضوح بالخطأ الجسيم ويقول:

« وعقد عبدالناصر مؤتمراً صحفياً فى ٢٧ مايو ١٩٦٧، بدا فيه بالغ التحدى، عظيم الثقة بقوة مصر، وأعلن أنها مستعدة لمواجهة أى تحرك عسكرى إسرائيلى. كان هذا خطأ جسيماً من جانب عبدالناصر، فلم تكن القوات المسلحة المصرية على هذا القدر من القوة لكى تدخل فى مواجهة مع إسرائيل، وبخاصة أنها كانت قد تأثرت سلباً فى منظور المواجهة مع إسرائيل بتجربة الحرب التى خاضتها فى اليمن، بينما كانت إسرائيل على الجانب الآخر مسلحة حتى أسنانها، مستعدة تماماً لخوض معركة خططت لها، ودربت عليها قواتها على مدى سنوات طويلة».



ثم يروى لنا صاحب هذه المذكرات أنه كان - هو الآخر - قبل حرب يونيو ١٩٦٧ منخدعاً تماماً فى القدرة العسكرية المصرية، وهو يوحى لنا بأنه لم يكن له من سبيل إلى التعرف على الحقيقة فيما يتعلق بقدراتنا الدفاعية أو الهجومية، وذلك على الرغم من التحذيرات التى وصلتته من صحفيين أجانب، وليس من شك أن صاحب هذه المذكرات صادق فى هذا الذى يرويه، ولكنى لا أستطيع أن أصف الاندهاش والذهول الذى يشعر به المرء منا اليوم وهو يقرأ مثل هذه الاعترافات، وإنى لأعجب كيف أمكن أن تعطل أمة بأسرها عقلها على هذا النحو الذى لا يسمح لأحد الدبلوماسيين البارزين أن يتعرف على مثل هذه الحقيقة على الرغم من أنه كان قريباً جداً من المواقع المتقدمة فى جهاز الدولة بحكم عمله من قبل مديراً لمكتب نائبى وزير الخارجية أحمد خيرت سعيد، وعبدالفتاح حسن، ووكيل الوزارة حافظ إسماعيل وهو يقول:

«فى أثناء زيارتى القصيرة للقاهرة فى هذه الأيام الحرجة، اتصل بى يوم ٣ يونيو الصحفى الفرنسى المرموق إريك رولو الذى قدم إلى القاهرة من قبرص بعد زيارة لإسرائيل، وهو، وإن يكن فرنسى الجنسية يهودى الديانة، إلا أنه كان مصرى المولد واللسان، فقد درس الحقوق فى جامعة القاهرة، وكان كل شىء فى مظهره ينبئ بأنه أقرب إلى أن يكون مصرى».

سألنى إريك رولو: «ما هذا الذى تفعلونه؟ إنكم تهيجون المسائل، وتدفعون بالأمر إلى مواجهة حتمية، وإسرائيل عازمة بالفعل على أن تدخل معكم فى حرب حقيقية».

قلت له: إن القيادة المصرية هنا مستعدة لها، هكذا كانت قراءتى للموقف فى ضوء ما سمعته وما رأيته فى القاهرة.

قال لى رولو: «إن إسرائيل ستدخل الحرب لا محالة، وإنها لن تقبل قرار إغلاق العقبة أمام السفن الإسرائيلية».

وقابلنى رولو فى باريس بعد ذلك بأسبوعين، وقال لى: «ألم أقل لك؟».

(١٨)

أما أهم ما فى هذا الكتاب من ناحية الخبرة السياسية والدبلوماسية بلا جدال فهو حديثه عن الفرص الضائعة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ حين كان فى وسع مصر فى ذلك الوقت أن تحقق فى مجال تقليل الخسائر (ولن نقول من المكاسب) قدراً لا بأس به من خلال تدخل المجتمع الدولى، ومن المؤسف أن الفرص الضائعة فى هذه المرحلة كانت تساوى الكثير والكثير جداً من ناحية الكم ومن ناحية الزمن الذى ضاع حتى نعود إلى الحصول عليها، ومن المؤسف أيضاً أن كثيراً من الكتابات التى تتناول هذه الفترة من تاريخنا المعاصر تقفز قفزاً متعمداً لتتخطى الأعقاب المباشرة لحرب يونيو ١٩٦٧ حين كان لا يزال بالإمكان أن نستعيد بعض ما فقدناه فى أثناء هذه الحرب إذا ما واجهنا الأمر الواقع على نحو أكثر شجاعة، ولكن السلوك القومى فى تلك اللحظات - كما سنرى من رواية عصمت عبدالمجيد - كان أميل إلى العناد، وكان أكثر قابلية لمزايدة الأطراف على بعضها، وهكذا ضاعت فرص كثيرة كانت كفيلة باستعادة الأراضى التى احتلت فى ٥ يونيو فى مقابل إنهاء حالة الحرب، وهى تضحية أخف وطأة بكثير جداً من خطوات أخرى قبلناها بعد ذلك، وسنقرأ لعصمت عبدالمجيد هذه الفقرات التى تحرى فيها الصدق، وكان أعظم جانب من جوانب صدقه فيها أنه لم يهمل الحديث عنها على الرغم من أن غيره فعل ذلك ببساطة شديدة، وليس من شك أن مما ساعد صاحب هذه المذكرات على التحلى بهذا القدر من الصدق أنه فى ذلك الوقت لم يكن أحد المتورطين فى صياغة تعبيرات من قبيل اللاءات الثلاث، وماأخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، فضلاً عن أنه بحكم وطنيته وشخصيته وتربيته لم يكن من الذين يفضلون أن يعيشوا فى رغد وأمن على حساب شحن مشاعر الجماهير المظلومة وبقائها فى المعاناة.

« بعد انعقاد قمة جلاسبرو بين الرئيس الأمريكى ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفيتى اليكسى كوسيجين، توصل الجانبان الأمريكى والسوفيتى إلى اتفاق على تأييد تقديم مشروع لمجلس الأمن يقوم على نقطتين رئيسيتين:

الأولى: إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل.

الثانية: انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة.

وبالفعل، قدمت مجموعة الدول اللاتينية فى أغسطس ١٩٦٧ مشروع قرار أصبح يعرف بـ«المشروع اللاتينى»، وإن كان يحظى بتأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وكان هذا المشروع قائماً على أسس ثلاثة:

الأول: إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

الثانى: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير.

الثالث: ضمان حرية الملاحة البحرية فى الممرات المائية».

ويرد عصمت عبدالمجيد محدداً رؤيته بقوله:

«ولقد كان هذا المشروع فى واقع الأمر ممتازاً من وجهة النظر العربية، فلم يكن يعكس ثقل الهزيمة التى حاقت بالدول العربية، كما أن ما نص عليه من إنهاء حالة الحرب لم يكن سوى التزام سلبى على عاتق الأطراف العربية، وهو أمر يختلف اختلافاً بيناً عن اشتراط قيام حالة سلام، يحمل الدول العربية التزامات إيجابية، فإنتهاء حالة الحرب لا يعنى تلقائياً قيام حالة من السلام، ولا يفترض مع إنتهاء حالة الحرب فتح الحدود بين الدول الأطراف، ولا إقامة تمثيل دبلوماسى بينها، إلى آخر الأمور التى تميز حالة السلام بين الدول. وفى مقابل ذلك، فقد نص القرار على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة بعبارة صريحة لا تحتمل التفسيرات والتأويلات التى حاول بها البعض فيما بعد تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأهم من هذا كله أن المشروع كان يتميز بإمكانية تنفيذه الفعلى، نظراً إلى تمتعه بتأييد القوتين العظميين».

ثم يحدد عصمت عبدالمجيد بالأسماء موقف الدبلوماسيين العرب والمصريين من هذا المشروع فيقول:

« فى ذلك الوقت، كان الدكتور محمود فوزى مساعد رئيس الجمهورية، والسيد محمود رياض وزير الخارجية، فى نيويورك يتابعان تطور المناقشات. واجتمعت المجموعة العربية فى الأمم المتحدة لمناقشة مشروع القرار اللاتينى. ورغم أن الرأى الغالب كان يميل إلى الموافقة عليه، إلا أن المزايدات التى قام بها بعض وزراء الخارجية، وبصفة خاصة وزير

خارجية سوريا الدكتور إبراهيم ماخوس ووزير خارجية الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة، أدت إلى رفض مشروع القرار من جانب الدول العربية، ومن ثم ضاعت فرصة ثمينة أخرى تضاف إلى ما ضاع من قبل. وعندما حاولنا المطالبة بشروط مماثلة للشروط التي تضمنها القرار اللاتيني في المناقشات والمداولات التي سبقت التوصل إلى القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧، وجدنا أن ما كان معروضاً علينا بالأمس أصبح بعيد المنال، وأن ما رفضناه أصبحنا نطالب به ولا نجاب إليه. وهكذا ضاعت من الدول العربية فرصة تحقيق انسحاب سلمى لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في ذلك الوقت المبكر في مقابل إنهاء حالة الحرب».

(١٩)

وعلى نفس الخط وبذات الرؤية العملية الحصيفة لا يشعر عصمت عبدالمجيد أن هناك ما يمنعه من أن يوجه في هذه المذكرات انتقاداته لقمة الخرطوم التي عقدت في أغسطس ١٩٦٧ رغم تقديره لبعض الإيجابيات فيها، لكنه ينتبه إلى المعنى الذي يخفى علينا في ظل الشعارات، لكنه لا يخفى على الدبلوماسي الخبير بآليات المفاوضات أو الذي يشارك في تقدير الموقف وصياغة التحولات:

«وفي التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٦٧، وبعد أيام من رفض المشروع اللاتيني، انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم. وفي هذا المؤتمر، وبرغم الهزيمة، استعاد الرئيس عبدالناصر زمام المبادرة، وقام بعرض للموقف العربي والدولي عرضاً تميز بالعمق والموضوعية، كما أعلن بشجاعة تحمله مسئولية الهزيمة، وطالب في هذا المؤتمر بأن يقوم العرب بتحريك سلمى سريع لاستعادة القدس العربية بالوسائل المتاحة في الوقت الحاضر - آنذاك - بل ذهب إلى أبعد من ذلك بأن طلب في الاجتماع أن يذهب الملك حسين إلى الولايات المتحدة للتفاهم مع الأمريكيين والاتفاق معهم على استرجاع الضفة الغربية، لأننا - وفقاً لما رآه الرئيس عبدالناصر - إذا تأخرنا، فلن يمكننا استرجاع الضفة الغربية أو القدس».

«ولقد كان للموقف الكريم للملك فيصل أثره في أن يرتفع المؤتمر عن إثارة خلافات الماضي القريب وتبادل الاتهامات، وأن ينصب البحث على وسائل معالجة الموقف وبناء التضامن العربي. وإذا كان مؤتمر الخرطوم قد حقق نتائج إيجابية مهمة، في مقدمتها بعث روح المقاومة العربية والتصدي ورفض الهزيمة في نفوس العرب، وتوجيه دعم مالي من دول البترول لدول المواجهة، إلا أنه من ناحية أخرى لم يستطع استيعاب الواقع الجديد

الذى فرضته الهزيمة. فالمؤتمر، عندما كلف الملك فيصل والملك حسين ببذل المساعى مع الولايات المتحدة، أصدر فى الوقت ذاته «لاءاته» الثلاثة الشهيرة: لا صلح، ولا مفاوضة، ولا اعتراف. وهو موقف يمثل قيداً ثقيلاً على أى محاولة للحل السلمى، وبخاصة أن ميزان القوى كان يميل ضد العرب بشكل فادح».

□

وعند هذا الحد يصل عصمت عبدالمجيد إلى أن يقرر فى وضوح رأيه فى نتائج مؤتمر الخرطوم ويقول:

«من هنا، ففى تقديرى أن مؤتمر الخرطوم، رغم إيجابياته، ونجاحه فى إعادة التماسك للموقف العربى، إلا أن ما تحقق فيه لم يكن كافياً لكى يفرض العرب إرادتهم حرباً، كما قضت لاءاته الثلاثة على أى إمكان لتسوية المشكلة سلماً. وما يثير الأسف حقاً أن مرور الزمن، ووضوح الأبعاد الحقيقية للهزيمة، أدباً إلى تقهقر العروض المقدمة إلى الجانب العربى بصورة مستمرة».

(٢٠)

ولعل هذا يدفعنا إلى الرجوع خطوات قليلة إلى الوراء ونحن نتأمل السعادة البالغة التى كانت تفرض نفسها على عصمت عبدالمجيد بما تحقق فى بداية الثورة من توقيع معاهدة الجلاء عن مصر. وسوف نجد هذا الرجل وهو فى لندن ينبهنا إلى الآثار التى حققتها معاهدة الجلاء التى وقعت مصر مع البريطانيين عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ونحن نراه ينصف كل عمل وطنى فى هذا الطريق لأن عنده القدرة الدقيقة على تقدير وتقييم الإنجازات الدبلوماسية والقانونية بعيداً عن ديماجوجية الكتابة المدعية بالفهم، وهو يعقب أولاً على توقيع اتفاقية السودان فى ١٣ فبراير ١٩٥٣ بقوله:

«وقد لمست بنفسى كيف أن الشعور السائد فى بريطانيا إزاء الاتفاقية كان مزيجاً من المرارة والشعور بالفشل، إذ أن القيادة المصرية الشابة قد استطاعت أن تتفوق على الدبلوماسية البريطانية بخبرتها وعراقتها وحنكتها، ومع ذلك فإن البريطانيين بقدرتهم الفائقة على إخفاء مشاعرهم، حرصوا على ألا يصوروا الاتفاقية كأنها نكسة للسياسة البريطانية، بل أظهروا احتفالهم بها، وعملوا على مجاملة الزعامات السودانية بأن وجهوا الدعوة للسيد عبدالرحمن المهدي والسيد محمد عثمان الميرغنى لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث فى لندن».

ثم يعقب صاحب هذه المذكرات بعد صفحات على توقيع اتفاق الجلاء عن مصر مبدياً سعادته وغبطة بما أسفرت عنه المفاوضات والاتفاقيات بقوله:

«وفي أكتوبر ١٩٥٤ تم التوقيع النهائي للاتفاقية، وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ تم جلاء القوات البريطانية عن مصر، بعد احتلال جثم على صدرها أربعة وسبعين عاماً. وقد وقعت الاتفاقية وأنا مازلت عضواً في السفارة المصرية في لندن، وربما كان هذا سبباً في أن أكون أكثر تقديراً لأهمية توصلنا لهذه الاتفاقية، وأكثر إدراكاً لقيمتها باعتبارها تمثل نجاحاً وختاماً لحقبة من النضال الوطني، ذلك أن المفاوضات المصرية نجح في التوصل إلى هذه الاتفاقية مع أكثر القوى البريطانية تطرفاً وتمسكاً بالميراث الاستعماري، فقد كان تشرشل لا يزال رئيساً للوزراء، وكانت مواقفه الاستعمارية إحدى السمات المعروفة عنه طوال تاريخه السياسي المديد، فكان أكبر المعارضين لاستقلال الهند، وكانت معارضته للجلاء عن قناة السويس عميقة وحادة. كان تشرشل ينظر إلى الأمور من منظور المصالح البريطانية والغربية من دون اعتبار لحقوق الآخرين أو مصالحهم. من هنا، فقد كنت من موقعي في لندن أكاد ألس الصراع الهائل بين الإرادتين، إرادة مصر في التحرر، وإرادة القوى الحاكمة في بريطانيا في استمرار الأوضاع على ما كانت عليه. وكانت اتفاقية الجلاء بغير جدال اندحاراً لمفاهيم الاستعمار والسيطرة البالية وانتصاراً مبيناً لإرادة الاستقلال والتحرر الوطني».

(٢١)

وعلى الصعيد القومي لا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يتحدث باعتزاز عن دوره في إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية التي يعمل بها في المنظمة الدولية، وهو يحكى بعض التفاصيل التي سبقت تحقيق هذه الخطوة ويصل إلى أن يقول:

«وبتوفيق من الله تعالى وافقت الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ على هذا المطلب العربي المشروع على أن تتحمل الدول العربية نفقات تنفيذ القرار خلال السنوات الثلاث الأولى التي قدرت بمبلغ ٢,٨ مليون دولار سنوياً، كما نص قرارها رقم ٣١٩١ على ترجمة الكلمات التي تلقى بأى من اللغات الست وهي: الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والأسبانية والعربية ترجمة فورية إلى اللغات الخمس الأخرى، وأن يتم إعداد محاضر الجلسات والقرارات والوثائق باللغات الست، غير أن هذا القرار لم يتضمن

استخدام اللغة العربية في مداولات مجلس الأمن وهو أعلى سلطة في المنظمة الدولية. لذلك سعيًا حثيثًا حتى عام ١٩٨٢، وكنت وقتها رئيساً للمجموعة العربية، لاستصدار قرارات من الجمعية العامة لإدخال اللغة العربية كلغة رسمية في مجلس الأمن قبل أول يناير ١٩٨٣. وفي إنجاز عربي أعز به وافق مجلس الأمن بقراره رقم ٥٢٨ الصادر في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ على إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في مداولاته وقراراته على قدم المساواة مع اللغات الخمس الأخرى. وقد وجهت رسالة تهنئة إلى رئيس مجلس الأمن وأعضاء المجلس على قراراتهم الإجماعية أشرت فيها إلى أن هذا القرار يساهم في تعميق التفاهم والسلام بين الشعوب، كما يساعد في تعريف الشعوب المتحدثة باللغة العربية بالأمم المتحدة وأهدافها وميثاقها وبكل ما يدور فيها».

ولا يفوت عصمت عبدالمجيد أن يشير إلى أن حرب أكتوبر كانت أبرز العوامل التي أضافت إلى مكانة الدول العربية في المجتمع الدولي، بحيث يسرت الحصول على مثل هذا الإنجاز وهو يقول :

«.... وإذا كان لي أن أضيف شيئاً هنا فإنه من الواضح أن المكانة التي اكتسبتها الدول العربية بعد نصر أكتوبر المجيد والثقل السياسي والاقتصادي الذي تمتعت به على الساحة الدولية، كان لهما أكبر الأثر في صدور قرار الجمعية العامة الأول في ديسمبر ١٩٧٣ بإدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية في الأمم المتحدة. وحديث الاستثمار السياسي والاقتصادي لنصر أكتوبر لا ينتهي».

(٢٢)

وقد خصص الدكتور عصمت عبدالمجيد جزءاً مهماً من هذه المذكرات لحديث مستفيض عن تطورات الأزمة العراقية - الكويتية، وقد كان في ذلك الوقت وزيراً للخارجية مصر، وكانت أمانة الجامعة العربية لاتزال في تونس، وهو - شأن وطنه مصر - ملتزم بالمنظور الأخلاقي والقانوني في القضية منذ اللحظة الأولى لنشوبها، ونحن لا نراه مستعداً (لنفسه أو لوطنه) أن يساوم على أخلاق مبدئية أو على بدهيات وقواعد القانون الدولي ، ومن ثنايا ذكرياته عن حرب الخليج الثانية يروي مناقشة مهمة بينه وبين نائب رئيس الوزراء العراقي، وهذه إحدى لقطات المناقشات:

«طلب الدكتور سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقي - الذي كان قد وصل إلى

القاهرة بطائرة خاصة لترؤس وفد بلاده إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب - عقد لقاء خاص بيننا قبل الاجتماع. وقال لي في ذلك اللقاء: «إن شمساً جديدة ستشرق على الخليج ومن مصلحة مصر عدم تقديم أو تبني مشروع القرار». وقد أبدت له دهشة من هذا الكلام وقلت إنه غير مقبول، وأضفت أنني كنت أتصور أنه يعرف مصر ومكانتها وهي لا تقبل مثل هذا الكلام، وعلى العراق أن يتراجع ويسارع إلى الانسحاب. وأبلغته أن الرئيس حسني مبارك أصدر تعليماته بشأن دعم القرار وسيادته حريص على تلافى وقوع كارثة. ولم يقبل السيد سعدون حمادي هذا الكلام وتمسك بموقفه».

وفي هذا الاتجاه يذكر عصمت عبدالمجيد بفخر هادئ وعميق موقف مصر الأخلاقي الصلب من بعض النزاعات العربية التقليدية حين كانت علاقة مصر بالعراق في ذروتها، ولم تكن علاقتها بسوريا قد عادت إلى طبيعتها، ولكن مصر مع ذلك لم تؤيد العراق في طلبه ضد سوريا، على نحو ما كانت حكومة العراق تظن الأمور سوف تسير:

«أذكر أنه في اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى لمؤتمر القمة الذي عقد في ١٩٨٩/٥/٢١ حاول الوفد العراقي إدراج بند على جدول الأعمال يتعلق بدعوة سوريا إلى سحب قواتها من لبنان في إطار سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان. وعارضت هذا التوجه مؤكداً أن هذا الموضوع يندرج في صلب العلاقات اللبنانية - السورية وليس من حقنا جميعاً التدخل فيه. وقد فوجئ الوفد العراقي بموقف مصر لاسيما أن علاقات خاصة كانت قد تبلورت بين البلدين بسبب الموقف المصري المؤيد بشدة للعراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وكان من ثمرات هذا الموقف إنشاء مجلس التعاون العربي، كما أن العلاقات المصرية - السورية لم تكن قد عادت إلى طبيعتها حينذاك، ورغم هذا كله فلقد اعتبرت أن لمصر مواقف مبدئية وهي تحترم خصوصيات مختلف الأطراف العربية».

(٢٣)

ويسيطر على هذه المذكرات بوضوح شعور مؤلف بالحسرة الشديدة والأسف العميق تجاه ضياع فرصة الوحدة العربية بحدوث الانفصال في ١٩٦١، ويتكرر تعبيره عن الحسرة على ضياع الفرصة في استمرار هذه الوحدة، وكأنه بحكم منصبه الحالي كأمين للجامعة العربية يحس بجسامة ما حدث في ذلك اليوم من تدمير لخطوة جبارة كانت كفيلة بخطوات أخرى تتلوها على سبيل الوحدة فيقول:

«ولعل من أبرز التجارب التي مرت بى فى أثناء عملى فى جنيف، أننى ذهبت إليها دبلوماسياً ممثلاً لمصر، وبعد أشهر قليلة، أصبحت ممثلاً لدولة الوحدة التى جمعت سوريا بمصر. وكانت تجربة فريدة بالنسبة إلى، فقد كان وجودى فى جنيف، التى تعد واحدة من أهم مراكز السياسة الدولية، فرصة نادرة لاستكشاف أثر الوحدة فى زيادة الوزن الدولى لمصر وسوريا بصفة خاصة، وللعرب جميعاً بصفة عامة، فعلى الرغم من أن أصوات الدول العربية فى الأمم المتحدة نقصت صوتاً بتوحد مصر مع سوريا، فقد أصبح الصوت الواحد للجمهورية العربية المتحدة أثقل وزناً، وأعظم أثراً. ولو قدر لهذه الوحدة أن تستمر وأن تتسع، لكان للتاريخ العربى المعاصر شأن آخر».

وبعد عدة صفحات يؤكد صاحب هذه المذكرات هذا المعنى بعبارات دراسية إن صح التعبير ويقول:

«وبرغم انشغالى ومساهمتى فى تلك الجهود الدبلوماسية، فقد كان تفكيرى منصرفاً إلى تقييم تجربة الوحدة، كيف بدأت؟ وكيف عاشت؟ وكيف انتهت؟ وبرغم ألى لوقوع الانفصال، وإيمانى الذى لا يهتز بحتمية وحدة العرب، فقد تولد لدى اقتناع بأن هذه الوحدة قد لا تعنى بالضرورة الوحدة الدستورية التى تضمهم جميعاً فى دولة واحدة تذوب فيها دولهم وكياناتها، وأن ما يهم حقاً هو المضمون دون الإصرار على شكل بعينه من أشكال الوحدة، وأن صيغة ما من الاتحاد أو التقارب أو التضامن، قائمة على حرية الاختيار والمصالح المشتركة والمتبادلة، مع احتفاظ كل دولة بالأوضاع الداخلية التى تلائمها، قد تكون مثل هذه الصيغة سبيلاً أوفق، وأسلوباً أفضل لتحقيق الأهداف المشتركة للأمة العربية».



وفى موضع ثالث يعود عصمت عبدالمجيد إلى هذا الموضوع وقد حنكته بعض التجربة، فهو أكثر واقعية بعد هزيمة ١٩٦٧ ويقول:

«والحقيقة التى تبرز هنا هى أن الوحدة العربية، على الرغم من كونها أملاً لشعوب الدول العربية جميعاً، إلا أنه حلم غائم، وأمل عسير المنال، ينبغى أن يكون الاقتراب منه والتعامل معه محاطاً بقدر كبير من الحرص والحكمة، وفى منأى عن الخلافات والعداوات والمهاترات وأجواء الأزمات، وأن يكون تحقيقه قائماً على أساس من الرضى والتوافق والتجرد، ومراعاة المصالح القُطرية والقومية على السواء».

ويشارك عصمت عبدالمجيد فى هذه المذكرات فى سلسلة الاعترافات المصرية المشرفة بأن جنيف وبعثتنا الدبلوماسية بها كانت مقر التحرك المصرى فى مساندة ثورة الجزائر، وهو المعنى الذى تناولته مذكرات كثيرة كان آخرها مذكرات قطب الإخوان المسلمين الدكتور توفيق الشاوى، وهو يكتفى بأن يلمس الموضوع من بعيد دون الدخول فى التفاصيل فيقول:

«وأستطيع أن أقول إن المهمة الرئيسية للبعثة المصرية فى جنيف لم تكن التعامل مع المقر الأوروبى فى الأمم المتحدة، بل كانت مسئوليات متابعة القضية الجزائرية. ولعل هذا يبين عمق الالتزام المصرى تجاه هذه القضية القومية الكبرى واحتضانها لها فى المجالات السياسية والإعلامية والدبلوماسية».

كما ينهنا صاحب هذه المذكرات إلى الظروف التى قادت إلى بداية ما سماه هو مؤسسة القمة العربية، وهى واقعة مهمة ضاع الاهتمام بها فى ظل تأرجح مؤسسة القمة نفسها بين الوجود والعدم:

«..... وفى ديسمبر عام ١٩٦٣، تفجرت أزمة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. ولم تكن القوات المصرية قد عادت بأكملها من اليمن ومن تجربة الحرب غير النظامية التى خاضتها هناك، مما ساهم فى حدوث خلل استراتيجى فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل سمح لها بأن تمضى قدماً فى تنفيذ مخططاتها، كما كان الوضع العربى البالغ السوء عاملاً مساعداً على تشجيع إسرائيل، فقد كانت الخلافات محتدمة بين مصر وكل من المملكة العربية السعودية، والأردن، والنظامين الحاكمين فى سوريا والعراق، وإن اختلفت أسباب الخلاف فى كل حالة. وإزاء كل هذه الظروف السياسية غير المواتية، ولمواجهة التصرفات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، فقد أطلق عبدالناصر دعوته لعقد مؤتمر القمة العربى الأول. ولقيت دعوته هذه استجابة شاملة، وعقد المؤتمر بالفعل فى ١٣ يناير ١٩٦٤، ويدل انعقاد هذا المؤتمر على أن العرب مهما بلغت خلافاتهم العقائدية والسياسية، قادرون فى النهاية على تخطى هذه الخلافات لمصلحة الوقوف صفاً واحداً أمام التحديات التى تفرضها عليهم إسرائيل. وبانعقاد مؤتمر القمة العربى الأول وما تلاه من مؤتمرات للقمة، أضيفت مؤسسة جديدة إلى العمل العربى المشترك. وأصبح انعقادها أو عدم انعقادها مؤشراً على الأجواء التى تسود العلاقات فيما بين الدول العربية، كما تحولت بعض هذه المؤتمرات - وهذا أمر يدعو للأسف العميق - إلى ساحة للصراع والصدام بين

الأطراف العربية، بدلاً من أن تكون مجالاً لحل الخلافات بينهم، وإلحلال الوثام والتقارب وتحقيق التضامن المنشود».

(٢٥)

وكما ذكرت في مقدمة هذا الباب من هذا الكتاب فإن عصمت عبدالمجيد يقدم لنا بعض التفاصيل المهمة فيما يتعلق بتغيير وزير الخارجية المصرى أثناء حرب ١٩٧٣ وهى إحدى الوقائع التى لاتزال غامضة فى تاريخنا، ومع اعتزاز عصمت عبدالمجيد بالزيارات وتقديره له، إلا أنه لا يتجاهل ما حدث بالفعل فى أثناء الحرب ويقول:

«..... وعلى الجانب المصرى، فقد حدثت تطورات مهمة غيرت ملامح العملية السياسية المصرية ومسارها، فقد أقصى الرئيس السادات الدكتور محمد حسن الزيات من منصبه كوزير للخارجية، وعين بدلاً منه السيد إسماعيل فهمى الذى كان وزيراً للسياحة، ومن قبلها كان وكيلاً لوزارة الخارجية.

«وليس من الواضح تماماً السبب الذى دعا الرئيس السادات إلى إجراء هذا التغيير. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن الدكتور الزيات ظهر فى برنامج تليفزيونى شهير فى أمريكا هو برنامج «واجه الأمة» (Face the Nation)، وتضمن حديثه إشارات قد توحى بتشكيكه فيما تنشره وكالات الأنباء نقلاً عن المصادر المصرية حول انتصارات الجيش المصرى فى جبهة القتال، وقد علق على ذلك قائلاً: «إننا لا نحارب لنحرز نصراً، ولكننا نحارب لأننا على حق» (We do not fight to win, we fight because we are right).

وهنا يردف صاحب هذه المذكرات بذكر بعض التعليقات المهمة :

«وقد نقلت وكالات الأنباء العالمية ما قاله الوزير، واستمع إليه عدد من سفرائنا فى الخارج. وتلقيت مكالمة تليفونية من السفير المصرى فى بون محمد إبراهيم كامل، وزير الخارجية فيما بعد، ومكالمة أخرى من باريس من المراسل والمعلق الصحفى المعروف الدكتور على السمان، يسألان عن مدى صحة هذه التصريحات. وعندما استمعت إلى حديث الدكتور الزيات وجدت فيه ما يبرر هذا القلق الذى دفعهما إلى الاتصال بى. وقد قلت للدكتور الزيات وقتها إننى كنت أتمنى ألا تنقل هذه الإشارة، لأنه ربما يساء تفسيرها. وهو فى الواقع لم يكن يقصدها إطلاقاً، وربما كان تشكيكه هذا نابعاً من حرصه وتحفظه اللذين أظهرهما إزاء التطورات الجديدة. وفى غمار هذه الأحداث، أبلغ

الدكتور الزيات نبأ وفاة صهره الأستاذ الدكتور طه حسين، فاستدعى لحضور مراسم الجنائز وليكون إلى جوار أسرته في هذه المناسبة. وعلى الرغم من هذا المبرر، فقد بدا أن الدكتور الزيات قد استدعى إلى مصر لأن الرئيس السادات قد اتخذ قراره بتغيير وزير خارجيته، ربما بسبب ما نقلته عنه وكالات الأنباء، وربما لأسباب أخرى رآها الرئيس السادات، وبخاصة في ظروف المرحلة التالية من نزاع الشرق الأوسط».



وهو حريص بعد هذا على تناول الفرق بين الرجلين (الزيات وإسماعيل فهمي) في شجاعة التعامل مع زملاء، وهو يورد وجهة نظره هو بالإضافة إلى وجهتي نظريهما، وهو محب لكليهما ومعجب به، وقد عمل تحت رئاسة كل منهما كوزير للخارجية، وإن كان هو دونهما قد سبقهما إلى عضوية مجلس الوزراء حين عمل كوزير للدولة لشئون مجلس الوزراء في حكومة الدكتور فوزي:

«..... اختار الرئيس السادات أن يعهد بوزارة الخارجية إلى دبلوماسي متمرس هو إسماعيل فهمي الذي بدأ سلم العمل الدبلوماسي من أولى درجاته، والذي كان قد أبدى - قبل أشهر قليلة - آراء انتقد فيها الاتحاد السوفيتي لمواقفه من قضية الشرق الأوسط، بما قد يعنى اقترابه من أسلوب التفكير الغربى عموماً، والأمريكي بصفة خاصة».

«وقد كان هناك قدر من التباين في المواقف السياسية لكل من الدكتور الزيات وإسماعيل فهمي، خاصة فيما يتعلق بمبادئ التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط. فقد كان فهمي يرى ضرورة التمسك بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السلمية، كما ذكر لى في أثناء لقائى إياه في مايو ١٩٧٣، وذكر لى كذلك أن الدكتور الزيات لا يوافق على وجهة نظره هذه. أما الدكتور الزيات فلم يكن يرى فائدة من التزام القرار، وقال لى مرة:

« يا أخى.. القرار ٢٤٢ أصبح كالصنم .. نحن نعبد صنماً.. ماذا يعنى القرار ٢٤٢ لنا ؟ لابد أن نعتمد على حقنا المشروع في تحقيق مصالح بلادنا دون أن نتقيد بهذا القرار، وبخاصة أن هناك تفسيرات كثيرة حوله». كانت هذه هي وجهة نظره».

(٢٦)

بل إن عصمت عبدالمجيد يبننا بما هو أكثر أهمية من ذلك وهو ما تناولته في بعض

كتاباتي من قبل وهو وجود أربعة آراء على الأقل حول الرئيس السادات فيما يتعلق بديناميات الصراعين السياسى والدبلوماسى فى تلك المرحلة. وهو يضيف إلى وجهتى نظر الزيات وإسماعيل فهمى وجهتى نظر آخرين لحافظ إسماعيل وله هو شخصياً وإن كنت أنا أعتقد أن السادات كان يستمع أيضاً بقدر ما يريد إلى وجهات نظر نائبه المحنك الدكتور محمود فوزى، الذى كان لا يزال قريباً منه، وما يحصل عليه من خلال محمد حسنين هيكل وقناة اتصاله بالأمريكيين، هذا فضلاً عن وجود الدكتور محمد مراد غالب قريباً من الصورة وهو وزير سابق للخارجية وعضو فى مجلس الوزراء كوزير للإعلام حتى ٢ أكتوبر ١٩٧٣، ثم وزير مقيم فى ليبيا منذ ٣ أكتوبر ١٩٧٣، وقد كان سفيرنا فى الاتحاد السوفيتى لفترة طويلة، ولنقرأ ما يرويه عصمت عبد المجيد فى مذكراته:

«..... كانت هناك إذن خلافات واضحة داخل قيادات الدولة حول المشكلة وأسلوب تناولها، فوزير الخارجية له رؤية خاصة يختلف معه فيها وزير السياحة، كما كان هناك أيضاً السياسى القدير السيد حافظ إسماعيل الذى كان على مستوى عال من الكفاءة وحسن التقدير، وكان له رأيه أيضاً الذى لم أعرفه منه مباشرة، والذى كان يحبذ القيام بتحركات متلازمة متصاعدة عسكرياً وسياسياً، إلى أن يتم التوصل إلى أسس مقبولة للتسوية السلمية. وكان الرئيس السادات يستمع لهم جميعاً، ويعطى كلا منهم الفرصة لغرض وجهة نظره والدفاع عنها».

«أما بالنسبة لى، فقد كنت أرى أن القرار ٢٤٢ قد وضع منذ إقراره فى نوفمبر ١٩٦٧ الأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأنا لا يمكننا استبعاده أو إهماله، إذ أنه على الرغم مما قد أثير حوله، والخلاف حول تفسير ما نص عليه من انسحاب من أراضى (Territories) أو «من الأراضى» (The territories)، فإن أهم ما فى القرار فى رأى هو استناده إلى قاعدة مهمة هى عدم جواز اكتساب أراضى بالقوة، كما نص على ذلك فى ديباجة القرار، وإلى صدوره من مجلس الأمن بإجماع آراء أعضائه، وهذا فى نظرى كاف لتقرير الشرعية الدولية كما يجب أن تكون، وأشير فى هذا الإطار إلى ما نقله أصحاب كتاب «سنة اليمامة» عن مناحيم بيغن خلال مؤتمر الإسماعيلية إذ قال: «إننا مستعدون للقبول بالقرار ٢٤٢ دون الديباجة كمقدمة لاتفاق السلام بيننا وبين مصر»، فرد السادات عليه قائلاً: «لا، فالديباجة مهمة وهى تكرر مبدأ عدم جواز اكتساب أراضى بالقوة».

وعلى صعيد ديناميات السياسة المصرية فى عهد السادات أيضاً، يلّمح الدكتور عصمت عبدالمجيد فى هذا الكتاب بطبيعة الاختلافات التى سبقت ما أطلق عليه حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١، وهو يأخذ صف الرئيس السادات بمنتهى الوضوح على الرغم مما هو متوقع من دبلوماسيته وحذره، وعلى الرغم من أن أمثاله يجيدون تجاوز هذا الخلاف حتى يريحوا أنفسهم من هجوم الصوت العالى الذى يشنه ضحايا ١٥ مايو، ويأتى رأيه هذا وكأنه عارض وهو يتحدث عن نشاط مجلس الوزراء برئاسة الدكتور فوزى حيث كان هو وزيراً للدولة لثئون مجلس الوزراء فيقول:

«..... غير أن الرياح لم تكن تجرى كما يشتهي ريان السفينة، فقد كانت الوزارة تضم عناصر ذات توجه يكاد يكون مستقلاً عن الخط العام للحكومة، وتسعى باستماتة إلى المحافظة على ما كانت تتمتع به من نفوذ وسلطان فى حقبة ما قبل السادات».

«انعكست تلك المواقف على سلوك هذه المجموعة داخل مجلس الوزراء، فقد لجأت فى كثير من الأحيان إلى معارضة السياسة العامة للوزارة، وإلى وضع العراقيل أمام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وكان الدكتور فوزى يبذل قصارى جهده فى ألا تؤدى هذه الصراعات داخل المجلس إلى إعاقة عمل الحكومة وأدائها. وعلى الرغم من بصيرته الثاقبة وسعة صدره وسلوكه المتسم بالدبلوماسية والأدب الرفيع، فقد كانت مهمته صعبة للغاية. وكنت بحكم موقعى - إذ كنت أتولى مسئولية التنسيق فيما بين الوزارات، وبينها وبين رئاسة الوزارة - أعانى ما يعانى به الدكتور فوزى، وربما كنت أقل صبراً منه.

ويستطرد الدكتور عصمت عبدالمجيد ليضرب مثلاً بالخلافات التى كانت تثور فى المجلس، وما كانت تعكسه هذه الخلافات من توازنات للقاء ولصراعها من أجل الحصول على نفوذ أكبر:

«ورغم أن واجبى ألا أنعرض لما كان يدور فى مجلس الوزراء فى ذلك الوقت، باعتبار أن مناقشات المجلس ملك للحكومة ككل، وأنه ليس من حق أحد أعضائه أن يفشى علناً ما دار فى مجلس يفترض فيه الثقة والكتمان، إلا أنني سأورد هنا على سبيل المثال قصة معبرة، رواها الكاتب موسى صبرى فى كتابه «وثائق ١٥ مايو» فذكر ما يلى:

«عندما أراد الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء أن يعقد مؤتمراً لتطوير التعليم، حاولوا أن يمنعوا عقد هذا المؤتمر فى مناقشات مجلس الوزراء، وكانت المعارضة منظمة من شعراوى جمعة وسعد زايد، كما عارضه أيضاً الفريق فوزى وزير الحربية بحجة أن هذا المؤتمر يصرف الأنظار عن المعركة، ولاصوت يعلو على صوت المعركة، وتصدى لهذه المعارضة - غير المفهومة - الدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الدولة. وقال له شعراوى جمعة بعد اجتماع مجلس الوزراء: «أنت أطلقت مدفعية ثقيلة على الفريق فوزى». ورد عصمت عبدالمجيد: «هو الذى يملك المدفعية، لا أنا». وانعقد مؤتمر تطوير التعليم. وتحدث فيه الدكتور محمود فوزى».

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات وهو يعقب بعد صفحات على نتائج هذا الصراع على السلطة فى مصر فى مايو ١٩٧١ ويقول:

«..... وبعد كلمتى فى ستراسبورج بأربعة أيام - فى ١٥ مايو ١٩٧١ - أجرى السادات حركة التصحيح، ووضع نهاية لمراكز القوى، وتوحدت الطاقات والجهود وراء القيادة السياسية للوصول إلى حقوقنا سلماً أو حرباً، وعدت مرة أخرى وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء فى الوزارة التى أعاد تشكيلها الدكتور فوزى بعد حركة التصحيح، ولكن مناخ العمل وظروفه اختلفت اختلافاً كبيراً، وكما يعلم القارئ، فقد بلغ الصدام بين السادات وخصومه السياسيين ذروته، ثم انتهى إلى تصفية كل العناصر المعارضة وتقديمتهم إلى المحاكمة، وأصبح السادات مسيطراً على الموقف الداخلى سيطرة كاملة، واستطاع بأسلوبه وبمناورات وبتواصلاته أن يتمكن من الانفرد بالسلطة وإبعاد معارضيه عن أجهزة الحكم وعن المسرح السياسى بأكمله، وأخذت السياسة المصرية منذ ذلك التاريخ منحى آخر غير المنحى الناصرى».

(٢٨)

وكما نتوقع من رجل يتمتع بأخلاقيات صاحب هذه المذكرات فقد حفل هذا الكتاب بالتقدير والثناء على عدد من الشخصيات السياسية التى عاصرها أو زاملها أو عمل تحت قيادتها، وفى مقدمة هؤلاء الدكتور محمود فوزى، الذى عمل معه منذ فترة مبكرة حين كان صاحب المذكرات عضواً فى سفارة مصر بلندن وعين الدكتور محمود فوزى سفيراً

لمصر فى لندن. ولكن ثناء صاحب المذكرات المركز على الدكتور محمود فوزى لا يأتى إلا عندما يتحدث عن اختياره له ليكون وزيراً للدولة فى وزارته فى نوفمبر ١٩٧٠، وهو يتحدث عن هذا الموقف فيقول:

«...حاولت أن ألتمس الأعذار لإعفائي من هذا التكليف، وكان تعليقي - رحمه الله: «أنا أريد أن أشعر وأنا فى الوزارة أن ظهري مستود بك». ومست هذه العبارة أوتاراً بالغة الحساسية فى قلبى، فقد كانت تربطنى بالدكتور فوزى علاقة عميقة حقاً، علاقة التلميذ بأستاذه، وعلاقة الزميل برفيقه فى العمل، وعلاقة الصديق بصديقه، علاقة يختلط بها الحب والمودة والاحترام، وتؤكد لها وتزكيها صحبة سنوات طويلة تقارب الثلاثين عاماً».

وعندما يتحدث صاحب هذه المذكرات عن خبرته بالعمل الوزارى فى الفترة الأولى يعود للثناء على الدكتور فوزى ويقول:

«وكان على الدكتور محمود فوزى أن يقود السفينة بحكمته وسط كل هذه اللجج والأنواء والأعاصير. كانت الوزارة بمثابة مرحلة انتقال من حكم جمال عبدالناصر إلى حكم أنور السادات، وكان الدكتور فوزى الشخصية التى اختارها الرئيس السادات لأداء هذه المهمة».

«وكان للدكتور فوزى أسلوبه فى إدارة العمل داخل مجلس الوزراء، أسلوب لم يكن مألوفاً من قبل فى مداولات المجلس، كان يؤمن إيماناً عميقاً بالديمقراطية، وبأن تتاح الفرصة لكل الآراء أن تنطلق بغير قيود، وأن تناقش كل الأمور بحرية كاملة، وأن يكون الرأى الذى يتكون من خلال مناقشات المجلس بمثابة توجه لمجلس الوزراء كله. ومن ناحية أخرى، فقد كان الرئيس السادات يثق به ثقة كاملة، كما كان يحترم فيه حكمته وخبرته الطويلة وسعة اطلاعه، كما كان يقدر فيه تواضعه الجم وأسلوبه الهادئ فى تناول الأمور. وقد كان هذا كله يبدو بجلاء فى اجتماعات المجلس، وفى الجلسات التى كان يرأسها الرئيس السادات».

وبعد صفحات أخرى يوحى لنا صاحب هذه المذكرات فى هدوء ببقاء علاقته الوثيقة بالدكتور فوزى وهو ينقل لنا فقرة مهمة من رسالة شخصية بعث له بها الدكتور محمود فوزى قبل حرب أكتوبر وفيها يقول:

«.. ولا يفوتنى أن أشير إلى الرسالة الشخصية التى تلقيتها من الدكتور محمود فوزى فى سبتمبر ١٩٧٢ والتى حملها أيضاً تقييمه للأوضاع السائدة. وقد جاءت تلك الرسالة

بمثابة تنبؤ بما سيحدث لاحقاً. فلقد كتب الدكتور فوزى ما يلى: «الحال عندنا فى مصر وما حولها كما تراها فى معظمها، ولا بد أنك شاعر فى وضوح باقتراب ساعة الصدق التى يجب أن نرحب بما تفرضه علينا من شجاعة وحسن تدبير، ومن ترويض مكثف لأنفسنا واختيار حكيم لسبلنا التى يبدو أنها ستكون سبلاً جديدة غير تقليدية، وإذا قدر لها أن توصلنا إلى أهدافنا». فهل كان أستاذ الدبلوماسية يتحدث بناء على معلومات كان يملكها حينذاك، أو أن قراءته للأحداث تعبر عما عرف عنه دائماً من نظرة ثاقبة للتطورات».

(٢٩)

وقبل أن يصل صاحب هذه المذكرات إلى الحديث المنصف عن محمود فوزى، فإن عصمت عبدالمجيد يكون قد أشاد بعدد قليل من رجال الدبلوماسية المصرية، فهو يشيد بعد الخالق حسونة الذى بدأ معه عهده الحقيقى بالعمل الدبلوماسى، وقبل هذا يشيد بوكيل الخارجية السفير محمد كامل عبد الرحيم، لكنه يحرص حرصاً شديداً ومتكرراً على الإشادة بدور الرجل العظيم محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى فى حكومة الوفد الأخيرة، وهو يشنى بقلبه وعقله وقلمه على نشاطه وخلقه وممارساته فى أكثر من موضع، كما أنه يحدثنا على سبيل المثال باعتزاز وطنى عن الآثار الإيجابية لقيام النحاس باشا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ راوياً الموقف من مواقع معاشته للواقع السياسى فى لندن:

«... وقد أتيج لى من موقعى فى لندن أن ألس عنف الضربة التى وجهتها مصر إلى بريطانيا بإلغائها للمعاهدة، ليس لأن بريطانيا كانت متمسكة بها، وإنما تمسك فى يدها بزمام مصيرها، وأن تصل إلى أبعد الآماد فى مواجهتها مع بريطانيا من أجل تحقيق حريتها هذه. وهو ما حدث بالفعل، إذ شهدت منطقة قناة السويس مواجهات دامية بين القوات البريطانية والفدائيين من أبناء مصر طوال عام ١٩٥١».

وهو حريص على أن يذكر الدور الذى لعبته أجهزة وزارة الخارجية فى الإعداد لإلغاء المعاهدة، وأعتقد أن هذا ضرورى لأن بعض المعادين للوفد وللحركة الوطنية قبل ثورة يوليو لا يتورعون عن أن يصوروا إلغاء المعاهدة وكأنه كان عملاً حماسياً ديماسياً ديماسياً يستهدف المزايدة على مشاعر الجماهير واستقطاب هذه المشاعر فحسب:

«ولا أنسى هنا أن أشير إلى دور وزارة الخارجية المصرية فى الإعداد لقرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر، وفى الدفاع عن هذا القرار ومشروعته بعد إعلانه، والذى تولى مسئوليته وزير الخارجية المصرى القدير الدكتور محمد صلاح الدين ومعه نخبة من أبناء الوزارة. ولست فى حاجة إلى أن أؤكد أن وزارة الخارجية كانت دائماً معقلاً من معاقل الوطنية المصرية والعربية، كما كانت سلاحاً ماضياً من أسلحة مصر فى كفاحها الطويل من أجل الحرية والقيم الحقّة والمثل العليا».

(٣٠)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على إنصاف عبدالفتاح عمرو السفير المصرى الشهير فى لندن وعلى ذكر حقيقة موقفه مما ساعد على استتباب الأمور للثورة وحكومتها الجديدة فى يوليو ١٩٥٢ عقب قيام الثورة:

«لم تكن المشاعر السائدة فى سفارتنا فى لندن إزاء الثورة تتطابق مع مشاعرى. فقد كان السفير عمرو باشا من أصدقاء الملك المقربين، كما كان للعديد من الزملاء علاقات وثيقة بالقصر وبدوائر الحكم فى مصر، وكان لقيام الثورة وقع الصاعقة عليهم. بادر عمرو باشا بالاتصال بالخارجية البريطانية فور علمه بالنبا، وشعرت بقلق شديد حيال اتصالات السفير، فقد كنت واثقاً أنه - بحكم صلته بالملك فاروق - سوف يطلب تدخل بريطانيا ضد الثورة. وكان هذا ما يراه معظم الزملاء فى السفارة كذلك. وقد انقضت سنوات طوال قبل أن تكشف وثائق الخارجية البريطانية الستار عن حقيقة ما دار بين السفير عمرو ومستر روجرز آلن، رئيس القسم الأفريقى بوزارة الخارجية البريطانية الذى تتبعه الشئون المصرية. وقد تبين أن عمرو باشا - لدهشتى الكبيرة - طلب عدم تدخل القوات البريطانية ضد الثورة الوليدة، وأعتقد أن موقفه فى هذا اليوم كان موقفاً وطنياً خالصاً، فهو لم يقبل، رغم صلته بالملك، أن يعطى للإنجليز مبرراً للتدخل ضد الثورة، والاعتداء على سيادة مصر».

ويردف صاحب هذه المذكرات بقوله :

«ولعل القارئ يسمح لى أن أستشهد هنا برواية الكاتب الصحفى الكبير الأستاذ محسن محمد عن هذه الواقعة فى مقال له بعنوان «لماذا امتنع الإنجليز عن التدخل ضد الثورة» الذى نشر بجريدة «أخبار اليوم» بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٨، حيث يقول:

«رأى السفير المصرى فى لندن عبدالفتاح باشا عمرو - وهو من رجال فاروق ووثقت به الخارجية البريطانية - أن تقوم القوات البريطانية بإرهاب الجيش الثائر، وإخضاعه لفاروق، لكنه فى الوقت نفسه حذر الإنجليز من الصدام المسلح».

«توجه عمرو باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية ليلتقى روجر آلن، وكان يرأس قسم الأمم المتحدة قبل أن تسند إليه رئاسة القسم الأفريقى الذى تتبعه الشؤون المصرية. وكانت خيرة آلن الواسعة باختصاصات الأمم المتحدة - وأنها سوف تقف ضد أى تدخل بريطانى - عاملاً مهماً فى الموقف البريطانى من ثورة ٢٣ يوليو. قال عمرو باشا لروجر آلن: «أعتبر تجنب الصدام المسلح بين البريطانيين والمصريين أمراً بالغ الأهمية، ويجب عدم اتخاذ إجراء من شأنه استفزاز القوات المسلحة المصرية». وأضاف السفير: «يجدر بكم الإعلان عن بعض الاستعدادات من جانب القوات البريطانية فى منطقة القناة لإعطاء الانطباع بأن القوات البريطانية مستعدة للتحرك إذا لزم الأمر لحماية نفسها فقط». وفسر عمرو مقاصده قائلاً: «أريد أن يحدث نوع من إعادة توزيع القوات، بما فى ذلك المدرعات، والقيام ببعض الطلعات الجوية الاستطلاعية، ولكن ذلك كله يجب أن يكون داخل منطقة القناة. ومن المهم للغاية ألا تخرج أية قوات من المنطقة». وطلب عمرو باشا أن ينقل رأيه إلى أنتونى إيدن على الفور، وكان مريضاً يستجم خارج لندن. أعد روجر آلن مذكرة بنص الحديث، قدمها إلى سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية وهو يدخل قاعة اجتماع مجلس الوزراء، وكان إيدن قد تخلف عن حضور الاجتماع بسبب مرضه. وقال آلن فى مذكرته ما نصه: «هذه المقترحات تتناسب بصفة عامة مع تفكير وزارة الخارجية».

«ونص حديث عمرو باشا لم يعرف به قادة الثورة أبداً، ولم يعلموا أن السفير المصرى طلب عدم الصدام العسكرى بين المصريين والإنجليز، وكان كل ما رغب فيه عمرو باشا أن تتحرك قوات بريطانية داخل منطقة القناة، ربما لإرهاب قادة الانقلاب ومنعهم من التمدادى فى مطالبهم بعزل فاروق، والتلويح لهم بأن بريطانيا قد تتدخل. وعلى أية حال فإن قادة الثورة عزلوا السفير المصرى بعد رحيل الملك فأقام فى لندن. والجدير بالذكر أنه فى تلك الأيام كان فى السفارة المصرية بلندن دبلوماسى مصرى يبدأ خطوته الأولى فى السلك السياسى هو الدكتور عصمت عبدالمجيد، يراقب عن كثب خطوات السفير المصرى عبدالفتاح عمر، وفى رأيه فى تلك الأيام أن أهم مافعله السفير المصرى أنه لم يطلب تدخلاً بريطانياً ضد الثورة، وإلا كان ذلك مبرراً للإنجليز» (انتهى الاقتباس).

ثم يقول عصمت عبد المجيد :

« عندما أعود بذاكرتى إلى الوراء، وإلى تلك الأيام الأولى من ثورة يوليو، وأتذكر مدى اقتناعى بأن السفير عبدالفتاح عمرو قد ذهب يستعدى الإنجليز على الثورة، وأقارن ذلك بحقيقة ما حدث، فإن الحكمة التى يمكن أن نستخلصها هى ألا نتسرع فى إصدار أحكامنا على الناس أو على الأمور، وألا نأخذ بالظواهر مهما بدت لنا أنها حقائق، وأن نتيح الفرصة للزمن، ونمعن البحث والنظر، وأن نضع فى اعتبارنا - فى محاولتنا الوصول إلى صواب القرارات - أن بعض ما نظنه يقيناً صواباً، قد لا يكون دائماً كذلك، وأذكر فى هذا السياق قول الإمام الشافعى: « رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب، ومن جاء بأفضل من قولنا قبلناه».

ويردف عصمت عبدالمجيد بعد هذا بقوله:

«وعلى أية حال، ومع تقديرى لموقف السفير عبدالفتاح عمرو باشا، بعدما تكشفته حقيقته، فإن امتناع الإنجليز عن التدخل ضد الثورة راجع - فى اعتقادى - إلى عدد من العوامل، فى مقدمتها عدم تأكدهم من حقيقة التغيير وأبعاده، وأملهم فى أن يتمكنوا فى مرحلة لاحقة من احتواء الثورة. واطمئنانهم إلى القيود التى تفرضها الاعتبارات الدولية على حركة القادة الجدد، فضلاً عن ثقتهم فى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة كل الاحتمالات، باعتبارها القوة العالمية الجديدة التى سيثول إليها ميراث الإمبراطوريات الاستعمارية فى العالم الثالث».



ثم يحكى صاحب هذه المذكرات فى هدوء شديد بقية القصة ناسباً إلى نفسه ما ليس مستغرباً منه من أنه نصح السفير المصرى الشهير فى لندن بقبول النقل إلى الهند، لكنه لم يأخذ بنصيحته، ولتقرأ مصير السفير المصرى وأعضاء السفارة جميعاً :

«بعد أيام من قيام الثورة، تلقيت برقية مرسلة من الوزارة بالرمز، وكانت تبلغ السفير نقله من لندن وتعيينه سفيراً لمصر فى نيودلهى. سلمت السفير البرقية، وفوجئ بما تضمنته. وأصابه ارتباك بالغ. ولم يجد أمامه وسيلة سوى أن يجمع أعضاء السفارة ليستشيرهم فيما يمكنه عمله، هل يذهب إلى الهند أم يرفض ما قرره الوزارة؟ فأشار البعض عليه ألا يذهب، وكنت أنا من بين الآخرين الذين نصحوه بأن يمثل لتعليمات

الوزارة، وكانت وجهة نظري هذه تستند إلى أنه يتمتع بسمعة طيبة، خلافاً لما كان يتصف به أفراد بطانة الملك. كما أن الثورة لم تقف منه موقفاً عدائياً، بدليل أنها رأت نقله من منصبه وليس عزله منه أو إحالته إلى التقاعد. غير أن السفير عمرو لم يقتنع بهذا المنطق، واختار أن يطلب من الوزارة منحه إجازة مرضية للعلاج في سويسرا نظراً لاعتلال صحته. ولم يكن لطلبه هذا معنى آخر، فأصدرت الوزارة قرارها بإحالته إلى التقاعد. ولقد تلقى السفير عمرو هذا القرار، ومعه طلب إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية ترشيح مصر الدكتور محمود فوزى سفيراً لها في لندن، وكان يشغل منصب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة».

«ومن الأمور التي أثارت دهشتي، كما أثارت إحساسى بالرضا، أنه عقب قيام الثورة مباشرة، صدرت قرارات بنقل جميع أعضاء السفارة المصرية من لندن، باستثناء شخصي أنا، وكنت وقتها سكرتيراً ثالثاً، ولم أتصور أن يكون من بين قادة الثورة من يعرفني، ولكن يبدو، بشكل أو بآخر، أن المسئولين الجدد في مصر قد عرفوا حقيقة مشاعري تجاه النظام الملكي وتجاه الثورة، ورأوا بالتالي استمرار بقائي في مكاني حتى عام ١٩٥٤ حين عدت إلى القاهرة رئيساً لقسم بريطانيا بالإدارة السياسية».

(٣١)

ويثنى صاحب هذه المذكرات على محمد حافظ إسماعيل بتواضع مشكور لا بد أن نقدره، وبخاصة أن حافظ إسماعيل أصبح وزيراً في نفس اليوم الذي أصبح فيه عصمت عبدالمجيد وزيرا، وأنهما عملاً بعد ذلك كسفيرين في وزارة الخارجية مع كونهما وزيرين سابقين، لكن الطريف في ذلك كله أن عصمت عبدالمجيد عمل كمدير لمكتب حافظ إسماعيل حين عين حافظ إسماعيل وكيلاً لوزارة الخارجية، كذلك فقد خلف عصمت عبدالمجيد حافظ إسماعيل في منصب السفير المصري في باريس في أبريل ١٩٧٠ حين عين حافظ إسماعيل مديراً للمخابرات، وفما بين ذلك كان حافظ إسماعيل قد أصبح سفيراً في باريس وعين الدكتور عصمت عبدالمجيد مستشاراً للسفارة، وتشاء الأقدار كذلك أن يعود حافظ إسماعيل سفيراً في باريس فيما بعد.

لنقرأ هذا الوصف الحنون المفعم بالاحترام والتقدير الذى يصف به عصمت عبدالمجيد زميله ورئيسه حافظ إسماعيل دون أن يلجئه إليه أحد، فقد نشر عصمت عبدالمجيد هذه المذكرات بعد وفاة حافظ إسماعيل بسنوات، لكنه يقول:

«كانت عودتى إلى القاهرة فى صيف ١٩٦١ بعد أربع سنوات قضيتها فى جنيف. وكانت فى انتظارى مسئولية جديدة فى ديوان الوزارة، فقد أسندت إلىّ مهمات مدير مكتب وكيل وزارة الخارجية السفير حافظ إسماعيل، وعرفت فى الرجل - رحمه الله - إنساناً فاضلاً، يتميز بحس وطنى صادق، والتزام خُلقي رفيع. وإلى جوار ثقافته العسكرية، فقد كان على معرفة عميقة بالتاريخ وحقائقه، وبالسياسة ودقائقها، كما كان يتمتع بقدرة هائلة على التنظيم، أما صرامته فى الحق، فكانت سمة الرجل المحنك الذى يزن الأمور بمقاييس دقيق، ويعالج كل موقف بما يستحقه من اهتمام وبما يحيط به من اعتبارات. ولم يكن حافظ إسماعيل وكيلاً عادياً لوزارة الخارجية، فقد اختاره الرئيس عبدالناصر بنفسه لهذا المنصب، وأوكل إليه مسئولية إعادة تنظيم العمل بالوزارة، وهى المهمة التى قام بها باقتدار، وأشرف على تنفيذها حتى استقرت قواعدها، ومازال التنظيم الذى وضعه معمولاً به فى عمومياته حتى اليوم».

(٣٢)

أما من زعماء العالم فإن صاحب هذه المذكرات حفى جداً بالإشادة بديجول فى مواضع متعددة، وهو حريص على أن يذكر اهتمام ديجول به حين كان لايزال حسب البروتوكول بمثابة آخر عضو فى السلك الدبلوماسى الأجنبى فى باريس كلها، حيث كان أحدث رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى فرنسا، وكان وقوفه تبعاً للبروتوكول فى آخر الصف، ولكن ديجول العظيم توقف عنده ووجه إليه حديثاً طال بقدر ما سمح به المقال وبأكثر مما تعود هو وما ينتظر منه أن يفعل(!!) وهو يثنى على ديجول فى مواضع عديدة :

□ «كانت لديجول رؤيته الاستراتيجية لدور فرنسا الحضارى والتاريخى فى منطقة البحر المتوسط، وفى العالم على اتساعه، وكانت سنوات عملى فى فرنسا حافلة بالأدلة

على أن الخط السياسى لديجول ليس مؤقتاً أو عارضاً، وأنه عازم على ترجمة رؤيته إلى واقع حى».

□ «اتساقاً مع هذه الرؤية، كان موقف ديغول من قضية الجزائر، وتبنيه ما أسماه «سلام الشجعان». كان يواجه مقاومة ضارية من قوى فرنسية داخل فرنسا وفوق أرض الجزائر تنادى بأن الجزائر فرنسية، واستطاع بقدراته السياسية الفائقة التغلب عليها».

□ «وكان له موقفه الحازم إزاء علاقة فرنسا بالولايات المتحدة وبحلف شمال الأطلسى الذى انسحب من جهازه العسكرى وطور مفهوماً للردع عرف بـ«القوة الضاربة»، وعكس بروز استراتيجية نووية فرنسية مستقلة».

□ «وكان له موقفه التاريخى من العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧، فقد ندد بهذا الاعتداء، ووصفه بأنه غير مقبول، ووصف الشعب الإسرائيلى بأنه شعب قاهر. وتوقفت تماماً مظاهر الصداقة التى كانت تربط فرنسا تقليدياً بإسرائيل».

□ «كل هذه المواقف كانت وليدة رؤية واضحة شجاعة، تنطلق من حرص على مصالح فرنسا، وتعطيها أولوية على ماعداها من اعتبارات، وكانت زعامته الواعية الوطنية الهادئة نابعة من وجهة نظر فرنسية خالصة، لا تعمل حساباً لغير المصالح القومية العليا لفرنسا».

ويتحدث صاحب هذه المذكرات بإنصاف شديد عن كورت فالدهايم الذى تزامن توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة مع عمل صاحب المذكرات رئيساً لوفد مصر إليها.

«... وكان على رأس الأمم المتحدة عندئذ كورت فالدهايم، الذى انتخب أميناً عاماً لها فى أوائل عام ١٩٧٢. وكان يشغل قبل انتخابه منصب وزير خارجية النمسا، كما عمل قبلها سفيراً لبلاده لدى الأمم المتحدة. وبدأ عمله فى منصبه مع بداية عملى رئيساً لوفد بلادى لدى المنظمة الدولية، ونشأت بيننا علاقة صداقة ومودة استمرت سنين، ومازلت أحمل لها فى قلبى كل تقدير وإعزاز».

(٣٣)

وكذلك يتحدث صاحب هذه المذكرات عن الرئيس بوش بتقدير خاص فيوش بالنسبة له ليس الرئيس الأمريكى الذى تعامل معه وزير الخارجية المصرى فحسب، ولكن

العلاقة قديمة وهى أقرب إلى الزمالة منها إلى أى شىء آخر، فقد كانا مندوبى بلديهما (مصر وأمريكا) لدى المنظمة الدولية فى بداية السبعينيات، وهو يقص علينا قصة لقاءهما الأول، وهو لقاء كان من الممكن ألا يتم لأن العلاقات المصرية - الأمريكية كانت مقطوعة، وهكذا فقد كان فى وسع عصمت عبدالمجيد ألا يزور مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة، لكنه فضل أن يزوره كما زار بقية مندوبى الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن.. وهو يحكى عن رد فعل بوش فيقول:

«... قمت بزيارة بوش فى مكتبه، كما زرت ممثلى الدول الأربع الأخرى، ولم يرد أحد منهم الزيارة كما هو متوقع. إلا أنني فوجئت بطلب جورج بوش تحديد موعد معى لرد زيارتى له على غير ما هو متبع. وكانت لفنة متحضرة منه، رداً على اللفنة الأخرى من جانبي. وبدأت بيننا منذ ذلك الوقت، وبين زوجته وزوجتى، علاقة ودية وثيقة تجاوزت الفترة التى تزامننا فيها فى الأمم المتحدة التى تولى بوش فيها منصب نائب رئيس الولايات المتحدة، ثم منصب رئيسها فيما بعد. وقد حرص جورج بوش على إغناء هذه العلاقة منذ بدايتها».



ومن بين الدبلوماسيين الأمريكيين جميعاً يحظى جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا فى عهد الرئيس بوش بشيء من صاحب هذه المذكرات حيث يقول:

«يتميز بيكر بقدرة فكرية كبيرة وبنظرة موضوعية للأمور مع عقلية قانونية تيسر له دفع المسائل الشائكة نحو إيجاد حلول لها على قاعدة التوفيق المتوازن بين الأطراف، وهو متحرر إلى درجة كبيرة من المؤثرات السياسية الداخلية التى كثيراً ما تعترض عمل وزير الخارجية. واتسم بيكر بدرجة كبيرة من الجرأة، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حصل بينه وبين بنيامين نتنياهو عندما كان الأخير نائباً لوزير خارجية إسرائيل. فلقد اتهم نتنياهو الولايات المتحدة بأنها تبني سياستها على «الكذب» و«الأضاليل»، وكانت نتيجة ذلك أن منعه بيكر من دخول وزارة الخارجية، وبعدما ادعى أنه قد أسىء فهمه سمح له بيكر بزيارة الخارجية، لكنه استمر فى رفض لقائه طالما بقى وزيراً للخارجية».



كما يتحدث صاحب هذه المذكرات عن وزير الخارجية الأمريكى فى عهد كارتر سايروس فانس بعبارات رقيقة موحية فيقول:

« وتغيرت الإدارة الأمريكية مطلع عام ١٩٧٧، فذهب الجمهوريون وجاء الديمقراطيون، وتولى جيمي كارتر الرئاسة. وكان الرجل داعية حقيقية للسلام، وجاء معه سايروس فانس وزيراً للخارجية، وهو رجل أمين وقدير ومتفتح. وكان من الأيسر التعامل معه أكثر من سلفه كيسنجر».



ومع كل هذا الثناء الذى يسبغه عصمت عبد المجيد على هؤلاء الساسة الدوليين، فإن بعض السياسيين الإسرائيليين لا يحظون أبداً بثنائه، فأما يوسف تكواه مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيحظى بانتقاده الواضح والصريح والقاسى لأسلوبه الفج حيث يقول:

«.. وكان مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت السفير يوسف تكواه. وكان رجلاً غاية فى الصلف والغرور والعنف والعدوانية، وكان قد تحدث من قبل عن الجيش الإسرائيلى، يد إسرائيل الطولى، التى تستطيع أن تؤدب كل من يجروء على المساس بها فى المنطقة كلها».

وأما رئيس الوزراء الإسرائيلى بيجين الذى شهد احتكاكات كثيرة مع عصمت عبدالمجيد فى أثناء عملية السلام فيحظى هو الآخر بنقده الحاد اللاذع فيقول:

«.. يمكن القول عن مناحيم بيجن أنه ذو شخصية عقائدية متطرفة وعنصرية تؤمن بتفوق الشعب اليهودى على بقية شعوب العالم، وهو ذو نظرة متعالية وتعامل فج ووقح. ويتميز بيجن بالقدرة على تحوير الأمور والحقائق التاريخية والسياسية، ولعل خلفيته القانونية وطبيعته المتعالية تجعلانه يستغل ذلك معتقداً أن من يحاوره ليست لديه دراية أو قدرة على المحاوراة أو أن عليه أن يتبهر بشخصيته».

(٣٤)

ويحرص عصمت عبدالمجيد فى كثير من مواضع كتابه، على الإشارة إلى زملائه أو أساتذته أو مرءوسيه بالأسماء لا على سبيل المثال وإنما هو خلق نبيل من أخلاقه، لأنه لا يتجاهل الناس بل هو فخور بهم.

□ من ذلك حديثه عن أساتذته فى جامعة الإسكندرية حيث يعددهم على النحو التالى:

«كانت كلية الحقوق فى الإسكندرية عند إنشائها فرعاً من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول - القاهرة الآن - إلى أن استقلت الإسكندرية بجامعة عام ١٩٤٢، وكانت تضم مجموعة من أساطين العلم والقانون، أذكر من بينهم الأساتذة الدكاترة: حامد سلطان، حسن بغدادى، حامد زكى، حسين خلاف، زكى عبدالمتعال، السعيد مصطفى السعيد، محمود مصطفى وغيرهم. ولم نكن نتلقى على أيديهم العلم فحسب، فقد كان كل واحد منهم مدرسة فى ذاته فى الفكر والعلم والوطنية والقيم الرفيعة. وكانت قلة عددنا تتيح لنا أن تكون علاقاتنا بهم وثيقة وحميمة، فكانوا أساتذة وآباءً ورواداً ومثلاً علياً فى آن واحد».

□ كما أنه بعد صفحات يحدثنا عن زملائه الذين فازوا معه ببعثات وزارة الخارجية للدراسة فى الخارج ويقول:

«.. وهكذا تقدمت للترشيح على إحدى بعثتي فرنسا، وتوجهت إلى القاهرة بناء على استدعاء من وزارة الخارجية لكى أجرى مقابلة مع لجنة الاختيار التى ضمت الأساتذة السفراء: راضى أبوسيف راضى وحسنى عمر وأمين أبو الذهب. وكانت المقابلة فى المكتب نفسه الذى شغلته بعد ذلك وزيراً للخارجية المصرية عام ١٩٨٤، وافقت اللجنة على اختيار اثنين للدراسة فى الولايات المتحدة هما السفيران أشرف غربال وصالح أبو جبل، واختارت اثنين للدراسة فى إنجلترا هما السفيران جمال بركات وعبدالمعنى فهمى، واثنين للدراسة فى فرنسا هما السفير سعد الفطاطرى، وأنا، وكان وزير الخارجية فى ذلك الوقت الدكتور عبدالحميد بدوى باشا».

□ وبعد صفحات أخرى يتحدث عن زملائه فى الدراسة فى فرنسا فيقول:

«امتدت إقامتي فى باريس ما يقرب من العامين ونصف عام، حصلت فى نهايتها على ثلاثة دبلومات فى الدراسات القانونية العليا، وحصلت على دبلوم فى الدراسات السياسية من معهد العلوم السياسية ودبلوماسيين فى الاقتصاد السياسى والقانون العام، ثم بعد ذلك قدمت رسالة الدكتوراه فى القانون الدولى سنة ١٩٥٢ وكان موضوعها «محكمة الفئام دراسة مقارنة»، وكما سعدت بتحقيق هذا الإنجاز العلمى، فقد أسعدتنى كذلك زمالة أصدقاء أفاضل، أذكر من بينهم الأساتذة الدكاترة: إسماعيل غانم وحسن أبو السعود وحسن ظاظا، كما سعدت بتلميذتى على أيدي أساتذة أجلاء كان فى مقدمتهم الأستاذ شارل روسو، وسعدت كذلك بصداقة الكثيرين من العرب والفرنسيين ممن جعلوا حياتى فى فرنسا أكثر يسراً وأرحب آفاقاً».

□ وفى موضع رابع يتحدث عن الوطنيين الذين زاملوه فى الاشتراك فى المفاوضات والترتيبات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الجلاء، ويذكر أن الفريق على على عامر عين قائداً عاماً لقاعدة قناة السويس، ثم يذكر زملاءه الآخرين فيقول:

«وعين اللواء أمين حلمى الثانى رئيساً للقيادة الشرقية، كما تولى العميد نور الدين قرة رئاسة أركانها. ولم تكن القيادة الشرقية مجرد قيادة عسكرية، بل كانت جهازاً عسكرياً سياسياً قانونياً اقتصادياً، بحيث تكون قادرة على متابعة التفاوض، واتخاذ الترتيبات اللازمة فى كل ما يقتضيه التعامل مع الجانب البريطانى تنفيذاً لاتفاقية الجلاء. وكان لى شرف اختيارى مستشاراً سياسياً للقيادة الشرقية، كما كان الأستاذ أحمد كمال أبو الفضل مستشارها القانونى، وكان الدكتور حامد السايح مستشارها الاقتصادى».

□ وفى موضع خامس عندما يتحدث عن عمله كمندوب دائم لمصر فى الأمم المتحدة يذكر الذين زاملوه كمندوبين متاوبين:

«وكان أول مندوب متاوب يعمل معى - كنائب لرئيس وفد مصر - السفير الدكتور أحمد عثمان، وهو زميل وأخ عزيز ورفيق دراسة، وهو رجل على درجة عالية من الكفاءة والقدرة والخبرة فى مختلف جوانب العمل الدبلوماسى. وقد عمل معى بالإضافة إليه فى تلك الفترة خمسة من أعلام الدبلوماسية المصرية هم على التوالى: الدكتور محمود سمير أحمد ثم الدكتور نبيل عبدالله العربى، ثم الأستاذ عبدالحليم عبدالحמיד بدوى، ثم الأستاذ عمرو موسى، وكلهم أصدقاء أعزاء أكن لهم كل محبة وتقدير».

□ وفى موضع سادس يتحدث عن زملائه أعضاء وفد التفاوض فى مؤتمر السلام بالقاهرة فى ١٩٧٧:

«كنت على رأس الوفد المصرى الذى كان يتألف من عدد من المسئولين الكبار فى وزارة الخارجية على رأسهم الدكتور أسامة الباز، وضم الوفد السفير عبدالرؤف اليردى مدير إدارة التخطيط السياسى، فى ذلك الوقت، والدكتور نبيل العربى مدير الإدارة القانونية وقتها ومندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة حالياً، والمستشار أحمد الزنط الذى كان مديراً لإدارة المعلومات، والسيد عمرو موسى مدير إدارة الهيئات حينذاك ووزير الخارجية الحالى، والدكتور حسين حسونة مدير مكتب الجامعة العربية فى نيويورك حالياً، والدكتور محمد البرادعى الذى يشغل مدير وكالة الطاقة الذرية الدولية حالياً».



ومع هذا كله فلنا ملاحظة مهمة على عصمت عبد المجيد ففى ملاحق الكتاب يخصص صفحة لذكر مندوبى مصر الدائمين لدى الأمم المتحدة منتهياً بنفسه دون أن يذكر الذين تلوه فى هذا المنصب الذى تركه منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ، وكأن الدنيا قد انتهت عنده، كذلك يبدو - وبعض الظن إثم - أنه خص هذا المنصب دون كل المناصب التى تولاها لأنه صاحب أطول مدة فيه بين كل زملائه.

(٣٥)

وللمرأة المصرية دور مذكور ومشكور فى حياة عصمت عبدالمجيد التى تحدثنا عنها هذه المذكرات، فهو معتز بزوجه فى كثير من الفقرات، وهو فخور معتز بوالدته كذلك، ولنقرأ على سبيل المثال ما يرويه عن رأى والدته فى اختيار الخط الذى كان عليه أن ينتهجه لحياته عندما أتيحت له الفرصة للابتعاث إلى الخارج، وتعليق عصمت عبدالمجيد على هذا الموقف :

«... وكان معنى تقدمى لإحدى هذه البعثات ، أن أقبل أن أترك مصر إلى فرنسا لمدة غير قصيرة ، وأن أقضى حياتى كلها متنقلاً بين بلاد العالم شرقه وغربه ، ولم يكن القرار فى هذا الاختيار قرارى وحدى ، لكن والدتى ، بالرغم من اعتبارات كثيرة ، لم تتردد فى أن تدفعنى إلى التقدم للبعثة ، وأصرت على ألا أضيع فرصة استكمال دراستى العليا ، كان لموقفها هذا أكبر الأثر فى تغيير مجرى حياتى ، وكان فيه درس جديد من دروس الأمومة الحقة ، ضربت به مثلاً فى التضحية والإيثار ، وتقديم فريضة طلب العلم على كل اعتبار آخر » .



ويحرص عصمت عبد المجيد فى مطلع هذه المذكرات على أن يحدثنا فى إسهاب وبإعزاز وتقدير عن التاريخ الوطنى المشرف لوالده فى خدمة الحياة الاجتماعية فى الإسكندرية وعن دوره فى إنشاء مستشفى المواساة ، وهو حريص على أن يذكر لنا تفاصيل الموقف الذى تحدى به والده الملك والسراى الملكية كما أنه حريص على أن يورد لنا نص حكم محكمة الثورة على الدكتور النقيب وهو الحكم الذى استطرد إلى الإشادة بدور والده ومواقفه الوطنية وسوف نجتزئ من روايته الفقرات التالية :

« ... شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٣٨ تحولاً سلبياً في علاقة القصر الملكي بجمعية المواساة وبوالدى الذى كان يرأسها ، بعدما كان موضع تقدير كامل من الملك منذ ولايته العرش فى أبريل ١٩٣٦ فقد افتتح مستشفى المواساة رسمياً فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، وهو ما رفض أن يفعله والده الملك فؤاد ، واستقبل الملك والذى فى سبتمبر ١٩٣٧ ليعرض عليه مشروعات الجمعية المستقبلية ، وافتتح بنفسه مسجد المواساة فى أكتوبر التالى ، وحضر الحفل الخيرى الذى أقامته الجمعية فى نوفمبر من العام نفسه ، وكانت كل الشواهد تدل على أن الملك يكن إعجاباً كبيراً بالدور الإنسانى الذى تقوم به الجمعية ، وبالجهد غير العادى التى بذلها والذى فى بناء أحدث وأكبر مستشفى فى الشرق كله فى زمن قياسي من مارس ١٩٣٢ حتى أكتوبر ١٩٣٥ ، وفى توفير التمويل اللازم لهذا المشروع غير المسبوق فى العمل الخيرى التطوعى » .

«والواقع أن هذا المشروع الذى تبناه أبى - منذ أن كان أملاً يطوف بأخيلة القائمين على جمعية المواساة حتى تحول إلى حقيقة شامخة قائمة إلى اليوم - قد شهد تأييداً كبيراً من أبناء الشعب المصرى كله ، كما قدم كثيرون من بينهم أجناب مقيمون فى مصر مساهمات مالية كبيرة من أجل هذا المشروع ، كما كان للصحافة دورها فى إنجاحه ، فقد ساهمت المقالات الرائعة التى كانت تنشرها الصحف للدكتور محمد حسين هيكى والدكتور طه حسين والأستاذ فكرى أباطة فى إذكاء حماسة المواطنين فى الإقبال على تأييد الجمعية وتدعيم مشروعها العظيم» .

«إلا أن رجال القصر كان لهم موقف آخر ، فلم يكن رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت على ماهر باشا راضياً عن الخطوة التى نالتها الجمعية ورئيسها لدى الملك لسبب أو لآخر ، كما أدى اعتراض والذى على المجاملات التى كان يقدمها الدكتور أحمد النقيب مدير المستشفى إلى رجال القصر ، ومن ضمنها إعفاؤهم من نفقات علاجهم بها ، بدعوى أن ذلك سيدفعهم إلى تزكية الجمعية لدى الملك واجتلاب رضاه السامى عنها ، أدى ذلك إلى إثارة حفيظتهم عليه ، وسعوا بالفعل فى تأليب الملك على والذى الذى لم يجد أمامه من عاصم سوى إيمانه» .

«وكان الحفل الخيرى السنوى للجمعية مناسبة مواتية لأن يظهر القصر عدم رضاه بصورة عملية ، فقد قبل الملك أن يحضر الحفل إلا أنه رفض أن يقوم رئيس الجمعية بإلقاء كلمتها أمامه ، واختار الدكتور أحمد النقيب ليتولى هو هذه المهمة وكان هذا

القرار الاختبار الحقيقي لوالدى أمام سطوة القصر ورجاله . وقد أبلغهم والدى أنه يتمسك بحقه فى أن يكون هو المتحدث باسم الجمعية ، طالما أنه رئيسها ومؤسس مشروعاتها العظيمة ومنفذه ، وأنهم إذا أصروا على موقفهم فإن كرامته تأبى عليه أن يشارك فى استقبال الملك عند حضوره الحفل ولم يصدق رجال القصر أن يقدم والدى على تنفيذ تهديده ، كما حاول أعضاء الجمعية من جانبهم أن يثنوه عن عزمه».

«وكان على والدى عصر ذلك اليوم ، السادس من أكتوبر ١٩٣٨ أن يقرر ما إذا كان سيظل على موقفه حتى النهاية فلا يشارك بالفعل فى الحفل ، وأن يتحمل عواقب تصرفه هذا ويواجه وحده نقمة القصر عليه ، أو أن يمثل ويذهب مؤثراً السلامة . وسادنا سكوت قصير ، قبل أن يعلن أبى فى حزم كلمته الأخيرة أنه لن يذهب . نسينا جميعاً كل شيء عن الحفل ، ولم يعد يملأ رؤوسنا وقلوبنا غير هذه الغضبة النبيلة التى فاض بها كيان أبى . أيدت أمى موقفه من غير تحفظ ، وقلت أنا إننا زاهدون فى حضور الحفل . وعقب خالى فهمى باشا الناضورى قائلاً إنه واثق من أن أبى قد اتخذ القرار الصائب ، إلا أنه يرى تجنباً لنقمة الملك أن يرسل إلى القصر برقية يعتذر فيها عن عدم مشاركته فى الحفل بسبب مرض فجائى ألم به».

«وكأنما أوحى هذا الاقتراح لأبى بما يجب عليه أن يفعله ، ليؤكد للناس جميعاً اعتزازه بكرامته ، وتمسكه بكبريائه أمام سطوة القصر ورجاله . غادر أبى المنزل ، واتجه إلى « محطة الرمل » وهناك فى مقهى « تريانو » على منضدة من تلك المتناثرة على طول الشارع ، جلس هادئاً مطمئناً يحتسى قهوته ، لا يفصله عن مسرح « الهمبرا » سوى أمتار قليلة» .

«ويمر موكب الملك قادماً من قصر رأس التين أمام مقهى « تريانو » ويرى الجميع رئيس جمعية المواساة فى جلسته المطمئنة ، غائباً عن استقبال الملك عند وصوله إلى المسرح ، وعن الحفل كله ، ويكون غيابه هذا على مرأى من الملك وحاشيته جميعاً . وقبل أن نأوى إلى مضاجعنا فى مساء ذلك اليوم ، كنا جميعاً نشعر بالرضى كما كنا نشعر بالفخر بأننا ننتمى إلى أسرة على رأسها هذا الرجل».

«وتزداد الحلقة الشريرة إحكاماً ففى صباح اليوم التالى السابع من أكتوبر ١٩٣٨ ، يستدعى على ماهر باشا والدى إلى مكتبه فى قصر رأس التين ، ويعلمه أنه قد خرج على طاعة ملك البلاد ، وأنه لم يعد حائزاً رضاه ، وأن عليه أن يترك جمعية المواساة

ومشروعاتها منذ ذلك اليوم ، فيقدم والدى استقالته من جميع الهيئات والجمعيات الخيرية التى يرأسها أو يشترك فى إدارتها ، لأسباب صحية، ويتخلى مكرها عن المهمات الإنسانية التى ألزم بها نفسه ويقدم استقالته غير آسف إلا على ما كان يمكن أن يقدمه إضافة إلى ما قدمه ، فى سبيل تحقيق بعض العدالة الاجتماعية للضعفاء من أبناء وطنه» .

«ثم تكتمل الدائرة الشريفة تماماً ، حينما يكلف الملك على ماهر باشا تأليف وزارة جديدة يوم ١٩ أغسطس ١٩٣٩ ويكون أول ما يفعله بعد أن يصبح رئيساً للوزراء أن يصدر فى مساء اليوم نفسه مرسوماً بإلغاء وظيفة وكيل عام مصلحة الجمارك التى كان يشغلها والدى ، وكان معنى إلغاء الوظيفة إحالة شاغلها إلى المعاش بقوة القانون . ويطلع والدى على الخبر فى الصحف اليومية وهو فى طريقه من منزله إلى مكتبه صبيحة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ فيعود من فوره إلى المنزل .

«وكان بينه وبين سن التقاعد وقتئذ أحد عشر عاماً كاملاً» .

«وقد عمل أبى مستشاراً لإحدى شركات التأمين منذ أوائل عام ١٩٤٠ ، غير أن الله يختاره إلى جواره فى ١٥ يناير ١٩٤٣» .

«وبقدر ما كان الألم والخسارة يملآنه منذ إحالته إلى المعاش ، إلا أنه لقى ربه بنفس مطمئنة راضياً عما قدمه لبنى وطنه مؤمناً بأن ما فعله كان خالصاً لله الذى يرفع إليه العمل الصالح وأنه وحده عنده حسن الجزاء» .



وبعد هذا كله يحرص عصمت عبدالمجيد على أن يعلق على هذه القصة التعليق اللائق والموحى بعبارات تخلو من الخطابة، لكنها تحقق ما لا تحققة الخطابة حيث يقول:

«وحتى لا يجد القارئ أمامه قصة تنتهى بانتصار الشر على الخير ، فإنى أبادر فأقول إن الزمن دار دورة كاملة وسقط الملك فاروق فى يوليو ١٩٥٢ ، وسقطت بعده أسرته العلوية ، وسقط معه كثيرون من بينهم على ماهر باشا وغيره ممن كانوا أدوات الملك ومعينيه فى ظلمه وإفساده كما كان من بينهم الدكتور أحمد النقيب باشا الذى حوكم أمام محكمة الثورة وأدانته بما ارتكبه من جرائم ، فحكمت عليه بالسجن خمسة عشر عاماً وصادرت ما جمعه من أموال بصورة غير مشروعة ورأت المحكمة أن العدل لا يكتمل إلا بأن ينصف من وقع عليه الظلم فتضمن حكمها الإشادة بمؤسس مستشفى المواساة المرحوم محمد فهمى عبد المجيد فذكرت أن : « المحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرف

الذى وقفه المرحوم محمد فهمى عبد المجيد رئيس جمعية المواسة بالإسكندرية ، إزاء الطاغية الملك السابق .

(٣٦)

أما حرص صاحب هذه المذكرات على الحديث عن تكوينه الإنسانى فهو نموذج للأنسنة التى صرنا نفتقدها فى الحديث الذى قد يفيض فيه أصحاب المذكرات عن النفس وإنجازاتها بعيداً عن تكوينها ، ولتقرأ مثلاً ما يرويه عن الثقافة التى حصلها وأفاد منها فى باريس حيث يقول :

«..... ولم أتوقف عند حد فى مجالات التحصيل العلمية والثقافية فإلى جانب دراستى فى القانون درست العلوم السياسية وهى مكملية للدراسة القانونية ، وتنوعت قراءاتى فى مجالات المعرفة المختلفة ، مع زيارات منتظمة لمتحف اللوفر بما يضمه من كنوز حضارية ، وحرص على متابعة فرق الموسيقى الكلاسيكية وفرق الأوبرا ، حيث شاهدت ولأول مرة أوبرا « عابدة » لفيردى العظيمة ، ومع متابعة للتيارات الفكرية السياسية والاقتصادية التى كانت تملأ أجواء باريس : اليسارية الماركسية والاشتراكية واليمينية المحافظة والليبرالية والقومية ، كنت أرقب كذلك أنشطة حركات التحرير الوطنية فى نضالها ضد الاستعمار وأستمع أصداءها فى العاصمة الفرنسية .»

وربما أتاحت كتابة هذه المذكرات فرصة لعصمت عبدالمجيد ليحدث الناس (لأول مرة) عما راودته نفسه به فى مرحلة مبكرة جداً من ترك العمل فى وزارة الخارجية بعد أن رأى المستوى فيها أقل مما كان يتصوره ، وهو مهذب إلى أبعد حدود التهذيب فيما يرويه ، ولكن المرارة واضحة فى السطور التى يكتبها عن تلك الفترة رغم مضى العهد بها ، ورغم أنه وصل إلى قمة الجهاز الدبلوماسى المصرى وبقي عليها فترة لم تتجأ أبداً لأقرانه ، ولكنه مع ذلك يعود بذاكرته إلى الوراء ... إلى مشاعر الألم والقلق والإحباط التى تنتاب كثيراً منا فى بدايات حياتهم المهنية على نحو ما انتابت صاحب هذه المذكرات وهو يعبر عنها بدقة شديدة لا تحول دون ظهور مشاعر الإحباط والملل والضجر واليأس حيث يقول :

«... وجدت أيضاً أن الكثيرين ممن يعملون فى السلك الدبلوماسى المصرى وقتئذ

أكثر اعتناء بمظهرهم منهم بجوهرهم ، ولم تكن الجدية والالتزام والثقافة والعلم أموراً ذات أهمية بالنسبة إليهم ، وكان سندهم فى الوصول إلى مركزهم الوظيفى هو صلات القربى التى تربطهم بذوى النفوذ والسلطان فى مصر... دفعنى هذا كله إلى اتخاذ قرار بينى وبين نفسى بترك العمل فى وزارة الخارجية والعودة إلى قلم قضايا الحكومة حيث بدأت، أو إلى مجلس الدولة وصارحت وكيل الوزارة وقتها السفير كامل عبد الرحيم برغبتى هذه وكان رجلاً جم الأدب واسع الثقافة رفيع الخلق ، وقد بذل رحمه الله جهداً فى إثنائى عن عزمى وفى إقناعى بالاستمرار فى العمل فى السلك الدبلوماسى وكانت حاجته فى ذلك أن الوزارة فى حاجة إلى المتميزين من أبنائنا لكى يكونوا نواة للإصلاح المأمول وأكد أن الخارجية أوفدتنى فى بعثة إلى فرنسا وعلى أن أقدم خدماتى لتلك الوزارة دون غيرها وامثلت لرأيه دون اقتناع كامل .

وبعد صفحات من هذا الكتاب فإن صاحب هذه المذكرات يحرص للأسف الشديد على أن يذكر أنه نقل دون واسطة إلى لندن ، وهو يروى الواقعة كأنها حدثت صدفة ، ولا يجد فى نفسه القدر الكافى لإنصاف نظام ظل ينتقده طيلة صفحات، ومع هذا فإنه لم يظلم فى هذا النظام على طول الخط، ولنقرأ هذه الفقرة التى تصور الرجل كأنه من أولئك الذين وصفهم القرآن حين تأتيهم الحسنة فيظنونها من أنفسهم أما السيئة فلا بد أن يلقوا بتبعاتها على الآخرين :

« عندما أصدرت الوزارة قرارها بنقلى إلى السفارة المصرية فى لندن فى ديسمبر ١٩٥٠ أصابتنى الدهشة ، فقد كان المنصب على قدر كبير من الأهمية ، وكانت مثل هذه المناصب مقصورة على المقربين من أصحاب السلطان وذوى الخطوة ، ولم أكن من بينهم كنت أعمل فى ذلك الوقت فى مكتب وزير الخارجية الذى كان يشغل منصبه السياسى الوطنى النابه الدكتور محمد صلاح الدين وكان القرار مفاجأة لى ، ولم أتردد فى قبوله وسافرت إلى لندن بنهاية عام ١٩٥٠ » .

(٣٧)

وقد اجتاز صاحب هذه المذكرات على ما يرويه لنا تجربة نفسية مهمة فيما يتعلق

بمستقبله الوظيفى والمهنى حين طُلب إليه فى أواخر الستينيات العمل كرئيس لهيئة الاستعلامات ، وكان النظام البيروقراطى المصرى فى ذلك الوقت لا يُتم مثل هذا النقل بطريقة الانتداب الشائعة الآن، حيث يظل السفير محتفظاً بموقعه الدبلوماسى ثم يعود، ولهذا فإن صاحب هذه المذكرات يحدثنا عن حيرته وحديثه إلى نفسه عن هذا التحول الذى يمكن أن يتم فى حياته الوظيفية عندما تلقى هذا العرض .. ويقول:

«وكنت أجمع حقايسى استعداداً للنزول إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٩٦٩، عندما تلقيت رسالة تليفونية من السيد محمد فائق وزير الإعلام فى ذلك الوقت، وطلب منى المرور عليه بالسيارة وأنا فى طريقى إلى الإسكندرية. وعندما التقيته عرض على أن أعمل رئيساً للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وكان هذا المنصب قد أصبح شاغراً بعدما عين شاغله المرحوم الدكتور محمد حسن الزيات مندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة. ولم يكن القرار من جانبى سهلاً، واستغرق التوصل إليه فترة العطلة بأكملها، فقد كان معنى قبولى المنصب الجديد أن أستقيل من عملى بوزارة الخارجية التى ارتبطت بها منذ عام ١٩٤٥، وأن تنقطع صلتى بالعمل الدبلوماسى الذى مارسته قرابة ربع قرن من الزمان. إلا أنني وجدت نفسى مدفوعاً إلى المسئولية الجديدة بعاملين:

أولهما شخصى، وهو رغبتي فى أن أهيئ لأبنائى قدراً من الاستقرار الذى يفتقده أبناء أعضاء السلك الدبلوماسى، وأن أكون إلى جوارهم فى مصر فى فترة مهمة من مراحل تكوينهم العلمى والنفسى، وأن يترسخ لديهم شعور الانتماء إلى وطنهم الذى حرصت على غرسه فيهم أينما كنا.

وثانيهما موضوعى، وهو شعورى بأن عملى كرئيس لهيئة الاستعلامات سوف يتيح لى فرصة خدمة بلادى فى مجال بالغ الأهمية، كما أنه وثيق الصلة بعملى الدبلوماسى. فقد كان على أن أكون - بالإضافة إلى صفتى كرئيس للهيئة العامة للاستعلامات - متحدثاً رسمياً باسم الحكومة المصرية. وكان ذلك يقتضى أن أكون على متابعة آنية لكل التطورات والأخبار، وأن أكون على علم واطلاع على موقفنا من هذه التطورات، بحيث تأتى تصريحاتى معبرة عن موقف مصر الرسمى خصوصاً فى المؤتمرات الصحفية الدولية التى كانت تتم يوم الأربعاء من كل أسبوع بغير زيادة أو نقصان. وكان تقديرى أن تكوينى الدبلوماسى سوف يساعدنى على أداء هذه المهمة، وعلى إرضاء رغبات رجال الإعلام المصريين والأجانب، الذين لا يسوؤهم شىء قدر الامتناع عن الإجابة أو رفض التعليق».

وبعد هذه الحيرة ينهى إلينا قراره فيقول: «وعندما عدت إلى القاهرة في شهر سبتمبر ١٩٦٩ أبلغت السيد محمد فائق قبولي المهمة الجديدة الذي أبلغه بدوره إلى الرئيس جمال عبدالناصر».

أما قصة خروجه السريع من هذا المنصب الذي حقق فيه نجاحاً باهراً فقد تغاضى عنها صاحب هذه المذكرات وإن كانت لا تخفى على القارئ الأريب، الذي يدرك حقيقة نفسيات البشر.

(٣٨)

لست أحب أن أترك هذا الكتاب من دون أن أشير إلى الدقة التي تميز بها في مجمله، وإلى الحرص على ذكر التواريخ كاملة، وإلى روح الإنصاف والعدل تجاه كل ما تناوله، ولأن الكمال لله وحده، ولأننا نريد لهذا الكتاب في طبعته القادمة أن يتميز في كل شيء فإننى أود أن أشير إلى احتوائه على بعض الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية، بل والتاريخية أيضاً.

١ - أما أبرز الأخطاء التاريخية التي يقع فيها هذا الكتاب، فهي هذه العبارة:

«وعندما توجه محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر إلى نيويورك عام ١٩٥٠ ليعرض الخلاف المصرى - البريطانى على مجلس الأمن، كان الكثيرون في مصر ينتظرون أن تصدر الأمم المتحدة قراراً في مصلحة مصر، لكن فشل مجلس الأمن في إصدار القرار المنشود كان سبباً قوياً في إثارة المزيد من مشاعر الغضب والمرارة لدى الشعب المصرى كله».

ولست في حاجة إلى أن أذكر ما يعرفه كل القراء من أن النقراشى توفي قبل هذا التاريخ!! ومن العجيب أن خطأ عصمت عبدالمجيد في هذه الجزئية ليس خطأ في ذكر التاريخ فحسب، لكنه في السياق الذي يورد فيه هذه الواقعة، إذ هو يوردها في سياق حديثه عن الفترة التي قضاها في السفارة المصرية في لندن، وهي الفترة التي لم تبدأ أصلاً إلا بعد وفاة النقراشى.

٢ - كذلك فإن هناك سطرأ مقلقاً في نهاية صفحة ٣٦ يقول فيه عصمت عبدالمجيد ما نصه:

«وعندما استقلينا عام ١٩٥١، كان واضحاً أن العلاقات بين مصر وبريطانيا قد وصلت إلى مفترق طرق».

ومن العجيب أن يصدر مثل هذا النص عن هذا الرجل العظيم أستاذ القانون الدولي، فأى استقلال هذا الذى يتحدث عنه فى ١٩٥١؟ أو يقصده؟ هل يقصد إلغاء المعاهدة؟ وهل يعبر عن هذا بالاستقلال؟ وهل يكون الفعل على هذا النحو فى تصريفه فى اللغة العربية وحين يسند إلى نا الدالة على الفاعلين؟؟

٣ - وفى صفحة ١١٧ حين يتحدث صاحب هذه المذكرات عن خبراته قبل شغله لوظيفة المندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة، فإنه يقول إنه كان مسلحاً بخبرة ما يقرب من ربع قرن فى العمل الدبلوماسى الدءوب تدعمها حصيلة تجربة سنتين من العمل السياسى كوزير فى وزارة الدكتور محمود فوزى(!!) ومن العجيب أنه هو نفسه الذى يدلنا فى (١٠٩) أنه تسلم منصبه فى أوائل يناير ١٩٧١، وفى (ص ١١٤) أن الوزارة تقدمت باستقالتها فى يناير ١٩٧٢، وهكذا تتحول السنة الواحدة إلى سنتين !!

وهو - مع هذا - معذور بلاشك فقد كانت تلك السنة حافلة بالنشاط والعمل الدءوب والتقلبات السياسية المستمرة وربما وازت هذه السنة وحدها أربع سنوات مما قبلها أو ما بعدها.

٤ - ويتحدث أحمد عصمت عبد المجيد عن خروجه من الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور عزيز صدقى فى يناير ١٩٧٢ فيذكر أن منصب سفيرنا فى موسكو قد خلا بتعيين الدكتور محمد مراد غالب وزيراً للخارجية خلفاً لمحمود رياض الذى عين أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ومن العجيب أن يقع صاحب هذه المذكرات فى هذا الخطأ بينما هو أمين عام لجامعة الدول العربية وبوسعه أن يتأكد من أن محمود رياض لم يخرج من منصبه لاختياره أميناً عاماً للجامعة العربية وإنما خرج من الوزارة فى يناير ١٩٧٢ وبقي مستشاراً للرئيس السادات إلى أن عين بعد شهور فى هذا المنصب العربى الكبير . أما الخطأ الثانى فى هذ الحملة فهو أن الدكتور محمد مراد غالب كان قد ترك موسكو منذ الوزارة السابقة أى فى سبتمبر ١٩٧١ حين اختير(أولاً) كوزير للدولة للشئون الخارجية فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة وقبل أن يحل فى الوزارة التالية (أى فى يناير ١٩٧٢) محل محمود رياض كوزير للخارجية !

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

2

البحث عن السلام
والصراع في الشرق الأوسط
١٩٤٨ - ١٩٧٨
مذكرات محمود رياض

دار الخيال

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

(١)

ولد محمود رياض عام سبعة عشر وتسعمائة وألف (١٩١٧) فى الثامن من يناير ، وقد كان فى الأصل ضابطا. بيد أنه انصرف منذ مرحلة مبكرة من حياته إلى العمل الدبلوماسى، فلم يعلق بأذهان الناس من عسكريته شيء، ولكن حياته العسكرية تستحق نظرة تقدير على الأقل فيما يتعلق بالرتب التى تقلدها فى سن مبكرة، فقد تخرج عام ستة وثلاثين ووصل إلى رتبة الأميرالاي منذ ما قبل الثورة، فإذا تذكرت أن معظم الضباط الأحرار كانوا تالين له بدفعتين حين قاموا بالثورة وكانوا لا يزالون فى رتبة البكباشى أو الصاغ ، وجدت أن محمود رياض كان سابقاً لهم بمراحل إلى الترقيات والرتب .

بدأ محمود رياض مع ما يمكن أن يوصف تجاوزاً بأنه صلته بالعمل الدبلوماسى قبل الثورة حين انضم إلى لجنة الهدنة فى مباحثات رودس ويقال إن الذى رشحه لهذه المهمة أحد أصدقائه المقربين من الأسرة المالكة وقتها.

وبعد الثورة مباشرة نقل السيد محمود رياض إلى وزارة الخارجية (يوليو ١٩٥٢) وعمل فيها مديراً لإدارة شئون فلسطين ، فمديراً للإدارة العربية (٥٤-١٩٥٥)، فمديراً لمصر فى سوريا فى الفترة التى سبقت الوحدة (مارس ١٩٥٥ - فبراير ١٩٥٨)، وشارك فى مباحثات الوحدة ! أو ما سمي بمباحثات الوحدة، ثم عين محمود رياض مستشاراً لرئيس الجمهورية فى دمشق وإذا فقد كان محمود رياض من المجموعة التى كان من المفترض أنهم يحكمون أو يديرون سوريا فى أثناء الوحدة !!

وفى سبتمبر ١٩٦٠ عين مستشاراً للرئيس عبد الناصر للشئون السياسية والخارجية.

وفى يناير ١٩٦٢ اختير ليرأس وفدنا الدائم فى الأمم المتحدة، ووقتها كانت مصر عضواً فى مجلس الأمن، وهكذا ترأس محمود رياض مجلس الأمن (نوفمبر ١٩٦٢).

فى مارس ١٩٦٤ كان أول عهد محمود رياض بعضوية مجلس الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية حيث عين وزيراً للخارجية وظل يشغل هذا المنصب تسع وزارات متتالية منذ مارس ١٩٦٤، وحتى يناير ١٩٧٢ فى عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات وفى وزارات على صبرى الثانية وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان ووزارتى عبدالناصر الأخيرتين ووزارات الدكتور محمود فوزى الأربع: الأولى والثانية والثالثة والرابعة. ومنذ نوفمبر ١٩٧٠ (وزارة الدكتور فوزى الثانية) أصبح محمود رياض نائباً لرئيس الوزراء، وفى بعض هذه الأعوام (٦٤، ٦٩، ٧٠) ترأس محمود رياض وفد مصر إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية (٦٧) وإلى مؤتمر الدول الإسلامية (١٩٧٠)، وقد ترأس محمود رياض فى أكتوبر ١٩٦٤ اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز، كما شارك بالطبع فى اجتماعات عدم الانحياز، وبحكم المنصب زار محمود رياض كثيراً جداً من البلاد العربية والأجنبية لمرات عديدة .

ترك محمود رياض منصبه الوزارى فى مصر عندما شكل عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢، وقد كان تركه الوزارة مفاجئاً للمراقبين... وقد عين مستشاراً للرئيس السادات للشئون السياسية، على حين خلفه فى وزارة الخارجية الدكتور محمد مراد غالب. وفى يونيو ١٩٧٢ انتخب محمود رياض أميناً عاماً لجامعة الدول العربية وبقي فى هذا المنصب حتى استقال منه ١٩٧٩ إثر المؤتمر العاصف للقمّة الذى أعقب اعتزام الرئيس السادات التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

(٢)

كتب محمود رياض مذكراته وركز فيها وفى عنوانها على الصراع العربى الإسرائيلى.. على حين ركز محمد إبراهيم كامل على الفترة التى سبقت كامب ديفيد مباشرة (السلام الضائع فى الشرق الأوسط) وركز إسماعيل فهمى على الفترة ما بين

حرب أكتوبر ومبادرة السلام (التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط) ، أما عصمت عبد المجيد فكانت مذكراته أوسع مساحة وأكثر شمولاً وإن لم تكن بالتفاصيل الدقيقة على نفس النحو الذى اعتنت به هذه المذكرات الثلاث لمحمود رياض واسماعيل فهمى ومحمد ابراهيم كامل ومذكرات رابعة هى طريق مصر إلى القدس للدكتور بطرس غالى .

وطبعة الكتاب التى نعرضها ونحللها فى هذا الباب ونشير إلى أرقام الصفحات فيها هى الطبعة الأولى الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسة والنشر (بيروت) فى ١٩٨١ ، وقد طبعت هذه المذكرات طبعت أخرى .

ومن مقدمة مذكراته نقتطف للقارئ هذه الفقرات المهمة والمعبرة عن منهج محمود رياض فى كتابة هذه المذكرات :

« .. ورأيت أن يتضمن الكتاب مراحل النزاع كما شاهدها ومحاولات السلام العديدة التى أهدرت. وهى المحاولات التى مازالت مستمرة حتى اليوم ولم يتحقق لها النجاح بالرغم من مرور ما يزيد على ثلاثين عاماً من بداية النزاع ».

« وكان لا بد من إيضاح دور الدول الكبرى التى خلقت المشكلة والتى ساهمت فى تغذية النزاع العربى الإسرائيلى، والدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى استمرار النزاع حتى اليوم ».

« وكانت بداية تفكيرى فى إصدار الكتاب ، إلحاح العديد من الأصدقاء ومن بينهم وزراء الخارجية العرب بضرورة تسجيلى للأحداث التى شاهدها خلال الأعوام الثلاثين الماضية ».

« إلا أننى كنت أعتذر بأننى لا أستطيع أن أضع كتاباً وأنا فى منصبى أميناً للجامعة العربية، وبعد الاستقالة توجهت إلى لندن لأحظى بقسط من الراحة ، ولأول مرة طوال عملى فى المجال السياسى، التقيت بمجموعة من الأصدقاء العرب الذين ذكرونى بوعدى بالكتابة عندما أتخلص من مسئولياتى الرسمية. وكان من بينهم من له خبرة فى إصدار الكتب فبسطوا لى الأمور فتخيلت أن الأمر لا يقتضى منى جهداً كبيراً أو وقتاً طويلاً ».

«وزال ترددى تماماً عندما سمعت بقصة الأستاذ العربى الذى ذهب ليحاضر فى إحدى

الجامعات الأمريكية فطلبوا منه أن يكون موضوع محاضراته: الصراع العربى الإسرائيلى، على أن يشرح وجهة نظر كل طرف، فاكشف أن مكتبة الجامعة تضم عشرات الكتب التى وضعها العديد من المسئولين الإسرائيليين، ولم يعثر على كتاب واحد وضعه مسئول عربى يتحدث فيه عن واقع تجربته .

« ثم فوجئت بمشكلة، فدار النشر العربية لا ترى التقييد بعدد محدد من صفحات الكتاب بينما ترى دار النشر الانجليزية ضرورة التقييد بعدد من الصفحات . »

« فاقتضى الأمر جهداً ووقتاً فوق كل توقعاتى، فقد كان على أن أعيد كتابة الطبعة الانجليزية بطريقة أكثر تركيزاً مع حذف بعض الأحداث التى لا تهم القارئ الأجنبى مع عدم المساس بجوهر الكتاب . »

« وقد حاولت على قدر الإمكان، وعلى ضوء الممارسة الشخصية إيضاح المخاطر التى تهدد أمن الدول العربية، كما حاولت التذكير بأنه لا سبيل لدفع هذه المخاطر إلا بالعودة إلى وحدة العمل العربى وفى ظل عمل منظم لاسترداد الحق العربى . »

وفى نهاية الكتاب يحرص محمود رياض على أن يبلور هدفه من الكتاب بعد أن انتهى منه كما بلوره فى بدايته ويقول:

« ولعل فيما أوردته فى هذا الكتاب خطة للجيل المقبل، فهو الأمل فى أن تظل أعلام النضال العربى مرفوعة إلى أن يقوم السلام الحقيقى القائم على العدل الذى ظل مطلب العرب على الدوام . »

(٣)

يجدر بنا أن نذكر فى البداية أن محمود رياض محب لعبد الناصر ومقدر لجده طوال هذه المذكرات، ومع هذا فلا تخلو المذكرات التى بين أيدينا من توجيه بعض النقد إلى الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً، ولكنه نقد فى محله، لا يقلل من قدر عبدالناصر عند محمود رياض ولا من حب محمود رياض لعبدالناصر، وأعتقد أنه من الضرورى أن نبدأ بتناول مواضع هذا النقد حتى نمضى بعد ذلك مع كل المواقف ونحن واعون لتأييد صاحب المذكرات المطلق والأكيد لخط عبدالناصر فيها:

١ - فهو فى الصفحات الأولى من كتابه (صفحة ٣١) لا يبدى ارتياحه تجاه رد فعل جمال عبدالناصر على قرار جونسون بقطع المعونة الأمريكية مع مصر:

«وفى الليلة التى علم فيها جمال عبدالناصر بهذا القطع، كنت معه فى منزله، عندما قال لى معلقاً: متى يفهم جونسون أن متاعب أمريكا فى هذه المنطقة ليست بسبب شخص جمال عبدالناصر أو بلد اسمه مصر.. ولكن متاعب أمريكا هى بسبب سياسة أمريكا نفسها.. إنهم لا يجيدون التعامل إلا مع عملاء مثل كميل شمعون الذى أنزلوا قواتهم بسببه فى لبنان (١٩٥٨) ومثل شاه إيران الذى جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدها. إن المجتمع الأمريكى مجتمع قوى وعظيم.. ولكنهم جاءوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطاع الطرق مع شعوب تعيش فى القرن العشرين».

«وقد خرج عبدالناصر ليلقى خطاباً جماهيرياً فى بورسعيد فى ٢٣ ديسمبر (١٩٦٥) يعلن فيه موقفه من قطع المعونة الأمريكية عن مصر بعبارة المشهورة: «فليشرب الأمريكان من البحر، وإذا لم يكفهم البحر الأبيض فلديهم البحر الأحمر!».

وهنا لا يجد محمود رياض حرجاً فى أن يعلق منتقداً ومبرراً فى ذات الوقت فيقول : «إن مثل هذا التعبير كان قاسياً بالطبع فى التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة. ولكن عبدالناصر كان رجل ثورة وكان يرى أن قوته الأساسية لا تكمن فى مركزه الرسمى كرئيس للجمهورية ولكن فى إيمان رجل الشارع فى الوطن العربى به. وفى قدرته على استثارته وتعبئته على مستوى شعبى، مما كان يفرض عليه مصارحته تماماً بحقائق الموقف دون اللجوء للدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة التى كانت تفيد الولايات المتحدة وتضر بموقفه هو».

٢ - كذلك فإنه (فى صفحة ٦٦) يلجأ - دون اتفاق - إلى تأكيد نظرية تبناها أنور السادات وهى أنه كان يجب على عبدالناصر تنحية عبدالحكيم عامر فوراً فى ٥ يونيو، وهى الرواية التى رواها السادات بنفسه لمحمد فوزى على حسب مارواه محمد فوزى فى إحدى مذكراته، مع أن محمد فوزى نفسه يعترض على هذه الرؤية. ولكن محمود رياض يرى أن هذا الذى كان السادات يرى جدواه كان ضرورياً:

«... وكان الخطأ الثانى هو أنه عندما تبين له عجز القيادة العسكرية السام فى صباح يوم ٥ يونيو كان لزاماً عليه أن ينحى عبدالحكيم عامر عن القيادة فوراً، وأن يتولى القيادة

بنفسه. ولقد كان عبدالناصر يستطيع فى ذلك اليوم الأول من الحرب، وبرغم نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية، أن يسحب القوات المصرية إلى خط المضائق، وفى ذلك الوقت كانت الخسائر المصرية مازالت قليلة للغاية وكان حجم القوات المصرية التى ستقف عند المضائق كفيلاً بمنع أى تقدم إسرائيلى. أما سلاح الطيران فقد كان من الممكن تعويض خسائره خلال وقت قصير لأن خسائره اقتصر على الطائرات دون الطيارين».

«على أن عبدالناصر لم يتوقع على وجه التأكيد أن تفقد القيادة العسكرية قدراتها خلال الساعات الأولى من المعركة، وقد تصور أن ما لدى القيادة من قوات كفيل بمراقبة تقدم الجيش الإسرائيلى عند المضائق، وعندئذ كانت ستبدأ متاعب إسرائيل الحقيقية فكان عليها حماية خطوط مواصلات وإمدادات طويلة عبر صحراء سيناء، وهو أمر لم تمارسه من قبل ويحتاج إلى قوات ضخمة، كما كانت ستحتاج إلى وضع الجيش الإسرائيلى بكامله فى سيناء لعدم وجود قواعد ارتكاز تستند إليها فى حالة تعرض قواتها لهجوم مصرى مضاد. والأمران يحتاجان إلى أعداد من الأفراد وهوما لا تحتمله إسرائيل اقتصادياً لمدة طويلة».

«ولم يكن عبدالناصر يتصور أن تصدر القيادة العسكرية الأوامر بالانسحاب مساء يوم ٦ يونيو، أى بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال، ولقد سألت الفريق محمد فوزى فيما بعد : لماذا لم تقف قواتنا عند الخط الدفاعى الطبيعى وهو خط المضائق، الذى جرت دراسته منذ عام ١٩٤٩ وبعد توقيع اتفاقية الهدنة وأجمعت كافة الدراسات العسكرية منذ ذلك الوقت على أنه أنسب خط للدفاع شرق القناة. وقد أجابنى الفريق محمد فوزى بأن المشير عبد الحكيم عامر قد استدعاه بعد ظهر يوم ٦ يونيو وطلب منه وضع خطة لسحب قواتنا من سيناء فاجتمع الفريق محمد فوزى مع عدد من أفراد القيادة ووضعوا خطتهم على أساس الانسحاب إلى غرب القناة على أن يتم ذلك تدريجياً وبطريقة منظمة تستغرق ثلاثة أيام. ولقد تم وضع تلك الخطة خلال فترة لا تزيد على نصف ساعة. وحينما دخل الفريق محمد فوزى على المشير عبد الحكيم عامر ليقدم إليه الخطة التى طلبها فاجأه المشير عبد الحكيم عامر بقوله: إنى أصدرت فعلاً تعليماتى إلى القوات المسلحة بالانسحاب إلى غرب قناة السويس (أى من سيناء بالكامل) قبل الصباح (صباح اليوم التالى - ٧ يونيو) أى خلال ١٢ ساعة. ولقد كان تنفيذ هذا الأمر مستحيلاً لوجود آلاف من الدبابات والعربات ووحدات المدفعية وعشرات الآلاف من الجنود فى سيناء،

بينما الطرق محدودة والأرض وعرة والعبارات فى قناة السويس قليلة العدد وكان الانسحاب خلال ثلاثة أيام تحت نيران الطائرات الإسرائيلية عملية شاقة. أما الانسحاب خلال ١٢ ساعة فهو بمثابة حكم بالإعدام على القوات المنسحبة، مثل هذا الأمر لا يمكن أن يصدر من شخص فى حالة طبيعية. وهكذا، فإنه تنفيذاً لهذا الأمر العشوائى بالانسحاب اكتظت الطرق القليلة فى سيناء بالدبابات والمعدات وتعطل العديد منها على الطرق ولم يكن هناك من ينظم سير الوحدات فتداخلت مع بعضها وتوقف التحرك تماماً. وهكذا وجد سلاح الطيران الإسرائيلى تحته على أرض سيناء صيداً سهلاً ففتح نيرانه على العربات والجنود المكتظين على طرق سيناء ووصلت خسائرنا فى هذا اليوم إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف جندي وتم تدمير كافة المعدات والعربات الموجودة شرق المضائق وعاد الكثيرون من الجنود مشياً على الأقدام فى حالة سيئة للغاية ومات بعضهم فى الصحراء جوعاً وعطشاً، الأمر الذى جعل طائرات الصليب الأحمر تعمل لبضعة أيام بعد الحرب لإنقاذ الأفراد الباقين على قيد الحياة. ففقدت مصر جيشها وأصبح ميسراً لإسرائيل من الناحية العسكرية البحتة أن تعبر قناة السويس وتتقدم نحو القاهرة "

٣ - وهو فى صفحة ٨٠ فى نهاية حديثه عن حرب ١٩٦٧ وتأمله لما حدث فيها من أخطاء عسكرية باللغة الصعوبة، ينتقد عبدالناصر بكل وضوح للمرة الثالثة، بل إنه فى هذه المرة يصل إلى التصريح بإحساسه بأنه لم يعد لائقاً له أن يكون وزيراً للخارجية فى نظام يمثل هذا القدر من التداعى !! ويقول:

«لقد كانت الأخطاء العسكرية فوق كل تصور، ولكن ذلك لا يعفى القيادة السياسية من مسئوليتها فى التأكد من وجود قيادة عسكرية تستطيع القيام بواجباتها على الوجه السليم».

«ولقد أصبح واضحاً لى، فى تلك الفترة، كما أصبح واضحاً لعبدالناصر نفسه، أن الخطأ يكمن فى النظام الذى سمح بوقوع مثل هذه الأخطاء، وقد شعرت فى هذه اللحظات أننى لا أستطيع الاستمرار فى عملى كوزير للخارجية بسبب تلك الأخطاء التى كان يمكن تفاديها. إلا أننى راجعت نفسى فيما بعد فقد أصبح الأمر يتطلب من كل فرد أن يبذل أقصى ما يملك من جهد للخروج من هذا الموقف العصيب، وأن المصلحة تقتضى العمل على تحرير أراضينا قبل إلقاء اللوم على النظام أو مجموعة أفراد».

«لقد أدركت أن من واجبنا كأفراد أن نشارك فى تحمل المحن، قبل أن نشارك فى الزهو بالانتصار».

ومع هذه الانتقادات فإن محمود رياض حريص على أن يثبت مدى حساسية عبدالناصر وشعوره المرهف بالعزة والكرامة في أكثر من موضع، منها ما يرويه على سبيل المثال (صفحة ١١٧) عما صرح له به عن مدى استغرابه أن يطلب المعونة العربية للتغلب على آثار هزيمة ١٩٦٧ وصعوبة مثل هذا التصرف على نفسه:

«سكت عبدالناصر قليلاً، قبل أن يقول معترضاً: كل هذا معقول، ولكن غير المعقول أن أطلب باسم مصر أموالاً من دول عربية كانت مصر هي التي تعاونهم قبل ظهور البترول. كيف تتخيل وقع ذلك على الشعب المصري، وعلى أنا شخصياً».

«كان واضحاً أن تلك النقطة صعبة فعلاً على نفس عبدالناصر، وقد حاولت أن أخفف عليه الأمر بقولي: اعتدنا أن نعطي من قبل فعلاً، ولكننا أعطينا لإخوة لنا، وهم إذا أعطونا الآن فإنهم كذلك سيعطون لإخوة لهم. ثم إننا الآن في معركة لا يقتصر الخطر فيها علينا فقط، ولكنه خطر مشترك ضد العالم العربي بأكمله، فنحن جميعاً شركاء في كل ما يحدث سواء أردنا أو لم نرد».

«قال عبدالناصر: ألا يجوز أن يراها البعض في العالم العربي، ممن لم تتفق سياستنا معهم في الماضي، أنها فرصة ذهبية أمامهم للشماتة فينا؟».

«أجبت قائلاً: لا أعتقد ذلك. لأن الجميع أصبحوا يدركون الآن أن الخطر الإسرائيلي هو أمر يعلو على النظم السياسية أو الآراء السياسية في العالم العربي، لذلك فإنني لا أعتقد أن أي دولة عربية ستتأخر في تقديم عونها لنا.. إدراكاً منها لضرورة المساهمة في أعباء المعركة».

«عند هذه النقطة زال تردد عبدالناصر تماماً. وإن كان قد بقي لديه تحفظ صامت بشأن جدية رد الفعل الذي سنحصل عليه من الدول البترولية العربية».

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات يروي (صفحة ٢٨٧) بقدر كبير من الفخر والاعتزاز مدى وطبيعة الإعجاز الحقيقي الذي حققه عبدالناصر قبل وفاته مباشرة بإنقاذ الجبهة الشرقية والمقاومة الفلسطينية من دمار كان مبيتاً لها إذا ما سارت الأمور على نحو ما بدأت به من تحرش وتحريض وسوء فهم وذلك حيث يقول:

«... وفى ذلك المؤتمر تأكد من جديد مدى احترام الرؤساء والملوك العرب لعبدالناصر، وبرزت زعامته فوق كل المتناقضات، فقد استطاع أن يواجه ويحتوى أضخم أزمة تعرض لها العالم العربى منذ ١٩٦٧ حينما لبى الملوك والرؤساء العرب دعوته للحضور إلى القاهرة، وحينما جعل الطرفين المتقاتلين يتوصلان إلى إيقاف المذبحة، محبطاً بذلك محاولة التدخل العسكرى من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو التدخل الذى كان يمكن أن تكون له عواقب فى منتهى الخطورة على الموقف فى المنطقة بأسرها، وحينما نصح الحكومة السورية بسحب قواتها من الأراضى الأردنية».

«ولاشك أنه مما ساعد عبدالناصر على احتواء الأزمة التصرف السليم لسوريا وسحبها المدرعات السورية من الأراضى الأردنية».

«وكان هناك أيضاً عامل آخر هو عدم تدخل القوات العراقية المرابطة فى الأردن، على الرغم من مهاجمة الحكومة العراقية سياسياً للملك حسين».



كما أن محمود رياض يعترف (صفحة ٦٤) بمقدار الانهيار المروع الذى حل بعبدالناصر (شخصاً ونفساً) نتيجة انهيار القوات المسلحة فى حرب ٥ يونيو، وفى هذا ما ينفى عن عبدالناصر أى إهمال أو تقصير أو تواطؤ أو ارتياح لنتيجة الحرب فيما يتعلق بتقليل أظافر القوات المسلحة وقائدها عبدالحكيم عامر:

«وفى الساعة التاسعة مساء ٦/٨ طلبنى الرئيس عبدالناصر تليفونياً فى مكالمة لن أنساها مطلقاً وبدأ يحدثنى بنبرة مؤلمة ومفجعة فى صوته، كانت فى حد ذاتها كافية لتصوير الموقف كله. لقد أخطرني بأن الانهيار فى القوات المسلحة كان كاملاً وفوق أى تصور، وأنه لم يعد فى إمكاننا مواصلة القتال، وأنه يجب أن نخطر القونى لإبلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف العمليات العسكرية».

(٥)

لعلنى أستاذ القارئ فى أن أبدأ فى عرض أكثر ما أزعجنى فى هذه المذكرات، فقد أزعجنى كقارئ وأظنه يزعم غيرى من القراء الآخرين إلى أبعد حد ممكن ومحمّل أن نجد محمود رياض فى هذه المذكرات وهو حريص بكل ما أوتى من قدرة على الكتابة

والتحليل وفى كل فرصة على أن يفرض علينا أستاذيته العسكرية، وذلك على الرغم من ابتعاده التام عن القوات المسلحة منذ أوائل الخمسينيات، ولكنه يظل رغم هذا متشبهاً بتخرجه فى كلية أركان الحرب، وبأنه كان أستاذاً (مدرساً) فى الكلية الحربية وكلية أركان الحرب، وهو حريص على أن يكتب هذه الصفات فى تقديمه لنفسه فى أول الكتاب، وعلى غلافه الداخلى، كما أنه لا يفتأ فى حديثه إلينا فى هذه المذكرات ينهنا إلى تمتعه بهذه المؤهلات. وقد دفع هذا الخلق وهذه الرغبة النفسية العارمة محمود رياض إلى أن يتناول بالتحليل والنقد المفصل أداء قواتنا فى معركتى ١٩٦٧ و١٩٧٣، أما تحليلاته لحرب ١٩٦٧ فلا تخرج بالطبع عن نطاق إثبات الأخطاء الرهيبة التى وقعنا فيها (سواء القيادة السياسية أو العسكرية) وليس فيما توصل إليه محمود رياض فى شأن هذه الحرب إعجاز، لأنها أمور عامة يسهل أن تكون مدركة بالبدية، ولكن تحليله لحرب ١٩٧٣ يبدو على النقيض من ذلك تماماً، فهو يقحم نفسه على الأداء العسكرى فى هذه الحرب فيبدو وكأنه لا يفعل شيئاً إلا أن يقتدى بالحاقدين من الذين عز عليهم أن يتحقق نصر على هذا المستوى دون أن تسبقه على نحو ما تعودوا وعود ضخمة، وشعارات طنانة، وخطب رنانة، واستعراضات جنونية، وعلى الرغم من أن ما يقدمه محمود رياض عن هذه الحرب فى هذه المذكرات يبدو على مستوى النص وكأنه تحليل جيد الشكل، إلا أنه فى حقيقة الأمر يمثل إهانة كبرى لمحمود رياض حين يزج بنفسه وآرائه فى هذه التفصيلات بينما هو بالقطع غير مدرك لكل المعطيات، ومع أن تحليله واستنتاجه للحقائق من خلال ما توفر له بالسؤال وبالانطباع قد يكونان صواباً إلا أن هذا لا يضمن لنا أن يكون ما وصل إليه محمود رياض هو الحقيقة بعينها، أو هو أمر قريب من الحقيقة.

وسوف ننقل للقارئ بعد قليل، الفقرات التى تحدث فيها محمود رياض مع أربعة من كبار المسئولين والعسكريين هم: المشير أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلى واللواء طلعت حسن على ومحمد حافظ إسماعيل فيما يتعلق بمجريات الأمور أثناء الحرب، ولكننا بعد أن نقرأ هذا كله نجد أنفسنا متعجبين تماماً من أن يصل رجل فى سنه وفى خبرته إلى الاعتقاد بأن فى إمكانه الإحاطة بوجه الصواب فى معركة مستعرة لمجرد أن يحظى بالإجابة على مجموعة محددة من الأسئلة النظرية على هذا النحو، بينما هو لا يعرف على وجه التحديد ما اتفق عليه القائد الأعلى للقوات المسلحة (رئيس الدولة) مع القائد العام (الوزير أحمد إسماعيل) ورئيس هيئة الأركان (الفريق الشاذلى)، وهل كان

فى وسع القائد العام أن يتجاوز ما هو مطلوب منه حتى لو كان علمه يدفعه إلى مثل هذا التجاوز، وحتى لو كان حماسه يدفعه إلى مثل هذا التجاوز!!

هذه هى النقطة الجوهرية فيما أراه من قصور أحكام محمود رياض وقصور رؤيته، وللأسف الشديد فإن محمود رياض لم يكن وحده الذى عانى من هذا القصور، بل إن كثيرين آخرين من المصريين والعرب انساقوا إلى مثل هذا الدرب الضيق أو النفق المظلم الذى كان كفيلاً بتعذيب الذات بل جلدها فى بعض الأحيان.. ولنتأمل هذه التعبيرات المفعمة بالألم التى ترد على قلم محمود رياض وهو يتحدث عن ضياع الفرصة فى تطوير الهجوم، بينما هو فى نيويورك.. سنقرأ هذه التحليلات وقد نجد أنها تبدو وكأنها منطقية ولكنها بالقطع لم تكن واقعية، ولن نظن أن الأمور كان ينبغى لها أن تمضى على نحو ما يريده محمود رياض لسبب بسيط هو أن عقلنا البشرى أصبح اليوم قادراً على تصور مدى التعقيدات فى تشغيل الغسالة الأوتوماتيكية وموتور الدش وذاكرة التليفون المحمول، فما بالنا بإدارة الحرب كلها!! وهكذا سنفاجأ إذا أمعنا الفكر لدقيقة واحدة أن الأمور الاستراتيجية لم تكن أبداً بهذه السهولة، بل لم يكن من الممكن أن تكون بهذه السهولة..

وقد نتجاوز عن التهذيب قليلاً فنصف تفكير محمود رياض ومحاوراته على أنها شبيهة بآراء جنرالات المقاهى الذين كانوا يجلسون ليطوروا خطط الحرب العالمية الثانية بمنتهى التلقائية وهم يلعبون النرد وكأنهم أوتوا من الحكمة ما لم يؤت القواد الميدانيون من أمثال مونتجمرى وروميل، فضلاً عن القادة السياسيين من أمثال تشرشل وهتلر وروزفلت.

لنقرأ هذا الحوار بين محمود رياض عند عودته من نيويورك ولقائه بحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى الذى كان قد عمل معه كوزير دولة للشئون الخارجية، وهو مثله عسكرى سابق متخرج فى كلية أركان الحرب:

«... وبمجرد وصولى إلى القاهرة التقيت مع حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى، بمنزلى، حيث لخص الموقف العسكرى فقال إنه حدث تهاون فى موضوع الثغرة حيث كانت المعلومات التى وصلت بشأنها فى البداية تقلل من شأنها وأهميتها، وبناء على تلك المعلومات غير الدقيقة لم تصدر القيادة بالقاهرة من اللحظة الأولى القرار السليم للتعامل مع الثغرة، وعندما تبينت ضخامة الاختراق الإسرائيلى وسرعته (فقد)

ارتبكت القيادة لأنه لم يكن لديها الاحتياطي الكافى لمواجهة الأعداد الكبيرة من المدرعات الإسرائيلية التى عبرت إلى الضفة الغربية بسبب عبور الفرقة المدرعة ٢١ والفرقة المدرعة الرابعة وهما من الاحتياط إلى الضفة الشرقية للقناة. وذكر أنه أمكن سحب بعض الصواريخ المصرية إلى الخلف لإنقاذها من التدمير، وأنه لم تحدث خسائر فى أطقم الصواريخ، وأهمية ذلك أن تدريبهم يحتاج إلى شهور طويلة».

«وعندما استفهمت منه عن المساعدات الخارجية التى وصلتنا خلال تلك الفترة وعن مدى كفايتها لسد الثغرة، قال: إن الاتحاد السوفيتى أرسل إلينا ما يعادل ثلاثة ألوية مدرعة ، كما بادرت الجزائر بإرسال لواءين مدرعين بأطقمهما كاملة، وأرسلت ليبيا لواءً مدرعاً، ويوجوسلافيا لواءً مدرعاً، أما المغرب فقد أعلنت أنها سوف ترسل لواءً مدرعاً. وبذلك يكون المجموع ثمانية ألوية مدرعة، أى ما يزيد على ثمانمائة دبابة».



عند هذا الحد ينبغي لنا أن نتوقف لنتنقد محمود رياض فى جزئية مهمة وهى أنه حسب علينا أو على الجيش المصرى بمعنى أدق كل ما أتى وكل ما وعد به كذلك وأخذ يطالب الجيش بأن يحارب ويتصدى ويطور بهذا الذى أصبح متاحاً له فى الوعود .. وهكذا أصبح المجموع ثمانمائة دبابة، بينما القراء يعرفون أن هذا الرقم لم يكن قد وصل بالفعل .. ولكن محمود رياض يريدنا أن نحارب المعركة ونطور الهجوم فى أرض سيناء بالأسلحة التى فى الطريق وبالأسلحة الموعود بها كذلك .. وهذا من أعجب الأمور التى تعرض لها أداؤنا الفذ فى ٦ أكتوبر المجيدة فإذا بواحد كمحمود رياض يفعل بهذا الأداء كل هذا الانتقاد غير المبرر .. ومن العجيب أن محمود رياض نفسه ذكر فى كتابه الذى بين أيدينا أرقاماً تختلف تماماً عن هذه الأرقام فى موضع آخر، لكن ما يهمنا بالطبع هو هذا المنهج فى التفكير .. ولو لم يكن فى عرض صاحب هذه المذكرات لوجهة نظره غير هذا العيب [أو العوار بعبارة أدق] لكفانا دليلاً على مدى قصور رؤيته الاستراتيجية والعسكرية ، وما هو يواصل إعطاء الدروس مع هذا :

«ولقد علق قائلاً: إننى أستغرب أن تهدر القيادة أحد مبادئ الحرب الأساسية وهو أهمية احتفاظها بقوات احتياطية. وأشارت إلى تصريح لقائد الجبهة الإسرائيلية بأنه عندما عرف من طلعات الاستطلاع التى قام بها الطيران الأمريكى بأن ثلاث فرق مصرية من الاحتياط قد عبرت القناة، وجد أن أمامه ثغرة فى الخط الدفاعى المصرى دون حماية فقرر

القيام بعملية الاختراق، كما أبدت دهشتي عندما علمت بعدم وجود قائد للجبهة، واقتربت إصلاح هذا الخطأ الفادح بتعيين قائد للجبهة على الفور، وقلت إن عدم وجود قائد من البداية هو الذى منع استغلالنا لنجاح العبور الذى تم بسرعة فائقة وبدون خسائر تذكر، ثم عدم استغلالنا لفشل الهجوم الإسرائيلى المضاد، وذلك بالتحرك نحو المضائق مباشرة، والأهم من ذلك فإن وجود قائد للجبهة لن يحرم نفسه من القوات الاحتياطية وكان سيتصرف بسرعة لسد الثغرة».

(٦)

ثم لنقرأ بعد عشر صفحات من حوار محمود رياض مع محمد حافظ إسماعيل هذا الحوار الثمر الذى أجراه هو أيضاً (وهو أمين عام لجامعة الدول العربية) مع المشير أحمد إسماعيل على، منتهزاً فرصة لقاء عابر فيما بعد الحرب، ولنتأمل هذه الثقة وهذا التواصل فى إجابات أحمد إسماعيل على أسئلة محمود رياض القلقة وربما المستفزة، مع أن الرواية لمحمود رياض وليست لأحمد إسماعيل :

«... وبمجرد انتهاء مقابلة السفير السوفيتى اجتمعت مع الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية، وذكرت أنه يجب ألا نعتبر أن المعركة قد انتهت وأنه يمكن الحصول على مساندة قوية من الدول العربية فى مؤتمر القمة المقبل، ثم أشرت إلى المعركة والأخطاء التى حدثت بإشراك قواتنا الاحتياطية فى الهجوم بدلاً من الاحتفاظ بها للقيام بواجبها الأسمى وهو صد الهجوم المضاد، وذكرت أنه من الضروري الإسراع بتشكيل احتياطى كبير وأشرت إلى خطأ آخر أظهرته المعركة وهو عدم تعيين قائد للجبهة، فقد تبين أنه لا يمكن إدارة المعركة من القاهرة، وقائد الجبهة كان يستطيع أن يعالج مشكلة الثغرة مباشرة ودون انتظار تعليمات من القاهرة».

«فأجابنى أحمد إسماعيل بأنه هو شخصياً قائد الجبهة. وشرح لى ظروف الثغرة بأنه حدث للأسف تعديل فى القيادة المحلية فى نفس اليوم الذى بدأت فيه الثغرة، مما أحدث نوعاً من الخلل فى القيادة، وإنه أصدر أمراً باستخدام لواء مدرع لمواجهة الثغرة فى بدايتها، إلا أن القائد المحلى أبلغه أن موضوع الثغرة بسيط للغاية، وأنها مجرد دورية إسرائيلية نجحت فى عبور القناة، وأنه يستطيع معالجتها دون استخدام اللواء المدرع.

وعندما تبينا ضخامة حجم القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة، أصدرت أمراً إلى لواء ميكانيكى بالتصدى للثغرة، ولكنه لم ينجح فى أداء تلك المهمة بعد أن دعمت إسرائيل رأس الكوبرى بقوات كبيرة».

« قلت لأحمد إسماعيل: إنى أفهم أنك قائد عام للقوات العربية وأنت مسئول عن التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية، ومازلت أرى ضرورة وجود قائد عام للجبهة على أن يكون مركز قيادته خلف قواته مباشرة».

«ثم انتقلت بعد ذلك إلى شكوى الرئيس حافظ الأسد من تناقض المعلومات التى كانت تبلغ إليه عن الموقف فى الجبهة المصرية وما لديها فعلاً من احتياطى حقيقى، ورد على أحمد إسماعيل بأنه كان لديه فرقة مدرعة لحماية القاهرة ورأى عدم استخدامها لمواجهة الثغرة الإسرائيلية. وأضاف أحمد إسماعيل أن القوات المصرية تطوق الآن الجيب الإسرائيلى وتستطيع القضاء عليه تماماً وهو فى انتظار تعويض خسائره من الطائرات والصواريخ المضادة للطائرات والمضادة للدبابات».



لست أستطيع أن أنفى تحيزى لقائد معركة ٦ أكتوبر ولكل قادتها، ولكنى أعجب كل العجب من أن يجد انسان كائننا من كان الجراة ليثبت كل هذا الذى يرويه محمود رياض، وسوف ينزعج القراء من مثل هذا الذى يقرءونه لهذا الرجل، وهنا لابد لى أن أذكر لهم أن مثل هذا الأسلوب العلوى كان موجوداً بشدة وقد عانى منه قادتنا أضعاف ما عانوا من إدارة المعركة نفسها ..

وإنى لأدعو الذين يقرءون الفاتحة على روح أحمد إسماعيل أن يكرروا قراءتها وهم يرون صبر هذا القائد العظيم على هذه « الدروس » التى يتلقاها من رجل ترك العسكرية منذ أكثر من عشرين عاماً !! .

(٧)

وبعد اثنتى عشرة صفحة يأتى دور الفريق سعد الدين الشاذلى فى حوارات محمود رياض مع القادة العسكريين، وقد كان الشاذلى بحكم منصبه أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية للشئون العسكرية، وسوف نفاجأ - على عكس المتوقع - بأن رؤية الشاذلى لا

تختلف عن رؤية أحمد إسماعيل، وإن اختلفت بالطبع عن رؤية محمد حافظ إسماعيل ومحمود رياض، وهذه هي الفقرات التي يروى بها صاحب هذه المذكرات حوارهما:

«... بمجرد عودتي إلى القاهرة، عقب اختتام مؤتمر القمة بالجزائر لأعماله، دعوت الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب الجيش المصري للاجتماع معي في ٢ ديسمبر، وكان يتولى في نفس الوقت منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون العسكرية، وكان الهدف من الاجتماع هو متابعة القرارات العسكرية التي تم اتخاذها في اجتماع القمة».

«وفي الاجتماع تطرق الحديث إلى الطريقة التي أديرت بها معركة أكتوبر على الجبهة المصرية، والتطورات التي انتهت إليها. وكان من الطبيعي أن أسأل الشاذلي عن السبب في عدم تقدم القوات المصرية إلى المضائق بسيناء، خصوصاً بعد نجاحها الرائع في تحقيق عملية عبور قناة السويس».

«وقد أجابني الشاذلي بأنه من الناحية المبدئية فإن الهدف الذي تم تحديده للقوات المسلحة هو فقط عبور قناة السويس، لأن التقدم إلى المضائق كان من المعتقد أنه يفوق الإمكانيات العسكرية المتوافرة».

«وقد ناقشته في هذه النقطة الأخيرة، على أساس أنه حتى لو كان هذا الافتراض قائماً على أن تبدأ المعركة فعلاً، فإنه بمجرد أن بدأ القتال ظهرت خلال الأيام الأولى عوامل جديدة تحتم توجيه القوات المصرية على الفور إلى احتلال مضائق سيناء. ومن تلك العوامل مثلاً عدم وجود قوات إسرائيلية كبيرة في جبهة سيناء، والمفاجأة الكاملة التي أصيبت بها القوات الإسرائيلية الموجودة، وأخيراً أسرعت إسرائيل بحشد قواتها الضاربة لصد الهجوم السوري في الجولان. لقد كانت إسرائيل تعطى أولوية عسكرية للجبهة السورية، لأن نجاح سوريا في تحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي يجعلها في مركز عسكري يمكنها من تهديد شمال إسرائيل بما فيه من مستعمرات ومدن وكثافة سكانية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك فقد ثبت خلال الأيام الأولى من القتال على الجبهة المصرية كفاءة الأسلحة المصرية المضادة للطائرات، والتي تسببت في إلحاق خسائر كبيرة في الطيران الإسرائيلي، علاوة على المفاجأة باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات بواسطة القوات المصرية الأمامية، مما تسبب في تدمير مائتين وخمسين دبابة إسرائيلية خلال ثمان وأربعين ساعة».

«وقد أجبني الفريق الشاذلي بأن ما حدث لإسرائيل في الأيام الأولى من القتال قد جرى لنا عندما تقدمنا بدبابتنا يوم ١٤ أكتوبر، ففقدنا مائتين وخمسين دبابة وتعاملت معها إسرائيل بنفس الأسلوب الذي استخدمناه نحن، أى باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات».

«وسألت الشاذلي: وكيف نفع من جانبنا في هذا الخطأ القاتل حيث كان المفروض أن يتغير تكتيك المعركة، حتى لا نعرض دبابتنا لتدمير إسرائيلي مؤكد؟ وحتى لو تجاوزنا عن ذلك، فكيف فشلنا إلى هذا الحد في معالجة الثغرة الإسرائيلية في الدفرسوار؟».

«وأجاب الشاذلي معلقاً بأن القيادة المصرية كانت مركزية إلى أقصى حد، مما أدى إلى عدم معرفة حقيقة الموقف في الساعات الأولى حتى يمكن التصرف بسرعة على ضوء المعلومات التي ترد من الجبهة. أما بالنسبة للثغرة الإسرائيلية فإن القيادة المصرية لم تبين الحقيقة إلا بعد ضياع وقت طويل تمكنت فيه إسرائيل من إقامة رأس كوبرى وتثبيت أقدامها في غرب قناة السويس».

«وأضاف الشاذلي أنه لم تكن هناك قوات احتياطية كافية لعلاج الموقف، فبعد أن أرسلت القيادة الاحتياطى الأساسى إلى سيناء، لم يبق سوى لواء مدرع واحد ولم يكن ليستطيع وحده مواجهة الاختراق الإسرائيلى. ثم ذكر أن مصر فقدت حوالى مائة وعشرين طائرة من جميع الأنواع ولم تستعص بعد كل خسائرها فى الطيران، أما بالنسبة للدبابات فقد تلقت مصر ما يكفى لتشكيل ستة ألوية مدرعة، وأن ما يلزم القوات المصرية بشكل عاجل، بالإضافة إلى تعويض خسائر الطيران، فهو الصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك الصواريخ سام - ٦ وسام - ٧ المضادة للطائرات».

«وأضاف الشاذلي أنه يعتقد بإمكانية القضاء على الجيب الإسرائيلى بسهولة إذا توافرت تلك الأسلحة، وإذا أصبحت القيادة أقل مركزية».

«ثم بدأ الفريق الشاذلي يشرح لى الموقف الحالى للجيب الإسرائيلى، فذكر أنه يتشكل الآن من ثلاثة ألوية مدرعة ولواءين ميكانيكيين، وإن أقصى نقطة وصلت إليها القوات الإسرائيلية غرب القناة هى الكيلو ١٠١ على طريق السويس / القاهرة، وهى تبعد حوالى ٣٥ كيلومتراً من السويس، والمتوسط العام لعرض الثغرة الإسرائيلية يبلغ حوالى عشرين كيلومتراً».

«وعندئذٍ أبلغت الفريق الشاذلي بأن المطلوب الآن هو أن تعد مصر قائمة بطلباتها من

الاسلحة للاتصال بشأنها مع الدول العربية، خصوصاً السعودية والكويت ودولة الإمارات التى أبدت استعدادها لشراء احتياجات مصر من الأسلحة، كما أن الرئيس هوارى بومدين تطوع بشراء المزيد من الأسلحة لمصر وسوريا إذا طلبت أى منهما ذلك».



على هذا النحو يمضى هذا الاستجواب الذى تطوع به محمود رياض وجاراه فيه أحد قادة حرب أكتوبر المجيدة ، وهو واثق من أنه يستطيع أن يجيب إجابات مشرفة حتى على ما يعتقده صاحب الأسئلة خطأ أو أداء أقل مما ينبغى أن يكون ! ولا يسعنى أن أترك هذه الفقرة دون أن أشيد بسعة صدر الفريق الشاذلى وثقته فى نفسه وفى القوات المسلحة التى ينتسب إليها !

(٨)

وبعد صفحات معدودة يذكر محمود رياض حواراه حول نفس النقطة مع قائد عسكري متميز ولكنه كان قد ابتعد قبل هذه الحرب عن موقعه فى القوات المسلحة المصرية وهو الفريق طلعت حسن على، [وهو شقيق كمال حسن على نفسه مدير المدرعات فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومدير المخابرات ووزير الدفاع بعد ذلك]، ويأتى حديث رياض عن هذا الحوار مع (زميله) الفريق طلعت حسن على على النحو التالى:

«... وعندما تبادلنا الحديث عن حرب أكتوبر ذكر السفير (يقصد السفير السوفيتى راجع صفحة ٤٦٩) أنه بمجرد أن بدأت الحرب وقبلها حتى بوقت طويل، كان من رأى الخبراء السوفيت أن الهدف المصرى يجب أن يكون واضحاً من البداية فى ضرورة التقدم إلى مضايق سيناء، وإن مصر كانت تملك الإمكانيات العسكرية الكفيلة بذلك».

«والواقع أن تلك النقطة كانت نقطة جوهرية للغاية بحيث إننى لم أتوقف عن الاستفسار بشأنها فتحدثت يوم ١٠ ديسمبر إلى الفريق طلعت حسن، وكان مشرفاً على القيادة الموحدة للجامعة العربية، وذكر لى أنه من وجهة نظره كان يجب أن تتقدم القوات المصرية إلى مضايق سيناء بمجرد عبورها لقناة السويس خاصة بعد أن تبين أن معظم أطقم الدبابات الإسرائيلية كانوا فى إجازة، وتبين أيضاً أن الخسائر المصرية فى العبور لم

تتجاوز ٢٨٠ فرداً، أى أنه لم تكن هناك أية مقاومة إسرائيلية تذكر، وإن المفاجأة المصرية كانت كاملة. وأكد الفريق طلعت حسن أن المفاجأة المصرية كانت فى الواقع مفاجأة سياسية، لأن التحركات العسكرية المصرية كان من المستحيل إخفاؤها بالكامل، فقد كانت الطرق إلى الجبهة مكتظة بالدبابات والعربات المدرعة قبل ٦ أكتوبر بأيام، على أن إسرائيل رفضت أن تصدق أن مصر يمكن أن تتجه إلى الحرب. وباعتباره من خبراء المدرعات، فقد ذكر الفريق طلعت حسن أن المدرعات المصرية قد تم استخدامها بطريقة خاطئة عسكرياً يوم ١٤ أكتوبر، وهو الأمر الذى تسبب فى الخسائر الكبيرة التى لحقت بها. وقد اتبعت إسرائيل فى تدمير الدبابات المصرية نفس الأسلوب الذى كانت مصر قد استخدمته قبل ستة أيام لتدمير الدبابات الإسرائيلية، أى بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات. ولذلك كان من الواجب أن يتغير الأسلوب العسكرى المصرى وألا يتم دفع الدبابات المصرية فى المعركة دون غطاء كافٍ من المدفعية والطيران، والتأكد من تدمير الصواريخ الإسرائيلية المضادة للدبابات».

«ومثل كثيرين غيره، فإن الفريق طلعت حسن كان من رآيه ضرورة وجود قيادة أمامية للقوات المصرية المحاربة فى الجبهة، وكان هذا كفيلاً بتلافى كل الأخطاء التى وقعت فيها القيادة المركزية فى القاهرة. وأضاف قائلاً: إن أكبر خطأ وقعت فيه القيادة العسكرية هو فى سماحها بعبور الاحتياطى المصرى إلى شرق القناة، وهو السبب المباشر الذى أدى إلى نجاح الإسرائيليين فى إحداث الثغرة».



ها نحن نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نسأل الفريق طلعت حسن على ومحمود رياض نفسه : وماذا كانت تفعل القوات المصرية حين تتقدم إلى المضائق بينما الإسرائيليون فى إجازة عندما يعود هؤلاء من اجازتهم ، وتصبح قواتنا فى الصحراء عرضة للتفوق الجوى الحاسم من فوقها وعرضة لمصاعب لانتتهى من حولها.

ولكننا فى نفس الوقت نشيد بهذا التعبير الجميل الذى وصف به طلعت حسن على المفاجأة فى الحرب بأنها كانت مفاجأة سياسية ، وتعليله لهذا الوصف لتعليل منطقى ومتميز .

ولكننا فى ذات الوقت لا نأخذ حديثه عن قيادة أمامية مأخذ الأمور المسلم بها ، ونحن نعرف من طبائع المصريين المحدثين ما يجعلنا نشكك تماماً فى كل تعدد للقيادات ، ولو

أن الفريق طلعت حسن على على قيد الحياة لاستشهدت له بخبرته هو في اليمن ، وقد أشاد الفريق صلاح الحديدي في مذكراته عن حرب اليمن بما تحقق على يدي طلعت حسن على في اليمن بسبب توحيد كل المسئوليات وتجميعها في يديه بحيث أصبح في ذلك الوقت مشابها للحاكم العسكري البريطاني في الهند ، وقد اجتمعت له القيادة السياسية والعسكرية معاً فاستطاع أن ينقذ قواتنا ووجودنا في اليمن من مضاعفات أسوأ كنا نمضي في طريقها دون توقف .

(٩)

وقبل كل هذا الأحاديث المطولة عن حرب أكتوبر وتطوراتها فإن محمود رياض مصمم تماماً على أن يفرض علينا وأن يوحى إلينا بفهمه العميق للعسكرية ومسار الحروب وكيفية تحقيق النصر فيها بل وإدارتها من الأصل . وانظر - على سبيل المثال - إلى ما يرويه في (صفحة ١١٥) حيث يقول:

«وبعد سفر الرؤساء العرب من القاهرة، ذهبت إلى الرئيس عبدالناصر في منزله فوجدته منهمكاً في دراسة مجموعة من التقارير والبيانات العسكرية التي كان الفريق محمد فوزي القائد العام يمدّه بها أولاً بأول، وبادرني عبد الناصر بسؤال عما إذا كان لدينا قائد كفء يستطيع قيادة الجيش في المعركة ؟ » .

«لحظتها أجبته بأن لدينا الكثير من القادة الأكفاء، ولكن عندما نبحث عن القائد يجب أن يكون واضحاً أن عصر هانيبال ونابليون وخالد بن الوليد قد انتهى . وفي ذلك الوقت كان القائد يقف على أرض مرتفعة لمراقبة سير المعركة ولإعطاء أوامره، فيكسب المعركة لبراعته في تحريك قواته . وذكرت أن موننجمرى قد كسب معركة العلمين ضد روميل باتباعه الأسلوب التكتيكي تماماً حيث درب قواته جيداً، ولم يهاجم الألمان قبل أن يتأكد من تفوقه في كافة الأسلحة . ثم قام بعدها بفتح الثغرة في الخطوط الألمانية بالأسلوب التقليدي، واندفع بقواته المدرعة ومشاته من خلال الثغرة في ظل غطاء جوى كاف . والآن فإن المطلوب منا ببساطة هو أن ننفذ ما جاء بالكتاب» .

«واسترخى عبدالناصر إلى الخلف على كرسيه، فقد كان منهكاً، وسألني: أي كتاب؟

قلت له: كتاب التكتيك، والذي كنا ندرسه للطلبة فى الكلية الحربية ثم تعمقنا فى دراسته فى كلية أركان الحرب».



هل يستطيع القارئ بعد هذا كله أن يشاركنى مشاعرى وتفكيرى حين أزعج أن عندى تفسيراً لهذا كله، وهو أن القائد الأعلى نفسه (وهو الرئيس العظيم عبدالناصر) كان قد ابتعد بحكم انشغاله بأشياء كثيرة وبناء الدولة والقومية والمجد عن الجيوش وعن الحروب، فلما وصلت الأزمة إلى الذروة التى وصلت إليها ووجد نفسه مسئولاً حقيقة عن كل هذا الذى حدث ومسئولاً من البداية من أجل تحقيق شىء مختلف كان قد أصبح شأنه شأن كل إنسان بسيط منا وقد مُنى بالورطة، ولا بد له أن يخرج منها، فهو لا يفتأ يسأل كل من يقابله عن العمل فى هذه الورطة، وهكذا سأل عبدالناصر رياضاً كما سأل مئات غيره من العسكريين وأنصاف العسكريين وغير العسكريين، ولكن رياض كان يعد نفسه عسكرياً ذا قيمة، وهكذا تمكن رياض من أن يأخذ الثقة فى نفسه، وكيف لا وهو الذى يشير على القائد الأعلى الذى يجيد الاستماع ولا يوجه النقد، ولنقرأ مرة ثانية الواقعة التى يرونها هو والتى نقلناها لتونا لتؤكد من هذا المعنى الذى أوردناه لتونا!!

(١٠)

ولعلنا قبل أن نستعرض الآراء القيمة والروايات المهمة والمعبرة لمحمود رياض فى كل القضايا التى أتيج له أن يعاصرها وأن يعايش بعضها بأكثر من غيره، نكون بحاجة إلى أن نتأمل آراءه فى بعض الشخصيات المعاصرة له على نحو ما نفعل فى كتابتنا عن هذه الكتب، ونحن نقرأ فى المذكرات أسلوب صاحبها ومواقفه ومزاجه. ومن سوء الحظ أن رياضاً لم يعط هذا الجانب العناية الكافية له، ولكنه مع هذا كان حريصاً بصفة خاصة على إبداء رأيه فى عدد من الشخصيات المصرية المعاصرة، ومن حسن الحظ أن المشير أحمد إسماعيل يأتى فى مقدمة هؤلاء. ويتراوح رأى محمود رياض فى المشير أحمد إسماعيل من التقدير المطلق والاعتزاز الشديد إلى التقدير مع التحفظ المحدود، وما هو يطالعنا فى الفصول الأولى من كتابه عن الصراع العربى الإسرائيلى بقصة تبين لنا حرصه (الذى ترجم إلى موقف) على بقاء أحمد إسماعيل ككفاءة عسكرية فى الجيش المصرى وذلك حيث يقول:

«.. وأثناء وجودى فى مطار القاهرة للاشتراك مع عبدالناصر فى استقبال أحد رؤساء الدول، تحدثت مع عبد الحكيم عامر عن توقى لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية وأشرت إلى الاتفاقية العسكرية التى وقعناها مع سوريا مؤخراً وأنا قد نجد أنفسنا فجأة فى حرب مع إسرائيل وطمأننى عبد الحكيم عامر إلى الاستعدادات المصرية . وعندما انتهت من حديثى مع عامر فاجأنى عبد الناصر بإخراج ورقة من جيبه قائلاً بأن عبد الحكيم عامر لديه كشف بأسماء عشرة ضباط لنقلهم لوزارة الخارجية . وقرأت الأسماء ثم أجبت بأننى سأدرس الموضوع . فأدرك عبد الناصر أننى معترض وقال ضاحكاً : « مالك مش متحمس لنقل الضباط للسلك الدبلوماسى . أنت نسيت إنك كنت ضابط . على العموم أنا أقدر أصدر قرار جمهورى . إيه رأيك ؟ » . وعلقت باقتضاب بأننى فى سبيل إعادة تنظيم وزارة الخارجية . وأخذ عبد الناصر بوجهة نظرى ، إلا أننى شعرت بالقلق فى ذلك الوقت فقد كنت أعرف معظم الضباط المطلوب نقلهم وهم من القادة الأكفاء وكان فى مقدمتهم اللواء أحمد إسماعيل والذى كنت على صلة وثيقة به وأعهد فيه الخلق الرفيع وعلمه الواسع فى الشئون العسكرية . وكان نقلهم للخارجية خسارة مؤكدة للجيش فى فترة حرجة تحتاج فيها القوات المسلحة إلى القادة ذوى الخبرة وقد أصبح أحمد إسماعيل فيما بعد وزيراً للحربية وهو الذى نفذ خطة عبور الجيش المصرى إلى سيناء عام ١٩٧٣ . وبقي هذا الأمر يلح على فكرى كمثال يتبعه عبد الحكيم عامر فى اختيار قيادات الجيش . وجاءت نتيجة حرب ١٩٦٧ تشير بوضوح إلى عدم توفيقه فى اختياره للقادة ووضع كل منهم فى مكانه المناسب» .



أما تحفظ محمود رياض على أحمد إسماعيل فيبدأ فى الظهور فى موضع آخر هو موضع مجد الرجل وانتصاره ويجيء هذا التحفظ عرضاً ضمن حديثه عن تصورات عن مجرى الحرب فى مصر وكأنه أى صاحب هذه المذكرات ترك صبيانه أو مساعديه يديرونها وهو يتحدث عن بشائر حرب أكتوبر فيقول :

«... وفى صباح اليوم التالى اجتمعت مع الدكتور الزيات الذى أبلغنى نجاح قواتنا فى عبور القناة وتحطيم خط بارليف، وأنها تسيطر الآن على الضفة الشرقية لسيناء وتتقدم منها إلى داخل سيناء . وبعد قليل جاء لزيارتى عدد من وزراء الخارجية العرب الذين كانوا فى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة، وسألنى بعضهم عن الخطوة التالية بعد

هذا النجاح المذهل فى عبور القناة وتحطيم خط بارليف، فأجبتهم بكل ثقة بأن قواتنا فى طريقها لاحتلال مضائق سيناء. وعندما قلت ذلك كانت ماثلة فى ذهنى طول الوقت الخطة ٢٠٠ التى وضعت خطوطها العريضة منذ سنة ١٩٦٨ وتقوم على أساس أن العبور فى حد ذاته ليس هدفاً، وأن القناة هى مجرد مانع مائى يجب اجتيازه لتحقيق الهدف الأول وهو احتلال مضائق سيناء، وهى الخطة التى كان قد أشرف على وضعها الفريق أول محمد فوزى. ثم تذكرت ما سبق وأطلعنى عليه الفريق صادق الذى تولى وزارة الحربية عام ١٩٧١ بأن بعض القادة قد اقترح توقف القوات المصرية بعد العبور مباشرة وأنه رفض تلك الفكرة تماماً لأنها لا تحقق هدفاً سياسياً كما أنها من الناحية العسكرية عملية غير سليمة وتعرض قواتنا لهجمات مضادة ناجحة من القوات الإسرائيلية. ولذلك فإننى لم أنصوّر إطلاقاً أن يقوم المشير أحمد إسماعيل، والذى عينه الرئيس السادات وزيراً للحربية خلفاً لصادق فى أكتوبر ١٩٧٢ بإجراء تغيير جذرى فى الخطة التى تم تحديد أهدافها وخطوطها العريضة منذ ١٩٦٨ والتى كان يجرى تطويرها على ضوء الأسلحة التى تصل إلينا وكان يتم تدريب الجيش مرتين فى السنة، منذ عام ١٩٦٨ فى شكل مناورات عامة للقوات المسلحة بالإضافة إلى المناورات التى تتم عن مستوى القادة وبدون جنود، وقد أصبح لدى الجيش فى عام ١٩٧٣ قدرات قتالية تمكنه من تنفيذ هذه الخطة».

«ولذلك فإننى بدأت أشعر بالقلق عندما مرت الأيام الأولى بعد نجاحنا المذهل فى العبور بغير أن أسمع عن تقدم قواتنا إلى المضائق. لقد مر يومان على نجاحنا فى العبور وهى المدة الكافية لتعزيز مواقعنا الجديدة شرق القناة والبدء فى استغلال هذا النجاح الكبير لتحقيق هدف عسكري وسياسى حقيقى».

«ثم استبد بى القلق عندما علمت أن قواتنا لم تتحرك شرقاً لاحتلال المضائق بعد فشل هجوم إسرائيلى مضاد يومى ٨ و ٩ أكتوبر، خسرت فيه إسرائيل مائتين وخمسين دبابة».

«وعندئذ تأكدت بأن القيادة العسكرية فى مصر قد اكتفت بالنجاح الذى حققته قواتنا فى عملية العبور واكتفت باتخاذ مواقع دفاعية داخل الشريط الضيق من الأرض الذى استولت عليه ولا يتجاوز عرضه عشرة كيلو مترات وكان ذلك يعنى انتشار قواتنا

فى مواقع دفاعية مكشوفة على امتداد حوالى ١٧٠ كيلو متراً شرقى القناة مما يعرضها لهجمات مضادة ناجحة من القوات الإسرائيلية .



كل هذا يحكيه محمود رياض لنا بينما هو فى نيويورك فى أروقة الأمم المتحدة كأمين عام للأمم المتحدة ، ويستطرد قائلاً :

«عندما سمعت يوم ١٦ أكتوبر بأن عدداً من الدبابات الإسرائيلية قد عبرت قناة السويس فى منطقة الدفرسوار ، توافد على مقر إقامتى العديد من وزراء الخارجية العرب وهم فى حالة انزعاج شديد . وسألنى أحدهم عما يحدث . وابتسمت له مؤكداً أن هذا الاختراق لا قيمة له من الناحية العسكرية ، فهو متوقع ومعروف شأن ذلك الذى حدث فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى الجبهة الأمريكية فى منطقة أردن ، والذى تم القضاء عليه بواسطة القوات الاحتياطية " . ولقد كنت أتحدث إلى وزراء الخارجية العرب بثقة كاملة ، فلم يكن الأمر بالنسبة لى هو مجرد معرفة بالمبادئ الأساسية للحرب والتى تحتم الاحتفاظ باحتياطى قوى لمواجهة الهجوم المضاد الذى يجب أن نتوقعه . ولكن السبب الأكثر أهمية لثقتى تلك كان معرفتى السابقة بالخطوة التى وضعتها القيادة العسكرية المصرية منذ ١٩٧٠ لمواجهة مثل هذا الاختراق».

(١١)

نتنقل من حديثه عن المشير أحمد إسماعيل إلى حديثه عن الفريق أول محمد فوزى، ويكاد حب محمود رياض للفريق أول محمد فوزى - بحكم زمالتهما المبكرة وصدائهما الممتدة - يوقعه فى كثير من الشطط والتحيز، سواء قارن الفريق فوزى بمن قبله (عبدالحكيم عامر) أو بمن بعده (محمد أحمد صادق، وأحمد إسماعيل). وانظر - على سبيل المثال - هذا النموذج لتعبير رياض عن محمد فوزى بلقب الفريق، بينما عبدالحكيم عامر فى نفس الجملة ونفس السطر بدون لقب تماماً.. أى أنه حتى فى البروتوكولات وهو رجل دبلوماسى لا يعنى بعبدالحكيم أبداً ، أما فوزى فهو على الأقل الفريق محمد فوزى، وهذه هى الفقرة:

«وفي ١٦ مايو رأى عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة المصرية أن يتخذ خطوة أخرى في الضغط على إسرائيل، فطلب من الفريق فوزى رئيس أركان الحرب إلى آخر الجملة».

وقد رأيناه من قبل وهو يستعرض آراءه في حرب أكتوبر يوحى لنا أن خطة محمد فوزى كانت تفوق ما تحقق!! بل إنه كما رأينا يقول إنه لم يكن يتصور أن يقوم أحمد إسماعيل بالتغيير فيها (!!) ولسنا فى حاجة إلى تعليق على مثل هذا التجاوز.

ولكن انظر إلى مقارنته بين وجهتى نظر الفريق أول محمد فوزى والفريق أول محمد أحمد صادق (وزير الحربية) من ناحية، والمشير أحمد إسماعيل (مدير المخابرات) من ناحية أخرى (فى صفحة ٣٧٠ و ٣٧١) حيث يقول:

«وكان الرئيس عبدالناصر والفريق فوزى يتفقان تماماً معى على ضرورة أن تكون المرحلة الأولى هى الوصول للمضايق، وكانت الخطة العسكرية قد تم وضعها على هذا الأساس».

وهذه - فى نظرى - جملة لا يليق بمحمود رياض أن تصدر عنه، لأن الجيش المصرى ليس مقاولاً لأعمال إنشائية يطلب العميل الذى هو محمود رياض من قائده الأعلى (الذى هو الرئيس عبدالناصر) ومن قائده العام (الفريق فوزى) مثل هذا الطلب، أو يحدث بينهما مثل هذا الاتفاق حسب تعبير المذكرات:

«وكان الفريق فوزى قد أبلغنى أن قواتنا المسلحة قادرة على إنجاز هذه المهمة اعتباراً من شهر مارس سنة ١٩٧١، وهو نفس الموعد الذى خطط له جمال عبدالناصر من قبل».

«وعندما عين الرئيس السادات الفريق محمد صادق وزيراً للحربية، كان صادق من البداية يرى ضرورة حصوله على طائرة بعيدة المدى حتى يمكن للقوات المسلحة المصرية عندما تبدأ فى عملياتها العسكرية الانطلاق مباشرة إلى تحرير كافة الأراضى العربية».

وفى موضع آخر (صفحة ٣٧١) يقول محمود رياض :

«وقد حدث فى تلك الفترة أن اطلعت على تقرير وضعه الفريق أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة حينئذ والذى أصبح وزيراً للحربية يرى فيه ضرورة البدء بعمل عسكرى يستهدف تحريك الموقف سياسياً، عن طريق استئناف حرب الاستنزاف. وبمجرد قراءتى

للتقرير اتصلت على الفور بأحمد إسماعيل وقلت له أن حرب الاستنزاف قد استنفدت أغراضها وفات وقتها ، بعد أن استغلت إسرائيل فترة وقف إطلاق النار فى تحصين خط بارليف ، ومن ثم فلن تكون لدفعيتنا نفس فعاليتها التى كانت لها فى الماضى ، فى الوقت الذى تستطيع فيه إسرائيل الرد علينا بالضرب جواً فى العمق المصرى . أما فى حالة تحركنا العسكرى للتقدم حتى مضايقتنا واحتلالها ، فإننا بذلك نكون قد حققنا انتصاراً كبيراً يسمح لنا بتحمل أية خسائر تنجم عن غارات إسرائيل الجوية فى العمق المصرى، وفضلاً عن ذلك فهذا هو التحرك العسكرى الذى يمكن فعلاً أن يحرك الموقف سياسياً، ولقد كانت تربطنى بأحمد إسماعيل علاقات ود وصداقة ولذلك فبعد أن تناقشنا سوياً بعض الوقت اقتنع بوجهة نظرى.. ولمزيد من الاطمئنان اتصلت بالفريق محمد صادق وزير الحربية للتعرف على رأيه فاعترض بشدة على استئناف حرب الاستنزاف ، مؤكداً على أن يكون تحركنا العسكرى من أجل تحرير سيناء بكاملها".

هكذا تبدو المفارقة أمام القارئ اليوم فأحمد إسماعيل الذى قاد حرب أكتوبر كان يريد أن يستأنف حرب الاستنزاف على حين كان الفريقان فوزي وصادق ومعهما محمود رياض ينتظران أن يكون التحرك العسكرى من أجل تحرير سيناء بكاملها (!!!).. على كل الأحوال فالحمد لله أن حرب أكتوبر حررت سيناء بكاملها (!).

(١٢)

أما عبد الحكيم عامر وشمس بدران فإنهما يحظيان فى هذه المذكرات بكثير من تعريض محمود رياض وانتقاداته الصريحة والخفية، وقد رأينا كيف ضرب المثل بإبعاد المشير عبد الحكيم عامر لأحمد إسماعيل على الأسلوب الذى كان يتبعه المشير عامر فى إدارة شئون الجيش كما أنه فى أثناء حديثه عن معوقات حرب يونيو ١٩٦٧ يصرح بما لم يصرح به غيره من تصريح عبد الناصر له بفقدانه الثقة نهائياً فى عبد الحكيم وشمس بدران . يروى محمود رياض فى مذكراته (ص ٦٩) فيقول :

«... ويقول عبد الناصر أنه صارح عبد الحكيم عامر فى ذلك اليوم بأنه سوف يلقي ببيان على الهواء غداً وسوف يعلن فيه تنحيه عن منصبه، فأجابه المشير بأنه هو أيضاً لا يستطيع البقاء فى قيادة الجيش ، وهنا سأله الرئيس عن رأيه فى من يتولى رئاسة

الجمهورية فاقترح المشير عليه اسم شمس بدران وزير الدفاع والذي كان يعمل مدير مكتب المشير عامر ، فأخبره الرئيس بموافقة على هذا الترشيح .

«ويضيف عبد الناصر في روايته لى أنه فى اليوم التالى ، وقيل إدلائه بخطاب التنحي عن الرئاسة اتصل بعبد الحكيم عامر تليفونياً وأخبره بأنه قد استقر رأيه على اختيار زكريا محيى الدين وليس شمس بدران لكى يتولى منصب رئاسة الجمهورية ، ولم يكن المشير راضياً عن هذا الاختيار . وعندما تطورت الأمور بعد ذلك واستقال شمس بدران كوزير للحربية . ذكر عبد الناصر أن شمس بدران قد استمر على صلته بالتنظيم السرى الموجود فى الجيش والذي كان قد تشكل قبل سنوات ليكون واجبه مقاومة أى انقلاب عسكرى وحماية نظام الحكم . وكان شمس بدران هو المسئول من البداية عن هذا التنظيم . محتفظاً بسريته وبأسماء أعضائه بحيث إن عبد الناصر نفسه لم يكن يعرف أشخاصهم جميعاً ، وعلم عبد الناصر أيضاً أن عدداً من أفراد هذا التنظيم يترددون على عبد الحكيم عامر وشمس بدران . وأنهم يهاجمون فى أحاديثهم عبد الناصر نفسه والنظام كله . خصوصاً بعد أن قام المشير بطبع صورة من استقالة كان قد سبق له أن قدمها فى سنة ١٩٦٤ (هكذا فى الأصل وهو يقصد استقالة ١٩٦٢) وطالب فيها بالديمقراطية فى نظام الحكم - وبدأ فى توزيع تلك الاستقالة».

ويردف محمود رياض حديثه مصرحاً بما أنهاه إليه الرئيس عبدالناصر من اضطرابه إلى اعتقال كثير من الضباط الأكفاء بدون سبب واضح إلا التحسب لما قد ينتويه شمس بدران:

«وهنا يقول عبد الناصر إنه اضطر إلى اعتقال عدد كبير من الضباط ، خصوصاً كل دفعة شمس بدران التى تخرجت معه من الكلية الحربية فى عام ١٩٤٨ . وقد استرسل عبد الناصر قائلاً إنه اجتمع بعبد الحكيم عامر بعد ذلك فى يوم ٢٩ يونيو وعاتبه على تصرفاته وأحاديثه مع عدد من النواب ومهاجمته لنظام الحكم أمام الضباط الموجودين فى منزله . وأنه فى هذه الحالة يقوم بدور كالأذى قام به مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد عندما اختلف مع مصطفى النحاس رئيس الحزب فخرج ليظهر به شخصياً وبحزب الوفد كله».



على هذا النحو يروى لنا محمود رياض ما لم يروه غيره عن هذا التشبيه الذى شبه به عبدالناصر نفسه وصديقه بالنحاس ومكرم عبيد، وهو تشبيه جيد لكنه غير مكتمل، فإن

علاقة النحاس ومكرم لم تورد البلاد مورد التهلكة، كما أن خلافهما لم ينته إلى ما انتهى إليه خلاف عبدالناصر وعامر، وإذا كان من الممكن أن يقبل النحاس وعبدالناصر أن يكونا مشبهين ومشبهين به، فإن مكرم عبيد سوف يستجير في قبره من أن تكون صورته شبيهة إلى أى حد بصورة عبدالحكيم عامر!!



ويستطرد محمود رياض ليؤكد رأيه في مسئولية عبدالناصر عن الهزيمة حتى على الرغم من تأكيد عبدالناصر له أن عبدالحكيم عامر كان هو الذى يقود المعركة العسكرية!! :

«وما يعنينى فى هذه الرواية هو أن عبد الناصر قد أكد فيها أن عبد الحكيم عامر هو الذى كان يقود المعركة العسكرية وأنه هو أيضاً الذى أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء وهو القرار الذى كان كما ذكرت من قبل ، بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا ومعداتنا المنسحبة من الجبهة . وبالطبع فإن هذا لا ينفى الخطأ الفادح فى التقدير السياسى ، ليس فقط فيما يتعلق بنوايا إسرائيل نفسها ولكن كذلك بالطرفين الأكثر أهمية فى الأزمة وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .»



ومن بين الدبلوماسيين المصريين الذين تولوا وزارة الخارجية فى عهد السادات وبعده لا يحظى بالثناء إلا محمد إبراهيم كامل . فحين يأتى الحديث عن مفاوضات السلام التى أعقبت مبادرة السادات بزيارة القدس ويأتى ذكر محمد إبراهيم كامل، فإن محمود رياض يبادل محمد إبراهيم كامل المديح ونحن نورد هنا نص محمود رياض فى محمد إبراهيم كامل، ونشير إلى أن رأى محمد إبراهيم كامل فى محمود رياض يبادل الاحترام والتقدير، وقد أوردناه فى الباب (الثالث) الخاص بمذكرات محمد إبراهيم كامل:

« وكان وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل يستعد لهذا اللقاء بتشكيل لجان من خبراء وزارة الخارجية ، وكان حريصاً على أن يتعرف منى على بعض جوانب القضية فتعددت مقابلاتى معه ، وكان محمد كامل من أكفأ السفراء الذين عملوا معى ومشهودا له بالاستقامة والوطنية . وسبق أن قبض عليه فى عهد الملك فاروق فى إحدى القضايا السياسية، وقد سعت قدر طاقتى أن أزوده فى هذه الفترة القصيرة بما لدى من معلوما .

وخبرات، وكنت أتوقع أن يواجه الوفد طريقاً بالغ الوعورة في سبيل تحقيق الحل الشامل».

(١٣)

وتحظى العلاقات المصرية - السوفيتية في هذه المذكرات بقدر كبير جداً من الحديث عن تفصيلاتها وتطوراتها على مدى الحقبة الزمنية التي شارك فيها محمود رياض في إدارة دفة الدبلوماسية المصرية، وسوف نلخص للقارئ معظم آراء محمود رياض في مسارات هذه العلاقة وتطوراتها على مدى هذه السنوات، ولكننا سنلجأ إلى أسلوب ترتيبى لا يلتزم بالأقدم قبل الأحدث، وإنما سنخضع هذه الآراء لإطار موضوعى فى الترتيب يكون قريباً من قدرة القراء على التصور والفهم وتكوين الأحكام.

لنأخذ على سبيل المثال رأى محمود رياض القاطع والصريح فى مدى بطء القادة السوفييت إذا ما قورنوا بكيسنجر، وعلى الرغم من أن محمود رياض لا يحب كيسنجر ولا يقدره، ولا هو مبهور به، ولا بأسلوبه، ولا هو منسحق أمامه أو خائف منه، ولا هو يتمنى أن يحظى بمثل لقبه أو بمثل مكانته، إلا أنه لا يجد طريقاً آخر غير الاعتراف بسرعه وبطء القادة السوفييت فى المساعى التى أعقبت حرب أكتوبر، ورياض إذن لا ينتقد السوفييت ولا يقلل من قدرهم ولا يكرههم، ولكنه يأسى لحالهم الذى انتهى بهم إلى ما انتهى إليه على الرغم من أن محمود رياض كتب مذكراته هذه ونشرها بالفعل قبل انتهاء الإمبراطورية السوفيتية بوقت كاف. لنقرأ هذه الفقرة التى ترد فى صفحة ٤٧١ :

«... وفى تلك الفترة كنت ألاحظ سرعة التحرك الأمريكى والنشاط الزائد الذى يقوم به كيسنجر، وذلك فى مقابل البطء الشديد فى التحرك السوفيتى، مما يتسبب فى خلل شديد فى التوازن السياسى بين البلدين، وكان هذا يرجع إلى أسلوب العمل الذى تتبعه الولايات المتحدة، فقد كانت القرارات فى البداية يتخذها نيكسون بعد مناقشتها مع كيسنجر، ثم اتضح من تصرفات كيسنجر أثناء زيارته للعواصم العربية أنه قد أصبح لديه تفويض من نيكسون باتخاذ القرارات. وبذلك كان يستطيع أثناء وجوده بالمنطقة أن

يقرر ما يراه مناسباً دون الرجوع إلى نيكسون، فإذا احتاج إلى مساندته فإنه كان يحصل عليها في نفس اليوم».

«أما الاتحاد السوفيتي فقد كان تشكيل أي موقف سياسي له إزاء أي تطورات سياسية سريعة في أزمة الشرق الأوسط، يحتاج إلى الوقت الذي يستلزمه الحصول على موافقة القيادة الجماعية السوفيتية في موسكو، وهو الأمر الذي قد يستغرق بضعة أيام».

«وكانت النتيجة هي أن كيسنجر استطاع بسبب تحركاته السريعة، وبما لديه من تفويض من رئيس دولته، وعدم قدرة الاتحاد السوفيتي على ملاحقته، أن يحتل وحده ميدان العمل السياسي بالمنطقة خلال تلك الفترة الحرجة».

وهكذا وصل محمود رياض إلى سر نجاح كيسنجر إذا ما قورن بالسوفييت، والسر نفسه هو سر الاضمحلال الذي بدأ يتسرب إلى مكانة السوفييت وقراراتهم ومستقبل وجودهم في مصر وفي غير مصر، بل في بلادهم نفسها.



ولنقرأ بعد هذا النص بخمس صفحات أخرى نصاً آخر لمحمود رياض يعبر فيه بكل وضوح عن مدى وصوله إلى الاقتناع بأن السوفييت كانوا يرتكبون أخطاء سياسية واضحة في معالجتهم لأزمة الشرق الأوسط، بل إن محمود رياض يثبت لنا كذلك ما قد يبدو غريباً على أفهامنا وذكرياتنا عن هذه الفترة، وهو أن الرئيس السوري حافظ الأسد كان مستاءً تماماً من قرار السوفييت بحضور مؤتمر جنيف:

«... وعندما علمت أن الاتحاد السوفيتي قد وافق على انعقاد المؤتمر وحضوره بالرغم من غياب سوريا، شعرت أن السوفييت يرتكبون خطأ سياسياً، لأنهم بذلك يكونون قد ساهموا في ضرب وحدة الموقف العربي بين مصر وسوريا، وهو خروج على الخط الذي كان بريجنيف يلح عليه من قبل حينما كان يؤكد على أهمية الوحدة العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي».

«ولقد تبين فيما بعد أن الرئيس السوري حافظ الأسد قد استاء كثيراً من القرار السوفيتي بحضور مؤتمر جنيف. والواقع أنني لا أعرف الوعود التي قدمها كيسنجر للسوفييت في مقابل الحصول على موافقتهم على حضور المؤتمر، إلا أنه في النهاية نجح في بذر الشك بين كل من سوريا والاتحاد السوفيتي، ولكن الأمر المؤكد هو أن السوفييت

قد فقدوا دورهم الإيجابي من أجل التوصل إلى التسوية. وإن كان كينسجر قد عمل على إشراكهم في رئاسة المؤتمر حتى يضمن عدم عرقلتهم له».

(١٤)

ولنعد قبل هذا إلى المرحلة التي بدأ الخلاف العربي - السوفيتي (ولا نقول المصري - السوفيتي) يطل فيها برأسه، لنعد إلى مرحلة مبكرة من تطور الصراع العربي - الإسرائيلي بوقوع ما وقع من كوارث في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ولنقرأ هذا التعبير الصريح عن الضيق الشديد الذي بدأ محمود رياض يحسه ويعبر عنه بعد لقائه بالسفير السوفيتي في الأعقاب المباشرة لهزيمة ١٩٦٧، وهو يروى مشاعره وأحاسيسه وخلجات نفسه فيقول:

«... وفي مساء ٦/٨ طلب السفير السوفيتي مقابلة عاجلة معي، وقد وافقت على استقباله فوراً لتوقعي بأنه سوف يبلغني بقرار هام للحكومة السوفيتية، ولكن كانت المفاجأة التي لم أتوقعها!».

«لقد بدأ السفير السوفيتي يفيض رسالة يحملها معه وبدأ يقرأها بعناية شديدة، وكانت عبارة عن صورة رسالة من جونسون إلى كوسيجين تتلخص في أن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يخطر رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين بأن سفينة أمريكية لجمع المعلومات اسمها «ليبرتي»، قد تم ضربها خطأً من جانب الطائرات الإسرائيلية قرب بورسعيد، وأنه أصدر التعليمات إلى حاملة الطائرات الأمريكية «ساراتوجا» الموجودة في البحر الأبيض المتوسط بإرسال طائرة إلى مكان الحادث للتحقيق، وأن الولايات المتحدة تريد أن تخطر الحكومة السوفيتية بأن كل مهمة تلك الطائرة هي للتحقيق فقط، وتأمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تكون جميع الأطراف على علم بهذا الحدث».

«بمجرد أن انتهى السفير السوفيتي من القراءة سألته: هل هذا هو كل شيء؟ قال السفير: نعم».

«وقد بذلت مجهوداً لكي أحتفظ بهدوئي ولا أعلق ونهضت مودعاً السفير».

على هذا النحو كان محمود رياض يتفعل بكل أسى وحزن ومرارة وهو رجل هادئ

متعلق بممارس للسياسة والدبلوماسية وليس في المحل الأول من المسئولية.. فما بالنا إذن بالرئيسين جمال عبدالناصر والسادات وما كانا يعانيانه من مثل هذه التصرفات السوفيتية الباردة في أحلك اللحظات!!؟



ولنقرأ أيضاً هذا النموذج البارز للتفوق السوفيتي في المناقشات البيزنطية، ولنتأمل مدى عظمة وحكمة جمال عبدالناصر في التعامل الذكي بالبديهة السريعة مع هؤلاء القادة التقليديين وأفكارهم البيروقراطية، وكيف كان عبدالناصر قادراً ببديته ومنطقه أن يصل بسرعة إلى قدر مذهل من الاحترام الحقيقي من هؤلاء القادة السوفيت حين كانوا يواجهون عبدالناصر وهو بهذه العقلية وهذه البديهة.. هذا كله نلمسه من رواية عابرة لمحمود رياض (في صفحة ٩٠ من مذكراته) لم ينتبه هو نفسه إلى ما تتضمنه: سأل الرئيس السوفيتي: «ولكن لى نقطة أريد استيضاحها، هل تطلبون الطائرات بهدف الهجوم؟».

ورد عبدالناصر: «فلنسأل أنفسنا.. ما هو الدفاع وما هو الهجوم؟ وما هى أسلحة الدفاع؟ وما هى أسلحة الهجوم؟ عندما تبدأ الحرب ليس هناك ما يسمى بأسلحة للهجوم وأسلحة للدفاع، المهم بالنسبة لنا عندما نطلب الطائرات ونضع مواصفاتها، أن نكون قادرين على ضرب جميع مطارات إسرائيل عند بدء العمليات الحربية، وكما قلت لكم فإن إسرائيل قادرة بما لديها الآن من أسلحة على ضرب مطاراتنا حتى مرسى مطروح».

«قال بودجورنى: قطعاً أنا معك، عندما تبدأ الحرب ليس هناك فرق بين الدفاع وبين الهجوم».

(١٥)

ولنتأمل كذلك - فيما ترويه الروايات التفصيلية لهذه المذكرات - مدى الفهم والحسم الذى كان بريجنيف يتمتع به، وكأن محمود رياض يعطينا الدليل على ما كان السادات يكرره من أن بريجنيف وحده من بين القادة السوفيت هو الذى كان سياسياً.. وهذه هى الواقعة التى يرويها محمود رياض (في صفحة ١٧٢ من مذكراته):

«وقلت لبريجنيف: «لقد وصلتنا منكم مؤخراً رسالة تخبرنا بأنه مطلوب منا دفع ما يعادل ٢٠ مليون دولار للخبراء السوفييت، وأعتقد أن هناك صفراً أضيف خطأ، وأن الرقم المطلوب هو ٢ مليون دولار، وليس ٢٠ مليوناً».

«فقال بريجنيف ضاحكاً: إننى أوافقك على ذلك، فلتعتبروا أن المطلوب هو مليونان فقط وليس عشرين مليوناً».

وكذلك فإن محمود رياض يطلعنا فى موضع آخر من مذكراته (صفحة ٢٩٦ من المذكرات) على نموذج للعجز السوفيتى عن استيعاب المتغيرات السياسية، والارتباط المتأصل بالبيروقراطية والتفاصيل الصغيرة وتجارب الماضى البعيد فى الكفاح والحرب فى فكر أحد زعمائهم وهو رئيس الوزراء السوفيتى كوسيجين:

«وذكر كوسيجين أن اليقظة السياسية والعسكرية فى هذه الظروف الدقيقة هى أمر حاسم، فقد لاحظ مثلاً وجود حالة استرخاء بين حراس الكبارى أثناء مروره فى الشوارع، وأن الولايات المتحدة يمكن أن تدفع إسرائيل إلى شن الحرب على مصر فى أية لحظة. ولذلك فإن المسئوليات كبيرة على القيادات الجديدة فى مصر لأن هناك محاولة لاستفزاز مصر واستئناف إطلاق النيران بهدف عرقلة الجهود العسكرية والسياسية المصرية».



وكذلك يحدثنا محمود رياض عن بودجورنى ورأى السادات فى أنه هو الذى يتكفل بإبلاغنا بالأمور المحرجة التى لا يجدون غيره قادراً على توصيلها، ولتأمل هذا الذى يرويه محمود رياض (فى صفحة ٣١٦) من كتابه:

«... ومن ناحية إجمالية فلقد كان واضحاً أن القادة السوفييت قد عادوا الآن إلى اعتقادهم بعدم القيام بعمليات عسكرية كبيرة لتحرير الأرض، وأنهم يميلون إلى مد وقف إطلاق النار، والتركيز على التحرك السياسى على الرغم من كافة الأبواب التى أغلقتها إسرائيل. ولقد لاحظت أن بريجنيف على الرغم من ذلك تحدث بتركيز عن قوة الجيش المصرى وعن حقيقة أن تعداده قد وصل إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل، ولكن بريجنيف رفض أن يعطى رأيه فيما يجب عمله، وإنما كان ينصح بالآلا نبدأ بأى عمل عسكري قبل أن نكون متأكدين من نتيجته. ولقد كان هذا يعنى بوضوح أن السوفييت يفضلون الحل السلمى، فإذا رأت مصر ضرورة الحل العسكرى لتحرير أراضيها، فإنهم لا

يريدون تحمل مسئولية المشاركة فى اتخاذ هذا القرار. ومن ثم فقرار الحرب يدخل فى نطاق مسئولية مصر وحدها».

ثم لتأمل مغزى هذا الذى يرويه صاحب هذه المذكرات بعد ثماني صفحات (صفحة ٣٢٤) فى حديثه عن تفصيلات زيارة بودجورنى للقاهرة فى يناير ١٩٧١ وما انتهت إليه من انطباعات أو قرارات:

«... وبنهاية مباحثاتنا مع بودجورنى أصبح واضحاً أن الموقف السوفيتى هو عدم استئناف حرب الاستنزاف، وعدم التمسك للذهاب إلى مجلس الأمن. وقد كان هذا هو نفسه موقف الولايات المتحدة الذى أوضحه لنا ولسيم روجرز فى رسائله. ومن ناحية أخرى فإن بودجورنى انفعّل بشدة عندما تناولت أمامه الهدف الأمريكى لطرد الاتحاد السوفيتى من المنطقة، خصوصاً من مصر، ولم يكن يتصور على الإطلاق فى ذلك الوقت أن تطور الأحداث فى المنطقة سيؤدى إلى خروجهم من مصر فعلاً فى السنة التالية».

(١٦)

على هذا النحو يبدو محمود رياض وكأنه قد بدأ يسخر من السوفييت بعد فوات الأوان، وينبغى لنا أن ننتبه إلى وصفه - غير المقصود فى الغالب - لطرد السادات الخبراء السوفييت بأنه خروج فعلى للسوفييت من المنطقة!!

ولنتأمل تقييم محمود رياض الموضوعى لأهمية الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط ومبررات هذا الوجود حين يتحدث عنه قبل هذا كله (فى صفحة ٢٩٩) فى مذكراته التى بين أيدينا فيقول:

«والواقع أنه إذا كان هناك وجود سوفيتى فى الشرق الأوسط، فذلك يرجع إلى هذا الفريق بالذات داخل السياسة الأمريكية الذى يمثلته هنرى كيسنجر. فإذا كان كيسنجر يستهدف حقاً إبعاد أو «طرد» النفوذ السوفيتى من مصر منذ عمله مع نيكسون فى بداية عام ١٩٦٩، فإن النتيجة العملية التى ترتبت فعلاً على أفكاره هذه هى زيادة فرص النمو أمام هذا الوجود السوفيتى. فالخبراء السوفييت فى مصر أصبحوا فى سنة ١٩٧٠ أضعاف ما كانوا عليه فى سنة ١٩٦٩، والطيارون المقاتلون السوفييت الذين لم يكن لهم

وجود فى مصر فى سنة ١٩٦٩ أصبحوا موجودين فى مصر فى سنة ١٩٧٠، ولأول مرة، وصفقات السلاح التى تحصل عليها مصر من الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٧٠ أصبحت أضعاف ما كانت تحصل عليه قبل ذلك».

«وكان السبب فى كل مرة هو تلك السياسة التى يدعو إليها هنرى كيسنجر، التى تقوم فى جوهرها على مزيد من الانحياز الأمريكى لإسرائيل».



وعلى نفس الخط فإن محمود رياض يعطينا كثيراً جداً من الأضواء الكاشفة لحقائق وتطورات الصراع الأمريكى - السوفيتى على مصر ومنطقة الشرق الأوسط، وهو موضوع قتل بحثاً، ولكن مذكرات محمود رياض (برؤيته البانورامية للأحداث وقد قدر له أن يكون معاصراً لكل التطورات على مدى أكثر من ربع قرن) تنبئنا بكثير من التفاصيل التى غاب معظمها فى خضم الحديث عن التطورات والمكاسب والتحالفات وأثر الأشخاص... وهو يروى - على سبيل المثال - (فى صفحة ٣٥٩) قلق الزعماء السوفييت من زيارة وزير الخارجية الأمريكى وليم روجرز للقاهرة فى مايو ١٩٧١ فتكون روايته لهذه الانطباعات على النحو التالى:

«... ولقد أدت زيارة روجرز للقاهرة إلى قلق موسكو، فقد كانت الزيارة بداية تحول فى طريقة معالجة قضية العدوان الإسرائيلى بقيام الاتصالات مباشرة بين مصر والولايات المتحدة، ولم تعد الاتصالات تتم مع الاتحاد السوفيتى كما كان يحدث فى الماضى، مما جعل السوفييت يشعرون بعدم الارتياح، خاصة بعد تكرار التصريحات الأمريكية عن ضرورة إخراج الاتحاد السوفيتى من منطقة الشرق الأوسط».

«ولذلك، فبمجرد انتهاء زيارة روجرز وسيسكو للقاهرة، أبلغتنا موسكو برغبتها فى إرسال وفد سياسى برئاسة نيكولاى بودجورنى رئيس مجلس السوفييت الأعلى لزيارة القاهرة، ورحب الرئيس السادات بالزيارة ووصل بودجورنى يوم ٢٥ مايو».

(١٧)

وعلى الرغم مما قد يبدو فى بعض فقرات هذه المذكرات وكأنه التعاطف التام لمحمود

رياض مع السوفييت، إلا أن هذا لا يمنعه من أن يبدي آراء صريحة فى أدائهم على نحو ما رأينا من بين سطور ما كتب فى لحظات حرجة من التعامل معهم وجهاً لوجه، بل إنه لا يجد حرجاً فى أن يسجل انتقاداته التى وجهها للاتفاقية التى وقعها السادات فى ١٩٧١ مع السوفييت فى أعقاب حركة ١٥ مايو ١٩٧١، وهو يعبر عن هذه الآراء التى كان يراها فى عجز الاتفاقية عن تحقيق أمانينا والتعبير عن الواقع (فى صفحة ٣٦٠ من مذكراته) فيقول:

«وبعد اطلاعى على الاتفاقية وجدت فيها نقصاً شديداً. فلقد كنا نتلقى الأسلحة والمساعدات الاقتصادية من الاتحاد السوفيتى فى غياب معاهدة الصداقة. والآن، ونحن نقرر الموافقة على إبرام اتفاقية صداقة، فإن الاتفاقية تخلو من أى نص يشير إلى التزام الاتحاد السوفيتى بإمدادنا بالأسلحة اللازمة لتحرير أراضينا. لذلك طلبت من أندريه جروميكو تعديل الاتفاقية وإدراج بند جديد عن التزام الاتحاد السوفيتى بتميز القدرة الدفاعية العسكرية المصرية وتقديم كل الإمكانيات العسكرية اللازمة لمصر من أجل إزالة آثار العدوان على أراضينا. ولقد توقفت مباحثاتى مع جروميكو عند هذه النقطة، فقد كان عليه أن يعود بشأنها إلى بودجورنى، الذى كان عليه بدوره أن يتصل بموسكو ليحصل على موافقة بقية رفاقه على إضافة ذلك البند الجديد».

«واتصلت بالرئيس السادات وأخبرته بالتعديلات التى طلبتها، وعندما سألتى عما إذا كنت أتوقع أن توافق موسكو على ذلك، أكدت له أن القادة السوفييت لابد أن يوافقوا إذا كانوا حريصين على توقيع الاتفاق، وأشارت إلى البند الذى اقترحت أنه التزام عام إلا أنه يعطى بعض القوة السياسية والمضمون العسكرى للاتفاقية، فأيدنى الرئيس فى طلب تعديل الاتفاقية على هذا الأساس وجاء من موسكو الرد بالموافقة على التعديل الذى طلبته. أما التعديل الثانى الذى طلبته فقد كان شكلياً ووافق عليه جروميكو، حيث كانت المدة المقترحة لسريان الاتفاقية فى المشروع السوفيتى هى عشرون عاماً. وعندما طلبت إنقاص المدة إلى ١٥ عاماً سألتى جروميكو عن أهمية هذا التعديل، فأجبت أنه لا توجد له أهمية عملية ولكننى تذكرت أن المعاهدات المصرية - البريطانية التى وقعناها فى عام ١٩٣٦ كانت مدتها عشرون عاماً وهى معاهدة كريمة على نفس كل مصرى، لا أرغب فى وجود أى تماثل بين الاتفاقيتين ولو من الناحية الشكلية».

ولكن صاحب هذه المذكرات من ناحية أخرى حريص على أن يقدم نفسه وكأنه يرى آراء مخالفة لما هو شائع - في الأدبيات السياسية المتاحة وقت تأليف مذكراته - فيما يتعلق بعلاقة السادات بالسوفييت.

فهو أولاً حريص على أن يروى لنا كيف كان السادات في أول أيام توليه المسئولية وعقب وفاة عبدالناصر مباشرة (صفحة ٢٩٢) حريصاً جداً على الاطمئنان إلى استمرار التأييد السوفيتي لمصر:

«... وخلال المناقشات التي حدثت بعد ذلك سألتني أنور السادات قائلاً: هل ترى أن وفاة الرئيس جمال عبدالناصر يمكن أن تجعل السوفييت يتراجعون في التزاماتهم نحو مصر؟».

«وأجبت قائلاً: إنه بصرف النظر عن السوفييت والأمريكان، فإن العامل الأساسي الذي يجب ضمانه هو مدى استمرار التماسك في جبهتنا الداخلية».

«وأيدني عدد من الحاضرين مطالبين بضرورة إعداد بيان سياسي يوضح أن السيد أنور السادات سيقوم مؤقتاً بأعباء رئيس الجمهورية، وبأننا مستمرون في السير على نفس الخط السياسي الذي وضعه الرئيس الراحل جمال عبدالناصر».

«وطلب مني أنور السادات إعداد هذا البيان السياسي لمناقشته في اجتماع يعقد في صباح اليوم التالي».

«وفي ظهر اليوم التالي اجتمعنا من جديد على هيئة اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء لمناقشة الترتيبات النهائية للجنائز، والبيان السياسي، الذي كانت خلاصته هي أننا مستمرون في السير سياسياً على نفس الأسس التي رسمها جمال عبدالناصر. والإجابة في هذا الصدد عن التساؤلات التي بدأت تثار، سواء بالنسبة لعلاقتنا الخارجية أو بالنسبة لسياستنا الداخلية».

«وطلب أنور السادات أن يتضمن البيان فقرة واضحة عن تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي نظراً لدعمه لنا في معركة التحرير».

ليس لنا أن نسأل عن مدى صدق الرئيس السادات في هذا الموقف أو عن مدى

مناورته، فقد أصبح مثل هذا البحث خارج الهامش وليس خارج الموضوع فحسب ، ولكننا نستطيع أن نتبين على الأقل مدى إحساس صاحب هذه المذكرات - دحك من الرئيس الجديد - بأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن يبدو أن الاتحاد السوفيتى نفسه لم يكن واعيا لهذا الاحساس، وإلا ما دفع السادات إلى كل ما دفعه إليه ، وما دفع عبد الناصر من قبله إليه .

(١٩)

كما أن صاحب هذه المذكرات يروى (فى صفحة ٣٣٥ وما بعدها من مذكراته) تفصيلات مهمة عن زيارة السادات الأولى للاتحاد السوفيتى بعد توليه الرئاسة، وهى الزيارة التى آثر السادات أن تكون سرية، وهو يثبتنا عن المبررات التى كانت من وراء هذه الزيارة، بل إن محمود رياض يعترف بأنه هو نفسه كان خشناً جداً مع السفير السوفيتى الذى استاء بالطبع من طريقة رياض الحاسمة المعبرة عن نقاد الصبر . وهكذا كان لابد للسادات من أن يؤكد بنفسه وبطريقة أخرى وعلى مستوى آخر نفس ما سبق لرياض أن أبلغه السفير السوفيتى :

«... وفى نفس اليوم الذى كان بيرجس يبلغنى فيه برسالة روجرز ويستمع إلى ردى عليها، سافر الرئيس أنور السادات إلى الاتحاد السوفيتى فى زيارة سرية استغرقت يوماً واحداً، وكانت هذه هى زيارته الأولى إلى موسكو منذ أن أصبح رئيساً . وكانت تلك أيضاً هى المرة الأولى التى تجرى فيها مشاورات على هذا المستوى بغير حضورى ومشاركتى».

«والواقع أن تفسير ذلك كان يرجع إلى واقعة جرت بالقاهرة قبل أيام قليلة من الزيارة . فإزاء اعتراف الولايات المتحدة بفشلها فى الحصول على رد إيجابى من إسرائيل على مقترحات يارنج، وإزاء الإجماع الدولى، خصوصاً من الدول الصديقة لنا، على ضرورة تحركنا العسكرى، فقد كنت أرى أن العمل العسكرى تتزايد أهميته يوماً بعد يوم كوسيلة نهائية لتحرير أراضينا المحتلة».

«وفى هذا الوقت جاء السفير السوفيتى فينوجرادوف لمقابلتى وفوجئت به يستهل

حديثه بضرورة استمرارنا فى الجهود السياسية نحو الحل السلمى، ولم أكن على استعداد لسماع المزيد من النصائح فى هذا الشأن، فقلت بشئ من الاستياء: وماذا كنا نفعل إذن منذ أكثر من ثلاث سنوات؟ إن ردنا على يارنج لم يكد يمر عليه سوى أيام قليلة، فماذا نفعل أكثر من ذلك؟».

«وحاول السفير تفسير رأيه، إلا أننى استرسلت قائلاً: أن الموضوع لا يحتمل مناقشة، وعليه إخطار موسكو بأن هناك استياء فى أوساط الجيش لعدم تزويدهم لنا بمعدات سبق التعاقد عليها مثل الصواريخ الخاصة بفتح الشغرات فى حقول الألغام وأدوات التنشيط للمدفعية بعيدة المدى وأجهزة الرؤية الليلية للمدرعات».

«ولاشك أن السفير قد فوجئ يومها باستيائى الشديد، وقد أبلغت الرئيس السادات بما دار وكان تعليقه بأنه يتفق مع كل كلمة قلتها فى هذه المقابلة».

«وعندما زار الرئيس موسكو أبلغ القادة السوفييت بأن ما قلته كان يعبر عن وجهة نظره، وأن زيارته تستهدف التعجيل بوصول الأسلحة المتعاقد عليها مع الاتحاد السوفيتى».

على هذا النحو كانت تعبيرات المسئولين المصريين على المستويين الأعلى (الرئيس والوزير) قد بلغت حداً واضحاً من الضيق النفسى دون أن يحاول أحدهما الإدارة أو اللف والدوران لنفى هذا التعبير أو تلطيفه، بل إن السادات يؤكد على أن ما قاله رياض - فى استرسال على حد تعبيره - كان يعبر عن وجهة نظره هو أيضاً !!

(٢٠)

ومع هذا كله فإن رأى محمود رياض فى قرار السادات بطرد الخبراء السوفييت يأتى معارضاً تماماً لأنور السادات، وهو يرى أن مصر خسرت من مثل هذا القرار وأن السوفييت كسبوا منه (!!!) وهو يمضى فى هذا الحديث المنطقى مشيراً إلى مدى الراحة النفسية التى حصل عليها السوفييت بخروج خبراءهم من مصر، وإن كانوا فى نفس الوقت قد شعروا بخيبة الأمل. وهو يعبر عن هذا المعنى فى أكثر من فقرة وعبر صفحات كثيرة (٤٠٥ وما بعدها من مذكراته)، وسنتقل للقارئ بعض هذه الفقرات الموحية:

□ الفقرة الأولى :

«وعندما عاد الفريق صادق إلى مصر كان انطباعه هو أن السوفييت يعملون على تهدئة الأوضاع، وأنهم لن يوافقوا على أى عمل عسكري مصرى حتى شهر نوفمبر ١٩٧٢، ومع ذلك فإنهم سوف يستمرون فى التسويف فى تقديم الأسلحة بأمل تحقيق حل سلمى للقضية».

«وظل الرئيس السادات فى انتظار الرد من الاتحاد السوفيتى حول طلباته من الأسلحة ومواعيد تسليمها إلى أن حل الأسبوع الأول من يوليو بدون وصول أى رسالة من موسكو. وعندئذ اتخذ قراراً بإنهاء عمل الخبراء السوفييت فى مصر وأبلغ وزير الحربية بذلك يوم ٧ يوليو، وعندما طلب السفير السوفيتى مقابلته حدد له الرئيس يوم ٨ يوليو وجاء السفير لكى يبلغ الرئيس برد موسكو على رسالته، وكان رداً يدور حول الموقف السياسى بغير أن يتطرق إلى ما كان يطلبه الرئيس السادات من أسلحة».

«وعندئذ أبلغ الرئيس السادات السفير بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفييت مع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفيتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفى حالة رفض هذا الطلب فعليها أن تغادر الأراضى المصرية قبل يوم ١٧ يوليو».

«وكان هذا القرار مفاجأة للسفير لم يكن يتوقعها على الإطلاق، وكان يتصور فى البداية أن الموضوع يمكن مناقشته، ثم تبين أن الأمر منته، وأن المطلوب هو إخطار موسكو والبدء بالتنفيذ».

هكذا يعطينا محمود رياض فى هذه الفقرة إحياء قوياً بمعظمة السادات فى اتخاذ قراراته على الرغم من أن القرار نفسه لا يحظى بقبول محمود رياض، ولكن عرض رياض للقصة يرينا كيف كان السادات أذكى من السوفييت والأمريكيين جميعاً وكيف قاد قراره بنفسه، وقد حضر السفير - على نحو ما يرويه رياض - وليس فى ذهنه أى فكرة مسبقة عن هذا القرار، حتى إنه ظن حديث السادات عن القرار مناورة من السادات، فما كان من السادات نفسه إلا أن قطع عليه الخط نهائياً!!:

«وقد قام الرئيس السادات بمحاولة للتخفيف من وقع القرار فأوفد رئيس الوزراء عزيز صدقى إلى موسكو باقتراح منه بأن يصدر بيان مشترك يتضمن شكر الحكومة المصرية للاتحاد السوفيتى بمناسبة انتهاء عمل الخبراء السوفييت فى مصر. ولكن بريجنيف

رفض أن يشترك في مثل هذا البيان وترك لمصر أن تتصرف منفردة في هذا الشأن كما ترغب».

□ الفقرة الثانية :

«وفي تقديرى أن من العوامل التي ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفييت من مصر، إسراف السوفييت في تردهم من ناحية، وإسراف الأمريكيين في وعودهم للرئيس السادات من ناحية أخرى. فلقد استمر السوفييت في تردهم وخشيتهم من استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضينا المحتلة على الرغم من تأكدهم أن الولايات المتحدة لن تتحرك مطلقاً في اتجاه الحل السلمي، وكانوا حريصين دائماً على تجنب احتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة في المنطقة».

□ الفقرة الثالثة :

«ولقد ذكر لى أحد الأصدقاء أنه سأل هنرى كيسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذته السادات بإخراج السوفييت من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأمريكي السلبي هو الموقف الطبيعي تماماً في هذه الظروف. فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن لشيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه».

«والواقع أن إنهاء عمل الخبراء السوفييت لم يأت بأى عائد سياسى لمصر، فضلاً عما ترتب عليه من الخسارة العسكرية، بل إن توقيت إخراج الخبراء السوفييت من مصر جاء فى منتصف السنة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، التي يتسابق فيها المرشحون للرئاسة على خطب ود الأصوات اليهودية، فلم تعطه الإدارة الأمريكية أى اهتمام».

وكنْتُ أظن محمود رياض فى هذه الفقرة يتوقف ليبدى تعليقه ؛ لا ليؤيد السادات، ولكن ليظهر لنا أنه لم يكن من المبهورين بهذا التخابث الذى أبداه كيسنجر مما جعله يدعى الحكمة بدون داع!! وكأنه وحده هو الذى يحرك الكون بصفقاته ورشواته!! وكأن المبادئ والنزعات والأهداف الوطنية بل والنزوات غائبة عن تسيير الحياة السياسية.

□ الفقرة الرابعة :

«والواقع أننى مازلت أذكر المفاجأة التى أصابت القادة السوفييت فى الكرملين عندما أخطرهم عبد الناصر بالموافقة على مبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠..... لحظتها تحدث كل من بريجنيف وكوسيجين على التوالي معترضين على أن تقبل مصر حلاً

أمريكياً ولكن ، تبين بعد ذلك أن اعتراضهم يمس الشكل فقط دون الجوهر، لأن الشكل يمس وجودهم كقوة عظمى، ولكن ، بعد أن استبعدوا الشكل وعادوا إلى الموضوع وافقوا على قبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية بلا تحفظ لأن الحل السلمى هو ما يتمشى مع السياسة السوفيتية».

«ولذلك فإنه عندما وصل رئيس الوزراء المصرى إلى موسكو، كان استياء القادة السوفيت حول الشكل الذى يخرجون به من مصر، أما الموضوع الأساسى وهو خروجهم نفسه، فهو أمر رحبوا به فى قرارة أنفسهم وسارعوا فى تنفيذه قبل نهاية المدة التى حددها لهم الرئيس السادات».

«وسبب هذا الموقف هو أن عبد الناصر سبق له أن أقنعهم خلال السنوات الماضية بالمساهمة بوحدات عسكرية مقاتلة وطيارين مقاتلين للدفاع الجوى عن العمق المصرى، بحيث يتفرغ الطيارون المصريون للعمليات الهجومية فى الجبهة».

«وكان السوفييت يأملون فى أن يؤدى مجرد تواجدهم العسكرى إلى الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للقبول بالحل السلمى إلا أن ذلك لم يتحقق بل أدى إلى مزيد من التصعيد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية».

«ولذلك فإنهم عندما لمسوا من مصر إصراراً على العمل العسكرى شعروا بالراحة لتخلصهم من الالتزامات العسكرية التى كان يفرضها عليهم وجود وحداتهم العسكرية فى مصر وبخاصة طيارتهم، فالاتحاد السوفيتى يصبح أقل تورطاً فى الحرب المصرية الإسرائيلية حينما تتم تلك الحرب بغير وجود عسكرى فى مصر عنه إذا تمت تلك الحرب وله طيارون مقاتلون داخل مصر ووحدات للدفاع الجوى، والواقع أن السوفييت لم يكونوا حريصين على استمرار وجودهم العسكرى فى مصر مما دفعهم لإبلاغ الولايات المتحدة استعدادهم لسحب وحداتهم العسكرية عندما تتم التسوية السلمية».



هنا يقف محمود رياض ليشاهد الأحداث من شرفة عالية متمتعاً بما انتهت إليه الأمور مما شهده هو أيضاً ويقول:

«وهذا هو ما يفسر فى تقديرى السبب فى أن الاتحاد السوفيتى، بمجرد خروج خبرائه ووحداته العسكرية من مصر، واصل فى نفس الوقت دعم مصر عسكرياً بل قدم لمصر أسلحة حديثة وجديدة لم تكن لديها من قبل ، واستمر فى ذلك أثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣».

وعلى الرغم من هذا كله فإن محمود رياض وهو رجل يحاول الإنصاف في معظم أحكامه، وموضوعي أيضاً في أغلبها لا يغفل (في صفحة ٤١٦) ذكر الفائدة غير المباشرة التي عادت على بلاده من قرار طرد الخبراء السوفييت، ولكنه للأسف الشديد لا يعقب عند ذلك الموضع ولو بالإشارة إلى ذكاء السادات وبعد نظره ولا حتى بالاعتراف بالفوائد غير المباشرة التي عادت من جراء قرار أرعن أو مندفع اتخذه! ولست أحب أن ألوم محمود رياض ولكنى كذلك لا أحب أن أتجاهل الأمر كما تجاهله هو:

«... وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ كانت الاستعدادات للمعركة مستمرة في كل من القاهرة ودمشق، وعلى الرغم من مراعاة السرية المطلقة إلا أنه كانت هناك بلاشك مظاهر وتحركات لا يمكن إخفاؤها نظراً لضخامة الاستعدادات التي تجريها الدولتان. مع ذلك فقد تبين فيما بعد أن المخابرات الأمريكية استبعدت من تفكيرها تماماً احتمال قيام مصر وسوريا بخوض معركة عسكرية لتحرير أراضييهما بعد تلك الفترة الطويلة التي توقف فيها إطلاق النيران. وقد عزز من هذا الشعور قرار الرئيس السادات بإنهاء عمل الخبراء السوفييت، فلقد تصور الأمريكيون أن النتيجة الطبيعية لهذا القرار هي تخلى مصر عن المعركة، وكذلك تخلى الاتحاد السوفيتي عن مواصلة تسليح مصر».

ولنا أن نقارن بين رأى رياض في هذه الجزئية ورأى عصمت عبد المجيد الأكثر إنصافاً وقد أوردناه في الباب الأول من هذا الكتاب، ومع أن غياب السوفييت عن معركة ٦ أكتوبر لم ينقص في حد ذاته من الإنجازات التي يمكن الحصول عليها في هذه الحرب إلا أن محمود رياض يكتفى في نظره للأمور بالجوانب المنطقية المتعلقة بفقدان شيء كان في اليد ولم يكن من الذكاء أو الحكمة التفريط به بإرادتنا!! وهى وجهة نظر تستحق الاحترام بالطبع حتى لو لم أكن من الموافقين عليها بحكم كونى طبيباً يفهم فائدة الفطام المبكر للمريض من على أجهزة التنفس الصناعى على سبيل المثال وإتاحة القوة الذاتية لكى تمارس الحياة كما ينبغي.

وفيما قبل ذلك فإن محمود رياض يدلنا من حيث لا يقصد بالتحديد على موقف

السوفييت أنفسهم من القادة العسكريين المصريين، فعلى حين أنهم كانوا لا يرتاحون إلى الفريق أول محمد صادق الذى كان يبادلهم الكراهية ويناصبهم العداء، فإنهم لبوا للفريق أول (المشير فيما بعد) أحمد إسماعيل طلباته من السلاح.. وبالطبع لم يعقد محمود رياض هذه المقارنة بين الوزيرين فى مذكراته، ولكننا نحن الذين عقدناها ولهذا قلنا فى السطر الأول من هذه الفقرة (من حيث لا يقصد).. ربما كان محمود رياض واعياً لهذا الفارق، بل فى الأغلب أنه كان كذلك ولكنه لم يسجل هذا المعنى لأن كل موقف من هذين الموقفين جاء سياقه فى ترتيبه التاريخى بعيداً عن مثل هذا التحليل أو المقارنة. □ هذا أولاً هو ما يرويه محمود رياض (صفحة ٣٨٤) عن محادثات الفريق صادق مع القادة السوفييت:

«..... وهنا تدخل الفريق محمد صادق وزير الحربية معلقاً على البيانات التى تناولها جريشكو فقال: إنى متفق مع هذه التقديرات بصفة عامة، وعلى صحة الأرقام التى ذكرها المارشال جريشكو، إلا أن الدبابات السوفيتية طراز ٣٤ لا يمكن إدخالها فى الاعتبار لأنها لا تستطيع مواجهة الدبابات الحديثة التى تملكها إسرائيل. أما كافة الدبابات الموجودة لدينا فلا تستطيع العمل ليلاً بسبب النقص الشديد فى أجهزة الرؤية الليلية اللازمة لها. وبالنسبة للمدفعات بعيدة المدى فتتقصر أدوات التوجيه والنسبة للطيران فلا شك أن الميج ٢١ طائرة ممتازة ولكن مداها قصير للغاية إذا قورنت بالميراج أو الفانتوم، وكل هذا يقلل من كفاءة الأسلحة الموجودة لدينا».

«وهنا تحدث بريجنيف معلقاً بقوله: أعتقد أنه على ضوء البيانات التى ذكرها المارشال جريشكو يتضح أننا قد قطعنا شوطاً كبيراً فى دعم الجيش المصرى، ولذلك فنحن لا نوافق على القول بأن الجيش المصرى ليس فى مستوى العدو، والأمر الذى يشغلنى حقاً هو ما سمعته الآن من حديث عن ضعف القوات المصرية، لأنه إذا كان أفراد الجيش المصرى يرددون مثل هذه الأقوال، فإن الجيش فى هذه الحالة يصبح غير مستعد لأى معركة مهما تلقى من أسلحة. ولذلك فيجب على جميع أفراد الجيش أن يكونوا مقتنعين بأن المهارة فى استخدام السلاح هى الأساس فى النجاح. وعلى الرغم من هذا كله، فإن من واجبنا أن نستكمل لكم أى نقص تشكون من وجوده فى السلاح. وأرجو ألا يساء فهم قولى عما يتردد بين أفراد الجيش».

«وعموماً فنحن نرى أنه فى جميع الأحوال يجب الاستمرار فى المساعى السياسية.

والاستمرار فى الاتصال بنيكسون. ومن جانبنا فسوف نواصل الضغط على الأمريكين، ولا أستطيع أن أسلم بفقدان الأمل فى الاتصالات التى تجرى ولكن أحب أن أؤكد على أهمية وقوف الدول العربية فى جبهة واحدة على الدوام إذا كان لكم أن تحققوا النجاح فى الحصول على حقوقكم. وفى لقائنا القادم مع نيكسون سوف نتحدث معه عن فيتنام والشرق الأوسط. والشئ المهم هو استمراركم فى الصمود وعدم تقديم تنازلات هو عنصر أساسى فى الأمر كله».

«وأضاف بريجنيف : إن لديكم الآن حوالى ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفيتى لتدريب القوات المصرية ولكن من الضروري أن تكون لديكم خطة كاملة للدفاع المدنى يشترك فيها الشعب كله».

«ثم تحدث بريجنيف عن الطلبات العسكرية التى تباحث بشأنها الفريق محمد صادق مع جريشكو من اليوم الأول، فقال : إن لدينا اقتراحات معينة لمزيد من الدعم للقوات المسلحة المصرية سوف يكون لها تأثير جسيم تماماً لكل ما يجرى وإنا نوافق على ما يلى: أولاً: سوف نرسل لكم طائرات قاذفة بعيدة المدى من الطراز الصاروخى «تى.يو» ولكننى أرجو منكم ألا تستخدموا تعبير «سلاح الردع» الذى تطلقونه على تلك الطائرة، وألا تعلنوا بأى شكل عن قيامنا بإمدادكم بها.

ثانياً: توريد مائة طائرة من الطراز ميج ٢١، وسوخوى، خلال عامى ٧١ و٧٢ بالإضافة إلى سرب ميج ٢٣ يصلكم خلال النصف الثانى من العام القادم.

ثالثاً: توريد كتيبة مدفعية ١٨٠ ملممترأ يصل مداها إلى ٤٢ كيلو متراً، بالإضافة إلى مدافع هاون ٢٤٠ ملممترأ.

وواصل بريجنيف حديثه قائلاً : إنه بالإضافة إلى هذا كله فسوف نمدكم بمزيد من وسائل العبور بحيث تصلكم على الفور ثلاثة كبارى جديدة، إلى جانب مزيد من أجهزة فتح الشغرات.

ولقد كان حجم هذه الصفقة الجديدة التى أعلن بريجنيف موافقتهم عليها ضخماً إذ تبلغ قيمتها ٢٨٨ مليون دولار.

ولقد كان موقف السوفييت خلال هذه الزيارات أكثر وضوحاً منه فى أى مرة سابقة: فأولاً: هم ينصحون بالاستمرار فى جهودنا السياسية من أجل الحل السلمى.

وثانياً: يطلبون وحدة العمل العربى، فلا يتحدثون عن دول رجعية أو دول تقدمية بعكس السياسة الأمريكية التى تقاوم أى وحدة عربية، بل تعمل ضد الدول التى تعتبر أنها «راديكالية» كمصر وسوريا.

وثالثاً: يؤيدون مصر والعرب فى التمسك بحقوقهم وعدم تقديم تنازلات. ورابعاً: كان أهم انطباع خرجت به من تقييم المارشال جريشكو للموقف العسكرى ومن حديث القادة السوفييت، أنهم لا يرون تحمل الاشتراك فى مسئولية إصدار قرار الحرب، لأنه حسب وجهة نظرهم يجب أن تتوافر لمصر قبل كل شىء إرادة الحرب.

وبعد أن استمعت لتقرير جريشكو شعرت بأنه لا يجوز أن تتأخر كثيراً فى اتخاذ القرار، وكان ذلك موضوع حديثى مع الرئيس السادات خلال العودة إلى القاهرة.

(٢٣)

على هذا النحو كانت محاورات السوفييت مع الفريق محمد أحمد صادق وكأنهم بالفعل لا يرتاحون إليه ولا إلى طلباته ومناقشاته، وعلى الجانب الآخر فإن محمود رياض (صفحة ٤٢١) يورد موقف السوفييت قبل حرب أكتوبر من التعاون مع وزير الحربية الجديد الفريق أحمد إسماعيل وتلبية طلباته حيث يقول:

«وكانت العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى قد أصابها الشلل عقب استبعاد الخبراء السوفييت لبعض الوقت، إلا أن الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء المصرى إلى موسكو فى أكتوبر ١٩٧٢ ثم وزير الحربية المصرى فى مارس ١٩٧٣ أدت إلى إزالة هذا التوتر، وبالتالي تم توقيع اتفاقية جديدة تضمنت قيام الاتحاد السوفيتى بتوريد أسلحة جديدة إلى مصر، فى مقدمتها ثلاثة أسلحة لم يسبق لمصر الحصول عليها، تتضمن سرباً من الطائرات ميج - ٢٣، ثم لواء صواريخ تى - ١٧ - آر، وصواريخ من طراز سام - ٦، بالإضافة إلى عربات قتال مدرعة من طراز جديد، وعدد من المدافع والصواريخ المضادة للدبابات».

«وقد وعد السوفييت الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية المصرى بإعادة الطائرات ميج ٢٥ إلى مصر، وهى الطائرات التى كانت تقوم باستطلاع المواقع الإسرائيلية فى

سيناء، وكذلك إعادة الوحدات الإلكترونية المتقدمة والتي تعاون الدفاع الجوى وسلاح الطيران، وكان الرئيس السادات قد طلب من السوفييت سحبها من مصر فى الصيف السابق».

«وعندما قام حافظ إسماعيل بزيارة موسكو فى يوليو، أكد له بريجنيف أنهم مستمرون فى تأييد مصر، وإن الوفاق مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون على حساب تأييدهم للقضية العربية».

.....



أما موقف السوفييت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ وبداية تحقق التعاون الوثيق معهم، فإن محمود رياض يوفيه حقه تماماً، وستنقل للقارئ بعض الفقرات التى تصور هذا التعمق:

«كما وجهت القيادة السوفيتية دعوة إلى جمال عبدالناصر للتباحث معه فى موسكو، وعندما نقلت الدعوة إلى عبدالناصر طلب منى أن أبلغ السفير السوفيتى بأنه لا ينوى الذهاب إلى موسكو فى الوقت الحاضر، وأنه يرى أنه من الأفضل من الوجهة السياسية حضور أحد القادة السوفييت إلى القاهرة بدلاً من ذهابه هو إلى موسكو، وأن التقاليد قد جرت فى مصر على أنه إذا حل مكروه بشخص فإن الأصدقاء هم الذين يفدون إلى داره للوقوف بجانبه».

«وهكذا حضر بودجورنى إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٢١ يونيو، وتم أول لقاء بينه وبين عبدالناصر فى تلك الليلة بمنزل الرئيس الذى أقام له حفل عشاء».

.....

«وفى اليوم التالى بدأت المحادثات فى قصر القبة».

.....

«وأهمية تلك الجلسة الأولى من المباحثات الرسمية ترجع إلى أنها كانت بداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية - السوفيتية، أدت فيما بعد إلى تواجد سوفيتى قوى، ليس فى مصر وحدها، بل فى أماكن أخرى عديدة فى العالم العربى، وأدت بالتالى إلى تغيير تدريجى فى سياسة مصر بالنسبة لعدم الانحياز».

لكن الأهم من تعليقات محمود رياض ورأيه في عجز السوفيت عن تقديم المعونة «المناسبة» بعد الحرب ، وهو ما تمتلأ به صفحات مذكراته، الأهم من هذا في نظري هو توصيف محمود رياض الذكي لطبيعة الدور السوفيتي المؤامرة في حرب ١٩٦٧ وهو يوصف المؤامرة توصيفاً جيداً فيصفها بأنها كانت تواطؤاً أمريكياً سوفيتياً ، ويصل رياض في إثباته لصحة مقولته هذه إلى آفاق بعيدة من الصواب الواضح والفكر القويم ، ويزيد هذا الصواب بمهارته في الحديث عن هذا التواطؤ فهو لا يقحم مثل هذا الحديث في مسار الحرب في أيامها ، ولكنه يتحدث به حين أصبح متاحاً له تكوين رؤية متكاملة عن جوانب التواطؤ وذلك بعد أكثر من خمس عشرة صفحة حيث يتحدث بوضوح لا تنقصه الصراحة عن التواطؤ الأمريكي في الحرب محللاً بالأدلة هذا التواطؤ وملقياً ببعض اللوم على الاتحاد السوفيتي، ولكنه بالطبع يلقي بالقدر الأكبر على وزير الحربية المصري شمس بدران والقيادة المصرية وهو يقول:

«... فقيماً يتعلق بالاتحاد السوفيتي نستطيع أن نتبين أنه قد بالغ في وعوده الغامضة لكل من مصر وسوريا ، فخلق تصوراً في كل من القاهرة ودمشق بأن الاتحاد السوفيتي سيكون بجانبهما عسكرياً إذا حدث وبادرت إسرائيل بالعدوان . وعلاوة على الرسائل التي حملتها الاتصالات المباشرة فإن الكرملين قد أصدر بياناً رسمياً في ٢٣ مايو جاء فيه أن «أى عدوان في الشرق الأوسط سوف تتم مواجهته ليس فقط بواسطة القوة الموحدة للبلاد العربية ولكن أيضاً بواسطة المعارضة القوية من جانب الاتحاد السوفيتي».

«واستخدام تعبير « المعارضة القوية » فسر العرب على أنه وعد بالتأييد العسكري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بدخول دمشق» .

«وعندما قام شمس بدران وزير الحربية بزيارة موسكو في ذلك الوقت ، طلب منه القادة السوفييت عدم تصعيد الموقف . ومع ذلك فإن المارشال جريشكو قال لشمس بدران وهو يودعه في المطار : إننا سوف نكون إلى جانبكم على الدوام ، ونقل إليه رسالة من رئيس الوزراء كوسيجين إلى عبد الناصر بهذا المعنى ، ولقد فسر شمس بدران هذه الكلمات من جانبه على أنها وعد بالتأييد العسكري السوفيتي في حالة مبادرة إسرائيل بشن الحرب . ولم يخف عبد الناصر من جانبه ذلك التأكيد بل أعلنه في كلمة له يوم

٢٩ مايو قائلًا: «وحيثما قابلت شمس بدران بالأمس بعد عودته من موسكو أبلغني رسالة من السيد كوسيجين يقول فيها إن الاتحاد السوفيتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأى دولة بأن تتدخل». لقد كان ذلك التصريح مذكراً ومنشوراً على أوسع نطاق، فلو افترضنا أن شمس بدران قد حمل وعد السوفييت بأكثر مما يحتمل، أو أنه أساء الفهم، فإن الاتحاد السوفيتي كان يجب أن يسرع بتصحيح الموقف لعبد الناصر بعد تصريحه العلني هذا».

«ولكن السوفييت لم يفعلوا ذلك وكانت النتيجة هي تلك الوعود التي تحمل أكثر من معنى والتي كانت تستهدف في الأغلب مجرد إحراز مكاسب سياسية».

«ولقد كانت لدى موسكو قناعة مبكرة بأن إسرائيل تعد لهجوم شامل على الدول العربية بخاصة مصر وسوريا، وهو الأمر الذي ثبتت صحته فعلاً. ومع ذلك فإن سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة كان هو الذى أيقظ عبدالناصر من نومه في فجر يوم ٢٧ مايو لإبلاغه برسالة عاجلة من القادة السوفييت يطلبون منه فيها ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النار».

«وفي تلك الليلة ذكر السفير السوفيتي أن الرئيس الأمريكي جونسون قد أبلغ الكرمليين بأن مصر ستقوم بالهجوم على إسرائيل في فجر ذلك اليوم، ولكن الأمر اللافت هنا هو أن يطلب السوفييت «ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النيران».

«وكان عبدالناصر قد تلقى رسالة مماثلة من جونسون تحمل طابع التهديد السافر لمصر ويقول فيها: إن «على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت بفتح النيران».

وهنا يصل صاحب هذه المذكرات إلى توجيه اتهاماته للسوفييت صراحة فيقول :

«وهكذا نرى أن دور الاتحاد السوفيتي هنا لم يكن أكثر من نقل رسالة جونسون بأسلوب مهذب، بينما كان المفروض أن يكون له دور مختلف تماماً بخاصة أن السوفييت كانوا يعلمون بالتفوق العسكرى الإسرائيلى وبضعف القوات المصرية لوجود قسم كبير منها فى اليمن، ويعلمون بنقص التدريب فى القوات الباقية. ومعنى ذلك أن السوفييت لم يكونوا فى حاجة إلى جهد كبير لكى يخرجوا بنتيجة واضحة هي أن قيام إسرائيل بالضربة الأولى - بعد التزام مصر بعدم البدء بالحرب - فيه خطورة فادحة على مصر، وبالتالي على سوريا والأردن، لذلك فقد كان من واجب السوفييت، وهم ينقلون إلى

عبدالناصر رسالة جونسون وطلبهم التزام مصر بألا تكون هى البادئة بإطلاق النيران، أن يحصلوا فى مقابل ذلك على تعهد واضح ومحدد من الولايات المتحدة بأن إسرائيل لن تقوم هى الأخرى بالعدوان وتضمن تنفيذ ذلك كدولة عظمى».

(٢٥)

ويأتى حديث محمود رياض عن حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ فى إطار تاريخى متميز ورؤية استراتيجية ثاقبة، ويؤكد لنا محمود رياض على كثير من الآراء التى لم يستطع غيره بلورتها على هذا النحو الجيد، فهو يذكر فى (صفحة ٥١) أن جمال عبدالناصر كان يريد على سبيل القطع تجنب الدخول فى الحرب، وله أسانيده على هذا الرأى حيث يقول:

«وقد حاول جمال عبدالناصر تجنب الحرب واتبع فى ذلك خطين:

«الأول: هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك إعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والرئيس الفرنسى شارل ديغول والسكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، وكذلك للصحافة العالمية فى مؤتمر معهم يوم ٢٨ مايو بأنه لن يبدأ بالهجوم».

«والثانى: إصدار الأمر لتعبئة القوات المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء، تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلى على سوريا. وعندما أعلن عبدالناصر أنه لن يبدأ بالهجوم فقد كان ذلك من منطلق موقف عملى لأنه لن يحقق من وراء الهجوم أى مكسب، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول فى صدام علنى ومباشر مع الولايات المتحدة، التى تعلن دائماً حمايتها لإسرائيل، ولم يكن عبدالناصر راغباً فى هذا الصدام».

«والأمر الأخير أنه حتى لو أراد عبدالناصر ذلك فإنه لم تكن تحت يده القدرة العسكرية على تدمير الجيش الاسرائيلى، فضلا عن انشغال جزء من قواتنا المسلحة فى اليمن، إلا أن الأمر الذى لاشك فيه أن قيام عبد الناصر بضربة وقائية، عقب قيام اسرائيل بالتعبئة كانت تحول دون كارثة ٦٧ لأنه كان سيمكن سلاح الطيران المصرى من

تدمير جزء من السلاح الجوي الإسرائيلي وسيحول دون تدمير الطائرات المصرية وهى رابضة على الأرض فى مطاراتنا العسكرية فى صباح الخامس من يونيو». «وهنا تبدو أهمية الدور الذى قام به الرئيس الأمريكى ليندون جونسون فى عملية الخداع الكبرى، بل نجاحه فى إشراك الاتحاد السوفيتى فى السيناريو». وليس معنى هذا الذى يرويه محمود رياض أن الرئيس عبد الناصر تجنب الحرب إلى النهاية فسوف نرى فى فقرات كثيرة كيف تطورت الأحداث وأصبح الرئيس عبد الناصر متأكداً من تقارير عبد الحكيم عامر من كفاءة قواتنا الجوية على سبيل المثال !!.

(٢٦)

كذلك فإن محمود رياض يعرض لنا فى هذه المذكرات (صفحة ٤٤) - بمزيج من الثقة والتواضع - تقييمه المبكر لظروف حرب ١٩٦٧ ونتائجها حتى من قبل اندلاعها، وهو يروى كيف أنه كان بالفعل مرتاباً فى الأمر فهو قلق غير مطمئن إلى ما يسمع ولكنه لا يدرى ماذا يفعل، ولنقرأ هذا النص الجيد الحافل بالصدق النفسى على الرغم مما قد يُوصف به من أنه ليس إلا مجرد ادعاء للحكمة بأثر رجعى :

«... وفى يوم ٢٨ مايو دعانى عبدالناصر لتناول الغداء وآخرين، وحضر المشير عبدالحكيم عامر متأخراً بعض الوقت، وقال ضاحكاً وهو يجلس: إن إسرائيل قد أصيبت بالذعر قبل الظهر، فقد أرسلت طائرتى ميج ٢١ للاستطلاع فوق بئر السبع وإن الطائرتين التقطنا إشارات إسرائيلية تدل على مدى الذعر الذى أصابهم من وجود الطائرتين المصريتين».

«ولقد أزعجنى هذا الحديث كثيراً، لأن بئر السبع لا تبعد عن الحدود المصرية بأكثر من أربعين ميلاً، أى أن الطائرتين المصريتين لم تمكثا فى الأجواء الإسرائيلية أكثر من بضع دقائق، وهو إجراء لا يقدم الدليل على مدى قوة سلاح الطيران المصرى».

«وفى اليوم التالى زرت عبدالناصر فى منزله بعد الظهر، وكان يوماً قاتظ الحر، فاقترح أن نتمشى فى حديقة منزله ، وأثناء سيرنا أشرت إلى موضوع الطيران وذكرت أنه لو اعتدت علينا إسرائيل فإن كفاءة سلاح الطيران المصرى عندنا ستكون هى الفيصل

الحاسم في المعركة، وسألته عن مدى استعداداتنا في هذا المجال، فكان رد عبدالناصر هو أن عبدالحكيم عامر يؤكد أن استعداداتنا كاملة».

«ويبدو أن جمال عبدالناصر قد تحدث مع عبدالحكيم عامر ونقل إليه مدى قلقي، فقد فوجئت بعد اجتماع لنا في قصر القبة بعبدالحكيم عامر ينتحى بي جانباً ويقول: يبدو لي أن هناك ما يقلقك فما هو؟ وأجبت قائلاً: إنني أرى أن الموقف يزداد توتراً، وليست لدى أية معلومات عن مدى استعدادنا العسكري».

«وضحك عبدالحكيم عامر قائلاً: اسمع.. لو حدث وقامت إسرائيل بأى عمل ضدنا فإننا نستطيع بثلاث قواتنا فقط أن نصل إلى بير سبع.. ولكي نتأكد بنفسك ما رأيك أن تزورنى فى القيادة لكى تطلع على الموقف العسكرى؟».

«ولقد وعدته بأن أفعل ذلك، ولكننى لم أذهب لأننى كنت أعلم بأننى سوف أرى مجموعة من الخرائط وأستمع إلى بيانات وخطط، ولكننى لن أكتشف أبداً مدى صحة البيانات ولا مدى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطط».

«وفى اجتماع لمجلس الوزراء توجه أحد الوزراء بالسؤال إلى وزير الحربية شمس الدين بدران عن الموقف إذا تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لصالح إسرائيل عن طريق الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض بعد أن صرح ليفى أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن الأسطول الأمريكى السادس هو الاحتياطى الاستراتيجى لإسرائيل».

«وقد أجاب شمس الدين بدران بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف».



عند هذا الحد يعلق محمود رياض فى مذكراته - وليس فى مجلس الوزراء المنعقد يومها - بقوله :

«ولقد كان هذا الرد مؤشراً خطيراً عن التصور الخاطئ لدى القيادة العسكرية، وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية، الذى كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد السوفيتى، لا يمكن أن يعطى هذا الرد ما لم يكن متأكداً بأن لديه السلاح الذى يواجه به الأسطول الأمريكى السادس!».

ثم ينهى إلينا محمود رياض ما هو أكثر خطورة من هذا كله ويقول:

«كانت مقابلاتى مع عبدالناصر قد تعددت يومياً فى تلك الفترة، وقد ذكر لى فى

إحدى المقاتلات أن عبدالحكيم عامر قد أكد له أن سلاح الطيران المصري على استعداد كامل لمواجهة الموقف، وأضاف أن عبدالحكيم عامر أبلغه بأنه أرسل سرباً من طائراتنا إلى الغردقة على شاطئ البحر الأحمر لمواجهة الهجوم الإسرائيلي على شرم الشيخ».

«ومرة أخرى لم أسترح إلى هذا التفكير المبني على أن إسرائيل سوف ترتكب مثل هذا الخطأ بتوجيه هجومها الأساسي - في حالة قيامها بالحرب - إلى شرم الشيخ».

«وعاد عبدالناصر يسألني في ذلك اليوم عن تقييمي لاحتمالات الهجوم الإسرائيلي، وقد لاحظت أن قلقه كان يزداد يوماً، وكانت إجابتي تتلخص في أن إسرائيل لديها حالياً صورة واضحة عن توزيع قواتنا العسكرية، فإذا كانت البيانات التي سمعتها من عبدالحكيم عامر ومن وزير الحربية عن استعدادات قواتنا المسلحة حقيقية، فإن إسرائيل سوف تتردد في القيام بأي عدوان ضدنا».



هكذا يروي محمود رياض بكل بساطة أنه هو نفسه كان يشجع عبد الناصر على التصدي للموقف لأن إسرائيل - في ظنه في ذلك الوقت - سوف تتردد في القيام بأي عدوان ضدنا ، ولست أحب أن أهاجم محمود رياض ولكني منزعج من أن يكون هذا الرجل - خريج أركان الحرب - قد انخدع تماماً في القدرة القتالية لقواتنا المسلحة ! وبخاصة أنه هو الذي سوف يحاضرنا في مذكراته عن أخطاء قيادة قواتنا المسلحة المجيدة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أكان محمود رياض بكل قدراته التي حدثنا عنها فيما بعد عاجزاً عن أن يعرف الحقيقة من الزيف في تقارير وتقديرات عبد الحكيم عامر وشمس بدران ؟ ! هذا هو السؤال : وليس من شك أن محمود رياض نفسه قد استشعر السؤال على هذا النحو الذي استشعرناه ولهذا فهو يسارع بالتعقيب ليقول :

«إنني مازلت مقتنعا بأن إجابتي كانت سليمة يومها، فلعل قواتنا العسكرية من حيث العدد وكمية الأسلحة المتوافرة لديها غير كافية فيما لو كنا ننوي أن نبادر نحن بشن الحرب، ولكنها كانت كافية تماماً لردع أي هجوم إسرائيلي والرد عليه، وهكذا فإن الأمر يتوقف في ترجيح كفة أي من الفريقين على حسن القيادة ومستوى التدريب والاستعداد والتنبه. وقد تبين فيما بعد أنه من حيث القيادة العسكرية الموجودة لدينا، إبان الأزمة، فإنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من الخبرة والتنظيم والكفاءة في ظل أي مفهوم

عسكري، فكانت الأوامر تصدر بطريقة عشوائية لا علاقة لها بأى فكر عسكري، برغم ما لدينا من الكفاءات العسكرية التى اكتسبت خبرات ضخمة وتلقت تدريبات متخصصة بطريقة علمية، إلا أنها لم تكن فى مواقع المسئولية».

(٢٧)

أما أحداث الحرب نفسها فتحظى بكثير من الأضواء الكاشفة يلقيها محمود رياض عليها وهو يورد ما وقع فى الحرب بترتيب تاريخى دقيق يروى فيه ما حدث بالتفصيل وبدقة شديدة، ولنقرأ له هذا الوصف الذى يصف به وقوع الواقعة:

«استيقظت فى صباح الخامس من يونيو على صوت انفجارات شديدة وكانت الأصوات تأتى من شرق وغرب القاهرة، فأدركت أن إسرائيل قد بدأت هجومها».

«فأسرعت إلى مكتبى بوزارة الخارجية لكى أتابع الموقف منه. وبعد قليل تلقيت الصدمة الأولى. فقد اتصل بى جمال عبدالناصر تليفونياً ليخطرني بأن المطارات العسكرية المصرية قد ضربت جميعها، وأن سلاح الطيران المصرى قد أصيب بالشلل».

«كانت هذه بالطبع خسارة فادحة، ولكنها ما كان يجدر أبداً أن تؤدي إلى ذلك الانهيار لو توفر التخطيط العسكرى الجيد. ولكن الذى حدث هو أن القيادة قد بدأت تضيع بلاغات عن إسقاط عشرات الطائرات الإسرائيلية. وقد اتضح فيما بعد أن الطائرات الإسرائيلية كانت تتخلص من خزانات الوقود الاحتياطية بها فكانت البلاغات ترد إلى القيادة بأنها طائرات إسرائيلية تتساقط!».

«وعندما أذاعت القيادة العسكرية أن دفاعنا الجوى أسقط ٨٦ طائرة، وبحكم خبرتى السابقة فى الدفاع الجوى، فإننى كنت أستطيع أن أجزم على الفور باستحالة إسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات بوسائل الدفاع الجوى المتوفرة لدينا».

هكذا بدأ محمود رياض - على نحو ما يرويه لنا - يستشف المأساة من البيانات العسكرية التى بالغت فى الحديث عن نصر مزعوم ، ولكنه للأسف الشديد لا يصارح رئيسه بهذا ولا يصارح المسئولين الكبار وإنما هو يحاول الاتصال بعبد الحكيم عامر وكأنه سيطمن إلى ما لا يطمئن له عقله وخبرته ، ومع هذا فإنه فى محاولته للاتصال - كما سنرى - يرى الاضطراب ولكنه لم ير الهزيمة بعد ، ولنقرأ ما يعقب به مباشرة ويقول :

«ولقد حاولت فى ذلك اليوم أن أتصل بالمشير عبدالحكيم عامر فلم أفلح فى ذلك مرات عديدة. ولمست حالة من الاضطراب غير العادى فى القيادة. ولم أجد مسئولاً يمكنه أن يزودنى بأية تفصيلات لحقيقة الموقف. وعندما نجحت أخيراً فى الاتصال بأحد أفراد القيادة طلبت منه أن يعين ضابط اتصال لتزويد وزارة الخارجية بالمعلومات حتى يمكن التحرك سياسياً على ضوء الواقع العسكرى، لكن هذا الطلب لم ينفذ لعدم وجود من ينفذه!».

وعند هذا الحد فقط يبدأ رياض فى الانتباه :

«وقد شعرت بأننا مقبلون على كارثة، بخاصة أن مبادرة إسرائيل بالهجوم ضدنا، وبالذات الضربة الجوية، لم تكن مفاجئة للقيادة العسكرية».



ولا تقف صورة ما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ عند هذا الحد ، ولكن صاحب هذه المذكرات يحاول بإخلاص شديد رسم كل جوانب الصورة التى أتيح له أن يعرفها فى ذلك اليوم وهو يروى فى مذكراته الواقعة المهمة التى رواها الفريق صلاح الحديدى فى كتابه «شاهد على حرب ١٩٦٧»، من أن الهجوم الإسرائيلى البرى قد بدأ بالفعل قبل الهجوم الجوى، ويعلق على هذا بقوله:

«فقد هاجمت قوة إسرائيلية موقعاً مصرى فى «أم بسيس» بمنطقة الحدود، وكان ذلك قبل الضربة الجوية بأكثر من ساعة. الأمر الذى كان ينذر بقيام إسرائيل بهجومها الواسع، كما أن إشارة لاسلكية قد وصلت من عجلون فى الأردن، عن طريق الفريق عبدالمعزم رياض هناك، وتشير إلى أن الرادار الأردنى قد اكتشف قيام عدد كبير من الطائرات الحربية الإسرائيلية من مطاراتها متجهة نحو مصر. ولكن رموز الشفرة كانت قد تغيرت فى ذلك اليوم مما أدى إلى عدم معرفة محتوى البرقية فى الوقت المناسب».

«ولقد كان هناك إذن متسع من الوقت أمام سلاح الطيران المصرى لمواجهة الطائرات الإسرائيلية فى الجو ومنعها من تحقيق أهدافها لو أن هذه المعلومات قد وصلت فى الوقت المناسب لقيادة على مستوى متوسط من الكفاءة».

ويواصل محمود رياض ضرب أمثلة على حالة الارتباك التى أصابت قيادة قواتنا المسلحة ويبدو وكأنه حريص على إلقاء التبعة على القيادة ليجبرى القيادة السياسية من

ناحية وليبري رؤيته هو لقدرة قواتنا المسلحة حسبما صرح بها لعبد الناصر قبل الحرب،
وصرح هو بها لنا في هذه المذكرات :

«ولقد ظل الارتباك فادحاً طوال اليوم إلى درجة أنه كانت هناك ست طائرات مصرية
من قاذفات القنابل طراز (تى يو) فى الجو، وبدلاً من إرسالها إلى السودان صدرت
التعليمات بنزولها فى مطار الأقصر، وبعد قليل دمرتها الطائرات الإسرائيلية ومعها
ثمانى طائرات نقل من طراز (أنتينوف)».

(٢٨)

أما عما حدث بعد الحرب وما انتهت إليه من هزيمة فإن محمود رياض يلخص
موقف عبدالناصر بعد المعركة فى أكثر من موضع لعل أبرزها قوله الذى يورده على
لسان عبدالناصر نفسه:

«... أنا فى يوم ١١ يونيو عندما عدلت عن قرار التنحي كنت فى حالة سيئة جداً
إلى درجة أننى أرسلت عائلتى خارج القاهرة ووضعت مسدسى إلى جانبى لاستخدامه
فى آخر لحظة. يومها سألت عن عدد الدبابات المتبقية فى القاهرة، فقالوا لى لم يبق إلا
سبع دبابات. وبالرغم من ذلك بدأت مع القيادة العسكرية السير فى الطريق الصعب.
طريق إعادة بناء قواتنا المسلحة من جديد. كنت أتحدث مع الفريق فوزى كل ليلة قبل أن
أذهب للنوم، ثم أطلبه فى الساعة السادسة صباحاً لأراجع معه موقف القوات وموقف
القيادات واسم القائد المسئول فى كل موقع، ولو لم ألقأ إلى هذا الأسلوب لكانت الأمور
فلتت...».

وقبل هذا كله فإن محمود رياض كان قد تحدث مع الرئيس عبدالناصر فى مناقشات
يلخصها لنا فى قوله:

«وفى صباح اليوم التالى، ٦ يونيو، اتصل بى جمال عبدالناصر فى المنزل، وكنت قد
أمضيت الليل بطوله مستيقظاً أفكر فى عواقب العدوان. ومرة أخرى أبلغنى عبدالناصر
بأن سلاح الطيران المصرى قد أصيب بالشلل الكامل، وأنه لم يعد لديه شك فى تواطؤ
الولايات المتحدة مع إسرائيل فى هذا العدوان، وأنه قرر قطع العلاقات الدبلوماسية
معها».

«وناقشت عبدالناصر فى هذا القرار على أساس أنه لا يفيدنا بالرغم من قناعتى الشخصية بالتواطؤ الأمريكى - الإسرائيلى».

«ولكن جمال عبدالناصر كان له رأى آخر. فقد قال:

«يجب أن تحس الولايات المتحدة بأنها ستدفع ثمن هذا التواطؤ من تعبئة العالم العربى ضدها. وبالتالي فقطع العلاقات مع أمريكا ضرورى».

«وقلت لجمال عبدالناصر: ولكن مع التسليم بهذا، فإننا محتاجون إلى التعامل سياسياً مع الولايات المتحدة فى الأيام القادمة».

«رد عبدالناصر: أبداً، إن وجود التواطؤ الأمريكى، وبهذا المستوى مع إسرائيل معناه أن لدى أمريكا ما تريد أن تفرضه علينا فى الفترة القادمة ثمناً للانسحاب الإسرائيلى، والمشكلة هنا أن هذا التواطؤ الأمريكى مع إسرائيل بدلاً من أن يدفعنا إلى تقليل التعامل مع الاتحاد السوفيتى فإنه سوف يدفعنا إلى العكس تماماً. إن أمريكا لم تترك أمامنا أى اختيار فى هذا المجال. ولقد عرفوا، أمريكا وإسرائيل، كيف يوقعوا بنا أخيراً، ولكننى لن أستسلم أبداً لهم. وأضاف إنه تلقى معلومات من القيادة العسكرية باشتراك طائرات أمريكية وبريطانية فى الهجوم».

«فتوجهت إلى مكنتى، واستدعيت السفير الأمريكى ريتشارد نولتى لأبلغه بقرار قطع العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وكنت قد أبلغته قبلها بلحظات إلى كافة رؤساء الدول العربية».

«ولقد كان السفير متفهماً للموقف، ونصح ببقاء الباب مفتوحاً مع الولايات المتحدة، بل أن يسافر السيد زكريا محيى الدين إلى واشنطن كما كان مقرراً برغم الحرب، ثم أكد من جانبه عدم اشتراك طائرات أمريكية أو بريطانية فى القتال، وقد تبين فيما بعد صحة تأكيدات».

«وردت على السفير بأن المشكلة ليست فى سفر السيد زكريا محيى الدين ولا هى حتى فى اشتراك الطائرات الأمريكية أو البريطانية، إنما المشكلة تكمن أساساً فى حصول الولايات المتحدة على تعهد من مصر بعدم بدء القتال، وفى تأكيدها لمصر أن إسرائيل من جانبها لن تبدأ الحرب وضماتها المسبق، فى الرسالة الرسمية من الرئيس جونسون، بأن أمريكا سوف تقف بحزم ضد الطرف الذى يبدأ بالحرب. وها هى إسرائيل قد بدأت الحرب واعتدت علينا، ثم ها هو راسك يعلن بأنه لا يعرف على وجه التأكيد من الذى بدأ الحرب، وهى بداية تنذر بأسوأ النتائج للموقف الأمريكى فى الأيام القادمة».

«وسألني السفير عما إذا كان هناك الآن ما يمكن عمله».

«قلت له: نحن لا نطلب أكثر مما جاء في رسالة جونسون نفسها منذ بضعة أيام بأن يطلب من إسرائيل، وهي الدولة المعتدية، العودة إلى مواقعها السابقة مع استعدادنا بعد ذلك لبحث قضية فلسطين بالكامل».

«ولقد كان السفير الأمريكي ريتشارد نولتي واحداً من مئات الأمريكيين الشرفاء الذين قابلتهم طوال عملي كوزير للخارجية وأظهروا قناعة كاملة بعدالة موقفنا، ولكنهم كانوا عاجزين عن أن يؤثروا في الأحداث التي كانت تحركها المصالح الشخصية وجماعات الضغط الصهيونية في واشنطن».

(٢٩)

ويحظى التضامن العربي بقدر كبير من التمجيد والاهتمام والاحتفاء في مذكرات محمود رياض، وليس هذا بسبب توليه منصب الأمين العام للجامعة العربية فحسب، ولكن ينبغي لنا ألا ننسى علاقاته العربية القديمة، وأنه كان أميناً في سوريا منذ ١٩٥٥، وهو السفير الذي قامت الوحدة وهو سفير! وسوف نختار للقارئ بعض الفقرات الكفيلة بتصور مدى تغلغل الشعور القومي في عقلية ونفسية هذا الرجل، فها هو يحكي لنا (صفحة ٢١) عن صدى عدوان ١٩٥٦ على الحكومة السورية والشعب السوري، وكيف دعى وهو سفير لحضور جلسة مجلس الوزراء السوري:

«ولذلك كان عدوان القوات الإسرائيلية على مصر يوم ٢٩ أكتوبر مفاجأة، سواء في القاهرة أو دمشق، وعندما بدأ الغزو البريطاني - الفرنسي في اليوم التالي اجتاحت العالم العربي موجة من الغضب الشديد ضد بريطانيا وفرنسا، خاصة بعد أن تبين تواطؤهما مع إسرائيل».

«وعرضت سوريا والأردن معاوانتهما العسكرية لمصر بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها، إلا أن الرئيس عبدالناصر طلب عدم اشتراكهما في المعركة حتى لا يتعرضا للعدوان البريطاني - الفرنسي».

«وقد حضرت جلسة صاخبة لمجلس الوزراء السوري بطلب من رئيس الجمهورية

شكرى القوتلى لإقناع الوزراء بأن مصر هى التى تلح فى عدم خوض سوريا المعركة، وكان عدد من الوزراء يصبر على دخول المعركة بجانب مصر مهما كانت النتائج، ويرددون أنه لا يحق أن يسجل التاريخ أن مصر كانت تضرب والشعب السورى ساكن لا يتحرك».

«وزارنى فى اليوم التالى عدد من قادة الجيش وكان من بينهم عبدالحميد السراج رئيس شعبة المخابرات واتفقنا على نسف أنابيب البترول التى تمر فى سوريا وتملكها الشركة البريطانية، وكانت هذه أول مرة استخدم فيها سلاح البترول فى المعركة».

أما تفاصيل التضامن العربى فى لحظات الأزمات الكثيرة التى مرت بها مصر وفلسطين، فىأتى الحديث عنها كثيراً جداً على مدى صفحات هذا الكتاب وهذه بعض أمثلة :

١ - فى صفحة ٤٤٠ - على سبيل المثال - يتحدث محمود رياض عن بعض تفاصيل هذا التضامن فى أثناء حرب أكتوبر فيقول:

«... ولم يقتصر الأمر على استخدام البترول كسلاح فى مجال التضامن العربى، وإنما سارعت الدول المنتجة للبترول بتقديم مساعدات مالية ضخمة لدول المواجهة، كما أرسلت الدول العربية بعض قواتها على وجه السرعة إلى ساحة القتال».

«فعلى سبيل المثال، وصل الجبهة المصرية ثلاثة أسراب ميج وسوخوى من الجزائر، وسربا ميراج من ليبيا، وسربا هوكر هنتر من العراق، ولواء مدرع جزائرى، ولواء مدرع لىبى، ولواء مشاة مغربى، ولواء مشاة سودانى، وكتيبة مشاة كويتية، وكتيبة مشاة تونسية».

«ووصل إلى الجبهة السورية أربعة أسراب ميج ٢١ و١٧ عراقية، وفرقة مدرعة عراقية، وفرقة مشاة عراقية، ولواء مدرع أردنى، ولواء مدرع مغربى».

«إلا أن عدداً كبيراً من هذه الوحدات لم تشارك فى المعركة بسبب وصولها بعد وقف إطلاق النار».

«كما أن الرئيس بومدين سافر يوم ١٤ أكتوبر إلى موسكو حيث دفع مائتى مليون دولار ثمناً لدبابات طلب بومدين توريدها على الفور إلى كل من مصر وسوريا».

٢ - كما يتناول صاحب هذه المذكرات فى ص ٥٧٩ تفصيل توزيع الدعم بعد مؤتمر بغداد الذى عقدته جبهة الصمود والرفض وعلقت فيه عضوية مصر:

«والتزاماً بالموقف العربى الموحد قرر المؤتمر دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مالياً لمدة عشر سنوات بمساعدات تبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار، وقد خص سوريا منها ١٨٥٠ مليون دولار، والأردن ١٢٥٠ مليوناً، ومنظمة التحرير ٢٥٠ مليوناً، بالإضافة إلى تخصيص ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة. وقد تحملت السعودية وحدها ألف مليون دولار تدفعها سنوياً، والعراق ٥٢٠ مليوناً، وليبيا ٥٥٠ مليوناً، والكويت ٥٥٠ مليوناً، ودولة الإمارات ٤٠٠ مليون، والجزائر ٢٥٠ مليوناً، وقطر ٢٣٠ مليوناً من الدولارات. وكان الهدف من هذا العون الكبير لدول الجبهة الشرقية ومنظمة التحرير هو محاولة تصحيح الخلل الذى أصاب توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل».

٣ - وكان محمود رياض قد تناول من قبل (فى صفحة ١٢٠) تفصيلات توزيع المعونة فى أعقاب حرب ٥ يونيو ١٩٦٧:

«.. وفى الجلسة الرسمية للمؤتمر اتصلت بأعضاء الوفد السعودى والأمير سلطان وعمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية، وذكرت أن المبلغ الذى يحتاجه مصر هو ١٢٠ مليون جنيه استرلينى لتعويض ما خسرت من القناة والبترو، واقترحت أن تحدد السعودية المبلغ الذى ترى دفعه حتى يمكن مطالبة بقية الدول العربية المنتجة للبترول بدفع نفس النسبة. ولم أكن أتوقع أن تدفع السعودية أكثر من ثلاثين مليون جنيه، وهو مبلغ يمكن معه أن نستكمل احتياجاتنا من بقية الدول».

«واتصل بى عمر السقاف وذكر أنه قد أبلغ الملك فيصل، ولكن الملك فيصل رفض أن يفصح عن رأيه قبل الجلسة الرسمية، كما أنه يعارض فى أن يكون الدفع على أساس نسبة مئوية من الموارد البترولية، كما أنه يرفض من حيث المبدأ أن يدفع أى مبلغ للحكومة السورية فى ذلك الوقت بسبب هجومها المستمر عليه».

«ولذلك فلقد كانت المفاجأة كاملة فى الجلسة الرسمية للمؤتمر عندما أثير موضوع الدعم وأنصبة الدول البترولية، فرفع الملك فيصل يده مشيراً بأصابعه الخمسة، محدداً أن السعودية ستساهم بخمسين مليون جنيه استرلينى من إجمالى المبلغ المطلوب وهو ١٣٥ مليون جنيه استرلينى، وقرر الأمير صباح السالم الصباح أن تدفع الكويت ٥٥ مليون جنيه، وقررت ليبيا أن تدفع الثلاثين مليوناً الباقية».

«وفي الاجتماع الفرعي الذي عقد بعد ذلك بين ممثلي الوفود، طلب وزير الاقتصاد الأردني أن تحصل الأردن على ٤٠ مليون جنيه، لأنه يرى أن الـ ١٥ مليوناً المقترحة للأردن لن تكون كافية للوفاء باحتياجاتها».

«فأبلغت الأمر إلى الرئيس عبدالناصر واقترحت عليه أن نرفع نصيب الأردن من ١٥ إلى ٢٠ أو ٢٥ مليون جنيه، فاعترض قائلاً: دع الأردن تحصل على كل ما تطلبه، فلقد كان الملك حسين شجاعاً وشريفاً معنا، وليكن هذا خصماً من نصيب مصر. وفعلاً حصلت الأردن على ٤٠ مليوناً ومصر على ٩٥ مليوناً».

(٣٠)

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات على عكس المتوقع يأخذ مواقف مقدرة بل ممتنة تجاه سياسات الملك حسين ملك الأردن، وهو حريص على إثبات هذه المواقف والآراء في أكثر من موضع :

(١) فعلى سبيل المثال فإنه (في صفحة ٩٦) يشيد بالملك حسين وبموقفه في أعقاب هزيمة ٦٧ ويقول:

«في تلك الفترة، كان الموقف الذي تأثر به عبدالناصر فعلاً هو موقف الملك حسين ملك الأردن، فقد دخل الحرب تضامناً مع مصر مما كلفه فقدان الضفة الغربية بعد أن واجه إسرائيل بقواته المحدودة وبدون أي غطاء جوي. ولقد كتب عبدالناصر خطاباً إلى الملك حسين في ٢٢ يونيو يذكر فيه «أن مصر على استعداد لأن تربط أقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل تحت قيادتك الوطنية التي أثبتت إخلاصها لشعبها في أكثر الظروف صعوبة وخطراً. وإننا على استعداد لأن نضع كل ما نملك في خدمة المصير المشترك لشعبينا». ولقد كان عبدالناصر صادقاً للغاية في كلماته تلك. وظل متأثراً بموقف الملك حسين أثناء الحرب ولم ينس ذلك أبداً إلى أن توفاه الله».

«وقبل أن يسافر الملك حسين إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قضى ليلة في القاهرة للتشاور مع عبدالناصر وقال له عبدالناصر في ذلك اللقاء: «إن مصر سوف تقسم الرغيف مع الأردن نصفين، نصف لكم ونصف لنا». ونحن من

جانبتنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معاً، لأننا دخلناها معاً، وخسرناها معاً، ويجب أن نكسبها أيضاً معاً».

٢ - وعلى عكس المتاح في الأدبيات السياسية المعاصرة، يسجل صاحب هذه المذكرات (في صفحة ٤١٥) ثناءً بالغاً على موقف الملك حسين في حرب ١٩٧٣ ويقول:

«وعندئذ رأيت أن أطلب من الملك حسين طلباً محدداً، فذكرت له أنني لا أعرف على وجه التحديد متى تبدأ المعركة، ولكن على أي حال ففي لحظة بدئها سيصبح جنوب الجبهة السورية معرضاً للتطويق من جانب القوات الإسرائيلية، وقد تفعل إسرائيل ذلك عبر الأراضي الأردنية، فهل يمكن أن تقوم القوات الأردنية بتوزيع نفسها بطريقة تحول دون تهديد القوات الإسرائيلية للجبهة السورية من الجنوب؟».

«وكان رد الملك حسين بأن ما أطلبه منه هو واجب عليه في جميع الأحوال، وسواء كان هناك تنسيق مسبق أو لم يكن، ولذلك فإن قواته سوف تحول بالطبع دون أي تهديد إسرائيلي للجبهة السورية عبر الأراضي الأردنية».

«والواقع أنه عندما قامت الحرب فيما بعد، في السادس من أكتوبر، فإن الملك حسين أوفى بتعهده، بل بادر إلى إرسال قوات أردنية مقاتلة إلى سوريا على وجه السرعة. وقد أخبرني الملك حسين فيما بعد أنه كان قد قرر عندما بدأت الحرب في السادس من أكتوبر أن يتحرك الجيش الأردني لتحرير الضفة الغربية في اللحظة التي يصل فيها الجيش المصري إلى المضائق وتحرير سوريا للجولان».

٣ - ويسجل صاحب هذه المذكرات (في صفحة ٥١٢) موقفاً مشرفاً للغاية للملك حسين من قرارات مؤتمر الرباط فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني حيث يقول:

«... وفي الاجتماع علق الملك حسين على قرار قمة الرباط المتعلق بالتمثيل الفلسطيني فقال: إنه مستريح للقرار بعد أن وضع المسئولية بكاملها على عاتق منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه متعب قومياً لقناعته بأن ذلك القرار لم يكن في صالح القضية الفلسطينية، وأضاف إنه في ظل هذا القرار (أصبح) يتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع».

«وعندما أشرت إلى متاعب المقاومة الفلسطينية في لبنان، وأنها كانت تأمل في انسحاب إسرائيل لمسافة عشرة كيلومترات في الضفة الغربية كمرحلة أولى، تدخل زيد الرفاعي رئيس الوزراء قائلاً: إن الأردن قد حاولت ذلك فعلاً في البداية مع كيسانجر، ولكن إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري نصح كيسانجر بألا يسعى لإجراء فض اشتباك بين الأردن وإسرائيل، لتصوره أن فض الاشتباك يمكن أن يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية».

«وكان رأيي حول هذا الموضوع أن إسرائيل لن تنسحب لأية مسافة مهما كانت محدودة في الضفة الغربية - بصرف النظر عن الجهة العربية التي ستوقع معها على مثل هذا الاتفاق - لتعارضه مع خطتها بالسيطرة على فلسطين بكاملها».

٤ - وبعد أكثر من خمسين صفحة يشيد محمود رياض بالملك حسين للمرة الرابعة (في صفحة ٥٧٥) ويقول:

«والواقع أنه أثناء مقابلاتي المتعددة مع الملك حسين كانت آراؤنا متقاربة بالنسبة لبناء القوة العربية. لذلك كنت أتح خلال اتصالاتي بالملوك والرؤساء في بغداد بالأخذ بالخطوة التي يعرضها الملك حسين لما تمثله من موقف إيجابي ولما فيها من واقعية».

(٣١)

ويحظى الملك فيصل بن عبدالعزيز على الدوام بإعجاب وتقدير وامتنان محمود رياض سواء وهو وزير للخارجية المصرية أو وهو أمين عام للجامعة العربية .

١ - ونحن نرى صاحب هذه المذكرات يعبر (صفحة ٥٠٨) عن أسفه الشديد حين سمع خبر وفاته:

«وكان الملك فيصل يتحدث بشقة عن المستقبل، ودوره فيه، ولكن القدر لم يتح له مواصلة هذا الدور المهم، فقد تلقت أسوأ مفاجأة عندما كان مجلس الجامعة العربية مجتمعاً في ٢٥ مارس، ودخل أحد المساعدين وهو مضطرب ليهمس في أذني بخبر إطلاق الرصاص على الملك فيصل في قصره بالرياض. وكان موت الملك فيصل في هذا الوقت الحرج يمثل خسارة ضخمة وحقيقية للقضية العربية، مما أدى إلى انتشار الشائعات بأن هناك أيدي أجنبية وراء اغتياله».

٢ - كما أنه يذكر بكل وضوح أن الرئيس السادات فيما بعد حرب أكتوبر كان يعتمد على زعيمين عربيين هما الملك فيصل والرئيس هواري بومدين، وقد صرح بذلك لمحمود رياض أكثر من مرة.

٣ - كذلك يروي محمود رياض بكل اعتزاز وامتنان موقف الملك فيصل في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، وكذلك موقفه في مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في ١٩٧٠ قبيل وفاة عبدالناصر، وذلك على الرغم من معاناته من بعض الأنظمة، ونحن ننقل عن محمود رياض ما يرويهِ:

«مع ذلك فلم يئأس عبدالناصر من معالجة الموقف، وظل يكثف مشاوراته مع الملوك والرؤساء العرب، وأثناء ذلك أعلن محمد داود رئيس الحكومة العسكرية الأردنية الجديدة استقالته من منصبه وهو في القاهرة، وكان قد جاء إليها موفداً من الملك حسين إلى مؤتمر القمة العربي».

«ولقد ظهر داخل مؤتمر القمة اتجاه يطالب بإرسال قوات مسلحة عربية من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد هجومات الجيش الأردني، وكان يمثل هذا الاتجاه الرئيس الليبي معمر القذافي، ولكن الرئيس جمال عبدالناصر اعترض على ذلك قائلاً: إن مهمتنا هنا هي وقف القتال وليس توسيعه، وواجب الدول العربية في هذه اللحظة هو إنقاذ المقاومة الفلسطينية لأن الجيش الأردني متفوق عليها عسكرياً بشكل حاسم. وتحدث الملك فيصل مؤيداً هذا الرأي».

«أقنع عبدالناصر المجتمعين بضرورة استمرار الحوار مع الملك حسين وليس مقاطعته، ومن هنا وافق المجتمعون على إرسال وفد باسمهم مرة أخرى إلى عمان».

«وهكذا سافر الرئيس السوداني جعفر نميري مرة أخرى إلى الأردن يوم ٢٤ سبتمبر على رأس وفد يضم حسين الشافعي، ورشاد فرعون، وسعد عبدالله الصباح، والباهي أدغم، ممثلين لدولهم، والفريق محمد أحمد صادق».

«وفي اليوم التالي عاد الوفد إلى القاهرة بعد أن حقق وقفاً للقتال لم يستمر سوى ساعات قليلة، وعاد مع الوفد السيد ياسر عرفات، وشرح الرئيس نميري للمجتمعين الموقف الخطير في الأردن والهجمات الساحقة التي يتعرض لها الفلسطينيون هناك».

«في هذا اليوم ارتفعت حرارة المناقشات داخل المؤتمر، وطالب الرئيس الليبي الرؤساء والملوك المجتمعين بأن يعلنوا فوراً مقاطعة عربية شاملة للملك حسين، ولكن الرئيس رد قائلاً:

«ربما يكون سهلاً الآن مقاطعة الملك حسين، ولكن هذا يعنى أن يذهب فى قتاله مع المقاومة إلى آخر المدى، فضلاً عن احتمال انتهاز إسرائيل لهذه الفرصة للتدخل العسكرى المباشر، وعلينا الآن أن نرسل برقية للملك حسين، نبلغه بأننا نرفض الاستمرار فى قتال المقاومة وأن عليه أن يوقف القتال فوراً».

«وعندما وصلت البرقية إلى الملك حسين بادر الملك إلى الاتصال بالرئيس عبدالناصر وأبدى استعداده للحضور إلى القاهرة لتوضيح موقفه أمام الملوك والرؤساء المجتمعين، لكن عبدالناصر أجل الرد عليه إلى أن يهين المناخ المناسب لهذا اللقاء، فقد كان هناك اتجاه قوى يرفض الاجتماع بالملك حسين».

«واستمرت المناقشات لأكثر من أربع ساعات، طالب عبدالناصر خلالها بدعوة الملك حسين بالحضور، مشيراً إلى ساعته قائلاً: يجب أن نتذكر أنه فى كل دقيقة تمر هناك عشرات من الفلسطينيين يسقطون قتلى، وهدفنا الآن قبل أى شىء آخر، هو إيقاف تلك المذبحة».

«وعندما نجح عبدالناصر أخيراً فى إقناع المجتمعين بدعوة الملك حسين كان الوقت قد تجاوز منتصف الليل، بحيث بدا الإرهاق كاملاً على وجه عبدالناصر، ومع ذلك فإنه لم ينم تلك الليلة إلا بعد أن أرسل يدعو الملك حسين إلى القاهرة، وبعد أن قرأ آخر برقيات السفارة المصرية فى عمان».

«لم ينم عبدالناصر أكثر من ساعتين أو ثلاث فى تلك الليلة، وعندما استيقظ فى السادسة صباحاً كان أول ما طلبه هو ملف برقيات السفارة المصرية فى عمان وبرقيات وكالات الأنباء خلال الساعات الثلاث السابقة. ولم يكن عبدالناصر قد ذهب إلى منزله منذ أن بدأ المؤتمر، وظل مقيماً فى فندق «هيلتون» مقر المؤتمر بغير أن تتوقف مشاوراته مع الرؤساء والملوك الموجودين ساعة واحدة».

«وفى الحادية عشرة صباحاً وصل الملك حسين إلى القاهرة حيث كان عبدالناصر فى استقباله».

«وعلى الفور اجتمع الملوك والرؤساء، بحضور كل من الملك حسين وياسر عرفات. وبالطبع نستطيع أن نتخيل مدى عنف الكلمات التى تم تبادلها والانتهاكات المضادة، بحيث إن كلاً من الملك فيصل والرئيس عبدالناصر بذلا جهداً ضخماً لتهدئة المناقشات الساخنة والأعصاب المتوترة».

أما دولة الكويت وحكامها فتحظى بتقدير صاحب هذه المذكرات في أكثر من موضع.

١ - فهو (في صفحة ٨٨) - على سبيل المثال - يشير إلى موقف حكامها المشرف عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة :

«وتساءل بودجورني: ما هو موقف البترول العربي؟».

«رد عبدالناصر: مازالت بعض الدول العربية تسلم بترولها إلى الأمريكيين بشكل غير مباشر وتعلن عكس ذلك».

«وهنا تدخلت في المناقشة قائلاً: ولكن الكويت أوقفت فعلاً ضخ البترول إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي تخسر في ذلك حوالي مائة وثمانين مليون جنيه سنوياً».

٢ - وبعد صفحات ثمان يشير صاحب هذه المذكرات (في صفحة ٩٦) إلى دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب للاجتماع عقب حرب ١٩٦٧ وما أعلنه وزير خارجيتها في هذا الاجتماع من تصميم حكومته على قرارها بقطع البترول:

«في تلك الفترة دعت الكويت إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث الموقف، وعندما وصلتها لحضور الاجتماع بعد ظهر يوم ١٨ يونيو كان هدفه الأساسي هو تقوية التضامن العربي باعتباره أقوى سلاح نواجه به العدوان الإسرائيلي، واستقر الرأي على استئناف اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة، وأعلن الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي أن الدول العربية المنتجة للبترول ثابتة على قرارها بقطع البترول».

٣ - وفي موضع ثالث (صفحة ١٦٨) يشير محمود رياض إلى التعاون المستمر بين قادة الكويت، وأن موقف الكويت كان أكثر إيجابية من أي موقف آخر، وهو يوحى لنا بهذا المعنى من خلال استعراضه للمواقف المختلفة التي قابلها فيقول:

«وفي تلك الجولة العربية الأولى لمست أن الخلافات العربية تشكل عقبة أمام تحقيق ما نسعى إليه من إقامة جبهة شرقية. فكان لدى سوريا تحفظات عديدة حول سياسة الملك

حسين، كما أن سوريا كانت تشكو من أن العراق لم يرسل قوات عسكرية إلى الجبهة السورية، في الوقت الذي لمست فيه شكوى في بغداد من أن هناك نشاطاً سورياً معادياً للنظام في العراق».

«أما في الكويت فقد لمست استعداداً قوياً لدى الشيخ جابر الصباح ولي العهد والشيخ سعد وزير الدفاع لإنشاء قوة جوية كويتية تشترك في أي جبهة تحدد لها».

«وفي المملكة العربية السعودية قال لي الملك فيصل إنه مستعد لتقديم كل ما يطلب منه استعداداً للمعركة، فضلاً عن ذلك، فقد كان الملك يعمل على تقوية العلاقات مع مصر».

٤ - وفي موضع رابع (صفحة ٤٣٨) يعبر محمود رياض بامتنان واضح عن شعوره بالامتنان تجاه سلوك زعماء الكويت أثناء حرب ١٩٧٣:

«... ولقد تمثل الوعي العربي والتضامن أثناء المعركة عندما اجتمع وزراء البترول العرب في الكويت في نفس اليوم الذي اجتمع فيه وزراء الخارجية العرب الأربعة مع نيكسون وأصدروا قراراً بخفض إنتاج البترول بمقدار خمسة في المائة شهرياً، وذلك إلى أن يتم انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة».

(٣٣)

ويبدو من حديث هذه المذكرات عن موقف صاحبها في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في ١٩٧٩ أن موقفه شبه محايد، فقد أثر ألا يحضر حين وجهت العراق الدعوة من تلقاء نفسها وبعيداً عن الجامعة العربية، ثم اضطر إلى الحضور، ثم اضطر إلى الاستقالة، وهو يلقي بعض الضوء (في صفحة ٥٧٦) على محاولة التوفيق بين المؤتمر والرئيس السادات فيقول:

«وقد اقترح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر أن يكون الوفد برئاسة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، ولكن الشيخ زايد اعتذر عن عدم رئاسة الوفد. فاستقر الأمر على أن يكون الوفد برئاسة سليم الحص، رئيس وزراء لبنان، وعضوية كل من أحمد خليفة

السويدي وزير خارجية دولة الإمارات، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وأحمد إسكندر وزير الإعلام السوري».

«ولقد تقرر سفر الوفد على الفور، حيث كانت بعض الدول الأعضاء تأمل في أن تؤدي استجابة الرئيس السادات لهذه المحاولة إلى عدم اتخاذ الإجراءات المقترحة لتجديد العلاقات مع مصر».

«وقد عاد الوفد من القاهرة لكي يقدم تقريره إلى مؤتمر القمة في جلسته الخامسة صباح الخامس من نوفمبر، حيث قال السيد سليم الحص رئيس وزراء لبنان ورئيس الوفد في بداية الجلسة: لقد انتقل الوفد المكلف من قبل مؤتمر القمة إلى القاهرة لتسليم الرسالة التي حملها من قبل المؤتمر إلى الرئيس السادات بعد ظهر أمس، وكان الرئيس عند وصولنا يلقي خطاباً أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دورته العادية، فكان علينا أن ننتظر انتهاء الرئيس السادات من إلقاء خطابه في أحد الفنادق. وبعدها مباشرة جاءنا وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء السيد سليمان متولى موفداً من قبل الرئيس السادات ليبلغنا رسالة شفوية من الرئيس السادات من ثلاث نقاط، فقال: «إن الرئيس السادات لم يبلغ برحلتنا وبمهمتنا رسمياً وقد سمعها من وكالات الأنباء ولم يكن له فرصة لإبداء الرأي بشأنها. والنقطة الثانية هي أن الرئيس السادات سبق له أن بعث برسائل شخصية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها الوضع بالنسبة لاتفاقيتي كامب ديفيد، ولم يتلق جواب أي من هذه الرسائل من أي من الملوك والرؤساء العرب. والنقطة الثالثة هي أن الرئيس السادات على استعداد للقاء أي رئيس أو أي من الملوك العرب في القاهرة لمناقشته في هذا الموضوع».

«وكان المؤتمر في بغداد قد علم برفض الرئيس السادات الاجتماع مع الوفد من وكالات الأنباء. وقبل عودة الوفد إلى بغداد فقد أعلن الرئيس السادات في خطابه بمجلس الشعب في القاهرة أنه قد علم من وكالات الأنباء أن اجتماع بغداد قرر إيفاد وفد للاجتماع به دون اتفاق مسبق، وأعلن رفضه لمقابلة الوفد وهاجم اجتماع الملوك والرؤساء العرب».

«وقد أدى رد الفعل هذا من جانب الرئيس السادات إلى زوال بصيص الأمل الذي كان يراود البعض في بغداد بأن يعود الرئيس السادات إلى التمسك بالتسوية الشاملة». ومع هذا فإن محمود رياض لا يتحاز للسادات، وإن كان قد أشار من قبل (صفحة

٤٩٧) إلى حكمة السادات فى مؤتمر القمة العربى بالرباط حين لخص بعض آرائه فى هذا المؤتمر، ومن العجيب أن سلوك الرئيس السادات فى ١٩٧٩ لم يكن مختلفاً أبداً عما نادى به من قبل، وعما كان يعتقد فى صوابه، ولكن للأسف فإن التحريض ضد السادات كان قد نجح فى أن يعبئ المشاعر ضده على نحو ما نعرف جميعاً، وبحيث أصبح محمود رياض نفسه غير قادر على معرفة الحق من الباطل ولا الصواب من الخطأ:

«.. وتحدث فى اليوم التالى الرئيس أنور السادات فأشار إلى اقتراحه بإقامة حكومة فلسطينية تتولى مسئولياتها إزاء الشعب الفلسطينى، وأضاف أن المعركة طويلة وتعتمد على صمود اقتصادى وسياسى وصمود عسكري بالدرجة الأولى، واليوم الذى سنغفل فيه عن قواتنا العسكرية ستستطيع إسرائيل أن تغير مجرى الأحداث أو تمتص النصر الذى حدث كى تأخذ المبادرة من أيدينا مرة أخرى».

«وأضاف الرئيس السادات قائلاً: إننا سنسمع فى الفترة القادمة تصريحات كثيرة من المسئولين الإسرائيليين، ومن الأمريكيين، ومن جهات كثيرة، تريد أن تحدث فرقة بين العرب، وكل رجائى أننا بهذا الجمع وبهذه الروح التى عملنا بها حرب أكتوبر لأننا جميعاً شركاء فيها، نتلقى هذا ونضعه جانباً، وهناك أساس واضح ننطلق منه حددناه فى مؤتمر الجزائر، أنه لا تفريط فى شبر من الأرض ولا مساومة ولا مهادنة فى حقوق شعب فلسطين، وحقه فى تقرير مصيره بنفسه».

«وقال الرئيس السادات إنه يوافق على رأى الذى قيل من أنه على الفلسطينيين، أن يأخذوا كل شبر يحصلون عليه من الأرض، حتى ولو أتى به كيسنجر أو الشيطان، فليكن أيا ما كان، لتقوم مرة أخرى كلمة فلسطين، التى زيفت فيها إسرائيل الوقائع فقالت فى تصريحاتها إنه لم يكن هناك شىء اسمه فلسطين ولا شعب فلسطين».

على هذا النحو كان السادات يفكر بل يصرح فى مؤتمر القمة العربى بالرباط، ولعلنا أصبحنا الآن وقد تقدم بنا الزمن ندرك كم كان هذا الرجل على صواب !!

(٣٤)

وعلى الرغم من كل هذا التقدير الذى يوجهه صاحب هذه المذكرات إلى مظاهر

التضامن العربى فى كثير من المواقف، إلا أنه يبدو منصفاً لنفسه وللمنطق حين يوازن فى رهاقة وحساسية ودون أن يملأ علينا آراءه بين هذه الإيجابيات وبين سلبيات أخرى، ونحن نراه لا يستنكف أبداً أن يوجه انتقادات عنيفة إلى بعض الحماقات التى ارتكبتها الدبلوماسية العربية .

على سبيل المثال فإنه يتحدث حديثاً واضحاً عن الفرص الضائعة فيما بعد حرب ١٩٦٧، وهى الجزئية التى تناولناها أيضاً فى مذكرات الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد ونحن نجد محمود رياض يتناول (فى صفحة ٩٩) هذه الجزئية ويقول:

«كما أبلغنى بنصيحة السوفييت بأن نوافق على المشروع الجديد المطروح أمام الجمعية العامة، حيث إن المشروع ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ولا يعنى الاعتراف بإسرائيل ولا الدخول معها فى مفاوضات مباشرة كما يصير الجانب الإسرائيلى. ويومها أبلغت السفير بموافقتنا على مشروع القرار، إلا أن الأمر يستلزم موافقة كافة الدول العربية لأننا حريصون على الحفاظ على التضامن العربى فى الجمعية العامة».

ويعقب محمود رياض على هذا بما يرويه من سعادة الإسرائيليين والأمريكيين من تفريط العرب فى الفرص التى كانت متاحة أمامهم فى تلك الفترة ويقول:

«وقد أدت هزيمة مشروع القرار فى التصويت إلى ابتهاج إسرائيل والولايات المتحدة، وعبر أرثر جولدبرج المندوب الأمريكى عن سعادته بفشل المشروع لعدد من مندوبى الدول الأعضاء».

وفى موضع آخر (صفحة ١٠٨ وما بعدها) يروى صاحب هذه المذكرات جانباً من محادثات بومدين مع القادة السوفييت ويرينا مدى التصلب الذى كان بومدين يأخذ به فى تعامله مع القضية، على الرغم من محاولات القادة السوفييت إقناعه أن يكون العرب أكثر عملية ومنطقية فى تعاملهم مع الأمر الواقع، ونحن نرى صاحب المذكرات لا يخل على قارئه بإيراد نصوص شبه كاملة لمحاضر اجتماعات القادة السوفييت مع الرئيسين العربيين هوارى بومدين (رئيس الجزائر) وعبدالرحمن عارف (رئيس العراق) اللذين زارا موسكو بالاتفاق مع عبدالناصر لمناقشة القضية وسبل الدعم السوفيتى للحقوق العربية بعد هزيمة ١٩٦٧، ومن الواضح أن محمود رياض كان يريد أن يفتح أعين قومه على نحو ما كان السوفييت يريدون فى ذلك الوقت، ولهذا السبب فقد حرص على إيراد كل هذه التفصيلات التى سنكتفى ببعضها :

«لقد ارتفعت حرارة الجدل بعد ذلك، والغضب المتبادل من بريجنيف وبومدين. قال بعده الرئيس بومدين: إن إنهاء حالة الحرب معناه الاستسلام عملياً للشروط الأمريكية - الإسرائيلية. أما بريجنيف فقد أصر على أن إنهاء حالة الحرب يختلف عن توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، ومن ثم فإنه لا يفرض على العرب إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع إسرائيل».

«وعندما بدأت الجلسة الثانية من المباحثات فى اليوم التالى، والأخيرة، وقد بدأت بمحاولة للتهدة من جانب القادة السوفيت، حيث قال بريجنيف:

«إننى لست مرتاحاً من حديث الأمس، فالموقف الذى سمعناه لا يدل على وجود صورة واضحة، كما أننا لم نسمع أى حل. إننا نعرف أن شعوبكم متألمة لما حدث، لكن الاستماع إلى رأى الشعوب فقط ليس كافياً. لابد من مكافحة الاستعمار، فهو خبيث، ولا بد أن نكون خبثاء أيضاً عند مواجهته. لقد بعث إلينا جروميكو وزير الخارجية اليوم من نيويورك قائلاً: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستنتهى أعمالها دون اتخاذ أى قرار. وهذا أسوأ شئ لأنه يعنى أن يد إسرائيل حرة ويمكنها أن تضرب مرة أخرى، وللأسف لا يوجد بلد عربى الآن مستعد للدفاع، والموقف فى رأى سيكون صعباً. يا رفيق بومدين أنتم فى الجزائر بعيدون عن ساحة المعركة، وقد ترون الموقف العام أكثر وضوحاً».

«وقال كوسيجين: «أود أن أضيف شيئاً، وهو أن موعد انتهاء دورة الجمعية العامة بعد غد، ولا يعرف أحد ماذا ستكون النتائج بعد ذلك. أرجوكم أن تفكروا جيداً. إن أموركم بيدكم، وليس لنا حق فى الضغط عليكم، ولكن إذا اقتنعتم بأمر ما يمكنكم أن تتصلوا من هنا بالتليفون مع الرئيس جمال عبدالناصر، ومع رئيس سوريا، وتوضحوا لهما الموقف خلال دقائق. إن الوقت ضيق ولا بد من الوصول إلى جواب محدد. الموقف فى رأى جروميكو هو أن تنسحب أولاً قوات إسرائيل، ثم نربط ذلك بموضوع إنهاء حالة الحرب وحرية الملاحة فى قناة السويس».

«قال بومدين: «بالنسبة إلى هذه النقطة فإن مرور علم إسرائيل فى القناة معناه الاعتراف بإسرائيل».

«رد كوسيجين: «هذه قضية نظرية. الألمان كانوا يمرون في ممراتنا المائية، وكنا في حالة حرب معهم. لقد قبلنا ذلك لأننا كنا في حاجة لمثل هذا التصرف من الناحية الاقتصادية».

(٣٥)

هكذا كان الحوار يجرى بينما جروميكو في نيويورك يحاول أن يقنع العرب بأن يتقبلوا شيئاً خيراً من لاشيء... ولكن منطق الفرص الضائعة كان للأسف الشديد هو السائد.

وبعد أن يروى محمود رياض كثيراً من تفصيلات ذلك الحوار العربي السوفيتي على مستوى القمة يصل (في صفحة ١١٠) إلى بلورة رأى بريجنيف:

«قال بريجنيف: «أنتم لا تريدون حتى الاعتراف على الورق بإنهاء حالة الحرب، وإسرائيل لا تريد أن تنسحب. ثم هناك المشاكل الأخرى كحرية الملاحة وغيرها. نحن نبحث عن حل، والعدو من الجانب الآخر يبحث عن حل. في ظروفنا الحالية، قد نقبل ورقة مكتوباً عليها «إنهاء حالة الحرب» مقابل بقاء الأنظمة التقدمية، ومقابل بقاء الكفاح مستمراً. من جانبنا سنساعدكم عسكرياً ولن توقف الدول الاشتراكية مساعداتها لكم. أنتم كعسكريين تفهمون جيداً أنه لا يمكن إعادة بناء قوات عسكرية في خلال يومين، خاصة بعد الدرس الأخير».

وبعد صفحات أخرى يطلعنا صاحب هذه المذكرات على هذه الذروة من ذروات الحوار:

«وبعده عاد بريجنيف للتساؤل قائلاً: «ماذا يهم لو مر العلم الإسرائيلي في قناة السويس أو لم يمر؟».

«واحتد الرئيس الجزائري هواري بومدين بشدة قائلاً: «إذن في هذه الحالة لو نحصل على جرارات تكون أكثر فائدة لنا من الدبابات».

«رد بريجنيف: «نعم ستحصلون على جرارات وكل شيء. ولكن، ماذا يهم في هذه الظروف لو صدر قرار بإنهاء حالة الحرب شرط أن يتوقف ذلك على إتمام انسحاب

القوات الإسرائيلية؟ ثم إنكم قلتم إنكم ستتكلمون مع الأمريكيين ولا تتكلمون مع إسرائيل، هذا شيء جديد بالنسبة لنا. إن إسرائيل لا تستعبدكم، ولكن أمريكا يمكنها ذلك».

على هذا النحو لخص بريجنيف الموقف للعرب: إن أمريكا هي التي تستعبدكم وليس إسرائيل.. ولكن أحداً لم يكن مستعداً في ذلك الوقت لإدراك مثل هذه الحقيقة، بل إنه بعد هذا الموقف بأكثر من عشر سنوات كان أنور السادات وهو بطل الحرب المنتصر يلقي العنت والسخرية عندما يصرح بالحقيقة، وهي أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا.. ولنتأمل بقية ما يروييه محمود رياض عن تفصيلات الحوار:

«وعلق بومدين على ذلك بأن هذا كلام غامض، ثم أضاف: «إن المشكلة ليست إسرائيل نفسها لأنها آلة في يد الأمريكيين، وهم الآن في مركز القوة. ونعتقد أن إنهاء حالة الحرب يؤدي عملياً إلى قبول الشروط التي تفرضها إسرائيل. إن أى سياسة تؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل هي غير مقبولة من الجانب العربي. إن هذا أمر صعب جداً بالنسبة للحكومة المصرية وللآخرين».

«قال بريجنيف: «دعوا إسرائيل تنسحب، ثم فسروا القرار كما تريدون، لا كما تريد إسرائيل. وعندما تصبحون أقوى افعَلوا ما تشاءون».

لعل هذا يطلعنا على ما كان يعتمل في فكر محمود رياض ولو لم يصرح به، ولهذا كله فإن محمود رياض لا يخفى أنه هو الذي اقترح عدم الاستمرار في استخدام سلاح البترول عقب حرب ١٩٦٧ وضرورة إعادة ضخه، وهو يروي الوقائع (صفحة ١٠١) ثم يقول:

«... وقبل نهاية الاجتماع تحدثت إلى الرؤساء الخمسة وأشارت إلى أنه أصبح من الواضح أن الاستعدادات العربية تحتاج إلى وقت طويل، وأن الاستمرار في قرار وقف ضخ البترول سيعود بالضرر على الدول التي ليس لها أية موارد سوى الموارد البترولية، وفي نفس الوقت فإن دول المواجهة في حاجة إلى معونة اقتصادية حتى يمكنها مواصلة الصمود، ولذا اقترحت أن تستأنف الدول العربية ضخ البترول على أن يخصص عشرة في المائة من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة، وقدرت المبلغ في ذلك الوقت بحوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني».

«وكان الاقتراح مفاجئاً ولا يتماشى مع الرأي السائد بضرورة الاستمرار في وقف

الضخ، ولم يعلق سوى الرئيس الأتاسى تعليقاً عاماً لا يتضمن معنى الرفض. وجاء التعليق الإيجابي الذي سمعته من نائب رئيس الجمهورية زكريا محيي الدين ونحن نغادر قاعة الاجتماع بأن اقتراحي عملي».



هكذا يمكن لنا أن ندرك الآن بدون إجهاد لأذهاننا أنه كان من الممكن في ذلك الوقت أن يجرى التعبير عن التفكير العملي حتى على مستوى اجتماعات يحضرها كبار المسؤولين بمن فيهم الرؤساء!!

(٣٦)

ومع هذا كله فإن محمود رياض لا يستريح إلى الأداء الليبي، وهو يعبر عن عدم الراحة هذه في أكثر من موضع من مذكراته، وهو - على سبيل المثال - (في صفحة ٢١٧) يحدثنا عن معنى مهم حيث يقول:

«وتوجهت مع عبدالناصر لحضور اجتماع قمة الرباط يوم ٢٠ ديسمبر».

«وعندما بدأ الملوك والرؤساء في بحث موضوع الدعم اللازم لدول المواجهة سواء بالمال أو السلاح، تقدمت وفود عديدة بمقترحات مختلفة وطالت المناقشات، فكان كل وفد يبدى استعداد له ليزيل كل جهد من أجل المعركة، إلا أن المؤتمر عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة والمتباينة، واشترك الرئيس الليبي معمر القذافي في المناقشات وكان شديد الحماس لمساندة مصر والرئيس عبدالناصر، فطالب الملك فيصل بزيادة الدعم الذي تقدمه السعودية».

«وهنا التفت الملك فيصل نحوي وقال: يا أخ رياض.. أليست الدراسة التي وضعتها تفيد بأن السعودية تدفع ١٢ في المائة من دخلها بينما تدفع ليبيا أربعة في المائة فقط؟».

«وأجبت قائلاً: هذا صحيح».

«عندئذ ذكر الملك فيصل أنه يجب أولاً أن تدفع الدول العربية الأخرى نفس النسبة التي تدفعها السعودية قبل أن تزيد السعودية من المبلغ الذي تدفعه».

«واستمرت المناقشات دون أن يشترك فيها عبدالناصر. ثم فوجئت بعبدالناصر بعد أن

نفد صبره يقف ويغادر قاعة الاجتماع. وبخروج عبدالناصر من المؤتمر انفض دون أن تصدر عنه أية قرارات».

وعند هذا الحد يعبر محمود رياض عن أسفه وخيبة أمله بقوله:

«وكانت النتيجة الطبيعية لفشل المؤتمر هي أنه لم يعد أمام عبدالناصر سوى الاعتماد كلية على الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وعسكرياً. وكان ذلك يشكل في الواقع نقطة ضعف شديدة حاولت تفاديها قبل مؤتمر القمة».

(٣٧)

ولا يقف محمود رياض في حديثه عن ديناميات الدبلوماسية المصرية فيما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ عند حدود التضامن العربي، ولكنه يشير إلى أن كثيراً من دول العالم كله قد بدأ يتضامن معنا. وعلى سبيل المثال فهذا ما يرويه (صفحة ٨٣ و صفحة ٨٤) عن بعض المواقف الإيجابية التي اتخذتها الدول الشرقية من أجل دعمنا وتأييدنا:

«... كما زارني سفراء الدول الاشتراكية يعرضون معارضة حكوماتهم. فتقدمت ألمانيا الشرقية مثلاً بمعونة كبيرة عاجلة تتمثل في خمسين طائرة من طراز ميج ١٧ وعدد كبير من الدبابات والمدفعية. أما سفير بولندا فقد كان له شأن آخر. كان من أكثر السفراء نشاطاً وتقديماً للأفكار. وكان ما يعرضه من آراء أحياناً تكون آراء سوفيتية تستهدف تحسس وجهة نظر مصر وعبدالناصر حتى لا يتعرض السوفييت إذا تقدموا بها مباشرة إلى الرفض مما قد يسبب لهم الحرج».

«وأثناء مقابلي لسفير بولندا أشار إلى أن إسرائيل قريبة من عدد من القواعد العسكرية الأمريكية بما يتيح لها الحصول على معونات عسكرية سريعة في وقت الحاجة، وأنه شخصياً يتساءل عن إمكانية التفكير في إعطاء تسهيلات للدول الاشتراكية حتى يمكنها تقديم معونتها بسرعة. وعندما أجبت أنه الأمر العاجل الآن هو سرعة وصول الأسلحة إلينا لإعادة بناء الجيش، عاد مرة أخرى ليقترح من جانبه عقد اتفاق عسكري مع الاتحاد السوفيتي لتسهيل مهمته في سرعة إمدادنا بالسلح».

ومن المهم أيضاً أن نسجل ما حرص محمود رياض على تسجيله من موقف الدول الاشتراكية من إسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وهو الموقف الذي أبلغه له السفير

السوفيتي عند اجتماعه به عقب وقف إطلاق النار مباشرة ، وقد قررت هذه الدول في اجتماع طارئ عقد في موسكو قطع علاقاتها مع اسرائيل ، وأصدرت بياناً مشتركاً وقعت عليه كلها فيما عدا رومانيا.

(٣٨)

أما الأدوار السياسية التي اضطلع بها محمود رياض في القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي فتبدأ كما نعرف بمشاركته في مفاوضات رودس، وهو يحكى عن هذه المشاركة في الصفحات الأولى من كتابه ويقول:

«... وبناء على قرارات مجلس الأمن توقف القتال في النهاية على كافة الجبهات، وتوجه وفد إسرائيلي وآخر مصرى إلى جزيرة رودس للتفاوض من أجل توقيع اتفاق الهدنة، وكان ذلك أول تفاوض رسمي بين إسرائيل ودولة عربية. وعندما غادرت غزة للاشتراك في مفاوضات رودس، كان الموقف نتيجة للمعارك العسكرية استيلاء إسرائيل على أراضى تتجاوز الحدود التى رسمها قرار التقسيم للدولة اليهودية، كما طردت ما يزيد على مليون فلسطيني من قراهم وأراضيهم ليحل محلهم المهاجرون اليهود».

«وبدأت المفاوضات يوم ١٣ يناير ١٩٤٩ تحت إشراف دكتور رالف باننش ممثل الأمم المتحدة، وفى أول لقاء ضم الوفدين كادت المفاوضات أن تقطع بسبب تصميم كل وفد على موقفه، ولذا لجأ باننش إلى اتباع أسلوب المفاوضات غير المباشرة، وذلك بالتنقل بين مقر كل وفد عاملاً على تقريب وجهات النظر. وبعد مفاوضات استمرت حوالى أربعين يوماً توصل الوفدان إلى مشروع اتفاق، وكلفنى رئيس الوفد (لا يذكر لنا محمود رياض اسمه مع أن مثل هذه الأسماء التى ترأس المرء فى أول حياته لا تنسى) بعرضه على القائد العام اللواء فؤاد باشا صادق، فسافرت إلى رفح حيث يوجد مقر القيادة، لاستطلاع رأيه فى عدد القوات المصرية التى يرى الاحتفاظ بها فى قطاع غزة، فكان رده بأنه لا يستطيع البت فى الموضوع قبل التعرف على القرار السياسى للحكومة، فإذا كان هناك احتمال لاستئناف القتال فيجب الاحتفاظ بثلاثة ألوية، أما إذا كانت الحكومة تستبعد العودة إلى الحرب فيمكن الاحتفاظ بلواء واحد فقط».

«فتوجهت في نفس اليوم إلى القاهرة وقابلت وزير الحربية حيدر باشا الذي رأى ضرورة استطلاع رأى الحكومة، فتوجهنا سوياً لمقابلة رئيس الوزراء إبراهيم باشا عبد الهادي، وكان بصحبته عدد من الوزراء، وبعد أن شرحت الاتفاقية وتعليق القائد العام عليها، دارت مناقشة وانتهت بأن قرر رئيس الوزراء الاكتفاء بلواء واحد في قطاع غزة على أساس أن الاتفاق الذي سنوقعه يحرم على الطرفين العودة إلى القتال».

«وبمجرد عودتي إلى رودس تم توقيع الاتفاق وأقام دكتور بانث حفل عشاء لأعضاء الوفدين، وخلال العشاء دارت أحاديث بين أعضاء الوفدين، وتولد لدى انطباع مما سمعته من أعضاء الوفد الإسرائيلي بأنهم سعداء للغاية بالنتيجة التي حققوها، وأنهم يتوقعون تسريح بعض قواتهم ليعودوا إلى أعمالهم أو استئناف دراستهم الجامعية، وعندما علموا بأن القاهرة أذاعت تعييني رئيساً لوفد مصر في لجنة الهدنة المشتركة ركزوا حديثهم معي حول مستقبل السلام في المنطقة، وكان من بينهم الجنرال يادين الذي أصبح نائب رئيس الوزراء في حكومة بيغن، وكان يتحدث عن اتفاقية الهدنة باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق السلام الدائم».

«وخرجت أنا شخصياً بانطباع قوى أن النزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية قد انتهى تماماً، وزاد يقيني عندما وقعت الأردن ولبنان وسوريا على اتفاقات مماثلة».



هكذا نرى محمود رياض وقد خرج بانطباع قوى - على حد تعبيره - أن النزاع مع إسرائيل قد انتهى إلى هذا الاتفاق أو بهذا الاتفاق، وهكذا كان رياض شأنه شأن كل الضباط الآخرين بمن فيهم عبدالناصر - كما رأينا من قبل - لا يتطرقون بأذهانهم إلى صراع تاريخي ولا إلى ما تضمنته بروتوكولات حكماء صهيون مما أصبح بعد هذا وقوداً مستمراً وصادقاً للحديث عن الصراع العربي - الإسرائيلي.



وفي الحقيقة فإن هذه المشاركة في مفاوضات رودس لم تكن هي أولى علاقات محمود رياض بفلسطين، فقد زار صاحب هذه المذكرات فلسطين عدة مرات من قبل على نحو ما يروى في أول صفحات الكتاب حيث يقول:

«عندما صدر قرار تعييني مديراً لمكتب المخابرات الحربية بغزة عام ١٩٤٨، لم تكن

تلك هي المرة الأولى التي أزور فيها فلسطين، فقد سبق لى أن زرتها عام ١٩٤٣، عندما التحقت بكلية أركان حرب، ثم زرتها مرة أخرى عام ١٩٤٥ عندما كنت أقوم بالتدريس للقسم النهائي في الكلية الحربية واصطحبت الطلبة لأحد المعسكرات القريبة من عكا للإشراف على المناورات العسكرية التي كانوا يقومون بها قبل تخرجهم». «وفي المرتين كان الهدوء مستتباً بسبب ما فرضته ظروف الحرب العالمية، ولكنه كان كالهدوء الذى يسبق العاصفة. فقد كان عرب فلسطين شأنهم شأن بقية الشعوب العربية، يناضلون فى سبيل الاستقلال منذ مطلع القرن العشرين».

(٣٩)

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات حفيظاً إلى أبعد حد ممكن بالحديث عن جهده الشاق فى استصدار القرار رقم ٢٤٢ الذى ظل مثاراً للجدل لفترة طويلة، ويبدو واضحاً أن لاحتفاء محمود رياض بالظروف والجهود التى سبقت إصدار هذا القرار علاقة بما تعرض له القرار منذ صدوره وحتى الآن من هجوم ونقد متصلين، وهو يروى كيف أنه كان يتوقع مثل هذا الجدل حول مغزى القرار طوال العمل من أجل استصداره إلى أن يصل (فى صفحة ١٥٣) إلى تلخيص دقائق الموقف الدولى الذى صدر القرار فى ظله فيقول: «... ولقد حاولت فى سردى للأحداث فى هذه الفترة أن أوضح الأهداف الحقيقية للقرار والتفسير السليم له، ومواقف الدول الأعضاء فى مجلس الأمن إبان موافقتها على القرار ٢٤٢، وقد تعرض القرار طوال السنين التالية للتمويه وإعطائه تفسيرات خاطئة من جانب إسرائيل. وأنا لا أقول إن هذا القرار كان مثالياً، فالواقع أنه كان أضعف من مشروعات قرارات أخرى سبقته، ولكنه كان القرار الممكن الحصول عليه فى ظل الظروف التى صدر فيها».

«لقد بقيت فى نيويورك تلك المرة سبعة وستين يوماً، عدت بعدها منهكاً إلى القاهرة لكى أتجه فى نفس اليوم إلى اجتماع كان منعقداً لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر».



ثم يتحدث محمود رياض عن جلسة مجلس الوزراء المصرى التى تمت مناقشة القرار

فيها، وهى الجلسة التى لخصت وقائمهها فى عرضى لمذكرات المستشار عصام الدين حسونة فى الباب الأول من كتاب «مذكرات رجال القانون والقضاء»، كما أشرت إلى موقف عبدالناصر فيها من محمود رياض نفسه فى الباب الثالث من كتابى: «مذكرات قادة المخابرات والمباحث» فى عرضى لمذكرات أمين هويدى مع عبدالناصر. وقد تعمد رياض تجاهل الآراء التى أبديت فى هذا الاجتماع وبخاصة رأى عصام حسونة الذى أيده كمال رفعت!! ومع هذا فإننا نلمح فيما يرويه محمود رياض نفسه عن اجتماع مجلس الوزراء أن الأمور لم تكن تسير سيرها الروتينى المعتاد وأن الأمر جعله عصبياً أو متمكناً من حقائق لا يعرفها المستمعون فهو يلقيها عليهم بينما هم فى ذهول وهو يتابع الإلقاء بينما هم لا يزالون فى ذهول، وهذا هو المعنى الذى استعار له الرئيس عبد الناصر الوصف القائل باللقاء الدش البارد! ولم يصرح عبد الناصر بهذا التعبير لتوه ولكنه توصل إليه بعد أن استحضر الصورة طوال الليل:

«ولم يكن قد حدث فى مصر تمهيد إعلامى لقبولنا للقرار أو تفسير له. الأمر الذى انعكس على مناقشات مجلس الوزراء فى تلك الليلة. ولا أستطيع أن أتذكر الطريقة التى شرحت بها للمجلس ظروف القرار وملابساته وأسباب موافقتنا عليه. ولكن فى اليوم التالى وصف لى عبدالناصر أسلوبى فى الرد على استفسارات زملائى من الوزراء، فقال لى ضاحكاً: لقد بدوت كما لو كنت تصب دشاً بارداً على الحاضرين».



كذلك يتحدث صاحب هذه المذكرات بأمانة وصدق عما واجهه من ذهول نواب الشعب فى مجلس الأمة وهو يحدثهم عن تفاصيل القرار بناء على طلبهم ونحن نحمد لمحمود رياض إثبات هذه الواقعة المهمة بهذا السيناريو الغريب، مع أنه كان فى وسعه أن يقفز عليها كلية ولكن يبدو أن أثر هذا اللقاء مازال مسيطراً على فكره، وحاضراً فى وعيه:

«بعدها طلبت لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الأمة المصرى الاجتماع بى لبحث هذا الموضوع، وكان يرأس الاجتماع أنور السادات باعتباره رئيساً للمجلس، فى ذلك الوقت».

وعندما استفسر منى بعض الأعضاء: هل معنى القرار هو إبرامنا لاتفاقية صلح مع إسرائيل، أو إقامة علاقات دبلوماسية معها؟.

«فقلت: «بالتأكيد لا».

«وسأل عضو عن موضوع الحدود».

«أجبت: «إنه بموجب القرار نعتزف بالحدود الدولية لإسرائيل».

«وسألنى عضو آخر: «هل معنى القرار هو اعترافنا بإسرائيل؟».

«وأجبت: «إننا اعترفنا بإسرائيل كأمر واقع عندما وقعنا معها اتفاقيات الهدنة فى عام ١٩٤٩».

«وكان أحد رجال الإعلام حاضراً الاجتماع باعتباره عضواً فى المجلس، فسألنى بعد الشرح الذى قدمته حول القرار: «هل كان كل ما نردده، كإعلاميين، خلال السنوات الماضية خطأ إذن؟!».

«وأجبت ببساطة: «نعم».

«وعندئذ وضع بعض أعضاء المجلس أصابعهم فى آذانهم قائلين إنهم لا يريدون أن يسمعوا المزيد».



على هذا النحو الذى يرويه صاحب هذه المذكرات كان استقبال نخبة مختارة من نواب الشعب فى البرلمان (مجلس الأمة) لقبول مصر هذا القرار.

هل نستطيع بعد هذا أن نرى صورة للإحباط النفسى أكثر تعبيراً وتأثيراً من هذه الصورة؟ إنها الهزيمة يشربها الشعب ونوابه مرة أخرى بعدما كان فى ٥ يونيو ١٩٦٧، نسأل الله سبحانه وتعالى ألا يعيد علينا مثل هذه الأيام أبداً، وأن يتغمد برحمته وفضله شهداءنا وقادتنا الذين حررونا من هذه الهزيمة، وأعادوا إلينا العزة والكرامة.

ثم يحاول محمود رياض أن يلجأ إلى التعقل وبرود الأعصاب وهو يصف كل هذا الذى حدث وكان قدره أن يصبح هو المسئول الكبير الذى يواجهه ويتصدى له، بينما غاب عن مواجهته المسئولون عن الهزيمة، وعما ترتب عليها، وفى شجاعة نادرة يحدثنا رياض عن أنه كان يرى أن من واجبه أن يتحمل العبء:

«..لقد كان هذا هو الجو الانفعالى السائد عند صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بسبب الغضب ضد الولايات المتحدة والرغبة فى الثأر من إسرائيل، وكنت أشعر أنه من واجبى أن أتحمّل العبء لتصحيح المفاهيم ولاتخاذ مواقف أكثر واقعية».

ولا يغفل محمود رياض أن يتحدث عن محاولات إسرائيل المبكرة جداً من أجل تشويه القرار وإجهاض محتواه فيقول:

«وبدأت إسرائيل بعد صدور القرار مباشرة في حملة من أجل تشويه المعنى الحقيقي للقرار والتركيز على كلمة «أراضي» في النص الإنجليزي، في محاولة التملص من التزامها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة».

(٤٠)

ولا يغفل محمود رياض في هذه المذكرات الحديث باستفاضة معقولة عن دوره في مساعي السلام العربية - الإسرائيلية فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وهو دور كبير جداً، وهو يقدم للحديث عنه (صفحة ١٨٣) بحديث عما اكتشفه من أن إسرائيل نفسها هي التي كانت حريصة على إفشال أي جهد من أجل السلام، وهو يروي وقائع محددة عن جهود هولندية وتركية ورومانية للوصول إلى حلول سلمية مع إسرائيل باءت كلها بالفشل، وهذه الفقرات من أهم ما يمكن لنا وللتاريخ المعاصر الذي لم يستوعب بعض قرائه ما كان على الرئيس العظيم أنور السادات أن يفعله من أجل الوصول إلى حل ففعله في مبادرته:

«... وخلال وجودي في نيويورك حاولت وفود عديدة المساهمة في إيجاد حل للأزمة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٤٢، تدفعها في ذلك النوايا الطيبة وكان على أن أسير معهم إلى نهاية الطريق حتى تكتشف بنفسها حقيقة موقف إسرائيل وسوف أكتفى بأمثلة لهذا :

«فقد جاءني نائب وزير خارجية رومانيا [هكذا يبدو لنا أن مشورة رومانيا - بالذات - بالسلام كانت مبكرة جداً عما نعرفه من محاولات شاوشيسكو وحكومته مع الرئيس السادات] يوماً يقترح على أن أعقد لقاء سرياً مع وزير الخارجية الإسرائيلي وأضاف أن الإسرائيليين قد أكدوا له أن مثل هذا اللقاء لو تم سوف يحقق حل جميع المشاكل ، فرفضت فكرة اللقاءات السرية وذكرت له أنه إذا كانت لدى إسرائيل أي أفكار جديدة فلماذا لا تقدمها لنا عن طريق يارنج أو تقدمها لكم حتى نتعرف على مدى جدية مقترحاتهم وأضفت أنني شخصياً سبق واجتمعت علناً مع وفود إسرائيلية في رودس وفي لجان الهدنة ، والسرية لن تخدم قضية السلام خاصة أن مجلس الأمن رسم الطريق لتحقيق السلام في المنطقة» .

«ولم تكن رومانيا وحدها التي اقترحت المقابلات السرية، فقد قامت يوغوسلافيا أيضاً بمحاولة أخرى وإن كان طابعها مختلفاً تماماً . فقد كان ناحوم جولدمان صديقاً شخصياً للرئيس اليوغوسلافي تيتو ، وكانت له آراء تختلف عن آراء جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل سواء بالنسبة لدور الحركة الصهيونية وعلاقتها بإسرائيل أو بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط . فقد كان مقتنعاً بأن تحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية هو أفضل من محاولة ضم أراضى عربية جديدة للاحتلال الإسرائيلي . وكان الرئيس تيتو يرى أن الاتصال بجولدمان ربما يكون مفيداً ولذلك فإنه أثناء وجوده في أسوان للاجتماع بالرئيس عبد الناصر ، اجتمع بي وزير خارجية يوغوسلافيا واقترح أن يتم لقاء سرى بيني وبين ناحوم جولدمان في بلغراد ، ولكنني مرة أخرى رفضت أسلوب المقابلات السرية ، وذكرت له أن ناحوم جولدمان لا يمثل إسرائيل ولا يملك إصدار قرار بشأن سياستها ومن ثم فإنني لا أرى أى جدوى من هذا اللقاء» .

«وبعد سفر الرئيس تيتو ببضعة أيام سألتني عبد الناصر ما هي قصة ناحوم جولدمان فرويت له ما حدث ، فأقرني على تصرفي وإن كنت لم أعط الموضوع أهمية تستدعي أن أخطر عبد الناصر به» .



وهذا ما يرويه لنا محمود رياض في هذه المذكرات عن المحاولة التركية من أجل السلام:

«... جاءني وزير خارجية تركيا الصديق إحسان صبرى ، وذكر لي أن إسرائيل طلبت من تركيا التوسط في القضية، وعندما سألتني إحسان صبرى عن رأيي قلت له إنني أريد قبل أن أجيبه أن أسمع منه مرة أخرى ما هو موقف تركيا بالنسبة للعدوان الإسرائيلي ، فرد عليّ بسرعة وحزم : [إننا ندين العدوان بشدة ونطالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني]» .

«وهنا قلت لإحسان صبرى : [إن دور الوسيط يحتم عليه الامتناع عن إبداء الرأي ، وقد لاحظت مؤخراً أن إسرائيل قد قامت بمساعي مماثلة لدى بعض الدول الصديقة لإبعادها عن تأييد موقفنا وهي لعبة ذكية من إسرائيل] فسارع إحسان صبرى في تأييد موقفى وكان شديد الحماس في تأييده للحق العربى فى كل مؤتمر شارك فيه» .



وهذا - ثالث - ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن محاولة وزير الخارجية الهولندي التوسط في النزاع العربي - الإسرائيلي من خلال علاقته الوثيقة بأبا إيبان: «جاءني دكتور جوزيف لونز وزير خارجية هولندا وسكرتير عام منظمة حلف شمال الأطلسي فيما بعد ، وأراد أن يقوم أيضاً بالوساطة نظراً لعلاقته الشخصية مع وزير خارجية إسرائيل ، وقد ذكر لي أنه استفهم من أبا إيبان عن الموقف الإسرائيلي بالنسبة للحل ، فأكد له أن الموقف الإسرائيلي يتلخص في العبارة التالية : [الحد الأقصى من الأمن بالنسبة لإسرائيل ، والحد الأدنى من التغييرات بالنسبة للحدود التي كانت قائمة في ٤ يونيو] .

» ثم سألتني وزير خارجية هولندا عن رأيي ، قلت له : « إنني موافق » . « ونظر إلى بدهشة مستفسراً ، فقلت له مؤكداً : « إنني أوافق على مسألة أمن إسرائيل دون قيد أو شرط ، ولكن على ضوء التاريخ العملي في المنطقة ، فإن إسرائيل كانت هي التي هددت أمننا دائماً ، ولذلك فإن من حق الدول العربية أن تحصل على نفس الضمانات التي تطلبها إسرائيل لأمنها » .

وقال وزير خارجية هولندا : « إن هذا مطلب عادل بما فيه الكفاية » . قلت له : « أما بالنسبة للحدود فأرجو أن توافيني بخريطة محدّد عليها هذا « الحد الأدنى » الذي يتحدث عنه أبا إيبان حتى يمكن دراستها » .

وتركتني وزير خارجية هولندا وهو سعيد للغاية ، وقد كان رجلاً لا يعرف الخداع . ثم سألته عندما قابلته فيما بعد لماذا لم يأت بالخريطة ، فأجابني وهو يشعر بالحرج الشديد : إن المشكلة هي أن أبا إيبان رجل طيب ولكن حكومته سيئة وقد رفضت إعطاءه الخريطة !

ولم أكن في حاجة أن أؤكد لدكتور لونز من البداية أن أبا إيبان لن يأتيه بالخريطة التي يصفها له لأنها تضع قيداً على التوسع الإسرائيلي » .

(٤١)

ولعلنا نأتي الآن إلى تفاصيل لقاءات صاحب المذكرات ومباحثاته مع وزير الخارجية

الأمريكي ولیم روجرز، وهی اللقاءات التي انتهت بموافقة الرئيس عبدالناصر على مبادرة روجرز:

يتأمل محمود رياض تفصيلات لقائه الأول مع روجرز ويقول :

« .. وخلال حرب الاستنزاف كان أول لقاء لى مع ولیم روجرز أثناء دورة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٩ ، خرجت منه بانطباع أنه مخلص فى محاولته لفهم حقيقة الصراع فى الشرق الأوسط وأنه يرغب فى التعامل معى بذهن متفتح مما جعلنى أشعر بصدقه وجدته فى محاولة تنمية مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة . وفى ذلك اللقاء ذكر لى روجرز أنه قابل فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالى خمسين وزيراً للخارجية وأنه أصيب بالدوار حيث لم يكن يتصور أن العالم ملئ بكل هذه المشاكل التى سمعها، وأن الكل يتوقع أن يكون للولايات المتحدة دور فى حل هذه المشاكل » .

وعلى مدى أكثر من سبعين صفحة يروى صاحب هذه المذكرات تفاصيل قبول مصر لمبادرة روجرز على نحو ظنه البعض مفاجئاً خصوصاً مع كثرة الحديث عن لاءات الخطوط الثلاث وسياسة التمسك بالحدود القصوى من المطالب العربية واعتماد إسرائيل فى الجانب الآخر على هذا التشدد غير المبرر من جانب الدول العربية، ويبلور محمود رياض هذا كله فى فقرة موحية فى صفحة ٢٦٣ حيث يقول :

«... وبمجرد إعلان قبولنا لمبادرة روجرز بدأت إسرائيل بمناورات سياسية تستهدف عرقلة المبادرة لأنها كانت تتضمن عدداً من النقاط تعارضها إسرائيل ، مثل المفاوضات المباشرة وتمدد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر بينما كانت إسرائيل تطالب بوقف دائم لإطلاق النيران» .

«وكتب نيكسون لرئيسة وزراء إسرائيل يحثها على إعلان قبولها لمبادرة روجرز ، وبعدها بيومين أعلن موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى أن إسرائيل « ليست قوية إلى درجة تسمح لها بخسارة حلفائها » مشيراً بذلك إلى الولايات المتحدة ، كما أعلن إيجال آلون نائب رئيسة وزراء إسرائيل أنه « حتى ولو كان هناك تباين فى الآراء بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فحين تأخذ حكومة الولايات المتحدة مبادرة كهذه ، يبدو لى أنه يجب علينا القبول بها فى هذه الظروف ، حتى ولو لم نكن راضين تماماً عن كل التفاصيل» .

«وهكذا وبعد عديد من المناورات السياسية ، قررت الحكومة الإسرائيلية بعد اجتماع لها فى ٣١ يوليو ، الموافقة على مبادرة روجرز وأخطرت الولايات المتحدة بذلك » .



ثم يروى صاحب هذه المذكرات بعد عدة صفحات (صفحة ٢٦٦) مدى الفوائد والايجابيات التى أنعم الله بها على مصر من جراء غباء الإسرائيليين والأمريكيين عند توقيع مبادرة روجرز أو من جراء الغشاوة التى ألقاها الله سبحانه وتعالى على أعينهم ، ويكاد محمود رياض فى مذكراته هذه ينفرد بكل هذه التفصيلات عن المبادرة وأجوائها وعما حدث بعدها من إجراءات وترتيبات تنفيذية وما فيها من مفارقة :

«... وفى اليوم التالى وصلتني برقية أخرى من مدير مكتبى يخطرني فيها بأننا قد اتفقنا مع الولايات المتحدة فعلاً على موعد بدء سريان وقف إطلاق النيران وهو الأمر الذى كان مفاجأة بالنسبة لى فعدت إلى القاهرة فوراً يوم ٩ أغسطس» .

«وعندما استقبلنى مدير مكتبى فى مطار القاهرة أبلغنى بأن برجس قد تقدم باقتراح من واشنطن يتعلق بموعد وترتيبات وقف إطلاق النيران وأن الرئيس جمال عبد الناصر قد وافق على أن يبدأ سريان وقف إطلاق النيران اعتباراً من الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت القاهرة يوم ٨ أغسطس ولمدة تسعين يوماً وعندما اطلعت على تقرير محمد رياض الذى شمل كافة الاتصالات مع برجس اعتباراً من اللحظة التى تقدم فيها مساء ٦ أغسطس باقتراح وقف إطلاق النيران بعد منتصف ليل نفس هذا اليوم أو صباح يوم ٧ أغسطس تبين لى على الفور أنه إذا كان لدى بعض الأمل فى نجاح المبادرة لتحقيق السلام فقد تبخر هذا القدر البسيط من الأمل بل توقعت المزيد من المشاكل بيننا وبين الولايات المتحدة، وكانت لدى فى هذا الصدد ملاحظتان :

فأولاً : إن الولايات المتحدة كانت متعجلة جداً فى التبرير بموعد وقف إطلاق النار وقد فسر برجس هذا التعجيل بأن الوقت قد يغرى إسرائيل بأن تقوم بغارة كبيرة جداً ضد الصواريخ المصرية الموجودة داخل منطقة الخمسين كيلو متراً غرب قناة السويس، كما أن الوقت قد يغرى مصر ببناء مواقع جديدة للصواريخ داخل تلك المنطقة ، ولم أتبين فى ذلك الوقت معنى هذا التهديد إلا أننى عندما علمت فيما بعد بأن إسرائيل كانت أعدت خطة لإنزال قوات خاصة بطائرات الهيلوكوبتر خلف قواتنا لتدمير حائط الصواريخ استطعت الربط بين الأمرين .

وثانياً : إن هذا التهديد يبين مدى عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ المبادرة التى تقدمت بها من لحظتها الأولى ، لأننا إذا كنا حقاً فى طريقنا إلى تحقيق السلام فلماذا تهاجم إسرائيل المواقع المصرية ؟ والسؤال الهام كيف تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل

أن تقوم بهذه الغارات التي تفسد المبادرة وإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع وقف اعتداءات إسرائيل بعد أن أعلننا قبول المبادرة الأمريكية فكيف ستستطيع الولايات المتحدة إلزام إسرائيل بعد ذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي العربية ؟ » .

(٤٢)

وعلى هذا النحو من القلق والضجر والإشفاق يحدثنا صاحب هذه المذكرات عن طبيعة الشكوك التي راودته حين قرأ تقرير مساعديه عن الساعات والأيام الأولى التي أعقبت تنفيذ المبادرة، وهو يبدى عجبه من هذا «الضعف الأمريكي» تجاه إسرائيل، كما يبدى عجبه من تورط الولايات المتحدة في فرض نفسها كمراقب فيقول:

«ولقد لاحظت أيضاً أن الولايات المتحدة قد فرضت نفسها كمراقب لوقف إطلاق النيران ولكن بدلاً من أن نخطرنا بأنها ستقوم بذلك لصالح الطرفين وكطرف محايد إذ بها نخطرنا بأنها سوف ترسل طائرات استطلاع أمريكية على ارتفاع عشرة كيلومترات لمساعدة إسرائيل في الرقابة ، وإن الولايات المتحدة تتصور أن يفعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء لمساعدة مصر» .

ويعقب رياض على هذا الانحياز الأمريكي في التصرف تجاه القضية والاندفاع في التعبير عنه بقوله:

«ولم أفهم إطلاقاً كيف يصدر مثل هذا الاقتراح من الولايات المتحدة لأننا من جانبنا لم نطلب من الاتحاد السوفيتي شيئاً من هذا القبيل ، وكنت أتصور أن تطلب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة القيام بتلك المهمة أو أن تطلب منا قبولها (أى قبول الولايات المتحدة) كطرف محايد ، أما أن تقوم الولايات المتحدة بتمثيل إسرائيل وتقتصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتمثيل مصر فقد كان هذا أمراً لا بد أن يؤدي إلى خلافات شديدة ولذلك فقد رفضت من البداية الاعتراف بحق الولايات المتحدة في إرسال طائرات أمريكية « يو ٢ » للتجسس علينا لحساب إسرائيل» .

ويمضي صاحب المذكرات ليزيد الأمر إيضاحاً فيقول:

«وزاد من شكوكي بالنسبة للولايات المتحدة ما اطلعت عليه من بنود في اتفاق وقف إطلاق النيران حيث جاء به :

- يتوقف الطرفان عن إطلاق النيران فى الأرض وفى الجو عبر خط وقف إطلاق النيران .

- يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكرى فى داخل المنطقة التى تمتد خمسين كيلو متراً شرق وغرب القناة ولا يحق للطرفين إدخال أو إنشاء أية مواقع عسكرية فى هذه المناطق ويقتصر أى نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغيير وإمداد القوات الموجودة فى هذه المناطق» .



ويعلق محمود رياض على نص هذه البنود تعليقاً ذكياً يستمد من خبرته العسكرية - الدبلوماسية المزدوجة ، ويقول:

«وكان من الواضح أنه يمكن إعطاء أكثر من تفسير لهذه البنود وفى نفس الوقت لم يكن هناك جهاز محايد يشرف على تنفيذه، ولذلك فإن مصر عندما قامت فى اليوم السابق على موعد سريان وقف إطلاق النيران باستكمال تجهيز المواقع الضرورية التى يراها الجيش لتقوية شبكة الصواريخ لم يكن فى ذلك أى خرق لنصوص الاتفاق وكانت العملية بلا شك مفاجأة لإسرائيل لأنها تمت بسرعة وبمجهود خارق فى ساعات الليل القليلة السابقة على الواحدة صباحاً موعد بدء سريان وقف إطلاق النيران بحيث إنه لم يطلع صباح اليوم التالى حتى وجدت إسرائيل نفسها أمام شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوى، ولذلك فلم تكن مصر فى حاجة إلى خرق أى بند من بنود الاتفاق بمجرد وقف إطلاق النيران كما أنه لم يكن هناك بند يحول دون تقوية المواقع الموجودة فعلاً وهذا هو بالضبط ما قامت به مصر بل إن الاتفاق سمح بإجراء تغيير فى القوات وهو ما كانت تفعله مصر لأنها كانت قد احتفظت بمواقع هيكلية للصواريخ وكانت تعمل على تغيير القوات وتبديل المواقع فى نطاق الخمسين كيلومتراً حتى لا تتيح لإسرائيل معرفة مواقع الصواريخ بصفة مستقرة ودائمة».



وعند هذا الحد يبدأ رياض فى التعبير بوضوح عن سعاده بما وصفناه بالظروف المواتية لمصر التى جاءت كنتيجة مباشرة وسريعة جداً لتنفيذ مبادرة روجرز على هذا النحو السريع:

« وكان من الواضح أن الأجهزة الأمريكية التى وضعت هذا الاتفاق لم تنتبه إلى ما فيه من ثغرات كما لم تكن إسرائيل تتخيل بأن مصر تستطيع أن تبذل هذا الجهد الخارق وفى

ساعات محدودة قبيل سريان موعد وقف إطلاق النيران، وقد وجهت إسرائيل كل غضبها وثورتها إلى المبادرة الأمريكية ذاتها وحاول وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز فى البداية الصمود لصالح استمرار المبادرة، وبالتالي فعندما جاءتنى أول رسالة من واشنطن عن طريق بروجس فى ١٩ أغسطس، اقتضرت على الإشارة إلى الاتهامات الإسرائيلية ولم تجزم الولايات المتحدة بوقوع أية مخالفات من مصر، بل تضمنت إصرار روجرز على البدء فى المباحثات فوراً عن طريق يارنج».

(٤٣)

ولأن الكتاب كله بل حياة رياض كلها قد استغرقتها قضية فلسطين، فإن صاحب هذه المذكرات معنىً بالطبع بالحديث عن موقف مصر من قضية فلسطين، وهو لا يقدم هذا الموقف وتطوراتهِ فى إطار التألم لما حدث من تورط مصر فى القضية الفلسطينية، ولا فى إطار الزهو والمن بما قدمته مصر، ولكنه يقدمه فى الإطار الطبيعى الذى حدث دون انحياز إلى هذه الرؤية أو تلك، وعلى سبيل المثال فإنه يقص علينا كيف تحول موقف الرئيس عبدالناصر نفسه من إسرائيل فى أول الثورة من تجنبها تماماً إلى الانتباه المفاجئ إلى خطورتها، ولم يكن عبد الناصر وغيره من قادة الثورة بدعاً فى هذا الموقف الأولي من إسرائيل، ذلك أن محمود رياض نفسه قد روى فى فقرة سابقة أوردناها فى هذا الباب أنه كان يظن أن توقيع اتفاقية رودس كان كفيلاً بإنهاء النزاع فى هذه المنطقة، وكان هذا بالفعل هو التوجه العام عند طبقة محمود رياض وعبد الناصر وغيرهما من العسكريين الذين بدأوا يمارسون السياسة، وهو يذكر بكل صراحة أنه حين تحدث مع الرئيس عبدالناصر وعبدالحكيم عامر من أجل تقوية الجيش لإرهاب بن جوريون، كان رأى عبدالناصر منحازاً إلى ضرورة إعطاء الأولوية فى الإنفاق لمشروعات التنمية:

«وعندما قامت الثورة فى مصر فى يوليو ١٩٥٢ عدت إلى القاهرة وتوليت إدارة شئون فلسطين فى القيادة العامة، وبذلك أصبحت مسئولاً عن كافة جوانب القضية الفلسطينية، ولاحظت من متابعتى للتقارير التى كانت تصلنى فى هذا الوقت أن إسرائيل تعمل على زيادة قواتها المسلحة ازدياداً مطّرداً مع ترديد بن جوريون فى تصريحاته الإشارة إلى حاجة إسرائيل للمزيد من الأراضى والمياه لاستيعاب المهاجرين الجدد، وكان قد وصل إلى إسرائيل ما يقرب من سبعمائة ألف مهاجر خلال الفترة بين ٤٨ و ١٩٥٣، وبدأ

التوتر السياسى عندما أعلن بن جوريون عن رفضه لقرارات الأمم المتحدة فمعجزت لجنة التوفيق عن تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين».

«وبدأت أشعر بالقلق للموقف المتشدد لبن جوريون فى الوقت الذى كانت الثورة فى مصر تحاول تثبيت أقدامها داخلياً، وقد كرس كل جهودها من أجل البناء الداخلى والتنمية فتحدثت مع الرئيس جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر أكثر من مرة فى بداية عام ١٩٥٣ حول ضرورة تقوية الجيش المصرى بغرض الحفاظ على توازن القوى بما يحول دون إقدام بن جوريون على مغامرة عسكرية من أجل التوسع، إلا أن الرئيس عبدالناصر كان من رأيه ضرورة إعطاء مشاريع التنمية الأولوية فى الإنفاق، كما كان مقتنعاً بأن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح».



ثم يتحدثنا محمود رياض عن الحدث الذى جعل عبدالناصر يتحول بفكره إلى موقف آخر أكثر مسئولية وإيجابية وفهماً :

«وقد استمر عبدالناصر على موقفه هذا إلى أن قامت إسرائيل بهجوم على قطاع غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥، مما أدى إلى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين، وكان ذلك الهجوم نقطة تحول فى المنطقة، فقرر عبدالناصر ضرورة الإسراع بتقوية الجيش بعد أن تبين له بوضوح أن بن جوريون لا يرغب فى السلام لأنه يعوق خطته التوسعية».

«وذكر لى الرئيس عبدالناصر بعد هذه الغارة أن خطة التنمية وبناء المستشفيات والمدارس يجب ألا تؤخر بناء جيش قوى لحماية أمن مصر».

(٤٤)

وعلى الرغم من الإحساس بالانتماء الشديد إلى قضية فلسطين ، وإلى قضية الشعب الفلسطينى، فإن محمود رياض يقف من السياسة الفلسطينية موقفاً رشيداً وهو لا يمانع أبداً - عند اللزوم - أن ينتقد بعض التصرفات الفلسطينية، كذلك فإنه لا يهمل أبداً أن يتحدث عن معاناة عبدالناصر نفسه من بعض الفصائل الفلسطينية عندما قبل مبادرة روجرز فى عام وفاته، وموقف عبدالناصر القورى والحاسم تجاه الاتهامات الفلسطينية بالتواطؤ مع الأمريكيين:

«وعندما أعلنت مصر قبولها لمبادرة روجرز فى سنة ١٩٧٠، وبدأ سريان وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية فى مطلع شهر أغسطس، بادرت بعض العناصر الفلسطينية فى مهاجمة عبدالناصر واتهامه بالتواطؤ مع الأمريكيين. وكانت هذه التهمة تنطلق من محطة إذاعة صوت فلسطين من القاهرة وهى التى كانت الحكومة المصرية تتيحها للفلسطينيين، فاضطر عبدالناصر إلى إغلاق محطة الإذاعة، ومع ذلك فلم يسمح عبدالناصر بتحويل الأمر إلى عداء مضرى فلسطينى، وكان يرى بأن من حق الفلسطينيين أن يهاجموا مشروع روجرز والتحرك الأمريكى الجديد، ولكن دون توجيه هجوم للسياسة المصرية التى لم يكن حرصها على القضية الفلسطينية يوماً ما موضع شك».

وعلى نفس الخط يبدو رياض مقتنعاً برأى الملك حسين بل مردداً لهذا الرأى فى أن التهور الذى تنادى به بعض العناصر الفلسطينية لن تكون له نتيجة إلا المزيد من الاحتلال:

«وعندما حضر الملك حسين إلى القاهرة فى الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٧٠، لاحظت ضيقه الشديد بتصرفات المقاومة فى الأردن والتى قد تؤدى إلى احتكاكها بسلطات الأمن الأردنية. ثم ذكر أنه لا يوافق إطلاقاً على رأى بعض العناصر الفلسطينية والتى تتصور أن احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضى العربية كرد فعل للأعمال الفدائية الفلسطينية سوف يدفع الدول العربية إلى تعبئة مواردها وإمكانياتها للتصدي للعدوان الإسرائيلى وتحرير فلسطين فى النهاية. واستطرد الملك حسين قائلاً: إن قبول هذا المنطق سيؤدى إلى احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضى العربية، بينما يجب أن نعمل بكل الوسائل للمحافظة على ما فى أيدينا من أراضى ننطلق منها من أجل استرجاع ما فقدناه فى حرب ١٩٦٧».

(٤٥)

أما موقف محمود رياض من السياسة الأمريكية والحكومة الأمريكية فإنه يتراوح ما بين العجب والاندعاش والاستنكار ، ويبدو رياض واقعاً تحت تأثير فكرة انخداع الولايات المتحدة فى إسرائيل ونواياها، ولست أحب أن أتعالى على أفكاره فأذكر أن

رأى هو أن إسرائيل أداة فى يد الولايات المتحدة وسياستها المتسمة - أحياناً - بالتلاعب بالشعوب ومقدرات الشعوب ومصالح الشعوب ، ولكنى مع هذا حريص على أن أصور مشاعر محمود رياض تجاه الولايات المتحدة وهو يبدو متخدعاً بالقيم الأمريكية إلى حد بعيد بل إنه يبدو متعاطفاً مع الولايات المتحدة ضد هذا الضغط الصهيونى وهكذا .

ويتراوح موقف محمود رياض من الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة الأمريكية فى هذه المذكرات من الأمل إلى اليأس:

فهو حريص على أن يستنكر (فى صفحة ١٣٣) أن يقع المجتمع الأمريكى المتفتح فى هذه الرؤية الغبية تجاه القضية الفلسطينية على هذا النحو ، وهو يروى من الواقع قصة تبين لنا كيف كان بالإمكان أن يتم العزف على مشاعر الشعب الأمريكى بصورة أفضل، ولكننا كنا غائبين تماماً عن الساحة الأمريكية:

«.. ولقد كان المرء يندهش، كيف أن مواطنين شرفاء مستنيرين، كمواطنى المجتمع الأمريكى، يبنون مشاعرهم على حقائق مزيفة يتم تكرارها لهم كل يوم. وكان يبدو لى أن يهود أمريكا أكثر تشدداً وتطرفاً من غيرهم من اليهود، بمن فى ذلك يهود إسرائيل».

لعلنى أقطع سياق حديث محمود رياض هنا لأذكر القارئ بفقره أوردها وهو يتحدث عن حرب ١٩٦٧ ولقائه بالسفير الأمريكى قبل قطع العلاقات بين مصر وأمريكا حيث يقول:

«ولقد كان السفير الأمريكى ريتشارد نولتى واحداً من مثات الأمريكين الشرفاء الذين قابلتهم طوال عملى كوزير للخارجية وأظهروا قناعة كاملة بعدالة موقفنا، ولكنهم كانوا عاجزين عن أن يؤثروا فى الأحداث التى كانت تحركها المصالح الشخصية وجماعات الضغط الصهيونية فى واشنطن».

ونعود إلى السياق الذى يتحدث فيه محمود رياض عن عجزه من الموقف الأمريكى من الصراع العربى - الإسرائيلى حيث يقول:

«وفى هذا المجال تحضرنى واقعتان بالذات ترسب أثرهما فى نفسى فترة طويلة. فبينما أنا عائد من الأمم المتحدة ذات يوم إلى «فندق والدورف استوريا» الذى أقيم فيه، تقدم شاب ليصافحنى، متحدثاً باللغة العربية وبلهجة مصرية، ليطلب منى أن أعاونه فى العودة إلى مصر. لقد ظننته فى البداية طالباً مصرية يدرس فى إحدى الجامعات الأمريكية. ثم

تبين من روايته أنه يهودى مصرى كان يقيم فى مصر إلى أن أخرجه رجال الأمن، فهاجر إلى الولايات المتحدة وعمل فى إحدى شركات التأمين. وهو الآن يريد العودة إلى مصر لأنه مصرى وجمال عبدالناصر هو رئيسه، وليس ليفى أشكول. والواقع أننى تأثرت تماماً بمشاعر الشباب الوطنية ولم أجده ما أقوله له سوى أنه واحد من الضحايا الذين أوقعهم الصراع العربى - الإسرائيلى فى طريقه، وهو صراع سياسى فى أساسه، وليس دينياً.

«أما الواقعة الثانية فلقد كنت خلالها مجرد متفرج، حينما دخلت مصعد الفندق لأجد أمامى آرثر جولدبرج المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة، الذى كان هو لسان حكومته فى المنظمة الدولية قبل وأثناء وبعد حرب يونيو. لقد صافحت جولدبرج، وبعد لحظة دخل شخص آخر إلى المصعد ما أن شاهد جولدبرج حتى رفع قبعته مقدماً نفسه إليه وقائلاً: إننى مثلك يهودى أمريكى أقيم فى نيويورك، وتابعت كل كلماتك التى أذاعتها شبكات التليفزيون، وأريد الآن أن أحنى رأسى لك شكراً وامتناناً، فلن ننسى أبداً الخدمات الجليلة التى قدمتها إلى إسرائيل».

«لحظتها ابتسم له جولدبرج، وهو يشعر بالخرج الشديد أمامى».

(٤٦)

وصاحب هذه المذكرات قبل هذا حريص على أن يلجأ إلى إحقاق الحق فى كثير من الأمور التى فرضتها الدعاية الأمريكية على كتابات كثير من أولئك الذين يبدو لنا وكأنهم قد احتكروا الصواب والوطنية بينما هم يرددون لنا بطريقة (ناعمة الملمس) ما تريده الصهيونية على وجه التحديد. وعلى سبيل المثال فإنه (فى صفحة ٢٨٩) حريص على تأكيد تكذيب مزاعم كيسنجر ونيكسون عن دورهما فى أزمة صراع المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية فى ١٩٧٠، وهو يخصص فقرات طويلة لنقد هذه الرؤية إلى أن يقول:

«وعلى أية حال، أثبت كيسنجر أنه على قدر كبير من القدرة على قلب الحقائق، لأنه استطاع إقناع الكثيرين بأنه كان وراء إنهاء الأزمة الأردنية، وذلك فى الوقت الذى كان

كثيرون يرون بصمات الولايات المتحدة في قيام الأزمة من أساسها. وكان الكثيرون وعدد من وزراء الخارجية العرب يدركون أن للولايات المتحدة وإسرائيل مصلحة مؤكدة في انهيار الجبهة الشرقية وازدياد الخلافات العربية».



ونحن نلاحظ أن محمود رياض على وجه العموم - وله كل الحق في هذا - لا يرتاح إلى كيسنجر ولا إلى أدائه، ونحن نجد هذا المعنى واضحاً حين نقرأ على سبيل المثال هذه الفقرة (في صفحة ٣٧٦) حيث يقول:

«...ولقد خرجت من اجتماعي مع كيسنجر بانطباع سيئ، لأن قوله بأنه لم يدرس القضية غير صحيح، فوظيفته تحتم عليه دراستها، وقد درسها فعلاً قبل وقت طويل. ثم إنني لمست من أسئلته أنه يتبنى الموقف الإسرائيلي من أهمية التركيز على اتفاق مؤقت مع مصر لا علاقة له بالحل النهائي، وأهمية فصل مصر عن الدول العربية الأخرى بالنسبة للتسوية الشاملة، وأهمية عدم المطالبة بانسحاب إسرائيلي كبير».

«ولقد حاول كيسنجر في حديثه معي أن ينفي أن يكون لديانته اليهودية تأثير على تفكيره السياسي. وقد سألت أحد أصدقائي الأمريكيين الذين شغلوا منصباً كبيراً في الإدارة الأمريكية عما إذا كان يعتبر أن هنري كيسنجر صهيوني، فرد مبتسماً ومتسائلاً: وهل أعلن كيسنجر أنه غير صهيوني؟».



كذلك فإن محمود رياض في موضع آخر (صفحة ٥١١) من هذه المذكرات، يحرص على أن يظهر ما يدل على أنه كان يؤيد رأى الرئيس الأسد في أداء كيسنجر الخبيث وولائه غير المحدود لإسرائيل وتلاعبه بالألفاظ والتصرفات من أجل تمكينها من إحراز مكاسب في جميع الجبهات:

«وأشار الرئيس الأسد إلى دور كيسنجر في عرقلة الحل الشامل، فذكر بأنه عندما استقبل كيسنجر في دمشق بعد تنحي نيكسون عن الرئاسة، بدأ كيسنجر في الحديث عن سياسة الخطوة خطوة دون الالتزام بالحل الشامل».

«فرد عليه الرئيس الأسد: معنى ذلك أنكم تتحللون من التزاماتكم السابقة بالحل الشامل الذي تعهد نيكسون بالعمل على تحقيقه على مراحل عند زيارته لى في دمشق».

«وعندما حاول كيسنجر التشكيك في ذلك القول أمر الرئيس الأسد بالإتيان بمحضر المباحثات مع نيكسون، وعندئذ سارع كيسنجر إلى القول إن هذه كانت سياسة الرئيس السابق، والآن فهو يعبر عن سياسة الرئيس الحالي».

«فعلق الرئيس الأسد: إن ذلك يدعونا إلى عدم الثقة في أى تعهدات أمريكية وعدم الثقة فيما يقوله أى مسئول أمريكى حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة».

(٤٧)

وفي مقابل هذا الموقف الواضح والصريح تجاه هنرى كيسنجر فى أكثر من موضع من مذكراته (صفحة ٣٠٩ على سبيل المثال) فإن محمود رياض يحرص على أن يثنى على وزير الخارجية الأمريكى روجرز صاحب المبادرة المشهورة والذى ضحى به نيكسون من أجل كيسنجر، وهو يقدمه للقارئ فى حديثه عنه بصفات حسنة، كما يتحدث بتقدير عن جهوده فى محاولة إقرار سلام عادل من أجل مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما يلفت رياض نظرنا إلى أن روجرز بعد أن وجد قرارات الأمم المتحدة تصدر لصالح العرب بدأ أكثر تفهماً لموقفنا ولموقف المجتمع الدولى، وأصبح بالتالى أقل انحيازاً إلى الرؤية الأمريكية التقليدية المدعومة لإسرائيل على طول الخط:

«ولقد كان وليم روجرز فى الواقع شخصية تدعو للاحترام، وبحكم رئاسته لوزارة تضم خبراء محترفين بشئون الشرق الأوسط، فقد كان ملماً بطبيعة وحجم المصالح الأمريكية فى المنطقة، وتحكمه الرغبة فى المحافظة على تلك المصالح وتنميتها، ويتمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل، ويرى أن هذا ممكن فعلاً لو استطاعت الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل فى التوسع على حساب الآخرين. وفى المرتين اللتين اجتمعت فيهما به بنيويورك كان هناك فارق كبير بين انطباعاتى عن روجرز، وفى المرة الأولى كان يثير قضية انتهاكنا لوقف إطلاق النار كمقدمة للتأثير فى موقفنا، ولكنه فى المرة الثانية بعد أن أصدرت الجمعية العامة قرارها بدأ يدرك أن المجتمع الدولى ليس مستعداً على الإطلاق لمساندة إسرائيل فى احتلالها لأراضينا، وإن الحكومة الأمريكية تجاوزت بالكثير من هيبتها فى المجتمع الدولى بانساقها

وراء الحجج الإسرائيلية المفتعلة التي تعوق فى النهاية أية مساعى جادة نحو السلام فى الشرق الأوسط».



كذلك يبدو محمود رياض فى هذه المذكرات متأثراً بالجو الذى شاع أن الأمريكىين عموماً كانوا يرون أن السادات متساهل وأن وزراء خارجيته هم المتشددون، ويروى رياض بطريقة غير مباشرة (صفحة ٣٧٢) أنه شخصياً كان بالطبع أول من عانى من هذه النظرة:

«..وأثناء هذه المقابلة حدثت مواجهة بينى وبين روجرز لم أكن أتوقعها ولم أعرف فى ذلك الوقت ما إذا كانت هذه المواجهة مجرد زلة لسان منه، أو أنها كانت مقصودة. فلقد فاجأنى وزير الخارجية الأمريكى بقوله إن الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئى. ولكنك أنت الذى ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة. وعندئذ تذكرت أن هذا هو نفس ما رددته برجس فى القاهرة».

«ولقد ساءنى تعليق روجرز هذا، فهو تدخل غير لائق فى العلاقة بينى وبين الرئيس السادات، فحتى لو افترضنا أن هناك خلافاً فى رأى فلا يجوز لوزير خارجية دولة أجنبية أن يخوض فيه معى».

ويستأنف محمود رياض تعبيره عن موقفه تجاه هذه الرؤية بقوله:

«ولقد ضبظت أعصابى وأجيت بهدوء بأن الرئيس السادات قد أعلن فى خطاب يوم ١٦ سبتمبر أنه يقبل بالمرحلة الأولى التى تقوم فيها إسرائيل بالانسحاب ضمن برنامج للانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية. وقد أكد الرئيس فى خطابه مرة أخرى على أن المرحلة الأولى يجب ألا تزيد على ستة شهور تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن الأراضى العربية المحتلة منذ حرب يونيو. وقلت لروجرز: إنكم لابد وقد اطلعتم هنا على خطاب الرئيس، ولم أشأ أن أسترسل فى سرد بقية خطاب الرئيس له. فقد ذكر الرئيس أن الولايات المتحدة تقوم بعملية تضليل وخداع، فهى تذيع أن الاتصالات بينها وبين مصر مستمرة، وأن مصر قبلت بالحل الجزئى. وأشار الرئيس إلى مهمة سيسكو الفاشلة فى إسرائيل وإلى أن الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة - أى بعد مضى أكثر من شهرين على عودة سيسكو - لم تخطرنا بما جرى بينها وبين إسرائيل، وأعلن أنه كلفنى بالسفر إلى الأمم المتحدة وإعلان ذلك فى

الجمعية العامة، وأن أطالب باجتماع لمجلس الأمن وعلى مستوى وزراء الخارجية حتى
تحدد الولايات المتحدة موقفها في هذا الاجتماع».

(٤٨)

ويعود محمود رياض ليكرر شعوره بالضيق تجاه تعليق وزير الخارجية الأمريكى حتى
ليبدو لنا أن رياضاً كان واعياً لهذه الطريقة الأمريكية فى الإيقاع بين المسئولين المصريين
ورئيسهم ، وهى الطريقة التى كانت تفلح فى كثير من المرات فيما بعد، وسنقرأ على
وجه الخصوص أصدقاءها فى الباب الثالث من هذا الكتاب عند حديثي عن مذكرات
محمد إبراهيم كامل :

«ولقد رأيت أن كلمات روجرز فيها الكثير من التجاوز، فهو يدعى أمامى وعلى
لسان الرئيس السادات عكس ما يعلنه الرئيس فى اجتماعاته وخطبه الرسمية. وعندئذ
سمعت من سيسكو الذى كان يجلس إلى يسارى وهو يقول بشئ من العصبية: إننا نريد
أن نجعل من الرئيس السادات بطلاً».

«وأجبت قائلاً: مستر سيسكو.. إن الرئيس السادات لا يريد منكم أن تجعلوه بطلاً،
وكل ما يريده هو استرداد الأراضى العربية المحتلة».

ثم ينهى صاحب المذكرات حديثه فى هذه النقطة بما توصل إليه من إحساس روجرز
ومساعديه بالفشل وفقدان الدور وبخاصة بعد صعود نجم هنرى كيسنجر:

«ولقد خرجت من تلك المباحثات مع روجرز وسيسكو بانطباع أنهما يعانيان من
الفشل، وفقدان أى دور لهما فى السياسة الخارجية الأمريكية، بعد نجاح هنرى كيسنجر
فى استبعاد دور وزارة الخارجية، وهكذا فإن روجرز فى سعيه مع مصر إلى اتفاقية مؤقتة
أو إلى حل جزئى، كان يقوم بآخر محاولة لتسجيل نقطة نجاح، ولو كانت على حساب
مصر وعن طريق إيهام العالم والشعب الأمريكى بأن هناك اتصالات ناجحة يقوم بها.
وعندما رفضت محاولاته غضب روجرز واتهمنى بالتشدد. وقد اكتشفت بأن من
الأسباب الإضافية لضيقه أننى أدليت بتصريح فى اليوم السابق للمقابلة لمحطة كولومبيا
الأمريكية للتليفزيون قلت فيه إنه لم يحدث أى اتصال بين مصر والولايات المتحدة منذ

أكثر من شهرين، كما ذكرت أن الولايات المتحدة لم تخطرنا بتصورها عن كيفية ارتباط الانسحاب الإسرائيلي الجزئي بالتسوية السلمية الشاملة. وقلت أيضاً: إن وزير الخارجية الأمريكي عندما كان يزور القاهرة في شهر مايو ذكر لي أنه لا يستطيع أن يطلب من مصر أكثر مما قدمت في ردها الإيجابي على يارنج، كما ذكر أنه أصيب بخيبة أمل تجاه موقف إسرائيل».



ولكن هذا الموقف الذي انتهى إليه محمود رياض في تقييمه لروجرز لا ينفي حقيقة أن محمود رياض يذكر في فصل كامل من هذه المذكرات أن روجرز كان هو صاحب تعبير سنة الحسم وليس أنور السادات، ثم يصرح محمود رياض (صفحة ٣٦٨) بهذا المعنى بوضوح شديد ويقول:

«وقد شعر الرئيس السادات عندما أبلغته بما جاء به برجس باليأس من موقف الولايات المتحدة، وكان قد تولد لديه بعض الأمل عندما جاء روجرز إلى القاهرة وأكد أن عام ١٩٧١ هو عام حاسم في تحقيق السلام، فكرر الرئيس هذا الوصف في بعض تصريحاته معتقداً بأن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً حقيقياً من أجل السلام».

«إلا أنه فوجئ بأميرين، تراجع أمريكي إزاء مقترحاتها السابقة، ومضاعفة معونتها العسكرية لإسرائيل. فأعلن أمام مجلس الشعب أنه اقترح إعادة فتح قناة السويس لإثبات نوايا مصر السلمية وتيسير الملاحة الدولية، ولكن إذا فهم أننا نريد حلاً جزئياً أو منفصلاً فلن نعيد فتحها بل الأفضل ردمها».

(٤٩)

وعلى عكس ما هو متوقع من دبلوماسي مصري عانى الأمرين بسبب نجاحات إسرائيلية متصلة في محاولة فرض الأمر الواقع بالقوة، فإن محمود رياض في هذه المذكرات يبدو غير متبهر بالأداء الإسرائيلي في المجال الدبلوماسي:

١ - فهو (في صفحة ١٧٠) يحدثنا عن خبرة مبكرة اكتسبها وأجادها في التفاوض مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ ويقول:

«... وأصبحت المذكرات الإسرائيلية لكثرتها تكرر نفسها إلى درجة أن السفير يارنج

حينما أخطرني مرة بأنه سوف يرسل لى مذكرة تلقاها من أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، فطلبت من اللجنة المشكلة فى وزارة الخارجية أن تعد ردنا على مذكرة إيبان. وعندما قال لى أحد أعضاء اللجنة إن مذكرة إيبان لم تصل إلينا بعد، طلبت إليه أن يعود إلى المذكرات السابقة لإسرائيل، ويعد الرد على أساسها. وأعدت اللجنة ردها، وعندما وصلت مذكرة إيبان لم يكن على اللجنة إلا إضافة التاريخ لردنا على المذكرة الإسرائيلية!».

٢ - وهو يتحدث بكل صراحة عن الغناء الإسرائيلى فى موضع آخر (صفحة ٣١٦) من مذكراته راويا أن ديان اقترح ذات مرة اقتراحاً كان يفيد دولته ، ولكن الحكومة الإسرائيلية غلبت الناحية السياسية ففقدت المزايا التى كان يقدمها اقتراح ديان:

«... وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلن موسى ديان وزير الدفاع، اقتراحاً يقضى بانسحاب إسرائيل جزئياً شرق قناة السويس، لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلومتراً، وذلك فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية».

«وكان اقتراح ديان ذا فائدة عسكرية لإسرائيل حيث تستطيع قوات قليلة الحجم المتمركز فى خط المضائق واستمرار سيطرتها على سيناء، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رأت أنه من الناحية السياسية الأفضل لها الاستمرار فى احتلالها للضفة الشرقية للقناة».

(٥٠)

وعلى المستوى الشخصى يبدو محمود رياض فى حديثه عن نفسه فى هذه المذكرات فى منتهى الأدب والرقّة والكياسة، وهو يتحدث عن المناصب الثلاثة الكبرى التى تولاها سفيراً ووزيراً وأميناً للجامعة العربية بتواضع شديد، فأما عن اختياره سفيراً فهو يقول :

«... وحدث تطور جديد عندما لمس الرئيس عبد الناصر أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه سوريا فى السياسة العربية ، فسعى إلى توطيد العلاقات معها وقرر تعيينى سفيراً لمصر فى سوريا فى ربيع ١٩٥٥ للقيام بهذه المهمة وأطلق يدي فى العمل لتحقيق هذا الهدف».

«ولم أكن فى حاجة إلى وقت طويل لتوطيد علاقائى مع كافة الأحزاب السورية ومع

قيادات الجيش وقد لمست قوة المشاعر العربية في سوريا ومساندة الشعب العفوية لكل قضية عربية وإيمانه العميق بالوحدة العربية» .

«وعندما تبين للسوريين الدور القيادي لعبد الناصر في العمل على استقلال كافة الشعوب العربية والتخلص من السيطرة الأجنبية وإصراره على سياسة عدم الانحياز والسعى من أجل وحدة العمل العربي ، أصبحت مصر أقرب ما يكون لقلب كل سوري» .

«وعندما لمست هذه المشاعر القوية اقترحت على الرئيس عبد الناصر في شهر يوليو ١٩٥٥ عقد اتفاقية عسكرية مع سوريا وإنشاء قيادة عسكرية موحدة يمكن أن تنضم لها الأردن فيما بعد» .

«وكننت أرى أن نجاح الدول الثلاث في إقامة وحدة عسكرية سيحول دون قيام إسرائيل بأى عدوان على الدول العربية» .

«وقد تردد الرئيس عبد الناصر في البداية بسبب تخوفه من أن تؤدى الخلافات بين الأحزاب السورية إلى عرقلة الاتفاقية فيسئ الإخفاق إلى موقف مصر السياسى في العالم العربى إلا أن تردده زال عندما أكدت له أن قادة الجيش السورى يؤيدون الاتفاق وأنه لا توجد معارضة بين السياسيين لمثل هذا الاتفاق . وإدراكاً من قادة الجيش السورى لأهمية الاتفاق تجاوبوا بسرعة مع الاقتراح وقعت الاتفاقية فى دمشق فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ ثم انضمت لها الأردن فى أكتوبر عام ١٩٥٦» .

وعلى الرغم من هذا التفصيل الذى يذكر به محمود رياض ما أحاط بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك من ترتيبات، فإن مذكراته تهمل تماماً بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، وحدوث الانفصال.. وربما أن محمود رياض ومساعديه فى كتابة هذه المذكرات ظنوا أن هذا مما يخرج عن موضوع المذكرات، بينما لا يمكن لأى مؤرخ أو مراقب أن يغفل أن حدوث الوحدة بين مصر وسوريا كان أكبر باعث على تطوير وتكثيف السياسات الإسرائيلية (والغربية) من أجل تصعيد وتعقيد ما يمثل الوجود الصهيونى!!

ولهذا فإننى لا أستطيع أن أدافع عن صاحب هذه المذكرات فى إهماله الحديث بالتفصيل الوافى عن هذا الحلم العربى الكبير.

أما اختياره وزيراً للخارجية فهو يرويه على النحو التالي :

«دعا عبدالناصر إلى عقد قمة عربية في يناير ١٩٦٤ للنظر في تنفيذ المشروع العربى لاستغلال مياه نهر الأردن، وهو مشروع كنت قد أشرفت على وضعه مع مجموعة من المهندسين العرب وسبق لى وبحشته مع إريك جونسون عندما جاء يمثل حكومة الولايات المتحدة ويحمل معه مشروعاً أمريكياً لتوزيع المياه بين إسرائيل والعرب، إلا أننا لم نصل إلى اتفاق بسبب إصرار إسرائيل على الحصول على معظم مياه نهر الأردن».

«وقد استدعانى عبدالناصر من نيويورك حيث كنت أشغل منصب المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة للاشتراك فى مؤتمر القمة».

«وتقرر فى هذا المؤتمر إنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة للدفاع عن الأراضى العربية ضد أى تهديد إسرائيلى، وخصص لها مبلغ ١٥٤ مليون جنيه استرلينى».

«كما تقرر إنشاء هيئة للإشراف على تنفيذ المشروع العربى لاستغلال مياه نهر الأردن. وكانت إسرائيل قد بدأت فى مشروعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب».

«كذلك تقرر قيام تنظيم فلسطينى وهو منظمة التحرير».

«ورجعت إلى القاهرة فى شهر أبريل ١٩٦٤ لأشغل منصب وزير الخارجية، وفى اجتماع مع عبدالناصر لتحديد الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية، كان واضحاً أمامى المشاكل التى تواجهنا فى هذه الفترة، فقد بدأ التهديد الإسرائيلى للدول العربية يتزايد، وكان يتمثل فى غاراتها على سوريا لمرقلة الأعمال الإنشائية التى تقوم بها سوريا لتحويل قسم من مياه نهر الأردن، كما كانت تواصل غاراتها على عدد من مدن الضفة الغربية».

على هذا النحو التفصيلى يحدثنا رياض عن الظروف التى دعت إلى تعيينه وزيراً للخارجية فى ١٩٦٤، ولكنه فى المقابل يهمل تماماً خروجه من الوزارة فى مطلع ١٩٧٢ حين شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته، ولا يتحدث عن هذا الخروج إلا حين يقول فى سياق حديث عابر إنه كان قد أصبح مستشاراً للرئيس للشئون السياسية (صفحة ٣٩٥).

أما ترشيحه وانتخابه أميناً عاماً للجامعة العربية فيأتي في سياق حديثه عن فترة السبعينيات، وهو لا يجد حرجاً أن يبدو في الرواية التي يقدمها وكأنه أصبح أبعد من السادات على حين أصبح محمد حافظ إسماعيل أقرب إلى السادات، وكان كلاهما مستشاراً للرئيس، محمد حافظ إسماعيل لشئون الأمن القومي، ومحمود رياض للشئون السياسية. وقد كان الوضع في أول عهد السادات على هذا النحو من كثرة المناصب الموازية بحيث لا يخرج الوزراء السابقون ولا المسئولون من دائرة السلطة وإنما هم مستشارون، ولنذكر أن محمود فوزى نفسه كان قد أصبح نائباً للرئيس للشئون الخارجية، أما وزارة الخارجية فقد أسندت إلى الدكتور محمد مراد غالب، وكان في الوزارة نفسها وزيران مرشحان لتولى الخارجية عن قريب وهما الدكتور محمد حسن الزيات وزير الدولة للإعلام (وقد تولاها بالفعل) والدكتور زكى هاشم وزير السياحة (وقد تولى الوزارة خائبه في وزارة السياحة إسماعيل فهمي)، ونأتى الآن إلى النص الذي يتحدث به عن ترشيحه لأمانة الجامعة العربية، وهو النص الوحيد الذي أورد فيه ما يفهم منه أنه ترك الوزارة وأصبح مستشاراً للرئيس للشئون السياسية:

«... ولقد بقيت في منصبى كمستشار للرئيس السادات للشئون السياسية ستة أشهر، إلى أن نشأت ظروف جديدة جعلتنى في موقع آخر، فلقد نقل حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي إلى الرئيس نتيجة مناقشة أجراها معى بشأن الموقف، فشرحت له تصورى بإمكانية إعطاء دفعه قوية لموقفنا السياسى والعسكرى عن طريق العمل العربى الموحد. واستدعانى الرئيس السادات ليخطرني بأنه يرى ترشيحى لمنصب أمين عام الجامعة العربية، نظراً لأهمية العمل العربى فى المرحلة القادمة، ولأننى عملت بالقضية العربية لسنوات طويلة وتربطنى علاقات شخصية بمعظم القادة العرب. ولقد اجتمع مجلس الجامعة فى أول يونيو، حيث تم تصويت الدول الأعضاء على اختيارى للمنصب، وعندما التقيت بالرئيس السادات يوم ١١ يونيو أخطرني بأنه يواصل الإعداد للمعركة ويأمل فى مواصلة جهدى فى الجامعة لتحقيق أقصى حد من المساندة والتضامن العربى».



على هذا النحو يقدم محمود رياض حصوله على هذا المنصب مع أن المسألة لم تكن بهذه التلقائية بالطبع ، وسوف نجد تفصيلات أكثر عن وصول رياض إلى هذا المنصب فيما سوف نقرأه فى الباب الخامس من هذا الكتاب من مذكرات الدكتور عبد الوهاب العشماوى « شرح فى جدار الجامعة العربية » .

على كل الأحوال فإن محمود رياض يبدو حريصاً فى هذه المذكرات على أن يثبت ترحيبه بعمله الجديد كأمين عام للجامعة العربية حيث يقول :

«..... ولقد كانت مهمتى الجديدة كأمين عام للجامعة العربية هى فى الواقع أقرب ما يمكن إلى نفسى، فلقد كرسى كل جهودى منذ مدة طويلة لخدمة القضية العربية ، التى تنصدها مأساة الشعب الفلسطينى ، والتى زاد عليها منذ يونيو ١٩٦٧ مشكلة احتلال اسرائيل للأراضى العربية».



أما قصة استقالته من الجامعة العربية فيرويها محمود رياض باختصار شديد على النحو التالى :

«وقد كنت عقدت العزم بعد قمة بغداد على الاستقالة من منصبى كأمين عام للجامعة العربية، فقد انهارت العلاقات بين مصر والدول العربية وانهار معها أمل تحقيق وحدة العمل العربى الذى كنت أؤمن به وأعمل له».

«فأرسلت خطاب الاستقالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٧٩ ، ذاكرا فيه أن الرؤساء العرب عند اجتماعهم بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٧٦ كلفونى بالاستمرار فى المهمة التى أتولاها منذ يوليو ١٩٧٢ كأمين عام لجامعة الدول العربية. وأن هذه المهمة بالنسبة لى كانت مبعث فخر واعتزاز كبيرين، فالوحدة العربية هدف آمنت به طوال حياتى وقضية عملت من أجلها سنوات طويلة من قبل أن تصبح شاغلى الأول كأمين للجامعة العربية».

«وكنت أشعر دائماً أنه إذا كانت الوحدة العربية هدفاً يحتاج تحقيقه إلى زمن غير قصير فإن هناك حداً أدنى من وحدة العمل العربى يجب أن يتوافر على الدوام».

«ولقد بذلت من الجهود قدر ما استطعت لكى يتوفر ذلك الحد الأدنى ، ولكن التطورات التى تمر بها العلاقات العربية قد أهدرت ذلك الحد الأدنى ولذلك أصبحت

غير قادر على الاستمرار فى أداء الرسالة التى آمنت بها وسعيت لتحقيقها ولذلك أرجو اعتبار مهمتى منتهية فى آخر مارس ١٩٧٩».

ويردف محمود رياض بالقول:

«وعندما اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٤ مارس فى مقديشيو أعلنت استقالتي أمام المجلس. وقد زارني إثر الاستقالة عدد من وزراء الخارجية لإخطاري بأن مجلس الجامعة قد اتخذ قراراً بالإجماع لمناشدتي بالعودة عن الاستقالة ، مما كان له فى نفسى بالغ الأثر، فشكرت لهم وللمجلس ثقتهم وأكدت أن تركى منصب أمين الجامعة لا يعنى توقفي عن العمل لخدمة الأمة العربية وقضاياها.

(٥٣)

وتحفل مذكرات محمود رياض بكثير من الجزئيات المهمة لتاريخنا كله، بعد كل هذه القضايا الكبرى التى عرضناها على مدى هذه الصفحات، ومن الأمور الفرعية المهمة التى تدلنا عليها هذه المذكرات ما يرويه محمود رياض فى أكثر من موضع عن أزمة الثقة التى نشأت بين سلاح الطيران المصرى وبين القيادة السياسية للدولة وهو حديث مهم جداً على الرغم من أنه يأتى فى هذه المذكرات بطريقة عابرة جداً ، ولكنه يفسر لنا كثيراً من الوقائع التى حدثت بعد ذلك بل وقبل ذلك.

وهو يحدثنا (فى صفحة ٦٠) عن صدى معركة يونيو ١٩٦٧ فى نفسية ضباط سلاح الطيران فيقول:

«وعندما توجهت إلى المطار لتوديع عبدالعزيز بوتفليقة، قابلت عدداً من الطيارين المصريين الذين سيتوجهون بصحبته إلى الجزائر للعودة بطائرات الميج الجزائرية وكانوا جميعاً فى حالة غليان وسخط شديد، وذكروا أنه طالما كنا نتوقع الهجوم الإسرائيلى فقد كان لزاماً علينا أن نبادر بالضربة الأولى حتى لا نفقد طائراتنا على الأرض».

«ولقد استمعت منهم لأول مرة إلى تفصيلات هجوم الطائرات الإسرائيلى وكيف أنها تطير على ارتفاع منخفض حتى لا يكتشفها الرادار الموجود لدينا فى ذلك الوقت، وأن بعض أسراب الطائرات الإسرائيلى يمتد شمالاً فوق البحر الأبيض المتوسط ثم انجهدت

جنوباً نحو أهدافها داخل مصر مهاجمةً جميع مطاراتنا العسكرية فى وقت واحد. وقد كان جزء كبير من سخطهم يرجع إلى أنه بفرض وجود قرار سياسى بعدم البدء من جانبنا فى الهجوم، فقد كان من الواجب وجود مظلة جوية لحماية مطاراتنا».



وهكذا يبدو محمود رياض وهو يحاول بطريقة غير مباشرة أن يلفت نظر قرائه إلى ما لاحظته هو نفسه من أن سلاح الطيران كان مظلوماً فيما حاولت القيادة السياسية (ومن ثم مظاهرات ١٩٦٨ فيما بعد) من الإحياء بمسئوليته عن الهزيمة، وعندى أن هذه الفقرة من كتاب محمود رياض تنطق بالإنصاف فى خلقه لأنه لم يكن مضطراً إلى مثل هذه الشهادة وكان فى وسعه أن يقفز عليها ، لكنه رآها - أى الشهادة - واجبة فى ضوء الأحداث التى تلتها فأبداها وسجلها ولم يكتسها ، وهكذا نجا من الإثم أمام الله ولا نركى على الله أحداً .

وفى وسط الكتاب تقريباً (صفحة ٢٠٣) يتحدث محمود رياض عما أحسه وشاهده ولمسه من إلحاح سلاح الطيران المصرى من أجل الإسراع فى خوض المعركة:

«وبدأ سلاح الطيران المصرى يضغط على عبدالناصر من جديد للاشتراك فى المعركة. لكن عبدالناصر كان يطلب منهم كبح جماح مشاعرهم الغاضبة، وأن علينا أن نتحمل ضربات إسرائيل دون أن نفقد أعصابنا. واستمرت الغارات الإسرائيلية ضد الأهداف الاقتصادية والمدنية مع بداية عام ١٩٧٠ حتى يوم ١٨ أبريل عندما كانت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية تحلق فى الجو جنوب السويس متجهة إلى وادى النيل لمواصلة الغارات ضد المدنيين، ففوجئت بتعرض طائرات ميج لها يتحدث طياروها باللغة الروسية، فعادت إلى قواعدها وتوقفت منذ ذلك التاريخ الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية».

(٥٤)

كذلك يناقش صاحب هذه المذكرات فى كتابه جزئية فى غاية الأهمية لتاريخنا المعاصر، وهى تتعلق بالكيفية التى كانت المعلومات تصل بها إلى قيادتنا، فعلى نحو ما

عرف بعض المثقفين بالنتيجة المبكرة لحرب يونيو ١٩٦٧ من الأستاذ محمد عودة بعد عودته من مقابلة بالصحفي السوفيتي (مندوب جريدة البرافدا) بريماكوف (رئيس الوزراء السوفيتي فيما بعد) فقد عرف محمود رياض بالستورات من حامد السايح (وزير الاقتصاد فيما بعد) وقد كان وكيلاً للوزارة في ذلك الوقت الذي كان قد عرف بالأبناء من سكرتير أول السفارة الأمريكية عند لقائه به:

«... في اليوم التالي، ٨ يونيو، اتصل بي الدكتور حامد السايح وكيل وزارة الاقتصاد وأبلغني بأن سكرتير أول السفارة الأمريكية بالقاهرة كان في زيارته، وأخبره بأن الضفة الغربية لنهر الأردن قد سقطت بالكامل في يد إسرائيل، وأن الجيش المصري قد تحطم في سيناء، وأنه يحسن أن تسرع مصر بالإعلان عن وقف إطلاق النار».

ويعلق محمود رياض هنا تعليقاً في غاية الأهمية يرينا به كيف كانت طبول التضليل قادرة حتى على خداع السفراء الموجودين في العواصم الأجنبية:

«ولقد تبين فيما بعد أن مثل هذه المعلومات كانت تصل إلى سفاراتنا في الخارج إلا أن السفراء كانوا يسمعون نقيضها تماماً من إذاعة القاهرة فيأخذون بما يصلهم من القاهرة». ويردف محمود رياض هذه الفقرة بالحديث الذي يصور به الناحية الأخرى تماماً والذي يثبتنا أن خطتنا في خداع النفس ظلت مستمرة حتى رابع أيام الحرب:

«وفي ذلك اليوم أيضاً، ٨ يونيو، وصلتني المعلومات التالية من القيادة: إن عدد الطائرات المعادية المغيرة قد أصبح أقل منه في الأيام السابقة، وأن نيران الدفاع الجوي المصري مؤثرة للغاية، وأنها قد أسقطنا عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية، وأنه تمت إبادة قوة من المظليين الإسرائيليين في ممر متلا، وأن طائراتنا قامت بضرب فوج مدرع إسرائيلي في منطقة رمانة وحالت دون تقدمه».

ولا يجد محمود رياض بعد هذا حرجاً في انتقاد الأداء العسكري وفي إلقاء اللوم على هذا السبب في فشل الأداء السياسي والدبلوماسي في أن يعقب بقوله:

«إن مثل هذه المعلومات التي ثبت فيما بعد مخالفتها للواقع، تعطى صورة صادقة عن مدى الانهيار في القيادة العسكرية، كما أنها كانت تؤدي أيضاً إلى شل الجهود السياسية وعدم واقعيتها».

ولا يخل صاحب هذه المذكرات على مواطنيه وحكومته بالنصيحة القيمة بأهمية الدبلوماسية الشعبية، وذلك على الرغم من أنه يتخذ في هذه المذكرات سمت الدبلوماسى البيروقراطى ولكنه بعد التجربة الأليمة التى مرت بها بلاده بعد حرب ١٩٦٧ فإنه ينتبه إلى أن يحثنا فى ذكاء شديد على العناية بالعلاقات الدبلوماسية مع الشعوب وليس مع الحكومات فقط، وهو لا ينتبه إلى هذا المعنى إلا مؤخراً جداً (فى صفحة ١٧٢) وبعد وقوع الهزائم العسكرية وبداية النذر المنبهة إلى احتمالات تواتر هزائم دبلوماسية أيضاً، حيث يقول:

«وفى طريق العودة إلى القاهرة توقفت فى براغ، حيث تسلمت حكومة جديدة مقاليد الحكم وأخذت بعض وسائل الإعلام تدعو الحكومة التشيكية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل».

«وسألت وزير الخارجية التشيكي، وكنا قد عملنا سوياً فى الأمم المتحدة عندما كان مندوباً دائماً لبلاده، عن سبب تلك اللهجة الجديدة، فأجابنى بصراحة بأن الأقلية اليهودية فى براغ أصبح لها نفوذ فى وسائل الإعلام، وقد انتهزت فرصة الحرية النسبية التى سمح بها فى وسائل الإعلام للمطالبة بإعادة العلاقات مع إسرائيل».

هنا يعقب محمود رياض بما خرج به من الحكمة فى ذلك اليوم وليس قبله ويقول بكل صراحة :

«وفى هذا اليوم اكتشفت خطأ اعتمادنا على الحكومات وحدها، وإن علينا أن نكثف اتصالاتنا مع جميع القطاعات الشعبية فى كافة الدول، حتى الاشتراكية منها، وهو الاتجاه الذى بدأنا نسير فيه فعلاً فى السنوات التالية».

وكعادة كل جهد بشرى فإن هذا الكتاب لا يخلو من الأخطاء، فأما الخطأ الأكبر (وهو وحيد) فى هذا الكتاب فيأتى (فى صفحة ٥٥٥) حيث يقول صاحبه:

«إسرائيل تدخل مفاوضات مباشرة مع مصر وهي تحتل الأراضي العربية فى سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن فشلت حرب ١٩٧٣ فى تحرير هذه الأراضي».

إنى لأشعر وأنا أقرأ لمحمود رياض وصفه لحرب أكتوبر ودورها فى تحرير الأراضي وقد جاء بهذا اللفظ الفج «فشلت»، وإنى لأبرأ بمحمود رياض أن يكون هذا هو رأيه، والحمد لله فقد تحررت أراضينا بفضل هذه الحرب وما أعقبها من سياسات الرئيسين العظيمين الوطنيين المخلصين اللذين كانا من الذين قادوا هذه الحرب نفسها.

٢ - من الأخطاء الفنية فى الطباعة التى يبدو أنها نتيجة المعاناة فى المونتاج حين كانت الصفحات تعد بطريقة القص واللصق من الشرائح التى تخرجها أجهزة الجمع التصويرى، أن نجد الكلام وهو يفتقد فقرات يبدو أنها ضاعت فى أثناء عملية المونتاج لأن السياق غير متصل، ونجد هذا بصفة خاصة فى صفحة ٣١٠ وفى صفحة ٤١٨ من الطبعة التى أشرنا إلى تناولها فى هذا الباب .

٣ - كذلك يقع محمود رياض فى خطأ ظاهر من التناقض التاريخى (فى صفحة ٣٤٣) حيث يبدو من سياق كلامه أن أول مايو يسبق منتصف أبريل (!!!)، وهذا لا يحدث أبداً إلا فى عامين مختلفين بالطبع:

«.. وقد أعلن الرئيس (أى السادات) فى خطابه فى عيد العمال فى أول مايو توضيحات قاطعة لمبادرته بأنها جزء مرتبط تماماً بالحل الشامل. ولم أبق بالقاهرة سوى أربعة أيام فقط، طرت بعدها إلى موسكو للتشاور مع الحكومة السوفيتية طبقاً للتفاهم الذى كان قد تم بيننا أثناء زيارة بودجورنى للقاهرة فى شهر يناير. وهكذا سافرت إلى الاتحاد السوفيتى فى ١٥ أبريل وكانت لهذه الزيارة أهمية سياسية لأنها جاءت فى أعقاب فشل مبادرة يارنج».

٤ - أما نموذج الخطأ التاريخى فى (فى صفحة ٣٥٥) حين يتحدث محمود رياض عن أن مندوب مصر فى الأمم المتحدة فى ١٩٧١ كان محمد عوض القونى، بينما كان مندوب مصر وقتها هو الدكتور محمد حسن الزيات، ولنقرأ الفقرة كلها:

«ولقد حدث مثلاً أن أبلغنى مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة بأن مندوب فرنسا الدائم فى الأمم المتحدة أخبره بأن الإسرائيليين يقولون إن إسرائيل تلقت تأكيدات من الولايات

المتحدة بأن مصر لن تستأنف العمليات العسكرية بعد انتهاء مدة سريان وقف إطلاق النار في ٧ مارس ١٩٧١، وإن الولايات المتحدة قد حصلت على تلك التأكيدات من أحد الشخصيات المصرية. فأخبرت الرئيس السادات عندما قابلته يوم ٢٢ أبريل برسالة **القونى**، فنفى حدوث ذلك، وعندما أشرت إلى أننا قد استنفدنا كل جهد من أجل تحقيق الحل السلمى وأن الدول الصديقة أصبحت تؤيد قيامنا بالعمل العسكرى فرد قائلاً: إننا ربما نستأنف العمليات العسكرية فى شهر مايو أو يونيو».

ومن الواضح أن المندوب الذى يقصده محمود رياض هو محمد حسن الزيات أما محمد عوض القونى فقد كان وصل إلى منصب وزير السياحة فى ١٩٦٩ وترك العمل الدبلوماسى كله. ولعل ذكره كمندوب دائم لمصر فى الأمم المتحدة مازالت محفورة فى ذاكرة محمود رياض يوم اتصل به من أجل وقف إطلاق النار فى ١٩٦٧ وكان اتصاله أعنف صدمة تلقاها فى حياته وهو يعبر عن هذه اللحظة الحرجة فى موضع آخر بقوله:

«وفى اللحظات الفاصلة بين مكالمة الرئيس ومكالمة السفير القونى بدأت أفكر فى عواقب هذه الهزيمة المروعة - والأيام الحالكة التى تنتظرنا - والانتصار القائم على الخديعة والتضليل الذى أحرزته إسرائيل بتواطؤ مسبق مع الولايات المتحدة.

«... وعندما جاء صوت محمد عوض القونى على التليفون من نيويورك أخيراً كانت الساعة قد اقتربت من العاشرة ليلاً (٨ يونيو) بتوقيت القاهرة والثامنة بتوقيت جرينتش».

«وعندما أبلغت القونى بالموقف أدركت من نبرة صوته أن ما سمعه كان أعنف صدمة يتلقاها فى حياته، فلقد كنت طوال الأيام القليلة الماضية أنقل إليه البيانات التى تصل من القيادة عن الموقف العسكرى، والتى اتسمت جميعها بعدم مطابقتها للواقع وبالتالي فقد كان محمد عوض القونى يرفض تصديق المعلومات التى تصله من السفراء الأجانب فى نيويورك عن انهيار الجبهة ، والآن فهنا نحن جميعاً نكتشف فى لحظة واحدة عالم الوهم الذى كنا نعيشه».

«وبرغم أن محمد عوض القونى قد أبلغ مجلس الأمن رسمياً بقبولنا وقف إطلاق النار، وبغير شروط، إلا أن إسرائيل واصلت العمليات العسكرية من جانبها حتى اكتمل لها احتلال سيناء كلها. وهكذا، فإن إسرائيل فى اليوم التالى، ٩ يونيو، واصلت هجماتها الجوية على منطقة السويس وبالذات على ميناء الأدبية».

ونحن نجد محمود رياض في بعض فقرات هذا الكتاب يلجأ إلى منطق مقلوب، وربما لم يكن رياض هو المخطئ وإنما من حرر الكتاب أو طبعه أو ترجم بعض فقراته من الإنجليزية إلى العربية أو من العربية إلى الإنجليزية ثم العكس، لذلك فإنني لا أستطيع أن آخذ هذا الخطأ على محمود رياض نفسه، وإنما أتصوره في إطار أخطاء النسخ أو الكتابة أو التحرير وربما الترجمة.

انظر مثلاً إلى هذا الاستنتاج البعيد في منطقته حين يتحدث صاحب المذكرات عما لمسه من اهتمام إيطاليا بمشكلة الشرق الأوسط (في صفحة ٣٢٢):

«... وفي روما قابلت ألدو مورو، وكانت إيطاليا قد تزايدت اهتمامها بمشكلة الشرق الأوسط باعتبارها مشكلة كبرى تواجه دول البحر الأبيض المتوسط، وإيطاليا هي أكبر دولة أوروبية تقع كافة شواطئها على البحر الأبيض، ومن ثم فيهما أمن واستقرار دول حوض البحر الأبيض. ولهذا كان طبيعياً أن يرحب ألدو مورو تماماً بفكرة القوة الدولية المشتركة لحفظ السلام بين كل من العرب وإسرائيل».

لنا أن نتوقف هنا لتساءل: هل يكفي طول الشواطيء لتحقيق الاهتمام؟ ربما ... ولكنه ليس بالطبع السبب الأساسي ولا المباشر.

.....

وانظر أيضاً إلى مثل هذا الاستنتاج غير المنطقي حين يذكر محمود رياض أنه كان يحرص دوماً على لقاء وزير خارجية أصغر دولة وكان صغر الدولة هو السبب في حرصه على لقائه (!) وهو سبب غير منطقي بالطبع (في صفحة ٣٤١):

«مرة أخرى خرجت من باريس بانطباع أنه لم يعد هناك مكان لأي حل سياسي وتأكد انطباعي هذا مرة أخرى بعد لقائي مع جاستون ثورن وزير خارجية لوكسمبورج، وكنت أحرص على الدوام على لقائه، فهو يمثل أصغر دولة في أوروبا. وكان يتميز بالوضوح وبفهمه العميق لأبعاد الصراع السياسي في الشرق الأوسط، وقد أكد في حديثه معي على تأييده العميق لردنا الإيجابي على مقترحات يارنج».

بقى أن أذكر أن هذا الكتاب جاف جداً، ولا أظن أن الجدية كانت تقتضى كل هذا الجفاف، ولكن هذا ما حدث بالفعل وقد أصبح الكتاب جاداً وجافاً فى نفس الوقت، ومع أن فى حياة كل دبلوماسى وفى حياة كل رجل دولة مواقف طريفة، إلا أن محمود رياض قد بخل علينا بها فى هذه المذكرات ولم يقدم لنا منها إلا موقفين، الأول هو اكتشافه للمفارقة فى عزاءات الأمريكين حين يقدمون الفطائر والحلوى فى العزاء وهو ما لم يكتشفه إلا حين ذهب للعزاء فى الرئيس الأمريكى. أما الموقف الثانى فهو حديث جاف أيضاً عن مفاجآت السفر القاسية:

«وقد توقفت فى الكويت قبل سفرى إلى طهران للمزيد من التشاور. وعندما حان موعد سفرى أصر الشيخ صباح على وضع طائرة كويتية خاصة تحت تصرفى لتتقلنى إلى طهران. وأثناء الطيران نظرت فى الخريطة التى أحملها عادة عندما أستخدم طريقاً لأول مرة، فلاحظت أننا نسير فى اتجاه خاطئ. وعندما ذكرت ذلك لزوجتى أدهشها قولى وذكرت أنه من غير المعقول أن يخطئ قائد الطائرة، فلزمت الصمت، وعندما هبطت الطائرة جاءنى الطيار، وهو ألمانى الجنسية، ليخطرنى بأنه لا يوجد أحد فى استقبالى. وعندما سألته أين نحن؟ أجابنى بأننا فى الظهران، وعندما أفهمته أن وجهتنا طهران لا الظهران، اعتذر عن سوء الفهم وسارع بالعودة فى الطريق الصحيح، الأمر الذى جعلنى أصل طهران متأخراً نحو ثلاث ساعات. وقد تسبب ذلك فى قلق وزير الخارجية الإيرانى والسفراء العرب الذين توجهوا إلى مطار طهران فى التاسعة صباحاً لاستقبالى، وقد تضاربت المعلومات بشأن الطائرة حتى خشى الجميع أن تكون فقدت».

وفيما عدا ذلك يخلو الكتاب من أى موقف طريف اللهم إلا إذا اعتبرنا موقف جولدبرج فى المصعد فى نيويورك الذى أشرنا إليه من قبل موقفاً طريفاً وما أظنه كذلك، إنما هو مؤلم إلى أبعد درجات الإيلام .

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 1, 1801. It is a very important document, as it is the first time that the President has addressed the Congress since the establishment of the office. The letter is written in a very formal and dignified style, and it contains many important points. The President begins by expressing his gratitude to the Congress for the honor of having chosen him to be the first President of the United States. He then goes on to discuss the state of the Union, and the progress that has been made since the signing of the Declaration of Independence. He mentions the many difficulties that have been overcome, and the many successes that have been achieved. He also discusses the future of the country, and the steps that he has taken to ensure the stability and prosperity of the Union. The letter is a very important document, as it sets the tone for the administration of the first President of the United States.

2. The second part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 1, 1801. It is a very important document, as it is the first time that the President has addressed the Congress since the establishment of the office. The letter is written in a very formal and dignified style, and it contains many important points. The President begins by expressing his gratitude to the Congress for the honor of having chosen him to be the first President of the United States. He then goes on to discuss the state of the Union, and the progress that has been made since the signing of the Declaration of Independence. He mentions the many difficulties that have been overcome, and the many successes that have been achieved. He also discusses the future of the country, and the steps that he has taken to ensure the stability and prosperity of the Union. The letter is a very important document, as it sets the tone for the administration of the first President of the United States.

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

3

السلام الضائع
في كامب ديفيد
محمد إبراهيم كامل

دار الخيال

(١)

هذه مذكرات سياسية وتاريخية مهمة إلى أقصى حدود الأهمية، ولكن الأهم من السياسة ومن التاريخ فيها هو ذلك الأدب الرفيع الراقى الذى كتبت به، وإذا كانت بعض الصياغات أو الخطابات السياسية توصف بأنها قطعة رائعة من الأدب السياسى، فإن هذه المذكرات ليست قطعة واحدة بل قطع كثيرة متصلة، ولولا أن وصف «الملحمة» وصف اصطلاحى توصف به أعمال أدبية تستوفى شروطاً محددة، لقلت إنها ملحمة من الأدب السياسى، بل إنى أستطيع وأنا قرير العين أن أصف هذه المذكرات بأنها قطع من الأدب نفسه وليس الأدب السياسى فحسب، ذلك أنها تضم بين سطورها كل ما يمكن للأدب الرفيع أن يضمه ويتمتع به من صدق الوجدان وحرارة العاطفة وحماسة الشعور ورفق اللفظ، فضلاً عن هذا فإن المذكرات التى بين أيدينا تحفل بكثير من الصور البديعة والتشبيهات الرائعة والتعبيرات الموفقة، وتتواصل صياغة فقرات هذه المذكرات مع بعضها على نحو بديع، وكأنما كتب صاحبها رواية رفيعة المستوى.

ومع هذا كله تتمتع هذه المذكرات بصدق نفسى لا حدود له وبصدق فنى لا يتضاءل أبداً، ولا يحتاج القارئ لهذه المذكرات إلى كثير من الجهد ليدرك فى بساطة شديدة أن صاحب هذه المذكرات رجل مستقيم أشد الاستقامة فضلاً عن نزاهته ووطنيته وتربيته.

وفى الحقيقة فإن قارئ المذكرات مهما كانت آراؤه السياسية يمضى فى قراءتها فيظل منفجلاً على نحو ما ينفع الإنسان أثناء قراءته للأعمال الأدبية الخالدة ويظل معجباً بالبطل متعاطفاً معه متحمساً له مشفقاً عليه، ولست أستطيع أن أنكر أنى كلما عدت إلى

قراءة هذه المذكرات شعرت بحب غريب تجاه بطل هذه المذكرات وهو كاتبها وتجاه البطل الثانى فى هذه المذكرات وهو الرئيس السادات الذى أحب هذا الرجل والذى اختاره وزيراً لخارجية بلاده، وكنت كثيراً ما أسأل نفسى: هل هذا الحب نوع من الأنانية الناشئة عن شعورى بكل هذا الاستمتاع بهذه المذكرات الرائعة؟ وهل من حقى أن أرتفع ولو بينى وبين نفسى بقيمة مذكرات (أيا كانت صياغتها) إلى ذرى التعبير الأدبى لمجرد أننى شعرت فيها بشيء غير قليل من التنفيس عن الاستقامة المطلقة والوطنية الدافقة والتربية المثالية والفهم العميق، فإذا بى أتجاوب مع نص كتب بنوع من الحماسة دون أن يكون معنياً بما وراء الحماسة، وبما وراء الواقع، وبما وراء التاريخ؟

ولكنى كنت فى واقع الأمر أعود لأقنع نفسى بأن مثل هذا النص هو ما نحتاجه بالفعل إذا أردنا لفن كتابة التجربة الشخصية أو الترجمة (على وجه العموم) أن يزدهر فى أدبنا العربى المعاصر، ذلك أنه لابد من أجل ازدهار هذا الفن أن يعبر كل من أراد التعبير عن خلجات نفسه قبل أن يعبر عن تلافيف عقله، وأن يعبر عن فرحه وحزنه وتطيره وخوفه ورهيته قبل أن يتحدث عن خبرته أو حكمته وحنكته أو إنجازاته.

وفى الحقيقة فقد تفوق محمد إبراهيم كامل فى التعبير عن كل ما أراد التعبير عنه، وليس من المهم أن محمد إبراهيم كامل كان على خطأ أو على صواب حين كتب ما كتب، بل وحين مارس ما مارس، فنحن لا نحاسبه ولا نحاكمه ولا نحجزه ولا نحجزه ولا نعاتبه حين نقرأ له - أو لغيره - قصة تجربته الذاتية فى أى موضوع حتى لو كان هذا الموضوع هو مستقبل بلاده ووطنه، ذلك أن كتابة التجربة الذاتية ينبغى أن تعطى لمن يقدم عليها مظلة واسعة من الحرية فى أن يصور الأجواء التى عاشها دون أن يكون مسئولاً عن التزام الصواب أو التحرز من الخطأ، لأن التجربة الذاتية ليست كما ذكرت منذ قليل محلاً للإدانة أو الاتهام، إنما هى تصور لنا الأجواء النفسية والاجتماعية والمجتمعية التى عاشها صاحب التجربة دون أن ندفعه إلى أن يضطر إلى تصوير نفسه فى صورة أحكم الحكماء، وإلا صرنا نقرأ تجارب الجميع فنراهم جميعاً حكماء فى كل لحظة من لحظات حياتهم، وهو ما لا تستقيم الحياة معه .

كأنى أريد أن أقول إنه يجب علينا أن نعطي نوعاً من «الحماية» أو من «الحصانة» لصاحب التجربة الذاتية حين نقرأ نصوصه التى يقدم فيها تجربته.

وليس من العدل أن تأتى فى أواخر التسعينيات لنحكم على الصواب والخطأ فى نص كتب ونشر فى منتصف الثمانينيات وأواخرها عن تجربة وقعت أحداثها فى نهاية السبعينيات، ذلك نوع من الظلم لا أرضاه لغيرى، ولا أرضاه لنفسى بالطبع.

وأنا حفى بأن أقرر مثل هذا الذى أقرره فى شأن هذه المذكرات بالذات لأنها على الرغم من روعتها ودقتها وصدقها قد صُورت وقُدمت لكثير من القراء على أنها مذكرات معادية تماماً للسادات ولعملية السلام، ولست أحب أن أسارع بأن أقول إن هذه المذكرات ليست كذلك أبداً، ولست أحب كذلك أن أقرر فى نهاية هذا الباب ولا فى وسطه أن هذه المذكرات ليست كذلك الشيء الذى صورت به معادية للسلام وللسادات، لأننى لا أحب أن أتورط بالفعل فيما انتقدته بالقول فى الفقرات السابقة.

(٢)

وعندى أن قيمة هذه المذكرات الحقيقية لا تتأنى أبداً مع وضعها داخل إطار الموضوع الذى يتحدث عنه عنوانها الصريح «السلام الضائع فى كامب ديفيد» فحسب لأنها إذا وضعت كذلك فسوف تكون مجرد رؤية شخصية (مصيبة أو قاصرة أو خاطئة) لأبعاد صراع تاريخى طويل وعميق فى نفس الوقت، ولكن قيمة هذه المذكرات - فى رأى - تأتى من كونها عملاً أدبياً متميزاً بالصدق الفنى، وبالصدق النفسى، وبالتعبير الراقى، وبالتصوير الجميل، وبالصياغة الموحية.

لا أظن أن من حقى أن أسترسل إلى أكثر من هذا بينما المذكرات بين أيدينا قادرة على أن تشدنا إلى كل ما فيها من متع ذهنية وحسية وعقلية لا تنتهى، فضلاً عما توحى به إلينا من رؤى وآراء وانتقادات ثرية ثراء تجربة الإنسان الناضج البالغ من مدارك الرقى درجة رفيعة من الأنسنة الهادئة الوديدة فى مظهرها الأنيق وفى مخبرها الرقيق وصورتها الجميلة المشتعلة حماسة وحبا وغيره وإخلاصا وانتماء وولاء.

سأبدأ عرضى لهذه المذكرات بشيء من التعسف اللذيذ الذى تصوره النادرة التى تحكى عن أهل بيت استضافوا رجلاً أכולاً نهماً كان فى ذات الوقت محدثاً لبقاً، فأراد أحدهم أن يثبت لأهله مهارته فى أن يشغل ضيفهم الأكل عن الطعام الفاخر بحديث سيعرّض فيه الضيف على إظهار مواهبه فى القصص، وبهذا ينشغل عن الطعام، فما أن جلس الضيف إلى المائدة حتى سأله الشاب الذكى أن يقص عليهم قصة سيدنا يوسف! تنحنح الضيف وقال: قصة سيدنا يوسف تلخص فى كلمتين، ابتسم الجميع لأن هذه

هى البداية الطبيعية لكل حديث طويل.. ولكن الضيف سرعان ما أردف قائلاً: تاه، ووجدوه!! وانصرف إلى الطعام.

وفى مذكرات محمد إبراهيم كامل عبارة قريبة الشبه جداً من هذه العبارة يقول فيها: «تم تعيينى وزيراً للخارجية يوم ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٧، وسافرت فى اليوم التالى للاشتراك فى مباحثات الإسماعيلية بين مصر وإسرائيل، وفى ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨، سافرت مع الرئيس السادات لحضور مباحثات كامب ديفيد بين السادات والرئيس الأمريكى كارتر، ومناحم بيجن. وفى ١٦ سبتمبر (أيلول) قدمت استقالتى للرئيس السادات بعد حديث استمر نصف ساعة، وقبّلها، لكنه طلب منى عدم إعلانها حتى نعود إلى القاهرة».

وهذا إذن هو كل موضوع هذا الكتاب من قبيل أن قصة سيدنا يوسف أنه تاه ووجدوه.. وإذن فالفترة الزمنية التى تستغرقها هذه المذكرات تمتد لأقل من ٩ شهور أو على وجه التحديد ٢٦٠ يوماً فقط!!

ومع هذا فإن التجربة الإنسانية الرائعة التى تقدمها المذكرات لم تأت أبداً لأى من قراء محمد إبراهيم كامل الذين كتبوا مذكراتهم عن مثل هذه الفترة القصيرة من عمر الزمان.

نعود إلى التعسف الذى أشرنا إليه فى بداية الفقرة لأقول إنه يسهل على - وعلى غيرى - إذا ما سألنا أحد عن مضمون هذه المذكرات أن نسارع فنقول إنها تحكى عن تجربة محمد إبراهيم كامل كوزير للخارجية المصرية، وربما يسأل السائل سؤالاً ثانياً: وهل كان محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية؟ والسائل معذور، فنصف سكان مصر الآن لم يعيشوا بالفعل الأيام التى كان محمد إبراهيم كامل فيها وزيراً للخارجية!

أما الذين يذكرون أنه كان وزيراً للخارجية فسوف يسألون عن المدة التى قضاها لأنهم يتذكرون أنها كانت مدة قصيرة.. وكذلك سرف يفعل الذين يقرأون هذا الكتاب وهم يدركون من قبلها أن اتصال محمد إبراهيم كامل بالصراع العربى - الإسرائيلى قد اقتصر على هذه الفترة (٢٦٠ يوماً) فلم يكن قبلها ولا بعدها على صلة مباشرة بهذا الصراع.

وليس سرّاً أن انتقادات كثيرة قد وجهت (همساً على الأقل) إلى اختيار السادات له كوزير للخارجية بينما هو غير ملم على الإطلاق بتاريخ هذا الصراع ولا تفاصيله، ولم

يحدث أبدأ أن كان طرفاً فى أى مفاوضات أو حتى مذكرات معنية به. وعلى اليد الأخرى فإن محمد إبراهيم كامل حين ترك منصبه فى وزارة الخارجية كان قد ابتعد تماماً عن أية ممارسات دبلوماسية متعلقة بهذا الموضوع، وهكذا تظل المذكرات الموسعة تتحدث فى إطار الأيام المائتين والستين فقط.

(٣)

نبدأ الآن بتصوير وجهة نظر محمد إبراهيم كامل فى خلافه مع السادات أو فى اختلافه معه، ومع أننا سنعرض لوجهة نظر محمد إبراهيم كامل نفسه من واقع الاختلافات لا من واقع حديثه عن الاختلافات إلا أننا أفضل أن أبدأ بتحريك العدسة من الأبعد إلى الأقرب مبتدئاً برأى الآخرين، ومن حسن الحظ أن صاحب هذه المذكرات قد قدم هذا الاختلاف فى قطعة أدبية رائعة من قطعه، بل من حسن الحظ مرة أخرى أنه قدم هذا الخلاف فى لوحة تضمنت فى ذات الوقت صورة الوفاق بين السادات وبين زميل آخر له هو بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، وحين يقدم محمد إبراهيم كامل هذه اللوحة فإنه لا يصور نفسه مصيباً وبطرس مخطئاً، لكنه يصور نفسيهما مختلفين فحسب، وهو حريص فى مواضع أخرى على أن يدلنا على أن علاقته ببطرس غالى ظلت ممتازة، وأنه لم يكن بينهما خلاف ولا تنافس ولا وقية، وعندى أن محمد إبراهيم كامل صادق فيما يروى عن طبيعة هذه العلاقة.

ولنقرأ هذا التصوير الجميل الذى يصور به صاحب هذه المذكرات الخلاف بينه وبين السادات فى ضوء تفريقه بين شخصيته هو وشخصية زميله بطرس غالى حيث يقول:

«كانت علاقتى ببطرس غالى طيبة للغاية وكنا نتفاهم على الكثير من المسائل ونصل إلى نفس الحلول أو إلى حلول متقاربة فى معظم الأحيان ، ولكن الخلاف الرئيسى بيننا كان فى فهم كل منا لمهمته والواجب المنوط به ، وعلاقة العمل بالرئيس السادات ، كان بطرس يؤمن بطاعة الرئيس وأن علينا أن ننفذ ما يقرره ونزينا إخراجاً وننمق صياغته فى القالب السياسى أو الدبلوماسى أو الإعلامى ونلتزم به ، فالرئيس يرى من مركزه الشمولى ما لا نراه ويقرر ما ليس فى حسابنا أن نقدره ، وإن جاز لنا اقتراح رأى أو فكرة على الرئيس - إذا كان مزاجه طيباً - فيجب ألا يتجاوز الأمر حد الاقتراح إلى الجدل أو

المناقشة . وكنت أرى غير ذلك تماما ، وأن واجبنا ومهمتنا تتعدى ذلك إلى النصح والمشورة وتبصيره فيما يقدم على اتخاذه من قرارات أو خطوات .. بما قد يشوبها من نقص أو عيب أو تجاوز أو خطر . فنحن وزراؤه ومستشاروه ونحن لا نعمل فى دائرته الخاصة أو أموره الشخصية ، وإنما نعمل فى قضية مصيرية معقدة متشابكة لا يستطيع فرد مهما أوتى من طاقة ومقدرة وذكاء الاضطلاع بها وحده على الوجه الأمثل ، ولا يعنى هذا فرض رأينا على رأيه فهو الرئيس والرأى الأخير له . فقط يكون قد ألم بما له وما عليه وأحاط بكل جوانبه وبمزاياه وبمثالبه وبمواقبه . وما قصدت أن أخص بطرس بذلك ، أو ألومه فهو فى هذا لا يختلف عن غالبية الوزراء ورجال الدولة المحيطين بالسادات ، وإنما أثرت هذه النقطة لانعكاساتها على عملنا فى كامب ديفيد . وأوضح فأقول إن الوفد الرسمى كان يتكون من الرئيس ومن حسن التهامى وحسن كامل وأنا وبطرس غالى وأسامة الباز .»

هذه الصورة الجميلة التى يجدر بنا أن نتركها كما هى دون أى تعقيب يتضاءل أمام روعتها تأتى فى أثناء حديث محمد إبراهيم كامل المتصل عن أحد اجتماعات الوفد المصرى فى مفاوضات كامب ديفيد مع الرئيس أنور السادات، وهو يروى قبلها مباشرة بامتنان واضح ما نصحه به بطرس غالى فيقول:

«وأذكر أنه بعد انتهاء أحد اجتماعات الوفد مع الرئيس قال لى بطرس غالى ربما حرصا علىّ " أرجوك يا محمد لا تناقش الرئيس فى حضور الوفد " فقلت " كيف ؟ إن من واجبى ومن واجبك أنت وباقى الأعضاء مناقشته وإبداء آرائنا وملاحظتنا ولهذا أشركنا فى الوفد وإلا فما هى مهمتنا ؟ " فقال " يحسن أن تقول له ما تريد أن تقوله وأنتما وحدكما فلقد لاحظت أنه يغضب عندما تكلمه أمانا " فقلت: " لا أعتقد أنه يغضب من سماع رأى قد يفيد أو ينوره دون أن يلزمه ، وأنا أخاطبه دائما بالاحترام الواجب له كرئيس فاذا غضب بعد ذلك فهو حر " .

وقال بطرس غالى إنه يشاركنى مشاعرى وإنه فى دهشة من موقف السادات فى الاجتماع وربما كان شارد الذهن ، أو متعبا ولم يع ما قاله الرئيس كارتر ، فلقد كان يوما طويلا مجهدا ، وربما قصد كارتر بما قاله اختبار مدى تصلبنا، وطرح أفكارا لا يتبناها بالفعل ولكن ليستمع إلى رأينا وملاحظاتنا ويعدل فيها على أساسها ، ولقد أحسنت فى ردك على كارتر وكنت موفقاً ولا بد أنه سيأخذ ما قلت بعين الاعتبار .

قلت : ولكن ما قيمة كلامى فى ظل صمت الرئيس ، أليس السكوت رضا ؟
ثم ألم تلاحظ إشارة كارتر الماكرة عند رده على التهامى عندما قال إن الشائع هو أن الرئيس السادات معتدل بينما معاونوه متشددون ، إنه يعطينا نحن ، أتظن أن الرئيس كارتر سيعير كلامى الالتفات ويقدمه على كلام السادات ، أو عدم كلامه ؟ سيقول كارتر إن موقف الرئيس يجب موقف وزير خارجيته ولن يستطيع أحد أن يلومه على ذلك .

وقال بطرس غالى على كل حال فإن اجتماع اليوم كان للاستطلاع ، وهم بسبيل الإعداد لمشروعهم وليس ما قالوه يمثل بالضرورة أفكارهم النهائية ، ولن نعرف ما انتهوا إليه حتى يفرغوا من مشروعهم ويقدموه لنا، ونرى ما فيه ، فدع القلق حتى وقتها ولننم بعض الوقت فقد أوشك الفجر على البزوغ .وقلت " معك حق ، تصبح على خير " وأطفأت النور .

(٤)

هل لنا بعد هذه الصورة من بعيد أن نقرب إلى قلب الصورة، وأنا أزعم أنه على الرغم من أن الجو العام لهذا الكتاب يدور فى فلك انتقاد السادات، إلا أن الأمر لا يخلو من إعجاب كثير بالسادات نفسه فى كثير من المواقف، فلم يكن السادات شراً كله ولا شيطاناً طول الوقت، وإنما كان فى نظر صاحب المذكرات بلاشك رجلاً بطلاً شجاعاً مقداماً مغواراً، ولكن الظروف كانت أقوى منه فى بعض الأحيان، وفى حقيقة الأمر فإن الكتاب ملئ بالمواقف التى أبدى فيها صاحب المذكرات إعجابه بالسادات وبأدائه فى المفاوضات أو فى التعامل مع الإسرائيليين حتى خارج نطاق المفاوضات، ولكن لأن بعض الناس لا يقرأون فى بلادنا بما فيه الكفاية، بل لأن كثيراً من المبدعين يقدمون لك الكتاب كما حكى لهم عنه لا كما قرأوه، فسوف يعجب القارئ من هذا الذى أقوله، ولكننى سأدل القارئ على بعض مواضع مهمة فى هذا الكتاب يتحدث فيها صاحبه عن السادات بإعجاب حقيقى، ولنأخذ - على سبيل المثال - الفصل الذى عنوانه « قبلة على جبين السادات »، وهو يلخص فيه بل يسجل حوار السادات مع أثرتون وأيلتس صباح يوم

الثلاثين من يوليو فى استراحة المعمورة، وحين ينتهى محمد إبراهيم كامل من رواية هذه التفصيلات يقول:

«... وانتهى الاجتماع، ورافقت المستر أثرتون والسفير أيلتس حتى باب الغرفة حيث كان يتجمع خارجها عدد من رجال الصحافة. ثم عدت واتجهت إلى الرئيس السادات وقبلته على جبينه وأنا أقول: برافو ياريس. وابتسم الرئيس السادات وقال: وماذا كنت تتوقع ياسى محمد؟».



بل إن محمد إبراهيم كامل ينحو نفس المنحى المعجب بالسادات حتى فى أحلك لحظات كامب ديفيد وقبيل استقالته مباشرة، وهو يقول ما نصه:

«ولست أشك فى أن الرواية التى رواها الرئيس السادات لأسامة الباز حول ما دار بينه وبين ديان هى حقيقة ما جرى وليس ما أورده ديان فى كتابه».



ولأن صاحب هذه المذكرات رجل سوى صريح لم يعتد الممارسات السياسية المداينة، فإنه يعجب كل العجب من قيام السادات بتقبيل بيجين بحرارة وشغف عند توقيع المعاهدة ويقول:

«وانتهت التوقيعات ثم قام الرؤساء الثلاثة يتعانقون ويهتثون بعضهم بعضاً. ورأيت الرئيس السادات يعانق بحرارة وشغف وإقبال مناحم بيجين، وتعجبت كيف يستطيع أن يفعل ذلك مع شخص قال لى عنه منذ أيام قليلة إنه «أحط وأخس عدو».

(٥)

وقبل هذا كله فإن صاحب المذكرات يصرح بكل وضوح بموافقة هو شخصياً على رأى السادات القائل بأن أوراق اللعبة فى يد أمريكا ومع أن صاحب هذه المذكرات لم يشغل نفسه بالنسبة وهل هى ١٠٠٪ أو ٩٩٪ أو ٩٠٪ أو ما فوق ٥٠٪ فحسب، فإنه فى واقع الأمر يكاد بهذا الرأى يحسم قضية النظر إلى الدور الأمريكى منحازاً إلى نهج السادات حتى لو لم ينحز إلى هذا النهج حتى النهاية، وسوف نرى من قراءة هذه المذكرات أن صاحبها كان يعول على الموقف الأمريكى بأكثر مما لعب الدور الأمريكى

دوره فى القضية ، فقد كان - شأن مثقفينا - مقدراً الحضارة الأمريكية والامكانيات الأمريكية ولكنه فيما يبدو كان حسن الظن أكثر من اللازم بالروح الأمريكية :

«كذلك كنت أجد شيئاً من الحقيقة فيما كان يردده السادات دائماً من أن ٩٠٪ من أوراق اللعبة فى يد الولايات المتحدة. حيث تعتمد إسرائيل عليها كلياً من الخبز إلى الصاروخ، والمفروض أن يشكل ذلك للولايات المتحدة قوة تأثير هائلة على إسرائيل، ولا أقول قوة ضغط».



ولست أحب أن أصور موافقة صاحب هذه المذكرات للسادات على هذه العقيدة فى إطار إعجابه بالسادات ولكنى لا أستطيع مع هذا ألا أفعل ! ذلك أن الجو العام الذى كان يحكم التفكير السياسى المصرى فى ذلك الوقت لم يكن قد تطور بعد إلى هذه المرحلة فقد كنا لانزال أسرى الفترة السابقة التى صغنا فيها لأنفسنا شعارات كبرى ظنناها قادرة على توجيه سياستنا إلى تحقيق أهدافنا .. وهكذا كان من الصعب النزول إلى أرض الواقع، وهكذا أيضاً كان مجرد الاقتناع بأهمية النزول إلى أرض الواقع يمثل انحيازاً إلى فكرة جديدة يستحق أن يصنف على أنه اقتناع بالشخصية وبفكرها على نحو ما نصور اقتناع محمد ابراهيم كامل فى ذلك الوقت بأفكار السادات فى هذا الصدد .

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات فى خضم حديثه عن الإحباطات التى توالى على مسار المفاوضات مع إسرائيل كان يعود إلى نفسه للتفكير فى هذا الوضع القلق ، وفى هذا الوقوف «محللك سر» ، وفى بعض هذه اللحظات كان صاحب المذكرات حريصاً على أن يعطى بعض العذر وربما كل العذر لتصرفات السادات القلقة على مصير مبادرته وهو يصف الانفعالات التى صادفت السادات بأنها كانت أكبر من طاقة البشر ويقول:

«وأسارع فأقول إن السادات لم يقصد بالطبع فشل مبادرته وإنما حدث ذلك لفرط تلهفه وتمعجله أن يتحقق لها النجاح».

«كان قد وقع فريسة لانفعالات لا يتحملها بشر ووقوع مبادرته مابين تعلق الملايين بالأمل فى السلام، وشراسة هجوم أشقائه العرب عليه، وتصلب بيجين وغدره، وخروجه عن عريته العربى، وتفسيره فى دوائر النفوذ المؤثرة، وانسياقه وراء السراب الأمريكى الخداع».

وعلى نفس هذا الخط فإنه يمكن لنا أن نتأمل حرص صاحب المذكرات على أن يسجل فى بداية كتابه (وقبل أن يروى الذكريات التى عاصرها) إعجابه الشديد بأداء

السادات وبحكمته فى وسط حرب أكتوبر عندما دعا فى خطابه فى مجلس الشعب فى السادس عشر من أكتوبر إلى انعقاد مؤتمر دولى فى الأمم المتحدة لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط.



ومن نفس المنطلق فإن محمد إبراهيم كامل يتطوع بأن يعطى لنا تبريراً مقنعاً لحرص السادات على القيام بمبادرته بصورة فردية ويقول:

«صحيح أن السادات كان يتعين عليه أن يحاول الإعداد لهذه المبادرة بالتشاور والتنسيق مع الدول العربية، أو على الأقل مع دول المواجهة والدول العربية المعتدلة قبل أن يطرحها على إسرائيل، فيتفادى بذلك الفرقة والمعارك الجانبية مع بعض الدول العربية، إلا أنه يبدو أن السادات وقد احتوته فكرة المبادرة لم يطق صبراً وخشى - إن هو فاتح الدول العربية فى الأمر - أن تذبل وتتبدد من بين يديه نتيجة الاختلافات والتعارض فى وجهات النظر (بين الدول العربية) وتفقد بذلك بريقها وقوة تفجير المفاجأة وأخذ إسرائيل والعالم على غرة. فأقدم عليها دون تشاور أو تنسيق، وأصبحت أمراً واقعاً وحقيقة سياسية فماذا يفيد الصراخ والنقد والندم؟ لقد فعلها ووقعت ومن هنا يجب أن نبدأ ونستمر إلى آخر المدى ولكن بضوابط ومحاذير واتجاه بوصلة ثابت لا نحيد عنه أبداً».

(٦)

وينبغى لنا ألا ننسى أبداً أن صاحب هذه المذكرات قد ذكر منذ البداية تأييده واقتناعه التام بمبادرة السادات حيث يقول:

«..... وكان زملائي السفراء العرب جميعاً يكنون لى محبة ووداً حتى من كانوا يمثلون دولاً تناصب السادات العداء، وكان خطاب السادات قد أراحنى بعض الشيء، إذ كان خطاباً قوياً ملتزماً بالموقف العربى وقد صيغ بروح سامية ومنطق سليم، فدافعت عن مبادرته مبرراً أن ما دفعه إليها هو احتدام الخلافات العربية حول أصغر المسائل وعدم اتفاقهم على موقف موحد ندخل به مؤتمر جنيف، وذكرت أن مصر التى لم تتوان عن القيام بمسئولياتها فى النضال ضد إسرائيل فى سبيل حل القضية الفلسطينية، قد تحملت

تضحيات ضخمة سواء فى الأرواح أو الأموال، وأن أوضاعها الاقتصادية تمر بمرحلة خطيرة، وأن مصر لا تستطيع الاستمرار فى هذه الحالة إلى ما لا نهاية».

«وأضفت أن خطاب السادات فى الكنيست كما سمعته وكما سمعوه، لم يتضمن أية تنازلات أو تفريطاً فى الحقوق العربية، وأتينا لا نستطيع أن نستمر فى إخفاء ما نراه كما تفعل النعامة، وما خوفنا من مقابلة عدونا وجهاً لوجه فى مباحثاته من أجل السلام وقد واجهناه فى الحرب. وقلت إنه مهما يكن من أمر فلا مجال الآن للجدل فلقد تمت الزيارة وتم اللقاء بالفعل وأصبح الأمر واقعاً مثل تاريخ ما قبل الميلاد وتاريخ ما بعد الميلاد، والواجب علينا الآن هو أن يتحد العرب جميعاً فى مجابهة تحدى السلام ويعلنوا انضمامهم لمبادرة السادات على أساس العناصر التى تضمنها خطابه».

«ومع ذلك أمضيت الليل دون أن أذوق طعم النوم تأخذنى الأفكار والحيرة، ولم أستطع أن أتخذ بينى وبين نفسى موقفاً محدداً واضحاً من هذه المبادرة، فمن ناحية بدت لى فكرتها براءة شجاعة بناءة، ومن الناحية الثانية كنت أشعر بتخوف من هذه الزيارة إلى المجهول، إذ أن ظواهر الحال لا تدل على أنه سبقها إعداد أو تحضير، خاصة أن من يمسك بزمام الأمور على الجانب الآخر أمثال مناحم بيجين وشارون وشامير بماضيهم المرعب وأفكارهم المتحجرة البالية وأهدافهم التوسعية المعلنة. وأحسست أن ما أدخله خطاب السادات على نفسى من ارتياح وطمأنينة قد بدده رد بيجين عليه فليس فيه ما يدعو إلى الارتياح على الإطلاق، واعترانى شعور بالخوف من أن تؤدى هذه الزيارة، بل هذه المغامرة، إلى هدم صرح القوة العربية والتضامن الذى حققته حرب أكتوبر وتطيح بكل ما أحرزه العرب من مكاسب».

«ومع ذلك فقد وقع «الفأس فى الرأس» كما يقولون ومن يدرى؟ ربما!!».

(٧)

ومن الخطأ البين أن نقول إن محمد إبراهيم كامل كان ضد عملية السلام على نحو ما بدأها السادات، بل ربما كان العكس هو الصحيح، فقد كان محمد إبراهيم كامل على الدوام ميالاً إلى التفاوض وإلى المضى قدماً بعملية السلام، والأمثلة على هذا واضحة

وكثيرة، فقد كان محمد إبراهيم كامل يجاهد من أجل استمرار اللجنة السياسية فى القدس، ولم يكن من أنصار قرار السادات القاتل بعودة الوفد فوراً، وقد عبر هو عن هذا المعنى فى روايته الطويلة المؤثرة عن أحداث ذلك اليوم والتي أفضل أن أنقلها كلها للقارئ :

«... كان التعب والإرهاق قد استبدا بى فتناولت غداء سريعاً وتوجهت للنوم بعد أن طلبت منهم عدم إيقاظى قبل السادسة والنصف لأنتهياً لحضور عشاء فانس فى الساعة السابعة. وكنت أغط فى نوم عميق أقرب إلى الموت عندما شعرت بيد تهزنى هزاً عتيفاً وصوت ينادينى ليوقظنى، ولكنى لم أستجب وتكرر ذلك إلى أن صحت من النوم ولكن دون أن يستيقظ عقلى، ووجدت شخصاً غريباً لم أره من قبل يقف بجوار سريرى ولم أدر كيف وصل إلى غرفة نومى وسألته: من أنت؟ فقال: إنه رئيس غرفة الاتصالات المصرية وأنه يحمل لى برقية عاجلة وصلت من الرئيس السادات، وأنه يحاول إيقاظى منذ نصف ساعة دون جدوى ويأسف لاضطراره لذلك».

«وحاولت قراءة البرقية أكثر من مرة دون أن أستطيع أن أستوعب شيئاً منها، فقامت وغسلت وجهى بالماء البارد وعدت أقرأها فكانت تعليمات من الرئيس السادات بأن أعود مع الوفد إلى القاهرة على الفور بعد أن تبين أن إسرائيل تعتمد إلى تمسيع الموقف وطرح حلول جزئية، وأن تصريحات ديان بوجوب إجراء التوصل إلى حل وسط وخطاب بيجين فى حفل العشاء أوضح عقم استمرار اللجنة فى أعمالها. وطلب منى الرئيس فى البرقية أن أوضح أن أمر العودة ليس قطعاً للمباحثات وإنما مجرد استدعاء وأن أقابل فانس لأشرح له الظروف، وأبلغه أن الرئيس يرغب فى مقابلته فى القاهرة».

ويحكى صاحب المذكرات عن مشاعره المتباينة والمتناقضة فى هذه اللحظة ، ومحاولاته تغيير القرار المصرى دون جدوى :

«ولم يكن أحب إلى من ترك القدس والعودة إلى القاهرة، ولكننى أدركت على الفور خطورة هذا القرار المباغت - دون سبق التشاور معى - وأتينا بذلك نلعب بين أيدي مناخم بيجين الذى سيقم الدنيا ويقعدها ويصور هذه الخطوة بأننا غير جادين فى السعى للسلام وإلا فما معنى قطع المباحثات الجارية فى اللجنة السياسية وقد بدأت بالكاد، ومن الناحية الثانية أدركت أن سحب الوفد بدون سابق إخطار سيكون لطمة مباشرة لوزير الخارجية الأمريكى سيروس فانس الذى جاء من واشنطن تاركاً أعماله ليساهم فى محاولة التوصل

إلى حل والذي كان يعمل جاهداً مخلصاً على ذلك ويتخذ موقفاً كريماً متفهماً لوجهة نظرنا».

«اتجهت على عجل إلى غرفة الاتصالات المصرية وطلبت الاتصال بالرئيس السادات، إلا أنني لم أجده في أى مكان، فاتصلت بالسيد حسنى مبارك نائب الرئيس وأبلغته بوجهة نظرى فقال: إن القرار قد اتخذ من مجلس الأمن القومى ولا سبيل إلى التراجع فيه، فاقترحت عليه أن يبلغ الرئيس بأن أعود وحدى وأترك الوفد لمتابعة الاتصالات المقررة فى العشاء مع فانس ومعرفة آخر موقف. وأضفت أن استمرار انعقاد اللجنة السياسية قد يكون هاماً على ضوء اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى لبحث المقترحات الأمريكية وأن قطع الاتصال سيستغله ييجين فى لومنا فى حين أن مصلحتنا فى أن يبدو استدعاء الوفد نتيجة لموقف إسرائيل المتعنت والذي ينتظر إعلانه بعد اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى، وبالتالي نحملها مسئولية فشل الاجتماع. ووعده السيد نائب الرئيس بنقل ذلك ومعاودة الاتصال بى».

«وبعد حوالى ثلث ساعة اتصل بى نائب الرئيس من جديد وأبلغنى أن القرار قد صدر ووصل إلى علم وسائل الإعلام وأن راديو القاهرة يذيع الآن البيان الرسمى حول أسباب استدعاء الوفد الرسمى من القدس، وأنه أصدر الأوامر بسفر طائرتين مصريتين من القاهرة لعودة الوفد إليها وتمنى لى التوفيق».

(٨)

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات يحدثنا عن أنه كان فى اتصالاته العربية حريصاً على إقناع إخوانه العرب بجدوى الاتصالات مع إسرائيل، وخذ مثلاً ما يرويه هو نفسه عن حوار له مع الأمير سعود الفيصل:

«... أرى أن قيام مصر بإعلان إنهاء الاتصالات مع إسرائيل فى هذه المرحلة يضر ولا ينفع، وشرحت له الجوانب الإيجابية التى نتجت عن المبادرة، وأشارت إلى المظاهرات التى قامت فى إسرائيل، وإلى تقدم ثلاثمائة ضابط وجندى إسرائيلى بعريضة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى بأنهم يفضلون السلام على احتلال أرض الغير، وهو أمر له دلالة».

وكذلك التحول الذى حدث على صعيد الرأى العام العالمى وبالذات فى الرأى العام الأمريكى، والذى انعكس على موقف الحكومة الأمريكية نفسها بحيث مرت صفقة الطائرات الحربية للسعودية ومصر رغم معارضة شرسة من إسرائيل وجماعاتها الضاغطة فى الولايات المتحدة، وهو مؤشر لا يمكن التقليل من أهميته».



ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وقد ظل على عقيدته هذه طيلة الفترة التى عمل فيها وزيراً للخارجية وحتى كتب مذكراته ، كذلك فإنه فى الأيام الأخيرة فى كامب ديفيد كان على ما يرويه هو نفسه فى هذه المذكرات حريصاً على بقاء السادات واستمرار المفاوضات ولست فى حاجة إلى أن أفيض فى الاستشهاد على هذا المعنى.

ولهذا فإن «كتاب الأهالى» حين نشر هذه الطبعة « المصرية » من مذكرات محمد ابراهيم كامل أشار على غلافها إلى معنى قريب من هذا المعنى بقوله:

« .. وقيمة هذه المذكرات الأساسية، لا تكمن فحسب فى أن صاحبها كان فى المكان الذى يتيح له أن يشاهد بنفسه ويسمع بأذنيه جوانب رئيسية من الطريقة التى أدار بها السادات المفاوضات مع الطرفين الأمريكى والإسرائيلى، مما لم يذع قبل نشر هذه المذكرات لأول مرة عام ١٩٨٣، ولكنها تعود أساساً إلى أن صاحبها لم يكن صاحب موقف ضد «مبادرة» السادات بزيارة القدس المحتلة، وهو ليس ممن رفضوا المفاوضات مع العدو الإسرائيلى فى الظرف الذى اختاره السادات، ومع حماسه لذلك جميعه، فقد وجد نفسه مضطراً للاستقالة من منصبه بعد تسعة شهور فقط، عاين خلالها أسلوب التفاوض الساداتى، وتوصل إلى أن السادات قد أهدر بخضوعه للضغوط الأمريكية، وعدم أخذه بآراء مستشاريه وانفراده باتخاذ أخطر القرارات، كل الثمار التى كان ممكناً أن يحققها مبادرته».

«ومع أن التجمع كان منذ البداية ضد مبادرات السادات، إلا أن «كتاب الأهالى» ينشر هذه الطبعة المصرية لمذكرات محمد ابراهيم كامل، ضمن «مكتبة كامب ديفيد»، على سبيل التوثيق من جانب، ومن جانب آخر لأن جوهرها يقول إنه حتى الذين لم يعارضوا زيارة السادات، يرون أنه فرط فى حقوق مصر بالطريقة التى فاوض بها، وبالخصوص التى وقع عليها فى اتفاقيات كامب ديفيد».

وليس هذا هو التعقل الوحيد الذى تدلنا عليه مذكرات هذا الرجل، ذلك أن موقفه من أزمة العلاقات المصرية - القبرصية يعكس هذا المعنى بوضوح، وقد كان حريصاً على التوقف بالأمور عند حد معين:

«.. واجتمعت بالرئيس القبرصى كبريانو - الذى كان يقيم بنفس الفندق - وكانت مصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية بقبرص بعد أحداث مطار لارناكا. وكان الرئيس السادات يتخذ موقفاً عنيفاً من قبرص ورئيسها لرفضه تسليم قاتلى يوسف السباعى لمصر، إلى حد أن السادات كان يلعب فى أحاديثه وخطاباته الرسمية الرئيس كبريانو بأنه زعيم القبارصة اليونانيين، مما يحمل على الفهم بأن الرئيس السادات يوافق على تقسيم قبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وهو ما يخالف الموقف المصرى المعلن بالاعتراف بوحدة الدولة القبرصية. وقد عبر الرئيس القبرصى عن أسفه الشديد للأحداث الدامية التى أدت إلى الإطاحة بالعلاقات التقليدية الطيبة التى تربط مصر بقبرص منذ آلاف السنين، وشرح لى صعوبة موقفه من إمكانية تسليم قاتلى يوسف السباعى، باعتبار أن ذلك يخل بسيادة قبرص التى وقعت الجريمة على أراضيها. وأشار إلى استعداده مع ذلك بعد مضى فترة من الوقت تهدأ فيها الأمور إلى إيجاد طريقة لتسليمهما لمصر».

«وكنت من ناحيتى أعارض تماماً مطلب الرئيس السادات فى تسليم قتلة السباعى وإجراء محاكمتهم من جديد وتنفيذ حكم الإعدام عليهما فى مصر، فقد كنت حريصاً على عدم اشتعال المشاعر العنيفة من جديد بين المصريين والفلسطينيين، وهو ما كان سيؤدى إليه حتماً إعادة المحاكمة وتنفيذ حكم الإعدام. وكان يهمنى للغاية إنهاء هذا الفصل المأساوى فى العلاقات المصرية - الفلسطينية، الأمر الذى تستفيد منه إسرائيل وحدها ويؤثر سلباً على موقفنا فى المباحثات التى تستهدف أساساً حل القضية الفلسطينية بوصفها جوهر النزاع العربى - الإسرائيلى. لذا فلم أشر فى حديثى مع الرئيس كبريانو إلى طلب التسليم، وكل ما أصررت عليه هو أن تقوم قبرص بتنفيذ الحكم الصادر عليهما فى أقرب وقت، واتفقنا على العمل على تهدئة العلاقات بين البلدين تمهيداً لعودة العلاقات الدبلوماسية».

ونحن نرى نموذجاً آخر لهذا التعقل فيما يبديه صاحب المذكرات من تحفظ على سياسة السادات تجاه الاتحاد السوفيتي وهو يقول:

«ولم يكن هذا هو حال مصر مع الاتحاد السوفيتي، فقد كان له عندنا رصيد ضخم في تأييد قضايانا سياسياً وعسكرياً منذ عام ١٩٥٦، بل إننا دخلنا حرب ١٩٧٣ بالسلاح السوفيتي، ولا أدعى أنه لم يكن له مآرب ليست على هوانا، ولكن هذا هو شأن الدول الكبرى. وماذا جئنا من الولايات المتحدة التي ظلت تساند إسرائيل رغم عدوانها المستمر وتزودها بالسلاح والمال والتأييد؟».

«لقد قام السادات بإنهاء العلاقة الخاصة التي كانت قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتي، عندما طلب منه سحب خبرائه العسكريين وغيرهم في ١٩٧٢، واستجاب الاتحاد السوفيتي لذلك في هدوء وبدون تعقيدات، فما جدوى استعداداته واستفرازه بعد ذلك؟ والحقيقة أن السادات - كما أخبرني مراراً - كان يشعر أن الاتحاد السوفيتي يعاديه شخصياً منذ البداية، إذ كان يأمل أن يخلف عبدالناصر بعد وفاته على صبري الذي كانت تربطه علاقات تفاهم بالاتحاد السوفيتي. ولكن على صبري كان في السجن وكان السادات قد وطد مركزه رئيساً لجمهورية مصر، مما كان يوجب عليه أن ينحى جانباً مشاعره الشخصية».

(١٠)

أما أبرز تحفظات صاحب هذه المذكرات على السادات فهي عجبه من أن السادات كان قد بدأ يخفي عنه بعض التفاصيل رغم ثقته به، وهو يعبر عن هذا المعنى في كثير من المواضع ولكنه يبلوره بطريقة واضحة فيما يسجله على لسان الملك الحسن الثاني ملك المغرب:

«... وأذكر عند مغادرتنا القصر الملكي في الرباط أن طلب الملك الحسن مرافقتي لهما في السيارة، وتكلم عن علاقته بوزير خارجيته أحمد بوسنة فقال: إنه محل سره ولا يخفي عنه كبيرة أو صغيرة، وقال: إن هذه الثقة يجب أن تقوم بين الحاكم ووزير خارجيته بالذات، ونصح السادات بأن يفعل ذلك معي لما سمعته عني من صفات طيبة على حد

قوله. وباليات السادات اتبع هذه النصيحة.. إذن لتجنبنا الكثير من المشاكل التى نشأت عن قيامه بتصرفات فجائية على أساس أفكار طارئة عنت له دون استشارة أو تمحيص».

ومع أن محمد إبراهيم كامل كان يعذر السادات كما قدمنا، إلا أنه كان كثيراً ما يشك فى طبيعة شخصية السادات على الرغم من أنه كان قادراً على أنه يقدم لنفسه ثم للقراء بعض التفسيرات الكفيلة بفهم هذه الشخصية، لكنه رغم هذا العلم الذى قدمه ظل حائراً:

«وكان نوع من الحيرة المصحوبة بالقلق قد بدأ يساورنى نحو شخصية السادات، إذ لاحظت أنه مع الوقت ومن اتصالى المستمر به بعد تعيينى وزيراً للخارجية، أنها لم تكن ثابتة ملتزمة بوتيرة واحدة، ففى بعض الأحيان كان يتسم بالبساطة والتواضع، وأحياناً أخرى يتسم بالتعقيد والتعالى، وأحياناً يكون هادئاً، ثم يشتط به الغضب دون مبرر ظاهر، وأحياناً يكون واضح الفكر قوى المنطق منطلق الحديث، وأحياناً أخرى يكون شارد الفكر عاجزاً عن الكلام أو إيضاح ما يريد أو وجهة نظره أو ينصرف إلى أحاديث فرعية أو بعيدة عن جوهر الموضوع محل البحث».

«وفى بعض الأحيان كان متفتحاً يستوعب تماماً ما يقرؤه أو يسمعه، وفى أحيان أخرى يصيبه الخمول وعدم المبالاة فلا يقرأ ولا يسمع أو يستوعب مهما كانت أهمية الموضوعات المعروضة. ولم أجد تفسيراً لذلك، وكنت أرجعه إلى ضخامة المسئوليات التى يتحملها منذ تولى الحكم بعد وفاة الرئيس عبدالناصر».

(١١)

وقد تنامى هذا الخوف أو الإشفاق على السادات أو من البقاء معه إلى درجة أن صاحب هذه المذكرات أصبح قلقاً فى الأيام الأخيرة من مجرد البقاء مع السادات بعد أن قبل استقالته من منصبه، رغم كل ما فعله السادات من طمأننة له سواء بما عرضه عليه من مناصب أو بنصيحته له بالعودة معه فى نفس الطائرة والرحلة. ولكنه كان قد وصل فى هذه اللحظة إلى ضرورة وحتمية الخلاص السريع والابتعاد الفورى مع أنه سيعود إلى مصر التى يرأسها الرئيس السادات نفسه، ولكنه كان مطمئناً إلى حكم ديمقراطى برئاسة

السادات على حين كان خائفاً من التورط بسبب الصداقة معه، ولنقرأ هذا الوصف المبدع للحظات الأخيرة له في أمريكا وكيف اضطر هو نفسه وأصدقاؤه الأمريكيون إلى حجز تذاكر في نفس اليوم ثم المضى بسيارة تكسر كل إشارات المرور لكي يلحق بالطائرة المغادرة إلى القاهرة:

.....

«.. فتردد (أي الرئيس السادات) بعض الشيء وقال: إذا أردت رأيي أنصحك بالسفر معي، قلت: لا.. أفضل العودة الآن، فلا بد أن عائلتي قلقة على من جراء خبر الاستقالة، فقال: أنت حر ، إذا أردت العودة، متى تسافر؟ فقلت سأحاول السفر اليوم نفسه، فقال: مع السلامة».

«وكانت الساعة قد بلغت الثانية والنصف بعد الظهر، فهرعت إلى مكتب محمد شاكر في مبنى المكتب المجاور للسفارة، وطلبت منه أن يقوم بترتيبات سفرى اليوم، فقال: سيكون ذلك صعباً ولكن سأحاول، ونجح في حجز ثلاثة مقاعد على طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية (T.W.A) المتجهة إلى باريس والتي كان موعد إقلاعها من مطار نيويورك الدولي في الساعة السابعة مساءً، وكانت التذاكر لى ولأحمد ماهر وعمرو حمدي وبقيت مشكلة الوصول إلى المطار قبل موعد قيام الطائرة».

«وأخيراً وجدنا طائرة تغادر واشنطن إلى نيويورك وتصلها قبل موعد قيام الطائرة المسافرة إلى باريس بثلاث ساعة، ولكنها كانت ستهبط في مطار نيويورك الداخلى وليس الدولى، والمسافة بينهما حوالى نصف ساعة على الأقل، فاتصل محمد شاكر بوزارة الخارجية الأمريكية التي وعدت بإعداد ترتيبات خاصة للحاق بالطائرة قبل إقلاعها».

«وبالفعل عندما هبطت بنا الطائرة فى مطار نيويورك الداخلى وجدنا سيارة بوليس فى انتظارنا على باب الطائرة وأمامها مotosيكل يركبه ضابط، وما أن دخلنا السيارة حتى انطلقت مسرعة يسبقها المotosيكل وكلاهما يطلق صفاراته المزعجة دون انقطاع ولا يبالى بإشارة مرور أو غيرها.. وذكرنى ذلك بما كنا نشاهده فى الأفلام الأمريكية فى مطار دات البوليس الأمريكى، والفرق أننا كنا نحن الذين داخل السيارة والناس هم الذين يشاهدوننا، ووقفت بنا السيارة أمام باب الطائرة فى الساعة السابعة وخمس دقائق وكانت محركاتها دائرة بالفعل وتنتظر وصولنا وفقاً لتعليمات وزارة الخارجية الأمريكية».

«وصعدنا إلى الطائرة فقادتنا المضيفة إلى مقاعدنا ورجتنا أن نربط أحزمة النجاة

وبعدما بدقيقة تحركت الطائرة ثم صعدت على الهواء، وتنفست الصعداء وقلت لنفسى الحمد لله ألف حمد، ونم مستريحاً يا أبى».

هل يجدر بنا أن نقول هنا إن هذه كانت آخر سطور هذا الكتاب !

(١٢)

وتوحي لنا هذه المذكرات (على نحو ما) أن استدعاء محمد إبراهيم كامل إلى ذاكرة السادات كى يختاره وزيراً للخارجية، جاء كنتيجة لهذا الحوار الذى دار بينهما فى ألمانيا فى ١٩٧٧ حين كان السادات يزور ألمانيا قبل مبادرة السلام بشهور:

«... وفى مايو ١٩٧٧ أسفرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية عن مفاجأة، إذ فازت فيها كتلة الليكود برئاسة مناحم بيجين لأول مرة فى تاريخ إسرائيل، التى ظل يحكمها حزب العمل منذ نشأتها فى عام ١٩٤٨».

«فى ذلك الوقت كان الرئيس السادات قد أنهى زيارته للولايات المتحدة وفى طريق عودته إلى مصر توقف فى ألمانيا الاتحادية لقضاء يوم فى الغابة السوداء بولاية بادن فرتمبرج. وكنت فى ذلك الوقت سفيراً لمصر فى ألمانيا، وأثناء تجوالنا فى الغابات المحيطة بالفندق وكانت لا تزال هناك بقايا ثلوج تغطى الأرض، حضر بعض مراسلى الصحف وسألوا السادات عن رأيه فى فوز مناحم بيجين فأجاب أنه لا فرق لديه بين بيجين أو بيريز أو رابين أو جولدا مائير أو أى شخص آخر ينتخبه الشعب الإسرائيلى».

«وربما كانت إجابته هذه صحيحة - دبلوماسياً - ولكنى أثرت معه الموضوع بعد ذلك ونحن نتناول الغداء، وقلت إنه كان من الأنسب التحفظ فى الإجابة حيث إن برنامج حزب حيروت الذى يرأسه بيجين يقوم على أساس إقامة إسرائيل الكبرى على أشلاء ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وعلى أساس أنه من غلاة الإرهابيين والمسئول عن مذبحه دير ياسين. وقلت إنه كان حتى قبل الانتخابات ممنوعاً من دخول المجلترة حيث كان مطلوباً القبض عليه، وأن الرئيس السابق كنيدي عندما كان عضواً فى الكونجرس الأمريكى فى ١٩٥٤ أرسل برقية ينسحب فيها من عضوية اللجنة المشكلة لاستقبال مناحم بيجين عند زيارته للولايات المتحدة - بوصفه من محررى إسرائيل - لجمع التبرعات».

«وذكر كنيدي في برقيته هذه أنه عندما قبل الاشتراك في اللجنة لم يكن يعلم بماضى
بيجين الإرهابى، وقد رد على السادات وقتها بأن الإسرائيليين جميعاً على شاكلة
واحدة، وهو ما لا أسلم به على الإطلاق».

على أن العجيب فى هذا الحوار أن السادات كان يرى الإسرائيليين هكذا، وأن محمد
إبراهيم كامل نفسه كان يتحفظ على هذا رأى الذى يراه السادات فانظر إلى خبرة عام
واحد فى التعامل مع الإسرائيليين كيف غيرت رأى صاحب هذه المذكرات !!

(١٣)

هل أستأذن القارئ الآن لأحدثه عن معنى يترأى لى من قراءة هذه المذكرات مرة
واثنتين وثلاثاً ، ويتعلق بأسلوب كتابتها الجميل الجزل وقد شابته فى بعض المواضع
تعليقات لاتتنمى إلى النسيج الممتد فى المذكرات كلها .ومن الواضح فى نصوص هذا
الكتاب أن يبدأ أخرى قد امتدت إلى هذا الكتاب لتضع بعض العبارات الساخنة فى
نهايات الفصول، وهى عبارات استفزازية لا تبلغ فى حماسها حماس محمد إبراهيم
كامل وصدقه ووطنيته، ولكنها تعتمد بخبث إلى توريط صاحب المذكرات فى الهجوم
على السادات بأساليب كان هو فى غنى عنها، لأنه فعل ما هو أقوى منها بكثير.

١ - خذ على سبيل المثال هذه الفقرة:

«إلا أن معدن الرجال يختلف فلم يكن كارتر فى صلاية أيزنهاور، كما لم يكن
السادات فى صلاية عبدالناصر. كان كلاهما - كارتر والسادات - يرتدى قناعاً رقيقاً من
الصلب يغطى ظاهره، ولكن لا ينفذ إلى باطنه».

ليس لهذه العبارة أية علاقة بآراء صاحب المذكرات ولا بفكره ولا بموضوع ما يتحدث
عنه وهو الرجل الأمين المقتصد فى عباراته الذى لا يخرج من الوقائع إلى هذا النوع من
الاستطراد حتى لو كان هو الصواب بعينه !! وفضلاً عن هذا فإن كارتر لم يزعم أبداً
ولم يكن بحاجة إلى الزعم بأنه صلب.

٢ - وخذ أيضاً كمثال على هذا التدخل هذه الفقرة فى نهاية الفصل الثالث عشر:

«كان السادات يعشق «التمثيل» ولاح له ما ظنه فرصة سانحة ليلعب دور إسرائيل فى

عملية «عتيبي» وغاب عنه أنه هاو ، وإسرائيل محترفة. وسأعود إلى هذه المأساة وذيلها فيما بعد».

وهي عبارات غير متوافقة مع أسلوب محمد إبراهيم كامل الحار الساخن!! المقعم بالعاطفة! أما هذه العبارات فشيء آخر غير ذلك ، فضلاً عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات كان يمضى في مذكراته بنفس متصل دون أن يعود أو يشير إلى العودة لأنه بقدرة هائلة كان يقول كل شيء في وقته دون لف أو دوران .

٣ - خذ ثالثاً هذه العبارة التي لا تتمشى مع أسلوب محمد إبراهيم كامل المذهب فضلاً عن أنها لم تنجح في انتقاد أسلوب السادات في التفاوض على نحو ما انتقده صاحب المذكرات بالفعل بعبارات أقوى بكثير من هذه العبارات الإنشائية الفجة ذات الاستعارات السيئة التي لا تصدر عن دبلوماسى رفيع القدر :

«وصلت إلى يقين بأن حصيلة السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات طرفاً فيها، كانت من أخطر العوامل التي أدت إلى تآكل مركز السادات وتدهوره، حتى أنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان مفلساً عارياً مكبلاً لا يملك حراكاً بسبب ما انفلت به لسانه داخل الغرف المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحد بعد الآخر وفي لقاء وراء لقاء حتى كتف نفسه ويدد ما كان معه من أرصدة، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفرّاً من التوقيع على إشهار إفلاس مبادرته».

٤ - خذ رابعاً هذه العبارة أيضاً:

«ولا يخامرني شك في أن محادثات فض الاشتباك كانت تجربة مفيدة بالنسبة للإسرائيليين، فمن خلالها حللوا شخصية السادات وخبروا عوده وعرفوا مفاتيحه وسال لعابهم الشره إلى مزيد لا ينقطع من التنازلات يكتنزونها في جيوبهم.. ولم لا؟».

وتعليقي على هذه العبارة بسيط وهو أن الذى ينخدع ويظن الماكر ساذجاً هو الساذج.

٥ - وخذ أيضاً هذه العبارة التي تخلط في ترتيب الأحداث بينما صاحب هذه المذكرات دقيق لا يخلط أبداً على هذا النحو بين الأسباب والنتائج وبين المقدمات والنهايات :

«وأول هذه الملاحظات أنه كان يؤمن بحسن طالع وحظه ولا غرابة في ذلك، فقد مرت به أقسى التجارب وأشد المخاطر ولكنه يجتاز كل ذلك ويتركه وراءه، ثم هو نشأ في بيئة متواضعة وعانى شظف العيش، وإذا به يشارك مجموعة من الضباط تقوم بثورة

فتنجح ويصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم لا يلبث أن يختفى أعضاء هذا المجلس الواحد وراء الآخر من حول قائد الثورة جمال عبدالناصر، ويبقى هو وحده صامداً ويصبح سكرتيراً عاماً للمؤتمر الإسلامى ورئيساً لمجلس الأمة ثم نائباً لرئيس الجمهورية، ويموت جمال عبدالناصر وهو فى سن مبكرة وعلى غير انتظار فإذا به أنور السادات رئيس جمهورية مصر، ويدخل فى معركة صراع على السلطة مع مجموعة من مراكز القوة التى تسيطر على مقاليد السلطة فينتصر، ثم هو يطلب من الاتحاد السوفيتى سحب خبرائه من مصر فيتم ذلك فى بساطة، ثم يدخل حرباً مع إسرائيل ويعبر فى ساعات خط بارليف الذى قيل عنه ما قيل، وهكذا».

٦ - كذلك لنقرأ ختام الفصل السادس والثلاثين :

«ونظرت فزعاً إلى الرئيس السادات عله يتدارك الأمر ويعلق على هذه الفكرة الخطيرة التى طرحها كارتر، ولكنه كان مازال سابحاً فى ملكوته يشد على غليونه، أو لعله أثر الالتزام بحكمة القروء الصينية الثلاثة (أنا لا أرى ولا أسمع ولا أتكلم)، وانتهى الاجتماع وخامرني شعور بأن أموراً كثيرة تجرى فى الخفاء بين كارتر والسادات، وأن على أن أعد نفسي لمفاجآت الأرجح أنها ستكون غير سارة».

ويندرج تحت هذا الاتجاه مضمون الهامش المنشور فى (صفحة ٣٣) والذي يشير إلى استقالة مراد غالب سفيرنا فى يوجوسلافيا ووزير الخارجية السابق بعد استقالة إسماعيل فهمى ومحمد رياض، مع أن محمد إبراهيم كامل لا يعطى فى نصوص مذكراته لهذه الاستقالة أية أهمية، وقد تحدث عن استقالة إسماعيل فهمى ورياض فى مواضع كثيرة بعد هذا.

(١٤)

قارن بين كل هذه العبارات الجارحة فى ظاهرها الفارغة فى مضمونها وبين الموضوعية الشديدة المكتوبة بأسلوب راق رفيع ينتقد السادات بأقصى ما يمكن من صفات وأوصاف ولكن دون إسفاف أو افتعال:

«... كنت أشعر بأنه لم يستطع التخلص تماماً من عقلية وأسلوب وتكتيك عضو

الجمعية السرية الذى يفكر ويخطط فى الخفاء لينفذ خطته، سواء كانت اغتيال شخصية يعتبرها خائنة للوطن أو الإعداد لثورة أو انقلاب فى نظام الحكم».

«وظل شىء من ذلك يحكم تفكيره بعد أن تحولت عقارب الساعة وأصبح رئيساً للدولة ومدافعاً عن قضية مشروعة تستند إلى الحق والعدل والقرارات الدولية».

«وما قصدت من سرد كل هذا إساءة إلى الرئيس السادات أو تشهيرا، وإنما كان ذلك بصدد إيضاح تأثير السلبيات وانعكاساتها على مسيرة المبادرة التى أقدم عليها والتى أقحمنى معه فيها تعيينى وزيراً للخارجية».

«فأنا لا أعتقد أن رئيس الدولة يشترط فيه أن يكون عظيم الثقافة أو عالماً فذاً أو قانونياً ضليعاً أو مفاوضاً جباراً، فمستويات رئيس الدولة فى نظام رئاسى كما هو الحال فى مصر عديدة ومتشعبة، والمشاكل أمامه لا تنتهى، سواء كانت تحرير الأرض المحتلة أو إقامة السلام أو كانت تتعلق بمعالجة رفع مستوى المعيشة أو الإسكان أو التعليم أو غزو الصحراء.. إلخ. وليس فى مقدور البشر التمكن من ذلك جميعاً».

«كل ما كان مطلوباً هو ألا ينفرد بالحل أو يتصدى للمشاكل دون مشورة وزرائه ومستشاريه وخبرائه.. ووراءه وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة حافلة بكل الإمكانيات، وشعب متطلع لمباركة وتقدير كل الإنجازات».

«وكان لديه بما له من ماض وطنى ونضال طويل ومقدرة على الخطابة وشخصيته التى لا تخلو من جاذبية وخلق ليس بشيرى، ما يمكنه من تحقيق الكثير على أساس صلب لا تذروه الرياح وعليه يعود فضل النجاح وإليه ينسب. ولكنه لم يشأ أن يقتنع بأن عصر الفرد قد انتهى، وأنا دخلنا فى عصر الكمبيوتر».

«وحتى أستكمل الصورة أقرر أنه كان - إذا ما قرأ المذكرات - يعجب بها ويوافق عليها ويلتزم بها إلا فيما ندر، كانت ثقته بى وبأمانتى فى العرض وإخلاصى فى القصد هائلة لا تهتز، كان يكن لى إعزازاً ومحبة حقيقية ويسمح لى فى حضرته بما لم يكن يتقبله من أحد ويحرص على عدم إغضابى أو جرح شعورى، إلا أن نفاذ صبره وتلهفه على النجاح كانا أقوى من أن يحتويهما صدره فراح - من وراء ظهري - يتلمس طريقاً خلفياً عسى أن يختصر الوقت ويحقق المراد».



وخذ أيضا مضمون هذه العبارة البليغة التي يوردها صاحب هذه المذكرات لأحمد ماهر وقد تحدث في النمسا إلى صاحب المذكرات .

«وهذا ماهر من روعى وقال: إن مسئوليات السادات ضخمة مرهقة، وإنه يلجأ أحيانا إلى مثل هذه التصرفات بدافع القلق من مرور الوقت دون أن تحقق مبادرته شيئا محسوسا، وإنه يظن أنه يمثل هذه التصرفات يدفع الأمور إلى التحرك. وقال: إن وجودى إلى جانب الرئيس السادات له أهمية قصوى ، فهو يقدرنى ويستمع إلى دون أن يغضب، وليس ذلك الحال بالنسبة للآخرين الذين ربما يفضلون عدم الإفصاح له عن آرائهم حرصاً على مرضاته، وأنها على كل حال مسئوليتى المباشرة كوزير للخارجية».

(١٥)

لا يستقر محمد إبراهيم كامل على رأى فيما يتعلق بجذور مبادرة السادات ومتى بدأ صاحبها التفكير فيها ، ويبدو أن اندفاعه إلى الهجوم (المكرر) على السادات قد جعله يجمع بين المتناقضات فى هذه الجزئية ولن نفيض فى الحديث عن هذه النقطة التى تخص السياسة بأكثر مما تخص حديثنا عن هذا الكتاب ولكننا سنحلل نقطة واحدة فقط تترأى فيها المتناقضات أو المواقف المتناقضة وقد وردت فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب دون أن يعلق عليها صاحب المذكرات بما ينبغى أن يعلق به من التفاتة إلى هذا التناقض :

١ - فعلى سبيل المثال فإنه يتساءل عن مدى صحة ما رواه له السادات من أنه كان يفكر فى القيام بعمل جريء، وكيف أنه اجتمع بشاوشيسكو ثم اختمرت فى ذهنه فكرة المبادرة وهو فى الطائرة.. يروى محمد إبراهيم كامل هذا أكثر من مرة، وفى إحدى المرات يورد تعقيبا من كتاب لجولدا ماثير صدر عام ١٩٧٥، وهذا معناه أنه كتب ونشر قبل مبادرة السادات وبالطبع قبل أن يقبل محمد إبراهيم كامل العمل - دعك من الاستمرار - كوزير للخارجية [أو الاستمرار - دعك من العمل - كوزير للخارجية] ولنقرأ هذا النص:

« .. وأحاول أن أبين خلفية ذلك فأعود إلى الوراء إلى سنة ١٩٧٧ وأذكر - على سبيل المثال - ما أعلنه السادات فى أحاديث متعددة وما أورده فى كتابه «البحث عن الذات» وما رواه لى شخصياً من أن فكرة المبادرة قد خطرت له لأول مرة بعد أن تلقى

خطاباً من الرئيس كارتر يخبره فيه بآخر التطورات والمصاعب حول عقد مؤتمر جنيف، وأنه رد عليه بأنه يفكر في القيام بعمل جريء، وكيف أنه بعد أن اجتمع بالرئيس شاوشيسكو الذي أكد له أن مناحم بيجين رجل قوى وأنه يريد السلام، اختمرت في رأسه المبادرة وأنه لم يلبث أن استقر رأيه على الذهاب إلى القدس، وهو في الطائرة من بوخارست إلى إيران».

«هل كان هذا صحيحاً؟ لا أدري، فقد استرعى نظري فيما بعد وأنا أقرأ كتاب جولدا مائير «حياتي» ما ذكرته من أنه في بداية عام ١٩٧٢ زار نائب وزير خارجية رومانيا إسرائيل تحت ستار مقابلة أقرانه في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وأنه طلب مقابلتها على انفراد، حيث أبلغها أن الرئيس شاوشيسكو كلفه بإبلاغها أن لديه رسالة هامة للغاية يريد أن يفرض بها إليها شخصياً وتتعلق بمباحثاته مؤخراً مع الرئيس السادات عندما زاره في القاهرة، ووجه لها الدعوة لزيارة بوخارست سواء في زيارة سرية أو معلنة حسبما تراه».

«وذكرت جولدا مائير أنها سافرت بعد ذلك إلى بوخارست وأمضت أربع عشرة ساعة في محادثات مع شاوشيسكو في جلستين أبلغها فيهما أنه «فهم من السادات نفسه أن الزعيم المصري على استعداد لمقابلة شخصية إسرائيلية ربما تكون هي جولدا مائير، وربما تكون المقابلة على مستوى أقل قليلاً من مستوى الرؤساء، ولكن مقابلة ما يمكن أن تحدث». وتقول جولدا مائير إن شاوشيسكو كان متحمساً على نحو ما كانت هي وأنه لم يكن هناك لديه شك في أنه ينقل إليها رسالة تاريخية وصادقة تماماً، وأنه تحدث معها بعد ذلك في التفاصيل، إننا لن نعمل عن طريق السفراء أو وزراء الخارجية، واقترح أن يقوم نائب وزير خارجيته بالاتصال الشخصي بجولدا مائير عن طريق سكرتيرها السياسي «سيمحا دينتز» الذي صحبها في الزيارة إلى رومانيا».

«وتذكر جولدا مائير أنها بعد عودتها إلى إسرائيل ظلت تنتظر وتنتظر دون جدوى، فلم تتابع الموضوع بعد ذلك، وأنها تعتقد أن السبب في أن شاوشيسكو لم يفاتها في الأمر بعد ذلك لأنه لم يستطع أن يعترف - حتى لها - بأن السادات قد ضلله».

«وقد تجدر ملاحظة أن كتاب جولدا مائير صدر في سنة ١٩٧٥ أي قبل المبادرة».

٢ - ولكننا في موضع ثان نجد محمد إبراهيم كامل وهو يحاول تحليل شخصية السادات من خلال الفكرة التي شاهدها في فيلم «حياة والتر ميتي السرية» يصل إلى رأى آخر مخالف تماماً لفكرة الترتيب المبكر منذ ١٩٧٢ حيث يتصور المبادرة نوعاً من الفكر الملح الذي جاء للسادات وهو جالس وحيداً بعيداً عن الناس :

«إلا أن السادات لم يكن بائع لبن وإنما كان رئيس دولة يفكر فى مشاكلها المتعددة وهو جالس وحده بعيداً، فكانت تطرأ له الأفكار ولا تلبث أن تهيمن على خياله فكرة تلح عليه، فيعشقها ثم ينقلها من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ، وفى تقديرى أن فكرة المبادرة وزيارة القدس التى ذكر أنه لم يشاور فيها أحداً ويطلع عليها حتى أعلنها، كانت من قبيل ذلك».

٣ - ومن ناحية ثالثة فإننا نحمد صاحب المذكرات وهو ينقل عن السادات عبارات واضحة المعنى عن رفض السادات لاقتراح سوفيتى بلقاء مع جولدا مائير فى طشقند سنة ١٩٧٢ وقد جاء هذا النص ضمن الفقرات التى سجل بها صاحب المذكرات حديث السادات إلى أنثرون فى لقائهما فى المعمورة فى ٣٠ يوليو حيث تأتى هذه الجملة بالنص: «الرئيس السادات: هذا منطقي لأنه لا يمكن تحقيق أى شىء دون الجلوس إلى مائدة التفاوض، وكان السوفيت قد طلبوا منى أن أجلس مع جولدا مائير فى طشقند سنة ١٩٧٢ ولكنى رفضت لأنى كنت مهزوماً. واليوم عندما تطلبون منى أن أجتمع معهم بعد أن أبلغنى بيجين بشكل نهائى أن سياسته هى عدم إعادة الأرض بدون مقابل، فإننى لن أقبل ولا أحاولوا إخراجى».



وهكذا يمكن لنا أن نعيد النظر فى الفكرة التى وردت فى خاطر محمد إبراهيم كامل بعد قراءته لمذكرات جولدا مائير التى صدرت قبل ١٩٧٥ أى قبل المبادرة (!!!) ولكن صاحب المذكرات على الرغم من أنه هو الذى أطلعنا فيها على تلك الزوايا الثلاث للرؤية فإنه فاتته أن يكون فكرة أو رأياً واضحاً حول جذور مبادرة السادات.. وحسناً فعل!!

(١٦)

ويبدو لى أن آراء محمد إبراهيم كامل فى السياسة العربية تمثل تعبيراً كاملاً وصادقاً وأميناً عن آراء نخبة المثقفين المصريين، وهو يبدو عملياً مستقيماً واضح القصد سليم النية والطوية، بعيداً عن الأيديولوجيات وأحلام التفوق وأوهام دعاة الناصرية وأخطاء الثورة، ولنقرأ هذه الفقرة التى يتحدث فيها مع السادات عن استحالة قيام مصر بدور ما فى الضفة الغربية لنهر الأردن تنفيذا لاتفاقات السلام، حيث يصل إلى القول:

«... وقلت للسادات وأنا أكبح جماح غضبي: «ماذا تقول، إن هذا جنون، إن عدونا هو إسرائيل وليس الشعب الفلسطيني الذي قمت بمبادرتك لحل مشكلته، فهل سيصل الأمر إلى حد أن نتقاتل مع الفلسطينيين تحت سمع إسرائيل وبصرها! وما هو الهدف؟ أتريد أن نتورط في الضفة الغربية كما تورطنا في اليمن أو كما تورطت سوريا في لبنان؟».

«وقال السادات بهدوء شديد: «لا تتفعل يا محمد فإنك لا تعرف الملك حسين، سأقول لك سرّاً لا تعرفه، ففى سنة ١٩٧٣ بعد أن انتهيت من وضع خطة الحرب وإعداد ترتيباتها أرسلت إلى الملك حسين أطلب منه السماح لعشرين أو ثلاثين ضابطاً مصرياً من «الكوماندوز» بالسفر إلى الأردن، واقترحت عليه إذا شاء أن ينضم إليهم عدد من الضباط الأردنيين تكون مهمتهم التسلل إلى داخل إسرائيل عبر الضفة الغربية حتى إذا ما بدأت الحرب قاموا بنسف وتدمير المنشآت الحيوية داخل إسرائيل نفسها، إلا أن الملك حسين خاف ورفض ذلك».

«وقلت: «ربما، وهذا من حقه بعد تجربته فى سنة ١٩٦٧».

هكذا يبدو صاحب المذكرات وهو يعذر الملك حسين فى الواقعة التى نسبت إليه على نحو ما يفعل معظم المصريين مع أن الملك حسين لم يكن كما ظنوا ولنقرأ على سبيل المثال ثناء محمود رياض عليه وعلى شخصيته .



كذلك فإن صاحب هذه المذكرات يتحدث عن الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ بتعبير أو وصف الفرص الضائعة، وينبغى أن نسجل هنا بكل وضوح أن استخدامه لهذا التعبير قد سبق استخدام عصمت عبدالمجيد له فى مذكراته، ولا يخرج حديث هذه المذكرات عما ورد فى مذكرات محمود رياض أو مذكرات عصمت عبدالمجيد، لكن الإضافة الحقيقية هى ما يرويه صاحب المذكرات بوضوح عن تراجع عبدالناصر عن تصريحات أدلى بها عام ١٩٥٤ وذلك حيث يقول:

«فقد ظهر لى من استعراض المواقف العربية منذ قيام إسرائيل أنه حافل بالفرص الضائعة. ففى كل مرة كان العرب يفوتهم القطار فإذا ما عادوا لمحاولة اللحاق به تكون إسرائيل قد رسخت قدمها فى أرض جديدة. وكان ما يعوق العرب ويسبب ترددهم هو ضعفهم وتفرقهم وروح المزايدة والتناحر بينهم وإصرارهم بعناد على وصف إسرائيل بأنها دولة «مزعومة» رغم اعتراف أغلب دول العالم بها».

«وتذكرت سنة ١٩٥٤ بالذات عندما دعا أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة تشترك فيه الدول العربية وإسرائيل لبحث

تسوية النزاع، ولم يلبث جمال عبدالناصر أن أعلن أنها فكرة جديدة بالنظر وأنه سيقوم بدراستها، إلا أن القيامة قامت في بعض الدول العربية وخاصة سوريا والفلسطينيين وانتهالت الاتهامات بالخيانة على جمال عبدالناصر وبأنه يبيع القضية الفلسطينية للعدو الصهيوني، وكان الهجوم في وسائل الإعلام عنيفاً فتراجع جمال عبدالناصر عن تصريحاته وادعى أنها حُرِفَت وفهمت على غير حقيقتها. فهدأت العاصفة وعاد الموقف العربي إلى ما كان عليه».

«عادت إلى ذهني تلك الواقعة - وكنت وقتها سكرتيراً أول في لندن - التي حدثت في وقت كان كل ما تطالب به إسرائيل هو أن تقبل الدول العربية التفاوض معها والاعتراف بها في حدودها التي بينها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة فلسطينية وأخرى يهودية، وأحسست بسخرية القدر فلم تكن إسرائيل وقتها تحتل سيناء ولا الضفة الغربية ولا القدس ولا غزة ولا الجولان، إذ لم يتم ذلك إلا في حرب ١٩٦٧، فما كان من الدول العربية إلا أن أعلنت في مؤتمر الخرطوم أنه لا مفاوضة ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل».

«وقد أدركت إسرائيل كيف تستغل موقف الرفض العربي هذا فظلت تعتمد بعد احتلالها للأراضي العربية في سنة ١٩٦٧ إلى مطالبة العرب بالاعتراف بها والتفاوض معها وهي مطمئنة واثقة بأن رد الفعل العربي سيكون مزيداً من الرفض، مما يتيح لها الوقت والفرصة لوضع مخططاتها التوسعية موضع التنفيذ عن طريق تعزيز مواقعها في الأراضي الجديدة المحتلة وإقامة المستوطنات فيها وقطع أواصر هذه الأرض وعزلها عن وطنها الأم».

«كان الموقف العربي إذن موقفاً سلبياً يفتقر إلى بُعد النظر ويعود إلى التفرقة والخلافات والانصراف عن إدراك مخاطر السكوت على الكيان الإسرائيلي وتركه يتشعب ويتوسع وسطنا والاكتفاء بالخطب والبيانات في الأمم المتحدة وغيرها دون الإعداد الجدى والصادق لمواجهة حرباً أو سلاماً».

(١٧)

وعلى خلاف المتوقع - بعد كثرة حديث صحفيين الرسميين السابقين عن الملك

حسين - فإن محمد إبراهيم كامل يشيد بالملك حسين إلى أقصى الحدود ويعبر عن إعجابه به، بل يحرص على أن يذكر انتقاده لرأى الرئيس السادات فى الملك حسين فى أكثر من موضع، وهو يروى بالتفصيل هذا الحوار:

«وفى المساء أقام المستشار كرايسكى وزوجته حفل عشاء محدودا حضره الرئيس السادات والسيدة زوجته والمستشار السابق ويللى براندت ورئيس البرلمان النمساوى وزوجته ووزير الخارجية وزوجته وأنا».

«ودار الحديث حول موضوعات شتى إلى أن أشار كرايسكى إلى أن الوقت قد حان لاشتراك الملك حسين فى مباحثات السلام حتى يمكن حل القضية الفلسطينية، خاصة أن المشروع المصرى يطالب بعودة الضفة الغربية إلى الإدارة الأردنية. فرد الرئيس السادات بأن الملك حسين يتبع سياسة انتهازية، فهو لا يريد المخاطرة بأى شىء وينتظر حتى نقدم له الضفة الغربية كهدية. وقال إن ما وصفه به الملك حسين من أنه يتخذ القرار غير المناسب فى الوقت المناسب، هو وصف صحيح، فقد انضم الملك حسين إلى الرئيس عبدالناصر فى حرب ١٩٦٧ وكانت النتيجة أنه فقد الضفة الغربية ورفض الانضمام إلى مصر فى حرب ١٩٧٣ وفاته المشاركة فى النصر الذى حققه العرب فيها. وأضاف الرئيس السادات: إنكم تعلمون بطبيعة الحال أن الملك طلال والد الملك حسين قد مات مجنوناً وأن لديه معلومات أن الملك حسين بدأت تظهر عليه أعراض الشيزوفرنيا. وقد تضايقت مما ذكره السادات وشعرت بأن باقى الحاضرين قد شاركونى هذا الشعور وانبرى كل من كرايسكى وبراندت يشيدون بسياسة الملك حسين وبشجاعته وذكائه ويعبرون عن تفهمهم للظروف الصعبة التى تحيط بالأردن».

وفى موضع آخر من الكتاب وبعد حوالى ٧٥ صفحة فإن محمد إبراهيم كامل يعبر بطريقة مباشرة عن تقديره للملك حسين قبل أن يروى زيارته للأردن واستقبال الملك معه ويقول:

«وكننت ومازلت أكن للملك حسين إعجاباً وتقديراً خاصين، ولاشك أنه شخصية متميزة بين الملوك والرؤساء العرب، وقد تولى السلطة فى ظروف صعبة بعد اغتيال جده الملك عبدالله أثناء خروجه من المسجد الأقصى بعد أن أدى الصلاة فيه فى ١٩٥١، وقد حدث ذلك على مرأى الملك حسين الذى كان لا يزال طفلاً».

«وهو يتميز بالشجاعة والذكاء والكياسة والبلاغة، ويتمتع بشخصية جذابة، وقد

مرت به منذ توليه الملك سلسلة متتالية من المحن والتجارب الخاصة والعامة صمد لها فشحت إرادته وأكسبته صلابة وزادته حكمة وجعلت منه سياسياً محنكاً.

«واستقبلنا الملك بترحيب وبشاشة، ودخلت معه غرفة مكتبه ودعاني إلى الجلوس، ولم أكد أجلس حتى وجدت نفسي أخرج عليه السجائر وأضع سيجارة في فمي وأهم بإشعالها، ثم تداركت الأمر وانتزعت السيجارة وقلت للملك: «إنني آسف فأنا لا أستطيع الكلام دون تدخين، فهل يسمح لى بذلك» فقال مبتسماً: «تفضل»، وقلت إنني آسف أيضاً لأنني أقابله بهذا الشكل دون أن أغسل وجهي من عناء السفر ودون أن أغير ملابسي رغم أنني أحضرت معي بدلة جديدة خصيصاً لمقابلته، ولكنني لم أشأ أن أطيل انتظاره، وضحك الملك وقال: «اعتبر نفسك في منزلك».

(١٨)

ويحظى الملك فيصل بن عبدالعزيز والساسة السعوديون بإعجاب صاحب المذكرات إلى أبعد حد، وهو في مستهل كتابه يتحدث عن أسفه لرحيل الملك فيصل بقوله:

«وفي منتصف ١٩٧٤ اغتيل الملك فيصل، وبوفاته اختفت من مسرح الأحداث أقوى شخصية عربية جادة تتميز بالالتزام والاعتدال وتمسك في يدها - بحكمة - أقوى سلاح عرفه العالم وهو سلاح البترول».

[يخطئ صاحب هذه المذكرات في تاريخ وفاة الملك فيصل، فقد توفي في مارس ١٩٧٥ وليس في منتصف ١٩٧٤].

وفي موضع آخر ينتهز صاحب المذكرات زيارته للقدس ليبدى مرة ثانية إعجابه بالملك فيصل وليذكر دون أن يقدم دليلاً قانونياً أو تاريخياً واضحاً أن الملك فيصل استشهد بسبب القدس:

«وبسبب القدس اغتيل الملك فيصل ملك السعودية لأنه كان يردد أمله في الصلاة في المسجد الأقصى قبل أن يموت».

أما سعود الفيصل فإنه يحظى هو الآخر بمحبة صاحب المذكرات وتقديره وهو يقول:

«واستمر لقاؤنا أكثر من ثلاث ساعات ... كان شاباً وسيماً، متأصلة فيه سمات الأرستقراطية العربية العريقة، ذكياً ذا ثقافة عالية ونسب كريم. وكنت أشعر وأنا ألقاه لأول مرة أنني أعرفه من قبل، ربما لأنني كنت أكن إعجاباً وتقديراً كبيرين لوالده الراحل الملك فيصل».

ويحفل هذا الكتاب بكثير من الآراء الصريحة والبريئة لمؤلفه، فهو على الرغم من كونه وزير خارجية مسئولاً، إلا أنه يعترف أنه لم يكن مهتماً - على سبيل المثال - بتفصيلات العلاقات الثنائية بين مصر ورومانيا، وهو يروى حديثه مع وزير الخارجية الرومانى دون أن يذكر اسمه، وربما لم يتذكره من الأساس إلى أن يقول:

«ثم انتقل الحديث إلى العلاقات الثنائية بين مصر ورومانيا فى شتى مجالاتها، وكانت علاقات رومانيا بنا نشطة فى المجال التجارى وفى التصنيع، إلا أن ذلك الحديث لم يكن يستهوينى ولم تكن قد أتاحت لى الفرصة ولا الرغبة فى دراسة العلاقات الرومانية - المصرية الثنائية».

ومن الآراء الجريئة التى حرص محمد إبراهيم كامل على تسجيلها فى هذا الكتاب، معارضته للسادات فى مطالبته سوريا برفع يدها عن لبنان، وتصريحه باعتقاده فى أهمية الوجود السورى فى لبنان:

«فى صباح اليوم التالى ٨ أغسطس اجتمعت مع المستر فانس، وكان مدار الحديث الأوضاع المتردية فى لبنان.. كان فانس معنياً للغاية بهذا الأمر، وسألنى عن رأى فى الوجود السورى فى لبنان فقلت: إننى سأكلمه بصراحة وإن رأى فى هذا الشأن يخالف تماماً رأى الرئيس السادات الذى ينادى بالانسحاب السورى من لبنان ورفع الأيدي الخارجية عنه.. وأشعر بأنه مدفوع فى ذلك بانفعالات شخصية تجاه الرئيس الأسد.. بينما أنا أرى أنه فى الظروف الراهنة فإن الوجود السورى فى لبنان هو أهم العناصر الفعالة فى كفالة شىء من الاستقرار فيها، والحيلولة دون تردى الأوضاع إلى فوضى شاملة لا تستطيع سوريا تحمل انعكاساتها عليها.. ولو تم انسحاب القوات السورية من لبنان فلا مناص من أن ينفجر الموقف تماماً وتفتت لبنان إلى شظايا من الدويلات والفرق المتناحرة، وهذا هو ما تسعى إليه إسرائيل خدمة لمخططاتها التوسعية فى لبنان. وإن إسرائيل ولو ادعت ظاهرياً أنها قد سحبت قواتها من جنوب لبنان، إلا أنها فى الواقع لم تفعل، فقد

زرعت ركيزة لها هناك ممثلة فى عصابات الرائد اللبناني المنشق سعد حداد الذى تمده بالأسلحة والعتاد بدعوى حماية المسيحيين فى لبنان، وهى من الحجج القديمة التى كانت تتعلل بها الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر مبرراً للاستعمار، وتطلق يده الآثمة فى الجنوب حتى يؤمن لها طريقاً مفتوحاً إلى جنوب لبنان فى أى وقت تختاره، وينشر الفوضى والاضطراب فى المنطقة باعتدائه على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومتعها من ممارسة واجباتها، وكذلك منعه كتيبة من الجيش اللبناني من دخول الجنوب، وهو بهذا يعمل على تقويض الحكومة الشرعية فى لبنان وانهارها حتى يهيئ لإسرائيل الصيد فى الماء العكر، وتحقيق أطماعها التوسعية فى لبنان، وقد وجدت فانس متفهماً لكل ما قلت ومتجاوباً معه».



وهو يبدو وكأنه يسرب لنا رأى السادات فى الرئيس الأسد فى مرحلة مبكرة من الكتاب:

«... وتكلم بمرارة عن الأسد شريكه فى الحرب وذكر أنه غشه، وأنه دخل الحرب على أساس أن تستمر لمدة ٤٨ ساعة على الأكثر... وهو الوقت الكافى للجيش السورى لاسترداد الجولان بعد مباغته إسرائيل بالحرب وانشغالها بالقتال على الجبهة المصرية، ثم يطلب وقف إطلاق النار عن طريق الاتحاد السوفيتى، ويكون قد حل مشكلته فى استرداد الجولان غير حافل بما يجرى لمصر (شريكه فى الحرب). وذكر أن الاتحاد السوفيتى كان متواطئاً مع الأسد فى هذا المخطط، وأن أغلب الخسائر التى تكبدها الجيش المصرى حدثت من خلال الهجوم الذى قام به الجيش لرفع العبء عن الجيش السورى عندما قام الجيش الإسرائيلى بهجوم مضاد على سوريا».



بل يصل صاحب المذكرات إلى أن يروى لنا قرب نهاية الكتاب هذا المشهد الطريف: «ودعانا السادات أن نتمشى معه قليلاً ليتعرف على المنطقة المحيطة وقال لنا: «تصوروا إن الرئيس كارتر الساذج المسكين أخبرنى أنه يخشى أن يموت الأسد (الرئيس السورى) لأن ذلك سيكون مصيبة كبيرة»، وكانت قد راجت فى ذلك الوقت شائعات بأن الرئيس السورى يعانى من سرطان فى الحلق وأن حالته خطيرة».

وعلى نفس الخط فهو يسجل أن السادات قال لكورت فالدهايم أثناء لقائهما الذى حضره محمد إبراهيم كامل وأورد نصه (صفحة ٣٢٨) فى هذه المذكرات إن أعدى أعداء الفلسطينيين هم قادتهم.

أما محمد إبراهيم كامل نفسه فيرى أن منظمة التحرير كانت متسعة فى موقفها من السادات وهو يقول:

«فى اعتقادى الشخصى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت قراراً متسرعاً باندفاعها إلى الانضمام إلى جبهة الرفض والمشاركة فى مؤتمر هذه الجبهة الذى عقد فى طرابلس فى أعقاب المبادرة، خاصة أن لمصر دوراً رئيسياً فى القضية يقتضى أن تحرص المنظمة على إبقاء قنوات الاتصال بينها وبين مصر مفتوحة دائماً، وإن كانت دول الرفض مثل سوريا والجزائر وليبيا تملك أن تتخذ القرار الذى تراه، فلن وضع المنظمة لم يكن يسمح لها باتخاذ مثل هذا القرار بهذه البساطة، كان وضعاً دقيقاً وحساساً».

وفى الصفحة التالية من مذكراته يواصل محمد إبراهيم كامل التعبير عن فكرته الواعية والمتعلقة فيما كان يتمناه للممارسة السياسية الفلسطينية ويقول :

«وإنما كنت أعتقد أنه كان فى وسع قيادتها السياسية اتخاذ موقف متأن مرن لا يقطع صلاتها بأى طرف، حتى تتبلور الأمور ويتسنى لها تحديد موقفها عن طريق الحوار مع الأطراف العربية جميعاً».



بل إن محمد إبراهيم كامل لا يجد حرجاً فى موضع رابع أن يثبت آراء فى منتهى الجدية والخطورة والحساسية دارت فى اجتماعه مع الملك حسين فى الأردن وبخاصة فى هذين البندين:

«وتكلم الملك عن السعودية فقال: إنه يصعب فهم موقفها، فكل طرف يخرج من الحديث معهم بانطباع أنهم يتفقون معه، وأشار إلى ما حدث خلال زيارة النائب حسنى مبارك له عندما نقل إليه استعداد السعودية لتشجيع الأردن على القيام بدور تجاه الضفة الغربية، ولكنه عندما قام هو (الملك) بزيارة السعودية أنكروا ما نقله النائب وذكروا أن موقفهم ثابت لا يتغير. وقد تألم الملك عندما بلغه فيما بعد أن الرئيس السادات يتهمه بأنه غير موقفه بشأن التدخل فى الضفة الغربية. والحقيقة أن موقف السعودية الذى يعبر عنه السعوديون دائماً ويضغطون على الملك حسين أحياناً بسببه، هو تأييد قيام دولة

فلسطينية مستقلة عن الأردن مما يحقق الأمن السعوى ويمنع التيارات غير المرغوب فيها من التسرب إلى حدودهم».

.....

«وذكر أنه خلال زيارته لسوريا فى الأسبوع السابق لمس تغييراً فى موقفها واستعداداً للاتجاه إلى مؤتمر جنيف. وقد كان الرئيس الأسد ملتزماً حدوده دائماً فى حديثه عن الرئيس السادات، وأبدى الأسد عدم تفهمه لقيام مصر بالهجوم على مناحم بيجين وحده، مع أن مواقف حزب العمل الإسرائيلى لا تقل - كما أثبتت تجارب الماضى - تعنتاً عن موقف بيجين، وإن كانت أكثر التواء وذكاء».



بل إن صاحب المذكرات ينقل عن مضر بدران رئيس الوزراء الأردنى رأيه الذى يصرح فيه بمعرفته بتعاون إسرائيل مع عناصر فلسطينية معينة لاسقاط النظام الأردنى :

«لدى إسرائيل خطط جاهزة لمحاولة إسقاط النظام الأردنى وإقامة نظام فلسطينى محله يدور فى فلك إسرائيل، وبذلك تحل المشكلة الفلسطينية نهائياً بسيطرة الفلسطينيين على أراضي الدولة الأردنية. وإسرائيل تجهز كوادر فلسطينية لاستخدامها فى الوقت المناسب كما كانت تفعل قبل حرب ١٩٦٧ بالنسبة للضفة الغربية».

(٢٢)

يتجاوز كتاب محمد إبراهيم كامل الحديث عن هزيمة ١٩٦٧ بالتفصيل المعقول بحكم أنه يبدأ مذكراته من مرحلة تالية، ولكنه مع هذا يعبر عن مرارة شديدة تجاه هذه الحرب حين يأتى ذكرها... وهو يقول مثلاً:

«وفى مصر كان الشعور بالمرارة والضياع وخيبة الأمل يسيطر على الجميع بعد أن أفاقوا من وهم أن جيش مصر هو أقوى وأعتى جيوش دول الشرق الأوسط جميعاً».

وفى وسط الكتاب حين يتحدث صاحب هذه المذكرات عن بدايات أزمة لبنان والاحتلال الإسرائيلى والوجود السورى فإنه يستعيد وقائع ما حدث فى ١٩٦٧ ويقول :

«وقلت للرئيس السادات: إن هذا الموقف يذكرنى بما حدث فى مايو ١٩٦٧ عندما كانت بعض الدول العربية وخاصة سوريا والأردن تهاجم تصريحات الرئيس عبدالناصر

باستعداده للحرب مع إسرائيل وتعبيره بأنه ما كان يعلنها لولا أنه يتستر وراء حاجز قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة التي تفصل بينه وبين إسرائيل على الحدود المصرية وفي قطاع غزة، مما حدا به في النهاية إلى أن يطلب من يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات لتحل محلها قوات الجيش المصري، وكان ذلك من الذرائع التي تعللت بها إسرائيل لشن حرب ١٩٦٧، مما أدى إلى احتلالها للأراضي العربية الذي نعانى منه إلى الآن».



وبعد فقرات يؤكد صاحب هذه المذكرات على وعيه الشديد بمعنى آخر أكثر أهمية وهو ارتباط مصر بحكم المواثيق بالالتزام بالدفاع العربي المشترك وتقديم المعونة العسكرية لأية دولة عربية تتعرض لعدوان خارجي وهو يورد من حديثه إلى الرئيس السادات وحواره معه هذه الفقرة :

«والأكثر من ذلك أن مهاجمتنا لسوريا من هذه الزاوية تترد وتنعكس علينا بدورها، فبيننا من الزجاج إذ نحن ملتزمون بمقتضى ميثاق الدفاع العربي المشترك بأن نهب عسكرياً لنجدة لبنان أو أية دولة عربية عضو في الميثاق إذا ما تعرضت لعدوان خارجي، فما البال ونحن أكبر الدول العربية وأشدّها بأساً. إلا أنه - مرة ثانية - كان الانفعال وكانت الغريزة أقوى من كل شيء».

(٢٣)

ويطلعنا محمد إبراهيم كامل في هذه المذكرات على رأى مبكر صرح به كارتر للسنادات في أثناء كامب ديفيد الأولى (فبراير ١٩٧٨) معترفاً بسطوة اليهود الأمريكيين حيث قال كارتر للسنادات:

«إننى لا أريد خداعك ولا أريد التخلي عن مسئوليتى، ولكن بدونك وبدون التأييد الشعبى فإننى لا أستطيع إجبار إسرائيل على تغيير موقفها سواء بسرعة أو ببطء. أما بك فإننى أستطيع الضغط عليهم للتغيير، إن اليهود الأمريكيين يتزايد شعورهم بأن بيجين وحكومته هم العقبة فى طريق السلام بسبب إصرارهم على المستوطنات. ولكن فى حالة مواجهة بينى وبين بيجين فسوف يكون من الصعب على اليهود الأمريكيين ألا يقفوا إلى جانب بيجين».

كما يطلعنا صاحب هذه المذكرات على ما صرح له به وزير الخارجية الأمريكية في أثناء إحدى المحادثات الأمريكية المصرية التي سبقت كامب ديفيد عن سيناريو أمريكي للتحرك الدبلوماسي للضغط على إسرائيل:

«... وقال فانس إن مشروعهم سيكون قريباً جداً من الموقف المصري. فقلت: وماذا سيكون موقفهم إذا رفضت إسرائيل المشروع الأمريكي عند تقديمه؟».

«ونظر إلى فانس وقال: سأخبرك.. ولكن أرجو اعتبار ما سأقوله لك ذا سرية مطلقة ولا تطلع عليه أحدا سوى الرئيس ونائبه فقط، ووعدته بذلك فقال إنه بعد أن يتقدموا بمقترحاتهم سيتخطى الرئيس كارتر الكونغرس حتى لا يصطدم بمعارضة أنصار إسرائيل ويتوجه إلى الشعب الأمريكي رأساً ويلقى بياناً يعلن فيه الموقف الأمريكي وأسبابه ثم يعملون بعد ذلك على كسب تأييد الكونغرس وتأييد الجماعات اليهودية، ويأملون أن يؤدي ذلك إلى رضوخ إسرائيل للمقترحات الأمريكية، وإن لم تفعل فإنهم يعتزمون اللجوء إلى مجلس الأمن واستصدار قرارات جديدة على أساس مقترحاتهم».

«وهنا ذكر أيلتس أن موندل نائب الرئيس الأمريكي يعارض هذا السيناريو، ولكن الإدارة الأمريكية مصممة عليه».

«وقلت إنني أثق في فانس كما يثق الرئيس السادات فيه وفي الرئيس كارتر، وإنني أقدر هذا السيناريو ولكن المهم هو اتفاقهم معنا على مقترحاتهم قبل تقديمها».

(٢٤)

ويحظى الرئيس محمد حسنى مبارك بثناء محمد إبراهيم كامل على الدوام، وقد كان على الدوام عوناً لصاحب هذه المذكرات في كل المواقف التي احتاجه فيها، سواء من أجل إقناع الرئيس السادات أو حثه على موقف معين، وخلاصة رأى صاحب المذكرات في الرئيس محمد حسنى مبارك يسجلها في قوله:

«وكانت علاقتي بالسيد حسنى مبارك تقوم على الاحترام المتبادل والصراحة، فقد كان رجلاً جاداً أميناً لا يعرف الالتواء».

كذلك تحظى السيدة جيهان السادات بتقدير خاص من صاحب هذه المذكرات وهو يروى قصة حثها له على البقاء على الدوام إلى جوار الرئيس في أثناء المحادثات

واللقاءات التي سيقوم بها أثناء رحلته إلى فيينا حيث كان سيلتقى بشيمون بيريز، وويلي برانت وكرايسكي وينتهز هذه الفرصة ليثني على السيدة جيهان السادات ويقول:

«..... بقيت وحدي مع السيدة جيهان السادات التي دعنتني إلى تناول الغداء معها، وكانت تكن لي بعض التقدير منذ زيارتهما الأولى إلى ألمانيا الغربية في عام ١٩٧٤ - وقد كانت زيارة ناجحة للغاية وتركت شخصية السيدة جيهان السادات أثراً طيباً باقياً في نفوس كل من قابلتهم من المسؤولين وفي نفوس الشعب الألماني عامة».

«وفي أثناء الغداء قالت لي: بالله يا محمد بك لا تترك الرئيس وحده عند مقابلته لشيمون بيريز في فيينا. فقلت: «الحقيقة أنني محرج. ورويت لها ما ذكره لي الرئيس السادات عندما أبلغني بعدوله عن سفرى معه إلى النمسا منذ أيام باعتبار أن المقابلات التي ستجرى فيها غير رسمية وأنها على المستوى الحزبي ولن يحضرها وزراء خارجية وأنا لم أعلم بتغيير هذا القرار إلا في الساعة السادسة والنصف من صباح هذا اليوم نفسه». فقالت: «لا.. لا.. أرجو ألا تتركه وحده إطلاقاً مع هؤلاء الجماعة، فإن الإسرائيليين في غاية الخبث والدهاء والرئيس رجل صريح وما في قلبه على لسانه وسيعمدون حتماً إلى الإفادة من ذلك واستغلاله» وقلت: «ولماذا لا تطلبين منه أنت ذلك؟» قالت: «لا أستطيع فهو يغضب إذا حدثته في شئون العمل، وهو يحبك ويثق فيك ولن يمانع في حضورك معه إذا طلبت أنت منه ذلك»، وقلت: «سأحاول».

«وانتهى الغداء وشكرتها واستأذنتها في الانصراف وعدت إلى مقعدي في الطائرة إلا أن حديثها ظل يرن في أذني ويجول في فكري، ترى ما الذي دعاها إلى ما قالته لي؟».

«إنها سيدة ذكية قوية الملاحظة وهي قريبة منه، ثم إن لديها من الكبرياء ما يحول دون إفصاحها عن ملاحظاتها ومشاعرها، ولكنها تعلم أن العلاقة بيني وبين زوجها تعود إلى أكثر من ثلاثين عاماً وأنها تستطيع أن تشق في. لماذا هي قلقة؟ لا بد أنها لاحظت شيئاً ما على السادات، ربما أنه لم يعد يعالج الأمور بما تقتضيه مسئولياته الخطيرة من دراسة وتبصر، ربما شعرت أن الفرور قد أصابه وأنه تجاوز مراحل الحذر، ربما أنه يسرف في التفاؤل ولم يعد يحفل برأى غيره وربما وربما. ولكن شيئاً ما دفعها إلى ما قالته لي. ومر برأسى خاطر، ترى هل كانت السيدة جيهان وراء عدول السادات عن قراره بعدم اصطحابي معه إلى النمسا وقراره في آخر لحظة بأن أسافر معه؟».

ونأتى إلى حديثه عن الوزير الذى قدر له أن يزامله طيلة عمله الوزارى كوزير دولة للشئون الخارجية وهو الدكتور بطرس غالى:

هذا هو الانطباع الأول لمحمد ابراهيم كامل وقد سجله فى العبارات الآتية مصوراً لقاءهما الأول ثم تعاونهما المتصل فى أثناء عملهما:

«... فى الأيام التالية لاجتماع الإسماعيلية توجهت إلى مكتبى بوزارة الخارجية وشرعت فى ترتيب أعمالى فأتخذت بعض القرارات الإدارية واجتمعت والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وكانت معرفتى به ، مجرد معرفة سطحية اجتماعية .

ومن أول لقاء غمرنا نحن الاثنين شعور متبادل بالارتياح للعمل معا وإن اختلفت وجهات نظرنا بشأن بعض الموضوعات وأسلوب معالجتها وهو أستاذ للقانون الدولى غزير الاطلاع غزير الإنتاج وله صلات دولية واسعة بين العاملين فى هذا المجال . كان اقترابه من المسائل أكاديميا تغلب عليه الناحية النظرية، ولكنه كان مرنا فى الحديث يتمتع بظل خفيف وروح مرحة .

واعتدنا أن نلتقى يوميا فى مكتبى ولو لدقائق معدودة نتناول فيها بعض الموضوعات أو نقضيها فى حديث خفيف يسرى عن نفسينا من عناء الإرهاق والتوتر».

وفى موضع آخر يروى محمد ابراهيم كامل مدى الحميمية التى نشأت بينه وبين وزير الدولة الدكتور بطرس غالى حتى أصبح يحادثه كما لو كان يحدث نفسه بصوت عال:

«... ومن النوادر التى حدثت فى ذلك الوقت ، كان بطرس غالى يحكى عن خطابات التهديد التى وجهت له بعد مرافقته للرئيس السادات فى القدس، ثم أردف قائلا بالفرنسية : " إنهم يتهموننى بأنى الجيل الثالث من الخونة فى عائلة غالى " فقلت ضاحكا: " كيف ؟ إنى لا أعرف إلا اثنين فقط هما جدك وأنت فمن هو الثالث ؟ " وأجاب بطرس: " يقولون إن عمى نجيب باشا غالى قد تورط مع الانجليز أثناء الحرب العالمية الأولى».

وعلى هذا النحو المنصف والمتزن والواعى يقدم لنا محمد إبراهيم كامل حديثه وانطباعاته عن الشخصيات التى أتيج له أن يعمل معها أو أن يحتك بها، وهو منصف إلى أبعد حدود الإنصاف لكل الذين استفاد منهم أو عمل معهم، وخذ على سبيل المثال حديثه عن محمد حافظ إسماعيل حيث ينتهز صاحب المذكرات فرصة دعوة حافظ إسماعيل سفيرنا فى باريس له على العشاء بمقر إقامته بينما يتناول الرئيس السادات وديستان العشاء ليتحدث عن مضيفه حديث إعزاز وتقدير فيقول:

«وكان السفير حافظ إسماعيل قد نقل من الجيش وكيلاً لوزارة الخارجية فى سنة ١٩٦١ وكنت وقتها قنصلاً عاماً فى مونتريال . ثم عين وزير دولة للشئون الخارجية إلى أن اختاره الرئيس أنور السادات مستشاراً للأمن القومى وقد سافر إلى واشنطن حيث اجتمع بهنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى للرئيس نيكسون وقتها لتحسس الموقف الأمريكى بشأن النزاع العربى الإسرائيلى قبل حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ . وكانت علاقتنا الدبلوماسية بالولايات المتحدة الأمريكية مازالت مقطوعة وكان حافظ إسماعيل رجلاً جاداً لا يخطئ الناظر إليه تكوينه العسكرى ويتميز بنظراته الاستراتيجية الشمولية والدقة والمقدرة التنظيمية ، وكانت ملامحه الصارمة تخفى وراءها طبيعة رقيقة وصريحة خارج إطار العمل وكنت ومازلت أكن له مودة وتقديراً واحتراماً».

وعلى نفس الخط فإن صاحب المذكرات حين يورد استعانه بوزير الخارجية الأسبق محمود رياض فإنه يتحدث عنه بلفظ أستاذى ويقول:

«... ولست أدعى خبرة واسعة فى الشئون العربية، كما لم يكن لى معرفة سابقة بوزراء الخارجية العرب - وإن كنت قد قابلت بعضهم أثناء عملى الدبلوماسى فى الخارج عند قيامهم بزيارات للدول التى كنت معتمداً فيها - وهادئ تفكيرى إلى الاستعانة بأستاذى محمود رياض الذى عاصر مشكلة النزاع العربى الإسرائيلى منذ بدايتها وشارك الوفد المصرى فى مباحثات رودس سنة ١٩٤٩ التى أسفرت عن توقيع اتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل».

ومع أن صاحب المذكرات لا ينتقد كمال حسن على (الذى أصبح فيما بعد استقالة صاحب المذكرات من وزارة الخارجية بفترة وزيراً للخارجية) فإنه يذكر لقاءاته معه حين كان لا يزال مديراً للمخابرات، لكنه يأخذ على كمال حسن على أنه لم يبد في اجتماع مجلس الأمن القومى وجهة النظر الكاملة التى كان قد أبداهها من قبل فى اجتماع منفرد بينهما، أى أنه يمكن القول: إنه كان ينمى على كمال حسن على عدم مساندته فى اجتماعات مجلس الأمن القومى بما كان يقدمه له من معلومات قبل الاجتماع :

« ... وقبل أيام من انعقاد مجلس الأمن القومى زارنى فى مكتبى السيد كمال حسن على مدير المخابرات وعضو المجلس وقدم لى مذكرة بتقييم المخابرات للموقف بشأن مؤتمر كامب ديفيد. وكانت المذكرة تتضمن جدولاً تفصيلياً بكل نقاط النزاع العربى الإسرائيلى، والحد الأدنى الذى يمكن أن تقبل به مصر فى كل نقطة وقد قرأتها فى حضوره وعبرت له عن تقديرى واغتباطى ، حيث إن ما جاء بها يكاد يطابق الموقف الذى انتهت إليه وزارة الخارجية مائة فى المائة ».

« ولم يعلق الرئيس السادات بشيء على ما قلته، وبدأ يسمح لمن يطلب من أعضاء المجلس الكلمة، فتكلم السيد سيد مرعى وتكلم الدكتور مصطفى خليل ولم يمس أى منهما ما قلت بخير أو بسوء، وكأنى لم أقل شيئاً . وإنما تفرعاً إلى الحديث عن نقاط أخرى كالاستعلام عن الموقف الأمريكى أو مصير المستعمرات فى سيناء، والوحيد الذى تعرض لما قلته كان الفريق الجسمى إذ أشار فى كلمته إلى أنه يوافق وزير الخارجية على أن تستبعد الأراضى من ترتيبات الأمن لما فى ذلك من عواقب قد تمس أراضى سيناء نفسها، وانبرى السيد حسن التهامى موجهاً الحديث إلى: « يا أخ محمد لماذا تعترض على تعبير أمانى الشعب الفلسطينى؟ إن كلمة أمانى ترجمتها بالانجليزية هى ASPIRATIONS وهى أقوى من كلمة حقوق RIGHTS ».

« وحررت فى الإجابة عليه ولم أجد غير كلمة «ربما»، وتذكرت المذكرة التى قدمها إلى كمال حسن على منذ بضعة أيام قليلة - وكان يجلس فى مواجهتى - فحاولت أن أسترعى نظره عسى أن يسعفنى بكلمة إلا أن جهدى ذهب عبثاً ».

ويشى حديث محمد إبراهيم كامل عن أسامة الباز بمنتهى التقدير والاحترام اللهم إلا التحفظ على موقف بسيط عابر.

وهو يتحدث - على سبيل المثال - عن دوره فى المباحثات التى عقدت فى قلعة ليدز ببريطانيا فيقول:

«ثم طلبت من أسامة الباز أن يتولى شرح المشروع المصرى وقد فعل ذلك بطريقة رائعة قوية ومؤثرة أوضحت معقولية ومنطقية المشروع والتزامه بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربى - الإسرائيلى من جميع جوانبه، ولم يترك ثغرة يستطيع منها الجانب الإسرائيلى، النيل من المشروع».

وبعد صفحة واحدة يكرر صاحب المذكرات اعتزازه بمستوى أداء أسامة الباز ويقول:

«وانتهى على ذلك الاجتماع الأول بعد أن دام أربع ساعات والحق أن أسامة الباز سيطر تماما على هذا الاجتماع ولم يفلح الجانب الإسرائيلى مرة واحدة فى إحراجه أو تعجيزه عن الرد على أى سؤال أو استفسار رداً شافياً واضحاً مفحماً، وكان نجم الاجتماع بلا مراء مما ملأنا بالفخر وحاز إعجاب الجانب الأمريكى وأدى إلى شعور الإسرائيليين بالإحباط».

ولكن يأتى التحفظ العابر الوحيد على أسامة الباز فى بداية الفصل الرابع والثلاثين الذى عنوانه «تصرفات غريبة وعلامات استفهام» ويقول ما نصه:

«وفى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٣ سبتمبر وصلت إلى مطار المأظة الحربى يصحبنى السفير أحمد ماهر وبدأ أعضاء مجلس الأمن القومى ينفدون تباعاً، وما أن اكتمل جمعهم حتى ركبنا الطائرة الأتنيوف - سوفيتية الصنع - التابعة ل سلاح الطيران وانطلقت بنا إلى الإسماعيلية، وفى المطار ركبنا السيارات التى كانت فى انتظارنا وتوجهنا إلى جزيرة الفرسان حيث تقع استراحة الرئيس السادات».

«وقبل أن تتوقف السيارة أمام مدخل الاستراحة لمحت السفير أسامة الباز بالقرب من المبنى ولم أدر سبب وجوده فى الإسماعيلية، فقد قابلته أمس فى الوزارة ولم يخبرنى بشيء، وأشارت له يدي محيياً فرد التحية ثم لم يلبث أن اختفى كالشبح».

ينبغي هنا أن نذكر أن ٣ سبتمبر هذا كان سابقاً مباشرة على سفر الرئيس السادات والوفد المصرى إلى كامب ديفيد فى ٥ سبتمبر ، وقد بدأ أسامة الباز يلعب من خلال مؤسسة الرئاسة مباشرة دوراً مهماً فى إعداد مشروعات السلام .

ولكن سرعان ما يعود محمد إبراهيم كامل إلى التعبير عن رضاه لقيام أسامة الباز بالدور الذى قام به فيقول:

« وبقيت نقطتان قبل أن أنتقل إلى مؤتمر كامب ديفيد، ولكنى أعتقد أن ما تناولته من وقائع وتحليل هو أمر أساسى لفهم ما حدث فى كامب ديفيد، وفيه أمور كثيرة لا تفسير لها إلا إذا كان القارئ مزوداً بهذه الخلفية».

«الأولى أن السادات لم يكن يستطيع أن يصوغ بنفسه مشروعه «إطار السلام» فإلى من يلجأ؟ اختار الرئيس السادات السيد أسامة الباز ليقوم بذلك لعدة اعتبارات، منها: أن الباز يعمل بصفتين، الأولى أنه وكيل وزارة الخارجية والثانية أنه مدير مكتب نائب الرئيس، إذن فالرئيس السادات قد عهد بهذا العمل إلى أحد معاونى الرئاسة الذى تربطه فى نفس الوقت صلة قوية بعمل وزارة الخارجية، بل إنه كان أحد أعمدة مجموعة العمل التى تعد التخطيط لمؤتمر كامب ديفيد بالوزارة. والاعتبار الثانى أن الباز متمكن من قضية النزاع العربى - الإسرائيلى تماماً، وفى نفس الوقت فإنه بارع فى الصياغة - وهى عملية بالغة الدقة والتعقيد - بعنصرها القانونى والسياسى».

«وأضيف أنى لم أجد غباراً على أسامة الباز فى قبول هذه المهمة التى كلفه بها الرئيس السادات فى اللحظة الأخيرة، والتزامه بتعليماته بالاحتفاظ بها سرا للوقت المناسب، فهو أولاً يعمل برئاسة الجمهورية، ثم إنها تعليمات صادرة من رئيس الدولة، وله أن يكلف من يرى من موظفيها بما يراه».

«ومن ناحيتى فإنه وإن أغاظنى وأقلقنى التحول الذى لجأ إليه السادات فى اللحظة الأخيرة بملابساته التى أشرت إليها، فقد شعرت بالارتياح عندما علمت بأنه عهد إلى أسامة بصياغة المشروع. فأنا أثق فى شعوره الوطنى وفى ذكائه وكفاءته، وكنت على يقين بأن ما سينتجه قلمه وفكره سيكون مشروعاً قوياً متماسكاً ملتزماً بمواقفنا الاستراتيجية، وهذا ما حدث، فقد أعد مشروعاً جيداً متكاملأ يصلح أساساً للتسوية الشاملة العادلة لو تدرجنا إليه فى الوقت المناسب، لولا أن السادات بما جبل عليه من تسرع وتبديد كان

يزمّع أن يلقى به وقوداً فى المرحلة الأولى من المباحثات، كما أشرت وكما فعل بالفعل حسبما سيأتى بيانه».



وحين نأتى إلى الموضوع الخامس الذى تعرض فيه محمد إبراهيم كامل لأسامه الباز بالتقدير بعد أكثر من مائة صفحة من الموضوع الرابع الذى تناولناه لتونا وقرب نهاية الكتاب، فإننا نجد صاحب المذكرات يعاود التعبير عن شعوره بالرضا والتقدير والإعجاب بأداء أسامة الباز فى أثناء مباحثات كامب ديفيد ويقول:

«ورغم كل ذلك فلم يسلم المشروع من هبش إسرائيل ونهشها لمزيد من التنازلات وإدخالها الكثير من التعديلات على المشروع حتى آخر لحظة كما سنبين. وقد جاهد أسامة الباز وكافح فى معركة الصياغة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولكن ماذا كان يجدى ذلك فى مواجهة تكاتف ثلاثة رؤساء حكومات من بينهم الرئيس المصرى نفسه».

(٢٨)

ويحفل كتاب محمد إبراهيم كامل كذلك بالتقدير لزملائه الدبلوماسيين الذين عمل معهم، ويأتى مدير مكتبه أحمد ماهر فى مقدمة هؤلاء، وقد كان معه على الدوام طيلة صفحات هذه المذكرات :

«فى نفس الوقت (أى بعد أن علم بتعيينه وزيراً للخارجية مباشرة) كنت بصدد أن أطلب أحمد ماهر السيد صديقى والوزير المفوض بوزارة الخارجية بالتليفون عندما دق جرس الباب ودخل فعرضت عليه أن يعمل مديراً لمكتبى فوافق على ذلك واستأذن فى أن يبدأ عمله معى بعد أسبوع حيث كان سيسافر فى اليوم التالى إلى السنغال لحضور أحد المؤتمرات الأفريقية، وفارقتى الشعور بالوحدة الشديدة الذى لازمى طوال الساعات الأربع الأخيرة، فقد كانت تربطنى بماهر صداقة وطيدة منذ عمل معى سكرتيراً أول فى كينشاسا واستمرت صداقتنا وتوطدت مع السنين وكنا نتكلم على موجة واحدة ويفهم أحدهنا الآخر تماماً، وعلى المستوى الشخصى فإن ماهر يتمتع بكفاءة عالية، فهو متمكن من اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وذو ثقافة عالية، وطاقته هائلة، وجلد على العمل، وذكاء لمّاح».

كذلك يحظى أسامة الباز وعبدالرءوف الريدى ونبيل العربى بتقدير متواصل حين يأتى ذكرهم فى وفود المفاوضات ، أما السكرتير الأول فى مكتبه أحمد أبو الغيط فقد تكرر ثناؤه عليه مرتين بنفس المعنى:

فى صفحة ٣٤٥ حيث يقول: «... والسكرتير الأول أحمد أبو الغيط من مكنتى وهو من الشبان الذين يبشرون بمستقبل باهر».

وفى صفحة ٤٩٤ حيث يقول: «... ومعه السكرتير الأول أحمد أبو الغيط الملحق بمكنتى، وهو من الشبان الذين يبشرون بكل خير».

وليس من شك أن معاونى محمد ابراهيم كامل فى هذه المهمات والمهمات كانوا يستحقون من التقدير أضعاف هذا كله ، وعندى أن حروب الدبلوماسية لاتقل ضراوة وإنهاكاً لقادتها وجنودها عن حروب القوات المسلحة، وليس هذا محلاً لحديث متصل أو منفصل أو مفصل عن مثل هذه المصاعب ، فانى على يقين من أن القراء لا يشكون فى أن تفصيلات العمل الدبلوماسى فى مثل الظروف التى جرت فيها تفاصيل المرحلة التى يروىها هذا الكتاب، كانت مرهقة جداً، وتحدونى الرغبة أن أروى للقارئ - على سبيل المثال - هذا النموذج للمعاناة الذى رواه صاحب المذكرات عن التعب فى إملاء رسالة أو بيان قبل اختراع الفاكس والاتصالات الإلكترونية:

«وكنا حريصين على أن يصدر بيان فى الصحف المصرية فى صباح اليوم التالى، وقد ظل أحمد ماهر يملئ البيان فى التليفون على القاهرة لمدة تزيد على الساعة بسبب رداءة الاتصال التليفونى، ولكنه نشر فى النهاية فى صباح اليوم التالى».

كذلك فإنى حفى بأن أذكر القارئ بمدى صعوبة السفر المفاجئ دون استعداد بدنى له ، ثم تكرار هذا السفر دون أى إخطار أو ترتيب بل على العكس يكون الاتفاق قد تم على عدم السفر فإذا بمحمد ابراهيم كامل ومعاونيه يخطرون فى الصباح المبكر بأنهم سيسافرون فى نفس اليوم ، وانظر إلى الرئيس حسنى مبارك حين أيقظ صاحب المذكرات بابتسامة وتلطف لينهى إليه نبأ سفره فى نفس اليوم مع الرئيس إلى النمسا:

«فى الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٧ يولية استيقظت على رنين التليفون كان المتحدث السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية، وسألنى ضاحكاً: إنت لسه نايم يا محمد بك؟ فقلت: إنى كنت نائماً بالفعل فقد سهرت لمدة طويلة أمس فقال: هل رتبت نفسك للسفر إلى النمسا؟ فقلت: إنى غير مسافر وقد أخبرنى الرئيس بذلك منذ

أيام. فقال: بل ستسافر فقد كنت أتحدث مساء أمس مع الرئيس فطلب منى أن أبلغك بأن تعد نفسك للسفر معه، وسيستقل الرئيس الطائرة من مطار جناكليس فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم. وسأسافر بالطائرة إلى جناكليس لأكون فى وداعه فأرجو أن تقابلنى فى مطار المأظة المطار الحربى بجوار هليوبوليس لنسافر معاً. وأيقظت بدورى أحمد ماهر ثم النقيب عمرو حمدى ضابط الحراسة وكان معه جواز سفرى وأبلغتهما بالاستعداد للسفر والمروى على فى الساعة التاسعة للتوجه معاً إلى المطار. وقامت زوجتى بإعداد حقيبة سفرى على عجل، كما اتصلت بسكرتيرتى لإبلاغها بإلغاء مواعيدى خلال الأسبوع القادم».

(٢٩)

على هذا النحو مضى محمد إبراهيم كامل فى هذا الكتاب الممتع فإذا بكتابه يظهر أمامنا تملؤه التفصيلات والتعقيدات الدبلوماسية والبيروقراطية، لكنه مع ذلك يبقى حافلاً بكل ما فى الأدب من صدق ورقى وتعبير حتى فى الموضوعات التى لا تبدو قابلة لهذه المشاعر ولا تبدو متمتعة بالأهمية التى تستحق العناية بها حين تكتب، وسأختار للقارئ حديث صاحب هذه الذكريات عن حسن التهامى وهو الشخصية المحيرة فى السياسة المصرية كما يحلو وصفه لكثيرين من الذين يكتبون أو الذين يروون مذكراتهم، وقد رأينا فى مذكرات محمد عبدالفتاح أبو الفضل تعريضه الشديد به فى كثير من المواضع (راجع الفصل السادس من كتابى «مذكرات الضباط الأحرار») كما رأينا فى مذكرات أمين هويدى تعريضات لا تنتهى.

أما محمد إبراهيم كامل فإنه يقدم لنا حسن التهامى كما رآه دون أن يدعى أنه يملك قدرة الحكم عليه، لا فى أخلاقه ولا فى وطنيته ولا حتى فى قدراته الخارقة، وقد رأيت أن أنقل للقارئ بعض الفقرات المتفرقة التى تعرض فيها محمد إبراهيم كامل لشخصية حسن التهامى بالدراسة والتحليل.

ها هو يحكى لنا عن أول لقاء له بحسن التهامى وقد تم هذا اللقاء على عشاء فى النمسا (كان إفطاراً بالنسبة للرئيس السادات الذى كان كثيراً ما يصوم) ونحن نرى صاحب المذكرات وهو يصف التهامى على نحو ما يصف الأدباء الغربيون الرجال وصفاً

فسولوجياً: وسيماً ذا عينين زرقاوين وشارب ولحية مدببة، طويل القامة، قوى البنية..
إلخ:

«... وهبطت الطائرة فى مطار فيينا وكان فى استقبال الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية والمستشار برونو كرايسكى. ونزلنا فى فندق "إمبريال" الذى يعود بالخيال إلى أيام عظمة الامبراطورية النمساوية الهنغارية وقصص ومآسى أسرة الهابسبورج التى حكمتها طوال قرون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وأرسل لى الرئيس أنور السادات يدعونى إلى العشاء معه فى جناحه - الإفطار بالنسبة له - وذهبت إليه فى الساعة السابعة مساءً وتحدثنا فى أمور شتى ثم انتقلنا إلى غرفة المائدة وواصلنا الحديث ونحن نتناول الطعام. وفى منتصف العشاء دخل سكرتير الرئيس وأبلغه أن السيد حسن التهامى قد حضر فطلب منه الرئيس أنور السادات أن يدعوه ليشاركنا العشاء. ودخل السيد حسن التهامى وعانق الرئيس أنور السادات الذى قدمنى له فصافحنى بحرارة، وكان شخصاً وسيماً ذا عينين زرقاوين وشارب ولحية مدببة، طويل القامة، قوى البنية، تبدو عليه معالم القوة والحيوية والصحة ويشع من عينيه بريق غريب».

«كانت هذه هى المرة الأولى التى أقابله فيها، كنت قد سمعت عنه روايات وأساطير غريبة، منها أنه كان فى صدر شبابه يعيش حياة متحررة صاخبة ثم تحول فجأة إلى الدين والى التصوف، وكان من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ وعمل فى المخابرات العسكرية ثم عين سفيراً فى النمسا لسنوات طويلة فى الستينيات ثم أميناً عاماً للمؤتمر الإسلامى ومنها أنه كان على اتصال مع الجن والأنبياء ويتحدث مع الموتى».

«وقال الرئيس أنور السادات أنه كان يتوق لأن ألتقى بالسيد حسن التهامى الذى كان عضواً فى الجناح العسكرى للجمعية السرية التى كان الرئيس أنور السادات من أفرادها بينما كنت أنا عضواً فى الجناح المدنى لها».

«وقال السيد حسن التهامى: إنه كان يتطلع للقاءى وأنه يعرف عنى الكثير منذ كنت فى السجن، ولعللى لا أعلم أنه كان قد أعد خطة مؤكدة النجاح ليهربنا من السجن فيما لو حكم علينا بالإدانة فى قضية الاغتيالات السياسية عام ١٩٤٦، وظل يروى قصصاً عن بطولاته وجساراته تتضمن أعمالاً خارقة لا يصدقها العقل ولكنه كان يرويها بتأكيد وثقة لا تقبل المناقشة وكان حديثه رغم ما فيه من مبالغات وجنوح إلى الخيال ظريفاً مسلياً

على غرار قصص «ألف ليلة وليلة». وقد فهمت أنه كان قد سبقنا إلى النمسا منذ مدة لإعداد زيارة الرئيس أنور السادات لها وترتيب اللقاء بينه وبين شيمون بيريز ، وأنه كان يستعين في ذلك برجل أعمال نمساوي يهودي من أصدقاء المستشار».

(٣٠)

وفي موضع آخر من مذكراته يروى لنا محمد إبراهيم كامل بدايات نصائح التهامي له وهو يوجهه إلى ما ينبغي أن يفعل عند اللقاء بوزير الخارجية الإسرائيلي موسى ديان: «... عندما تقابل ديان إذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتقرّد أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح " ياتهامي " وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور وبذلك تستطيع التفاهم معه».

وحين نتقدم الخبرة بمحمد إبراهيم كامل في فهم سلوك التهامي فإنه يحدثنا عن طرائفه بقدر غير قليل من التقدير الخاص بمثل هذه الممارسات الطريفة(!!): «... أما السيد حسن التهامي فإلى جانب عدم تخصصه في طبيعة ما مارسه فقد كانت له آراء فريدة من نوعها لا أستطيع أنا ولا غيري أن يرقى إلى مستوى فهمها بسهولة».

«وكان الوقت يمضي مملاً ثقيلاً حتى يفرغ السيد حسن التهامي من جولاته المجهولة وينضم إلينا في الاستراحة ، وكان الوحيد من بين أعضاء الوفود الذي ينزل في استراحة بمفرده ، كما كان هو وبيجين الوحيدين اللذين يصران على ارتداء بدلهما كاملة مع رابطة العنق طوال المؤتمر . فما أن يعبر السيد حسن التهامي مدخل الاستراحة حتى يتلاشى في لحظة جو الملل والتشاؤم والقلق ، وكأنه ضغط على زر إلكتروني ، وينقلب إلى جو من البهجة والمرح والدعابة وتدب الحياة في المجتمعين ويشد انتباههم ويصحو سمعهم ويبدأ بآخر الأخبار. فيقول مثلاً إن موسى ديان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب. ثم يتكلم عن التصوف وعن تفسير الأحلام ، وينتقل إلى القصص والروايات ويحكى كيف حل مشكلة المسلمين في الفلبين، وكيف استطاع أن يؤجل

قيام الثورة في الميلاو لمدة ثلاث سنوات ، وكيف عالج نفسه من السم الزعاف الذي دس له في الطعام أثناء إحدى زيارته لبعض الدول العربية ، فانسحب إلى غرفته يتلوى من الألم وأغلق عليه الباب بالمزلاج لمدة ثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب ، وراح يعالج نفسه بترياق السموم الذي يحمله معه دائماً ، ثم يتكلم عن فوائد العنبر الذي يستخرج من كبد الحوت ، وعن مزايا عسل ملكات النحل ، ثم يتوقف فجأة ويتكلم عن القدس ويخاطبني قائلاً : «القدس أمانة في عنقك يا أخ محمد فحذار أن تفرط فيها».. وكان كل ذلك يجري في جو خفيف ضاحك يحجب مشاعر القلق ويخفف التوتر الذي يعتمل في النفوس» .



وعلى هذا النسق يواصل محمد إبراهيم كامل هذا الحديث اللبق الشيق عن التهامي وتصرفاته في كامب ديفيد حيث عقدت المباحثات الثلاثية فيقول:

«وتجاوز الاهتمام بكرامات السيد حسن التهامي ومعجزاته دائرة الوفد المصري ، ففي أحد الأيام دخلنا غرفة الطعام فوجدنا السيد حسن التهامي واقفاً بالقرب من إحدى موائد الطعام المخصصة للوفد الإسرائيلي وقد التف حوله العديد من الإسرائيليين يستمعون إليه يناقشونه في اهتمام ، وتبين أن السيد حسن التهامي قد أخبرهم بأن في مقدوره أن يوقف قلبه عن الحركة إلى أي وقت يشاء ، وطالت المناقشات بينهم ثم عاد إلينا لتناول طعامه معنا.. وفي العشاء دعا أعضاء الوفد الإسرائيلي السيد حسن التهامي إلى استئناف الحوار معهم ، وكانوا قد أحضروا معهم طبيب ييجين الخاص خصيصاً ليتولى مناقشته عملياً في هذا الموضوع» .

وفي موضع رابع يحدثنا محمد إبراهيم كامل عن بعض آراء التهامي الغربية:

«وساد السكون برهة ثم قال السيد حسن التهامي فجأة :

«هناك تطورات هامة ، فلقد وصلتني معلومات مؤكدة من مصادري الخاصة بأن الملك حسين سيتنازل عن العرش لأخيه الملك الحسن بعد أسبوع واحد، وأن الأمير الحسن سيعلن فور توليه انضمامه إلى المفاوضات وتنتهي المشكلة» .

والتفت إلى السيد حسن التهامي وقلت : إن مصادرك الخاصة قد جانبها الصواب هذه المرة ، فإن معلوماتنا أن الأمير الحسن - على خلاف الملك حسين - يعارض بشدة في توريث الأردن في الضفة الغربية بأي شكل لما يراه في ذلك من عواقب» .

وعلى هذا النحو تمضى مذكرات محمد إبراهيم كامل فى كل ما ترويه عن موقف المسئولين المصريين من عملية السلام ومن بين هذه المواقف جميعاً فإن موقف سيد مرعى فيما يبدو كان أكثر إيجابية أو أكثر اندفاعاً حين قدر له أن يعقد بعض الاجتماعات التشاورية مع مسئولين أمريكيين فى أثناء عملية السلام المتواصلة. وفى روايته لآراء رئيس مجلس الشعب وعضو الوفد المصرى يعترف صاحب المذكرات بأن سيد مرعى فيما انتهجه من آراء كان يعكس رأى قطاع كبير من الشعب المصرى . وهذه ملحوظة طيبة من محمد إبراهيم كامل الذى لم يكن بالطبع يجهل أهمية مثل هذا الرأى، ولكنه كان يرى (شأن كل الدبلوماسيين) أن للتفاوض أصولاً وتكتيكات أخرى.. وكان محمد إبراهيم كامل مقدراً للدوافع التى دفعت سيد مرعى إلى هذه الآراء كخوفه من اتساع الاستيطان الإسرائيلى.. الخ)، وقد أفاض صاحب المذكرات فى التعبير عن رأيه تجاه هذه النقطة فى فصل من مذكراته جعل عنوانه : «الخطر من الداخل» ومما هو جدير بالذكر أن سيد مرعى كان عضواً فى الوفد المصرى (فبراير ١٩٧٨) إلى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى فى الولايات المتحدة الأمريكية (التي عرفت باسم مفاوضات بلير هاوس) .

«... وفى يوم ٧ فبراير (شباط) كنت فى بلير هاوس وعند دخولى لإحدى الغرف وجدت سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وعضو الوفد المصرى جالسا إلى جوار الدكتور أشرف غربال سفيرنا فى واشنطن والذى كان منهما فى الكتابة.. وسألت أشرف عرضاً عما هو منهما فى كتابته ، فرد المهندس سيد مرعى بأنه يعد مذكرة بما دار بينه (أى سيد مرعى) وبين برجنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر فى الصباح (وبحضور أشرف غربال) بشأن وضع أسس الاتفاق على الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى الأسابيع القادمة. ولم أرد على سيد مرعى وإنما وجهت اللوم للسفير على قبوله المشاركة فى مثل هذه المقابلة دون أخذ رأى، وهو يعلم أنه ليس من شأن سيد مرعى مناقشة مثل هذه المواضيع. ورد أشرف بأن سيد مرعى هو الذى دعاه ولم يكن يعرف الغرض من المقابلة. ورد المهندس سيد مرعى بأنه لم يقصد التدخل فى اختصاصى، وأجبتته بأنى لا أتدخل فى عمل أحد ولا أحب أن يتدخل فى عملى أحد وأن تدخله هذا يعقد الأمور فى عملية معقدة فى حد ذاتها ».

- « وعندما اطلعت على الاتفاق المبدئي الذى تم بين المهندس سيد مرعى وبرجنسكى ثارت ثائرتى. فقد كان معنونا باسم: «إستراتيجية للأسابيع القادمة».. وينص على ما يلى:
- ١- يجب التوصل إلى إعلان مبادئ بأسرع ما يمكن حتى يتسنى توسيع دائرة المفاوضات الحالية لتضم الأردن وممثلين عن الشعب الفلسطينى وسوريا ولبنان بغرض إنجاز تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط.
 - ٢- التوصل إلى اتفاقية بشأن سيناء تتضمن على وجه الخصوص حكما بسحب المستوطنات تطبيقا لاحترام سيادة مصر ووحدتها الإقليمية.
 - ٣- دور الولايات المتحدة الأمريكية الآن هو تعديل الموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بما هو مذكور أعلاه ، وباقى الموضوعات الخاصة بسيناء بما فيها المناطق المنزوعة السلاح ستعالج مباشرة بين مصر وإسرائيل.
 - ٤- يجب التوصل لاتفاقية سيناء بأسرع وقت ممكن.. وتعلن مبادئها التى تتفق عليها مصر وإسرائيل، أما توقيعها فسيتم فى تاريخ لاحق يتفق عليه بعد إعلان المبادئ وهذه الاتفاقية لن تشكل حلاً منفرداً.
 - ٥- بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى القادمة لواشنطن ستقدم مصر ورقة تتضمن وجهات نظرها بالمبادئ لتسوية وجوه أخرى متعلقة بالمشكلة الفلسطينية والضفة الغربية وغزة والقدس.
 - ٦- ومن المتوقع أن الولايات المتحدة ستقدم على ضوء الأوراق الإسرائيلى والمصرية وجهات نظرها واقتراحاتها لكيفية تحقيق حل عادل لمشكلة الضفة الغربية وغزة.
 - ٧- وفيما يتعلق بالضفة الغربية ستتضمن الورقة المصرية:
 - أ- فترة انتقالية تحدد مدتها بواسطة الأطراف المعنية وتنتهى بممارسة حق تقرير المصير.
 - ب- تعتقد مصر أنه بعد الاتفاق على إعلان المبادئ والتوصل لاتفاقية بشأن سيناء يقوم ممثلو الشعبين الفلسطينى والأردنى مع الأمم المتحدة وإسرائيل بمفاوضات تتعلق بالضفة الغربية.
 - ٨- وتخضع غزة لنفس المفاوضات بين مصر وممثلى الشعب الفلسطينى وإسرائيل والأمم المتحدة.
 - ٩- تستطيع سوريا من جانبها الدخول فى مفاوضات مماثلة بشأن الجولان.

- ١٠ - ستشترك المملكة العربية السعودية مع مصر والأردن ومثلى الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة في مفاوضات بشأن مستقبل القدس.
- ١١ - كل هذه المفاوضات ستعالج موضوعات الانسحاب من جميع الأراضي وكذلك موضوعات الأمن المتبادل بين إسرائيل وجيرانها العرب .»

(٣٢)

هكذا لخص محمد إبراهيم كامل (بل عرض) في أمانة شديدة كل ما كتبه أشرف غربال عن لقاء سيد مرعى وبريجنسكى دون أن يعتمد العبث بالنصوص أو التعليق المباشر عليها، فهو يتحدث فيما هو أهم من ذلك وهو المبدأ، وهو يواصل ما يرويه :

«.... وفى المساء توجهت إلى غرفة نوم الرئيس السادات فى بلير هاوس وكان يجلس معه المهندس سيد مرعى فأخبرته أمامه بما أقدم عليه المهندس سيد مرعى من تفاهم مع بريجنسكى على أمور غاية فى الخطورة، وقدمت له صورة الورقة المعدة بينهما دون أن يأخذ رأى أو ينسق معى.. وذكرت أنه لو قام عضو فى الوفد بمثل ذلك فستصل إلى أوضاع غريبة وستفقد احترام الجانب الأمريكى .»

وبعد عدة صفحات يحلل محمد إبراهيم كامل هذا الموقف بقدر كبير من التحامل المقبول أو المبرر على سيد مرعى وعلى تفكيره فى هذه القضية فيقول:

«كان ما يرمز إليه موقف المهندس سيد مرعى فى لقائه مع بريجنسكى مصيبة لا أملك حيالها دفاعا ولا أستطيع لها علاجا حيث إن الخطر كان يترعرع داخلنا نحن. كانت بذوره كامنة فينا. كان المهندس سيد مرعى مقتنعا بخطورة أن يطول أمد الاحتلال الإسرائيلى لسيناء بعد أن اتخذ طابع الاستيطان الإسرائيلى التقليدى بإنشاء العديد من المستوطنات فى رفح والعريش وأنحاء أخرى من سيناء، وقد ضاعف من مخاوفه ما أعلنته إسرائيل عن عزمها على تكثيف المستوطنات وإقامة مستوطنات جديدة فى سيناء بعد اجتماع الإسماعيلية وقبل اجتماع اللجنة السياسية فى القدس، والحق أنه لم يكن (أى سيد مرعى) يخفى ذلك ، فقد شرح وجهة نظره فى اجتماع مجلس الأمن القومى قبل سفر الوفد المصرى فى اللجنة السياسية للقدس كما ردها فى بعض أحاديثه معى،

ولم يكن هذا يعنى عدم اهتمامه بمصير سائر الأطراف العربية من ضحايا العدوان الإسرائيلي، وإنما كان يعنى ببساطة أنه الجانب الأولى بالنسبة لمصر.. وأنه إذا فقدت مصر سيناء من جراء تشعب جذور المستوطنات الإسرائيلية فيها ، فإن ذلك بالتالى يضعف فاعلية مصر - كبرى الدول العربية - مستقبلا فى مساندة العالم العربى فى حل سائر أوجه المشكلة».

ويعقب محمد إبراهيم كامل على رأى سيد مرعى الذى لخصه - فيما سبق - مبدىا رأيه هو فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجى للصراع العربى الإسرائيلى فيقول:

«وكننت ومازلت أرى غير ذلك وأعتقد أن مستقبل مصر المفتوح الآفاق فى هذه البقعة من العالم مرتتهن بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى، تسوية شاملة متكاملة تحقق السلام والاستقرار فى المنطقة. وأن مكائنها ورخاءها وازدهارها لن تصل إلى القمة إلا وهى فى [رابطة] عالم عربى متضامن ومتعاون تنتمى إليه بأوثق الروابط، ويملك إمكانات هائلة وهو مجالها المؤثر. وعلى العكس فإن انزلاقها إلى حل منفرد سيؤدى إلى وقوعها فريسة لاضمحلال وتدهور أدبى ومادى ومعنوى لا قرار لهما. وتدخل فى زمرة الدول ممسوخة الوجه التى لا تقدم ولا تؤخر وتصبح ترسا فى آلة الولايات المتحدة الضخمة تسخرها وتوجهها حسبما تشاء.. ولم تخلق مصر من أجل ذلك».

ويضيف محمد إبراهيم كامل بأمانة شديدة وبوضوح فكر يحسب له :

«ولم تكن الخطورة فى رأى سيد مرعى المنفرد - صحيح أنه رئيس مجلس الشعب وهو بحكم صداقته للرئيس أنور السادات ومصاهرته له واتصاله اللصيق به وما يتمتع به من شخصية يمكن أن يؤثر على الرئيس أنور السادات - ولكن الخطورة فى أن رأيه كان يعكس جانباً كبيراً من رأى العام المصرى لسبب أو لآخر».

وليس لى من تعليق على كل هذا الذى رواه محمد إبراهيم كامل وارتآه إلا أن أذكر للمقارئ ما ذكرته من قبل فى كتابى « سيد مرعى شريك وشاهد على عصور الليبرالية والفورة والانفتاح فى مصر المعاصرة» من أن آراء سيد مرعى فى هذا الموضوع لم تكن إلا صدى عميقاً لتجربته الاليمة قبل (٣٠ عاما) بالتمام والكمال حين كلفه النقراشى باشا باستطلاع الأوضاع فى فلسطين قبيل حرب ١٩٤٨ ويومها لخص سيد مرعى موقفه بأن « كارثة محققة على وشك الوقوع ، لهذا فقد كان هذا الرجل حساسا إلى أقصى درجة تجاه مستقبل أرض بلاده ويخشى بالطبع أن تتعرض لنفس المصير السابق

الذى تعرضت له فلسطين فى ١٩٤٨ ، ولهذا فإن المهم أن نقرأ ما رواه هو نفسه عن مهمته المبكرة جداً فى فلسطين فى كتابه « أوراق سياسية » ، دون أن يكون دفاعاً عن موقف مقبول ومقدر من سياسى وطنى مسئول.

ويجدر بنا هنا أن نظهر اعتزاز محمد إبراهيم كامل بما يرويه هو نفسه فى هذه المذكرات عما شهد له به سيد مرعى نفسه فى موقف آخر:

«... ووافق الرئيس السادات على إرسال الخطاب إلى الرئيس كارتر كما هو بدون تعديل، وقال سيد مرعى «إن لغتك الانجليزية ممتازة» فقلت «إن الذى صاغ الخطاب بالانجليزية هو أحمد ماهر السيد وليس أنا» فنظر إلى سيد مرعى وقال : «لم أر طوال حياتى شخصاً يعمل بالسياسة مثلك يرفض أن ينسب إلى نفسه فضلاً» فقلت «إنى لا أعمل بالسياسة وإنما أحاول أن أؤدى واجباً نحو وطنى».

(٣٣)

وعلى عكس ما قد نتوقع فإن محمد إبراهيم كامل يقدر الساسة الأمريكيين الذين تعاونوا معه أو اشتركوا معه فى المفاوضات والمباحثات، ولكنه على عكس المتوقع أيضاً لا يقدر الرئيس كارتر فى النهاية بسبب اعتقاده بأن كارتر كان ضعيفاً تجاه الإسرائيليين على حساب الرئيس السادات (ومصر بالتالى) ، وهكذا فإن محمد إبراهيم كامل لا يجد حرجاً فى أن يروى ما حدث منه من سباب الرئيس كارتر (فى غيابه طبعاً) فى حضور الرئيس السادات، وهو يروى فيقول:

«ولم أستطع أن أكبح جماح لسانى وانفجرت قائلاً بصوت عال منفعلاً: «أهذا هو رئيس أقوى دولة فى العالم؟ أهذا هو القديس الذى كان يدعى أن الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ والقيم هو محور سياسته؟ إنه ابن كذا وابن كذا... أمن أجل أن يظل رئيساً لأمريكا ثمانى سنوات بدلاً من أربع يضحى بمصير شعب بأكمله؟ ياله من تافه حقير».

«وساد سكون مطبق والجميع يتربص رد السادات وكنت أشعر أنه لو كان أمامه سكين فى تلك اللحظة لأغمدته فى صدرى، فقد أحس أن ما فعلته غير موجه إلى كارتر وإنما

موجه إليه أيضاً، ولكن يبدو أن ما أنقذنى أنه كان حريصاً على أن يبقى موضوع استقالتي سراً حتى ينتهى المهرجان».

«وبعد فترة قهقهه السادات بصوت عميق درامى: هه.. هه.. هه».

«وقال وهو يضع يده على كتفى: أصلك أنت يا محمد مش سياسى، وقلت: إذا كانت هذه هى السياسة فإنه يشرفنى ألا أكون سياسياً».

«ونفض السادات واقفاً وانفض الجمع».



أما وزير الخارجية الأمريكى سيروس فانس فيحظى على الدوام بتقدير وصدقة محمد إبراهيم كامل، ويبدو أنه كان هو الآخر يحرص على معبة وصدقة محمد إبراهيم كامل، فقد هرع إليه عندما علم من السادات نبأ استقالته، وهذا هو أول رأى سجله محمد إبراهيم كامل فى سيروس فانس:

«... وفى أثناء زيارة كارتر هذه لأسوان قابلت لأول مرة سيروس فانس وتبادلنا الحديث نحو عشر دقائق. وقد تركت شخصيته فى نفسى أثراً طيباً للغاية أحسست أنه شخص شريف نظيف ذكى. حديثه واضح لالتواء فيه والتفاهم معه سهل، وقد أكدت لى الأيام هذا الانطباع ولا أزال أكن له كل الود والصدقة».

وفى موضع آخر من بدايات هذه المذكرات نجد صاحبها حريصاً على تسجيل امتنانه لوزير الخارجية الأمريكى حين أظهر قدراً كبيراً من النبل تجاهه وهو يستعد للسفر إلى القاهرة من القدس بعد استدعاء السادات له من اجتماعات اللجنة السياسية:

«... وفى غرفتى والاستعداد للسفر على قدم وساق حضر فانس من جديد فأحطته بمضمون المقابلة وعبر لى من جديد عن أسفه لموقف بيجين المتشدد وقال: إن العملية تحتاج إلى وقت ومثابرة وإنه سيزور القاهرة بعد غد وهو فى طريق عودته إلى واشنطن لمقابلة الرئيس السادات. وانتهى الحديث بيننا وكنت أنتظر انصرافه حتى أغادر الفندق ويبدو أنه فهم ذلك فقال إنه سيذهب إلى المطار لوداعى فقلت: إن هذا مستحيل لأن المطار يبعد ساعة عن القدس ومعنى ذلك أن يعود إليها فى الساعة الثالثة صباحاً بعد يوم طويل شاق. قال: إنه يدرك ذلك ولكنه يريد إظهار أن قرار استدعاء الوفد المصرى لم يؤثر عليه فى شىء، وأنه يهيمه أن يعرف الناس أن علاقته بى وبمصر ثابتة ومستمرة».

«شكرت فانس وقلت له: إنه يكفى لذلك زيارته لى، فقال: إنه إذن سينزل معى ليوصلنى إلى السيارة حتى يشاهده جموع الصحفيين المنتظرين بيهو اللوكساندة، وقد فعل».

وقد سبق لنا أن ذكرنا كيف أن فانس صرح لصاحب هذه المذكرات بالسيناريو الأمريكى الذى لم يكن أحد يعرفه .

(٣٤)

أما هيرمان أيلتس فيحظى على الدوام بثقة محمد إبراهيم كامل وترتفع هذه الثقة إلى حدود يمكن وصفها بالحدود الخطرة، ويكفى أن أذكر للقارئ أن محمد إبراهيم كامل صرح لأيلتس دون غيره من الناس جميعاً بخبر استقالته مع أنه لم يصرح به لأحد (آخر) كما وعد السادات، حتى إنه لم يبيع به لبطرس غالى زميله فى حجرة النوم! ولكنه مع ذلك أنهى الخبر إلى أيلتس. كذلك فإننا سنطالع هنا موقفاً وطنياً لمحمد إبراهيم كامل يرجو فيه أيلتس أن يساعده فى آليات العمل مع السادات، وسنورد الموقف كما رواه صاحب المذكرات بتفصيلاته دون أن نكثر من التحفظ عليه، إذ تكفينا شجاعة محمد إبراهيم كامل ووطنيته ونبل مقصده وسمو غايته، ولكننا سنبدأ بإيراد رأى محمد إبراهيم كامل المبدئى فى أيلتس الذى ورد فى صفحة ٧٤ حيث يقول:

«وكان أيلتس دبلوماسياً محتكاً من الطراز الأول، يتمتع بالذكاء والمعرفة ويتسم بالصراحة وقوة الحججة ودقة التعبير، وكان قد أمضى طوال حياته الدبلوماسية فى بلدان الشرق الأوسط حيث عمل فى العراق وإيران ثم عمل سفيراً لدى المملكة العربية السعودية، ومنها عين أول سفير للولايات المتحدة فى مصر بعد سبع سنوات من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ عام ١٩٦٧ .. وكان عند لقائى به قد أمضى ثلاث سنوات فى القاهرة وكون علاقات ضخمة وحضر اتفاقيات فك الاشتباك».

وهذه ثانياً هى قصة الموقف الذى أشرنا إليه لتونا :

«.... وقلت لأيلتس إنى أريد أن أتحدث معه فى موضوع دقيق وهو أن الرئيس السادات يعمل بإخلاص من أجل تحقيق السلام الشامل، وهو مستعد لاتخاذ قرارات شجاعة فى هذا السبيل، ولكنه - أى السادات - كما لا يخفى على أيلتس، يشتط أحياناً

ويرتكب بعض الأغلاط والتجاوزات والحماقات وهو يثق في السفير أيلتس ويبوح له بأفكاره بصوت عال، وإنى أرجو منه عدم استغلال هذا الضعف الذى يعترى شخصية السادات فى بعض الأحيان، بأن ينقلها إلى حكومته فتقوم هذه برصد هذه الأخطاء والحماقات عليه وتكبله بها وتبنى مواقفها على أساسها، فهذا أسلوب غير عادل وغير شريف. وقلت: إنى سمحت لنفسى بمصارحته بهذا الأمر لأنى أثق فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه رجل ذكى وأنا أعلم أنه يدرك تماماً ما أقصد ولا داعى للتظاهر بيننا بغير ذلك».

«ولم يبد على أيلتس أى أثر للدهشة مما قلت، وقال ببساطة: ولكنه الرئيس وأنا سفير ومن واجبى أن أحيط بحكومتي علماً بكل شىء... وأجبت بآنى أحاول أن أحمى السادات من نفسه، وفى استطاعته دائماً - أى أيلتس - التحدث معى فى أى أمر مما أشرت إليه، وسأحاول أن أراجعه - أى الرئيس - فيه وأن المسألة ليست شخصية بل إنها لحماية مسيرة السلام نفسها وإتاحة الفرصة أمامها لتحقيق غايتها، وقال أيلتس إنه يتفهم قصدى».



أما تبرير صاحب المذكرات لإخباره أيلتس بنبأ الاستقالة فيرويه على النحو التالى :

«وعدت إلى استراحتى مهموماً منشغل البال، وبعدها ببرهة دخل السفير الأمريكى هيرمان أيلتس ليخبرنا بأنه تقرر أن تتم مراسم التوقيع على الاتفاقيات بعد ظهر اليوم فى صالة الاحتفالات، وعند مغادرته الاستراحة ناديت عليه فجأة فوقف وخرجت معه إلى الخارج وقلت له: لدى مشكلة، فقال: ما هى؟ قلت: لقد استقلت، وقال أيلتس: يا إلهى، قلت: أنت تعلم ماذا حدث، لقد أخبرتك من شهور أنى سأفعل ذلك ما لم نتوصل إلى اتفاق مقبول، فقال: هذا حقيقى، وإنى أنفهم موقفك، فقلت: إن المشكلة ليست أنى استقلت ولكنى وعدت السادات بالأأعلن ذلك فى الوقت الحالى، وأنا مصمم على عدم حضورى مراسم التوقيع ولا أدرى ماذا أفعل؟».

«فقال أيلتس: دعنى أفكر فى الأمر، وقلت له وهو ينصرف: هيرمان أرجو أن يبقى هذا الموضوع سراً بيننا، فقال: لا تقلق، ومشى».

(٣٥)

وسنرى فى هذا الكتاب صاحبه حين يتعرض للحديث عن الشخصيات الأجنبية التى

تعامل معها ملتزماً بالاستقامة فى التعبير والاستقامة فى القصد، ولكنه يتحدث عن الإسرائيليين بجفاء واضح وله عذره فى ذلك بعد كل ما رآه منهم طيلة المباحثات، ويحظى مناحم بيجين بالطبع بأكبر قدر من سباب [ولا نقول نقد] صاحب هذه المذكرات.

١ - لنقرأ هذه الفقرات التى يصف بها رئيس الوزراء الإسرائيلى فى موضع مبكر من مذكراته فيقول:

«تركّت شخصية مناحم بيجين فى نفسى انطباعاً سيئاً. فقد كان متحجر القلب والفكر، متعصباً مغروراً، لا يأبه بما يحدث للغير أو للعالم بأسره طالما يحصل هو على ما يريد. ولم يكن ماضيه الإرهابى الدموى خافياً على أحد، ولكنه من ناحية أخرى كان ذكياً واسع الدهاء والحيلة، طليق اللسان، سريع البديهة».

«وقد أكسبته خبرته الطويلة كعضو فى الكنيسة مقدرة هائلة فى فنون المناقشة والحوار والمراوغة، بالإضافة إلى حفظه ملف «قضيته» عن ظهر قلب بكل وقائعها وتفصيلاتها ويعلم أوجه الضعف فيها، وبالتالي كان مستعداً للرد الفورى على ما قد يسوقه الخصوم من حجج وحقائق، مهما تضمن رده من مغالطات وكذب».

٢ - وبعد أربع صفحات يعاود صاحب المذكرات مثل هذا الوصف مع إعادة توزيع اللحن فيقول :

«وإنه لمن مأسى القدر أن يختار كائن حى من «الحفريات القديمة» يدعى مناحم بيجين ليكون رئيساً لوزراء إسرائيل فى تلك اللحظة، ليتلقى عرض السلام ويخنق - دونما شفقة - ذلك الأمل الجميل الذى أطلقته إلى الوجود تلك الصورة التى رسمها السادات فى خطابه فى القدس».

٣ - وبعد خمس وعشرين صفحة يجأر صاحب هذه المذكرات بالشكوى (صفحة ٨٠) من تصرفات رئيس الوزراء وأسلوبه فى التفاوض بل فى التعامل فيقول :

«... وقبل انصرافى قلت للرئيس السادات: لقد تعددت تصريحات بيجين أمام الكنيسة فى إسرائيل بعد اجتماع الإسماعيلية بأن وزارة الخارجية المصرية تعمل على عرقلة جهود السلام وتقف موقفاً مخالفاً لموقف الرئيس السادات من المباحثات، وأضفت

أننى سأصدر تصريحاً يوضح أن مصر تتكلم بصوت واضح واحد وأنه لا توجد اتجاهات مختلفة أو متعارضة داخل الوفد المصرى المفاوض».

«ورد السادات على قائلاً: «لا لا.. لا تفعل.. سيبه يهوهو زى الكلب.. ولا تلق بالآ إلى هذه التفاهات».

٤ - وفى موضع رابع يصل صاحب المذكرات إلى أقصى درجات الملل والسأم من تصرفات بيجين فيقول:

«وإنى لا أراه إلا تحطيماً للمثل وتبديداً للأمل وزرعاً لبذور الشر، ومع ذلك فقد اقتسم مناحم بيجين جائزة نوبل للسلام مع أنور السادات، وبالهة من سخرية وبالهة من نفاق وبالهة من عار».

(٣٦)

أما أهم المواضع التى يوجه فيها صاحب المذكرات انتقاداته لرئيس الوزراء الإسرائيلى فهو حديث محمد إبراهيم كامل عن واقعة حفل العشاء الشهيرة حين اضطر إلى الرد على بيجين واستفزاز بهدوء وقوة، ولكنه يروى الواقعة نفسها محملة بكل ما استطاعه من تعبير عن كراهية لبيجين فيقول:

«.... كان صوته المنفر ىرن فى أذنى ويكاد يشلنى عن التفكير وأنا فى حيرة من أمره، فمنذ أقل من ثلاث ساعات طلب منى هذا الشخص نفسه أن يكف كلانا عن التراشق بالتصريحات لكى نفسح المجال للجنة السياسية فى مباشرة سعيها للسلام بدون معوقات ووافقتة على ذلك وتعاهدنا عليه أمام شهود من جانبه وشهود من جانبى. ماذا أفعل؟ هل أغادر الحفل منسحباً؟ هل أقوم وأضعه؟ هل أرد عليه بما فعله الإسرائيلىون بالشعب الفلسطينى؟ هل أذكره بأن يده هو نفسه مخضبة بدماء النساء والأطفال الذين ذبحهم فى دير ياسين؟ وشعرت به ينهى خطابه ويدعو وزير خارجية مصر إلى إلقاء كلمته فى الحفل».

«وقمت ببطء وتمالكت أعصابى ومزقت الورقة التى تحوى الكلمة التى كنت قد أعددتها لهذه المناسبة وتكلمت بهدوء قلت: إنى أشكر حكومة إسرائيل على حسن

استقبالها للوفد المصرى، وإنما عندما قبلنا الدعوة لحضور هذا الحفل كان يحدونا الأمل فى قضاء ساعات طيبة خالية من التوتر بعد عناء عمل يوم طويل شاق، كان هذا هو أملنا، ولكن رئيس وزراء إسرائيل اختار غير ذلك وهذا حقه. إنى لا أعتقد أن هذا الحفل هو المكان المناسب للرد على ما قاله. كل ما أريد أن أقوله هنا هو أن المبادئ التى حددتها فى خطابى فى افتتاح اللجنة السياسية والتى يرفضها رئيس الوزراء هى الأساس الوحيد الذى يمكن أن يبنى عليه سلام عادل وشامل. أما ردى على ما قاله فأحتفظ به لأقوله فى اجتماع اللجنة السياسية غدا فهى المنبر المخصص لذلك».

«وجلست دون أن أشرب نخب السلام أو نخب الداعى أو أصافحه، وساد سكون عميق لمدة ثوانى، ثم سمعت دوى تصفيق فى القاعة أعقبه شىء من الهرج وارتبك بيجين بعض الشىء ثم سارع إلى الميكروفون يدعو وزير الخارجية الأمريكى للإلقاء كلمته وبعدها شعرت بيد بيجين تربت على كتفى، فالتفت إليه وكانت تبدو على وجهه علامات الدهشة والقلق وقال: إنى لم أقصد إساءة، فلم أرد عليه وحولت وجهى عنه، وانتهى فانس من خطابه وانتهى العشاء فقامت واتجهت مسرعا إلى «الأسانسير» لأذهب إلى غرفتى وأحاط بى بعض الصحفيين الأجانب وسألونى: هل ستقطع المباحثات؟ فقلت: اسألوا مضيفنا المستر بيجين».

«وفى جناحى تجمع أعضاء الوفد ورؤساء تحرير الصحف المصرية وكانوا يستشيطنون غضباً من بيجين. وقد أراحهم ردى عليه الهادئ المتزن حسبما قالوا، ولم يلبث أن حضر فانس لزيارتى وقال: إنه آسف للغاية لتصرف بيجين وقال: إن كان هذا يعزبك فلقد عانيت منه تصرفاً مشابهاً فى مناسبة سابقة فى واشنطن».

«وبعد انصراف الحاضرين وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحاً جلست وحيداً أدخن حتى نفذت سجائرى وحاولت النوم فلم أستطع إلى أن استيقظ أحمد ماهر وحضر إلى فى الساعة السادسة صباحاً فتناولنا إفطارنا بعض الفاكهة وطلبت منه سيجارة ودخلت إلى سريرى حيث نمت حتى التاسعة والنصف».

(٣٧)

وفى الحقيقة فإن محمد إبراهيم كامل يقرر بكل وضوح ودون أدنى تردد أن إسرائيل

كانت تفتقد رجل الدولة فى الوقت الذى عمل هوفيه كوزير للخارجية، وهو يقول ما نصه:

«وللأسف فإننى لا أرى فى إسرائيل اليوم أى رجل دولة بعيد النظر بحيث يعنى له السلام والصداقة وعلاقات حُسن الجوار مع الدول العربية والشعوب العربية، أهمية أكثر من الجشع لضم الأراضى العربية وفرض شروط غير مقبولة على أساس تفوق إسرائيل الحالى والمرحلى فى الشرق الأوسط».

وكأننى بصاحب المذكرات وقد كاد يقتنع بما كان السادات يذكره له فى البداية من أن كل الإسرائيليين كبعضهم على الرغم من أن صاحب المذكرات كان حريصاً على أن يسجل اعتراضه على هذا رأى .

وبالإضافة إلى بيجين فهناك سياسيان إسرائيليان آخران حظيا بتقييم صاحب المذكرات لهما فى كتابه القيم وهما موسى ديان، وعيزرا وايزمان، ونحن نراه حريصاً على إنصاف موسى ديان رغم كراهيته له، فهو لا يزدريه على طول الخط كما يفعل مع بيجين، ولكنه يقر بجوانب بارزة فى شخصية ديان وهو يصفه فيقول:

«وكان ديان ثعلباً مكرراً لا يتسم حديثه بالجمود والتحجر مثل مناحم بيجين، كان يلف ويدور، والمستمع إليه يكاد يحس بأنه مرن قابل للتفاهم، ولكنه كان فى الحقيقة يستهدف توسيع رقعة إسرائيل ويمارس تحقيق ذلك بيد حديدية ولكن يغطيها قفاز من الحرير، فهو صاحب نظرية «الجسور المفتوحة» مع العرب فى الضفة الغربية وغزة وكان من رأيه عدم إقامة خط بارليف على حافة القناة بعد احتلال سيناء والبعد عن القناة بعشرة أميال مثلاً حتى يقلل من الاستفزاز المباشر الذى يخلقه وجود الجنود الإسرائيليين على مرمى البصر من المصريين».

«وهو صاحب نظرية تعليق السيادة على الضفة الغربية وغزة دون المطالبة بها فوراً على نحو ما كان يرغب بيجين حتى يتيسر لهم الاستفادة من الوقت فى إحداث تغييرات على الأرض تؤدى فى النهاية إلى تكريس احتلالها ثم ضمها».

«وكان منفر الصوت (لاحظ أنه أضفى الوصف ذاته على صوت مناحم بيجين ولست أدري هل كان هذا الوصف صحيحاً من الناحية الفيزيائية أم أنه تعبير جيد عن الناحية النفسية عند المتلقى فحسب) بادى الهدوء ويتكلم من وراء قناع، إذ كان وجهه يبدو دائماً الابتسام من أثر العمليات التى أجراها فى وجهه ذى العين الواحدة».

وكان ديان رغم شخصيته المتسمة بالتواضع مغرماً بالظهور يتحرق شوقاً إلى أن تصدر صورته وأحاديثه وأخباره الأنباء».

«... كان اسمه قد حظى بشعبية كبيرة داخل إسرائيل وخارجها كبطل انتصار إسرائيل المذهل في سنة ١٩٦٧، إلا أن حرب ١٩٧٣ أصابت سمعته بشيء من الذبول وكان من بين من حملوا مسؤولية ما أصاب إسرائيل في تلك الحرب، ثم كان تحوله من حزب العمل وانضمامه إلى وزارة مناحم بيجين قد أثر على منزلته بدوره لدى الإسرائيليين، فكان يعمل جاهداً لإثبات نفسه من جديد وتبوء المكانة التي احتلها يوماً في الرأي العام الإسرائيلي والدولي».

أما عيزرا وايزمان وصداقته للسادات، فهو محل تحفظ دائم من صاحب هذه المذكرات، وهو يقول ما نصه:

«... وكان الانطباع لدى عن وايزمان أنه رجل طموح يميل إلى مناقشة المسائل بصراحة ودون لف أو دوران، وهو بشوش الوجه مرح الشخصية شأن الطيارين بوجه عام، وقد عاش في القاهرة سنوات أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان ملتحقاً بسلاح الطيران الملكي البريطاني. وكان شعوري أنه أخذ مبادرة السادات مأخذاً جدياً وأنه أدرك أن التوصل إلى حل مع مصر يقتضى أن تدفع إسرائيل له ثمناً وتقدم تنازلات، أما مدى هذه التنازلات فلم أكن أستطيع التكهن به، فقد كان عضواً في حزب حيروت الذي ينادى بإسرائيل الكبرى».

(٣٨)

يجدر بنا الآن بعد كل هذه التحليلات والاستعراضات أن نعود إلى الأيام الأولى أو اليوميين الأولين لمحمد إبراهيم كامل في وزارة الخارجية، ولست متعسفاً إذا قلت إن بعض المعادين للسادات قد اكتفوا من قراءة هذه المذكرات بإحدى فقرات حديثه عن هذين اليوميين الأولين، وهى الفقرة الخاصة بنية السادات فى أن يدعو بيجين لحضور مراسم محمد إبراهيم كامل حلف اليمين كوزير للخارجية! ومن العجيب أن كثيرين قد كذبوا هذه الواقعة! ومنهم حسن كامل نفسه! وأن كثيرين آخرين مازالوا ينقلون هذه

الواقعة على نحو ما وردت عليه فى فقرة من الفقرات التى سننقلها الآن لقارئنا ليتأمل لا الجوى النفسى الذى عاشه محمد إبراهيم كامل ولكن تعبيره الجميل عن هذا الجوى النفسى المختلف الذى عاشه بعد حلف اليمين مباشرة :

«... وبدون سابق إنذار اعترانى شعور داخلى غريب.. أحسست أنى استيقظت من كابوس ثقيل، فجأة رحل عنى شعور القلق والاضطراب الذى لازمنى فى العشرين ساعة الأخيرة منذ أعلنت الإذاعة نبأ تعيينى وزيراً للخارجية الى أن حلفت اليمين أمام الرئيس السادات فى ركن من غرفة صغيرة بمدينة الإسمايلية على مرأى ومسمع من قادة إسرائيل أعدائنا اللدودين والذين حاربونا وحاربناهم على مدى ثلاثين عاماً والذين سنبداً المباراة معهم سعياً وراء حل سلمى بعد دقائق قليلة».

«وبدأت نفسى تمتلىء بشعور غامر فياض بالهدوء والثقة والقوة والعزم، وإيماناً بأن ما حدث لى هو من صنع القدر. لقد أصبحت رغم أنفى وزيراً لخارجية مصر الخالدة فى مرحلة مصيرية يتوقف على ما ستسفر عنه معركة السلام، مستقبل الشرق الأوسط وربما العالم أجمع، فمرحبا بالتحدى».

لنا أن نتساءل الآن كيف أصبح صاحب المذكرات (فى هذه اللحظة) يشعر بالاطمئنان والهدوء والثقة والقوة والعزم ، ويؤمن بدور القدر فيما حدث له ! لن نطيل على القراء فى وصف مفاجأته بتعيينه وزيراً للخارجية، وقد علم بالنبأ من الإذاعة دون أن يؤخذ رأيه ، وكان قد وصل إلى القاهرة لتوه للإعداد لزيارة مسئول ألماني كبير لعاصمة بلاده، فإذا به يفاجأ بالخبر يذاع فى الإذاعة بتعيينه وزيراً للخارجية، وإذا به يتلقى كل أقاربه ومعارفه فى بيته مرة واحدة وإذ هو قبل أن يمضى نصف ساعة يتلقى حديثاً تليفونياً من رئيس الوزراء ثم نائب الرئيس :

«إلا أن الأحداث لم تترك لى وقتاً للتأمل أو السخط فلم تمض نصف ساعة حتى رنّ التليفون، وكان المتكلم هو السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى هنأنى بسلامة الوصول من ألمانيا، ورجانى أن أتوجه لمقابلته فى مقر مجلس الوزراء. استقبلتنى عند وصولى عدسات مصورى الصحف والتليفزيون، وكنت أعلم أن هذا مجرد استكمال للشكل

وكنت قد قابلت ممدوح سالم قبل ذلك مرتين بوصفى سفيراً لمصر فى ألمانيا، وازدادت معرفتى به بعد انضمامى لمجلس الوزراء، وأكن له محبة واحتراماً حيث إنه «جنتلمان» مهذب يتمتع بالنزاهة والإخلاص فى عمله».

«وقد عبرت له عما أشعر به من ضيق من جراء هذا التعيين دون استطلاع رأى، فذكر أنه يقدر ذلك، ولكن الموقف على كل حال لا يحتمل إلا القبول وذكر لى أن الرئيس السادات تكلم عني فى مناسبات عديدة ممتدحاً كفاءتى ووطنيتى وأنه يشاركه فى هذا الرأى وتمنى لى التوفيق».

«ولم أكد أعود الى المنزل حتى رنَّ جرس التليفون من جديد وكان المتكلم هذه المرة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية- فى ذلك الوقت- الذى هنأنى وطلب منى أن أسافر معه صباح اليوم التالى بالطائرة الى الإسماعيلية حيث كان يقيم الرئيس السادات لمقابلته ثم المشاركة كوزير للخارجية فى مباحثات الإسماعيلية المقرر عقدها فى الساعة الحادية عشرة من صباح الغد بين الوفد المصرى برئاسة الرئيس السادات، والوفد الاسرائيلى برئاسة مناحم بيجين، وأغلقت سماعة التليفون وأنا أشعر بحالة انعدام الوزن».

.....

هذا هو صاحب هذه المذكرات وقد أصبح إذن فى حالة انعدام للوزن !!

(٣٩)

ثم نأتى إلى تلك الفقرة المحظوظة فى كتابات « أعداء السادات » التى لم يسند فيها محمد إبراهيم كامل الفعل إلى السادات وإنما إلى ما رواه له حسن كامل من اعتزام السادات (!) ومن المهم أن نذكر هنا مرة ثانية أن حسن كامل نفسه قد نفى وقوع هذا الذى يرويه صاحب المذكرات:

«... وبعد وصول الوفد صحبه الرئيس السادات إلى غرفة الاستقبال بالاستراحة حيث قدمت لهم بعض المرطبات ، وبقيت بالحديقة أحاول أن أحصل من الدكتور

عصمت عبد المجيد من جديد على خلفية المحادثات ، ولكن لم يلبث أن حضر حسن كامل ليبلغنى أن الرئيس يطلبنى لحلف اليمين كوزير للخارجية ، وأضاف أن السادات يعتزم أن يشارك فى مراسيم حلف اليمين مناحم بيجين وبعض أعضاء الوفد الاسرائيلى كتعبير عن روح الود والسلام، وصدمت من الدهول وطلبت منه أن يبلغ الرئيس السادات أن مثل هذا لم يقع فى العالم من قبل ، وأن هذه عملية لا شأن للإسرائيليين بها وعلى كل حال لن أقوم بحلف اليمين أمامهم مهما حدث».

«وعاد حسن كامل ضاحكا وأخبرنى بأن الرئيس وافق على رأى ، وعدل عن فكرته، وذهبت معه إلى غرفة الاستقبال حيث كان يجلس السادات مع مناحم بيجين وبعض معاونيه، فاستأذن منهم وتوجه إلى ركن من الغرفة، ووقف على يمينه السيد حسنى مبارك وعلى يساره السيد ممدوح سالم وقمت بحلف اليمين . ولم أكد أنهت حتى حضر مناحم بيجين وأعوانه والمصريون وصافحونى مهنتين، وغادرت الغرفة مع باقى الحاضرين إلى قاعة الاجتماع وتركنا السادات وبيجين لاجتماع مغلق بينهما».

(٤٠)

هل لنا أن نقفز الآن إلى فقرة مهمة من كتاب محمد إبراهيم كامل تكاد تصور الصورة التى يحرص عليها أعداء السادات ومعارضوه جميعاً فى تصويره متدفعاً إلى تقديم التنازلات للعدو من أجل الوصول إلى حل بأسرع ما يمكن.

هذه الفقرة التى كتبها محمد إبراهيم كامل تفوق كل ما كتبه أعداء السادات فى التنديد به لأن كاتبها (أو راويها على الأقل) وهو صاحب المذكرات التى بين أيدينا، أدخل نفسه فى السيناريو، وتعرض فيها للسخرية من البطل دون داع ودون قدرة على أن يقتص لنفسه فى ذات اللحظة.. ولنقرأ هذه الفقرة من حديثه عن اجتماع مجلس الأمن القومى قبيل سفر السادات إلى كامب ديفيد مباشرة:

«وانتهى الاجتماع وانتقل الرئيس ومن ورائه أعضاء المجلس إلى مدخل الشرفة حيث وقف والتفوا حوله يقدمون له التهانى بعيد الفطر المبارك الذى يبدأ غدا وأطيب التمنيات له بالنجاح والتوفيق فى مؤتمر كامب ديفيد».

«وكان الرئيس يقول إنه متفائل وعلى ثقة من النجاح فى هذا المؤتمر ثم التفت إلى وقال «جهز نفسك يا محمد للسفر بعد بكرة» وقلت «أنا جاهز، وهناك نقطة أريد أن أقترحها على سيادتكم وهى أن الأمريكيين قد أبلغونا بأن مدة المؤتمر هى أسبوع على الأقل، وقد توافق على أن نبدأ فى الأيام الأولى بمواقف أكثر تشدداً من تلك التى يتضمنها المشروع المصرى حتى نفسح الفرصة أمامنا لإبداء نوع من المرونة أمام الأمريكيين، بدلا من أن نعرض مشروعا للضغط والتنازلات إذا طرحناه فى البداية».

«وكأنما كان ينتظر منى كلمة ليطلق شيئاً حبيساً فى نفسه، فقد شرع يقهقه ضاحكا بطريقة مسرحية تدل على التسفيه، ثم قال بصوت جهورى هز المحيطين به ، بقى أنت فاكر نفسك دبلوماسى ياسى محمد؟ " ثم قهقه من جديد وقال "والله ما انت دبلوماسى، أسبوع إيه الذى أنتظره ياسى محمد؟ أنا لازم أول ما حوصل أقدم مشروعى على طول وأفرق المؤتمر وتننى راجع مصر بعد ثمانية وأربعين ساعة بالكثير" . وغالبت نفسى حتى لا أفهقه ضاحكا بدورى على سخافة ما قاله، وعلى منظره وهو يقول وسط هذا الجمع المختار من كبراء الدولة وقادتها، وشعرت بالدهشة، فلم يسبق له أن خاطبنى بهذه الطريقة أمام أحد من قبل . وأحسست بقوة غريبة تسرى فى أوصالى، وقلت وقد اعتلت وجهى ابتسامة عريضة لم أستطع التحكم فيها " إنت حر ياريس طبعاً ، وعلى كل حال أنا لم أدع أبداً أنتى دبلوماسى خطير».

(٤١)

وعلى هذا النحو فإن محمد إبراهيم كامل فى الشهر الأخير من عمله مع السادات كان قد بدأ يشك تماماً فى مدى ثقة الرئيس فيه، وهو يصور الأمر بطريقة دقيقة وموحية لأنه يحدثنا بالفعل عن هواجس نفسه وهو يحاول أن يجتهد ليصل إلى الصواب أو إلى الحقيقة، وليت الذين يدعون الحكمة بأثر رجعى يقرأون هذه المذكرات مرة واثنين وثلاثا حتى يتعلموا الصديق النفسى وكيف يمكن له أن يحقق ما يشبه المعجزات فى الإقناع:

«.... وركبنا الطائرة الأتينية عائدين إلى القاهرة ، وفى الطريق تشعب الحديث إلى العديد من الموضوعات بين الجد والدعابة، إلا أن أحدا لم يشر إلى أو يعلق على ما جرى

فى اجتماع مجلس الأمن القومى؁ ولماذا التفكير فىما مضى وفات؁ أما المستقبل فسيتكفل الرئيس بكل شىء فىه وعلى بركة الله . ليفكر كل فى كيف سيمضى إجازة العيد التى تبدأ غدا».

«وأمضيت ساعات الليل حتى الفجر أسترجع الأحداث والتطورات الأخيرة؁ وأحاول فك الرموز والألغاز وأحلل تصرفات السادات الغربية؁ وأستبطن خبايا ما يدور فى رأسه؁ وأكتشف مراميه ومقاصده؁ عسى أن أنتهى إلى تصور عام أستطيع على ضوئه أن أحدد أين أقف وماذا أستطيع أن أفعل؟».

«وأول ما توصلت إليه هو أنه تجنب عن عمد وسبق إصرار أن يقابلنى طوال المدة التى مضت منذ أن قابلته فانس فى استراحة المعمورة يوم ٧ أغسطس (آب) ووجه إليه الدعوة إلى مؤتمر القمة حتى اجتماع مجلس الأمن القومى فى الإسماعيلية فى ٢ سبتمبر (أيلول) قبل السفر إلى كامب ديفيد مباشرة فى ٤ سبتمبر (أيلول). ولم يكن تهربه من الرد على مكالماتى التليفونية العديدة؁ أو اعتذاره عن عدم مقابلتى بحجة أنه متعب من الصيام؁ أو تعلله بمسئوليته ومشاغله فى إنشاء حزبه الجديد إلا تخايبًا وتمويهًا وتسترا على غرض فى نفسه . على نحو ما كان يفعل عندما كان يعد لحرب أكتوبر (تشرين الأول) حتى فاجأ إسرائيل بعبور القناة؁ مع فارق بسيط وهو أنى وزير خارجيته هو ولست وزير خارجية العدو».



هل رأيت مثل هذا الحب واللوم فى جملة واحدة؟ هل رأيت مثل هذا التحليل العميق الذى يكاد يلمس شخصية السادات وسرها الأعظم بعد معاناة طويلة ولكنها وصلت إلى سر الشخصية التى تتعامل معه؁ أرجو أن تقرأ السطور الأخيرة من الفقرة السابقة حيث يقول محمد إبراهيم كامل:

« ولم يكن تهربه إلا تخايبًا وتمويهًا وتسترا على غرض فى نفسه . على نحو ما كان يفعل عندما كان يعد لحرب أكتوبر حتى فاجأ إسرائيل بعبور القناة؁ مع فارق بسيط وهو أنى وزير خارجيته هو ولست وزير خارجية العدو».

ولكن الذى لم يحلله صاحب هذه المذكرات بالقدر المطلوب ولا حتى بسرعة هو السبب الذى جعل ثقة السادات فيه تتحول هكذا .. فقد أصبح على نحو ما يروى

صاحب المذكرات يتهرب منه ويتباعد بنفسه عن لقائه .. وقد علمنا الأدب وعلمنا النقد الأدبي أن البناء الفني يحتاج في مثل هذه اللحظة إلى إجابة عن التساؤل الذي يقفز إلى ذهن القارئ ، وإلا أحس القارئ باهتزاز غير مبرر في بناء الشخصيات التي أسامه ، وأحس بالافتعال وبالبعد عن الصدق الفني ، ولهذا فقد كان من الواجب على صاحب المذكرات أن يبحث عن السبب الذي أفقده بعض ثقة السادات في وقت من الأوقات .. ويبدو أن كثرة الأعباء والعمل فضلاً عن الخبرة السابقة بتقلبات مزاج الرئيس السادات قد سدت فراغ الإجابة عن هذا السؤال في ذلك الوقت ولو إلى حين ، ولكنى أعتقد أن صاحب المذكرات نفسه لو أعاد قراءة ما كتبه اليوم لوجد نفسه كقارئ يسأل عن مثل هذا السبب.

وفي حقيقة الأمر فإنى أعتقد اعتقاداً يصل إلى حد اليقين أنى من خلال نصوص ما كتبه صاحب المذكرات أكاد أعرف السبب تماماً ، والفضل في هذا لصاحب المذكرات ولصدقه ولحرصه على رواية كل جوانب الصورة ، وقد حاول السادات أن يلفت نظر صاحب المذكرات إلى الفيروس الذى يهز الثقة بينهما فتار محمد إبراهيم كامل لأنه بحكم استقامته لم يكن يعرف كيف تعمل الفيروسات وكيف تسبب الأمراض الفتاكة ، وليس هذا المقام محلاً للتصريح بما فهمت من مذكرات الرجل ، فبوسع القراء أن يفهموا ما فهمت إذا ما عادوا إلى ذلك الحوار الصريح بين الرئيس والوزير ، والذى نشره صاحب المذكرات بكل أمانة ، إنما يهمنى أن أؤكد على أن ارتقاء الصياغة الفنية فى هذه السيرة إلى كل ما يتطلبه الفن الروائى من دقة فى بناء الشخصيات والمواقف كان كفيلاً بإبراز الحقيقة حتى لو أن الراوى نفسه (صاحب المذكرات) كان عاجزاً أو غير راغب فى التصريح الكامل بالحقيقة الكاملة التى ربما لم يعرفها هو نفسه إلا بعد حين.

(٤٢)

لننتقل بعد هذا كله إلى الفقرة التى يضعف فيها محمد إبراهيم كامل - بسبب عوامل إنسانية ليس إلا - أمام أنور السادات بعد دقيقة واحدة من هجومه عليه ، ولنتأمل هذا النمط الفريد من العلاقة الإنسانية الرفيعة بين رئيس هو ملء السمع والبصر فى العالم كله يومها ، وبين وزير خارجيته المعتر بنفسه:

«... ويبدو أن ذهني كان قد انصرف إلى التفكير في أمر ما عندما سمعت السادات يصيح بصوت عال: «وماذا أفعل إذا كان وزير خارجيتي يظن أنني أهيبل»، ونظرت نحوه وقد أصابني الذهول، فلم أكن مشاركاً في الحديث ولم يكن هناك أي مبرر ظاهر لهذا الهياج، ولم أجد ما أقوله، وإذا به يصيح من جديد: «اتفضلوا اخرجوا بره كلكم»، وأعاد هذه العبارة مرتين ووقف الجميع وتوجهوا إلى خارج الغرفة في سكون وتبعثهم حتى خرجوا فأغلقت الباب وراءهم وعدت إليه والغضب يسيطر عليّ والشرر يتطاير من عيني وقلت له بصوت عال: «كيف تسمح لنفسك بأن تقول أمام الجميع وأمامي أنني أعتقد أنك أهيبل؟ ولماذا أعمل معك إذا كنت أظنك كذلك؟ كيف تطردني خارج الغرفة، أتظن أن تعيينك لي وزيراً للخارجية يخولك ذلك؟ سأترك هذا المنصب بمجرد عودتنا إلى القاهرة وفي ستين داهية».

«واستدرت عائداً لأغادر الغرفة، وسمعت صوته "انتظر يا محمد" فتوقفت مكانى فقال "تعال اجلس" وعدت إليه، ولكنى ظللت واقفاً فقال "ماذا جرى لك يا محمد، ألا تشعر بما أنا فيه؟ وإذا لم تتحملني أنت فمن الذى يفعل؟" فقلت وقد أحسست بالإشفاق عليه "إنى أشعر بما تشعر به بدورى ولكن ليس هناك ما يدعو إلى أن تخاطبني بهذا الشكل أمام أحد فأنا لا أقبل ذلك حتى من أبى".

«فقال: «أنا آسف، أعصابنا جميعاً متوترة بسبب هذا السجن اللعين، لماذا لا تجلس، وقلت «لا سأتركك تستريح فنحن فى منتصف الليل، وأنا أرغب فى المشى قليلاً».



ولنقرأ الآن نهاية القصة التى يروى بها محمد إبراهيم كامل نفسه الحوار الطويل الذى دار بينه وبين الرئيس السادات حتى انتهى بالاتفاق على الاستقالة ونحن نكتفى بنقل نهاية الحوار فقط:

«محمد كامل: إنك إذا وقعت على اتفاقية على أساس المشروع الأمريكى فسيكون حلاً منفرداً بكل المعايير ولن تنجح فى خداع أحد بغير ذلك، وأفضل لنا أن نقول ذلك صراحة على أن تستر وراء مسرحية الحكم الذاتى كما وردت فى المشروع».

«السادات: بل إنى أسير على استراتيجية بعيدة المدى ستنتهى بالحل الشامل فى الشرق الأوسط وسيكون معنا الرئيس كارتر وستنضم إلينا السعودية والملك حسين».

«محمد كامل: إذا وقعت مثل هذا الاتفاق فلن يستطيع كارتير عمل شيء ، ولن يجذب ذلك السعودية والأردن بحال ، أرجو منك مرة ثانية أن تعيد النظر في الأمر ولنعد إلى مصر ونجري مشاورات مع الدول العربية لنرى ماذا تكون خطوتنا التالية؟».

«السادات: لا ، أنا أعلم ما أفعله، وسأمضى فى مبادرتى إلى النهاية».

«محمد كامل: إذن فأرجو أن تقبل استقالتي».

«السادات: كنت أعلم من البداية أنك تلف وتدور لتقول هذا فى النهاية».

«محمد كامل: لا .. لقد حاولت إقناعك بما أراه وفشلت ، فلم يبق أمامى إلا هذا المخرج، فأنا لا أستطيع أن أوافق على شيء يبدو لى من المؤكد خطؤه وخطره، ولا أستطيع أن أغشك وأغش نفسى وضميرى فإنه داخلى يعيش معى ليل نهار».

«السادات: إذا كان هذا يريحك فإنى أقبل استقالتك، وكل ما أطلبه منك هو أن تدعها بيننا فى الوقت الحالى لا تخبر أحدا بأمرها حتى نعود إلى مصر».

«محمد كامل: سأفعل ذلك فليس قصدى إحراجك».

«السادات: إذن اتفقنا، ولتهدأ وتريح أعصابك وسيكون كل شيء على ما يرام فى النهاية».

(٤٣)

ولنقرأ بعد هذا ما يروييه صاحب المذكرات عن حوار هـ نفسه مع كل من أشرف غربال (وهو حوار عابر) وبطرس غالى (حوار أطول جزئياً) بعد اتفاهه مع السادات على الاستقالة، وسوف نجد محمد إبراهيم كامل يعترف بمشاعره بعبارة دقيقة جداً وبليغة جداً ويستحيل أن يصل إلى مثل هذه المشاعر وإلى مثل هذا التعبير عن هذه المشاعر إلا من كان له صفاء نفسه وشرف غرضه، فهو يعبر عن مشاعره بعد الاستقالة بأصدق ما يمكن التعبير فيقول:

«غادرت السادات والحزن والأسف يملآن قلبى ولكن من الناحية النظرية هدأت أعصابى وارتاحت نفسى».

تحفل هذه العبارة بكل ما يمكن لعبارة مثلها أن تحفل به من كلام طيب وجيد ودقيق نفسياً وعلمياً وأدبياً يدرس في كليات الطب ويدرس في ذات الوقت في كليات الآداب نموذجاً لرهافة التعبير الصادق:

□ القلب ملئ بالحنين

□ وملئ بالأسى

□ ولكن الأعصاب هدأت

□ والنفس ارتاحت

قارن هذا بأية عبارة أخرى قبلت عن الاختلاف مع أنور السادات وتأمل الفصل بين القلب والعقل بين الشعور الوقتي، والشعور الباقي، بين حزن القلب وراحة النفس، بين الأسى وهذوء الأعصاب، ومع هذا فقد اجتمعت كل هذه المشاعر في سطر واحد بفضل الصدق النفسي!! ولنقرأ هذه الفقرة القصيرة:

«... غادرت السادات والحزن والأسف يملآن قلبي، ولكن من الناحية الأخرى هدأت أعصابي، وارتاحت نفسي، وقابلني أشرف غربال فسألني عما بيني وبين السادات وقلت كنت أناقشه في مخاطر المشروع الأمريكي ولكنني لم أستطع إقناعه». «وعندما أويت وبطرس غالي إلى نومنا قال لي:

«إن حالتك غير طبيعية هذا المساء فأنت تبدو هادئاً سعيداً فماذا جرى بينك وبين الرئيس؟».

قلت وأنا أبتسم: «هذا سر بيني وبينه».

فقال: «بل قل لي».

وأجبت: «أعدك بأن أفعل ذلك حال وصولنا إلى القاهرة».

(٤٤)

ولم يكن من السهل بالطبع إخفاء خبر استقالة صاحب هذه المذكرات من منصبه

كوزير للخارجية وقد صرح به السادات نفسه لوزير الخارجية الأمريكى الذى طلب مقابلة صاحب المذكرات وأنهى إليه ما علمه، وها هو محمد إبراهيم كامل يلتقى مرة أخرى بالسادات بعد الاستقالة ويدور بينهما حوار إنسانى غاية فى النبل والصفاء يرفع من قدرهما معاً إلى أبد الأبد، لأنه حوار نفس مخلصه إلى نفس مخلصه أخرى، على الرغم من الخلاف الحاد والافتراق الأبدى. ولتقرأ على سبيل المثال هذه الفقرة التى لا تقل فى روعة مضمونها عن أية فقرة مقتطفة من روائع الأدب العالمى.. وقد وصل صاحب هذه المذكرات إلى هذه الدرجة من الإبداع بفضل الصدق أولاً وبفضل الإنسانية التى بين جوانحه ثانياً، ثم بما فى الإنسانية الرحبة من ثقافة وقيم عليا رفيعة. هذا من ناحية البناء الأدبى للفقرة التى سنعرضها الآن، أما من ناحية البناء السياسى لمجتمعنا فمن فضل الله أننا وصلنا إلى هذه المرحلة فى ١٩٧٨ أى بعد عشر سنوات فقط من مظاهرات الطيران وتصفية المشير ومؤامرة ١٩٦٧ وانتهاء دولة المخابرات وضياح مستقبل أمة بأكملها فى ١٩٦٧، وهذا هو الوزير المستقيم النزاهة يفكر فى الابتعاد تماماً فيعطيه الرئيس المحنك المحرب واسع الأفق الفرصة مرة تلو أخرى ويدور الحوار بينهما بكل ما تحمله الإنسانية من معانى لن أتغزل فيها، لأن القراء سيفعلون هذا ولا أريد أن أفرض عليهم ذوقى فى الغزل فيما تحويه هذه الفقرة:

«... وتوجهت فى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى إلى السفارة وكان السادات مجتمعاً مع صديقه هنرى كيسنجر، وعندما خرج كيسنجر دخلت إليه فى صالون السفارة وقد دهش لرؤيتى وقال: فيه حاجة يا محمد؟ فقلت: نعم لقد طلب فانس مقابلتى أمس قبل مغادرتنا لكامب ديفيد وأبلغنى أنك أخبرته باستقالتي رغم أنك طلبت منى الاحتفاظ بها سرا، وعلمت أنك اجتمعت أمس برؤساء تحرير الصحف المصرية وأنت حددت موعداً للذبيعة التليفزيون برابارا ولترز سيحل بعد نصف ساعة من الآن وسوف تسألك قطعاً عن موضوع استقالتي فماذا ستقول لها؟

وسكت قليلاً ثم قال: سأقول لها إننا بلد ديمقراطى وإن من حقه أن تبدى رأيك وتستقيل دون أن أضعك فى معسكر اعتقال.

وقلت: شكراً، وكنت أهم بمفاتيحه فى موضوع عودتى إلى مصر وحدى بعد هذه المقدمة عندما سألتى: وماذا تنوى أن تفعل الآن؟

قلت: لا شىء سأذهب وأعيش مع عائلتي وولدى اللذين لم أقم معهما منذ عشر

سنوات بسبب وجودى فى الخارج أثناء دراستهما فى مصر ، وقد كبرا وأريد أن أستمتع
بالمعيشة معهما قبل أن يأخذ كل منهما طريقه فى الحياة ويستقل .

قال: اختر لك أى سفارة تريدها .

قلت: ليس لى رغبة فى العمل سفيرا ، فقد شبت من ذلك .

قال: وتظل عاطلا بدون عمل - اختر أى سفارة الآن .

قلت: كيف تتصور أن أعين سفيرا لأنفذ سياسة أنا غير موافق عليها .، ولا أستطيع
أن أفعل ذلك بحال .

قال فى غضب: ليس من الضرورى أن تعمل شيئا ، استرح وامض وقتك فى النزهة
والسياحة».

«قلت: لا.. كما أخبرتك أنى أريد أن أبقى مع أولادى».

«وقال بانفعال: طيب ابق مع أولادك حتى تشبع منهم، وسأعينك سفيراً فى وزارة
الخارجية، على أى حال وعندما تغير رأيك سأعينك سفيراً فى المكان الذى تحدده».

«قلت: افعل ما شئت أما أنا فسأعيش فى مصر».

عند هذا الحد انتهى الحوار ، ولم يسجن محمد ابراهيم كامل لم يسجل ولم يعد
ولم يعزل ، بل ها هو يعيش - وقد نشر مذكراته - مرفوع القامة والهامة ، يزداد قدره مع
الأيام، ويزداد كذلك قدر رئيسه بما فعله معه، كلما نظر الناس والتفتوا إلى مصائر
السابقين فى عهد سابقة !

(٤٥)

أما ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن ليلة الاستقالة فهو أيضا قطعة من الأدب
الرفيع الخافل بالتعبير الصادق عن المشاعر الصادقة حين يجد المرء نفسه عاجزاً فى
حاضره وقلقاً على مستقبله، ولكنه فى ذات الوقت يجد قيمة الأصيلة تدفعه إلى التضحية
بكل شئ كى يرضى فى نفسه القيم التى رباها والده فى نفسه .. وسنجد محمد ابراهيم

كامل فى هذا النص الذى ننقله يلوح لنا (ولا نقول يصرح ولا نقول يلمح) بل هو يلوح بأن منصب رئاسة الجمهورية نفسه لم يكن مستبعداً عليه ، ومع أن العبارة تبدو متسقة مع السياق الذى يرسم صورة التناقض الحاد أو التضاد التام أو « الكونتراست » العميق بين النتائج المترتبة على موقفين مختلفين إلا أنه يدفعنا إلى أن نشير بالبحث فى هذه النقطة ، فهل وصلت العلاقات بين الرجلين الرئيس والوزير إلى مثل هذا الحد من الوعود ؟ ولماذا؟ وأجدنى مضطراً هنا إلى أن أسجل أن الأستاذ عبده مباشر نائب رئيس تحرير الأهرام والصحفى المقرب من الفريق أول محمد صادق روى فى مقال نشر فى هذا العام ما يفهم منه أن محمد أحمد صادق حظى بمثل هذا الوعد وأنه (أى مباشر) لهذا السبب فى حوار معه مع المثير الجسمى بعد اعتزاله حاول أن يسأله هل وعد هو الآخر بمثل هذا الوعد .. وأعتقد أن هذه الرواية تحتاج إلى تحقيق تاريخى بعيداً عن أحلام اليقظة، وتوهمات الصعود، ونزعات البشر فى الارتقاء المتواصل، فلنترك الآن أمر هذا التحقيق ولنقرأ ما يرويه صاحب المذكرات حيث يقول:

«وتمضى ساعات الليل ويأبى النوم أن ينتشلنى وتطوف فى ذهنى سلسلة مختلطة من الهواجس والمخاوف والمغريات، هأنذا على بعد آلاف الأميال من وطنى وحيد أعزل فى معسكر تحيط به الأسوار وبين قوم بعضهم لا يروق له ما أقول، والبعض الآخر لا يطبقه ويفرضه، صحيح أن حولى مجموعة من الشبان الأذكياء الواعين يشاركوننى رأى والمشاعر، ولكن ماذا فى وسعى أو وسعهم أن نفعل إذا كان ذلك لا يقره رئيسى ورئيسهم؟».

«وتهاجمنى كوابيس بشعة وأرى صوراً ومشاهد مما قرأت أو سمعت عما تفعله إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ومنظمة الموساد الإسرائيلية، ماذا لو تخلصوا منى بشكل أو بآخر تحت ستار حادث عارض أو زعم مرض مفاجئ، بل ماذا أفعل لو انفض المؤتمر ومشى أصحابه وتركت بلا صاحب، لا مال معى ولا حتى جواز سفر يقول من أنا؟».

«وماذا عن مستقبلى ومستقبل عائلتى وأولادى وكيف سيعاملنى السادات بعد تمردى وعصيانى؟ إنى من واقع علاقتى بالسادات والمركز الذى وصلت إليه، وأنا بعد منتصف العمر، أمامى - لو هادنته وسأيرته - كل ما يمكن أن يصوره أو يحققه الخيال الطموح من مال أو جاه أو نفوذ حتى منصب رئيس الجمهورية نفسه ليس بمستبعد».

«ثم تعود إلى ذكرى أبى، ذلك القاضى الشامخ المعتر بكبريائه الذى صقلته التجارب،

أبى الذى مات وأنا ابنه الوحيد منذ أكثر من ثلاثين عاماً وأنا طالب فى السنة الثالثة فى كلية الحقوق يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً سجين فى سجن مصر العمومى لا يعرف إلى أين المصير، وترن فى أذنى كلماته منذ أن كنت طفلاً صغيراً.. يابنى كل ما أطمع أن أتركه لك هو اسم طيب وتربية كريمة وثقافة واسعة وتعليم عال.. يابنى أجمل ما فى الحياة أن تعيشها على الرأس موفور الكرامة مرفوع الجبين.. يابنى لا تبع نفسك أو تذللها أبداً فإنك إن فعلت فلن تنعم بالسعادة مهما كان الثمن.. يابنى كن شجاعاً دائماً وقل رأيك ولا تفعل إلا ما يرضى ضميرك وشرفك ثم لا تبال..»

ثم يحدثنا صاحب المذكرات بالقرار الذى انتهى إليه:

«وقلت لنفسى لا لن أسمح أبداً لأحد أن يشير بأصبعه إلى ولدى ويقول إن أباهما قد خرس وجبن عن أن يقول رأيه ورضى بالسكوت عما يعتقد أنه خطأ وبلاء..»
«غداً أكلم الرئيس بهدوء وأمانة وقوة، عسى أن يفيق ويهتدى وإلا فليكن ما يكون، وقد أبرأت ذمتى وأرضيت ضميرى ونفذت وصية أبى وحسبى الله ونعم الوكيل..»

(٤٦)

ها هو صاحب المذكرات قد اتخذ قراره ولكن بقيت الطريقة التى يخرج بها هذا القرار، ونحن نراه يعترف بجدوى المشورة فى مثل هذه اللحظات وهو يروى وما أثمرته مشورته لأحمد ماهر ومحمد إبراهيم شاكر فى أمر استقالته:

«...فى الساعة الحادية عشرة ذهبت إلى استراحة الرئيس السادات وكان جالساً فى التراس ومعه الدكتور بطرس غالى والدكتور أشرف غربال، وجلست معهم تتبادل أحاديث خفيفة إلا أن بقاءهما طال، وكنت أتوق إلى انصرافهما حتى أتكلم مع الرئيس - على انفراد - قبل أن يطرأ ما يحول دون إتاحة فرصة ذلك لى، وأخيراً دخلت إلى صالون السادات الذى يفتح على التراس وأصبح ظهر السادات لى فلوحت لأشرف بيدي بإشارة كى يأخذ بطرس غالى وينصرف ثم عدت وجلست، بالفعل بعدها بدقائق قام أشرف واستأذن من الرئيس فى الانصراف وصحب بطرس غالى ومضيا..»

«وحملت مقعدى إلى حيث يجلس السادات وقلت فى هدوء: «إنى أرغب فى أن

أتحدث إليك لا بوصفى وزيراً للخارجية يتحدث إلى رئيس الجمهورية، ولكن بوصفى صديقاً وأخاً أصغر لك، أكلنا معاً العيش والملح فى السجن منذ ثلاثة وثلاثين عاماً، وأنت تعلم مدى إخلاصى لك وللحق، وإنى حريص على ألا تقدم على شيء نندم عليه فيما بعد»، وقال السادات بصوت هادئ: «وهل بينى وبينك حجاب يامحمد؟ قل ما تريد ولا تتردد».

ويورد صاحب المذكرات نص الحوار الطويل الذى دار بين الرجلين قبل أن يتفقا على استقالته، وهو حوار وطنى وثرى وجميل ورفيع المستوى وليس بوسعنا أن ننقله كله وسنكتفى من الجمل المهمة التى تدل على وطنية الرجلين وعظمتها بتلك الجملة فى وسط الحوار:

«السادات: إنك لا تعلم شيئاً عن العرب، اسألنى أنا إنهم لو تركوا وشأنهم فلن يحلوا أو يربطوا، وسيظل الاحتلال الإسرائيلى قائماً إلى أن ينتهى إلى التهام الأراضى العربية المحتلة، دون أن يحرك العرب ساكناً غير الجمعية وإطلاق الشعارات الفارغة، كما فعلوا منذ البداية ولن يجمعوا على حال أبداً!».

«محمد كامل: إنى لا أشارك الرأى فيما قلته وهو ليس صحيحاً على إطلاقه، فقد اجتمعت كلمة العرب واتحدوا على يدك أنت نفسك وحققوا تضامناً وتكاتفاً عظيماً، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعدها، وهذه حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها».



وفى موضع آخر نرى محمد ابراهيم كامل يثبت بالنص كلمات السادات إليه حين لايجد السادات حرجاً فى أن يصف وزير خارجيته (الذى هو صاحب المذكرات نفسه) فى وجهه بأنه كالبغاء !!:

«ها أنت تردد كالبغاء ما يقوله الاتحاد السوفيتى عن صلح منفرد، كيف يكون صلحاً منفرداً إذا كنت سأظل ملتزماً بأن أقوم بدور فى الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية وحتى تحل القضية الفلسطينية من جميع وجوها، وما معنى أن أبقي سيناء تحت السيطرة الإسرائيلىة حتى تحل المشكلة الفلسطينية لتفمرها إسرائيل بمستوطنات جديدة يوماً بعد يوم، أليس هذا من الغباء؟ إنك تتكلم لأنك لا

تعرف شيئاً عن أحوال مصر الداخلية، لقد ترك لى عبدالناصر تركة مثقلة بالهموم والمشاكل، وإن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية فى غاية السوء وكل مرافق البلد منهارة ولن تستطيع مصر أن تخرج من أحوالها المتردية إلا إذا حصلت على السلام وكرست كل مواردها للتنمية، وعندئذ ستكون مصر فى مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين فى حل مشكلتهم».

وفى موضع ثالث يروي صاحب المذكرات:

«السادات (مقاطعاً): ماذا جرى لك؟ أتريد أن أتعرض لشماتة الاتحاد السوفيتى وحافظ الأسد والقذافى فيقولون: إن ما ادعوه على مبادرتى منذ البداية من أنها كانت ترمى إلى حل منفرد كان صحيحاً».

(٤٧)

ومع أن عملية السلام والمفاوضات من أجلها قد استغرقت كل فصول هذه المذكرات، إلا أن محمد إبراهيم كامل لم يخل علينا بموقف وطنى عظيم وقفه وهو وزير للخارجية المصرية من عرض تمساوى بتخزين النفائات الذرية فى مصر، ورغم أن الموقف الذى يرويه يشرف السادات ولا يدينه، فإنه للأسف الشديد فى ظل سياسات انتقاء بعض الفقرات وإهمال بقية النص ونجاهل السياق يمكن اقتطاعه والإشارة إليه فى اتجاه الهجوم على السادات، ذلك أن محمد إبراهيم كامل يتهم فى مقدمة القصة التى يرويها الرئيس السادات بمالا تثبته الرواية، وإن كانت الرواية تمس وزير الكهرباء فى ذلك الوقت الذى كان فيه محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية، وقد كان المهندس أحمد سلطان إسماعيل وزيراً للكهرباء منذ مايو ١٩٧١ وحتى أكتوبر ١٩٧٨ وهكذا فإنه هو وزير الكهرباء المعنى فى المذكرات والذى لم يذكر صاحب المذكرات اسمه بالتحديد.

يقول محمد إبراهيم كامل:

«وقد حدثت فى ذلك الوقت واقعة. أرى أن أشير إليها لأنها تبين البساطة والسطحية التى كان يقابل بها الرئيس السادات بعض المسائل شديدة التعقيد والخطورة. فقد اتصل بى وزير الكهرباء والطاقة فى الصباح المبكر ليوم ٣ مايو (آيار) وطلب أن يمر على بعد

ساعة لتتوجه معا فى سيارته إلى شبرا الخيمة للاستماع إلى الخطاب الذى سيلقيه الرئيس السادات بمناسبة الاحتفال بعيد العمال فى أول مايو».

«ووافقت على ذلك وفى الطريق إلى مكان الاحتفال قال الوزير: إنه يريد التحدث معى فى أمر عاجل وفتح حقيبة أوراقه وأخرج منها ملفاً قدمه لى، وقال «إن الموضوع يتعلق بإبرام اتفاقية بين مصر والنمسا تتسلم مصر بمقتضاها نفايات الوقود النووى الناتجة عن استهلاك المفاعلات الذرية فى النمسا، لتقوم مصر بحفظها وتخزينها فى أراضيها».

«وذكر أنه توجد فى منطقة غرب قناة السويس كثبان جيرية تصلح لهذا الغرض. وقال إن مصر ستستفيد بخبرة تكنولوجية كبيرة من وراء هذه العملية تفيدنا للغاية عند إنشاء مفاعلات ذرية فى مصر لتغطية احتياجاتنا للطاقة».

«أما عن وجه الاستعجال فى الموضوع فهو أن دولاً أخرى تسعى بكل السبل للحصول من النمسا على هذه المخلفات الذرية ومن بينها إيران وأن الشاه يعرض على النمسا مبالغ طائلة فى سبيل ذلك، غير أن المستشار كرايسكى من واقع الصداقة التى تربطه بالرئيس أنور السادات يفضل إعطاء هذه المواد لمصر مجاناً بل إن النمسا ستتبرع لمصر بمبلغ مليون شلن نمساوى!! (حوالى ٥٠ ألف دولار) للمساهمة فى إقامة مستشفى جديد بها».

«وأضاف وزير الكهرباء والطاقة إنه قد عرض هذا الموضوع عقب عودته من النمسا مؤخراً على الرئيس السادات الذى تمسك له ووافق عليه وطلب منه السير فى إجراءات تنفيذه، وأنه لذلك يرجو أن أعد له تفويضاً منى بوصفى وزيراً للخارجية فى توقيع الاتفاقية مع النمسا على الفور وقبل أن تطير الصفقة من أيدينا!!».

«وبعدها بيومين ذهبت لمقابلة الرئيس السادات لأعرض عليه بعض المسائل وكان يقيم وقتها فى كنج مربوط، وتقع فى الصحراء الغربية فى منطقة اشتهرت منذ قدماء المصريين بجوها الجاف المنعش والذى هو فى حد ذاته علاج للكثير من أمراض الصدر، وكان السادات ينزل فى استراحة صغيرة ذات حديقة جميلة كانت تستأجرها الحكومة المصرية من مالكة اليونانى».

«وأثرت مع الرئيس السادات - وكان معه السيد حسنى مبارك نائب الرئيس - الموضوع الذى حدثنى بشأنه وزير الكهرباء وعلمت منه أن الوزير قد عرضه عليه وأنه وافق عليه بالفعل من حيث المبدأ».

«قلت للرئيس السادات: إنى لست خبيراً فى هذه الشئون ولكن ما أعلمه أن الدول الأوربية جميعاً تواجه مشاكل فى تخزين مخلفات الوقود النووى ويريجها ويسعدها أن تتخلص منها، وأن شطراً كبيراً من الشعوب الأوربية يعارض بشدة إقامة المفاعلات الذرية فى أراضيها رغم الاعتراف بوجود زيادة مصادر الطاقة، وتقوم المظاهرات فيها ضد ذلك، وأن الموضوع محل جدل هناك مما يدعونا إلى عدم تعريض مناخ مصر الجميل - وهو من نعم الله عليها - لمخاطر التلوث ومضاعفاته. وأنه مهما تكن هناك من فائدة فنية حسبما يدعى وزير الكهرباء لهذا المشروع فلا شك أنه ستكون له آثار جانبية خطيرة تطيح بما قد يكون له من فوائد».

«وذكرت أن منطقة القنال التى اختارها الوزير لتخزين هذه المواد تقع فى متناول أى هجوم إسرائيلى، كما قد يؤثر تخزين هذه المواد على الملاحة فى قناة السويس وعلى البيئة فى المنطقة جميعاً. فضلاً عن أنى لا أستطيع التكهن برد الفعل الشعبى إزاء التصور بأن مصر ستصبح مخزناً للنفايات الذرية للدول الغنية».

«وخلصت من ذلك إلى أنى أرى ضرورة عدم اتخاذ أية خطوة قبل إجراء دراسات فنية متعمقة - ودون أى استعجال - لتغطية الموضوع من جميع جوانبه وتشكيل لجنة تشترك فيها وزارات الخارجية والدفاع والصحة والزراعة والصناعة والرى. واستمع الرئيس إلى نهاية حديثى وقال «أضف إلى اللجنة التى تقترحها أكاديمية البحث العلمى وهيئة قناة السويس واتفق مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء على تشكيل هذه اللجنة ومتابعة دراساتها على أن يحاط ذلك بسرية تامة».



هل لنا أن نتوقف هنا لنعتب على صاحب هذه المذكرات وصفه للرئيس السادات فى بداية هذه الرواية بالبساطة والسطحية التى كان يقابل بها بعض المسائل شديدة التعقيد والخطورة، وهو الذى قبل حديث صاحب المذكرات وملاحظاته لفوره، بل ووافقه على تشكيل اللجنة بل وأضاف إليها مؤسسات أخرى.. ماذا كان يعيب الرئيس السادات فى أن يوافق لكل وزير على ما يقترحه وأن يسحب موافقته عندما تتراءى له مصالح وطنية أهم وأكثر أثراً وفائدة وخطورة.

ونحن نطالع صفحات هذا الكتاب أو هذه المذكرات يروينا أن حديث محمد إبراهيم كامل عن نشاطه الوطنى المبكر والذى أدى به إلى السجن لا يأتى إلا فى إطار تفسير لقاؤه بالسادات، وتحت عنوان جانبى «اللقاء الأول» فى الفصل الأول من الكتاب الذى حمل عنوانه «كيف قابلت السادات» مع أن النشاط الوطنى لأى إنسان يستحق أن يكون فى حد ذاته مدخلاً لحديث خاص حتى لو لم يكن أحد زملاء صاحب المذكرات فى هذا النشاط الوطنى قد وصل إلى رئاسة الجمهورية واستوزره، وسوف نلاحظ فى الرواية التى سنقرأها الآن أن محمد إبراهيم كامل لم يعترف حتى فيما يروييه بعد أربعين عاماً بأنه كان له دور فى عملية اغتيال أمين عثمان، وكأنه أبى على نفسه أن يعترف فى الثمانينيات بما لم يعترف به فى الأربعينيات.. ولن نستبق الرواية وإنما سندع القارئ بنفسه يكتشف هذا الذى نتحدث عنه، ولكن صاحب المذكرات فى ذات الوقت يعوض هذا الإنكار أو التجاهل تمويضاً ممتازاً وقوياً وموحياً باعترافه أنه شارك بالفعل فى محاولة اغتيال النحاس باشا، وإن كان حريصاً فى ذات الوقت على أن يوحى لنا [بعد أن مات السادات وبعد أن اختلف هو معه] أن السادات قد نكث لحظة التنفيذ عن أداء الدور (الاحتياطى) الذى كان مفروضاً أن يقوم به، وسوف أستاذن القارئ فى أن أضع بين يديه حديث صاحب المذكرات عن هذه الحقبة كما أورده بالنص مع بعض تعليقات سريعة بين الأقواس رأيت أنها كفيلة بالتعبير عن رؤيتى (أو تعليقي) تجاه ما أوحى به أو صرح:

«... فى عام ١٩٤٣ اشتركت ومجموعة من أقاربى وأصدقائى الشبان فى تكوين جمعية سرية تستهدف القيام بعمليات ضد القوات البريطانية التى كانت تجوب شوارع القاهرة، وكثيراً من المدن المصرية على غرار حركة المقاومة الفرنسية التى نشأت فى فرنسا عقب الاحتلال الألمانى، وفى تلك الأيام كانت الجمعيات الإرهابية الصهيونية تقوم بنشاط واسع ضد الفلسطينيين، والقوات الإنجليزية فى فلسطين أو القاهرة».

«كانت مواردنا كطلبة محدودة، ولذلك كنا نخصص جزءاً من مصروفنا الشخصى لشراء بعض الأسلحة - كالمسدسات والقنابل اليدوية - ونقوم بالتدريب على استعمالها

فى صحراء شرق القاهرة. وبالفعل قمنا بعدة عمليات اعتداء على الجنود والضباط البريطانيين، كما قمنا بإشعال النيران فى أحد معسكرات الجيش البريطانى بضاحية المعادى مما أدى إلى حريق هائل».

«فى ذلك الوقت تقريبا، وبالتحديد فى عام ١٩٤٥ أوفدت جمعية الأرجون الإرهابية التى كان يرأسها مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الحالى اثنين من رجالها قاما باغتيال اللورد «موين» الموفد من قبل إنجلترا فى مهمة، وكادا يفلتان إلا أنه تم القبض عليهما، وقد دافعا عن عملهما هذا - أثناء المحاكمة - بأنه مشروع فى نظرهما لإقامة دولة إسرائيل، وهو ما ينكره الآن بيجين على الشعب الفلسطينى وجهاده فى سبيل استرجاع حقوقه المشروعة فى وطنه فلسطين».

«كان يدير جمعيتنا التى بلغ عدد أعضائها ٢٣ عضواً مجلس إدارة مكون من أربعة هم: نجيب فخرى، وحسين توفيق وهما من أولاد خالتي، وسعد الدين كامل الطالب بكلية الحقوق، وأنا».

«وفى منتصف عام ١٩٤٥ عرض حسين توفيق على مجلس الإدارة اقتراحاً بالتعرف على شخص يدعى عمر أبو على الذى فاتحه فى الاشتراك فى جمعية أخرى يبدو أنها ذات إمكانيات أكبر من إمكانياتنا، وعندما أخبره حسين بأنه عضو بالفعل فى جمعية وطنية سرية اتفقا على أن يعود كل منهما إلى جمعيته ويعرض عليها قيام تعاون أو تنسيق بين الجمعيتين».

«وافق مجلس إدارتنا على هذا الاقتراح، وكلفنى أنا وحسين توفيق بمقابلة ممثلى الجمعية الأخرى للتفاهم حول كيفية تحقيق التعاون بيننا».

«ولم تمض أيام قلائل حتى تم اللقاء فى أحد المقاهى الكائنة بميدان الأوبرا، وقابلنا أنا وحسين توفيق، عمر أبو على الذى قدم لنا شاباً كان يرافقه، لفت نظرى أنه كان يكبرنا فى السن، كان أسمر اللون، ممشوق القوام، ذا شارب ضخم وصوت أجش عميق النبرات، إلا أنه كان يلبس ثياباً غريبة، إذ كان يرتدى بدلة رمادية داكنة، وتحتها صديرى فاتح اللون به مربعات حمراء، وربطة عنق فاقعة اللون، وحذاء أبيض، وقدمه لنا عمر أبو على باسم «أنور السادات».

ويردف محمد ابراهيم كامل بذكر انطباعاته عن هذا اللقاء المبكر مع أنور السادات فيقول:

«استمر اللقاء نحو ساعة ونصف الساعة، تبادلنا فيها الحديث عن أوضاع البلد وأفهمنا السادات بطريقة غير مباشرة أنه ينتمى إلى جمعية من رجال القوات المسلحة، وأنه كان (يوزباشى) بالجيش وأحيل إلى التقاعد للشك فى ميوله المتعاطفة مع الألمان، وأنه يعمل الآن فى المقاولات والنقل».

«أدخل السادات على تفكيرنا تعديلاً لم يكن وارداً، وهو أن الطريقة الفعالة لتحقيق أهدافنا هى القضاء على الزعماء المصريين المتعاونين مع الإنجليز، وأنا إذا تمكنا من اغتيال عدد منهم فسيأتى اليوم الذى لن يجد فيه الإنجليز مصرياً واحداً يتعاون معهم فى حكم البلاد».

«عدنا إلى مجلس إدارة جمعيتنا وعرضنا عليهم ما دار فى المناقشة ووافقنا على القيام بعمليات مشتركة مع الجمعية الأخرى، كما وافقنا على أن يشمل نشاطنا المصريين المتعاونين مع الإنجليز».



ثم يروى محمد إبراهيم كامل بعض تفاصيل سريعة عن محاولة اغتيال النحاس باشا التى شارك فيها مع أنور السادات وكأنه يريد أن يعوض ما سيفعله بعد قليل حين يتجاهل تحديد دور قام به هو أو السادات فى اغتيال أمين عثمان ، فهو هنا ينبهنا إلى أنه كان بالفعل لايمانع فى أن يكون الاغتيال السياسى إحدى وسائل تحقيق الأهداف الوطنية:

«قمنا (أنا وحسين توفيق) بمقابلة أنور السادات مرة ثانية حيث أبلغناه بموافقتنا على التعاون معه ومع جمعيته، واقترح علينا أن نقوم باغتيال النحاس باشا رئيس حزب الوفد، لدوره المشين فى حادث ٤ فبراير، ووافقنا نحن على ذلك».

«تم وضع خطة لتحقيق تلك العملية عهد فيها بالدور الرئيسى إلى حسين توفيق الذى كان يتمتع بأعصاب فولاذية، ويشترك فيها من جمعيتنا سعد الدين كامل وأنا، ومن الجمعية الأخرى أنور السادات وعمر أبو على كمساعدين لتغطية العملية».

«كان دور أنور السادات أن يحضر سيارة وينتظر بها بجوار مبنى الجامعة الأمريكية فى القاهرة الذى يقع على مقربة من مكان تنفيذ العملية، كما سلمنا أنور السادات طرداً يحوى مسدسين م باركة برتا عيار ٩ ملليمتر وبعض الطلقات، وقنبلتين يدويتين من طراز إنجليزى».

«وبالفعل تمت المحاولة، إلا أنها فشلت نتيجة انفجار القنبلة التي ألقاها حسين توفيق في مؤخرة سيارة النحاس الذي أسرع فجأة ليتفادى تراماً قادماً بسرعة، فلم يصب أحد من راكبي السيارة التي فرت بسرعة، إلا أن حسين توفيق عندما توجه إلى المكان المتفق عليه بعد محاولة الاعتداء لم يجد أثراً لأنور السادات أو للسيارة حسبما كان متفقاً عليه، وعدنا جميعاً بعد ذلك إلى منازلنا دون أن يتطرق الشك إلى أى منا، وقيد الحادث ضد مجهول.

«مضت شهور أوقفنا فيها كل نشاطنا، بعد أن اتخذت أجهزة الأمن بعد الحادث تدابير أمنية مشددة»

(٤٩)

أما تفصيلات حادث اغتيال أمين عثمان فيرويها صاحب المذكرات بأعصاب باردة وكأنه وكيل النيابة الأقدم الذي يلخص لزميله الأحداث الوقائع التي سيلخصها تقريرهما إلى رئيس النيابة الذي سيتولى الادعاء في القضية، وسنرى هنا نموذجاً جيداً للحديث الجيد العاقل الذي يدلى به أحد المشاركين في عمل وطني عن هذا العمل بعد وقوعه بزمان طويل دون حماسة ظاهرة أو إدعاء مزيف .. بل إن صاحب هذه المذكرات حريص تماماً على الابتعاد بنفسه عن أى مشاركة وكأنه كما قلنا لا يريد أن يعترف في الثمانينيات بما أنكره في الأربعينيات:

«وفي مساء ٦ يناير ١٩٤٦، قام حسين توفيق بإطلاق النار على أمين عثمان وزير المالية السابق بوزارة الوفد أثناء دخوله مقر نادى الرابطة المصرية البريطانية فى شارع عدلى باشا، ولم يلبث أن توفى متأثراً بجراحه».

«كان أمين عثمان معروفاً بصلاته الوثيقة والمريبة بالإنجليز، وكان كثيراً ما يدلى بخطب وتصريحات تمثل استفزازاً صارخاً لمشاعر المصريين ومنها خطبته الشهيرة التى قال فيها إن إنجلترا متزوجة بمصر زواجاً كاثوليكيًا لا طلاق فيه، كما كان شائعاً أنه - أى أمين عثمان - الرأس المدير لحادث ٤ فبراير».

«نجح حسين توفيق فى الهروب بعد مغامرة مثيرة حيث جرى خلفه عدد من الناس، وكان أثناء هربه يطلق الرصاص من مسدسين كان يحملهما، ورغم ذلك زاد عدد

مطارديه حتى ألقى بقنبلة يدوية أخافت الناس دون أن يصاب أحد، وسار بهدوء حتى وصل إلى ميدان العتبة حيث استقل الترام وعاد إلى منزله».

«تدخلت الصدفة البحتة في القبض على حسين توفيق، فقد كان والده (توفيق باشا أحمد) وكيلاً لوزارة المواصلات، وكان مشهوراً بالشدة والصرامة، وحدث أن طرد أحد موظفي وزارته لسوء سلوكه، وكان هذا الموظف يعرف حسين توفيق بصفته ابن رئيسه ويعرف عنه عداوته وكراهيته الشديدة للإنجليز».

«انضم هذا الموظف إلى الرابطة المصرية البريطانية التي كان يرأسها أمين عثمان أملاً في التوصل إلى شيء عن طريق هذا الانضمام. وشاءت الظروف أن يلتقى بحسين توفيق قبل الحادث بأيام واقفاً أمام مقر الرابطة بشارع عدلي، حيث كان يدرس مكان العملية المكلف بها، فحياه هذا الموظف وتبادل معه حديثاً قصيراً انصرف بعده حسين توفيق».

«بعد الحادث أعلنت الحكومة عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على الجاني، فما كان من هذا الموظف إلا أن توجه إلى البوليس حيث أبلغ بأن الذي قتل أمين عثمان هو حسين توفيق كان ذلك من مجرد التخمين المحض».

«توجه ضباط البوليس بالفعل (الأمن السياسي) في منتصف ليلة الحادث، إلى الفيلا التي يقيم فيها حسين توفيق مع عائلته في ضاحية هليوبوليس، فوجدوا بعض الأسلحة المخبأة، ومفكرة يوميات تحوى بعض العبارات العدائية ضد الإنجليز وأعدائهم، وعنوان الرابطة المصرية البريطانية، فقاموا بالقبض عليه واصطحابه، حيث جرى تحقيق طويل انتهى باعترافه بقتل أمين عثمان لأسباب وطنية، وشمل اعترافه، الإدلاء بأسماء أعضاء الجماعة كلهم، والاعتراف على أنور السادات وعمر أبو علي».

ثم يروى صاحب المذكرات قصة إنكاره (هو والسادات وآخرين) المشاركة في اعترافات الآخرين بارتكاب عملية الاغتيال، وما ترتب على هذا الإنكار من فوائد جمة: «تم القبض علينا (٢٦ شخصاً) وقد اعترف الجميع بالاشتراك في الجمعية السرية عدا أربعة هم: أنور السادات، وسعد الدين كامل، ونجيب فخرى، وأنا».

«وقد أمضينا في السجن المخصص للتحقيقات السياسية (سجن الأجانب) شهرين في حبس انفرادي دون أن يسمح لنا بأى نوع من الاتصال بعضنا ببعض الآخر، حتى انتهت

التحقيقات التي كانت تجريها النيابة، ورجال البوليس. وكان مدير سجن الأجانب مأموراً إنجليزياً يقيم بفيلا ملحقة بحديقة السجن، ويقوم بتربية خنزير أطلق عليه اسم (سعد باشا) نسبة للزعيم المصري سعد باشا زغلول. وقد انتقلنا بعد ذلك إلى سجن مصر العمومي - وهو الذي قام بهدمه أنور السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية في احتفال رسمي - عندما تقرر إحالتنا للمحاكمة الجنائية».

«كان إنكارى أى صلة لى بالجماعة، وبالتالي إنكارى لمعرفتى بأنور السادات من أهم العوامل التي ساعدت على تبرئته في تلك القضية، إذ لم يكن يعرفه من جمعيتنا سوى حسين توفيق، وأنا، ولا يعرفه من جماعته سوى عمر أبو على».

«وقد اعترف كل من حسين وعمر عليه، كما اعترفا علىّ، وقررا أنى قد قابلته في حضورهما مرتين، ولكن إنكارى التام لذلك، وإنكار السادات بدوره له، ساعده كثيرًا في موقفه في القضية، خصوصاً أن النيابة العامة والبوليس السياسى، كانا يركزان على أنور السادات بوصفه المسئول الأول عن الاعتداءات التي وقعت حيث كان يكبرنا في السن، بالإضافة إلى ماضيه كضابط في الجيش أحيل إلى التقاعد، ولاشراكه في عمليات منها محاولة تهريب عزيز باشا المصرى القائد السابق للجيش المصرى، والذي كان معروفاً بعدائه الشديد للإنجليز حتى يسافر إلى العراق وينضم إلى ثورة رشيد عالي الكيلانى ضد الإنجليز».

(٥٠)

ونصل الآن إلى الفقرات التي يتحدث فيها صاحب هذه المذكرات عن نمو علاقته بالسادات في السجن، بل وتوطد هذه العلاقة، وسوف نعجب كيف ظل هذا الصديق بعيداً عن السادات طوال ثماني سنوات من حكمه (١٩٧٠ - ١٩٧٨) على الرغم من هذه العلاقة الوطنية الأكيدة المتعمقة التي نمت بينهما في السجن، كيف غاب هذا الرجل بعيداً عن مصر وبعيداً عن الرئيس الذي كان في وسعه على الدوام أن يكتشف جوانب إيجابية في كل الناس، أم أن السادات كان يدخر محمد ابراهيم كامل لزمان تال كما حدث بالفعل:

«قدر لى السادات موقفى هذا. وبعد أن نقلنا إلى سجن مصر العمومى، توطدت بيننا علاقات الصداقة، أثناء ساعات طابور الفسحة التى كان يسمح لنا بها لمدة ساعة فى الصباح، وأخرى فى المساء للتريض والمشى».

«كان والدى يعمل نائباً لرئيس محكمة الاستئناف وكان يتمتع بشخصية قوية ومحبوبة فى أوساط القضاء والنيابة العامة، وقد كفل لى ذلك بعض الامتيازات، فكان يسمح لى بأن أتلقى الطعام من منزلى، فكانت والدتى ترسل لى طعاماً يكفينى والعديد من زملائى فى القضية حيث كنت أقوم بتوزيعه بيننا بالعدل».

«وكان أنور السادات شغوفاً بالطعام، وكثيراً ما كان يطلب منى أن أبلغ والدتى بإعداد أصناف معينة مثل طواجن الحمام بالأرز، ومن ناحية أخرى حصل لى والدى على تصريح بعلاج أسناني خارج السجن، فكانت أخرج مرتين أسبوعياً مصحوباً بحراسة إلى عيادة الطبيب حيث ألتقى بأفراد عائلتى، وأعود بعد ساعتين محملاً بعلب السجائر والحلوى. ورغم أن ذلك كان ممنوعاً إلا أننى كنت أحدد مواعيد ذهابى للطبيب فى الأيام التى كانت تتولى إدارة السجن «نوباتشية» مجموعة من الضباط تربطهم صداقة بالسادات. فكانوا يسمحون لى بالدخول بما أحمله من مهربات. ولم نلبث أن سمح لنا هؤلاء الضباط فى أيام مناوبتهم بأن نتناول الطعام معاً فى زنزانته أو زنزانتى».

«استمر الحال كذلك مدة سبعة أشهر حتى أفرج عنى بكفالة، وبعدها بخمسة أشهر نجح حسين توفيق فى الهرب من السجن، واستطاع بمعاونة بعض الأعوان فى الخارج السفر إلى بعض البلاد العربية حتى انتهى إلى الإقامة فى سوريا حيث تزوج من سورية، ولم يلبث أن كون جمعية سرية فى سوريا وحاول اغتيال الزعيم الشيشكلى، وحكم عليه بالإعدام، إلا أن الشيشكلى سقط بانقلاب عسكري قبل تنفيذ الحكم. وبعد قيام الثورة فى مصر أفرج عنه وعاد إلى مصر، وصدر قرار بالعفو عنه وباقي المحكوم عليهم فى قضية الاغتيالات السياسية».

«أما أنور السادات فقد ظل محبوساً حتى صدر الحكم فى القضية التى استمر نظرها أكثر من عامين، وقضى بالحكم غيابياً على حسين توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وعلى باقى المتهمين بالسجن مدداً تتراوح بين خمس سنوات وثلاث سنوات، وبراءة كل من أنور السادات، وسعد الدين كامل، ونجيب فخرى، وأنا».

ويبدأ محمد ابراهيم كامل فى إلقاء بعض الشكوك أو فى التعبير عن بعض الشكوك تجاه أنور السادات ويقول:

«رغم الصلة الوثيقة التى ربطت بينى وبين السادات فى السجن إلا أنه لم يصرح لى بشيء عن الجماعة التى ينتمى إليها، أو عن أى من أعضائها، وإن كان قد نقل لى انطباعاً غامضاً بأنها جماعة كبيرة تضم العديد من ضباط الجيش من مختلف الأسلحة. وكثيراً ما كانت تملكنى الحيرة من حقيقة أمره وهل هو عضو حقيقى فى مثل تلك الجماعة أم أنه شخص يعمل بمفرده؟!»

«فى أحد الأيام حضر إلى لتناول الغداء معى فى زنزانتي، وبعد انتهائنا ذكر لى أن شيئاً عظيماً سيحدث فى اليوم التالى سيقرب القضية رأساً على عقب ويضمن الحكم ببراءتنا وجميع المتهمين فى القضية، ولم يفض بكلمة أكثر من ذلك».

«كانت هناك فى اليوم التالى جلسة خاصة أمام قاضى الإحالة، وحدث أن هاجم شخصان يركبان سيارة خضراء ساعى المحكمة الذى كان يركب دراجة ربط على مقعدها الخلفى أصول ملفات القضية، أثناء سيره فى شارع محمد على المزدهم، حيث كان ينقل الملفات من بيت القاضى الذى كان يفحصها قبل الجلسة إلى المحكمة لتكون أمامه أثناء نظر القضية».

«حاول هذان الشخصان الاستيلاء على تلك الملفات ونقلها إلى السيارة، إلا أن المارة تجمعوا على صراخ الحاجب، واضطر الشخصان إلى الهرب دون الاستيلاء على الملفات».

«كانت هذه فكرة جهنمية إذ كانت الملفات تحوى اعترافات حسين توفيق وباقى المتهمين موقعة بإمضاءاتهم، ولو اختفت هذه الأصول وعمد المتهمون إلى إنكار ما سبق أن اعترفوا به، لانهارت أهم الأدلة فى القضية ولتعذر الحكم فى القضية، بإدانة أى من المتهمين».

«وقد علمت فيما بعد أن السيارة التى استخدمت كانت ملك شقيق زوج أختى، كان من الأعيان ولا علاقة له بالسياسة ولا صلة له بالسادات، وعلمت أن الشخص الآخر الذى كان معه هو حسن عزت شريك السادات فى المقاولات، وكان طياراً بالسلاح الجوى ثم أحيل إلى التقاعد، ومن هنا زادت حيرتى بشأن التنظيم الذى ينتمى إليه السادات».

ويأبى صاحب هذه المذكرات إلا أن يعلق بعد هذا كله ببضعة تعليقات تصور مشاعره تجاه السادات ودوره فى هذه القضية، ودور القضية نفسها فى تاريخ السادات:

«وكانت قضية أمين عثمان التى عرفت «بقضية الاغتيالات السياسية الكبرى» قضية شهيرة حيث اشترك فى الدفاع عن المتهمين فطاحل المحامين ، سواء كانوا موكلين أو متطوعين، ودعى للشهادة فيها غالبية الزعماء السياسيين مثل النحاس باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الوفد، وعلى ماهر باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس الديوان الملكى وقتها، وحافظ باشا رمضان رئيس الحزب الوطنى، وحسين باشا سرى رئيس الوزراء السابق، ومحمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ، ومكرم عبيد باشا رئيس حزب الكتلة الوطنية، وبهى الدين بركات باشا رئيس ديوان المحاسبة وغيرهم».

«وكان هناك تعاطف شعبى واسع النطاق مع المتهمين حيث كانوا من طلبة الجامعات الشبان صغيري السن، وكان الشعور الوطنى ضد الإنجليز فياضاً، نظراً لفشل الجهود التى كانت تقوم بها وزارة بعد أخرى فى المفاوضات لحمل الإنجليز على الانسحاب من مصر. ومن ناحية أخرى كانت سمعة أمين باشا عثمان كمميل لـ«الانجليز» معروفة للجميع، وظلت القضية وما حفلت به من مفاجآت تشغل الصفحات الأولى فى جميع الصحف المصرية على مدى سنتين استغرقتهما القضية».

«وقد لمع فيها اسم أنور السادات واشتهر حيث كان التركيز عليه ولأنه كان ملفتاً للنظر بحركاته وصوته الجمهورى، فضلاً عن تصديه لمرافعة النائب العام بالهتاف بشعارات وطنية أثناء المحاكمة».

«وظلت هذه القضية هى الموضوع المحبب لدى السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية، فكان يتلمس الفرص ليشير إليها فى عشرات من خطبه العامة، وأحاديثه مع الصحافة كبرهان عملى على كفاحه الوطنى من أجل مصر والذى بدأه وهو فى شرح شبابه».

(٥١)

أما حديث صاحب هذه المذكرات عن فترة عمله مع صلاح سالم فى أول الثورة فلا

يأتى إلا مقتضباً جداً وعارضاً جداً، وذلك حين يزور القدس لاجتماع اللجنة السياسية فتعود به الذاكرة إلى زيارته الأولى للقدس عام ١٩٥٤ ويقول:

«أما أنا فكنت قد استغرقت في عالم آخر، عادت بي ذاكرتى إلى سنة ١٩٥٤ عندما زرت القدس لأول مرة، كنت عضواً شاباً في الوفد المصرى برئاسة الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى وعضو مجلس الثورة في ذلك الوقت. وقد زار الوفد وقتها السعودية واليمن ولبنان والعراق ثم الأردن. وكانت مهمة الوفد إجراء مباحثات مع هذه الدول تستهدف منع انضمامها لحلف بغداد الذى كانت الولايات المتحدة والمجتراتا تعملان على تكوينه بين دول المنطقة ليكون خط دفاع ضد الخطر السوفيتى».

(٥٢)

أما التوجهات السياسية لمحمد إبراهيم كامل فقد ظلت أقرب إلى توجهات الدبلوماسى المحترف الحريص على الابتعاد تماماً عن كل الممارسات السياسية بكل صورها، ولنقرأ هذه القصة اللطيفة التى تصور لنا كيف كان حريصاً على أن يظل بعيداً عن الانتماء للحزب الوطنى أو غيره من الأحزاب القائمة من قبله: حزب مصر العربى الاشتراكى.

«وقبل وصول الرئيس حضر إلى السيد ماهر محمد على المحامى والسيد منصور حسن - وزير الثقافة فيما بعد - وكلاهما كان ممن عهد إليهم السادات بدور تنفيذى في تنظيم حزبه الجديد، وسألانى: متى ستنضم للحزب ؟ فقلت إنى لن أنضم إليه، فقال ماهر محمد على: ولكنك وزير الخارجية، فقلت : ولكنى كنت كذلك قبل إعلان تشكيل الحزب. فصاح ماهر محمد على: ولكنك كنت عضواً في الحزب الوطنى القديم وأنت فى فجر شبابك فكيف لا تنضم للحزب الوطنى الجديد وأنت صديق الرئيس ؟ فقلت: هذا صحيح ولكنى لم أعد من أعضاء الحزب الوطنى القديم لأنى خالفت مبادئه التى تنادى بأنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وهأنذا كما ترى فى طريقى إلى كامب ديفيد للتفاوض قبل أن يتم الجلاء(!!) وعقدت الدهشة لسان ماهر محمد على ونظر إلى متشككا فى رجاحة عقلى».



ويستطرد صاحب المذكرات ليروى ما حدث قبل هذا من محاولات قادة حزب مصر العربى الاشتراكى السابق على الحزب الوطنى الديمقراطى إغراءه بالانضمام إلى الحزب وتصميمه على عدم الانضمام:

«والواقع أنى بعد أن عينت وزيراً للخارجية لمح لى مرة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر- الذى أوعز الرئيس للحكومة بتشكيله بعد التصريح بالأحزاب - لمح لى أمام الرئيس بالانضمام إلى الحزب وقلت له وقتها: إنى أعتبر نفسى فى مهمة قومية فوق الأحزاب ، وبعدها كان السيد فؤاد محيى الدين سكرتير عام الحزب يرسل بصفة دورية دعوة للانضمام للحزب وبها الاستمارة الخاصة بذلك ولكنى كنت أهمل الرد».

ومع أن الانضمام للأحزاب حرية شخصية إلا أن سلوك محمد إبراهيم كامل يدلنا على مدى الترفع الذى يحس به دبلوماسى وطنى مثله تجاه الانضمام إلى الأحزاب الوطنية العاملة بالسياسة، ومثل هذا يحدث دون حرج فى بلاد ديمقراطية عريقة فى الديمقراطية، ولكنه لا ينبغي أن يحدث ممن شارك فى فجر حياته فى القضية الوطنية! على نحو ما فعل محمد إبراهيم كامل.

(٥٣)

ويدلنا صاحب هذه المذكرات من حيث لا يدري على حس السادات التاريخى الذى كان واعياً بأن المناصب زائلة، ولكن الفن باق، وكيف كان إيمان السادات بالفن وتقديره للفنانين يصل إلى حدود قصوى، ولتأخذ هذه الواقعة التى يوردها صاحب المذكرات من باب العجب والانتقاد وما كان له أن يعجب:

«.... ثم فتح باب المقابلات لغير الساسة والمسئولين ورجال الأعمال فأصبح يقابل الأدباء والفنانين والرسميين وغيرهم. هذه اليزابيث تايلور، وهذا خوليو ايجلسياس، واختلط الأمر فيمن هو الأحق بالمقابلة، وأذكر أن سفير إحدى الدول الأوروبية الكبيرة أبلغنى أنه أصيب بالحرج والذهول عندما قدم وزير الدولة للشئون الخارجية فى زيارة رسمية إلى القاهرة وكانت مقابلة الرئيس السادات من أول اهتماماته، ولكن الرئيس

اعتذر عن عدم إمكان مقابلته لانشغاله، وإذا به يشاهد في اليوم التالي صورة للرئيس في الصحف وهو يقابل المغنى الجزائري اليهودى انريكو ماسياس فى حديقة استراحته بالقطاير وهو يغنى له الأغنية التى ألفها ولحنها عن بطل السلام».

(٥٤)

وفى هذه المذكرات فقرة مهمة عن الحياة السرية لعبدالحكيم عامر، يؤكد بها محمد إبراهيم كامل أفكار الأذكىاء غير المنشورة عن طبيعة العلاقة بين الثلاثى عبدالناصر والسادات وعامر، وتفسر لنا كيف كان يمكن لعبدالحكيم عامر أن يختفى عن الحياة ليوم أو يومين دون أن يعرف عبدالناصر مكانه. وفى ذات الوقت فإنه يظهر فى الوقت المناسب، ومن حسن الحظ أن صاحب هذه المذكرات كان صادقاً فى الرواية إلى أبعد حد ممكن، ومن حسن الحظ أيضاً أن أنور السادات كان صادقاً فى انفعالاته إلى أقصى حد ممكن، والسبب فى رأى ظرف نفسى واضح فإن أنور السادات فى ذلك المكان المعزول والجو المعزول استعاد إلى ذاكرته صورة عبدالحكيم عامر حين كان يتعدى الدنيا وعن الناس واستعاد ذكرى نفسه حين كان فى السجون الانفرادية، وهكذا فإنه حين أراد أن يسلى محمد إبراهيم كامل بحديث غير رتيب بعيداً عن عناء المفاوضات فقد وجد فى ذاكرته هذا الذى يرويه له عن عبدالحكيم عامر ولنقرأ رواية محمد إبراهيم كامل حيث يقول:

«.... ثم راح يسألنى عن أحوال بعض أقاربه الذين كانوا معنا فى قضية أمين عثمان ثم تحول إلى الحديث عن ذكرياته مع الرئيس جمال عبدالناصر وبعض رجال الثورة، وروى لى قصصاً حول حياة المشير عبدالحكيم عامر الخاصة مما كان يوقعه أحياناً فى حرج أمام الرئيس عبدالناصر، فقد كان عبدالحكيم عامر كثيراً ما يسافر يومين أو ثلاثة إلى إحدى الاستراحات دون أن يستأذن من الرئيس عبدالناصر وكان يخطر السادات بمكان وجوده ليتصل به إذا اقتضى الحال، وفى بعض الأحيان كانت تثور بعض المسائل الهامة ويبحث عبدالناصر عن عبدالحكيم عامر فلا يجده وينتهى بسؤال السادات عن مكان وجوده ويحار فى اختلاق عذر يقبله عبدالناصر ثم يسارع بالاتصال بعامر يطلب منه العودة على الفور، وكنت أستمع له وأسأله عن بعض التفاصيل».

وعلى الرغم من سخونة الأحداث المتعاقبة التي يتناولها هذا الكتاب إلا أن صاحب هذه المذكرات بما طبع عليه من شخصية محبة لا ييخل علينا بكثير من المواقف الطريفة العارضة التي حدثت بالفعل، وهو لا يفتعل الطرافة ليضحكنا ، ولكنه أيضاً لا يحرمننا من الطرافة إذا حدثت، ولك أن تقارن هذا اللطف بالجفاف الصحراوي الشديد في مذكرات محمود رياض أو شبه الشديد في مذكرات محمد حافظ إسماعيل.

كذلك لا ييخل علينا محمد إبراهيم كامل ببعض اللمسات الإنسانية في حياته، وهو - على سبيل المثال - يحدثنا عن شعوره حين أتيحت له في الغردقة ساعتان ما بين لقائه بالرئيس السادات ولقاء أثرتون بالسادات، فإذا به يعيش الحياة التي لم يعيشها منذ فترة:

«وخرجت إلى الشاطئ وكان الجو صحوً مشمساً والنسيم منعشاً، وكان السكون يخيم على المكان لا يقطعه إلا صوت الأمواج الصغيرة وهي تتلاشى على رمال الشاطئ في نغم غامض رتيب، والبحر يمتد على مرمى البصر في بساط أزرق جميل تنتثر عليه زوارق الصيد هنا وهناك».

«خلعت سترتي ورباط عنقي وحذاثي ومشيت على حافة الشاطئ حيث تتقدم الأمواج تعانق الرمال ثم ترتد لتعود من جديد في حركة أزلية لا تنتهي، غير مكترثة بما يجري على وجه الأرض بين البشر من شقاء وصراع».

«وشعرت لأول مرة منذ توليت وزارة الخارجية بالبهجة والسعادة تغمرني وأنا بعيد عن الأوراق والمناقشات والتليفونات والاجتماعات وعادت بي الذكريات إلى الماضي حيث كانت تتابع تجارب الحياة الحلوة منها ثم المرثم الحلوة مرة أخرى وهكذا. وقت أن كنت طليقاً أنعم بالحرية قبل أن تكبلني هذه المسئولية الخطيرة دون خيار مني والتي باتت تسيطر على فكري وتلتهم كل وقتي وتأككل صحتي وتعصف بأعصابي. ومضت ساعتان لم أشعر بمرورهما إلا بعد أن استدعيت لحضور اجتماع الرئيس السادات بأثرتون».

ونجد نفس الشيء عند حديثه عن أجازته في شهر أغسطس والتي أشار عليه السادات أن يقضيها في شاطئ سيدى عبدالرحمن:

«... وكانت هذه أول أجازة لى منذ عينت وزيراً للخارجية، وأول مرة أجتمع بعائلتى وابنى أحمد وعلى اللذين لم أكن أراهما إلا لماماً وأنا مجهد مكدود مشدود، وعزمت على أن أكرس هذه الأيام القليلة لهما وللراحة، وأن أفصل ذهنى تماماً عما يدور خارج هذا الشاطئ الجميل المنعزل. وقد نجحت فى ذلك إلى حد كبير فلم أحاول الاطلاع على الصحف أو حتى سماع نشرات الأخبار الإذاعية، وكنت أمضى الوقت بين المشى والسباحة والاستلقاء على رمال الشاطئ ولعب الطاولة والشطرنج والبلياردو».

(٥٦)

أما الأخطاء التاريخية فى هذا الكتاب فنادرة بل تكاد تكون منعدمة، ولكن هامشاً أقحم على الكتاب فيما يبدو أضاع انعدام الأخطاء الذى كان الكتاب يتمتع به، وحوله أى حول الانعدام إلى ندرة . ففى صفحة (٣٩٤) تقول المذكرات:

«وافق الرئيس السادات على دفن جثمان الملك السابق فاروق فى مصر وفقاً لرغبته التى أبدأها فى وصيته، وقد تم ذلك فى مقابر الأسرة المالكة بالجامع الشافعى المواجه للقلعة دون أى مراسم».

انتهى هذا الهامش العجيب ، وكل الناس يعرفون أن فاروق مات فى عهد عبدالناصر ولم يمض فى عهد السادات ، وأن الذى وافق على دفن فاروق فى مصر كان الرئيس عبدالناصر وليس السادات ، كذلك فإن الدفن لم يتم فى مقابر الأسرة بالجامع الشافعى المواجه للقلعة ، وإنما تم كما ذكر حسن طلعت فى مذكراته فى حوش مقبرة الخديوى توفيق ، أما نقل الجثمان فى عهد السادات فقد تم إلى مسجد الرفاعى وليس مسجد الشافعى ، ولكن لا بد لنا أن نسأل بعد هذا ما المقصود بمثل هذا الهامش؟ ما مناسبة الحديث أصلاً إلا أنه أقحم على الكتاب؟



ونأتى إلى تحفظ وحيد على سياق الأحداث ففى صفحة (٣٤) تورد المذكرات الحديث عن إلقاء السادات لخطابه فى الكنيسة وكأنه حدث بعد وصوله إلى المطار مباشرة، مع أنه لم يلق خطابه فى الكنيسة إلا فى يوم تال.

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

4

يأانفس لا تراعى
السفير حسين ذوالفقار صبرى

دار الخيال

(١)

صاحب هذه المذكرات هو السفير حسين ذو الفقار صبرى، ظل لفترة طويلة بمثابة الرجل القوى فى وزارة الخارجية المصرية، وكان بمثابة الرجل الثانى على الدوام فى هذه الوزارة طيلة تولى الدكتور محمود فوزى منصب وزير الخارجية، وقد عُين نائباً لوزير الخارجية وعضواً بمجلس الوزراء منذ أكتوبر ١٩٥٨ وحتى ترك هو والدكتور فوزى معاً مسئولية الوزارة (مارس ١٩٦٤) ليخلفهما محمود رياض كوزير للخارجية فى وزارة على صبرى الثانية، على حين أصبح محمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء ، بينما عين حسين ذو الفقار صبرى مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية بدرجة وزير، وظل يشغل هذا المنصب طيلة الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧١.

من المهم الآن أن نذكر أن حسين ذو الفقار صبرى هو الشقيق الأكبر لعللى صبرى، ومن مفارقات القدر أن حسين ذو الفقار صبرى كان ذا ميول ثورية مبكرة، وهو الذى اشترك مع عبدالمنعم عبدالرءوف فى محاولة تهريب عزيز المصرى بالجو للتفاوض مع الألمان.

وقد وصل السيد ذو الفقار صبرى إلى عضوية مجلس الوزراء بعد وصول شقيقه الأصغر، فقد عُين نائباً لوزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٥٨، على حين كان على صبرى قد وصل إلى منصب وزير الدولة وحددت اختصاصاته فى سبتمبر ١٩٥٧. ومع أن على صبرى لم يتول شئون وزارة كبيرة مهمة كحسين ذو الفقار صبرى، إلا أنه سرعان ما وصل إلى رئاسة الوزارة نفسها (سبتمبر ١٩٦٢) بمسمى رئيس المجلس التنفيذي، على

حين ظل حسين ذو الفقار نفسه نائب وزير، فلما شكل على صبرى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤)، اختير رياض ليكون وزيراً للخارجية وارتقى الدكتور محمود فوزى ليكون نائب رئيس وزراء، وترك حسين ذو الفقار صبرى منصبه فى الوزارة ليعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية بعيداً عن الوزارة نفسها (هكذا كانت الطبيعة التوفيقية لتداول السلطة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر .. مسميات كثيرة وازدواجيات واضحة ونتائج قليل بالطبع) . ولعل قراءة وتأمل مضمون المذكرات التى بين أيدينا تعطينا فكرة عن أسباب سبق الشقيق الأصغر للأكبر، وقد كان هذا للأسف الشديد بسبب تمتع الأكبر بمزايا لم تكن مطلوبة من الوضع والصراحة والصرامة كذلك، فضلاً عن الرؤية والرأى، ولكن هكذا كانت تمضى الأمور، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

قبل أن يتولى حسين ذو الفقار صبرى المسئوليات المتقدمة فى جهاز الخارجية المصرى كان قد عهد إليه بمهمة ممثل مصر فى لجنة الحاكم العام بالسودان من ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦، حيث أعلن استقلال السودان (!!) وقد كانت لحسين ذو الفقار صبرى جهود واضحة فى معالجة قضية السودان، ولكنها بالطبع كانت شأن كل جهود الثورة فى ذلك الوقت واحدة من جهود متعارضة ومتنافرة وشخصانية، ويستطيع القارئ لمذكرات صلاح نصر التى عرضناها فى الباب الثانى من كتابى «مذكرات قادة المخابرات والمباحث» أن يدرك مدى صحة ما أقول. وقد تناولت هذه الجهود أيضاً كتابات مذكرات محمد نجيب وعبد اللطيف البغدادي ومحمد جلال كشك وآخرين.

وقد كتب حسين ذو الفقار صبرى نفسه بعض معلومات عن قضية السودان فى كتاب بعنوان «ثورة يوليو واتفاقية السودان»، ولكنه - أى الكتاب - لا يتمتع بالشراء الأدبى والتعبيرى الذى يتمتع به الكتاب الذى بين أيدينا فى هذا الباب.

بعد استقلال السودان عاد حسين ذو الفقار صبرى للعمل فى القوات الجوية وليس عندى كثير من المعلومات عن هذه الفترة القصيرة، ولكن من الواضح بل ومن المتوقع أنه لم يحقق وفاقاً مع المشير عبد الحكيم عامر ورجاله فى القوات المسلحة.. ومن العجيب أن حسين ذو الفقار صبرى كان فيما يبدو حريصاً على العودة إلى القوات الجوية، وربما لم يكن أحد ليجاربه فى هذا الحرص إلا زميله عبد المنعم عبد الرؤوف، وقد سجلت تفاصيل هذه الجزئية فى الباب الرابع من كتابى «مذكرات الضباط الأحرار» الذى عرضت فيه روايات عبد المنعم عبد الرؤوف عن إلحاحه فى فترة مبكرة فى العودة إلى القوات الجوية على نحو ما عاد زميله حسين ذو الفقار صبرى، وكاننا بسبب ميولهما الثورية بل وممارساتهما الثورية قد أبعدا عن هذه القوات منذ ما قبل الثورة!

يعود مولد حسين ذو الفقار صبرى إلى عام ١٩١٥، أى أنه كان يكبر قادة الثورة، ويسبقهم فى التخرج، فهو من جيل عبدالمنعم عبدالرءوف ومحمود رياض ومحمد فوزى ومحمد حافظ إسماعيل.

تولى أيضا مسئولية موازية فى الاتحاد الاشتراكى وعُين أميناً للعلاقات الخارجية بالاتحاد الاشتراكى (١٩٦٥ - ١٩٧١)، وهو ما كان يوازى منصب الوزير طبقاً للنظام القائم فى ذلك الوقت.

مثل حسين ذو الفقار صبرى بلاده فى مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى وزارة الخارجية وكأنه كان السابق على محمد فائق وبطرس غالى فى هذا المجال.

فى عهد السادات عمل صاحب المذكرات سفيراً فى سويسرا منذ ١٩٧١ وحتى ١٩٧٥، أى حتى بلغ الستين فيما يبدو .

(٢)

يصور هذا الكتاب تجربة ذاتية من أروع التجارب فى أدبنا العربى المعاصر كله، إذ كتب فيه مؤلفه ذكرياته عن حرب ١٩٦٧ والأيام السوداء التى عاشها أثناء اندلاع الحرب، حين كان قد سافر قبيل الحرب مباشرة مبعوثاً من الرئيس عبدالناصر للقاء بزعماء دول أمريكا اللاتينية، فإذا الحرب تندلع وهو ما بين البرازيل والأرجنتين، وإذا الحرب تنتهى إلى ما انتهت إليه فإذا هو مضطر إلى أن يلغى زيارته لشيلي، وأن يعود من المكسيك إلى باريس ثم القاهرة.. وقد كتب صاحب هذه المذكرات ما كتب فى هذا الكتاب المهم والحقى والحيوى بعد أن انقضت سنة أو أقل على هزيمة ١٩٦٧، ونشره على حلقات فى مجلة «المجلة» حين كان يرأس تحريرها أديبنا العظيم الجليل يحيى حقى، وقد أثر أن يجعله فصولاً وأن يجعل كل فصل ليوم من الأيام، وهكذا أصبح هذا الكتاب نموذجاً عربياً لليوميات الكلاسيكية فى أدب التراجم الذاتية، وإن كان قد تناول أياماً معدودة وقليلة، فقد احتوى الكتاب أحد عشر فصلاً لأحد عشر يوماً من بين الخامس من يونيو ١٩٦٧ وحتى الخامس عشر من يونيو ١٩٦٧، ثم كان الفصل الثانى عشر بعنوان «وتمر ليال وأسابيع وشهور»، ثم الفصل الثالث عشر وقد جعل عنوانه «١٣ - ١٧»

أغسطس ١٩٦٨»، وفي هذا الفصل الأخير تحليل رائع ورأى ناصع لكل ما اعترى حياة الثورة السياسية والعسكرية حتى تلك الأيام، وقد رفع فيه المؤلف عقيرته بما كان الآخرون يخشون التصريح به، وإذا بمثل هذا النص الذى يضمه هذا الكتاب يصبح بمثابة نص نادر فى تلك الفترة، ولست أدري كيف أن نقاد الأدب وكتاب التاريخ لم ينتبهوا إلى ما فيه من آراء صريحة وتحليلات ناصعة الصواب إن صح هذا التعبير، فإن لم يصح فهى واضحة الصواب على الأقل.

والطبعة التى بين يدي هى الطبعة الثانية، وقد صدرت عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة سبعين (١٩٧٠)، وقد قدم المؤلف لهذه الطبعة بمقدمة ثانية (بالإضافة إلى إثباته مقدمته الأولى فيها) وقد شكر فى مقدمته الثانية كل الذين تفضلوا عليه بكلمة أو تعليق، ورحب بمبادرة الدكتورة سهير القلماوى رئيسة مجلس إدارة مؤسسة دار الكتاب العربى بإصدار طبعة ثانية من الكتاب!

وقد كان صاحب هذه المذكرات من الذكاء بحيث وضع قبل مقدمتيه الثانية والأولى تقديم الأستاذ يحيى حقى لكتابه، والحق أن التقديم شأنه شأن كل آثار يحيى حقى قطعة منتقاة من الأدب الرقيق، والخلق الرفيع، والفن المصفى، والإنسانية الحانية الوقورة.

وسوف نتناول فى هذا الباب هذا الكتاب الثرى، ولكننا قبل أن نمضى فى قراءته وتحليله وعرضه ونقده سنعترف بأن هذا الكتاب فى حاجة إلى إعادة كتابة من أجل ترجمته إلى اللغة المعاصرة، فهو حافل بأوابد الألفاظ والتراكيب، وسوف يسأل سائل الآن عن هذه الأوابد وقد يظن ظان أنها الغرائب، نعم هى الغرائب، وقد حرص المؤلف على تنقيح هذا الكتاب بما أمكنه أو بكل ما أمكنه من هذه الألفاظ الغريبة يبثها بثاً فى سطورهِ وعباراته، وليس هذا بالمجال الذى أستعرض فيه هذه الألفاظ، فسوف يجدها القارئ بصورة واضحة جداً فى العبارات التى سوف ننقلها من الكتاب.. هذا عن الألفاظ، أما عن التراكيب اللغوية فإنها بحاجة هى الأخرى إلى إعادة الصياغة، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بأزمته الأفعال، فنحن نرى هذا السفير العسكرى ورجل الدولة المتميز حريصاً لأسباب بلاغية وتعبيرية وموضوعية على أن يستخدم زمن الفعل المضارع فى الوقت الذى يكون واجباً فيه عليه أن يستخدم الزمن الماضى، وهو يستخدم الزمن الماضى حين يكون اللجوء إلى صيغة المضارع هو الأخرى.. ومع هذا فلا بد أن أعترف أنه يلجأ لهذا لضرورة حقيقية، ولكنى من ناحية أخرى أعرف تمام المعرفة أن اللغة المعاصرة قد حلت

هذه الضرورات بحلول لغوية أخرى، وتلك سنة التطور والحياة.. ولعلنى أقرب الأمر إلى القارئ فأقول إن حسين ذو الفقار صبرى كان لا يزال يعول على التلخيص فى عصر الفاكس، وكان لا يزال يعول على التلغراف فى عصر التليفون المحمول، كأنى أريد أن أقول إنه يستخدم وسيلة مشروعة وصائبة ولكن غيرها من الوسائل أصبح يحقق الهدف الذى تحققه بقدر أكبر من السهولة واليسر بل ومن إجادة التعبير كذلك.

وعلى هذا النحو يمكن لى بدون تجاوز أن أكرر القول بأن كتاب حسين ذو الفقار صبرى أصبح اليوم بعد مضى ثلاثين عاماً على كتابته فى حاجة إلى إعادة كتابة، ولست أبالغ فسوف يرانى القارئ حين أستشهد بنص من نصوصه وأنا مضطر إلى شرح بعض ما فى النص نفسه !!

(٣)

يشير صاحب المذكرات إلى ملخص قصة التجربة الذاتية التى يتناولها هذا الكتاب فى مقدمته فيقول :

« فى ظهيرة الاثنين الموافق ٢٩ مايو ١٩٦٧، صدرت الأوامر عاجلة بالسفر خلال ٤٨ ساعة - بل قيل لى ٢٤ ساعة إن أمكن - إلى أمريكا اللاتينية فأتصل أولاً بالمسؤولين فى الدولتين الممثلتين فى مجلس الأمن حينذاك - البرازيل والأرجنتين-، ثم بكبريات دولها الأخرى، فأشرح تفصيلاً موقفنا من أزمة الشرق الأوسط التى كان قد مضى عليها عشرات الأيام، فسرى اعتقاد أن ذروة الفترة الحرجة، التى كانت تنذر بالتفجر إلى صدام مسلح، قد ولت، وأننا أمام مرحلة طويلة مضنية من مقارعات كلام سوف يشتد أوارها فى أروقة ومجامع المنظمات الدولية، وفى قاعة مجلس الأمن بخاصة».

وفى نهاية هذه المقدمة (التى كتبها فى يونيو ١٩٦٨) يلخص السفير صاحب المذكرات شعوره عن هذه الرحلة وعن تلك الأيام بقوله :

«ثم إنى أرى الآن ما صورت لم يكن مجرد تسجيل لتجربة أليمة وإنما محاولة استنفار لهمة الوطن بأن أكشف عن أبعاد المهانة التى إليها تردنا إذ استهنا بالمصير، وغفلنا عن أن العدو متربص بنا أبداً.

فلعل ما سطرت أن يستثير كل مواطن، إيقاناً منا جميعاً بأن لا سبيل إلى خلاص.. لا سبيل إلى حياة.. إلا أن نتمثل باستبساله حكيم بن جبلة العبدى، في فتنة البصرة قبيل يوم الجمل، إذ قطعت رجله فأخذها وزحف بها على من ضربه فصرعه وقال:
يأنفس لا تراعى إن قطعوا كراعى إن معى ذراعى
فمن قوله رأيت أن أستعير لهذا الكتاب عنوانه «.

(٤)

لا أظن أن القارئ بحاجة إلى الإكثار من الحديث عن جدوى هذه الرحلات الدبلوماسية الموجهة إلى دول صديقة أو شبه صديقة فى وقت الأزمات الدولية التى تكون بلادنا طرفاً فيها، ومن حُسن الحظ أن صاحب هذه المذكرات لم يقدم بمقدمات طويلة لهذا المعنى، ولكنه أشار إليه بالطبع فى كثير من فقرات مذكراته ملقياً ببعض الخبرة الشخصية فى هذا المجال، وهو يتحدث - على سبيل المثال - بإجمال عن جدوى مناقشته ولقاءاته فيقول :

«هؤلاء جميعاً أمضيت معهم ساعات طوالاً، أناقش وأجادل، وأدفع الحجة بأخرى، إنها مواضيع جادة، مصيرية بالنسبة للأمة العربية ولكن غالبيتهم الكبرى لا سبيل إلى عقد الاتصال الإنسانى معهم كقاعدة لازمة لأى تفاهم فكرى إلا عن طريق الممازحة، والنقطة المفاجئة إلى نواذر ينبسط لها القلب فتكسر الحدة إذا ما بدت لها لمعة خطر حين تتصاعد المناقشة فتتذر باحتدام، ثم أعود متلمساً مداخل جديدة أو موالج مواتية، أو أكتفى أحياناً بالوقوف مع البعض على المشارف، فالنظرة من بعيد، وإن أهملت التعرض لتفاصيل لها أهميتها البالغة، إلا أنها تعين على تبيان التداخل العضوى لأبعاد المشكلة ككل، فتبهط بتلك العناصر التى نفخ فيها بالتهويل والولولة إلى مقاييس صادقة من نسبية موضوعية مترابطة».

كما يعترف صاحب هذه المذكرات بأنه كان من الصعب عليه أن يناقش المسئولين الأجانب الذين قابلهم فى موضوع قرارنا إغلاق خليج العقبة أمام مرور السفن

الإسرائيلية بنفس القوة التي يناقش بها في العادة، وهو يدلنا على أن هذا الموضوع بالذات كان يتكرر ويلح على مناقشاته ولقاءاته مع المسئولين والدبلوماسيين الأجانب:

«ولكن موضوع العقبة والمرور من مضائق تيران هو الذي كان «يفطس ويقب» كما يقولون، وقد استنفدت معهم مناقشة جوانبه جميعاً، هذا يعنيه الوضع القانوني البحت، وذاك يعجب إذ يكتشف أنه أثر من آثار حرب السويس، أسخ عليه فوستر دلاس، بتفرده الصلف، صفة الدولية، فالعدوان كالجريمة لا يفيد أو هكذا يجب أن يكون، وغيرهما يتحمس لحق الدول المشروع في رفض عنت استبدت به دولة كبرى أصابتها غطرسة من قوة غاشمة، دولة كبرى عانوا منها كثيراً في الماضي، ومازالوا في حبالها، وقد استحكمت مراثيها، يتخبطون...».

كذلك فإنه في وسط حديثه يكرر الحديث عن الأهمية القصوى للاتصال المباشر مع الجهات الرسمية وغير الرسمية في هذه الدول فيقول:

«فلو أن رسولاً خاصاً أوفد إليه وقتذاك من القاهرة - أي رسول - فتنابع الصحافة أخبار اتصالاته، لكان هذا وحده كفيلاً بتبديد الكثير مما علق بأذهان العامة، فإن شعوب أمريكا اللاتينية، ورجالاتهم في الحكم قبل شعوبهم، عاطفيون، إنهم أحفاد الأسبان الذين اختلطت دماؤهم وتشابكت أمزجتهم بدماء العرب خلال ثمانية قرون أو يزيد».

وفي موضع آخر من هذه المذكرات يتحدث صاحبها عن خاصية أخرى في هذه الشعوب اللاتينية، وهي وجود كثير من فقهاء القانون الدولي فيها نتيجة الخبرة بالنزاعات التقليدية التي تفاقمت بين هذه الدول بعضها وبعض، ومن ثم يصبح هناك من يفهم لغة حديثنا عن حقنا المسلوب، ويتحيز للحق الظاهر فيها الذي كاد يضيع بسبب الدعاية الصهيونية المركزة:

«ثم إن الخلافات التي استمرت بين دولهم لمئات السنين دفعت بأبحاث القانون الدولي عندهم إلى ذروة من عمق وشمول، فصار لهم في هذا المجال أساطين، ومن اليسير لمن كان على حق أن يكسب منهم أعداداً إلى جانبه، وخاصة إذا طرحت القضايا على مهل عن طريق مداومة الاتصال وليس اعتساراً في أوقات الأزمات، وأن أصوات أولئك الثقات لتمتع بوزن لا يجرو ساستهم، مهما تعرضوا إلى ضغوط، على تجاهله تماماً، فهو المجال الذي يتأكد لهم فيه على غيرهم تفوق وصيت وعلو شأن».

ويعينني بصفة خاصة في حديث صاحب هذه المذكرات عن مهمته أن أعترف وأن أشيد بأنه كان يجيد تصوير الجو النفسى لما يعتل في ذهنه من أفكار ومشاعر قبل كل لقاء من هذه اللقاءات المتعددة ذات المستويات المختلفة، وهو يتحسب للقاء الصديق الأقل صداقة بأكثر مما يتحسب للقاء الصديق الذى يظنه مطلق الإخلاص، كما أنه ينظر بدقة شديدة إلى الأرضية التى يتكلم وهو مستند إليها،

وقد نجح صاحب هذه المذكرات فى التعبير الدقيق عن كل هذه المشاعر المتباينة بإجادة واضحة، ويكفينى أن أصور للقارئ - على سبيل المثال - ما قدم به للقاءه بوزير خارجية المكسيك، وهو اللقاء الذى كان سيتم بعد أن تأكدت هزيمتنا فى معركة ٥ يونيو، ونحن من خبرتنا النفسية نعرف أنه فى لحظات القلق التى تعتري المهزومين يصبح الإنسان أكثر حرصاً على الترتيب لحديثه مع الآخرين، وكأن حديثه هو الكفيل بالهزيمة أو بمحوها..

وعلى هذا النحو يصور حسين ذو الفقار صبرى الأمور فى مذكراته عن ذكرياته حين أتى ذكر استعدادده لمقابلة وزير الخارجية المكسيكية وهو أول مسئول يلقاه بعد أن تأكدت هزيمتنا:

«فترة من هدوء فيصفو الذهن، وتفتح أمامه احتمالات ما قد يثيره الجانب الآخر من تساؤلات أو اعتراضات، فلا يؤخذ المرء على غرة، أو أن يرتج عليه، أو أن يتعثر به لسان، بل مسارعة بالعناصر الحاسمة من حجة وسبب ودليل إلى إجابة، دون تخليط بين ما يلزم وما لا يلزم، وإلا تحادر (أى انزلق أو تطرق) القول إلى لجاجة، حرية بأن تكون السداد بعينه، لو أن صانها اللسان إلى حيث يكون لها وضع فوق».

ولا ييخل صاحب هذه المذكرات علينا بالحديث عن معاناته من بعض المسئولين الذين كان عليهم أن يقابلهم ومن بعض المساعدين الذين كانت الظروف تفرض عليه أن يواجههم، ونحن نرى هذه المعاناة واضحة تمام الوضوح وهو يتحدث عن أحد كبار

مساعدى وزير الخارجية البرازيلى نيتو، فيذكر أن حوارهم مع الوزير كان يمكن أن يمضى فى أخذ ورد هينين لولا معاناته من هذا المساعد، وهو يصفه فيقول :

«عاد لتوه من زيارة إلى إسرائيل، منتشياً لفخامة ما أحيط به من حفاوة، متنفخ الأوداج لكثرة ماصب فى أذنيه من مداينة ونفاق».

«قاطعنى مرة بعد أخرى، ولم يتورع عن مقاطعة رئيسه الوزير نفسه، ويبدو أنهم كانوا قد أحسنوا تلقينه، فهناك كلمات معينة إذا دقت أذنه طن لها لسانه بهدير متصل من حجج كتلك التى تساق إلى العامة فى صحف الإثارة الرخيصة وكان سفيرنا قد نبهنى إلى ميوله، ثم أوجست خيفة، والحق يقال، حين طالعنى بقامته الصلابة، وأطل على بهامة تتحرك بحساب وفى استعلاء، مهابة مظهر أوجت إلى برجاجة مخبر، ثم إنه كان يرنو من حين لآخر إلى مقعد الوزير بنظرة طموح لا يخفى مغزاها، فقد قيل إن الأمريكان قد أضجرتهم مواقف الوزير منذ أشهر قليلة فى مؤتمر «بوتنا دل است» بالأوروغواى، ثم إن هذا الأخير قد جاوز السبعين وصاحبنا لا يزال فى عتفوان عمره».

«كنت قد توجهت بحواسى جميعاً إلى الوزير، محاولة منى أن أفرض على الاجتماع روحاً من ثنائية حوار، فيتحاشى أى من الحاضرين - إذا كان يتمتع برمق من انضباط - أن يقحم نفسه علينا، إلا أن تمن له ملاحظة فيهمس بها إلى أذن الوزير، ولكن صاحبنا كبس علينا يشطح مرة وينطح أخرى، فأرده فى أناة وصبر إلى أن كشف لى كلامه عن سطحية تفكيره، فاستدردت أواجهه، ولكنى واجهته بخيخ في الفخ وطاح ينطح فى فراغ، لم أحاول أن أردّه كما كنت أفعل من قبل، بل أن أحيك له إجاباتى فى صورة تساؤلات، ألوح له بها فى إلحاح فاستدردته إلى الكشف عن جهله التام بقضية فلسطين ووقائعها وملابساتها، وأين تقع المناطق منزوعة السلاح وما آلت إليه وكيف وبفعل من ومتى، وأربط بين الأحداث وأحكام اتفاقيات الهدنة، فأتساءل عن البنود وتفسيراتها المختلفة، وحاول جهده أن يتملص وقد أصابه عى قاتل لا يتفق مع الصورة التى أراد أن يكونها لنفسه، فاندفع يهاجم موقفنا من موضوع العقبة، فجذبته إلى مناقشة القواعد التى يستند إليها القانون الدولى من حيث حق المرور فى المضائق أياً كانت، وسألته فجأة عن تلك التى تضمنتها حيثيات حكم أصدرته محكمة العدل الدولية، فإذا به يجهل أنها فعلت حين عرضت عليها مشكلة مضائق كورفو، فقفز إلى بر اعتقد أنه أمان، وألح إلى قرارات لمؤتمر جنيف عام ١٩٥٨، فحاصرته من خلالها حتى حصرت، فقد عجز عن أن

يفصل بالتحديد القواعد التي برزت وتحددت خلال مناقشات المؤتمر، ناهيك عن مختلف التفسيرات القانونية التي يمكن إحاطتها بها».

«وقد كان لصاحبنا بقية من ذكاء أوحى إليه آخر الأمر بأن السلامة في السكوت فزم على شفتيه، ولكن لم يفته أن يصغر خده إبقاءً على مظهرٍ مصلوبٍ هو رأس ماله الوحيد بعد كل».

وبعد فقرات يصف صاحب المذكرات تبدل موقف هذا المساعد إلى النقيض تماماً حين صدرت من صاحب المذكرات عبارة عابرة اعتبرها هذا المساعد دعوة له لزيارة القاهرة : «ولما انتهت المقابلة فصافحت الوزير مودعا، كدت أن أصطدم بمساعده ذلك الذي أخذته مناقشتنا الحامية، فأمسكت بمساعده فجأة وسألته : ألا تزور القاهرة؟ فانفجرت أساريره، ولأول مرة، عن ابتسامة عريضة، ودارت في رأسه خيالات عن استقبالات حافلة، ومقابلات وأحاديث واهتمامات بشخصه، سوف يبرق بتفاصيلها إلى صحافة بلاده، فترفع من مكانته وتدعم أسهمه، وأقبل يشد على يدي بحرارة دافقة، «إنها دعوة إذن، إني أعتبرها كذلك» فأجبت «طبعاً ولسوف نسعد بلقائك»، واستمر يهز يدي هزاً حتى خشيت أن تنخلع».

«وفي المساء، رأيناه يدخل علينا في السفارة الجزائرية، حيث اشترك السفراء العرب في إقامة حفل استقبال يتيح لي فرص الاتصال بالسفراء الأجانب على أوسع نطاق، وكان قدومه المفاجئ مثار دهشة وتعليقات، فهو يترفع عن مثل هذه الحفلات العامة، ولكن كلمتي العابرة التي اعتبرها «دعوة» فتشبت بها، كانت قد حركت في نفسه نوازع مهمة من طموح أعمى».

يروى حسين ذو الفقار كل هذا ولكنه بعد توالي الأحداث على نحو ما عرفناه يقف متأملاً ومتسائلاً عن موقف هذا المساعد الآن بعد أن حاقت بنا الهزيمة:

«فما هو موقفه الآن يا ترى؟ أي نفع هذا يمكن أن تسبغه عليه زيارة للقاهرة الآن مسجاة بعد هزيمة مذهلة خاطفة؟ بل إنها فورة الحقد المكبوت ثاراً لكبير مومنينه أستاره، فمرغ به، هنا في عقر دار أطماعه حين انطلق لسان من القاهرة دعي، يصليه شواظاً من سخرية لاذعة، استناداً إلى مواقع من قوة كاذبة موهومة».

ويصدقنا صاحب المذكرات في كل ما يرويهِ عن لقاءاته بالمستولين، وهو لا يدعى أنه كان يُستقبل استقبال الأبطال أو الفاتحين، ولا أن صيته كان يسبقه كما يسبق كيسنجر (!) وإنما هو حريص على نقل التجربة الشعورية بحذافيرها وبكل الصدق الممكن، ونحن نراه حين يصف مقابلته للرئيس البرازيلي وحرص ذلك الرئيس على التخلص منه مرة بعد أخرى وهو لا يجد أى حرج فى الاعتراف بكل هذا وبمحاولته هو كسب الوقت بالتشبث بالمقعد الذى يجلس عليه، وهو يتحدث أيضاً عن محاولة فرض حديثه على الرئيس مرة بعد أخرى إلى أن يصل إلى قوله:

«وأيقنت عندئذ أن رئيس الجمهورية ود لو أن تخلص من مقابلتي حين لعلمت الإذاعات بأنباء الحرب، وكنت قد أبلغت فعلاً بتأجيل المقابلة مرة أخرى ولكنهم لم يجدوا لأنفسهم مخرجاً آخر الأمر، فهي مقابلة سبق أن اتفق عليها منذ يومين، ولما حان الميعاد المؤجل لم تأت السيارة التى كانوا قد وعدوا بأن تقلننى إلى مبنى الرئاسة، لولا «عدنان القدومى» ذلك الشاب الفلسطينى المهاجر، الذى سارع إلينا من ضاحية بعيدة بمجرد أن انطلقت من الإذاعات أخبار الحرب، فدخل علينا وجسمه ينتفض جزعاً وحماساً، لولا سيارته الخاصة لما تمكنا من أن نصل إلى رئاسة الجمهورية فى الوقت المحدد».

«ولمحت بادرة من رئيس الجمهورية إذ يمد يده فيصافحنى إيدانا بانتهاء المقابلة، بادرة لم يكن يسعى أن أتجاهلها، ولكن هذا الإصرار من جانبه دفعنى فجأة إلى التصميم على أن أفرغ ما فى جعبتى».

وبعد فقرات استطرادية مهمة يلخص صاحب هذه المذكرات صدى هذه المقابلة فى نفسه فيقول :

«غادرت مبنى رئاسة الجمهورية البرازيلية منقبضاً متوتر الأعصاب، وهو أمر لم أتعرض له من قبل إلا فى النادر القليل».

«فلقد دارت المقابلة فى جو مشحون، أشعرت خلالها، بل منذ لحظتها الأولى، أنى قد منحت دقائق من وقت رئيس الجمهورية أداء مظهرياً لوضع «مرسمى»، فلقد تحدت لها

مبعاد ولا مخرج لهم إلا أن تتم وكفى، ويبدو أيضاً أنهم قرروا، إذ عجزوا عن التحلل منها، أن يستغلوا فرصة فيقرعوا أسماعي بخبر ذلك الجندي البرازيلي الذي قضى نجه، فينخلع قلبي لتلك المصيبة التي أدى إليها اندلاع الحرب في الشرق الأوسط!».

«أما الركن الهام في مثل هذه المقابلات، أن يجد المرء أذنًا مصغية فقد كان معدوما، آذان ست (يقصد أن الذين يسمعون ثلاثة لهم ست آذان) في مواجهتي، ولكن أربعا منها قد صُمت، والباقيتان يملكهما المترجم، وظيفتهما التقاط عجمة الكلام ثم إعادة تنسيقه فيعيده اللسان مفهوما، عملية التهمة الدقائق المتاحة التهاما، فهي على أهميتها عائق مفرع أضيف إلى جميع ما قابلت من حواجز، وقفت حائلاً بيني وبين خلق الاتصال الإنساني الذي كنت أسعى إليه، والذي أعتقد أنه ضرورة لازمة في مثل هذه الاتصالات».

ويبدأ صاحب هذه المذكرات في التعبير عن قلقه من نتيجة حرب ٥ يونيو حين استمع إلى نشرة الثانية والنصف من إذاعة القاهرة فإذا به يسمع عن غارات لطائراتنا دون أن يحقق قصفا جديا :

«.... وانطلقنا إلى الفندق، وكان عدنان قد أحضر معه جهاز استقبال فلنلتقط إذاعة القاهرة، فلما كان منتصف الثالثة سمعنا فعلاً للحن المميز لنشرة أخبار الثامنة والنصف بتوقيت القاهرة، وحسبت أنفاسي أستمع إلى البلاغات الحربية التي تتابع صدورها منذ الصباح، ثم أصابني وجوم صدني عن الاستماع إلى بقية النشرة، فغادرت غرفة أبي شادي حيث كنا، وذهبت إلى غرفتي ألقى بنفسي على أول مقعد يصادفني، ثم أقوم وأدور وأعود فأجلس، أدخن سيجارة تلو أخرى، لم أسمع إلا كلاماً ينقصه التحديد، ثم لا شيء عن إغارات لطائراتنا على أرض إسرائيل، بل لا شيء عن قصف جوى لتجمعات العدو لماذا... لماذا... لماذا؟».

«ورفضت رفضاً باتاً أن تتجه بادرة من تفكيرى إلى أحداث ١٩٥٦، فأعقد مقارنة ولو من بعيد، فهل يلدغ المؤمن من جحر مرتين.. إلا أن يخلط بين توكل وتواكل؟».

«ومضيت أذرع الغرفة كالمحموم، أدموم مع حيرتي فلا أستقر طالما عجزت هي الأخرى عن أن تمجد لنفسها محطاً».

وربما يظل من حق القارئ أن ألخص له ما يرويه صاحب المذكرات عن أحلك اللحظات التي صادفها في هذه المهمة، ولكنى لا أظننى قادراً على هذا من دون أن أقدم لهذا الحديث بطبيعة الجو المتفائل بل المقعم بالتفاؤل الذى كان صاحب هذه المذكرات يعيشه وهو يظن وطنه قد حقق نصراً ساحقاً أودى بالعدو وقدرته، وهكذا فإن الوهم الذى نشرته وسائل إعلامنا كان قد طار بسرعة البرق ليسيطر على أجواء الدبلوماسيين العرب في أمريكا اللاتينية، وقد آثروا بالطبع أن يفرحوا بما أذاعته وسائل إعلام بلادهم على أن يأخذوا بما ترويه الصحافة العالمية.

«... مع غروب شمس ٥ يونيو بتوقيت البرازيل وصل حسين ذو الفقار صبرى إلى ريو دي جانيرو فإذا السفراء العرب لا يزالون يعيشون لحظات الانتصار الواهم الذى ترامى إليهم من وسائل إعلامنا وهو يصف هذا الجو كله وصفاً بديعاً ومؤسفاً فى ذات الوقت فيقول :

«وصلت بنا الطائرة إلى الريو مع غروب الشمس، فإذا بالمطار يعج بألوف المستقبلين، وقد بحت حناجرهم بهتاف كالصراخ، واندفعت الجموع نحوى، ولكنى شعرت فجأة بشخص يطبق على ذراعى فيتأبطها فى إصرار، وهمس فى أذنى بأنه من الشرطة السرية مكلف بحمايتى، ثم طالعتنى وجوه السفراء العرب وهم يحتضنوننى واحداً بعد آخر، أسارىهم تنطق ببشر طاغ، وكأنما قلوبهم تكاد تقفز من بين ضلوعهم».

«بعد دقائق كنا نجلس جميعاً فى مكتب أبى شادى بسفارتنا وتنطلق الكلمات وكأنها صواريخ الأعياد والأفراح، فيهتز لها جسد حسن السقا القائم بأعمال سوريا: «ضربنا حيفا وحطمنا منشآت الميناء.. أسقطنا ٣٧ طائرة.. قواتنا تزحف مع العراقية نحو الناصرة».

«أنظر من حولى وأنا لا أكاد أصدق، فيلوى فريد حبيب سفير لبنان رأسه فى هدوء وتنفرج تجاعيد وجهه عن ابتسامة هادئة: «أما نحن فقد أسقطنا ثلاثاً»، ويرفع من أصابعه ما يؤكد به الرقم المذكور».

«وسمعت أيضا عن احتلال القوات الأردنية لجبل المكبر، وأنها اقتحمت القدس الجديدة، حيث يدور القتال عنيفاً في شوارع المدينة، وأن المدفعية الأردنية تدك تل ييب».

«وحانت منى التفاتة إلى حفيظ كرمان سفير الجزائر، جالساً في استرخاء بينما تلمع عيناه ببريق النصر، فأشعر بطمأنينة غريبة، فهذا رجل لا يتأثر إلا بالواقع.. نضاله داخل فرنسا نفسها معروف مشهود، حتى أنه حظر عليه، ولمدة طويلة بعد الاستقلال دخول الأراضي الفرنسية، أما صديقنا فتحي فهو لا يهدأ بمكان.. يخرج ويدخل ثم يعود فيخرج وقد تفشخت أساريره عن سعادة غامرة».

«وأجذبه إلى فأهمس في أذنه «وماذا عن الجبهة المصرية؟» فقد تبدد قلقي أمام تلك المظاهرة المتصلة المتجددة من مشاعر أطلق لها العنان، ولكن والحق يقال لا يزال ينخر في قلبي شعور مبهم ترسب عن تلك الحيرة التي تملكنتني حين استمعت منذ ساعات في برازيليا إلى إذاعة القاهرة، وعلمت به الآن شائبة من بعض خجل - جميع تلك الانتصارات بطول الجبهات العربية دون مصر؟ لاشك أن إسرائيل قد حشدت قواتها جميعاً على جبهتنا، فالانتصار فيها كفيل بتحقيق المكسب لها آخر الأمر!».

«وكان أبو الخير مستشار سفارتنا قد أقبل علىّ هو أيضاً، وظهر الجدل على وجه فتحي «لقد تحطمت القوى الجوية الإسرائيلية في هجماتها على مصر.. انتهت.. لم يصبح لها وجود.. الرئيس جمال عبدالناصر أصدر أوامره إلى الجيش بالزحف إلى تل أبيب!».

«وهز أبو الخير رأسه مؤكداً: «انتهى الأمر! اقتحمت مدرعاتنا خط الحدود وتوغلت عشرات الأميال.. هناك تصريح من ليفي أشكول نفسه بأن القتال يدور حالياً داخل إسرائيل في ثلاث مناطق على الأقل..». «وحاول فتحي أن يكتفم ضحكة قرقرت في حلقة: «ألا تقابل بعض الصحفيين؟ جمعت لك نخبة منهم، ثلاثة أو أربعة..».

«وتلملت فإن من طبيعتي الحرص في مثل هذه المواقف، حتى فيما بيني وبين نفسي، فأرفض الانزلاق إلى تفاؤل ولو أجمعت البشائر بأن ما يرجوه قلبي قريب التحقيق، بل أفضل أن أمسك بجماع مشاعري كأنما بألجمة مشدودة، حتى تبين النتائج فتصبح واقعاً لا مرد له! ولكن حسن السقا القسائم بالأعمال السوري لا ينشئ عن التعقيب على أخبار انتصاراتنا المزعومة: «وهل تتخلى أمريكا عن إسرائيل هكذا؟ هل تتركها تتحطم وتنهار؟».

جملة أثارت شكوكى أول الأمر حول جدية البيان الأمريكى بالتزامهم الحياد، ولكنها شكوك سرعان ما تبددت تحت طرقات الكلمات وهى تتردد مرة بعد أخرى، فيستمد رنينها قوة من رجع صداها، وتنداعى الشكوك إذ تتراقص أمام مخيلتى مظاهر تفتت الوجود الصهيونى الذى طالما تمتمنا انحساره عن أرض فلسطين».

«وحدث ما لم يحدث لى من قبل، فطوحت بالحرص بعيداً، وقد سرت إلى العدوى».

«وخطوت إلى القاعة التى اجتمع فيها الصحفيون، أنصنع تواضعاً لا أشعر به وأنا أحبيهم فأتخذ لنفسى مقعداً، وكنت قد تحسرت على تلك الجملة التى ألقيتها فى الصباح على رئيس الجمهورية، فصد نفسه عن أن يسمعها، فحرام أن تضيع، إنها المدخل السليم إلى تصريحات الليلة، والتى سوف تقرأها ريو جميعاً صباح الغد، ريو مدينة اللهو الصاخب، والسامبا والرومبا.. فليرقصوا حتى الصباح! وليفترش شبابها رمال الكوبيكبانا طيلة الليل فتتطبع على صفحاتها آثار المناغشات الخفيفة هنا والدعس المتصل هناك، فلتفعل ريو دى جانيرو ما تريد، هذا المساء وكل مساء! إنما موعدى معكم جميعاً على صفحات الجرائد فى الصباح!».

«سادتى رجال الصحافة، تعلمون أنى أتيت إلى البرازيل فى مهمة سلام، ولكن إسرائيل اختارت الحرب، فهى الحرب الشاملة إذن!».

«وتحركت الأقلام تلتقط كلامى أو تسجل نقاطا، وعجبت لرئيس الجمهورية كيف فاته أن يتذوق حسن سبك العبارة، ولكن لا محل للأسف، فهذا شأنه، «ذنبه على جنبه!».

(٩)

وعلى الرغم من أن كفة الحرب كانت قد بدأت تميل لصالح إسرائيل، إلا أن لقاء صاحب هذه المذكرات بالرئيس الأرجنتينى أفلح فى طمأنته تجاه موقف الأرجنتين من القضية، ولو أن مثل هذه الطمأنة قد ذهبت أدراج الرياح حين وقعت الواقعة، وعصفت بكل ما من شأنه أن يرفع من أسهم قضيتنا فى أى محفل دولى، ولكن الدرس الظاهر من

أهمية هذه المذكرات ونجاحها في تحقيق هدفها يظل بارزاً حتى مع ما يرويه صاحب هذه المذكرات بقلق عن نهاية لقائه بالرئيس الأرجنتيني، تأتي النصيحة بأهمية الاستمرار في الاتصال المباشر بين الدولتين الصديقتين على لسان الرئيس الأرجنتيني « أونغانيا » نفسه حيث يبادر سفيرنا بالقول:

«نعم.. نعم.. إننا نتدارس الأمر مع إخواننا البرازيليين من حيث جوانبه جميعاً، وسوف يكون مندوبنا في مجلس الأمن تحت تصرفكم فيما يعن لكم من آراء، فأرجو أن يظل وفدكم هناك على اتصال وثيق به، كما أرجو أن ترفعوا للرئيس جمال عبدالناصر عميق شكرى لمبادرته هذه، فليس مثل الاتصال الشخصى عاملاً فعالاً في توضيح الأمور وشرح ما يلابسها من أسباب ربما خفيت علينا لبعده المسافات وندرة الاتصالات، ثم إننا أقرب إليكم مما تظنون، فلدينا جالية عربية هي محل كل تقدير».

وبعد ست صفحات من شرود صاحب المذكرات في شأن هذه الجالية العربية فإنه يواصل حديثه إلينا ويورد رده على الرئيس الأرجنتيني بقوله:

«سيدى الرئيس، لا تحدثنى عن الجالية فإنها رباط ولاشك ولكن ما أوهاه إذا قيس بتلك القيم المشتركة التى هي الأصول الوجدانية لشعوبنا».

(١٠)

ويبدو صاحب هذه المذكرات في غاية الشجاعة والإخلاص لوطنه وهو حريص على أن يهاجم بعض رجال الإعلام المتعلمين الذين أودوا بالأمانة الوطنية، وساقوا الشعب والقيادة إلى اعتناق معادلات ظاهرها الصواب وهى حافلة بالباطل والخراب، وهو يصف سلوكهم هذا بالتردى وبالتفاق .. ونحن نراه حريصاً على هذا التوضيح والتصحيح فى هذه المقالات والمذكرات التى لن تحظى بما تحظى به الصحيفة اليومية أو المقال الأسبوعى ، ولكنه حريص على إرضاء ضميره دون أن يحسب حساباً لسطوة هؤلاء فى الوقت الذى كتب فيه مذكراته :

«كلا! ليس هدفى إثارة مكامن من مواجع .. وإنما أن نهيب بكل ذى رأى من مواطنين ألا يتردوا مرة أخرى إلى اعتناق تلك المعادلات التى يفتن فى دبحها من يدعون العلم من

رجال الإعلام، يتصاعدن بفصاحة متملقين الأهواء والآمال المطلقة، فتساق من خلفها وكأنما هي المسلمات المنزلة - أستغفرك ربى ! - لا يأتيها باطل من أى جانب كان!«.

«وإلا فلا نلومن إلا أنفسنا إذ تدق مرة أخرى ساعة المواجهة مع العدو الإسرائيلي، إنها مواجهة حتمية، آتية لا ريب فيها، لا مهرب لنا منها إذا أردنا لأمتنا العيش والازدهار».

«كلام أسوقه إذ ألحظ، والعين آسية، شعارات جديدة، يسارع القوم من حولها متزاحمين، مشرّبة أنظارهم، نذيراً بأن سوف ترقى إلى مرتبة قدسية من مسلمات، هي أصنامنا الجديدة، نخر أمامها ساجدين، مستسلمة لسحرها مداركننا، لا يتحرك لنا لسان من فرط رهبة إلا بالتسبيح، ولا تطرف لنا عين من فرط تخشع وكأنما قد حط عليها حجاب حاجب فلا تتجاسر إلى استطلاع ما قد يكون فوقها من آفاق، ونغوص حيث تلبث بنا الفكر إلى أغوار الجمود، أو ربما حاولنا أن ننطلق.. ولكن الرؤية إذا ما أغشيت (أى أصابها الارتباك والضباب) لحرية (أى كفيلة) بأن تحيد بأقدامنا عن الجادة إلى مناهات الضياع، أو تتردى بنا إلى مهالك من زلل ملج».

وهو على سبيل المثال يقدم بعض المسلمات التي بدأت تشيع فى ذلك الوقت ويبدأ فى توجيه انتقاداته لها فيقول:

«سمعت من يقول إن الوقت فى صفنا وليس فى صف إسرائيل، وأخشى ما أخشاه أن يتحول هذا القول إلى شعار ثم إلى مسلمة نستنيم لها.. فهل هناك أقوى من الزمان حليفا؟».

«الوقت! ولكن ما هو الوقت؟ أليس حركة زمان.. شمس تشرق ثم تعود فتغرب.. أيام تمر وأسابيع تمضى فتتسحب من خلفها الشهور والأعوام؟ كلا أى أبناء وطنى! ليس هكذا يكون حساب الوقت فى هذا العصر الذى نعيش، إنما تحول مفهومه إلى كميات إنتاج، إلى عمل يؤدي بمقاييس من دقائق وثوان، بل وكسور مرفقة من ثوان فى بعض الأحيان».



ثم يزيد صاحب هذه المذكرات الفكرة وضوحاً بالحديث عن طبيعة الطلعات الجوية ومدى أهمية عامل الزمن فيها وهي فكرة معروفة الآن ولكنها لم تكن معروفة حين كتب مذكراته ونشرها في تلك الفترة الحالكة من تاريخنا فيقول :

«طائراتها متناثرة في عشرات من قواعد، ولكنها تصعد إلى الجو في تسلسل زمني دقيق، تتلاقى أو يتتالي مرورها فوق معالم محددة، ثم تنشعب فتنقض على قواعدنا، على الرغم من تباين المسافات إليها، فتنزل بها جميعاً ضربتها الأولى في توافق زمني عجيب، كل «طلعة» خاضعة لبرنامج توقيت صارم كذا دقيقة وصولاً إلى الهدف، دقائق أربع أو زهاء ذلك، هي فسحتها للقصف، ثم تدور آية وإلا تقطعت أنفاسها لنفاد الوقود».

«فترة محسوبة من دقائق - هي سبع ونصف - لا يتعدونها إلا في حالات من ضرورة قصوى، هي التي يسمح لها بها على أرض القاعدة، فيتم التفتيش عليها، ويعاد تزويدها بالقنابل وتعمير مدافعها بالذخيرة وملء خزاناتها بالوقود، ويستبدل بقائدها آخر أو أن يسارع إليه شخص مسئول فيتلقى منه تقريراً بما أنجز، ثم إذا بها منطلقة إلى الأجواء مرة أخرى».

«سبع ونصف من دقائق! رقم مذهل، لا ينبسط فتسع لشتى تلك المجهودات المتزاحمة، إلا أن تعتسر له، بطول تدريب وتمارين، الطاقات البشرية فتتسق إنجازاتها، متوافقة متكاملة وكأنما توجهها آلة إلكترونية حاسبة، ونقف مأخوذين إذ لا تكاد تخلو أجواء مصر من طائرات العدو، غادية رائحة، عشرات المئات من طير أبابيل، ولا يسعنا إلا أن نظن أن موجة الهجوم الإسرائيلي قد دعمت بأسراب أجنبية لا حصر لها ولا عد، وإلا فكيف بها قد تضاعفت مثني وثلاث، وكأنها فصائل فذة من طائرات تتوالد كلما نفخ فيها الهواء».

على هذا النحو يكون صاحب هذه المذكرات قد نجح نجاحاً في توجيه ضرباته القاضية إلى المسلمة الجوفاء القائلة بأن الوقت ليس في صالح إسرائيل، وهو يختم مرافقته في نقض هذه المسلمة بقوله:

«كلا، أى أبناء وطنى ! ليس الوقت حليفاً إلا لمن عرف كيف أن يمسك به فيعتسره، ليس الوقت فى صفنا أو فى صف إسرائيل، وإنما هو أداة لمن عرف كيف أن يذللّه بالعمل الجاد مطية لأهدافه ومآربه».

(١٢)

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات عن مسلمة أخرى من مسلمات الإعلاميين الذين كانوا يتولون تخدير الشعب عن الحقيقة وشغله بالمسلمات الجوفاء دون أدنى داع لهذا التعامل والجهل والقول بغير علم مما يعود فى النهاية بالأذى على روحنا وقضيتنا: «... وسمعت أيضاً من يقول بأن العرب قد يخسرون المعركة، بل معركة تلو أخرى، ولكن إسرائيل لا يسعها أن تخسر معركة واحدة وإلا انتهت!».

ويتناول حسين ذو الفقار صبرى بنفس الأسلوب وبنفس الشجاعة مسلمة ثالثة فيقول: «.. سمعت من يقول أن لا خوف من النتيجة النهائية لمعركة المصير، فإنما إسرائيل آخر الأمر، ومهما بلغت من قوة، جزيرة معزولة وسط ذاك الخضم من مائة المليون!».

«ما هكذا يكون الحساب فى هذا العصر الذى نعيش - عصر الآليات والالكترونيات - حيث لا قيمة للسلاح الحديث إلا أن يعهد به إلى أذهان متفتحة، نفثت فيها من روحها منجزات علوم العصر».

ويؤكد صاحب هذه المذكرات على هذه المعانى المتيقظة المتحفزة ضد كل تجهيل فى نهاية كتابه فيقول:

«هلا أن احترزنا من التردى مرة أخرى إلى مهاوى المسلمات، هلا أن نفرضنا عن أنفسنا سلبيات الفترة التى ولت، فننظر بصادق بصيرة إلى ما حولنا، مفعمة قلوبنا بإيمان، متفتحة أذهاننا، عاقدين العزم على شق الطريق، مسالك وشعابا، إلى حيث النصر المؤزر بإذن الله!».

يقول عز وجل فى كتابه الكريم: ﴿قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ﴾ .

«وإنه القول الصدق، عبرة لمن أراد أن يعتبر».

وإنى أعتقد أن أفضل فقرات هذا الكتاب هى تلك التى حلل بها عن فهم عميق وجهة نظره فى أن حرب السويس لم تضع حداً فاصلاً بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، فإذا به قادر بعلمه وفهمه ومنطقه وإخلاصه لوطنه على أن يفند هذه النظرية التى روج لها مفكرو الهزيمة، بل ومن العجب أنهم لا يزالون يروجون لها كلما سنحت لهم فرصة وكأنها الحق الذى لا يأتيه الباطل:

«ولقد عجبت فتحيرت إذ ضمتنى، فى أوائل عام ١٩٦٦، ندوة إلى عدد من المهتمين بشئون السياسة الدولية - عشرة أعوام بعد حرب السويس وأربعة بعد أزمة صواريخ كوبا - فأرى تمسكاً بتلك النظرية، وكأنها مسلمة مطلقة منزهة عن كل نقد، القائلة بأن حرب السويس قد وضعت حداً فاصلاً، لا رجعة فيه - وهل تعود عقارب الساعة إلى الوراء فى ضوء من حتمية حركة التاريخ؟ بين أساليب الاستعمار القديم وتدخلاته العسكرية السافرة، وبين الاستعمار الجديد وأساليبه غير المباشرة فى إقرار السيطرة، وتاه عنهم أن حركة التاريخ إنما هى إلى تواليف جديدة قوامها عديد من عناصر مستمدة من أساليب قديمة».

«والأسانيد التى جوبهت بها هى نفسها التى كنا توصلنا إليها عام ١٩٥٦ توازن نووى رهيب فلا تجسر أى من الكتلتين على الإقدام على مغامرة ربما أزلقت (أى دفعت) بالعالم، إذ تفلت الأعصاب، إلى حرب نووية ضروس والمثل الصارخ الواضح ارتداد دولتين كبيرتين عن أرضنا، منكسرتى النفس، بفضل من مقاومة شعبية بأسلة، لم يوازرها الضمير العالمى فحسب، وإنما التوافق أيضاً بين وجهتى نظر الدولتين النوويتين الكبيرتين، ولا توافق إلا عن شعور راسخ مشترك بخطورة المغامرة فتندلع نيران الحرب النووية».

«نعم، كان هذا صحيحاً عام ١٩٥٦، ولكن طرأت من بعد على الموقف تحولات خطيرة، وهذى الشواهد عليه حية ملموسة، فأسوقها، ولكنى أقابل بمن يهون من دلائلها، وكأنما هى رواسب سلوكية أو انتفاضات لأساليب الاستعمار القديم من «حلاوة روح».



وفيقض صاحب هذه المذكرات فى تنفيذ خطأ تعميم هذه النظرية ضارباً الأمثلة ومحللاً بتفكير واع حقيقة موقف الاستعمار إلى أن يقول:

«ارتداد سافر إلى أساليب الاستعمار القديم بشدخلاته العسكرية السافرة، متحدية الرأى العام العالمى فى وقاحة وتبجح، بل متجاسرة عبر حدود التوازن النووى الرهيب! فلاشك إذن أن قد جد على الظروف الدولية جديد، ولم تعد حرب السويس حداً فاصلاً كما كان حرياً بها أن تكون!».

«وإنها لأمر لم تخف على قيادتنا السياسية، فى حرصها البالغ على تنسم رياح التغيير فى أفق الاستراتيجية الدولية، ولكن غفلت عنها للأسف جمهرة من مثقفين من المهتمين بشئون السياسة الدولية، فقصروا عن توعية الرأى العام المحلى بأبعاد ذاك التحول الخطير».

على هذا النحو يلتفت صاحب المذكرات إلى المسئولية الواضحة لمفكرى الهزيمة عن فرض هذا الفكر الغبى على قيادة قواتنا المسلحة وإهمال تقديم الفكر الحى البديل حتى وقعت الواقعة، ولا بد أن نعترف لصاحب هذه المذكرات بالشجاعة والجرأة التى جعلته يقبل على بيان مثل هذه الحقيقة على الرغم مما كان يعرف من سطوة مفكرى الهزيمة:

«تحول خطر ارتبط بمفاهيم لنا حيوية، لم تنعكس لها آثار فى تلك العقول المهيمنة على القيادة العامة لقواتنا المسلحة، فقد ظلت على اعتقادها الراسخ بأن عصر التدخل الاستعمارى السافر قد ولى، وحيث - وتلك مسلمة أخرى خطيرة استناموا لها - أن إسرائيل لن تجرؤ أبداً على مهاجمتنا وحدها ودون معاونة مباشرة صريحة من الدول الاستعمارية الكبرى، أو إحداها على الأقل، فعلىنا إذن بتلك «البطيخة الصيفى» لا هجوم من إسرائيل! بل ولا جرأة لها على التفكير فيه حتى.. مهما كان!».

وهو يدل على صحة نظريته بما حدث من إعداد قواتنا المسلحة للحرب على النحو الذى عرفه الناس جميعاً، ولم يكن هذا إلا نتيجة لهذا الضلال الذى أتاح له مفكرى الهزيمة أن يسيطر على فكر الجماهير وفكر القوات المسلحة وقادتها.. ومع هذا فإن أحداً لم ينتبه حتى الآن إلى مسئولية مفكرى الهزيمة الذين استطاعوا بذكائهم الشديد حصر السؤال فى مسئولية القيادة العسكرية أم القيادة السياسية وتوقف النقاش عند هذا الحد فحسب، ولكن ها هو ذا رجل ذكى منصف ينتبه منذ مرحلة مبكرة للهزيمة إلى دور الفكر المشبوه فى صناعتها وصياغتها:

«حتى الثالث من يونيو عام ١٩٦٧، ورغم تحذيرات رئيس الجمهورية ظلت قيادتنا العسكرية في غفلتها سادرة.. وهذى تقارير عن مجموعات كبيرة من مدرعاتنا أرهقت بالمناورة المستمرة بطول الجبهة وعرضها، ليالى وأياما، حتى فجر الخامس من يونيو نفسه، فإذا ما وقعت الواقعة وجدت نفسها عاجزة عن الحركة، مشلولة، إذ تأكلت جنازير عجلها، لا قدرة لها حتى على محاولة الدفاع وقد كلت عيون «طواقمها» وأوهنت طاقاتهم من فرط تطواف».

«تصرفات من القيادة العامة لا تفسير لها إلا اعتقاد راسخ بأن العدو لن يتجاسر فيهاجم، فلنزد إذن من الرهبة التي في قلوبهم».

ونظرة إلى تلك المسلمة التي ذكرت، استنمنا لها فأودت بنا.. فمن أين جاءهم أن إسرائيل لن تهاجمنا إلا إذا شاركتها في عدوانها علينا دولة كبرى؟».

«وكأنما من الضروري أن تكون المشاركة سافرة علنية!».

«لم تحاول قيادتنا العسكرية التعمق في دراسة حرب السويس، وإنما علق بذهنها أن بن جوريون رفض بإصرار التورط فيها إلا أن يحصل على وثيقة تضمن له اشتراك قوات بريطانيا وفرنسا إلى جانبه، وقواتهما الجوية بالذات، حماية لأجواء إسرائيل».

«وقد كان من الطبيعي، إذ تكشفست أسرار التواطؤ الثلاثي، أن يضغط معلقونا السياسيون على هذه النقطة بالذات، فيعلم الرأي العام العربى بأبعاد المؤامرة، ويطمئن ضمنا إلى قوتنا الذاتية، كرادع لإسرائيل، ولكن هذا التركيز في التعليق، بل هذا الإفراط الذى جاوز الحدود الموضوعية، رسمها لنا حقيقة قائمة بذاتها ولذاتها، وليس كما كانت فعلاً مجرد وضع أملته الظروف حينذاك، فتدفع بعقول قيادتنا العسكرية إلى طمأنينة خادعة، ويهملون التعمق في دراسة مرتكزات الخطة الإسرائيلية كما كانت، سعياً إلى استكناه اتجاهاتها المحتملة في المستقبل، وكأنما الظروف من حولنا ثابتة مستقرة على ما هى عليه إلى أبد الآبدين، بنجوة من رياح التغيير التي يدفع بها جموح التقدم التكنولوجى، مكتسحاً أمامه كل قديم كأنما الأعاصير».

(١٤)

ويحفل هذا الكتاب بتأملات ناقدة عن مسار الحرب وما كان يجب أن يتم فيها

وقبلها وبعدها، ولكننا نلاحظ أن الرجل يتواضع وهو يقدم هذه التفسيرات التي يسجلها في ذكرياته، فهو يعتمد على ثقافة قرأها أو أدركها ولكنه لا يملأ علينا وجهة نظره، كما أنه لا يعتقد في صواب ما يظنه هو، وخطأ ما يظنه الناس، ومن الواضح أنه يتكلم بثقة ولكنها في كل ثناياها ثقة المجتهد، ولنا أن نقارن بين أي نص من نصوصه وأي نص من نصوص مذكرات محمود رياض وقد تناولناها في الباب الثاني من هذا الكتاب، وعندئذ نجد رياضاً وقد تخلص دور الأستاذ الذي يملأ الإجابات الصحيحة على مقدرى الدرجات، ويعطى أحكاماً نهائية وكأن القوات المسلحة وقادتها مقاولو أنفار يعملون تحت إمرته وطبقاً لمشورته، ويكفى للتدليل على هذا أن يقول محمود رياض كما ذكرنا في الباب الثاني من هذا الكتاب: «وكنت قد اتفقت على أن يقوم الجيش بكذا!!» وكأن الجيش يعمل بأمره وفي الاتجاه الذي يريده..

ولكننا في هذه المذكرات نرى حسين ذو الفقار صبرى وهو المعروف بالعنف والشدة والاعتداد بالنفس متواضعا جدا إذا ما قورن بمحمود رياض وهو يبدو فوق الجميع علماً وقدرة وسلطة وفهماً.. ولم لا؟ ألم يصل رياض إلى منصب وزير الخارجية بينما اكتفت الثورة لحسين ذو الفقار صبرى بمنصب نائب الوزير فحسب!.. لم أر في خبرتي بالسياسة نموذجاً واضحاً للمنبر حين يخدم صاحبه كالفارق بين حديث هذين الدبلوماسيين العسكريين عن الحرب! مع أن حسين ذو الفقار صبرى كان من الضباط الأحرار ولم يكن كذلك رياض، ومع أن حسين ذو الفقار صبرى كان من الذين مارسوا العمل السرى (والفدائية) ولم يكن محمود رياض كذلك.. وربما يكون هذا هو السبب!! فإن الذين يجلسون إلى المكتب يستسهلون الأمور أكثر من الذين يخوضون المغامرات، وإن كان كلاهما حريصاً على إظهار معارفه العسكرية.

ولكن صاحب هذه المذكرات يعترف بأن تقديراته عن الحرب نظرية وهو ما لم يفعله محمود رياض أبداً وهذا هو النص الذى عبر به صاحب هذه المذكرات عن هذا المعنى : «... ولكنه كلام أسوقه على مهل وأنا جالس إلى الورق، بمنأى عن الواقع الذى كان، وعن موضوعية ما لا يسه من ظروف، فأخير بعضاً مما تساقط إلى من معلومات، مطرأ عوامل مازلت أجهلها وأخرى ليس من سبيل إلى التغافل عنها، لولا أنها حرية بأن تنشر بتلك الصورة التى أسمى إليها بخيالى، شفاء لغليل التمنيات، ثم إن المرء فيما بعد النوازل، وبعد أن تبين له بعض حقائق، موكل بأن يتوسم في نفسه مراتب من حكمة ونفاذ بصيرة».

يتحدث صاحب هذه المذكرات فى مرحلة مبكرة عن خطأ استراتيجيتنا فى الحرب على ضوء ما وصله من معلومات فى ٨ يونيو وهو لا يزال فى الأرجنتين وهو يشير إلى الخطأ الكبير فى الإعلان عن عدم قيامنا بالضربة الأولى، وهو يتساءل عن الضربة الأولى وأين تقع، كما يتعجب من دفعنا بأغلبية مدرعاتنا لتكون فى متناول الضربة الأولى!!! ويقول:

«وفى ضوء ما يتيسر لى الآن من معلومات، فإننى لأعجب كيف دفعنا - وتلك نيتنا - بالجزء الأكبر من قواتنا المدرعة إلى الخطوط الأمامية، فى متناول تلك الضربة الأولى، والتى نعلم أن العدو سوف يباغتنا بها».

«ثم أين تقع تلك الضربة الأولى؟ إن حرب الحركة تستلزم من المهاجم أن يخفى نيته من حيث أين تكون، فإذا ما تفتحت أمامه الثغرة أمكنه أن يدفع من خلالها فجأة بخيرة قواته الضاربة دون احتمالات تعرضها لهجمات مضادة قوية قد توقف من تدفقها، فيتيسر له حينذاك الالتفاف على المواقع الدفاعية فيحصرها ويعزلها بعضاً عن بعض».

ويتحدث صاحب المذكرات عن أسس العلم العسكرى القائلة بالمرونة وسرعة الخاطر وتوزيع القوات وتحقيق الاختراق:

«ولذا فإن المهاجم يحاول مشاغلة الجبهة كلها، فيحار المدافع أين القطاع الذى سوف تقع عليه الضربة المركزة بثقلها، ويضطر إلى توزيع احتياطيه بينها جميعاً، بل إن من أساطين حرب الصحراء، أمثال روميل، ممن يتمتعون بسرعة خاطر ومرونة فائقة، من يدخل المعركة حاملاً فى ذهنه عدداً من خطط تبادلية، فيضغط فجأة وفى نفس الوقت على عدد من قطاعات الجبهة حتى إذا تداعى أحدها، تحول إليه فوراً، محوراً رئيسياً لعمليات الاختراق».

وهو يعترف بأن الأمور أكبر من هذا، ولكن المبدأ الأساسى يظل هو العنصر الحاكم فى الخطط التى تستدعى الاحتفاظ بالقوات الضاربة إلى الخلف قليلاً حتى تستطيع الحركة فى كل الاتجاهات:

«ذاك هو المبدأ الأساسى، ولكن مع التبسيط الشديد، فإن الترابطات الجغرافية

والتكتيكية بين قطاعات الجبهة تجعل المسألة أعقد من ذلك بكثير، آلاف من عوامل فرعية لا يمكن إغفالها، تفرض على القائد فى الميدان نقلات سريعة من خطة إلى أخرى، وخاصة فى تلك الدقائق الحرجة الحاسمة التى يستمر فيها القتال ويستخدم، بل وأن يبتدع تكتيكات يستحدثها فى التو واللحظة، تصدياً لتقحم (أى اقتحام) يدهمه فجأة ، أو اغتناماً لفرصة هى إلى زوال ولم تكد تلوح بوادرها».

«ومن هنا فإن المهاجم يحتفظ بقواته الضاربة إلى الخلف قليلاً، فى صورة من توزيع مترابط، فيتيسر لها أن تنطلق فوراً فى تتابع متواصل متكاتف إلى حيث تصدعت الجبهة، وهو أى مكان من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار».



ويضرب حسين ذو الفقار صبرى أمثلة قيمة من التاريخ المعاصر مما أتيح له أن يستقرئه من دروس الحرب العالمية الثانية، سواء فى ذلك نجاحات الألمان فى اختراق خط ماجينو فى بداية الحرب، أو ما وصل إليه روميل من أداء متقدم فى حروب الصحراء التى جرت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى إن هذه التطبيقات أصبح اسمها «الحركة المطلقة» دلالة على أهمية القدرة على التحريك السريع للقوات، وفى الحق فإن هذا هو جوهر ما كنا نفتقده فى الأيام التالية من حرب ١٩٦٧، ويبدو واضحاً أننا لو كنا أخذنا بأى قدر من هذه الاستراتيجية التى يصورها صاحب هذه المذكرات لاحتفظنا بسيئاء أو بالجزء الأكبر منها على الأقل:

«تلك أمور أصبحت من بديهيات حرب الحركة منذ أن نجح الجنرال الألمانى «جودريان» فى اختراق استحكامات خط «ماجينو» فى أوائل الحرب العالمية الثانية، ثم إنها أصبحت أكثر من بديهية حين ارتقى بها المارشال روميل إلى مستويات عليا من مهارة فى التطبيق فى حروب الصحراء، سمتها الحركة المطلقة، لا تعوق انطلاقاتها اعتبارات ملزمة من حيث مدن محصنة أو مناطق سكانية قد تتحول إلى معاقل مقاومة أو تخريب، أو طرق مرصوفة أو شبكات ممدودة من سكك حديدية لا يجوز التغافل عنها أو إسقاطها من الحساب، فهى ميزة لمن يسيطر عليها أو أن يمتنعها عن العدو، حرب ميدانها لوحة تكاد أن تكون مسطحة تماماً، النصر فيها للمهارة «الشطرنجية» المطلقة».

ويمضى صاحب هذه المذكرات كذلك ليشرح لنا الخطة التى مكنت روميل من تحطيم

مئات من الدبابات فى شمال أفريقيا وكأنه يتمنى لو كان هذا قد مورس من قاداتنا وقواتنا:

«إذا كان هذا هو حال المهاجم، فإنه ليتحتم على الجانب الذى فرض على نفسه أن يدخر جهده إلى ما بعد الضربة الأولى، أن يكون أكثر حرصاً فيتمتع بتوزيعات قواته الضاربة إلى خلف، بمنأى عن بغتات العدو، ولكنه قادر مع ذلك أن يسارع بها فيطبق بضربات متلاحقة متألبة (أى متضافرة) حيثما تنكشف للعدو عورة، بل أن يخطط لها - فهي ذريعة ذلك الجانب الذى يلجأ إلى الدفاع استعداداً للانتقال فيما بعد إلى الهجوم - فيدفع بها إلى تلك الأماكن التى يمويه فيها على العدو بضعف ليس فيها، يستدرجه إلى ثغرة يفتعلها فى نفسه عن عمد، فإذا ما قذف العدو بقواته الضاربة وجد نفسه قد وقع فى شرك منصوب، فجوانب الثغرة لا تتداعى كما كان يظن، بل تثبت وتضيق الخناق على مؤخرة القوات التى جاوزتها فإذا بها معزولة وهدف لضربات تدهمها من كل صوب، ومن حيث لم تكن تتوقع».

«إنها فى خطوطها العريضة الخطأ التى مكنت روميل من تحطيم مئات من الدبابات، كانت بريطانيا قد أرسلتها إلى شمال أفريقيا على عجل، وتهدج صوت تشرشل همماً وغماً وهو يروح بالخبر إلى أعضاء مجلس العموم».

(١٦)

ولا يكف صاحب هذه المذكرات عن الحديث عن أهمية الاحتفاظ بالمدركات قادرة على الحركة والمناورة، وهو يزيد القارئ العادى من أمثالى فهماً بطبيعة حروب المدرعات فيشبهها بحروب البحر حيث يكون الصواب أن تتوقع السفينة الهجوم من كل اتجاه، ومن ثم فلا يجوز لها أن تلقى بمراسيها إذا ما حلت الحرب، وعلى هذا النحو كان صاحب المذكرات يريدنا أن نحفظ بالمدرعات، ولكنه مندهش من الاستراتيجية التى اتبعناها حين صورنا فى الصحف مدرعاتنا مدفونة فى حفر فسلبناها أقوى نقاط قوتها فى مقابل أن نهىء لها القدرة على استخدام مدافعها القوية فحسب !! وهكذا يشخص حسين ذو الفقار صبرى استراتيجيتنا فى حرب المدرعات على أنها متأخرة لا تكاد تحظى بأى تقدم عن الاستراتيجيات التى كانت متبعة قبل الحرب العالمية الثانية، فإذا صح هذا الذى يقرره

صاحب هذه المذكرات فإن للمرء من أمثالي أن يتساءل عن هذا التخلف الذى أصاب فكرنا العسكرى فى هذه الحرب، وإنى لأذكر هنا ما كتبه الفريق صلاح الحيدى فى كتابه «شاهد على حرب يونيو ١٩٦٧» مؤكداً أنه لو كانت القوات المسلحة المصرية قد انتصرت فى هذه الحرب بما كانت عليه من قصور واضح، لتغير مجرى التاريخ العسكرى كله:

«كان علينا إذن أن نحفظ بقواتنا المدرعة موزعة بعمق إلى الخلف، بمنأى عن منازع الضربة الأولى وغلوائها، وليس كما شاهدنا فى بعض ما نشر من تحقيقات صحفية مصورة، مدفونة فى حفر، تهيب لها بالفعل استخدام مدافعها القوية من خلف الاستحكامات الدفاعية، ولكنها تسلبها إذا ما دهمت، أعز ما تملكه المدرعات، ألا وهى القدرة على الحركة والمناورة، وهو ما هذفت إليه تلك العقول التى اخترعت الدبابات، فإذا بنا نترد بها إلى عقلية ما قبل خط «ماجينو»، وقد قيل إن حروب المدرعات قريبة الشبه بالحروب البحرية، عليها أن تتوقع الهجوم من أى اتجاه، مثلها مثل سفن الحرب، لا يستقيم لها أن تلقى بمراسيها إذا ما دنت ساعة الاشتباك».

«كان علينا أن نحفظ بمدرعاتنا بمنأى عن بغتات العدو ثم مرتكزة إلى خطوط إمداد لها دعائم راسية فى تلك المفاتيح الجغرافية لشبه جزيرة سيناء، جبل وبيير الحسنة وتمد ونخل، ثم بير روض سالم، ومن خلفها بير جفجافة وتمر متلا، مع توجيه غناية خاصة لوضعية السكة الحديدية التى تربط بين العريش والقنطرة شرق».

(١٧)

ويبدو صاحب هذه المذكرات ملماً إلى حد كبير بديناميات السياسة الإسرائيلية فى الوقت الذى كانت فلسفة نظام الحكم فى مصر قائمة على تجاهل كل ما يخص إسرائيل وسياستها، ولكن يبدو أن أمثاله من رجال الدبلوماسية المصرية كانوا يقرأون فى الإسرائيليات بقدر ما يمكنهم فى ذلك الوقت وقبل أن ننتبه إلى ضرورة معرفة ما فى إسرائيل ونرفع شعار «اعرف عدوك» فيما بعد حرب ١٩٦٧، ولست أجافى الحقيقة حين أقول مثل هذا القول، ولكن عبارات صاحب المذكرات نفسها تنبئنا بهذا، وانظر إلى ألفاظ من قبيل «عكف» فى قوله «عكف على دراسة الشخصيات الإسرائيلية

الحاكمة « بينما كل الناس اليوم يلمون بكل تفصيلات حياة باراك وتنتياهو وغيرهما ، ولكن الحال كان غير هذا في ١٩٦٧ ولولا العصابة السوداء على وجه ديان ما تذكره الناس ، ولربما يعجب بعض القراء اليوم من أن يرد ذكر مناحم بيجن في ١٩٦٧ بينما لم يطف اسمه بمعلومات العرب إلا في ١٩٧٧ !!) ولكن صاحب المذكرات يستشهد بدخوله الوزارة يومها على انتواء إسرائيل الحرب ، وهو يشرح لنا كيف كان من الممكن تفسير وتنبؤ ما حدث في ضوء التغيرات الداخلية التي تمت في صفوف العدو، وهو يتحدث بحكمة عن دور قيادات إسرائيل في إشعال حرب ١٩٦٧ :

«ثم بعد ذلك عامل نفساني لا يلتفت إليه إلا من عكف على دراسة الشخصيات الإسرائيلية الحاكمة - دراسة لا غنى عنها بأي حال - فإن الفاصل بين شن الحرب أو الركون إلى السلام، حتى فيما يتعلق بالدولتين العملاقتين، إنما شعرة دقيقة متعلقة بقرار يتخذه آخر الأمر شخص فرد - مهما تضخمت أكوام التقارير، وتنازع الرأي فرق من مستشارين - في ضوء من موازنة بين كفتين، قرار مرتبط أشد الارتباط بتكوينه النفسي، وعلى الرغم من الصورة البطولية التي حيكت حول بن جوريون، وكأنه شخصية أسطورية منتزعة من أسفار الأولين، مغوار مقدم، نعم، ربما هو كذلك إذا ما حزم أمره، ولكن دون ذلك، وفي تلك الأوقات العصيبة التي تسبق اتخاذ القرارات، فهو فريسة للمخاوف والشكوك، متأرجح أبداً بين آماد من تفاؤل مطلق وتشاؤم حالك بهيم، صورة مناقضة تماماً لأولئك الرجال الذين انتقلت إليهم مقاليد الأمور، حين أعيد تشكيل الوزارة الإسرائيلية، فدخلها موسى ديان ومناحم بيجن، أولهما لا يؤمن إلا بالحرب، والحرب الخاطفة المفاجئة، الحرب الوقائية كما يسميها، ولكنها في الحقيقة، الهجوم الغادر الآن وفورا ! وثانيهما سفاخ، نزاع يحنن إلى ذكريات مذبحه دير ياسين».

ويستطرد صاحب المذكرات إلى الحديث عن الكيفية التي وصل بها هذان الزعيمان إلى مواقع الحكم في إسرائيل فيما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ فيقول:

«ثم إنهما لم يقفزا إلى الحكم عنوة، وإنما أتى بهما وقد اطمأنت المؤسسة السرية المهيمنة على الصهيونية العالمية، فلاشك أن مثل تلك القوة الموجهة لها وجود، والشواهد على ذلك لا يتسع المجال هنا لتفصيلها، على أن قد أعدت العدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات، إن خانها التوفيق فيما خططت انتزاعاً للمبادرة».

«هى المؤسسة السرية المهيمنة على الصهيونية العالمية، وليست المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كما قيل، إذ ليست هذه إلا مجرد فرع ضمن فروع عدة، يؤتى بأفرادها أو ينحون عن مراكزهم حسبما يقتضى الحال، فلو أننا راجعنا المخططات الرامية إلى مساندة إسرائيل لأذهلنا اتساع نشاطها على المستوى الدولى جميعاً، شاملاً لاتجاهات شتى، ثم التنسيق بينها فى دقة بالغة».

وفى مقابل هذا كله فإن صاحب المذكرات لا يبنى عن وصف جمود الحركة السياسية فى صفوف قيادتنا وارتكانها إلى تفكير قديم وغير واقعى عن استراتيجية العدو، فضلاً عن انشغالها بجلوسات الأُنس والفرقة (وهو هنا يغمز بوضوح شديد بل يصل إلى ذكر التعبير الشائع: انعدال المزاج) وهو يسخر من الاطمئنان الزائد الذى تمتعت به هذه القيادات فيما قبل حرب ١٩٦٧ فيقول :

«ولكن العالم كان قد انفعّل أساساً ضد غطرسة الدولتين الكبيرتين، وليس «حق» إسرائيل فى الرد على حملات الفدائيين (كذا!) و«البركة» فى قصور.. بل فى الجوامح (أى الاندفاعات) العشوائية التى (لجأت إليها) وسائلنا الإعلامية، فهنيئاً لقيادتنا العسكرية و«بطيختها الصيفى». فما أحلاها مذاقاً فى الأمسيات حين تصفو جلسات الأُنس والفرقة وقد انعدل المزاج!».

(١٨)

ولا يبدو حسين ذو الفقار صبرى منفعلاً بهذا الذى يصوره فى أثناء الحرب، ولكنه يبدو وهو مصمم على تكراره والتأكيد عليه فى حديثه التأملى الذى كتبه بعد عام من وقوع الهزيمة لا يكف صاحب هذه المذكرات عن تأمل الجوانب المختلفة لما حدث فى هذه الحرب وقبلها، وهو يفعل هذا لا من أجل إلقاء الاتهام على عاتق أحد دون أحد، ولا لجلد الذات ولا لتصفية حسابات شخصية أو تبرئة نفسه، وإنما هو يفعل هذا بروح وطنية صرفة متجردة لخدمة وطنها، ولنقرأ هذه العبارات الحافلة بالشعور والولاء وهو يتحدث عن مجريات الحرب والضربة الأولى والانفعال بها فيقول:

«... كانت الضربة الأولى قاصمة، وقيادتنا العامة فى حالة من ذهول، لا تجد من متعلق إلا تلمس فسحة من وقت فربما أن جاءتها نجدة من السماء أو أن تقع معجزة ما.. فلجأت إلى أفدح أخطائها جميعا، إذ تخفى (يقصد أنها أخفت) حقيقة الموقف عن القيادة السياسية!».

«وفى لحظة ظنتها من تجل، ومضى فى ذاكرتها أن انسحاب قواتنا عبر القناة عام ١٩٥٦، وقد أنقذ الموقف حينذاك.. حقيقة أخرى استندت إلى سالف ظروف وملابسات، فاخترتها بعض عقول (وقد حولتها إلى) مسلمة مطلقة، سحرية الأثر، أكيدة المفعول، إذا ما تأزمت الأمور».

«ولكن أوامر الانسحاب عام ١٩٥٦ صدرت بينما قواتنا لم تكن قد حشدت هذا الحشد الذى كان عام ١٩٦٧ فى سيناء، إذ احتفظ أول الأمر بجلتها لمواجهة احتمالات تدخل بريطانى - فرنسى عقب تأميم القناة، فلما أن تحركت إسرائيل، وكأنها أقدمت على المغامرة وحيدة دون شريك، بدأت قواتنا فى عبور القناة إلى سيناء، معتمدة على ألوينا المتقدمة، قليلة العدد، المراقبة على الحدود فى تعطيل الزحف الإسرائيلى، ريثما يتسنى لنا الاحتشاد (أى التعبئة والتجمع) فالتخطيط لمواجهة فى قلب شبه الجزيرة، عند منطقة بير روض سالم بالذات».

(١٩)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات بأسى شديد وأسف بالغ على ما فات عن انكشاف كل خططنا واتصالاتنا أمام العدو الإسرائيلى فى حرب يونيو ١٩٦٧ وهو يصف موقف القيادة الإسرائيلية فى هذه الحرب كما تراءى له فيبدع فى الوصف ويقول:

«والقيادة الإسرائيلية غير غافلة عما تم، فهى دائمة التصنت على اتصالاتنا اللاسلكية، مسيطرة على الأجواء، تقرأ ما يجرى على الأرض وكأنها فى كتاب مفتوح، مدركة تمام الإدراك للأهمية الاستراتيجية القصوى لتلك الممرات، فتنفذ إليها قوات «مظلية» تسقطها من الجو، وتتخير من قواتها البرية ما تحدد بها حثيثا صوب تلك الممرات، فتسارع إليها لا

تلوى على شىء، مواصلة آناء الليل بأطراف النهار، متجنباً الالتحام مع أى من قواتنا المتناثرة هنا أو هناك، بل تجاوزها متفادية مواقعها، تراوغها فتفوتها، فى وعى تام بأن انتزاع الدقيقة بل الثانية معناه إحكام الحصار من حولها جميعاً، وقد سمعنا كيف أنها فى تعجلها لم تتأن حتى إذا نفذت عن بعضها الوقود حتى يواتيها المدد، وإنما تشد بعضها بعضاً بالجنائزير، وتمضى إلى أمام لا تلوى على شىء، تسابق الزمن وتود لو أن تسبقه، وكأنما ابتعائاً لجوهر تلك الصورة الموغلة فى القدم، وانتهم بها أسفار الأولين، إذ تدك جيوش الملوك المتحالفين بوابل من سجيل، ثم يسارع الرب فيوقف حركة الزمان، فتكتمل ليشوع بن نون فرصة القضاء على أعداء بنى إسرائيل».

«هذا وقواتنا التى تم حشدتها على مدى أسابيع طوال، ما تزال متناثرة بقضيتها وقضيضها على صفحة شبه جزيرة سيناء، فإذا ما تكاثفت صفوفها، متزاحمة، متدافعة المناكب، بغية عبور هذه الممرات بخوانقها الرهيبة، قليلة العدد، حصدت حصداً وكأنها الهشيم! ممرات صهرت عند مداخلها معدات جيش بنيانها بما اقتطعناه من قوت الشعب طيلة سنوات عشر، ممرات فاضت على جنباتها أرواح الآلاف من زهرة شبابنا، تعلقت مقاديرهم ومصائرهم بسمادير ذهن ملثات».

«تصرفات هى فى صميمها تراكب (أى تجمع) متهايل (أى مهول) من أخطاء فادحة فوق أخطاء. فتنتهك عن الوطن أسباب الأمن والسلامة، مستذلاً، متفسخ الأوصال، مستباح الذمار (أى مستباح الحمى والحدود)، نهياً لمن تسول له نفسه اغتصاب حماه».

«تصرفات (فصلت) فى كلمتى هذه، ليس إثارة «لما جاع النفس»، كما قد نقول فى بعض أغانيها العاطفية، وإنما إهابة إلى حذر فلا نتردى مرة أخرى إلى مهاوى جديدة».

«تصرفات خرقاء - وإن الخرق لشؤم كما جاء فى الحديث الشريف - دفع بها تعلق الأذهان بمسلمات أضيفت عليها حالة من قدسية، وكأنها حقائق مطلقة، أزلية أبدية، بنيان شامخ من واجهات تفكير بينما العقول خواء...!!».

«فإن البشر، إذا ما ووجهوا بالمعضلات، إنما يتصدرون لمعالجتها فى ضوء من دراسات مستفيضة لأبعاد الموقف، فيستخلصون منه الأساسيات، تلك الحقائق الأولية التى هى الركائز الوطيدة للرأى السديد».

«مكمن الخطورة فى أن يركن المرء إلى صورة ربما أن تحدت لها معالم، تصويراً صادقاً لأبعاد موقف معين، اكتنفته ظروف معينة، حيث ترابطت تلك الحقائق الأولية فى إطار من قوى محسوبة المدى، محددة الاتجاه، إلى معادلة شبه «فيثاغورية»، فيتعلق بها من قصرت مداركه أو تشعثت همته إلى عديد من نوازع، وكأنا هى مسلمة مطلقة، صالحة لكل عصر وأوان، مبرأة من كل نقد، تعفيه من عنت إعمال الفكر وإعادة التقييم».

(٢٠)

ويعقد صاحب هذه المذكرات مقارنة من أهم ما يمكن بين ظروف حرب ١٩٥٦ وظروف حرب ١٩٦٧ وكيف كان من السهل على قيادة قواتنا المسلحة أن تنتبه فى سهولة إلى أنه لا يجوز تكرار خطة نجحت فى ١٩٥٦ لمجرد أنها نجحت، وهو يتحدث عن الفرق بين القناة فى الحربين وسوء تصرف عبدالحكيم عامر دون ذكر اسمه صراحة وإن كان هذا لا يخفى على أحد بالطبع:

«المبدأ الثابت للاستراتيجية المصرية القويمة، هو أن تدافع مصر عن القناة، فيكتب لكتليهما السلامة، وليس العكس، فتضيع هذه وتلك!».

«المبدأ القويم، كما أقول، ومع ذلك فالخطر كل الخطر التثبيت به على علته مسلمة مطلقة، فقد رأينا عام ١٩٥٦، كيف تضافرت علينا ظروف شاذة أجبرتنا على المفاضلة بينهما، فكان القرار بالتضحية بالقناة فداء لمصر، بل إن ملايسات الموقف الدولى أعطتنا، إذ ضحينا بالقناة، سلاحاً نهدهد به مقدرات دولتى العدوان الكبيرتين فى الصميم، فكانت نجاة مصر المنطلق إلى استعادة القناة».

«أما فى يونيو ١٩٦٧ فقد انطوى قرار الانسحاب على التضحية بهم جميعاً.. وحفاظاً على ماذا!».

ويصل صاحب هذه المذكرات إلى إضفاء أقصى الصفات وأقصى الألفاظ على صاحب قرار الانسحاب ويقول:

«قرار أخرق، زاد من خرقه نزق استحوذ على صاحبه فراح ينفث به كيفما اتفق إلى كل من تهيأ له الاتصال به من وحدات، وأكاد أجزم أنه كان مسارعاً به إلى تلك التى

كانت أقرب إلى القناسة، اعتقاداً منه - فإن العلم «نورن»! - أن تلك هى أسرع وسائل الانسحاب، الأقرب فالأقرب وهكذا على التوالي، فيا له من منطق!». «وأخيراً، ثم أخيراً بعد عدد من ساعات، والحرب الحديثة إنما حسابها بكسور من ثوانى تعلم قيادتنا الميدانية بالقرار الخطير!». □

ويعود حسين ذو الفقار صبرى ليؤكد على المعنى الذى طرحه من قبل وهو لا يكاد يصدق أن يصدر قرار عسكري مصرى بكل هذا القدر من النزق:

«قرار خطير وأخرق ما فيه إن لم تكن إليه حوجة أو ذريعة سوى سانحة من جهالة (يقصد لحظة طيش) ارتقت به فى ذهن صاحبه إلى مسلمة استراتيجية أصيلة لا يأتيها باطل! وغاب عنه، أو أنه لم يع قط، أن القرارات الخطيرة إنما هى ألمعية فكر ينفذ فجأة إلى جوهر الأمور، إذا ما أعضلت، بفضل من دراسة شاملة سابقة وعمق تمحيص وشتان ما بين ظروف عام ١٩٥٦ وتلك التى لابتست الموقف فى سيناء فى أوار شمس يونية من سنة الشثوم تلك ١٩٦٧، حين تعلقت مصائر الوطن الغالى بذهن ملتاث، «هلوس» بأوامر انسحاب، راح ينفث بها إلى كل اتجاه، فيعلم بها الأعداء فى تصنتهم الدائب على وسائل الاتصال قبل أن تفاجأ بها، فتذهل لها قيادة القوات فى الميدان!».

«أخطر ما انطوى عليه هذا القرار من أخطاء فادحة هو جهل صاحبه المطبق بأساسيات عمليات الانسحاب، وخاصة فيما يتعلق بالمدركات فى حروب الصحراء حين تكون فى حالة اشتباك فعلى مع عدو مهاجم، إذ يتحتم عندئذ على الوحدات جميعاً أو يكاد، المتأثرة بطول الجبهة وعرضها، أن تخضع فى تحركاتها لحساب دقيق أى دقة، فتتعاشق حركة كل منها على حدة مع الصورة التكاملية لمجموع التحركات الأخرى، ومتوقعة الحركة التالية لأى منها على ما أحرزت زميلاتها من نجاح، أو ما يكون قد أصابها من فشل فيتدارك».

«إنها أشبه ما تكون بحركات النغم المتألف وترابطاته الإيقاعية المتشابكة فى المتابعات الموسيقية، إلا أنها ليست هنا نقلاً عن «نوتة» أحكمت تفاصيلها فيلتزم بدقائقها القائد فى الميدان، وإنما هى خطوط إيقاعية عريضة، تحابه خلال التنفيذ بنواشز مفاجئة، فيقابلها فوراً، وبألمعية من بديهة، بابتداعات - وكأنما هى مرونة تنغيمية فائقة - فيعود بهذه

التنويغات المبتكرة إلى الخط الإيقاعي الأصيل، أو قل إنها عملية خلق فوري لتوافقات من إيقاعات مركبة متغيرة، ولكنها مشدودة أبداً في سعيها إلى تحقيق آية من خاتمة، هي الهدف المنشود».

«إنها عملية أشد ما تكون حاجة إلى سيطرة مركزية صارمة - ميدانية حاضرة وليس متوارية بعيداً عن خطوط القتال - ثم إلى وحدات قياداتها على علم وثيق مسبق بخطط الانسحاب، بل بعدد من خطط انسحاب تبادلية، فليس بوسع كائن من كان التنبؤ بأى الأسباب سوف تفرض ضرورة الانسحاب، فإذا ما حزم القائد فى الميدان أمره، أخطر قيادات الوحدات بالاسم الرمزي للخطوة التي اختار تطبيقها، محكماً فى الوقت نفسه قبضته على زمامها جميعاً، موثقاً بها اتصالاته كل التوثيق فيواجه تطورات الموقف المفاجئة، أولاً فأول، بحساب من دقائق وثوانى».

(٢١)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات مرة أخرى بتفصيل معقول وتبسيط جيد عن العقيدة العسكرية القائلة بصعوبة الانسحاب:

«ثم إن عمليات الانسحاب، حتى فى تلك الحالات التى يكون قد أحكم التخطيط لها مسبقاً، هى أخطر ما يمكن أن يواجه به قائد فى الميدان، خاصة إذا كانت الحرب حرب حركة على الأرض العراء، إنها المحك الحقيقى لقدراته، فكم من أخطاء يطفى عليها فيخفيها نجاح طارئ فى حالات الهجوم، أما فى عمليات الانسحاب فإن الزلة إن لم تتدارك فوراً تنقلب إلى كارثة محققة».

«النجاح الطارئ الذى تحمزه وحدة من وحدات جيش مهاجم ربما أصابت عصباً حساساً أو أشاعت عند العدو ذعراً مفاجئاً، أما النجاح الذى تصيبه وحدة من وحدات جيش منسحب فلا بد لها أن تحقق الهدف الذى رسم لها، ثم حذار أن تجاوزه، فى سعى مجرد إلى مسابقة زمن، أو وصولاً إلى موقع ربما بدا لها أفضل أو أمتع! نعم. فإن سعيها إلى مزيد من سلامة، من حيث ظروف زمان أو مكان، خارج دائرة التنسيق الصارم بينها وبين أوضاع الوحدات الزميلة، ربما أفقد هذه دون أن تدري تلك، مرتكزاً هو ضرورة لها

لازمة، فتعجز إذ يحين دورها عن الاضطلاع بما نيظ بها من مهام، وهكذا بالتبادل وعلى التوالي».

ويرد صاحب هذه المذكرات بكثير من الإيضاح لاستراتيجيات الانسحاب وكأنه لا يزال يتمنى لو كانت الأمور قد سارت على هذا النحو، ومن فضل الله علينا أننا لم نلجأ إلى الانسحاب منذ ذلك اليوم الحزين، وأن الله سبحانه وتعالى رزقنا في حرب ٦ أكتوبر قائداً أعلى كان على استعداد لأى شيء إلا الانسحاب!!:

«ويمكن أن يقال بصفة عامة، وفي صورة من تبسيط، أن أول واجبات القائد حين يتقرر الانسحاب، هو توجيه عدد من وحداته الأمامية إلى حيث الخطر، فيدفع بها إلى هجمات شبه انتحارية، كسباً للوقت، بينما يتحتم على مؤخرة جيشه أن تستمسك بمواقعها فلا تتزحزح عنها مهما كانت الظروف، إلى أن تتعداها قوات زميلة، وظيفتها احتلال مواقع دفاعية إلى الخلف منها، فإذا توطدت فيها أصبحت هى المؤخرة الجديدة، ومن ثم مرتكزاً لانسحاب تلك القوات التى كانت من قبل هى المؤخرة».

«مؤخرة الجيش إذن، إذ تطفّر بها إلى الخلف وحدات تلو أخرى فى اتساق تبادلى متواتر، هى الركيزة الوطيدة للجيش المنسحب، ليس فقط من حيث إنها مستلزمة مادية لا غنى عنها، ولكن لأنها أيضاً من دعائم الروح المعنوية، والتى هى عرضة لأن يعصف بها مجرد الشعور بأن الجيش قد فرض عليه التخلي عن مواقعه الأصلية، تراجعاً أمام هجمات لا قبل له بأن يثبت فيتصدى لها، أما فى معركتنا هذه فأى هزة نفسية حرية بأن تقوض الروح المعنوية من أساس، إذ أدخل فى روع قواتنا، إذا ما انتوت، فالطريق إلى تل أبيب أمامها منبسط، بل بلغنى إذ عدت إلى الوطن، أنه فى نفس الوقت الذى تحول فيه جيشنا إلى حطام، خرجت بعض صحافتنا على الملأ بعناوين، زائرة هادرة بأن قواتنا تطوى الأرض طياً إلى مشارف كبريات المدن الإسرائيلية، فأى فجوة تلك.. أى هوة بين ما نقول وبين ما هو واقع، كما تعودنا أن نفعل فى اللافتات التى ترفع!».

(٢٢)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات بقدر من التفصيل على صعوبة الانسحاب المضاعفة حين يتم فى الصحراء المكشوفة، وإذا به يلفت نظرنا إلى أن المحافظة على الأجانب لا تقل أهمية عن الحفاظ على المؤخرة:

«إلا أن العبرة في حروب الصحراء، حيث لا قيود جغرافية، أو تكاد على الحركة، ليست في الحفاظ على سلامة مؤخرة الجيش وحسب، وإنما أن نؤمن الأجانب أيضاً، فهي من مواطن الخطر، هذا إلى عديد من تفاصيل أخرى مرتبطت بقدرات الجيش المهاجم، خاصة إذا ما انعقدت له السيطرة على الأجواء، فيتحتّم أن تكون الدفاعات متناثرة وإن ترابطت من حيث دقة التوزيع، متناثرة.. فهي ليست أهدافاً سهلة لطائرات العدو ولكنها مترابطة بأن تكون مجالات نيرانها الدفاعية متقاطعة فلا يتأتى للعدو التركيز على أى من المواقع بغية اختراق الجبهة دون التعرض لنيران متألّبة تحدّق به فتأخذه من كل جانب».

ويزيد صاحب هذه المذكرات أسانا حين يذكر لنا إشكالية جديدة تتعلق بعتمية انسحابنا في الليل بسبب التفوق الجوي للعدو بينما كانت قواتنا تعاني من صعوبات جمّة في الحركة الليلية:

«ثم إن التفوق الجوي للعدو - خاصة إذا ما كان كاسحاً كما رأينا - يفرض على القوات المنسحبة أن تقصر تحركاتها على ساعات الليل إلا في حالات نادرة من ضرورة قصوى، أما نهاراً فعليها أن تثبت في استحكاماتها الدفاعية، مدججة بأسلحتها المضادة للطائرات، وإلا حصدت حصداً في الأرض العراء، وأن تقابل مدرعات العدو، أينما تجمعت سعياً إلى اقتحام مواقعها، بهجمات «انتحارية» تعويقية، تكاد أن توهم العدو بأن قد قررت التحول إلى الهجوم المضاد، وأن تتخذ تلك الهجمات طابعاً «التحامياً»، يفقد طائرات العدو القدرة على التمييز، فتحجم عن الضرب وإلا قذفت قواتها من ضمن».

«هذا من الناحية النظرية، فإذا تصفحنا الواقع الجغرافي وجدنا حقيقة كبرى تفرض نفسها فرضاً على أى مواجهة عسكرية بين إسرائيل ومصر، ألا وهي القيمة الاستراتيجية بالغة الأهمية لشبه جزيرة سيناء، إنها عبء فادح على كاهل أى قوات مهاجمة، أرض عراء لا مأوى فيها أو يكاد، إلا أن تعد خطوة تلو أخرى، ولا مراكز تموين، من وقود لمركبات الحرب والنقل، ضرورة لازمة منذ أن كانت الحروب الحديثة، ومن أطنان القذائف استعواضاً لما تستنفذه شراهة المدافع تحركها آلية الإلكترونيات. ثم ما ليس منه بد من خزائن للماء، رياً لآلاف من رجال، كميات ضخمة تنقل عبر المسافات الطوال وخلف الجيوش المنطلقة إلى أمام، وإلا أوهنت حركتها، أو أن يصيبها الشلل آخر الأمر».

«ثم إنها أرض حبتها الطبيعة بمفاتيح جغرافية، آخرها وأحصنها تكاد أن تشكل في صورة خط متصل الحلقات - من ممر متلاً جنوباً إلى سبخات البردويل شمالاً - خط يوازي مجرى القناة بعض الشيء، بعيدة عنه مع ذلك بما يكفل نصاباً من أمن، فهي خط دفاعي

أكثر من مثالي، عدد من مضايق وشعاب، بعضها خوائق رهيبة، تعطى لمن استحكم فيها القدرة على السيطرة على التحركات، أياً كانت، من مصر وإليها». «إنها معاقل لا يفرط فيها أى ذى عقل أو إدراك، حتى يتم سحب جمة القوات عبر القناة، لو أن كان الانسحاب عبر القناة ضرورة!». «إلا أنه لم يكن للتضحية بالقناة من لازمة سوى تلك التهيؤات التى استلهمت، وكأنها الوحى، من واقع ارتكز على سالف ظروف لم يعد لها شبهة من وجود».



ويحاول حسين ذو الفقار صبرى أن يتأمل العلاقة بين القيادة العامة والقيادة الميدانية فى حديث سريع متأمل لم يتح له بالطبع (وقد نشره فى ١٩٦٨) أن يعرف ما عرفنا - وما لا نزال - نعرف عن تفصيلات انعدام الاتصال بين القيادة المركزية والقيادة الميدانية: «ومن حق قواتنا المقاتلة علينا، وإنصافاً لها، التوقف قليلاً فنتساءل عما إذا كانت القيادة العامة قد تدارست الموقف من قبل مع القيادة الميدانية فتعد ولو خطة انسحاب يتيمة يلجأ إليها إذا ما أحوجنا إليها الحال، كما تفعل جميع القيادات منذ أن أصبح للحروب أصول، فأقول فى ضوء ما رأينا وعانينا أنى أشك فى هذا كل الشك، إذ لم يخطر للقيادة العامة قط أن سوف يعوق جيوشنا عن التقدم عائق، بل أن قد غلظهم إيمان راسخ بأن تلك الهالة التى أخذت عليهم وقتهم فيحيكونها من حولها - أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط كما كانوا يقولون، المدعمة بصواريخ موجهة افتنوا، ليس فى إعدادها للعمل الجدى، وإنما فى إطلاق الأسماء عليها وفى طرائق عرضها أثناء الاحتفالات الرسمية المهيبة - هى وحدها الرادع كفيل بإرهاب العدو فلا يتجاسر علينا».

(٢٣)

ويعود صاحب هذه المذكرات إلى المقارنة بين حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وجدوى الانسحاب فى الأولى وخطورته القاتلة فى الثانية فيقول:

«لم يع صاحب القرار إلا أن انسحاب ١٩٥٦ استخلص لنا من برائن هزيمة مرتقبة سلاحين رهيبيين: انسداد القناة فيضطرب تفكير الدولتين الكبيرتين المعتديتين، إذ يملكهما جزع قاتل أمام احتمالات استنزاف مواردهما، فليس أمامهما إلا الاستعاضة

عن نفط الشرق الأوسط بآخر لا يباع إلا في سوق الدولار. ومن ناحية أخرى فقد تهيأ لنا استنقاذ الكتلة الكبرى من قوتنا الضاربة، وزعت على أحياء المدن المواجهة للجبهة فتتحول إلى أداة رهيبة قادرة، إذ تربض عند تقاطعات الشوارع الضيقة إلى تفتيت الجيوش الغازية، بأن تفرض عليها نوعاً من حرب العصابات - هي حرب الشوارع - تبعثر قوتها وترهقها، بل وتسلبها فرصة إحقاق القصد الذي إليه تطلعت، لا بديل لها عنه في ظل الظروف الدولية السائدة، إلا إحراز النصر سريعاً، وخلال أيام، وإلا فقدته».

«أما قرار الانسحاب هذا، بل قل تلك الاستصراخات الموجهة إلى كل صوب وكيفما اتفق، متخفية القيادة في الميدان، متراوحة بين جؤار أو وحوحة الحاح - إذا رفض الإذعان لسخفها بعض قادة وحدات - فقد صدعت بتلك الروابط الخفية التي هي قوام كل جيش، فتحيله من قوات نظامية متماسكة إلى أشتات تشذبها الذعر، فلا هم لها إلا محاولة الإفلات من مصير بدا وكأن قد بات محتوماً، فريسة سهلة لقوارع عدو تحدوه شراسة تصميم، فيطحن بهم الأرض طحناً، وكأنما ذراوة خبث مطروق».

«أما عن ذلك السلاح الآخر المزعوم، انسداد القناة - وأنه لفي حقيقته ذو حدين - فقد انقلب علينا وعلى أصدقائنا بخسران».

«كانت الدول الغربية قد وعت دروس عام ١٩٥٦، فنتجه وئيداً إلى استحداث الوسائل التي تعينها على تجاوز العواقب التي ربما واجهتها مرة أخرى: الناقلات البترولية الضخمة القادرة على نقل النفط، دون ما زيادة مرهقة في التكلفة، من حول رأس الرجاء الصالح، متجنبة مجرى القناة».

«فإذا بالقناة ينسد مجراها فتضيع تلك الدعامة حرة كانت أن تعين من كان قد أزمع فيتصدى لربقة السيطرة الاحتكارية الأمريكية، أو أن يتملص من خناق استثماراتها المتغلغلة».

(٢٤)

ولا يكف حسين ذو الفقار صبرى عن العودة إلى انتقاد قرار الانسحاب الذي صدر منهيا الحرب وهو يبدو قادراً على أن يغفر كل شيء [مؤقتاً] إلا قرار الانسحاب هذا وكأنه الشرك بالله، وهو يقول بكل صراحة ووضوح:

«دع عنك جميع الأخطاء التي تمثلت في الدفع بخيرة قواتنا إلى مواقع أمامية - وكأنا متحفزة للانقضاض - في حين اتجهت النية السياسية إلى التريث فتمتص غلوات الضربة الأولى، استعداداً لتوجيه ضربتنا المضادة».

«دع عنك تلك اللامبالاة، فلم تدرب قواتنا فتتمرس بأساليب حرب الحركة، وخاصة أثناء الليل».

«دع عنك أن أوامر الانسحاب صدرت بينما جلة قواتنا - ٨٠٪ أو أكثر - لاتزال سليمة، لم تلتحم بعد بالعدو، وقادرة لو لم تنتزع من قياداتنا الميدانية سيطرتها المركزية، أن توجه فتنقض على المدرعات الإسرائيلية التي اخترقت بعض مواقع من خطوط الجبهة فتمحقها وهي مرهقة بعد طول قتال».

«دع عنك حتى هذا الخطأ القاتل، إذ تكتمت القيادة العامة عن القيادة الميدانية السبب الذي دفعها إلى تعجيل سحب القوات.. تحول سلاحنا الجوي إلى حطام في أقل من ثلاث ساعات، وكأنا هو سر الأسرار، في حين أنها حقيقة مروعة تصكهم في كل لحظة آثارها، وابل من متفجرات وعاصف من حميم مصهور، بينا لو ووجهوا بأصل العلة ابتداء، لسارعوا فيفضوا على الانسحاب أسلوباً من انتشار، ولا يضيع ما ضاع من أرواح وعتاد، ولا تضطرب النفوس فيتزعزع الإيمان إذ يدهمون من حيث لا يعلمون».

«دع عنك ذلك جميعاً، إنما الكارثة التي أودت بجلة مدرعاتنا وبآلاف من صفوة شبابنا المجند، هي تلك اللهوجة التي أحالت جيشاً نظامياً إلى أشتات ليس لها من هم إلا الانطلاق - النجاة! النجاة! صوب القناة».

«ليس جميعاً، فهناك عدد من وحدات سيطر عليها قادتها فتماسكت وصمدت، وقاتلت قتال الأبطال».

«ولكن قوام الجيش ليس في صمود بضع وحدات، هنا أو هناك، وإنما في تماسكها جميعاً فتتساند.. كل لزميلاتها ركيزة ودعامة».

«الكارثة كانت في تلك اللهوجة، ترتب عنها إخلاء الممرات التي هي المفاتيح الجغرافية لشبه جزيرة سيناء.. الكارثة في أن لم ينتبه صاحب قرار الانسحاب فيسقه بأوامر صارمة للوحدات المرابطة من حول تلك الممرات الحيوية، ليس بعدم إخلالها

فحسب، وإنما بتعزيزها وتحصينها، وخاصة ضد الهجمات الجوية وقد أمسك العدو بزمام الأجواء».

«لو أن فطنت القيادة في القاهرة للأمر، لتحطمت موجة الهجوم الإسرائيلي عند تلك الممرات فتتكص عنها.. كلا! بل لاكتفت القيادة الإسرائيلية بالمناوشة عند مشارفها، دون أن تتجاسر فتحاول اقتحامها.. ربما أن اتجهت إلى قذفها من الجو قذفاً عنيفاً بعض الوقت. ولكن الهجمات الجوية وإن كانت سريعة الأثر إذا ما صبت قذائفها على قوات متحركة في أرض فضاء، إلا أنها تفقد القدر الأكبر من فعاليتها أمام المواقع موطدة الأركان، والتي أعدت بحرص وإحكام».

ويروى حسين ذو الفقار صبرى أن كثيراً من قادة وحداتنا أخذوا ينبهون إلى إمكان الصمود وتحقيق نصر على العدو وقد استنفدت مدرعاته مخزونها من الوقود وأصبح من اليسير علينا أن نحقق انتصارات على بعضها ولكن كان تنبيههم يمضى من دون جدوى!!

«ورغم هذا الخطأ الفادح، ورغم أن جيشنا بات مكشوف الظهر، عرضة لأن يعتور من خلف، فكم من قادة وحداتنا في الميدان تدمروا، إذ استصرخوا إلى انسحاب، فينبهون قيادة القاهرة إلى أن المعلومات لديهم أكيدة بأن الجزء الأكبر من المدرعات الإسرائيلية في تقدمها المستمر الخاطف قد استنفدت مخزونها من وقود وذخيرة، وأن «طواقمها» يكادون أن يتهاووا من فرط إعياء، ولكن الأذان كانت قد صمت، أم أنها كانت تستفز وكأنما الإدلاء بمثل هذه المعلومات بمثابة تشكيك في صحة تقدير قرار الانسحاب فبادرة من تحد، أو إهدار لوقت وجب تكريسه لإنفاذ تلك «الخططة» التي تفتقت عنها ألمعية صاحبها، فيعود بعقارب الساعة إلى الوراء، إلى تلك الأوضاع التي انتزعت النصر من برائن الهزيمة عام ١٩٥٦».

«وكانت الكارثة! إذ تخلص تلك الممرات الحيوية من القوات المربطة بها، فهي القوات الأقرب إلى منطقة القناة، حرية بأن يتم سحبها قبل غيرها - يا للأذهان المتفتقة - وكأنما الانسحاب هو مجرد عملية «الحق ودليلك في أسنانك».

هل لنا أن نعود الآن إلى صاحب المذكرات وإلى المذكرات لتأمل ما تحيish به فقراتها من تعبير صادق عن الأحوال النفسية التي مر بها في تلك الأيام التي يسجل ذكرياته عنها، ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وقد أصبح من أثر الصدمة لا يعرف متى ترمى إليه الخبر بقبولنا وقف إطلاق النار، أى قبولنا الهزيمة. ويمضى على مدى عدة صفحات يحاول أن يتذكر متى عرف بالنبأ الحزين وكيف عرف به وأين، فإذا هو عاجز بينما الأمر محصور في نطاق ساعات معدودة، صحيح أنه منتقل فيها من دولة إلى أخرى ومن جو إلى جو، ولكن هذا لا يكفى لتفسير حالة الضياع الذهني التي أصبح يعانيها وهو يقدم لنا في فقرات مطولة تحليلاً نفسياً في غاية الروعة عن هذه اللحظات نقتطف منه على سبيل هذا قوله:

«لم أعود للأسف أن أدون لنفسي مذكرات شخصية، فإذا ما حاولت استعادة ما مر بي من أحداث اختلطت على أحياناً بعض تفاصيل، فأعجز عن أن أحدد مواقعها من حيث زمان ومكان».

«فمتى ترمى إلى مثلاً أول ما ترمى ذلك الخبر عن قبولنا واحداً من قرارات مجلس الأمن المتلاحقة بوقف إطلاق النار؟ أهو مساء الخميس قبل مغادرتي لبيونس أيرس، أم صباح الجمعة عقب وصولي إلى مدينة المكسيك؟».

«نقطة تحول حاسمة بالنسبة للمعركة وعواقبها، فكيف بذاكرتي تتعثر فتعجز عن أن تحدد متى وأين وصلني النبأ؟».

«ويدفعني إلى التساؤل ما كان مني حين قابلت ممثلي الصحافة المكسيكية إثر هبوطي من الطائرة صباح الجمعة التاسع من يونيو، كيف أن تنوء ذاكرتي عن الملابس المحيطة بذاك النبأ الخطير، بينما هي حاضرة الوعي إزاء تفاصيل مقابلة عابرة تبودلت خلالها كلمات مازحة تافهة مع نفر من رجال الصحافة؟».

وعلى هذا النحو يمضى صاحب المذكرات في تحليله حتى يصل إلى قوله:

«لست أدري والله، لست أعلم إلا أن الأمر الأول صدمني إلى ذهول، وقد تألبت على الأحداث من قبل فأصبحت أعاني من اضطراب للمشاعر عنيف، تمور بي إلى كل اتجاه،

ترتفع بى أنا لتحتط بى حطا بعد حين، فأصابنى تبرد وفتور فإعياء، وانفصلت أو يكاد عن المعالم الحسية من حولى، كأنما طفاوة من غشاء على صفحة الزمان الجارى فإذا ما صكتنى من بعد أحداث جديدة انطبعت لها فى ذهنى آثار ليس إلى محوها سبيل، إلا أن الذاكرة رغم ذلك غافلة عما أحاط بها من محسوسات زمان ومكان.

ويحاول صاحب المذكرات أن يعلق على هذه الحالة التى وصل إليها فى ذلك اليوم الحزين فيقول:

«ثم إن الانطباعات ليست مجرد آثار تتركها الأحداث فى حينها وتفتوت، إنما هى عملية لا شعورية مستمرة متصلة، يعمل فيها العقل الباطن على طمس معالم الألم ومواطن الأسى حرصاً على سوية النفس وحفاظاً عليها من اضطراب».

(٢٦)

ونحن نرى هذه المذكرات وقد حفلت بالتعبير الصادق عن المشاعر المتباينة التى تنالت على صاحبها طيلة هذه الفترة التى يكتب عنها هذه المذكرات، وهو يتحدث - على سبيل المثال - عن زيارته المكسيك، وقد توجه إليها بعدما كانت المعركة قد حسمت لصالح العدو، وأصبح يشعر بمشاعر الهزيمة بكل وضوح فإذا هو شأن الإنسان السوى يرى فى كل ما يحيط به ما يذكره بهذه الهزيمة، وما يكاد يدفعه إلى الإحساس المرهف بأن كل الناس لا يعاملونه إلا على أنه مهزوم، ونحن نراه وهو يقدم لنا لقطات من الإحساس بالهزيمة فى مطار المكسيك حين لم يجد مندوباً من الدولة فى استقباله على الرغم من أن الزيارة رسمية وقد تحدد لها موعد من قبل، وهو رجل حرفى فى التفاصيل متعود عليها بحكم عسكريته السابقة ومناصبه الدبلوماسية الكبيرة، وهو يصف تتابع فكره فى هذه الجزئية وصفاً صادقاً فيقول:

«... من أن نفذت إلى مبنى المطار حتى أحاط بى رهط من رجال الصحافة متدافعين من حولى، فوجئت بهم وكأنما انشقت عنهم الأرض، ولا مهرب إلى خارج، فالإجراءات لم تتم بعد... نفر من أعضاء سفارتنا توفروا مع عبد الحميد إسماعيل على الإسراع بها ومعهم جواز سفرى وشهادتى الصحية، ثم عليهم انتظار تفريغ الطائرة فتجاز حقائبنا

جمركيا، ولم تكن وزارة الخارجية المكسيكية قد أوفدت مندوباً عنها لاستقبالى. فالساعة مبكرة، هكذا قلت لنفسى معزياً إياها عن الحقيقة المرة، فالزيارة رسمية، إذ تحدد لى ميعاد مقابلة مع وزير الخارجية، فأن لا يوفد أحد رجال المراسم لاستقبالى فهى «جليطة» على أقل تقدير، ولكنى أرى بعين نازعة عن الهوى أننا لو كنا مكانهم لما فضلناهم: «ونروح له المطار على إيه...؟ بلا دوشة».

ثم يبدأ صاحب المذكرات فى تحليل الأسباب التى تدفع المكسيكيين أو غيرهم إلى إهمال شأنه فى مثل هذه اللحظة فيعترف بكثير من سلبيات سياستنا ودبلوماسيتنا ووسائلنا الإعلامية التى أهملت العناية بصورتنا الدولية مما جعل الصورة التى يقدمها أعداؤنا هى السائدة:

«فقد رسمت لنا الدعايات المسعورة صورة مشوهة مآلها إلى إثارة شماتة العدو، بل وزراية كثير من بلاد توسمنا فيها صداقة فلذا بها مدهانات موتور، صورنا دولة تدك الأرض مرحاً فتكاد أن تحرقها بينما أنفها فى السماء، صورنا دولة تملأ الدنيا ضجيجاً وعجيجاً وتتيه بنفسها عجباً فلا يعنىها لو تسببت فى اندلاع حرب نووية ضروس، ثم صورنا آخر الأمر دولة إنما من تجاوزيف طبل قد هتكت عنها الأستار فجأة، فلا غرو أن تعترم (أى تتفاعل) فى النفوس تجاهنا مشاعر متراكبة من شماتة وزراية ثم سخط، أشد ما يكون أواراً عند أولاء الذين بذلوا لنا بعض اهتمام أو عناية، ليس عن اعتداد بمنجزات ثورتنا أو تطلع لملئها، وإنما عن ملق ومدارة».

على هذا النحو يصور صاحب هذه المذكرات حال بلاده فى تلك اللحظات «تجاوزيف من طبل هتكت عنها الأستار فجأة»، وعلى هذا النحو أيضاً يصور مشاعر النفوس الأخرى تجاهنا فإذا هى شماتة وزراية وسخط... إلخ، هذه الصورة البديعة التى يقدمها فى سرعة خاطفة بدقة بالغة.

(٢٧)

ولا يتوقف صاحب هذه المذكرات عند الحديث عن نتيجة الحرب فحسب، ولكنه يتابع كل ما لا بد للمغترب عن وطنه فى هذه اللحظات من أن يتابعه، وهو يجيد -

كالمهد به فى هذه المذكرات - تصوير اللحظات التى بلغه فيها استقالة الرئيس جمال عبدالناصر وتنحيه عن منصبه، وكيف تتابعت إليه الأخبار حاملة إليه هذا النبأ ما بين نبأ خاطف غير مؤكد، أو غير قابل للتصديق، إلى أن يصل إلى وصف مشاعره وهو يستمع إلى صوت الرئيس الذى يعرفه جيداً وهو يذاع مسجلاً فى وسط الأنباء العالمية :

«وأطفأت جهاز الإرسال فانكنم صوت جولدبرج [هو المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة، وهو يهودى كان أكبر عون لإسرائيل طيلة ما بعد الحرب فى تعطيل أى قرار يفيد العرب أو يعيد إليهم حتى بعض حقوقهم.. وبوسع القارئ أن يطالع بعض الحديث عن تصرفاته وسلوكه فى الباب الثانى من هذا الكتاب وهو الباب الذى نعرض فيه للمذكرات محمود رياض] وانقطع هتره، وأثلجتنى بعض راحة وكأنا قد أفحمته، وساد الغرفة سكون فأحلق بذهنى أنصيد الأفكار، ساعياً بها إلى ترتيب وتنسيق وتسلسل، استعداداً لموعدى مع وزير الخارجية المكسيكية، وليس بينى وبينه إلا ساعات».

«ومضى بى الفكر مسترسلاً محللقاً، ولا أدرى كم سيجارة دخنت وكم من أقداح قهوة ارتشفت، وكأنا شعر عبدالرحمن حسن بحاجتى إلى أن أخلو إلى نفسى، فانسحب من الغرفة بهدوء، ولم يفته أن ينبه إلى من يمدنى بأقداح القهوة تبعاً».

«ثم إذا به يقتحم الباب، نافذاً إلى فى خطوات مضطربة عجلى: «هناك إشاعة تسرى الرئيس استقال...».

«وتحولت إليه بنظرات ساهمة، فأوصالى جميعاً قد سدرت إلى استرخاء، وقد سلبها استرسال الفكر أسباب النشاط».

«إن هى لحظة ثم أهب منتفضاً، مبهوت الوجه، منبهر الأنفاس...».

«ويسارع عبدالرحمن حسن فيقول: «إشاعة.. مجرد إشاعة...»، ثم يردف مغمغماً: «خبر التقطه موظف بالسفارة من إحدى الإذاعات.. حرب إشاعات.. محاولات للتشويش.. فقد حرصوا على القول بأن النبأ لم يتأيد بعد».

«ودار على عقبيه، ثم عاد والتفت ولما قد تخطى عتبة الباب: «سوف أتحقق الخبر بنفسى، إنى واثق من أنه مختلق».

«وتذلق (يقصد وتتحرك) يدي إلى الجهاز فأعلى من نأمة (يقصد درجة) الصوت، مشرعا له سمعي: «.. إليكم الآن تسجيلاً بصوت ناصر نفسه».

«ولكن التسجيل المزعوم قد أخفت فلا يطفى على خنخنة زعم أنها تترجم عنه، ولكني أحاول أن أتجاوزها فأنفذ إلى خلفيتها، وأعتسر نفسي متصيخاً مستوضحاً: وى! إنه الرئيس بعينه، فهذى نبرات صوته لا تخطئها الأذن، ولكني عاجز إلا أن أنصيد شتيماً متقطعا من كلمات: «أية عوامل.. موقفى.. قرار أريدكم.. وفجأة تصكنى: «.. أن أتحنى تماماً ونهائياً..».

وعند هذا الحد يصف حسين ذو الفقار صبرى مشاعره تجاه صدمة تنحى الرئيس ويقول:

«ودهمت إلى ذهول فأغوص بأوصال مستأخدة فى مقعدى وكأننا الغوط ليس له قرار، وينطبق الزمان إلى سكون وقد أمسكت به خيوط مستحكمة فكأنما الأرض قد كفت عن الدوران، أم هو الوجود قد تلاشى إلى خواء، زمته قاتلة رهيبه لا يمزق سترها إلا أن تنفطر السماء أو أن يخسف بالأرض إلى أسفل سافلين».

(٢٨)

ويحرص حسين ذو الفقار صبرى فى هذا الكتاب على أن يصور لنا بدقة شديدة معتقداته فيما يتعلق بأهمية الزعامة للشعوب والأوطان، وهو يفعل هذا من وحي الشعور السائد يومها بأهمية الالتفاف حول زعامة الرئيس جمال عبدالناصر الذى وجهت إليه وإلى أمته فى شخصيته أقسى هزيمة منى بها زعيم، وتعمتل هذه الفكرة فى نفسية صاحب هذه المذكرات وإذا هو يعبر عنها فى أكثر من موضع من هذه المذكرات، وحين يخلو مع نفسه إلى تأمل اللوحة الرائعة التى صورها ريفيرا فى مطار المكسيك يأخذ فى تحليل اللوحة وما اشتملت عليه من عناصر الإبداع، ثم يعتمد تحليل ما اشتملت عليه من عناصر التقصير كذلك، ويركز على الزعامات التى ضمتها الصورة، ويفيض فى شرح الفروق بين هذه الزعامات مما لا أظن له محلاً فى كتابنا هذا ولكنه يخلص من هذا كله بعد أكثر من عشرين صفحة إلى قوله:

«ويل للأمة إذا فقدت الزعيم! ذاك الذى تجسدت فيه آمال الشعب فينذر نفسه لتحقيقها، كابحاً جماعاً من تسول له نفسه أن يشط أو أن يشرد».

ويستأنف عرض فكرته عن الزعامة والشعب ويقول:

«صحيح أن الشعب باق بإحساساته العميقة وآماله الإنسانية العراض، ولكنها قوى مبعثرة، متناثرة بل متضاربة إلا أن تجد مَنْ يجسدها لها فى صورة حية على أساس من ثقة وتصميم، فإنما الجماهير ملايين من أفراد، كل غارق فى مشاكله الملحة تأكل عليه وقته، عاجز عن أن ينفذ إلى صميم المشاعر المعتملة فى صدره، فيسقطها الإسقاط الصحيح، مترجماً إياها إلى خطوات عملية تقوده آخر الأمر إلى حيث الصراط، بل أننى له أن يتكيف مع الزميل بله الغريب، فيشكلوا من تعارضاتهم وحدة الاتجاه إلى الأفق البعيد حيث الصالح العام؟».

على هذا النحو يصور صاحب هذه المذكرات الزعامة مستلهماً صورة عبدالناصر فى ذلك الوقت ومستلهماً فى ذلك الوقت فكرته عن عبدالناصر وعن نفسه هو، فهو لا يصور عبدالناصر قائداً مهيباً أو حكيماً ذا ثورة أو منهج، ولكنه يصوره على نحو ما يتصور وتصور المايسترو الذى يقود الخطوات ويوحد التنافر.

(٢٩)

وفى خضم حديثه عن القضية العربية وعن مهمته من أجل تعريف الدول التى يزورها بحقائق قضيتنا، نجد صاحب هذه المذكرات يستطرد فى حديثه عن خطوات رحلته الخاطفة ليقدم لنا لوحات معرفية معبرة عما يصادفه فى سعيه، وحين نتأمل هذه اللوحات نجدها حافلة بالثقافة والعلم والتاريخ ونجدها حريصة على أن توضح لنا بعض أطراف الصورة التى تعرض لها مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقضيتنا العربية، ومن هذه اللوحات تلك الفقرة التى يصور بها مدى قوة اليهود فى الأرجنتين، وهو يصف كيف كانت الشرطة حريصة على حمايته طيلة تحركاته، ويتطرق بانسيابية ملحوظة إلى الحديث عن نفوذ الجالية اليهودية فى الأرجنتين وحجم هذه الجالية والأصول التاريخية لها، بل وممارساتها فى الحاضر، ولنقرأ كل هذا الذى يرويه فى عبارة مركزة حيث يقول:

«هاجمتني جموع الصحفيين والمصورين في أروقة وزارة الخارجية تسد على المنافذ، وأصررت مع ذلك على ألا أنطق بحرف حتى أنتهى من مقابلتى لوزير الخارجية».

«وتقدمنى مدير المراسم يشق طريقه بصعوبة بالغة، بينما أحاط بى من شمال ويمين رجلا الشرطة السرية المكلفان بحراستى، فالأرجنتين هى معقل الجاليات اليهودية بأمريكا اللاتينية، أضخمها حجماً، إذ تناهز نصف المليون، وأقواها نفوذاً، إذ قوامها الأثرياء من يهود ألمانيا الذين فتح أمامهم هتلر باب الهجرة حين تولى الحكم، كذب من قال إنه عمل فى اليهود قتلاً فى سنه الأولى، بل إنه فتح لهم الأبواب على مصاريعها حينذاك، أما من اختار منهم البقاء فيما عن رغبة أو سعيًا إلى غرض، ولكنها قصة أخرى طويلة».

«يهود الأرجنتين، كما لاحظ الرئيس الأسبق فرونديزى - حين اختطفوا أيخمان - دولة داخل الدولة، كلا بل دولة تغلفلت إلى أدق تلايف الدولة فسيطرت عليها من داخل».

«وربما كانت أجهزة الأمن - كما لمست فى زيارتين سابقتين - هى الوحيدة التى قاوم رجالها ذلك التغلغل، إذ لا يكاد يمر بهم يوم دون أن يضعوا أيديهم على عصاية تهريب أو وكر للتفجير بالفتيات - بضاعة تصدر لبيوت الدعارة حيثما تكون - أو أن يكشفوا عن تلاعبات مالية تحت ستار تصفية أعمال أو إعلانات إفلاس مختلفة، أو أن يقعوا على شبكات ابتزاز قوامها «بلطجة» وقحة أو أندية ميسر مرفهة أثيقة، ورعوس الشر فيها جميعاً يهود أو واجهات تستر من خلفها يهود».

(٣٠)

وفى مقابل هذا الأثر الفعال للجالية اليهودية فى الأرجنتين، فإن صاحب هذه المذكرات يعتقد فى التخاذل التام للجالية العربية فى تلك البلاد، وهو لا يردف هذا الحديث بذلك ولا يعقد مقارنة مباشرة، ولكن القارئ لهذه المذكرات يعقد المقارنة من تلقاء نفسه، ولنقرأ هذه الفقرة التى يتحدث فيها عن تخاذل الجالية العربية فى الأرجنتين: «وكنت قد سمعت عن مخاوف أبديت فى بعض الأوساط من أن يتحرك أفراد من

الجلالية العربية متظاهرين، فتتصدى لهم الجلالية اليهودية بالمثل فتقع بينهم مصادمات، ولكنى كنت بتخاذل رءوس الجلالية العربية فى الأرجنتين عليهما، فكم من اتصالات دارت، كلما يشتد أوار الدعاية الصهيونية، مع رجال الإعلام، ومع القائمين على محطات التليفزيون على وجه الخصوص، فيردون بأنها برامج تحتاج إلى تمويل، وأن الجلالية اليهودية تدفع، وتدفع بسخاء، فلو أن اجتمع المغتربون ودفع الواحد منهم دولاراً واحداً لا غير، فإنها عندئذ حصيلة محترمة من مئات الألوف، كفيلة بإعداد برامج لها وزن، فإذا ما نقل الكلام إلى أقطاب الجلالية العربية وقع من آذانهم، «كالأذان فى مالطة».

«ولكن أحداث العدوان نجحت فى الدفع بهم إلى الاجتماع آخر الأمر، فتمخضت حميتهم عن خمسة وسبعين دولاراً.. أو هكذا قيل لى!».



وبعد أن يسرد ذكرياته عن حفل عشاء فخم أقيم تكريماً له أثناء زيارة سابقة فى سنة ١٩٦٤، وبعد خمس صفحات من هذه المذكرات يعود صاحب هذه المذكرات إلى موضوع الدولارات الخمسة والسبعين متحدثاً فى أسى وأسف ويعقب بقوله:

«اجتمعوا إذن بالأمس، ثانى أيام العدوان، تلك هى القصة كما طرقت مسامعى، فجمعوا خمسة وسبعين دولاراً، فماذا هم بها فاعلون؟ وصاح أحدهم فجأة بأن تستخدم فى إرسال برقية تأييد، ولا أريد أن أثقل عليكم بمزيد من تفصيل، وإنما الذى يعنيننا أنهم قرروا بعد نقاش طويل توجيهها باسم الرئيس جمال عبدالناصر، إلا أن ذلك اللوذعى الذى كلف بصياغتها أخذته الحمية فتجاوز بكلماتها الحد المتاح، فهى عندئذ تتكلف ثمانين دولاراً، فأين لهم بالخمسة الباقية؟ وكان أن تكفل أحدهم بالانكباب عليها فينكمش بها داخل الحدود المالية التى رسمت لها!».

(٣١)

ولا يكتفى صاحب هذه المذكرات بالحديث عن الجوانب الدولية والاستراتيجية والعسكرية لأزمئنا، بل إنه وهو المشبوب حماسة وانفعالاً، يتطرق باقتدار شديد إلى النواحي الاجتماعية والنفسانية للمجتمع العربى بعد الهزيمة، وحين يروى صاحب هذه المذكرات تأملاته بعد عام من العدوان فإنه يحرص على إيضاح رؤيته المستنيرة تجاه ما

ساد المجتمع المصرى فى ذلك الوقت من أهمية وضرورة الرجوع إلى الدين، ويبدو حسين ذو الفقار صبرى واعياً للاتجاهات الاجتماعية السائدة بين مواطنيه، فهو يناقش هذه الاتجاهات ولا يتجاهلها ولا يتعالى عليها، ولكنه يعبر بحكم ثقافته ووطنيته بل وتدينه كذلك عن فهم عميق لدور الإيمان والتدين والعمل فى مصائر الشعوب، وهو يخرج من إطار الدروشة وإطار التشكيك ليصل إلى جوهر الحقيقة التى يسهل علينا اليوم فهمها، ولكن من الإنصاف أن نذكر أنه كان من الصعب فى ذلك الوقت أن تتقرر على هذا النحو الصريح، فقد كانت سطوة اللادينية مازالت قائمة، وكانت سطوة الغيبىات على عقول العامة أقرب إلى النفاذ من سطوة الدين الحقيقى، وهكذا كان من الصعب حتى على علماء الدين الكبار أن يجابهوا أسطورة ظهور العذراء فى كنيسة بالزيتون. ولكن صاحب هذه المذكرات يتناول هذه القضية فى وضوح وتدين ويقول:

«أول ما لفت انتباهى فى أعقاب العدوان تلك الموجة الغالبة من ضراعة إلى الله، ولا غرو فهو النصير حين لا يكون نصير! ولكنى أتساءل: أهى صادقة حقاً؟ أصادرة هى عن قلوب أفعمها الإيمان فعلاً؟ أم تراها قول لسان؟ أو أدهى من ذلك.. صرخة اليأس كتلك التى أطلقها فرعون بأن قد آمن، وما كان ليقولها لولا أن أدركه الفرق!».

«ما من مكان إلا وعلقت به الآيات الكريمة، تراها حيثما كنت، وأنى توجهت.. فى الطرقات، فى الخوانيت، فى المكاتب، وعلى جدران البيوت.. واحدة منها هى السبابة إلى الأنظار ولا منازع، فنحن نعانى من آثار هزيمة نكراء، لا يححوها إلا النصر، نصر من الله وفتح قريب!».

«إن ينصركم الله فلا غالب لكم»، حروف تشع بنور فى كل مكان فيلهج بها كل لسان، هكذا قال سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز: «وإنه على وعده لحفيظ».

«ولكن مهلاً! فقد أتبعها تعالى بما فيه توضيح وتحذير لمن أراد أن يتدبر ويتعظ: «وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون».

«فإن الله لا يوزع النصر جزافاً، إنما هو الوعد الحق لمن استحق! وإنه لوعد حق - ما فى ذلك مرية - ولكن ليس كما اعتقد من أثر أن يقعد عن السعى.. فليس للإنسان إلا ما سعى!».

«وكأنى بنفر يتجههم فيبرطم بذلك السؤال الاستنكارى التليد: «وهل يتخلى الله عن المسلمين!».

«ولكن مهلا مهلا مرة أخرى! بل أربع على نفسك قبل أن يجمع بك اللسان فتلويه بقول يغويننا بالاستكانة إلى عقبي الأمور.. نحسبه من الكتاب وما هو من الكتاب! فإنما اختص الله برحمته أصحاب دار الإيمان، وليس من وعد لمن عبده على حرف!».

«ولذا فكم أثلجنى أن أرى بعض تحول - طفيف للأسف ولكنه بداية على كل حال - حين اتجه البعض إلى تلك الآية الكريمة الأخرى، واضحة المعنى لكل ذى فهم، قصرت مداركه أم اتسعت، والتي تصور حالنا أصدق تصوير، إذ يقول عز وجل: ﴿إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

على هذا النحو يؤكد حسين ذو الفقار صبرى بما يستشهد به من آيات القرآن الكريم على أهمية العمل وعلى أن للقضية وجهين، فالله القادر على نصرنا سيخذلنا أيضا إذا كنا نستحق الخذلان!! وهكذا يتجو صاحب هذه المذكرات بنفسه وبقرائه من النزعتين السائدتين وقت كتابة المذكرات، نزعة اللادينيين من ناحية وما كان أكثرهم، ونزعة المتواكلين الجدد وكانوا قد بدأوا يتكاثرون.

(٣٢)

ولا يخلو هذا الكتاب من حديث عن المواقف الدولية التي فرضت نفسها على قضيتنا عقب الهزيمة، فإذا به فى هذه المذكرات يصرح بموقف معاد لإيطاليا يستشهد على صحته بجداول الاقتراع فى الأمم المتحدة، ومن العجيب أن نرى فى مذكرات محمد حافظ إسماعيل (الباب الأول من كتابي: مذكرات قادة المخابرات والمباحث) أنه كان بدأ يرى بصيص نور فى الموقف الإيطالى حين كان سفيراً لنا فى روما حين وقعت الحرب!

«نظرة منا إلى إيطاليا.. دولة البحر المتوسط التى ربطنا بها أوثق الأواصر منذ القدم وعلى مر الدهور، هى نفس الدولة التى اختلجت أوساطها الصناعية بنفثات من روح «انريكو ماتيسى» الموثبة، فإليه يعود الفضل الأكبر فى قلقله قبضة الاحتكارات الأمريكية على مصادر النفط العربى، فتتنزع ابتداء دول المنطقة لنفسها نسباً أعلى من فائض الأرباح - نظرة منا إلى إيطاليا.. فهى إلى جانب ذلك كله أكثر الدول الغربية تأثراً بالمرور بقناة السويس، فتراها - ولا عجب فهناك السبب! - الدولة الوحيدة من دول المتوسط التى

انحازت جهاراً نهاراً إلى إسرائيل، وإن جداول الاقتراع على قرارات الأمم المتحدة فى هذا الصدد لشاهد على ما أقول!». .

«كلا! بل ألهمت فيها المشاعر، وكأنها مبتعثة بعد طول احتجاز... انفصالات هستيرية، تعود بهم القهقرى عبر الزمان، فيؤدون التحية لقادة إسرائيل، افتخاراً بهم، وكأنهم أبطال العصر «الموسوليني» المجيد!». .

«وأين إذن أصدقاؤنا الذين نعرف من أقطاب الحزب الحاكم؟ أين كلمة الصدق التى كان عليهم أن يدفعوا بها، ليس دفاعاً عن حقنا، وإنما إفصاحاً عن رأى آمنوا أن فيه مصلحة بلادهم آخر الأمر، إبراء لذمة ضمير وإيفاء لفرض أمانة منصب أو مكانة؟ كم من مرة خلال جلسات صاحبة للبرلمان الإيطالية سمعنا عن عضو يسارى قام يندد بالعدوان الإسرائيلى، فلا يحظى من هؤلاء النفر إلا بالإيماءة تنسرق بها الرأس، يود صحبه لو أن غاص بها بين كتفيه، فكأنها اختلاجة لا إرادية وليس إبداء لرأى عليه احتمال وزره». .

«ولكن أكثر الدول تأثراً باستمرار انسداد القناة هى قطعاً دول الكتلة الشرقية الصديقة، المطة بموانئها على حوض المتوسط وامتداداته المائية عبر مضائق البوسفور، إذ تقطعت أسباب اتصالها المباشر بدول آسيا وشرق أفريقيا، فتصاب حركتها التجارية معها بأضرار فادحة، بل أدهى من ذلك إذ تتعطل إمدادات الاتحاد السوفيتى باللغة الحيوية إلى جمهورية فيتنام الديمقراطية، وتفرض عليها أعباء النقل البحرى الطويل من موانئ البحر الأسود عبر المضائق، عبر جبل طارق، وأخيراً حول رأس الرجاء الصالح صوب جنوب شرقى آسيا، أو النقل برأ، باهظ التكاليف، عبر القارة الآسيوية جميعاً إلى فلاديفوستك من موانئ المحيط الهادى». .

(٣٣)

ويعترف صاحب هذه المذكرات بأنه كان هو نفسه صاحب القرار بإنهاء مهمته وعدم استكمالها، وعلى الرغم من أن المؤسسات الدبلوماسية فى الدول اللاتينية التى تضمنها برنامج زيارته كانت فى انتظار زيارة مبعوث مصر إليها ولم تعتذر عن هذا الاستقبال

بسبب قيام الحرب أو بسبب حسمها لصالح إسرائيل، إلا أن أثر الصدمة المروعة التي خلفتها الهزيمة كان يمضى فى اتجاه إلغاء هذه المهمة الدبلوماسية حتى لو لم تصدر بهذا تعليمات، ومن ذا الذى كان قادراً فى ذلك الوقت على إصدار تعليمات؟ إنما هى روح الشرق الحساسة المرفهة تجعل أهل البيت يهرعون إليه حين تقع الواقعة وتنزل الكارثة فيتجمعون فى دارهم الكبيرة لكي يتشاركوا وجدانياً فى الأحزان، ويبدو أن هذا هو ما دفع صاحب هذه المذكرات إلى أن يتخذ قراره [مرة بعد الأخرى] بقطع زيارته والعودة إلى الوطن... مع أنه يسهل علينا اليوم أن نقول وبأعصاب باردة إنه كان من الضروري لزيارته أن تستمر حتى لو تعدلت الأحاديث التي سيتحدث بها إلى المسئولين فى هذه الدول من إيضاح موقفنا أننا لن نبدأ، إلى إيضاح الحقيقة بأننا بالفعل لم نبدأ... ولكن يبدو أن الفرض الذى أقدمه الآن يبدو وكأنه أقرب إلى التعسف، فلم تكن دبلوماسيتنا فى ذلك الحين على هذا القدر البالغ من المرونة أو توقع البدائل أو تغيير الخطط، هذا فضلاً عن أن وسائل الاتصالات نفسها لم تكن بقادرة على أن تحقق اتصالات تليفونية مباشرة على سبيل المثال، أضف إلى هذين العاملين أن الصدمة نفسها كانت أقوى من كل تفكير ومن كل تخطيط... ولنقرأ على سبيل المثال هذا الذى يرويهِ صاحب المذكرات عن اضطراره إلى إلغاء زيارته لشيلي بعد تردد :

«... وكنت قد أبرقت إلى القاهرة، المرة تلو الأخرى، أطلب التعليمات هل أعود أم أستمر؟ إذ تغيرت طبيعة مهمتى منذ أن نشب القتال، ولكن ما من مجيب، ولا غرو فأحداث العدوان قد شغلتهم عما عداها، فقررت أن أستمر، خاصة وقد تقاطرت مكالمات تليفونية من سفرائنا فى دول أمريكا اللاتينية الأخرى، يلح كل منهم أن أسارع إليه عسى أن يكون لاتصالاتى بعض أثر على اتجاهات المسئولين فى هذه العاصمة أو تلك».

ثم نقرأ فى تعجب واندهاش السبب الذى جعل سفيرنا فى شيلي يسارع ويؤكد على طلبه منه ألا يزور شيلي تقديراً وتخوفاً لعواقب الحماس المنفعل فى أوساط الجالية العربية بسبب سقوط القدس العربية فى أيدي القوات الإسرائيلية (!!!):

«ويدق جرس التليفون بإلحاح، إنه توفيق شاتيل، سفيرنا فى سانتياجو، فى حالة من اضطراب بالغ، كلماته يركب بعضها البعض، وأحاول أن أحثه إلى هدوء، ولكنه جافل الروع كأنما حواسه جميعاً قد تركزت فى لسان قد قمص إلى جموح، فأتترك السماعة

إلى صالح محمود، ونفهم بعد لآى أنه لا يريدنى أن أذهب إليه، بل يلح ألا أفعل، فالجالية العربية فى شيلى هائجة مائجة بعد ورود أنباء سقوط القدس القديمة فى أيدي القوات الإسرائيلية، وأنه لن يسعنى وتلك حالهم أن أقوم باتصالات يرجى منها أى فائدة مع حكومة شيلى، بل ربما تعذر على مقابلة المسئولين، فما أن تطأ قدمى أرض مطار سانتياجو حتى تحاصرني جموع الجالية بآلاف من تساؤلات واستفسارات، فلا يتركوا لى فسحة أو فرصة للتحرك أو أى اتجاه».



ونقرأ بعد هذا كله تصويراً نفسياً دقيقاً يلخص به صاحب المذكرات المشاعر الحقيقية التى اضطرت فى صدره فى تلك اللحظات التى جعلته يتخذ قراراً قد تنصوره اليوم غير مصيب فيه، ولكننا كما ذكرنا فى مواضع كثيرة من نقدنا للمذكرات لا نطالب صاحبها بالصواب ولكننا نطالبه بالصدق، وها هو قد فعل وأجاد التعبير عما حدث بالضبط:

«ولوحت لسالح محمود فى ضيق وضجر أن يخبره بأنى لن أسافر إليه، وكانت أطرافى فى رعشة من فرط انفعال، اتخذت قرارى هذا فى التو واللحظة، وكأنما أزيح به عن كاهلى عبثاً يعوقنى عن سرعة العودة إلى أرض الوطن حيث المعركة على أشدها، ولكن ضميرى ينكتنى بوخز أليم كأنى قد نكصت عن ميدان كان على أن أخوض عرأه».

ثم يتحدث صوت العقل الذى يسميه صاحب هذه المذكرات بالوخز (كأنه يقصد التعبير الشائع وخز الضمير).. أو بعبارة هو وخز الألم .

ويذكر حسين ذو الفقار صبرى الأسباب التى جعلته يحس بالندم لقراره المتسرع بإلغاء زيارته لشيلى فيقول:

«فشيلى هى أصلح الميادين لنا فى أمريكا اللاتينية، حكومتها لها اتجاهات اشتراكية، وجاليتها العربية - غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين المتحمسين - أكثر الجاليات تماسكاً، وأقواها شوكة، تملك القطاع الأكبر من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى، ثم إنها، على عكس نظيرتها فى الأرجنتين، تتقد حماساً لعروبتها لا تسلوها، بل إن سر قوتها ونفوذها يكمن فى أنها عرفت كيف تمازج بين ولائها لوطنها الجديد وبين الأواصر الروحية التى تشدها إلى أصولها فى الشرق البعيد».

ويعود صاحب المذكرات ليبدى الندم والأسف على تسرعه فى اتخاذ القرار بإلغاء زيارته لشيللى ولكنه يحاول أن يتلمس من معرفة السفير المصرى فى شيللى الأمر الواقع عذراً يكفيه هذا التأنيب واللوم لنفسه، وعندى أن هذه العبارات التى يتراوح فيها التعبير عن الصراع النفسى بين اللوم والتأنيب والرضا والصبر تمثل ذروة من ذرى التعبير عن التجربة الشعورية التى يستحضرها كاتب المذكرات وهو يروى ما مر به من تجربة نفسية لم يطلع عليه فيها أحد، ولكنه يجيد إطلاعنا عليها وإشراكنا فيها على هذا النحو الذى نقرأه:

«قرار اتخذته فى التو واللحظة، وفى قلبى ضربات من حسرة وتبكييت ضمير تسعى إلى احتدام، فأسكن من حسيستها عليها أن تبوخ وتهمد، فالسفير أدرى بواقع الحال، بمثابة القائد فى الميدان، أو هكذا يجب أن يكون، وإن لم يكن، فكفانا حالته النفسية وما هى فيه من اضطراب، خليقة بأن يكون لها انعكاسات قد تودى بأسباب النجاح الذى أسعى إليه فى مهمتى، أو ربما تحولت بجهودى إلى نقيض هدف».

«ثم إنى فى أقاصى المعمور فأتوق إلى أن أطلع على «وش الدنيا» كما يقولون، فأكون أقرب إلى المنطقة التى هى قلب الأحداث».

وفى وسط كل هذه الأحاديث السياسية والدبلوماسية والفلسفية يبتعد حسين ذو الفقار صبرى بنفسه بعض الشيء عن حياة البشر وقلقهم وطبائعهم، ولكن سرعان ما تنتابه الهواجس عن أسرته حين يتذكر أصدقاء الهجوم الإسرائيلى على بلاده بينما هو بعيد عن الوطن وعن الأسرة، ومذكراته تعبر بدقة بالغة عن مشاعر القلق ومحاولة الوصول إلى الطمأنينة النفسية فى مقابل هذا القلق النفسى الطبيعى فيقول:

«كلا! لا يمكن أن يكون قد حدث لزوجى شيء، ولكن... لاشك أن أصابها جزع،

وهى المراهقة الحس، رقيقة عطوف، إذ بدأ الضرب، بينما خالد، طفلنا الصغير النحيل، لم يتعد العاشرة بعد، بعيداً عنها فى مدرسته قبالة مطار المأظلة..».

ثم يبدأ فى تذكر أولاده :

«وأحاول أن أهدئ من نبضات دم متدافع فوار، وماذا عن عمرو، ابنى الآخر الطالب بالجامعة، فقد سارع إلى تقييد اسمه بقائمة المتطوعين؟ أن يصاب هذا أو ذاك بمكروه لكفيل بأن ينخلع له فؤاد زوجى وتثقل من أسى ووله، لا قدر الله!».

«أم أنها ابنتى أو زوجها أو أحفادى منهما...؟».

ويصور الطمأنينة التى يريد لها لنفسه ولكنها تتأبى عليه فى هذه اللحظات :

«وأحاول أن أطرد الهواجس عنى، فلا مدعاة لتطير، فإن استيقاظى فى ساعة مبكرة عادة لازمتنى فى أسفارى، وخاصة فى تلك الليالى الأولى التى تعقب انتقالى من مكان إلى مكان جديد، فيعود ويهيجس بى الهاجس.. إنها لم تكن مجرد يقظة وإنما اجفالة نخست ذهنى إلى حالة من تنبه غريب».

ثم تتراءى له صور الدمار الذى يمكن أن يكون قد حاق بوطنه :

«وأرى بعين الخيال القنابل تساقط على مطاراتنا، وتتلاشى صورة أهلى الأقربين، فلا أشعر إلا بما يتهدد وطنى من أخطار، كلنا فداء له! أنا وزوجى وأولادى وأحفادى جميعاً!».

وتنتابه موجة من تقليل الثقة فى النفس حيث لا يمكن له أن يحقق شيئاً بينما هو يظن نفسه قادراً على الفداء.. وماذا يجدى الفداء.. وكيف يمكن أن يكون وهو بعيد جداً:

«فأسخر من نفسى، فأنا هنا فى بيونس أيرس على آلاف الأميال من ميدان القتال، فكيف أقحم نفسى فى الحديث عن الفداء؟ أقدم أهلى قربانا، بينما أنا فى حى من بعد مسافة وأسفار زمان؟ أه لو أنى هناك».

«فإذا ما عدت وقد وقعت بهم نازلة، لا قدر الله! فأين موضعى وقد فقدت الرحم والأسرة؟ وطنى الصغير ومثله آلاف أخرى يأوى إليها المرء، فتتشابك وتترابط إلى ذلك الوطن الكبير الذى يؤمننا جميعاً».

ويختم حديثه فى هذا الموضع بالتعبير عن الضياع المطبق عليه ويقول :

«أين مكاني في أرض أعرف فيها ألف وجه ولكن قلبي فيها حائر لا يدري له ثوباً أو مستقراً؟ أهيم كالنازح إلى غربة، ضائعاً وسط الملايين، فتضيّق بي الدنيا على سعتها وكأنما ليس لها طول وعرض؟».

(٣٦)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يؤكد على هذه المعانى عند حديثه (بعد بضعة أيام) عن عودته إلى بلاده والاستقبال الذى حظى به فى المطار ولقائه بابنه عمرو وقد تخيل فيه أو تمثل قدرة الجيل الجديد على إنجاز ما فشل جيله هو فى إنجازه :

«وتقابلنا عدة وجوه متطلعة.. إنى أكاد أعرفهم جميعاً، فهذا مدير المطار وأحد مساعديه، زميلان قديمان من القوات الجوية، وكبير المهندسين وبعض أعوان، ينظرون إلينا متصفحين كأننا مخلوقات قد هبطت عليهم من المريخ».

«أصافحهم فى صمت إلا من اختلاجة شفاه كأنى أغغمم بتحية، ثم يصيح أحدهم: «الله.. أنت كنت بره..».

«آه..» ثم أمضى ثقیل الخطو نحو المبنى.. ويقبل على أحد رفاق هذه الرحلة الكثيرة الحزينة، فيشد على يدي فى عنف حتى يكاد أن يخلعها، محيياً إياى بسلامة الوصول، فأنتم رداً على تحيته وأسارع فأشيع عنه بوجهى، خشية أن تطفر من عيني الدموع».

«ولكنى أشعر بها تزاحم جفونى إذ أرى ابنى عمرو مقبلاً، فى لباس المقاومة الشعبية، خشن الوجه من لحية امتد بها العمر أياماً أم تراها أسابع أو شهوراً».

«عمرو.. ازيك..»، ويكاد أن يختنق صوتى فأغالب نفسى ضاغطاً على مخارج الحروف.. «أزيهم كلهم..».

«وأستدير فجأة ساعياً إلى حيث باب الخروج، ماداً ذراعى فأحيط بكامله فلا يتخلف عني..».

«وأضرب بعينى إلى أعلى، إلى السماء التى تظل أرض وطنى، فتبدو وكأنها ترون علينا بزمّة خانقة، وأبذل الجهد شاقاً، مغالباً نفسى فلا أتداعى، بينما أوصالى جميعاً ترتعد من فرط انفعال..».

«وأختلس إليه نظرة إذ يمشى بحذائي.. هذا به قد شد قليلاً إلى أمام، صلب العود، ثابت الخطو.. وينقشع عني فجأة ذاك الشعور الذى يلزم الأب أبداً بأن ولده مازال بعد طفلاً...».

«تالله. هالك هو قد استوى إلى رجولة.. واحد من عشرات من مئات الألوف هم عماد جيلنا الصاعد!».

«وإذا بأوصالى قد تماسكت، ويدب فيها على استخفاء أول الأمر تيار متصاعد من ثقة وأمل، فتفرع قامتى ويشد خطوى وأمضى معه، كتفه لصق كتفى، إلى أمام».

(٣٧)

وفى خضم هذا الحديث الاستراتيجى المتفرد كله فإن صاحب هذه المذكرات يبدو وكأنه حريص كل الحرص على أن يتحدث باستفاضة وتأمل عن محاولة إغراء تعرض لها فى حفل الجالية العربية فى الأرجنتين سنة ١٩٦٤، وهو يتذكر هذه الواقعة المثيرة (له) أثناء حديثه عن تخاذل الجالية العربية فى الأرجنتين تجاه حرب يونيو ١٩٦٧، ومن المهم أن نقرأ هذا الوصف الجميل المعبر الذى أفرغ فيه قدراته على تصوير الملذات الحسية، ونحن نشكر له حرصه على أن يطلعنا على هذا الجانب من قلمه من ناحية ومن الحياة التى صادفها من ناحية أخرى، كما نشكر له حرصه على إيراد هذا الحديث مع أنه كان فى وسعه أن يحذفه من الكتاب فى الطبعة الأولى، وكان فى وسعه مرة ثانية أن يحذفه فى الطبعة الثانية، ولكنه احتفظ لنا به نصاً من نسيج هذا الكتاب وكانت شجاعته تفوق شجاعته الذى أجلت الحديث عنه إلى نهاية هذا الباب:

«ثم إن بينهن نسوة لا يدفعهن إلى الحفل مجرد توق إلى مباهاة أو مكايده من حيث رشاقة أو جمال أو علو ثراء، فإن لبعضهن مآرب أخرى».

«حاصرني خمس أو ست، واحدة بزتهن جميعاً أسلوباً وجرأة مغلفة بمكر لاشك أنها تمرست عليه، هى بضعة رخصة رطبة، عيناها الخضراوان تسقيانك طهراً وبراءة، اخترعت قصة عن ابن عمومة لها لاشك أنى أعرفه، فهو ضابط سورى انتقل إلى ميدان السياسة،

كثير الترحال إلى القاهرة، ولكنى لا أذكره ولا أعتقد أنى رأيته، ولكنها تلح على أن أذكر فيخفت صوتها إلى نبرة من توسل هامس، وتتأود وهى تتكلم فتستل إلى أمام حتى أكلت المسافة التى بيننا، وأصبحت أنفاسى تداعب جيدها ونحرها، وأكتافها العارية تعكس الأضواء كأنما بشرتها من زجاج رقراق، ولم تعد بى حاجة إلى اختلاس النظر إلى طوق ثوبها الذى انحسر عن صدر عاجى رحيب، فقد كبست حتى أصبحت ملء البصر تحجب عن عيني ما عداها، وأنظر فأعجب كيف أن ثوبها ما يزال متلبثا بمكان، لولا أن نهذا له ما يناهده، فهو بحنايا جسدها لصيق، مخرز يتلألا مع الأضواء إذ لا تنى صاحبه عن التثنى».

«وبدأت أنصب عرقاً وقد تملكى الحرج أليس لها زوج وأين هو؟ وماذا يكون موقفه إذا ما نظر ورأى؟ أم أنها لم تتزوج بعد؟ فهى فوق العشرين بقليل، فأين إذن صحبتها من أب وأم أو أقارب أدنين؟».

«ولكنى قد حوصرت وظهرى إلى جدار القاعة، وصدرها يكاد أن يناطح جسدى من يمين وشمال، وتلفت حولى أبغى خلاصاً ولكن الجميع عنى فى شغل شاغل وقد شدتهم تلك الاهتمامات التى هى بعض دوافعهم إلى إقامة هذا الحفل، وإذا كان نفر قد لاحظ ما أنا فيه فرمى أن سرهم الحال فتخرجوا من أن يحرمونى متعة لاشك أنى سعيد بها فى اسار حلقة الانسجام المضروبة من حولى».

«وفيما أنا أتلفت وقعت عيني على تلك الفتاة الأخرى التى كانت ألصق من غيرها بصاحبتنا، إنها أصدق صديقاتها ولاشك، سمراء نحيفة القوام هضيم، وإن كانت ملفوفة الأطراف، تتابع الحديث بابتسامة خفيفة تنم عن رضا، فإن للصدقة فروضاً، أو ربما هى من اللائى، وخاصة إذا كن لا يتمتعن بمسحة ملفقة من جمال، فيجدن غبطة أو تسلية فى «التوفيق بين رأسين» ولهن فى الحرام مجالات أوسع منها فى الحلال، وأنى لها بمثل صاحبتنا طعماً شهياً تفور له الدماء، ويسيل له اللعاب».

«ولكن إذا تقابلت الأعين فقد حدجتنى فجأة بنظرة كأنما من صقر جارح واضطربت أطراف أنفها الصارم كأنما قد مستها رعدة، ثم حركة طفيفة باعدت بها بينها وبين صاحبته فتسفى تبعيتها لها، ولكن مع ذلك لا تنطق بحرف بالرغم من أن صاحبتنا قد

أعياها الكلام، ولكن الأخريات سرعان ما انتهزن الفرصة فملأن الفراغ بشقشقة متصلة، فأحاول أن ألتقط معنى أو لفظاً، متنقلاً بنظري بينهن، فتقع عيني مرة بعد أخرى على تلك الفتاة السمراء ضامرة القوام بابتسامتها الخفيفة الساخرة فتلمع عيناها بذلك البريق الغامض، فيه التحدى وفيه تربص الصقر إذ يتحفز لانقضاضه.

«وكأنى بها تقول: «سحرتك صاحبتنا إذ تتأود وتتأوه، فإن بأعطافها اللينة فورة تنازع ثوبها اللصيق فيكاد أن ينفثق، ولكنها ليست إلا طفلة بعد كل، سرعان ما يصيبها فتور، فهي عندئذ مهاده من راحة واسترخاء، أما هنا فاللواعج المتصلة إذا ما قدحت بزناد، لهيب لا يكاد يخبو فيتأجج من جديد، نار مستعرة، تأكلك أكلا ثم تعود فتصاعد بك إلى جموح، مرة بعد أخرى فتحار أين الغلة وأين الروى.. ولكنها أمور لا يقدر عليها إلا من كان من معدن، وأى معدن.. فأى الرجال أنت؟!».



وبعد كل هذا الوصف الدقيق والتحليل المتأنى يعقب صاحب هذه المذكرات وكأنه قد أصبح الرجل التقى التواب صاحب النفس اللوامة فيقول :

«ولكن أين الحقيقة مما أقول؟ هل يحق لى أن أتصيد طفيف عرض فأحلل وأستنتج ثم أقرر كأنى بخوالج النفوس عليم؟».

«أليست جميعاً خطرات قد قفزت إلى مخيلتى فأجسمها إلى يقين، إنها أقرب إلى تمنيات مكبوتة قابضة في أغوار النفس، فأرمى غيرى بداء هو دائى وإن كنت به غير دار، تنزيهاً لنفسي أمام نفسي!».

(٣٨)

ومن حق السفير حسين ذو الفقار صبرى بعد كل هذا النقد والتحليل لمذكراته والتعقيب عليها أن ننقل هنا بعض فقرات من الثناء الجم والتقريظ الجميل الذى حفل به تقديم الكاتب الكبير الأستاذ يحيى حقى لكتابه «يانفس لا تراعى» حيث يقول:

« كتاب يتحدث عن رحلة لم تدم أكثر من خمسة عشر يوماً ولكن المؤلف صب فيه عصارة ذهنه وقلبه وحياته كلها شأن الأعمال الكبيرة، لا يسع القارىء إلا أن يعجب لتعدد تجاربه واهتماماته ووفرة العلم الذى حصله من قبل أن يكتب ، إنه من طراز انسيكلوبيدى قلما تعرفه بلادنا اليوم، وقد فوجئ حملة الأقلام عندنا وعرثهم الدهشة حينما رأوه ينزل إلى ميدانهم ويسبقهم، وتساءلوا أين كان، ما سبب صمته من قبل، من يدري كم فى شعبنا العريق من أناس مجهولين يؤثرون الصمت لو نطقوا لتألفت أسماؤهم فى سماء الأدب تألق النجوم؟! ».

« بقيت بعد ذلك لهذا الكتاب صفة تعلو كل صفاته الأخرى هى التى جعلتلى قبل غيرها أتعلق به وأخصه بإعجابى، صفة التصدى لمشاكل التعبير بالفصحى فى عصرنا الحديث الذى بالغ من أجل الوضوح والدقة فى تقسيم الباب الواحد إلى فروع عديدة متميزة بعضها عن بعض، وصاغ لكل فرع لفظة، المشكلة ليست فى التعبير عن الألوان بل عن أطرافها المتسربة، لا عن الأحاسيس العامة بل عن فروعها الدقيقة، وكل من عانى التأليف والترجمة لا بد له أن يمر بهذه التجربة ».

« سيقف أولاً أمام أشياء كثيرة لا يجد لها اسماً إلا فى العامية - إن وجد - وهذه مشكلة هينة إذا قيس بمشاكله حين يحس فى نفسه إحساساً يريد أن يتفرد ويتضح ويحتاج التعبير عنه إلى الانتقال من التعميم وهو سهل إلى التخصيص فيجده عسيراً أشد العسر، بل يكاد يمتنع عليه، فماذا يفعل؟ إما أن يلجأ اضطراراً إلى التعميم أو الهرب من الموقف كله، يتجاوزته تفادياً لمشقته، أو يشرح ما ينبغى التعبير عنه بكلمة واحدة فى جملة طويلة لا تنفى مع ذلك بمطلبه لأن المعنى المقصود يظل متأبياً عليه، وهو فى جميع الأحوال يكتف عن القارىء إخفاقه ويخرج كتابه للناس لا يعطيهم صورة صادقة دقيقة لما كان يجول فى نفسه، هذا هو سر غلبة التعميم على التخصيص فى مؤلفاتنا ومن ثم هبوط مستواها الفكرى واللفوى، وأكاد أشهد القارىء عن خبرة وتجربة أن خير ترجمة عندنا تظل دائماً تقريبية هيئات أن تطابق الأصل تمام المطابقة، تقريبية ولا بد أيضاً أغلب مؤلفاتنا لأن المشكلة واحدة، ولا يتأتى لأدبنا انبعاث وتجدد ومساواة بالأدب العالمية إلا إذا عدلنا عن التهرب من مواجهة مشاكل التعبير وتصدينا لها بشجاعة وإصرار، قد نصيب وقد نخفق ولكن الركب يسير ».

« هذا الكتاب إلى الخطة المثلى التى ينبغى أن ينتهجها هذا المبعوث، كيف يحتشد لمهمته وكيف يعد من سابق كلامه وأسلوبه وردوده على أسئلة يتوقعها ومداخل حديثه مع من سيقابله من الزعماء والسياسة بعد أن يكون قد ألم بسيرته وطباعه ومزاجه وأطماعه، كيف يحاور ويداور محدثه حتى يقوده إلى الطريق الذى يريد له أن يسير فيه أو يحيد به عن الطريق الذى يريد أن يتجنبه، كيف يصد مناوشة متقحم بآدى الخصام فيعالجه بذكاء ويسقيه دواء من جنس دائه، كيف يكون لقاؤه مع رجال الصحافة وكيف يداورهم أو يزوغ منهم، ومتى وكيف يخلط الجد بالهزل معهم، ما أجدر هذا الكتاب بأن يقرأه كل رجال السلك الدبلوماسى عندنا، كبيرهم وصغيرهم، وإذا هيامك بالفن فقف مع المؤلف أمام لوحة ديبجو ريفيرا التى أودعها تاريخ جهاد شعب المكسيك من أجل التحرر، واستمع لشرحه لها وتفسيره لدلالاتها وكيف نمت عن فروق الوسائل والطباع بين زعماء ثلاثة كان لكل منهم قدر مختلف، أهذا درس فى الفن أم فى التاريخ أم فى السياسة أم فى ثورات الشعوب؟ هو كل ذلك جميعاً، أو قف مع المؤلف أمام العمارة الحديثة فى مدينة برازيليا من مساكن ومعابد واستمع لوصفه لها وحكمه عليها، وإذا كان هيامك بالفلسفة فستجد حديثاً يشوقك عن سارتر والوجودية يمزج بين النظريات والتحليل النفسى، وأخيراً إذا كان هيامك بالغوص إلى أسرار النفوس والإطلال على نوازعها وملامح جمالها وعاهاتها فسيهتك لك هذا الكتاب آخر الحجب عن نفوس كثيرة، فما من رجل قابله المؤلف إلا خيل إليك أنه مائل أمامك متجرداً من كل أقنعتة، لم يترفق المؤلف بأحد ممن خضع لمبضعه، لم يترفق حتى بنفسه، فهو كلما كشف عن خبىء أعمل مبضعه إلى أعمق، بلا رحمة، ومن الصدق والأمانة ما يبلغ حد القسوة ولكن المؤلف عرف كيف يلحق القسوة بدعابة حلوة تخفف من وقعها، وكان له هو نفسه من هذه الدعابة أكبر نصيب».

ويواصل يحيى حقى امتداحه للكتاب وصاحبه فيقول:

« كتاب فريد فى ثرائه، وفريد فى انتقاده، شأن الأعمال الكبيرة، إنه انتقاد متعدد متراكم متجاوب، جمرته هى الهزيمة التى نجرعنا عارها ومرارها فى حرب يونيو، يمتد شواظها من بعيد إلى المؤلف وهو غائب عن وطنه فى مهمة رسمية تطوح به أرجاء الأرض، فتتقد عواطفه، ويتقد أسلوبه، ومع أن المؤلف قد كتب هذا العمل بعد وقت من معاناته للتجربة فإن هذا الانتقاد ظل باقياً على حاله، لا يخمد أواره، وزادت معزة الوطن لأنه بعيد ومنكوب، فتغنى به وناجاه بكلام من نثر ولكنه من صميم الشعر».

1. The first part of the document is a letter from the author to the reader, explaining the purpose of the study and the methods used. The letter is dated 1998 and is addressed to the reader.

2. The second part of the document is a list of references, which includes books, articles, and other sources used in the study. The references are listed in alphabetical order.

3. The third part of the document is a list of figures, which includes tables, graphs, and other visual aids. The figures are listed in alphabetical order.

4. The fourth part of the document is a list of tables, which includes tables of data, tables of results, and other tables. The tables are listed in alphabetical order.

5. The fifth part of the document is a list of appendices, which includes appendices of data, appendices of results, and other appendices. The appendices are listed in alphabetical order.

6. The sixth part of the document is a list of footnotes, which includes footnotes of data, footnotes of results, and other footnotes. The footnotes are listed in alphabetical order.

7. The seventh part of the document is a list of indexes, which includes indexes of data, indexes of results, and other indexes. The indexes are listed in alphabetical order.

8. The eighth part of the document is a list of glossaries, which includes glossaries of data, glossaries of results, and other glossaries. The glossaries are listed in alphabetical order.

9. The ninth part of the document is a list of abbreviations, which includes abbreviations of data, abbreviations of results, and other abbreviations. The abbreviations are listed in alphabetical order.

10. The tenth part of the document is a list of symbols, which includes symbols of data, symbols of results, and other symbols. The symbols are listed in alphabetical order.

1. The first part of the document is a letter from the author to the reader, explaining the purpose of the study and the methods used. The letter is dated 1998 and is addressed to the reader.

2. The second part of the document is a list of references, which includes books, articles, and other sources used in the study. The references are listed in alphabetical order.

3. The third part of the document is a list of figures, which includes tables, graphs, and other visual aids. The figures are listed in alphabetical order.

4. The fourth part of the document is a list of tables, which includes tables of data, tables of results, and other tables. The tables are listed in alphabetical order.

5. The fifth part of the document is a list of appendices, which includes appendices of data, appendices of results, and other appendices. The appendices are listed in alphabetical order.

6. The sixth part of the document is a list of footnotes, which includes footnotes of data, footnotes of results, and other footnotes. The footnotes are listed in alphabetical order.

7. The seventh part of the document is a list of indexes, which includes indexes of data, indexes of results, and other indexes. The indexes are listed in alphabetical order.

8. The eighth part of the document is a list of glossaries, which includes glossaries of data, glossaries of results, and other glossaries. The glossaries are listed in alphabetical order.

9. The ninth part of the document is a list of abbreviations, which includes abbreviations of data, abbreviations of results, and other abbreviations. The abbreviations are listed in alphabetical order.

10. The tenth part of the document is a list of symbols, which includes symbols of data, symbols of results, and other symbols. The symbols are listed in alphabetical order.

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

5

شرح في جدار
الجامعة العربية
للدكتور عبد الوهاب العشماوي

دار الخيال

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 1, 1801. It is a very important document, as it is the first official communication of the new administration. The President, James Madison, discusses the state of the Union and the challenges facing the new government. He mentions the need for a strong executive branch and the importance of maintaining the principles of the Constitution. The letter is written in a formal, dignified style, reflecting the gravity of the occasion.

2. The second part of the document is a report from the Secretary of the Treasury, dated January 1, 1801. It provides a detailed account of the financial state of the United States at the time. The report discusses the revenue of the government, the debts, and the measures taken to manage the finances. It is a technical document, but it is written in a clear and concise manner, making it accessible to a wide range of readers. The report is an important part of the historical record, as it provides a snapshot of the financial situation of the young nation.

(١)

هذه مذكرات فى غاية الخطورة والأهمية، ولكنها للأسف الشديد لم تلق العناية الكافية ولا الفهم اللائق، وربما لم تلق القراءة المتأنية أو الدراسة الجديرة، ومع أنه ينبغي علينا أن نتحسر على مصير هذه المذكرات فإننا لن نفعل وسننتبه كثيراً، وننبه قليلاً إلى ما فيها من حقائق مذهلة وتفاصيل كثيرة تهتم وطننا العربى كله لا مصر فحسب، وتهتم شعوبنا كلها وليس مجرد المهتمين بالأدب أو التاريخ أو سياسات التعاون العربى أو التجارب الشخصية أو النقد.

صاحب هذه المذكرات قانونى مصرى بارز، تخرج فى كلية الحقوق جامعة القاهرة، وأتيح له أن يعمل أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية، وتولى شئون ما سُمى بـ«الدفاع الاجتماعى»، وقد كان على الدوام لائماً فى أدائه لمهمته فى الجامعة العربية، وكان من الواضح للمراقبين جميعاً أنه صاحب فكرة وأنه يعمل من أجل تنفيذها.

أعطته عائلته بُعداً آخر من الإلمام بقضايا السياسة والعروبة فوالده، هو محمد حسن العشماوى باشا وزير المعارف فيما قبل الثورة ورئيس اللجنة الاجتماعية فى الجامعة العربية، أما شقيقه فهو حسن العشماوى صديق جمال عبدالناصر وأحد أبرز زعماء الإخوان المسلمين، والذى كان مرشحاً لتولى الوزارة مع الثورة فى أول عهده ممثلاً للإخوان. أما زوج شقيقته فهو منير الدلة الذى كان أيضاً مرشحاً للتعاون الوثيق مع الثورة كممثل للإخوان.

أما عبد الوهاب العشماوى نفسه فقد قاده خطواته إلى أن يتولى الشؤون الاجتماعية فى الجامعة العربية خلفاً لوالده، وفى عهده انتعشت فكرة الدفاع الاجتماعى، وبدا كما لو أنه يبتعد بنفسه - عن قصد - عن السياسة وعواقبها، ومن هنا تأتى أهمية هذه المذكرات التى تمثل آراء صاحبها فى كل القضايا السياسية التى مرت بجيله، وهو يبدى هذه الآراء من الموقع المتميز الذى أتيح له فى شرفة الجامعة العربية وفى داخلها أيضاً ومع أنه لم يكن معنياً (ولا متورطاً) بالقضايا السياسية والدبلوماسية على نحو مباشر فإنه يتحدث فى كل هذه القضايا بحس الوطنى المثقف المنتمى، ومن هنا تبرز أهمية حديثه وبخاصة أنه مع هذا القرب المتبعد فى ذات الوقت (والمبتاعد عن قصد فى الغالب) كان يشغل منصباً مرموقاً فى هذه المنظمة التى قدر لها أن تكون وعاء للأفكار والتطلعات والأمانى والخلافات والنزاعات والنزاعات والمشكلات العروبية على نحو آخر.

(٢)

نشر المكتب المصرى الحديث بالقاهرة هذه المذكرات عام ١٩٧٩، أى بعدما اتخذت الدول العربية قرارها بنقل مقر الجامعة من القاهرة وبعدها استقال محمود رياض من منصب الأمين العام، ولكن صاحب المذكرات لا يتخذ من هذا الحادث أو ذاك مدخلاً لمذكراته، وإنما هو يقدمها لقرائه فى الإطار الأعم والأشمل دون أن يكون لحادث واحد تأثير على الأحداث أو بدايتها أو نهايتها.

وفى هذه المذكرات يتحدث عبد الوهاب العشماوى عن تفصيلات كثيرة ومهمة فيما يتعلق بأداء الجامعة العربية وأسلوبها فى هذا الأداء والعوامل التى أثرت فى سياستها وأدائها، وهو رقيق فى تعبيراته، وفى اتهاماته بالتالى، ومع أنه يلجأ إلى الترميز كأن يسمى محمود رياض بالأمين الثالث، وعبد الحالى حسونة بالأمين الثانى وعبد الرحمن عزام بالأمين الأول، إلا أن رموزه لا تكاد تخرج عن هذا النحو من الرمز الواضح.

وهو يتحدث عن المنهج الذى اتخذه فى كتابة هذه المذكرات فيقول:

«لست أدعى أنني من العالمين بيوطن الأمور، بل أحمد الله أننى طوال عشرين عاماً قضيتها فى خدمة الجامعة، لم أشهد جلسة سرية واحدة، ولا ضمنى اجتماع مغلق. فقد

كنت ومازلت أنفر من الأبواب المغلقة، وأكره العمل بعيداً عن أعين الناس. وكنت ومازلت أومن بأن العلانية هي الضمان الوحيد لطهارة العمل وأصالته معدنه وخلوصه لوجه الله».

«لذلك لم أجد حرجاً في أن أكتب هذه الصفحات، لأنني لا أخون بها أمانة، ولا أذيع بها سراً أو تمّنت عليه، ولكنني أرفع بها عن كاهلي وزراً حملته سنين طويلة هي عمري في خدمة الأمانة العامة للجامعة الدول العربية. ويشهد الله أنني خلال هذا العمر قد احترمت الكبير وأحببت الصغير، فإذا بدا في هذه الصفحات مساس بأحد، فإنني أرجو صفحته إن كنت قد أخطأت، وإذا كنت قد أصبت فلعل الناس أن يكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً».

وبعد عدة صفحات ينتهي الدكتور عبدالوهاب العشماوي من مقدمات كثيرة إلى نتيجة مهمة يقول فيها:

«لقد كتب الكثيرون عن الجامعة العربية، وامتألت مكتبات الجامعات بالرسائل والمؤلفات التي تعرض أصول الجامعة العربية وتعرض فروعها. ولكنني في هذه الصفحات سأحاول في أمانة الممارس لا العالم، وصدق الراوي لا المؤرخ، أن أحكي قصة الجامعة وفق توزيع موسيقى جديد لا يمس اللحن ولا يغير الكلمات»

(٣)

لست أحب أن أبدأ في تناول هذه المذكرات دون أن أشير إلى تفرد أسلوب كاتبها، وإن كان مع هذا التفرد قد ظل حريصاً على التنوع بين كل ما أمكنه أن يجمع بينه فهو يجمع بين أساليب البلاغة العربية القديمة وأساليب الكتابة الصحفية المعاصرة ، وبين الكتابة بالانطباع وكتابة المذكرات القانونية وكتابة البحوث العلمية، وهو ينتقل بين هذه الطرز من طرازات الكتابة في رشاقة عجيبة تدل على صفاء نفسه ، وصفاء عقله أيضاً ، وهدوء باله، وهو يعالج كل هذه المشكلات الشخصية والقومية والإقليمية دون أن يفقد بوصلته في الحديث ، كذلك فإنه ينطلق في كل ما يسجله في هذه الكتابات من مواقف واضحة وضوح الشمس في منتصف النهار في الأيام الصحوه، وله رؤيته الواضحة التي

كونها ومازال عليها، وتبدو صياغاته واضحة المدلول والمغزى فى أغلب الأحيان رغم حرصه على الغموض والتعميم على نحو ما يحب الأكاديميون لكتابتهم حتى تبدو وكأنها بعيدة عن الذاتية والشخصانية، ومع أن العشماوى اضطر إلى الحديث عن والده فإنه كان مقتصدا فى هذا الحديث إلى الحدود المسموح بها (فى نظره) فحسب. ولكنى حفى بأن أشير إلى تهذيب عبدالوهاب العشماوى وحيائه الشرقى فى نفس الوقت وهو يهدى هذه المذكرات إلى زوجته دون ذكر اسمها أو صفتها ويقول: «إهداء..»

«تحية شكر وإعزاز، لمن استطاعت أن تدفعنى إلى كتابة هذه الصفحات بعد تردد طال أمده، حتى يعلم المواطن العربى، ما يبدو بين جدران جامعته العربية».

(٤)

يعتقد عبدالوهاب العشماوى بل ويؤمن بأن أسلوب عمل الجامعة العربية كان على الدوام متأثرا بالأسلوب الذى يختاره الأمين العام ويلتزم به فى أداء عمله، وهو يعبر عن هذا المعنى فى أكثر من موضع فيقول:

«ففى عهد الأمين الأول واجهت الجامعة العربية أعتى القضايا السياسية وأشدّها عنفا ولعبت فيها دورا ربما كان أحيانا أكبر من حجمها. وعلى عهد الأمين الثانى تمت تشكيلات الجامعة الادارية وتطورات أجهزتها وتعددت فروعها، وخضعت لأسلوب متميز من الإدارة لم تشهده على عهد الأمين الأول، حتى إن علاجها للشئون السياسية قد اتسم فى كثير من الأحيان بهذه السمة الإدارية الغالبة، والتي كانت راجعة دائما إلى طبيعة الأمين العام وأسلوبه فى التفكير».

ويؤكد العشماوى على هذا المعنى حين يأتى الحديث عن محمود رياض فيقول: «ثم جاء الأمين الثالث بخلفيته العسكرية واهتماماته بالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص وبالشئون الاقتصادية على وجه العموم، لكى يوجه الجامعة وجهة التركيز على هذه الأمور، مما يقطع بأن أسلوب عمل الجامعة قد خضع دائما للأسلوب الذى اختاره الأمين العام وجعله خطا التزم به فى أداء مهامه، أو بعبارة أخرى خضع للنمط الذى يسير عليه تفكير هذا الأمين وأسلوبه فى العمل».

بل إن صاحب هذه المذكرات يرى في موضع آخر من هذه المذكرات أن النجاحات التي حققتها الجامعة العربية نفسها طيلة حياتها (حتى تاريخ كتابة مذكراته) لم تتحقق إلا بالجهود الفردية لهؤلاء الأمناء العامين الثلاثة الأوائل:

«إن نجاح العمل العربي كان غالباً نتيجة جهود فردية شخصية قام بها الأمين العام للجامعة أو قامت بها كفاءات متميزة في جهاز الأمانة العامة. فقد استطاع عبدالرحمن عزام مثلاً بمبادرات شخصية وبغير معونة على الإطلاق من جهاز الأمانة العامة، أن يتولى عدداً من القضايا السياسية في مقدمتها تحقيق استقلال ليبيا، وإثارة قضايا المغرب العربي على المستوى الدولي ومواجهة السياسة البريطانية ومنع تدخلاتها المستمرة في شئون الوطن العربي».

«واستطاع الأمين الثاني بصلاته الدبلوماسية المتميزة أن يفتح عدداً من مكاتب الجامعة في دول أجنبية كان من الصعب بل وربما من المستحيل أن تستجيب لطلب إقامة هذه المكاتب في عواصمها، كما استطاع أن ينشئ كثيراً من جمعيات الصداقة في عدد كبير من دول العالم بين مواطنيها وبين الجاليات العربية المقيمة فيها، تلك الجمعيات التي ساهمت بحق في الإعلام عن الجامعة وعن عدد من القضايا العربية الكثيرة أكثر مما ساهمت به مكاتب الجامعة العربية ذاتها».

«واستطاع الأمين الثالث بمبادرات شخصية كذلك أن يملأ خزائن الجامعة بالأموال لينفقها في سبيل دعم نشاطها على النحو الذي رآه من وجهة نظره محققاً لهذه الغاية، كما استطاع أحياناً أن يدخل الجامعة كشريك فيما اتخذته الدول العربية من سياسات اقتصادية ودبلوماسية في القارة الأفريقية، وبفضل جهود الأمين الثالث الشخصية تم إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لأفريقيا في الخرطوم، وصندوق النقد العربي في أبوظبي، صحيح أن الأمين الثالث قد أراد بإنشاء هاتين المنظمتين أن تكون عوناً له في تنفيذ سياسة الجامعة الاقتصادية، ولكن الصحيح كذلك أن الرياح قد جاءت بما لا يتصوره محمود رياض أمين الجامعة العربية، وسرعان ما استقلت هاتان المنظمتان وسرعان ما بدأت مواجهة بينهما وبين جهاز الأمانة العامة، تمسكت فيها كل من المنظمتين استناداً إلى اتفاقية إنشائها بأنه ليس للأمين العام ولا لمجلس الجامعة حق التوجيه أو الإشراف على أعمالهما».

ولا يقف الدكتور عبدالوهاب العشماوى فى إيمانه بالآثار الفردية عند الأمناء العاميين فحسب، ولكنه يمتد بنفس المنطق إلى نخبة ممن تولوا رئاسة اللجان المختلفة فى الأمانة العامة للجامعة ويقول:

«وعلى مستوى العاملين فى جهاز الأمانة العامة كان للمرحوم أحمد أمين فضل الدعوة إلى الوحدة الثقافية العربية، وكان للمرحوم الدكتور طه حسين عميد الأدب العربى فضل إثراء العمل الثقافى من خلال الجامعة، طوال الفترة التى قضاها رئيساً للجنة الثقافية الدائمة ومشرفاً على الإدارة الثقافية بأمانة الجامعة».

«وكان للمرحوم الدكتور عبدالرزاق السنهورى عالم القانون الفضل الأكبر وربما الوحيد فى كل المراحل التى قطعتها أمانة الجامعة حتى الآن فى سبيل توحيد التشريعات العربية، بل لا أكون مبالغاً إذا قلت إن ما تم من توحيد فى مجال التشريعات قد قام به السنهورى وحده وليست أمانة جامعة الدول العربية».

«وكان للمرحوم محمد العشماوى رائد الخدمة الاجتماعية الفضل الأكبر فى تبنى الدول العربية للأفكار الاجتماعية ولأنظمة التأمينات والضمان الاجتماعى، وقد استطاع من خلال إشرافه الطويل على قطاع الشئون الاجتماعية فى الجامعة العربية أن يقود ما يمكن تسميته بالثورة الاجتماعية الهادئة فى كثير من الدول العربية، حتى لقد شارك بفكره فى إنشاء وزارات الشئون الاجتماعية وعدد من المؤسسات الاجتماعية فى الدول العربية».

كذلك يتحدث العشماوى عن أدوار محددة لبعض العاملين فى الأمانة العامة:

«وعلى المستوى المعاصر لا يمكن أن ننقل جهود عدد من العاملين فى الأمانة العامة من أمثال الدكتور يحيى الخشاب فى المجال الثقافى والدكتور ساطع الحصرى فى مجال الدراسات، والدكتور صلاح المنجد فى مجال المخططات العربية، ويحيى أبو بكر فى مجال الإعلام العربى، وغيرهم ممن لم أسعد بالعمل معهم أو ممن قد تخوننى الذاكرة فى بعض الأحيان عن أن أذكرهم بالتفصيل».

ويكاد الدكتور العشماوى على مدى هذه المذكرات ينظر إلى محمود رياض فى تعامل شديد، فهو يرى أن الظروف هى التى قادت إلى هذه المناصب التى تولاها، وهو يفعل هذا بإنصاف ظاهر لا يخلو من التعسف، بل ربما يغلب التعسف الذى يكتنف الإنصاف على الإنصاف نفسه حتى يتوارى الإنصاف مع أنه موجود، وهو - على سبيل المثال وكما سنقرأ فى النصوص - يرى أن المصادفة هى التى أتاحت لمحمود رياض أن يكون من بين الضباط العاملين فى سكرتارية الوفد المصرى فى مباحثات الهدنة (!!) انظر إلى هذا التعبير فهو يصفه أولاً بأنه من الضباط (!) وليس الضباط الكبير ولا أحد أبرز الضباط ولا الضباط الوحيد، مع أن محمود رياض كان قد وصل إلى رتبة كبيرة حين أدى هذه المهمة، ثم هو يقرر بمنتهى الثقة أنه كان من العاملين فى سكرتارية الوفد المصرى فى مباحثات الهدنة، وكأن ذلك الوفد المصرى كان كبيراً جداً وذا سكرتارية كبيرة جداً فيها عاملون كثيرون من الضباط ومن غير الضباط، وعلى الرغم من كل هذا الذى يبدو تعسفاً من العشماوى فى توصيف وضع محمود رياض فإنه فى رأى المتواضع ينصف به محمود رياض لأن الرواية البديلة تقول إن ضم رياض لهذا الوفد كان بواسطة أحد أصدقائه من المقربين إلى القصر الملكى، ولم يكن الهدف إلا إتاحة فرصة له لسفره إلى الخارج مع عمل مريح بعيد عن العسكرية المملة والتقليدية!! أما محمود رياض نفسه فى مذكراته التى عرضناها فى الباب الثانى من هذا الكتاب، فإنه لا يعير التفاصيل الاهتمام المطلوب، مع أن مذكرات العشماوى هذه نشرت قبل مذكراته، وكان من الواجب عليه أن يوضح هذه الحقائق حتى ولو لم يبد أنه يرد على العشماوى بالذات!

وربما أنتهز الفرصة هنا لأكرر التنبيه إلى التقصير الذى وقع فيه محمود رياض نفسه حين نشر مذكراته وتغاضى عن أن يذكر (لا بالتحديد ولا بالإشارة ولا بالتلميح) السبب الذى دفعه إلى الوجود فى هذا الوفد المكلف بمثل هذه المهمة!

سنقرأ هذا الذى يرويه عبدالوهاب العشماوى عن محمود رياض وسنلاحظ أيضاً أن صاحب المذكرات يعبر بطريقة لا شعورية عن تحفظه على الوحدة بين مصر وسوريا فيصفها بـ«الموقوتة» وهى صفة غريبة تحتاج إلى إيضاح أو بيان، وظنى أنه أراد بها الكناية

عن معنى القنابل الموقوتة التى تنفجر بعد حين بما تحمل من عوامل الانفجار. ومع هذا فإننى لابد أن أتخفظ على مثل هذا الوصف.

كذلك سوف يمكننا أن نتأمل - وإن أدهشنا التأمل - هذا الموقف الذى تخيل العثماوى حدوثه من محمود رياض وهو ينظر من نافذة مكتبه فى الخارجية إلى مبنى الجامعة العربية، ويتخيل نفسه أميناً للجامعة بعد عشرين عاماً من دخوله مبنى الخارجية المصرية.. فلنقرأ هذه اللوحة الطريفة التى يقدم بها صاحب المذكرات شخصية الأمين العام الثالث للجامعة العربية:

«أما محمود رياض فخريج الكلية العسكرية المصرية فى القاهرة ، ما كاد أن يتم علومه العسكرية حتى شارك فيما شارك به الجيش المصرى من جهد متواضع إبان الحرب العالمية الثانية (ينبغى هنا أن نتخفظ على الاستخدام اللغوى لفعل من أفعال الشروع (ما كاد) فى زمن امتد ثلاث سنوات ما بين تخرج محمود رياض فى الكلية الحربية المصرية سنة ١٩٣٦ وبدء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩)، ثم انتهى اشتباك الجيوش العربية مع القوات الإسرائيلية بالهدنة فى عام ١٩٤٩، أتاحت الصدفة لمحمود رياض أن يكون من بين الضباط المصريين العاملين فى سكرتارية الوفد المصرى فى مباحثات الهدنة ، كما أتاحت له هذه التجربة رصيذاً من المعرفة لم يلبث إن وجد مجالاً لاستثماره (تأمل هذا التعبير الدقيق والجميل والموحى) عندما قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأعطت اهتماماً خاصاً للقضية الفلسطينية ، وحرصت على الاستعانة بذوى الخبرة والمعرفة بهذه الأمور من رجال القوات المسلحة ، وبذلك ودع محمود رياض حياته العسكرية ودخل إلى مبنى وزارة الخارجية المواجه لمبنى جامعة الدول العربية ، وكيلاً (تأمل النص على أنه بدأ وكيلاً مع أن الشائع فى ترجمة محمود رياض لنفسه أنه بدأ مديراً) ثم مديراً لإدارة فلسطين . وربما كانت هذه هى بداية اهتماماته الدبلوماسية والسياسية ، وربما حدث ذات يوم وهو يطل من نافذة مكتبه فى وزارة الخارجية أن سرح به الخيال أو تكشف عنه الغيب فرأى نفسه بعد عشرين عاماً فى الغرفة المواجهة تماماً لمكتبه فى وزارة الخارجية وهى غرفة الأمين لجامعة الدول العربية. وتقلب محمود رياض فى مناصب الدبلوماسية المصرية ، وكان أبرز ما تولاه منصب سفير فى دمشق ، ذلك المنصب الذى هياً له فيما يقال السبيل لى يتعاون مع عدد من رجالات الأحزاب فى سوريا والذى هياً له تبعاً لذلك السبيل إلى مركز المشارك فى صنع الوحدة الموقوتة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨».

وفى موضع آخر يصف صاحب هذه المذكرات أسلوب محمود رياض بالهزة العنيفة التى عرضت العمل العربى المشترك نفسه للاهتزاز ويقول:

«... وعندما تولى الأمين الثالث أمانة الجامعة غلب عليها أسلوب الطفرة فى أغلب الأمور، فشهدت محاولات التطوير بالغة العنف، كما طرقت الجامعة فى عهده ميادين كانت فى أغلب الأحيان فوق قدراتها وأكبر من امكانياتها، الأمر الذى عرض جهاز الجامعة والعمل العربى المشترك لعدد من الهزات العنيفة على نحو لم تتعرض له الجامعة خلال عشرين عاما تولى فيها الأمين الثانى إدارة الجامعة العربية».

(٧)

أما حديث صاحب هذه المذكرات عن شخصية محمود رياض وأدائه، فلا يمضى فى نسق واحد من التقدير أو النقد، لكنه يضمه عوامل كثيرة بحكم ما كان فى شخصية محمود رياض نفسه من ثراء وتباين، وقد رأينا تقييمه المتصف لشخصية محمود رياض كما رأينا إشفاقه عليه وتضامنه معه فيما عاناه فى بدايات عمله وحتى نهاية ١٩٧٣ من خطط التطوير، وهو يعترف له بتعمقه فى القضية الفلسطينية لا إلى النهاية ولكن إلى أن يحدث التحول فى استراتيجية العمل الدبلوماسى المصرى فيقول:

«ثم أتاحت لمحمود رياض فرصة التفرغ لدراسة القضية الفلسطينية وترديدها حتى غدا بحق مرجعا لوقائعها وقاموسا لوثائقها ، فمن طول ما تحدث عن القضية الفلسطينية وهو يشغل منصب المندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة أصبحت القضية الفلسطينية جزءا من كيانه بل وحجر الزاوية فى اهتماماته. وعندما أصبحت القضية الفلسطينية بالأسلوب الذى كانت تعالج به هى محور السياسة المصرية فى الستينيات ، فقد كان طبيعيا أن يكون محمود رياض وزيرا لخارجية مصر ، وأن يظل كذلك حتى تغير أسلوب الفكر السياسى فى مصر وتغيرت تبعاً لذلك استراتيجية العمل الدبلوماسى المصرى . وقد شغل محمود رياض منصب وزير خارجية مصر فى وقت تركزت فيه السياسة المصرية حول القضية الفلسطينية وقت اختلطت فيه الاتجاهات السياسية بالأنظمة الاقتصادية ، ولذلك عندما جاء محمود رياض ليشغل منصب الأمين الثالث لجامعة الدول العربية ، انصب اهتمامات الجامعة على القضية الفلسطينية مدعومة بالقوة العسكرية والعمل الاقتصادى».

ويعترف صاحب المذكرات بأن ظروف محمود رياض فى الجامعة العربية لم تكن سهلة، فقد شهدت فترة أصعب لحظات الخلافات:

«وبقدر ما شهد محمود رياض بلوغ الجامعة العربية أعلى قممتها واتساع آفاق نشاطها واحتلالها مكانا مرموقا فى ميدان العمل الدولى، بقدر ما شهد محمود رياض الجامعة وهى تواجه قمة محنتها والخلافات العربية تتهددها من كل جانب، ومبادرة السلام المصرية تقلب موازين الجامعة وسياستها رأسا على عقب».



كما يشير صاحب المذكرات فى موضع آخر إلى اضطراب محمود رياض إلى العيش والتعايش فى دوامة التغيير والتطوير التى أحاطت بالجامعة العربية، ويشير العشماوى إلى أن محمود رياض قد اضطرب إلى هذا على أمل ولكنه لم يتحقق له هذا الأمل:

«وهكذا عاش الأمين العام منذ توليه مسئوليته، فى دوامة التجديد والتطوير، وقر قراره، مهما فعلت به المقادير، على أن يستخرج الشهد من الطين! ودعا مجلس الجامعة، فاستجاب لدعوته، وأفرد له من السفراء ستة جلسوا معه فأطالوا الجلوس، وقلبوا الأمور حتى كاد أن يعوج معتد لها وأن يتكسر معوجها. وأتم السفراء ميعادهم سبعين جلسة، فرغوا بعدها من مهمتهم، ودفعوا بها إلى مجلس الجامعة، فتكلم فيها السفراء فأطالوا الكلام، ثم انتهى الأمر بالمجلس، فوافق على ما قدم إليه، دون حذف أو إضافة. فما أفادت المناقشة ولا أجدت المداولة، ولكنها الطقوس والشكليات، أمور لا بد منها لبنى الإنسان».

ويروى صاحب المذكرات بعض التفاصيل المهمة للصراع بين مجلس الجامعة والأمين العام الثالث :

«ويعلم الله - وقد كنت يومها شهيدا - كيف فرح الأمين بما تقرر، وكيف عاد فأقبل على أمره كله بين يديه، والمرجع كله إليه، وأزاحت عن طريق العمل ما عاقه من عقبات، وتكلفت بآلا تأتية من بعد ذلك عثرات، ولم يفطن الأمين الثالث - إلا بعد حين - إلى أن ما أعطاه المجلس إياه باليمين واليسار، وأن التطوير فى حقيقته كان ومازال حبرا على ورق، وأن المجلس قد عاد بعد قليل يشارك الأمين كل صغيرة وكبيرة، ويدخل إلى الأمانة من الشباب، ما استحال إدخاله من الباب. وأطلقت الجامعة على قطعان الأمانة ذئاب الرقابة المسالية، فراحت تنهش الصغير وتخوف الكبير، وتطارد الناس من أجل الستينات

والمليقات، بينما انطلق رجال من حول الجامعة ينهبون بالألوف، بل ربما بالملايين من الدولارات. ودخل الأمين الثالث مع المجلس فى مواجهة لم يلبث بعدها أن أدار للمجلس ظهره، وراح يتلمس النجاة فى أكثر من مجال يفرغ فيه طاقته ويحقق به حلمه».

(٨)

ولا يجد الدكتور عبدالوهاب العشماوى حرجاً من أن يشير بصراحة شديدة إلى ما آثر أن يتجنبه فى فقرة سابقة، من صدام عنيف بين الرقابة المالية والأمين العام نفسه، وهو يشبه رياض فى هذا الموقف بالأسد الذى لا يشور لعدوان يقع على أحد رعاياه وإنما يزأر لجرح يمسه هو:

«وفى محاولة أخيرة يوحى المخططون إلى هيئة الرقابة المالية فى تقريرها الثانى أن تنال من الأمين العام شخصياً وأن تلقى ظلالاً من الشك حول عدد من تصرفاته. وكالأسد، الذى لا يشور لعدوان وقع على أحد رعاياه، وإنما يزأر لجرح يمسه هو، نجد أن الأمين الثالث يبطش بهيئة الرقابة فى غير رحمة فيفتك برئيسها ويترك أعضاءها نزلاء فى غرف الإنعاش. والحق أن الأمين الثالث قبل أن يترك منصبه بأشهر قليلة كان قد نجح، فى تقليص مخالبات هيئة الرقابة المالية، وفى أن يحيل رجالها من وحوش كاسرة إلى جياد مستأنسة، استمرت يوماً بعد يوم مرعى الأمانة العامة ووجدت فى أوراقه الخضراء غاية ما اشتهدت وأكثر مما كانت تأمل أو تريد».

تأمل التعبير بالأوراق الخضراء وما فيه من دلالات متعددة تبدأ بأوراق المراعى وتمر بالأوراق الرسمية البروتوكولية وتنتهى بالطبع إلى أوراق البنكنوت وهى الدولارات فى الغالب!

وعلى هذا النحو فإن عبدالوهاب العشماوى حين يتحدث فى مواضع متعددة من هذه المذكرات عن استقالة محمود رياض من أمانة الجامعة فإنه يورد هذه الاستقالة فى سياق النتيجة الطبيعية حتى وإن كان يظل هذه النتيجة بظلال الخيرة فى البحث عن السبب الحقيقى الذى دفع رياض إلى تقديم استقالته ويقول:

«وعندما أعلن محمود رياض إلى العالم العربى استقالته فى الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٩٧٩ ، وقبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية بثمان وأربعين ساعة ، فإنه من الصعب الكشف عما كان يدور فى ذهن الأمين الثالث وهو يتخذ هذا القرار ، هل كان اليأس قد بلغ به مداه .، واستحال عليه أن يؤدى مهام منصبه ، أم أن المفاهيم التى عاش عليها طوال العديد من السنين قد آن لها أن تتغير وأصبح حتما أن يتغير معها فكر كل من يعمل فى إطار العمل العربى المشترك وخاصة من يجلس على قمته . أم أن الأمين الثالث أراد أن يتبين تمسك الدول العربية بسياسته واتجاهاته ، أو أن يتيح لها فرصة اختيار أمين رابع ليحرب حظه مع الأحداث ! كل ذلك ستكشف عنه الأشهر القليلة القادمة ، فطالما ظن من شاركوا فى صنع وقائع التاريخ أن فى استطاعتهم أن يحجبوا الحقيقة عن الناس ، ولقد خيبت الأيام دائما ظنهم ، وجاء اليوم الذى تظهر فيه الحقيقة لتؤكد من جديد للمسؤولين فى كل دولة أن التاريخ لا يرحم وأن الحقيقة آتية دائما وأن الضياء يعقب الظلام مهما طال مداه».

ولا يخل علينا عبدالوهاب العشماوى بوصف درامى أو سيناريو معبر للحظة خروج محمود رياض من الجامعة العربية ويبدو واضحا لنا أنه لا يتعاطف معه فى خروجه وهو يكتفى فى تصوير الخروج بأن يلفت النظر إلى الفارق الضخم بينه وبين خروج الأمين العام الثانى حسونة باشا فيقول:

«ويوم غادر محمود رياض مبنى الأمانة العامة للجامعة فى الحادى والثلاثين من شهر مارس عام ١٩٧٩ فقد أتيح للأمانة العامة يومها أن تعيش مشهدا يختلف تماما عن ذلك الذى عاشته يوم ودعت عبد الخالق حسونة الأمين الثانى للجامعة ، فى الحادى والثلاثين من شهر مارس ١٩٧٩ حشد محمود رياض العاملين فى الأمانة العامة ليفضى إليهم بآخر ما فى نفسه ، فحدثهم عن إنجازاته فى الجامعة وما حققه لهم من زيادة فى الدرجات ورفع المرتبات ، وقبل أن تتاح للعاملين فرصة الإفضاء لأمينهم بما فى نفوسهم أو طلب نصحه ومشورته بالنسبة لمستقبل حياتهم ، قبل هذا وذاك كان الأمين الثالث يتعجل الانصراف من مبنى الأمانة العامة ، متما فى منصبه سبع سنوات إلا ستين يوما!».

(٩)

ويصرح العشماوى فى هذا الكتاب بما أراه مهما جداً لتاريخ الجامعة من رواية موقف

الأمين الثانى عبدالخالق حسونة وهو الرجل المهذب شديد التهذيب والدبلوماسية تجاه خلفه محمود رياض الذى انتزع منه كرسى الأمانة:

«وغادر الأمين الثانى يوماً مقر عمله فى شهر مايو ١٩٧٢، فى رحلة عمل إلى الخارج، مكتمل الصحة موفور النشاط، وقبل عودته بيومين اثنين طلعت جريدة الأهرام على الناس بخبر عجيب سمعه العوام فصدقوه وقرأه الخاصة فاستنكروه. كانت كلمات الخبر تروى كيف أن عبدالخالق حسونة قد ساءت صحته وأنه قد طلب إعفائه من منصبه، ومضى خبر الأهرام يقول إن المرشح لأن يكون أمين الجامعة شخصية عربية دولية ساهمت ومازالت تسهم فى القضايا العربية، عرفت ومازالت تعرف بالكفاءة والدبلوماسية. والحق أننى وكثيرين غيرى - ممن لا يعلمون بالقطع بواطن الأمور - ظنوا أن المرشح هو وزير خارجية مصر الأسبق وصوتها الرائع فى الأمم المتحدة، ورئيس وزرائها السابق ونائب رئيس جمهوريتها ورائد من رواد الدبلوماسية العالمية. والحق كذلك أننى وكثيرين غيرى قد استبشرنا بهذا الذى تصورناه، وتوارى أسفنا على الشيخ الجليل من فرط فرحتنا بالقادم الجديد».

على هذا النحو يتحدث العشماوى عن هذا التمهيد الإعلامى لهذا التغيير وكيف استند هذا التمهيد إلى كذبة كبيرة فى شأن الأمين العام الثانى الذى كان مكتمل الصحة موفور النشاط، وإلى تصوير غير دقيق ومبالغ فيه لشخصية خلفه جعل العشماوى وزملاءه يتصورون أن القادم هو الدكتور محمود فوزى وليس محمود رياض. ثم يتحدث صاحب المذكرات عما أشرنا إليه من موقف حسونة من رياض:

«وفى يوم الأربعاء الثلاثين من شهر مايو ١٩٧٢ صافح عبدالخالق حسونة جميع العاملين فى مبنى الأمانة العامة من مديرين وموظفين وسعاة، وشهدت الأمانة العامة ربما لأول مرة مهرجانا للمحبة والوفاء، فقد كانت لعبدالخالق حسونة منزلة لدى الصغير قبل الكبير، وكان العاملون يحسبونه أباً لهم جميعاً، لذلك كان وداع الأمين الثانى خليطاً من البكاء والدعاء حتى لقد فقد بعض الموظفين السيطرة على مشاعرهم فألقوا بأنفسهم فى طريقه يمنعونهم من مغادرة المكان. ولكن عجلة الزمان كان لابد لها أن تمضى، فقد أصر الأمين الثانى على أن يغادر الدار قبل أن يدخلها الأمين الثالث صباح يوم الخميس ٣١ مايو سنة ١٩٧٢، بل لقد أصر الأمين الثانى على ألا يحضر جلسة المجلس التى أقسم فيها محمود رياض يمين الولاء للجامعة. ولم يفض عبدالخالق حسونة إلا الخاصة

خاصته بالسر الذى دعاه إلى اتخاذ هذا الموقف وهو الدبلوماسية المبالغة، المبالغ فى مجاملته فى أغلب الأحيان».

(١٠)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات قد تجنب بكل الطرق المقارنة المباشرة بين عبد الخالق حسونة ومحمود رياض فإنه قد عبر عنها فى كثير من فقرات هذا الكتاب ، ولكنه وضع هذه المقارنات فى إطار القضايا التى يتحدث عنها ، ومع هذا فإنه لم يستطع منع نفسه من الحديث مثلاً عن مشاعر حسونة تجاه محمود رياض ، ومن عجائب الأقدار أن حسونة أبعد عن الأمانة بمقولة اعتلال صحته، وهو ما ينفيه عبد الوهاب العشماوى فى هذه المذكرات مشيراً إلى حقائق وتفاصيل ما تم فى هذا الشأن ، ولكن ما يعنينا هنا من عجائب الأقدار أن حسونة ومحمود رياض ظلا على قيد الحياة حتى توفاهما الله فى أسبوع واحد !! وقد كان الأمين العام للجامعة حين وفاتهما هو الأمين الخامس الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الذى عمل تحت رئاسة الرجلين فى جهاز الخارجية المصرية ، ومن المفيد أن نقطع تواصل حديث صاحب هذه المذكرات لتنتقل للقارئ نص عبارات عصمت عبد المجيد « الرسمية » التى نعى بها الأمينين الثانى والثالث فى صحيفة الأهرام، ومع أن مثل هذه الصيغ تكاد تكون شكلية فى معظم الأحيان إلا أن النصين اللذين بين يدينا يختلفان فى كثير من الأوصاف ويتفقان أيضاً فى كثير من الأوصاف كما سنرى دون تعليق :

هذا هو نص نعى الأمين الخامس للأمين الثانى :

الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد - أمين عام الجامعة العربية - ينعى ببالغ الحزن والأسى المغفور له عبد الخالق حسونة الذى انتقل إلى رحمة الله بعد حياة طويلة حافلة بالعمل الدءوب والعطاء المتواصل من أجل مصر والأمة العربية. لقد فقدت جامعة الدول العربية بوفاة الراحل الكبير مسئولاً قاد أمانتها لمدة عشرين عاماً فحمل مسئولياتها وأعباءها بكل جد وإخلاص، وكان على امتداد هذه الأعوام الرجل الأمين على رسالتها، الحريص على مبادئها، السعيور على أهدافها. فقدم لنا جميعاً مثلاً عظيماً يحتذى به فى التفانى والعطاء. باسمى وباسم زملائى العاملين بالأمانة العامة أتقدم إلى مصر والأمة

العربية وأسرة الراحل الكبير بخالص التعازى داعيا الله - عز وجل - أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته .

هذا هو نص نعى الأمين الخامس للأمين الثالث:

ينعى الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد - الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمناء العاملون المساعدون وسائر العاملين بالأمانة العامة إلى العالم العربى والإسلامى ببالغ الحزن والأسى المغفور له الأستاذ محمود رياض الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية الذى انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة حافلة بالعمل الدءوب والعطاء المتواصل من أجل مصر والأمة العربية. لقد فقدت مصر والعالم العربى بوفاة الراحل الكبير مستولا تحمل بكل شجاعة عبء العمل العربى المشترك فى فترة عصيبة واستطاع طوال قيادته للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن يحرص على مبادئها وأهدافها فقدم لنا جميعا مثلا كبيرا يحتذى به فى التفانى والعطاء. فإلى جنة الخلد روح الراحل الكبير وإلى مصر والأمة العربية وجامعتها وأسرة الفقيد ومحبيه جميل الصبر والعزاء .

(١١)

ويرى عبدالوهاب العشماوى أسباباً كثيرة لعجز الجامعة العربية عن أداء ما كان يتطلع إليه المثقفون العرب من وجودها وبقائها، وهو يرتب حديثه عن هذه الأسباب بطريقة تاريخية حسبما تراءى له الأحداث فى قصة الجامعة ومسيرتها، ولكننا سنلجأ إلى ترتيب مغاير نلجأ فيه إلى رءوس الموضوعات وإلى أن نأخذ بالأهم فالهم (ربما من وجهة نظرنا) .

ولاشك أن تشخيص العشماوى لمشكلات الجامعة العربية تشخيص دقيق ولكنه يفتقد - فى رأى - إلى الإطار الجماهيرى، ذلك أن العشماوى يقدم تشخيصه كما يقدم أستاذ الطب التشخيص لطلابه فى حلقة الدرس، وكان أولى به أن يقدم هذا التشخيص باللغة التى لا بد أن يفهمها رأى العام العربى لا العاملون فى حقل العمل العربى المشترك فحسب، وسنحاول بالطبع أن نضع تشخيص عبدالوهاب العشماوى فى الألفاظ التى تتوافق مع التشخيص الجماهيرى من دون أن نتعسف فى هذا الذى نفعله، ومن دون أن نحمل الأمور أكثر مما يحتمل، ولربما بدت الرؤية الحاكمة لهذا التشخيص بعيدة عما أراده

عبدالوهاب العشماوى، وكأنما بدت وكأنها رؤية صاحب هذه السطور الذى هو محمد الجوادى، ولكن محمد الجوادى نفسه يعترف بأنه لم يصف من عنده شيئاً وأن كل ما يلى من تشخيص قد ورد بنصه فيما سجله عبدالوهاب العشماوى فى هذا الكتاب. □ فهو - على سبيل المثال - يتحدث بوضوح وبمهارة وبأسف وبتمن عن افتقار الجامعة إلى الدراسات والبحوث ويقول:

«... ويرتبط بما تقدم ويكاد أن يكون جزءاً متمماً له افتقار الجامعة العربية منذ البداية إلى جهاز علمى متخصص فى معالجة القضايا السياسية وغيرها. وبرغم كل ما كتب وما قيل فإننى أتحدى أن تكون هناك دراسة علمية جامعة قامت بها الأمانة العامة استناداً إلى منهج علمى سليم ومعلومات وبيانات صادقة حول أى مشكلة سياسية عربية أو دولية واجهتها الجامعة العربية أو كان مفروضاً عليها أن تعالجها. وأذكر أنه فى كل مرة انعقد فيها مجلس الجامعة ليوافق قضية من القضايا العربية لم يجد المجلس إلا مذكرة تقدمت بها إحدى الدول حول هذا الموضوع لا تكاد تعكس إلا وجهة نظرها، وإلى جانبها مذكرة أعدتها الأمانة العامة للجامعة لا تكاد تشتمل إلا على المراسلات أو المكاتبات الإجرائية التى تمت حول ذلك الموضوع».

□ ويأتى المثل الذى يضربه العشماوى لهذه الجزئية أكثر من رائع، ومن الطريف أنه - كما نعرف - قد تكرر مرة أخرى بعد نشر العشماوى لهذه المذكرات:

«ولعلنى أضرب مثلاً ترددت كثيراً قبل إيراده، وهو هل كان لدى الجامعة العربية أى دراسة حول الدول العربية التى انضمت أخيراً إلى عضوية الجامعة، برغم ما أثير من مناقشات فى المجلس حول هذه العضوية وحول ضرورة الاتفاق على تعريف واضح لمطلوب «الدولة العربية» وهى أول كلمة وردت فى بروتوكول الإسكندرية، وهى أول كلمة أيضاً وردت فى ميثاق جامعة الدول العربية. ولعلنى أضيف أننى وأنا أعمل فى الجامعة العربية منذ عشرين عاماً لم أجد فى إدارات الجامعة كلها دراسة ولو متواضعة حول جيبوتى العضو الثانى والعشرين فى الجامعة العربية، اللهم إلا مقال أعده موظف من موظفى إدارة الإعلام بجامعة الدول العربية أشبه ما يكون بمقال أعده أحد هواة الصيد الأجانب عن رحلة قضاها فى مجاهل أفريقيا لصيد الوحوش، وبالإنصاف فإننى لا أستطيع أن ألقى اللوم هنا كاملاً على جهاز الجامعة، فإن هذا الجهاز قد ضم فى وقت

من الأوقات عدداً من الرجال الذين فهموا ومارسوا السياسة العربية وعرفت لهم المكتبة العربية العديد من المؤلفات والدراسات حول هذه الشئون من أمثال سيد نوفل الذى عاش العمل السياسى العربى زهاء خمسة وعشرين عاماً ترك فيها بصمات فكره على الكثير من الأعمال والقرارات السياسية التى صدرت عن مجلس الجامعة. ولكننى كذلك لا أريد أن أعفى من اللوم دول الجامعة التى بخلت دائماً على الجامعة بالأكفاء من رجالها بل وضنت بما لديها من معلومات أو دراسات عن أن تكون فى متناول أمانة الجامعة أو العاملين فيها».

(١٢)

وقد سبق لصاحب هذه المذكرات أن يلمح ذات المعنى حين تحدث عن إنشاء الإدارة السياسية فأبدى فى عبارة مركزة انطباعه السلبي وإحساسه بخيبة الأمل من روح ونص الصياغة التى تضمنتها قرار إنشاء هذه الإدارة السياسية وعبر عن اعتقاده بأن النص القانونى الذى وضع اختصاصات هذه الأمانة كان كفيلاً بتحجيم دورها ودور الجامعة العربية نفسها، وحصر هذا الدور فى عمل مكتبى بحث يتعلق بتلقى الآراء وإعادة طباعتها على ورق الأمانة العامة:

«... وعندما أصدر مجلس الجامعة قراره رقم ١١٣ فى ديسمبر عام ١٩٤٦ بإنشاء إدارة سياسية بالأمانة العامة، جاء القرار مخيباً لآمال كل من تمنى أن تكون لجامعة الدول العربية سياسة خارجية يعبر عنها مجلسها، ويعمل بمقتضاها أمينها العام، بصرف النظر عن سياسات الدول العربية الأعضاء فى الجامعة. جاء القرار مخيباً للآمال عندما نص على أن تتولى هذه الإدارة السياسية مهمة تحضير وإعداد الموضوعات التى تعرض على وزراء الخارجية، وزادت الآمال خيبة عندما أصبح التحضير والإعداد هو فى الأغلب عملية إعادة طباعة ما تلقتة الجامعة من الحكومات على أوراق تحمل اسم الأمانة العامة وشعارها».

ويكاد عبدالوهاب العشماوى يمس هذا المعنى منذ الصفحات الأولى لكتابه، حين يتحدث عن بروتوكول إنشاء الجامعة وتعيين الأمين العام الأول للجامعة، وهو يرى أن التخوف من مكانة الأمين ودور الأمانة كان أكثر من اللازم من ناحية، ومن ناحية أخرى

كان قادراً على أن يحجم الوسائل الكفيلة بتحقيق الآمال المرجوة من الجامعة العربية، وهو ما جعل موقعى البروتوكول وواضعى الميثاق يترددون ويحرصون وقد تركوا الأمور بغير تحديد لا يعلم مستقبلها إلا الله وحده:

«ولعل أول ما يلفت النظر فى هذا الصدد أن تعيين أول أمين للجامعة كان لمدة سنتين اثنتين فقط، وهى مدة يعكس قصرها مبلغ ما أحاط بالميثاق وموقعيه من حرص وتردد، ومبلغ ما أحاط بالفكرة كلها من خشية وتخوف. ولعل فى تلك العبارات التى أرجأ بها هذا الملحق وضع النظام المستقبل للأمانة العامة، ما يكشف عن تلك المعانى وما يؤكد ما سيتضح لنا فيما بعد من أن نظام الأمانة العامة قد وضعت الأحداث وشكلته الأساليب التى لجأ إليها أمناء جامعة الدول العربية على التوالى فيما واجههم من مشكلات وما اعترض طريقهم من عقبات. وكما عجزت الوفود التى وقعت على بروتوكول الإسكندرية عن أن تحقق الآمال التى تضمنتها هذا البروتوكول رغم تواجدها الشديد، فقد عجز كذلك واضعو الميثاق عن أن يحددوا منذ البداية أسلوب العمل العربى والأجهزة التى يمكن أن يستعان بها فى مباشرته، ولذلك فقد ترك الأمر كله لمستقبل لا يعلمه إلا الله. وألقى العبء بأكمله على كاهل الأمين الأول الذى استطاع فى أمانة وصدق أن يحمل المسئولية على النحو الذى اقتنع به هو، وأن يحرك دفة الأمانة العامة فى الاتجاه الذى رآه من وجهة نظره محققاً لأهداف الجامعة ومتمشياً مع سياستها».

ثم يؤكد صاحب هذه المذكرات فى فصل متأخر من كتابه أن الأمور لم تمض إلى الأحسن، وأن الجامعة على العكس من ذلك ظلت على مدى عمرها على ما نشأت عليه من قصور فى تحديد الرؤية والفعالية، وهو يبلور هذه الفكرة فى عبارات إنشائية يقدم بها للفصل الذى عنوانه «الجامعة وأسلوبها فى معالجة القضايا السياسية» ويقول ما نصه:

«واهم غارق فى الوهم من تصور أن الجامعة العربية قد تغير حالها منذ العام الخامس والأربعين فى منتصف القرن العشرين والعام الثامن والسبعين على مشارف القرن الجديد. أو منذ كان العالم ينفض عنه ويلات حرب ضروس، وحتى اليوم الذى يخطط فيه الناس لقرن قادم لا يعلم إلا الله إن كنا سنبقى فيه على الأرض أو نرقى فيه إلى كواكب السماء».

«لم تتغير الجامعة العربية منذ أراد الله لها أن تكون، وحتى يأذن الله لها أن تزول. ولا

تغير مجلس الجامعة منذ كان يضم رؤساء الحكومات وحتى أصبح لا يجد كمال النصاب من ممثلى الدول الأعضاء. ولا تغير حال الأمانة العامة منذ كانت تشغل غرفاً فى بناء متهاالك يسمونه قصر البستان، إلى أن أصبحت تشغل من القاهرة أحلى وأجمل مكان».

(١٣)

ويؤكد عبدالوهاب العشماوى على رؤيته التى هو مقتنع بها، وبأذل للجهد فى سبيل شرحها على مدى صفحات هذا الكتاب، وهو يلخص - على سبيل المثال - وجهة نظره فى جمود الجامعة فى أكبر قضية واجهتها وهى قضية فلسطين، وهو يجاهر بأن الجامعة العربية فشلت فى أن تواكب استعمال مصر لأحدث وأذكى أساليب الدبلوماسية المعاصرة، ومن ثم واجهت الجامعة نفسها أعنف أزمة فى تاريخها، والحقيقة أن العشماوى لا ينحاز فى هذا الذى يقرره إلى وجهة النظر المصرية فى ذلك الوقت فحسب، ولكنه يقرر واقعاً حدث بالفعل، فنحن نرى الآن المحصلة النهائية للخطوات الدبلوماسية والسياسية المختلفة التى اتخذتها مصر من ناحية، والتى اتخذتها الجامعة العربية من ناحية أخرى، وقد أكدت صواب وجهة نظر العشماوى وبعد نظره، فقد سبقت السياسة المصرية سياسة الجامعة العربية بخطوات واسعة، وقد بدأت مصر السياسة الجديدة من داخل الجامعة العربية نفسها، ولكن الكثيرين - كما يقول العشماوى - لم يفتنوا إلى تحرك الدبلوماسية المصرية المبكر فى هذا الاتجاه:

«فإن جمود جامعة الدول العربية تجاه القضية السياسية الكبرى وهى قضية فلسطين، قد أدى بها إلى أن تواجه أعنف أزمة فى تاريخها، تلك الأزمة التى بدأت يوم أن غيرت مصر مسار التفكير السياسى العربى واتجهت إلى مواجهة القضية عن طريق الحوار، مستعملة فى ذلك أحدث وأذكى أساليب الدبلوماسية المعاصرة. وفى عام ١٩٧٧ لم يفتن الكثيرون إلى تحرك الدبلوماسية المصرية داخل الجامعة العربية من أجل إعطاء فلسطين العضوية الكاملة فى الجامعة، فلقد كانت هذه الحركة تمهيداً مخططاً لاتجاه جديد تعتزم السياسة المصرية أن تسير فيه من أجل مواجهة القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من قضايا الأراضى العربية المحتلة».

ويؤكد العشماوى أنه كان على الجامعة - ولكنها للأسف لم تستطع - أن تحتوى

الاتجاه السياسى المصرى الجديد وأن تضعه موضع المناقشة ليكون عملاً عربياً جماعياً شاملاً:

«ولو أنه قد توفرت للجامعة العربية المرونة الكافية لاحتواء الاتجاه السياسى المصرى الجديد ووضع موضع الدراسة والمناقشة والتمحيص ليكون عملاً عربياً جماعياً شاملاً، لاستطاعت الجامعة عن هذا الطريق أن تحقق دوراً بارزاً وأن تساهم مساهمة رائعة فى حل كثير من المشكلات التى تواجه الدول العربية وتعوق مسيرتها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والعلمية والثقافية كذلك».

ويصل العشماوى فى هذا الاتجاه إلى أن يصور الفارق الواسع بين التحرك الدبلوماسى المصرى من ناحية، وبين قرارات الجامعة العربية من ناحية أخرى، على أنه كالفارق بين مفاعل ذرى عملاق وبين موقد غاز:

«إن الجامعة العربية قد وجدت نفسها إزاء الاتجاه المصرى الجديد بمثابة موقد غاز متخلف تجاه مفاعل ذرى عملاق، بمعنى أن الجامعة العربية بالأسلوب الجامد الذى يسيطر عليها والفكر الضيق المحدود الذى يحيط بتحركاتها، لم تستطع أن تستوعب هذا الاتجاه بسبب عدم وجود أى عوامل مشتركة بين اتجاهاتها خلال خمسة وثلاثين عاماً وبين هذا الاتجاه الجديد».

وعلى الرغم من أننا نقرأ الآن هذه المذكرات بعد عشرين عاماً من كتابتها وبعد انتضاح الصورة فيما يتعلق بتباين وجهات النظر المختلفة فى ذلك الوقت، إلا أننا نرى العشماوى وقد استطاع أن يخترق الضباب القائم وقتها ويحدد موقفه من الصواب! بل إنه - وهذا هو المهم - كان يظن أن مرور عام وأكثر كان كفيلاً بأن تتضح الحقيقة، فإذا هو متعجب من أن يمضى عام وأكثر دون أن ينتبه المسئولون فى الجامعة إلى الحقائق ويستعيدوا توازنهم وتوازن الجامعة تجاه الأحداث:

«وبرغم مرور أكثر من عام وبرغم تطور الأحداث الدولية تأكيداً أو تدعيماً لهذا الاتجاه المصرى، فإن الجامعة لم تستطع أن تستعيد توازنها تجاه هذه الأحداث».

(١٤)

ويلخص صاحب هذه المذكرات الموقف الذى كان على الجامعة أن تتخذه من التحرك

المصرى ونتائجه فى سؤال واحد يطرح على بساط البحث للنقاش إذا أريدت الموضوعية، ولا يبدو العشماوى مختزلاً للمشكلة فى توجيهه للسؤال على هذا النحو، ولكنه فى واقع الأمر يبلورها بطريقة قانونية وسياسية ذكية كان لابد منها لعلاج الموقف الناشئ فى ذلك الوقت :

«مع أن الأمر لو أخذ على نحو موضوعى لانهصر فى سؤال واحد: هل ما فعلته مصر هو صلح منفرد يتنافى مع السياسة التى تبنتها الدول العربية منذ عام ١٩٥٠، أم أن ما فعلته هو أولى الخطوات من أجل إتمام عملية سلام شامل؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مسألة علمية بحتة ينبغى أن تطرح على بساط البحث وأن يناقشها مجلس الجامعة فى ضوء الدراسات التى يتم إعدادها فى هذا الشأن. وكيفما انتهى نقاش المجلس فى شأنها فإن مصر كدولة التزمت بميثاق جامعة الدول العربية ينبغى عليها إما أن تقبله أو أن تحدد موقفها إزاءه. ومن الغريب أن ما يذاع الآن وما يسمى برد الفعل بالنسبة لعدد من الدول العربية والذي يصور على أنه أمر جديد، هذا الذى يذاع سبق أن تضمنه قرار صدر عن مجلس الجامعة فى أول أبريل عام ١٩٥٥، ولاشك أن الدبلوماسية المصرية تدرك تماماً فحوى هذا القرار الذى عدد العقوبات التى يمكن أن تفرض على أية دولة عربية تبرم صلحاً منفرداً مع حكومة إسرائيل. ولكن يبقى السؤال دائماً: «هل ما حدث كان صلحاً منفرداً أم مقدمة لعمل عربى شامل من أجل تحقيق السلام الكامل والعدل فى المنطقة؟» والإجابة عن هذا السؤال لا تأتى عبر الأثير ولا من خلال مواقف يسودها الانفعال، وإنما تأتى نتيجة البحث الهادئ والحجة المتبادلة والفهم الواعى والرغبة الصادقة فى إيجاد حل للمشكلة».

بل إن العشماوى يحدثنا أنه يتعمق الأمور لدرجة أن يصل إلى تقرير أن مصر قد سبقت الجامعة العربية فى تناولها لقضايا الحرب والسلام، ويصل فى هذا إلى أن يلتفت النظر إلى حقيقة موقف الجامعة العربية من حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيفاجئنا بأن يرينا ما لم نكن نراه وهو يروى موقف الجامعة من حرب أكتوبر:

«وتأتى أحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ وتفاجأ بها الجامعة العربية والأمة كلها مفاجأة مذهلة، وتكون مفاجأة الفلسطينيين بها أشد وطأة وأبعد أثراً. ترى هل كانوا يفضلون أن يكونوا شركاء هذا القرار أو أن يكونوا هم وحدهم صانعوه؟ فقد حملت مصر سر هذه الأحداث وحدها وبدأت بها أول خيوط سياستها لحل المشكلة المستعصية. تأتى هذه

الأحداث وقد استنفدت الجامعة طاقاتها وقدراتها وما أوتيت من سحر البيان ورصانة الكلام بفضل ما احتل به منها عدد من الدول الأعضاء وعدد آخر من ممثلي فلسطين ومن يدعون الحديث باسمها».

على هذا النحو المذهب والقاسى فى نفس الوقت يوجه صاحب هذه المذكرات مثل هذه الاتهامات الرهيبة بأعصاب باردة، ثم هو يصف تصرفات الجامعة بالترنح فى معالجة قضية المصير فى اللحظة التى تبلغ فيها هذه القضية قمة تطورها:

«وتترنح الجامعة وهى تعالج قضية المصير بينما تبلغ فى الوقت ذاته قمة التطور عندما تتحول من أسلوب البيانات إلى أسلوب النداءات. تعال معى نستمع إلى نداء أصدرته الجامعة فى سبتمبر ١٩٧٤ فى عبارات لم تعد تدرس فى كتب البلاغة والفصاحة: لقد تجلّى الحقد الأسود على الأمة العربية فى أبرز صورة عندما انسحبت القوات الإسرائيلية من مدينة القنيطرة وتركتها ركاماً وحطاماً، فقد نسفت المدينة عن آخرها بالمتفجرات، وهدم ما تبقى منها بالبلدوزرات».

(١٥)

إلى هذا الحد يسخر العشماوى من أداء الجامعة العربية فى ذلك الوقت، ومن العجيب أننا لا نكاد نذكر فى تاريخنا العربى المعاصر أن هذا كان هو أسلوب الجامعة فى ذلك الوقت.

بل إن صاحب هذه المذكرات وهو يقرأ وثائق الجامعة وقراراتها فيما يسميه هو كتاب الجامعة يطلعنا على قرار لمجلس الجامعة فى مارس ١٩٧٧ يؤجل فيه النظر فى قضية دعم الصمود فى الأرض المحتلة ويسخر العشماوى فى هدوء من تصرف الجامعة فى مثل هذا الموضوع:

«وبعد هذا تؤكد الجامعة فى ندائها أن العرب دعاة محبة وسلام وأنهم قادرون على إزالة آثار الاحتلال. ويصل الأمر بالجامعة فى ٢٩/٣/١٩٧٧ إلى أن تطرح عليها قضية دعم الصمود فى الأراضى المحتلة، فتؤكد ضرورة العمل على ذلك. وتؤجل بحث الموضوع إلى دورة مقبلة! وكأنما فقدت الجامعة القدرة على المواصله، أو كأنما فقدت هى

هى ذاتها القدرة على الصمود، ويشهد الحاضرون موقف الوفد الفلسطينى وهو يساهم فى تأجيل قضية الصمود فتملكهم الحيرة ويستبد بهم الإحساس بالضياح.

ويبدو صاحب هذه المذكرات فى قمة تحامله وهو يصور الجامعة العربية وقد أصابها وهن كبير وشيخوخة، فهى تكاد تلفظ أنفاسها فى مجال البيانات، أما العقل فإن الأطباء ينصحون بتوقفه!! وأما اللسان فإنه أوشك أن يخرس:

«وفى سبتمبر عام ١٩٧٧ تكاد تلفظ الجامعة آخر أنفاسها فى مجال البيانات والنداءات فتجمع شتات نفسها وتودع قراراتها كل ما أوتيت من عبارات، فهى إذ تدرك بوعى، وتؤكد من جديد، وتقرر بكل وضوح، وتعبر عن قلق عميق، وتستنكر بشدة، وتنبه بقوة، وتقرر فى أوضح عبارة، إذ تفعل ذلك كله تنتهى كمادتها فى كل مرة إلى الاستنكار ومجرد التأيد».

«وتداهم الشيخوخة الجامعة من كل جانب وتتأوب عليها العلل والأمراض، من مفصل لا يريد أن يتحرك إلى ساق لا بد أن تبتر إلى صدر ضاق بما فيه إلى لسان أوشك الشلل أن يخرسه، إلى عقل ينصح له الأطباء أن يتوقف. ويأتى ختام عام ١٩٧٧ وعلى وجه التحديد يوم ١٩ نوفمبر من ذلك العام بما لم يكن فى الحسبان».

ثم يصل صاحب هذه المذكرات إلى أن يقارن بين ثبات موقف مصر، واتباعه خطوات مرسومة وبين الجامعة التى تصدم دون أن تفيق من الصدمة فيقول:

«وتباشر مصر ثانى خطواتها المرسومة من أجل حل القضية الكبرى. وتبصر الجامعة معاييرها وقد تغيرت وموازينها وقد انقلبت وبياناتها وقد تبددت ونداءاتها وقد تشتت. وإذا الصدمة أقوى من أن تقف لها هى وعدد من الدول التى تنتظم فى عضويتها، فالحزة أعنف من أن تتحملها والفلسفة أعمق من أن تستوعبها. وأمسك تلك الجهات وكأنها موقد غاز متخلف فى مواجهة مفاعل ذرى عملاق، فأثرت السلامة إلى حين، وانطوت الجامعة العربية على نفسها وتابى الأمين الثالث وعدد من مساعديه رحلتهم فى هدوء ليدخلوا بالجامعة فى قوقعة الزمان لعل الصيحة تدخل بعد حين فى غياهب النسيان، ولكن الأمر لم يكن كما صورته الأمانى، فقد مضت مصر فى طريقها متحملة مسئولية ما أقدمت عليه مقتنعة بأنها تسلك الطريق الصحيح إلى حل القضية الكبرى مؤمنة بأن مزيداً من الدول العربية سوف ينضم إلى المسيرة وأن من غابت عنه الحقيقة أو من لم يرد أن يراها لا بد سيجدها ماثلة أمامه فى يوم من الأيام».

ولا تتوقف رؤية العشماوى لمشكلة فلسطين عند هذا الحد، ولكنه قبل هذا يرينا صورة من التأمل الهادئ تجاه ما قد يطلق عليه مسمى مشكلة التمثيل الفلسطينى، وقد درسها صاحب هذه المذكرات دراسة وافية على مدى صفحات متعددة قبل أن يتناول أزمة الجامعة الأخيرة، وقد انتهى إلى قوله:

«وتهدأ قضية تمثيل الفلسطينيين فى مجلس الجامعة، وتحمل مصر كعادتها دائماً نتائج التسوية وتقييم حكومة عموم فلسطين على أرض مصر، وتحمل مصر كذلك النصيب الأكبر من نفقاتها وموازاناتها».

ثم يشير صاحب المذكرات إلى ذكاء القرارات التى استطاعت مصر أن تحسم بها مشكلة التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر القمة العربى بالرباط، وبلغت صاحب المذكرات نظرنا إلى ما عانته مصر بسبب جهدها فى استصدار هذا القرار:

«وتمضى الأيام ويتعقد مؤتمر قمة فى الرباط وتقود مصر بدافع من انتماؤها العربى الأصيل حملة تستهدف وضع حد للخلاف حول من يمثل الفلسطينيين ويؤيد مؤتمر القمة ما دعت إليه مصر وتصبح منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين فى الأرض المحتلة وغير المحتلة على السواء. وتجنّى مصر كالعادة كذلك ثمار هذا القرار فتعرض لحمولات ضارية من جانب المنظمات الفلسطينية الأخرى، وتمضى مصر رغم ذلك فى سياستها وفى الالتزام بما دعت إليه واقتنعت به فتدعم منظمة التحرير الفلسطينية بكل ما تستطيع بل وتفتح لها الأفاق الدولية بعد أن أكدت لها وجودها على المستوى العربى».

ويستأنف صاحب هذه المذكرات عرض رؤيته المؤيدة تماماً لسياسة مصر الدبلوماسية والمتقدمة فى ذات الوقت السياسات المعارضة لمصر، وهو يؤيد التصرفات المصرية التى كانت نتيجة حتمية لهذه السياسات فيما انتهجته من واقعية وإيجابية كما أنه ينتقد بوضوح كل التصرفات التى يعزو سببها إلى سبب واحد يصرح به ويحدده بأنه نتيجة الحقد على الدور المصرى، وهو يجيد تصوير رؤية المخالفين لمصر وسياساتها ربما بأكثر مما يستطيعون هم تصوير أو تصور رؤاهم:

«والغريب أنه عندما تحركت مصر في مجلس جامعة الدول العربية ونجحت في إعطاء العضوية الكاملة لفلسطين في الجامعة، لم تسلم يومئذ من القول بأنها قد أرادت من وراء ذلك أن تجمد نشاط المنظمة، وأن تطيع الثورة الفلسطينية بالطابع الدبلوماسي! ولعل القارئ فيما مضى من صفحات قد تبين كيف كانت مشكلة تمثيل فلسطين مشكلة المشاكل التي لم تخل منها دورة من دورات المجلس، ولكن واقع الأمر أن الفلسطينيين قد أرادوا من البداية أن تكون القضية قضيتهم وحدهم، هم أصحاب الحق في تحريكها إن شاءوا وفي تجميدها إن أرادوا، وما على الجامعة العربية إلا أن تكن مقرأ لأعمالهم، وما على الدول العربية إلا أن تكون ممولاً لهذا النشاط».

(١٧)

وبحكم التكوين القانوني لصاحب هذه المذكرات، فإنه منذ بداية كتابه يؤكد على نقاط الضعف في صياغة الميثاق نفسه فيقول:

«ميثاق جامعة الدول العربية، الذي لم يستطع أن يتجاوز الإطار الذي وضعه له بروتوكول الإسكندرية، فجاء ليردد في مواده جانباً مما أشار إليه البروتوكول مؤكداً أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، فكان ذلك مطلع القصيدة الكافرة ونقطة للضعف التي جعلت الكثير من قرارات الجامعة أدنى قيمة بالنسبة لمن يرفضها من الحبر الذي كتبت به والورق الذي سطرت عليه».

ومن العجيب أننا بعد عشرين عاماً من نشر هذه المذكرات لا نزال نعاني مما أشار إليه صاحب هذه المذكرات، ولربما يدرك أولو الأمر في كل مكان جدوى قراءة مثل هذه النصوص التي تضيء لنا الواقع الذي يجدد المشكلات من حين لآخر حتى نتقابل معه بما يستحق من شجاعة وقدرة على التغيير.

(١٨)

أما الجامعة من حيث كونها جهازاً إدارياً فإنها تحتل كثيراً من حديث صفحات هذا

الكتاب عن الشرخ الذى أصاب جدارها ويمكن القول بأنه يركز فى حديثه على موضوعين رئيسيين هما الأمانة العامة والإعلام، فأما الأمانة العامة فهى فى نظر صاحب هذه المذكرات ولدت واستمرت عاجزة، ولكن عجزها كان يعالج بسياسات تزيد من المشكلات، وهو ينتقد - على سبيل المثال - سياسة استخدام الخبراء التى اتبعها الأمين العام الثالث ويقول:

«ومن الإنصاف أن نقول إن أمناء جامعة الدول العربية على التوالى قد فطنوا إلى عجز جهاز الأمانة العام»، فسرى الأمين الأول يستعين بعدد كبير من رجال الثقافة والسياسة والاجتماع ليعهد إليهم بمهمة الإشراف على هذه القطاعات، وسرى مجلس الجامعة يسير على نفس المنهج، فيعهد إلى أشخاص بذواتهم بمهام مفروض أن يقوم به جهاز الأمانة العامة، وسرى الأمين الثانى يحيط نفسه بمجموعة من الحكماء الذين لهم فى مجال العمل العربى وزن وباع كبيران ويجعل منهم أهل مشورته كما يجعل منهم منهل الفكر والمعرفة للعاملين فى جهاز الجامعة»

«وسرى الأمين الثالث لا يكاد يدع مناسبة ألا ويندد فيها بجهاز الأمانة العامة رامياً إياه بالعجز وعدم الكفاية بل وعدم الصلاحية فى أغلب الأحيان، الأمر الذى دعا مجلس الجامعة إلى إطلاق يد الأمين الثالث فى الاستعانة بالباحثين والخبراء».

ويعلق العشماوى على هذه السياسة التى اتبعها الأمين الثالث باستقدام الباحثين والخبراء بانتقاد واضح :

«وإذا كانت هذه الاستعانة قد جلبت إلى ميدان العمل العربى فى بعض الأحيان خبرة مخلصه جادة، فإنها قد جرت على الجامعة فى أغلب الأحيان مساوئ الاحتراف والاتجار بالخبرة والبحث العلمى، وشهدت الجامعة فى عهده عدداً من المحترفين يعمل فى إطارها ويقدم أفكاراً غريبة على الفكر العربى الخالص دخيلة عليه فى أغلب الأحوال. وربما فات الأمين الثالث إن الخبير المحترف لا يقدم عادة كل ما لديه، لأنه ينتظر دائماً من يدفع له الأجر الأعلى ليقدم له فى مقابل ذلك مزيداً من الخبرة ومزيداً من الابتكار. ولقد وقعت جامعة الدول العربية كما سنرى ضحية عدد من هؤلاء المحترفين فى مجال الاعلام والسياسة والاقتصاد مما لا محل هنا للكلام عن تفصيلاته، فلقد ذهب هؤلاء المحترفون وبقي الجهاز على ضعفه وعدم قدرته وقلة خبرته وحاجته إلى من يأخذ بيده

ويعالج علته. ولم يسلم الجهاز حتى من كلمات هؤلاء الذين أثروا على حساب ضعفه وقبضوا الأموال بحجة عدم صلاحيته».

(١٩)

وفيما قبل هذا الحديث المنتقد لسياسات محمود رياض فى معالجة عجز الأمانة العامة، فإن صاحب هذه المذكرات نفسه يشرح بالتفصيل رأيه فى الجهاز الإدارى للجامعة، وهو يطرح رؤية مناقضة للرؤى التى شكلت أسلوب ممارسة الجهاز الإدارى للجامعة لوظيفته، بل ولتكوينه من الأساس، ويبدو العشماوى مؤمنا تمام الإيمان - كما ذكرنا فى مطلع هذا الباب - بأهمية البحث العلمى والدراسات من أجل النجاح فى أداء وظائف كبرى كوظيفة الجامعة العربية، وهو يضرب أمثلة توضح رؤيته التى لا تحتاج - فى رأى - إلى دعم أو إقناع، ويقول:

«لطالما قيل أن جهاز الجامعة هو جهاز إدارى بالدرجة الأولى، وأنه ليس من المفروض أن يضم علماء أو خبراء، ولكننى إذا وافقت على هذا القول إلا أننى من المؤمنين بأن الجامعة العربية بغير دراسات أو بحوث علمية تكون فى متناول جهازها لا يمكن أن تحقق القدر الأدنى فى مجال العمل العربى المشترك. ومن هنا كان ينبغى منذ البداية التفرقة بين الجهاز الإدارى للجامعة والذى يتولى سكرتارية المجلس واللجان وبين جهاز البحث العلمى المتخصص الذى يستطيع أن يقدم خلاصة الخبرة والعلم فى كل مجال تعمل فيه الجامعة أو تطرق بابه. فعندما تشارك الجامعة فى وضع سياسة عربية بترولية لا يمكن ألا يكون لخبرائها وعلمائها المتجربين عن أى انتماء قُطرى رأى فى هذه السياسة وكيفية تشكيلها، وعندما تكون الدول العربية أعضاء فى حركة عدم الانحياز فمن غير المعقول ألا تكون للجامعة مساهمة علمية فى مجال تكوين سياسة هذه الحركة وتطويرها، وعندما تشكل الأموال العربية دعامة أساسية فى توجيه السياسة النقدية العالمية فإنه من غير المقبول أن تقف الجامعة العربية موقف المتفرج المتابع للأحداث فى الوقت الذى ينبغى فيه أن تكون دراساتها وبحوثها وما يصدر عنها من إحصاءات هى المرجع الأساسى - ولا أقول الوحيد - لمختلف الجهات الدولية التى تعنى بهذه الأمور».

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات عن نشأة المنظمات المتخصصة وكيف أضافت هذه المنظمات إلى المشكلات القائمة بالفعل نتيجة سعى الأمانة العامة إلى تكرار كيانات في داخلها تتوازي مع المنظمات المتخصصة، دون تعاون أو تنسيق، بل إن الازدواجية والتكرار كانا هما الطابع المميز:

«إن ضعف جهاز الأمانة العامة للجامعة وعدم تخصصه وافتقاره إلى الكفاءات الحقيقية، كل ذلك قد أدى إلى حد كبير إلى فقدان ثقة الدول العربية في إمكانيات قيام هذا الجهاز باسمها أو نيابة عنها بعمل علمي جاد. وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التي ساعدت على قيام المنظمات العربية المتخصصة، فقد رأت فيها الدول الأعضاء أملاً سعت وراءه لعلها أن تجد فيه ما لم تجده في أمانة الجامعة».

«فلم يلبث الداء أن تسرب إلى المنظمات العربية وأصبحت في غالبيتها العظمى نسخاً مكررة لجهاز الأمانة العامة. وسنرى فيما يلي أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل انتقل إلى منافسة صريحة بين أجهزة قائمة في الأمانة العامة أو تم إنشاؤها مؤخراً وبين الأجهزة القائمة في المنظمات العربية، فمع قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أنشأت الأمانة العامة جهازاً للشئون الثقافية، ومع قيام منظمة الوحدة الاقتصادية والعديد من المنظمات الاقتصادية المتخصصة كصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية، أقامت الأمانة العامة للجامعة صرحاً اقتصادياً عالياً مازالت تدعمه عاماً بعد عام ليقوم بذات المهام ويمارس ذات النشاطات. ومن الطريف بعد ذلك أن تشكو الجامعة وأن تقيم جهازاً للتنسيق بينها وبين تلك المنظمات ليعمل على منع الازدواجية وعدم تشتيت الجهود العربية. مع أن أمانة الجامعة هي وحدها القادرة على أن تضع حداً لهذه الازدواجية وهذه الجهود المبعثرة، وبإمكانها أن تفعل ذلك لو أنها قبلت سنة التطور واكتفت بما بقي لها من عمل، وتركت المنظمات العربية تؤدي مهامها دون منافسة ودون عوائق».

(٢٠)

ويروى صاحب هذه المذكرات تفاصيل تجربة السبعينيات في تطوير الأمانة العامة للجامعة وهو التطوير الذي أطلق عليه في قرار مجلس الجامعة مسمى «دعم الأمانة العامة للجامعة» فيقول:

«كان قدوم الأمين الثالث إيدانا للمخطط بأن يتعجل فيما رسمه لنفسه من خطوات وخاصة بعد أن زالت أكبر عقبة كانت تقف في طريقه بخروج الأمين الثاني عبد الخالق حسونة. فما إن اجتمع مجلس الجامعة في شهر سبتمبر عام ١٩٧٢، حتى وجد (أى مجلس الجامعة) أمامه محاولة جديدة لا تكاد تختلف عن المحاولة السابقة إلا في أنها قد غلفت بغلاف من الرغبة الصادقة في إصلاح شئون الجامعة وتطوير أجهزتها وتنمية قدرتها على القيام بالأعباء الملقة على عاتقها. وكان من وراء هذه المحاولة المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية يناصره ويسانده عدد من المندوبين الدائمين لدى الجامعة، ثم لم يلبث أمين الجامعة أن أعجبه الفكرة وصار من أشد المتحمسين لها. وتم لهم ما أرادوه، وصدر عن مجلس الجامعة قراره ٢٩٦٢ في ١٣ سبتمبر عام ١٩٧٢ تحت عنوان جذاب يحمل عبارة "دعم الأمانة العامة للجامعة" ويحمل بين طياته مزيداً من المحاولة والتخطيط من أجل ضرب الأمانة العامة وتفجير المشاكل من داخل جهازها وشل قدرتها وفعاليتها في القيام بأى عمل جاد. وأسفر قرار مجلس الجامعة عن لجنة جديدة يرأسها الأمين العام وتضم في عضويتها سفراء سوريا والجزائر والكويت والسعودية ولبنان ومصر. ومرة أخرى يكون ممثل الجمهورية السورية ورئيس اللجنة الدائمة للشئون الإدارية في الوقت ذاته، هو المحرك لأعمال اللجنة، والواضع لمشروعاتها، المعبر عن آرائها، العالم وحده بمكنون أسرارها».

ثم يلخص صاحب هذه المذكرات النتائج القليلة التي انتهت إليها التطوير، وهو يصف هذه النتائج بأنها تبدو وكأن في ظاهرها الرغبة وفي باطنها العذاب، وهو يبدى مبرراته لحكمه هذا، فقد أصبحت تسوية أوضاع الموظفين سلطة مطلقة في يد الأمين العام، وكذلك تعيين الأمناء المساعدين، هذا فضلاً عن الأمر الجديد الثالث وهو تفتيت إدارة الأمانة العامة من أجل هدف خبيث هو تقليل وجود القيادات المصرية في إدارة الجامعة، ولا يمكن لنا أن نسارع بإضفاء النزعات الإقليمية على صاحب هذه المذكرات حين يرى هذا الرأي، إذ يبدو واضحاً لنا أن هذا الهدف كان هو الدافع الحقيقي بالفعل! ونحن نقرأ له هذه الأفكار بتفصيل معقول حيث يقول:

«وينتهي التطوير دون أن يأتي بجديد اللهم إلا أموراً ثلاثة ظاهرها فيه الرغبة الصادقة وباطنها فيه العذاب الشديد، سلطة مطلقة في يد أمين الجامعة لتسوية أوضاع الموظفين بالمخالفة لأحكام الأنظمة التي تحكم أوضاعهم، وصلاحيات جديدة سلبها الأمين العام من

مجلس الجامعة جعلت أمر تعيين الأمناء المساعدين كاملا في يده خروجاً على نظام الجامعة وأحكام ميثاقها، وتفتيتاً لإدارات الأمانة العامة لم يستهدف صالح العمل دائماً وإنما استهدف جعل القيادات المصرية في الأمانة العامة قلة نادرة بعد أن كانت كثرة غالبية. وأدخل التطوير على سيمفونية الأمانة العامة لحناً نشازاً لم تعرفه الجامعة من قبل ، وبه تم التفريق في المعاملة بين المصرى وغير المصرى والقديم والجديد والدائم والمؤقت وهكذا تفرق العاملون شيعاً دانت كل فرقة منها لزعيم، وذهبت ريح الجماعة وضاعت الألفة والمحبة بين الناس بعد أن كانتا طابعا مميزا لأسرة الجامعة ومنظماتها العاملة في نطاقها».

(٢١)

ثم يصل بنا صاحب هذه المذكرات إلى تلخيص وتحليل النتائج التي أسفرت عنها سياسات التطوير التي فرضت على الجامعة العربية في السبعينيات، وهو يرويه كعادته بالرموز الواضحة التي يمكن معرفة أصحابها على وجه دقيق وإن لم يكن قد أورد أسماءهم بالتحديد، وقد نلمح في حديثه بعض الميل إلى الهجوم على أشخاص معينين أو إلى تصفية حسابات شخصية معينة، ولكن الجانب الموضوعى يظل مع هذا بارزاً بشدة وبوضوح:

«ومنذ شهر أكتوبر عام ١٩٧٤ ، ومع بداية التطوير، دخل إلى مبنى الأمانة العامة عدد من القيادات الجديدة هم ثمرة التطوير ونتاجه. دخل إلى الأمانة على التوالى مندوب سوريا الدائم لدى الجامعة وفي أثره سفير الأردن وصوت فلسطين من قبل وفي النهاية محافظ البنك المركزى وسفير العراق السابق فى القاهرة ، دخلوا ليحتلوا ضمن خطة محكمة مناصب الأمناء المساعدين لأمين الجامعة وليسيطروا سيطرتهم الكاملة على قطاعات السياسة والاقتصاد والتنظيم والإعلام وليحيطوا الأمين الثالث بحلقه طالما تعذر عليه الخروج منها أو مواجهة ضغوطها. وفي أعقاب السادة الأمناء المساعدين دخل تحت مظلة التطوير عدد لا بأس به من سفراء سوريا وليبيا والعراق ومن قادة فلسطين ليحتلوا مراكز المديرين لإدارات الجامعة فى الداخل ومكاتبها فى الخارج ، وهكذا أصبح المصريون بين يوم وليلة يشكلون طاقم الجنود بينما تسلم الآخرون القيادة وأركان حربها».

ويصف صاحب المذكرات فى دقة بالغة مدى العناية الذى لقيه الأمين العام الجديد محمود رياض نتيجة إقرار هذه السياسة ويبدو متعاطفاً معه إلى حد بعيد ومقدراً لما فرض عليه، ولم تقبله هو بحسن نية فيقول:

«وحتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٣ الموعد المحدد لإعادة النظر فى أوضاع الموظفين ، تحمل الأمين الثالث فوق ما يحمل البشر ، وعكر صفو نهاره وأرق هناء ليلته ضغط لا يهدأ من أجل تطهير جهاز الأمانة العامة وإقصاء عدد من القيادات المصرية عن مناصبها . ويصمد الأمين قدر طاقته وتنتهى الفترة المحددة لكي يلتقط أنفاسه ظناً منه أنه قد نجح أو أن القوى المحيطة به قد هداها اليأس أو رضيت بالهزيمة».

(٢٢)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يروى بطريقة طريفة ومفعمة بالفاظ البلاغة القديمة حقيقة موقف الأمين العام للجامعة من مجلس الجامعة العربية وموقف المجلس منه وكيف تمكنت القوى المناوئة له من زيادة عدد العاملين فى الأمانة بما ليس مطلوباً لمصلحتها وإنما لمصلحة تعدد الألوان والأجناس والأشكال. ويبدو صاحب المذكرات وكأن مصريته قد أوذيت فى الصميم من أناس تعلموا فى مصر ونالوا خيرها فى حياتهم وفى تعليمهم، ولكنهم على أى حال لا يحملون جنسية مصر (هكذا يكتفى العشماوى بالتلميح فحسب):

«... ويوم أدار الأمين ظهره للمجلس ، فقد أدار ظهره كذلك للأمانة العامة وإذا كانت له من قبل تجربة يتحدث دوماً عنها فيطيل الحديث ، فقد فعل مع الأمانة العامة مثل ما فعل من قبل مع وزارة كان يتولى أمرها. فلم يكتف بأب هجرها وهجر رجالها وكادت أن تنقطع عنه أخبارها، وإنما جمع إليه نخبة من أهل ثقته فأسكنهم من حوله وجعل الأمر كله من خلالهم إليه وحده. وطابت بذلك نفسه وظن أن ما رضيت به الأمانة السابقة هو بالضرورة أمر تسكت عليه الأمانة اللاحقة. ونسى أن الأمانات معادن منها من يرتضى القهر فيتشربه وربما امتلأ به جسده، فيحسب الناس أنه فى أحسن حال وأنه ماض إلى خير مآل ، كالخشب يتنفخ من طول ما بلله الماء ومرت به السيول وجرفه التيار. ومنهم من يطحنه الهجر ويسحقه الضنى، كالصداً يأكل الصلب من الحديد فيفنيه

ويعدمه، ومنها من كالجامعة يزيده الهجر شهوة ويفقده الهجران توازنه، فإذا هي كالضائعة لا يستقر لها قرار ولا تهدأ لها نفس، تبعد الخوف عنها بالكثرة، وتلتئم الأمن بالناس تملأ بهم حجراتها، وتفتح لهم مغلق أبوابها. وهكذا كثر العاملون في الأمانة العامة بعد أن كانوا قلة، واعدت فيها الألوان والأجناس والأشكال، وأصبحت واجهة رائعة لبضائع فرضت نفسها أو قيل أنه تم استيرادها من أقصى بلاد المغرب العربي أو من أرض الخليج والحق يقال أنه لم يكن محض افتراء أن توصف البضائع بأنها مستوردة، فهي وإن تم تجميعها محليا، فهي في حقيقتها قد جاءت من أصول مستوردة، صحيح أنها ليست دائما تحمل علامة الجودة، ولكنها على أى حال لا تحمل جنسية مصر وإنما عاشت على ترابها وشربت من نيلها وتنفست من هوائها وتلقت العلم على يد علمائها. والحق يقال كذلك إنه بفضل هذه التوليفة الجديدة استطاع مخرج الروائع أن يقدم ربما لأول مرة لوحة العروبة الخالدة، لتقدمها الجامعة العربية في المناسبات وكلما عصفت بها الأنواء وأحاطت بها الخطوب والمللمات!«.

(٢٣)

ولا يجد العشماوى حرجا فى أن يصرح فى هذا الكتاب بالظروف التى أحاطت بخروج عبدالحالق حسونة من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية، وسرى نزعة من «المصرية الواضحة» تسيطر على صاحب هذه المذكرات على الرغم من أن عبدالحالق حسونة مصرى وخلفه محمود رياض مصرى أيضاً، ولكن صاحب المذكرات ينظر إلى الأمور من وجهة نظر أخرى ترى أن خروج حسونة كان ضرورياً لكي تستطيع الاتجاهات المناوئة لمصر وللكفاءات المصرية أن تسيطر على الجامعة وأن تجعلها أداة لتنفيذ ما يطلب إليها تنفيذه لا القيام به.. ومن الجائز أن يوصف حديث العشماوى فى هذه الفقرات بأنه يخلط ما بين وجود المصريين فى مناصب الأمانة وبين الكفاءات، وكأن الكفاءات لا تكون إلا من مصر، ولا أظن أن صاحب هذه المذكرات يؤمن بهذا أو يعبر عنه، وإنما هو حقيقة الأمر يعبر عن واقع حقيقى ساد لفترة من الوقت، واتجه إلى تقليل فرص كل ما هو مصرى وكل من هو مصرى، وهكذا يمكن القول بأن المعركة فرضت عليه ولم يفرضها هو، فهو فى موقف الدفاع لا الهجوم، ولست بطبعى محباً للانحياز إلى مثل هذه الرؤية،

ولكنى للأسف الشديد أدرك من واقع ما رأيته أن هذا هو ما حدث بالفعل وليس عندي ولا عند المصريين الأكفاء مرارة من هذا، فإن الكفاءة لا تعدم التقدير ولا تعدم من يقدرها، كما أن من حق الإخوة في كل مكان أن يأخذوا فرصهم التي لم يأخذوها من قبل، ولكن المصارحة والمكاشفة بتيان ضرورتين، وبخاصة إذا كانت مثل هذه الإزاحة للكفاءات المصرية قد قادت بدون سبب معقول إلى التأثير على كفاءة وفعالية أجهزة عربية مهمة وحيوية كالأمانة العامة للجامعة العربية :

«والقصة في هذه المرة ليست قديمة قدم الجامعة، ولكنها تبدأ مع الأشهر الأولى من عام ١٩٧١ عندما تقرر البدء في تنفيذ مخطط محكم يستهدف ضرب الجامعة من الداخل عن طريق تفتيت جهازها وإقصاء الكفاءات المصرية عن رئاسة إداراتها، ثم تفجير الخلافات بين العاملين فيها، ثم السيطرة عليها وجعلها أداة لتنفيذ ما يطلب إليها تنفيذه، لا القيام بما هو مفروض عليها أن تقوم به».

«بدأت القصة في اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٩٧١، فقد حدث عندما كان مجلس الجامعة ينظر مقترحات تقدمت بها لجنة من الخبراء الإداريين لعلاج ما يعانيه عدد من الموظفين المصريين من رسوب وظيفي أبقى عليهم في درجاتهم لسنوات طويلة، بينما كان المجلس ينظر هذه المقترحات، وجد المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية - الذي أصبح فيما بعد أميناً عاماً مساعداً لشئون التنظيم والإدارة - وجد الفرصة سانحة لكى يجعل من أبواب الرحمة أبواباً للعقاب. وبدلاً من أن يصدر المجلس قراره بعلاج الرسوب الوظيفي لموظفى الأمانة العامة، إذا به يرى بقدرة قادر أن استعراض هذه المقترحات فرصة مناسبة طيبة لإعادة تنظيم أجهزة الجامعة العربية وإذا المجلس يقع تحت سيطرة مخطط أحكمت حلقاته ويصدر قراره رقم ٢٧٧١ الذى شكل بمقتضاه لجنة عليا برئاسة الأمين العام للجامعة ضمت في عضويتها المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية والمندوب الدائم للجمهورية العراقية - صاحبي الاقتراح - ورئيس اللجنة القانونية الدائمة ورئيس المحكمة الإدارية للجامعة والممثل الدائم لجمهورية مصر العربية.

وبدلاً من أن تتولى هذه اللجنة مهمة تنظيم أجهزة جامعة الدول العربية، إذا بمجلس الجامعة يعهد إليها بمهمة تقييم جميع الموظفين العاملين في الأمانة العامة والهيئات الملحقة، وأناط القرار بالأمين العام مهمة إنهاء خدمات الموظفين الذين تقرر اللجنة إعفاءهم من الخدمة، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس

الجامعة بتشكيل هذه اللجنة العليا، وإمعاناً في حرمان الموظفين من كل الضمانات التي تكفلها لهم قواعد العدالة، نص قرار مجلس الجامعة على أن تكون قرارات إنهاء الخدمة الصادرة عن الأمين العام بناء على رأى اللجنة غير قابلة للطعن فيها لا أمام المحكمة الإدارية ولا أمام مجلس الجامعة».

(٢٤)

ويُحسب لصاحب هذه المذكرات أنه اعترف لأصحاب الفضل بفضلهم حين نهوا إلى الصواب والخطأ وصدروا في هذا عن حرص بالغ على الجامعة وعلى العاملين فيها، ولكن الأغلبية كانت تمضي طريق آخر على نحو ما نرى:

«وشهادة للتاريخ فإن واحداً فقط من أعضاء مجلس الجامعة هو الذى تنبه إلى ما وراء هذا القرار من أمور لا تؤمن عواقبها، وما يمكن أن يؤدى إليه من الإطاحة بعدد من كبار موظفى الأمانة العامة ومن الكفاءات المصرية على وجه الخصوص. كان هذا العضو هو السفير الشيخ طاهر رضوان رئيس وفد المملكة العربية السعودية ومندوبها الدائم لدى الجامعة. وللحق والإنصاف فإن هذا السفير قد عبر فى كثير من مواقفه عن حرص بالغ على الجامعة وعلى مصالح العاملين فيها، وسنرى فيما يلى كيف كان موقفه عندما بلغ المخطط مداه وكيف استطاع بقوة حجته وصلابة رأيه، أن يحول دون تنفيذ ما أريد يومئذ بالجامعة وجهازها. وإلى جانب طاهر رضوان - العضو الوحيد الذى تحفظ على القرار وعارضه - كان هناك الأمين الثانى عبدالحالق حسونة، الذى أدرك بقطنته وشدة حساسيته ما ينطوى عليه الأمر من خطورة، لكنه أثر أسلوب الدبلوماسية الهادئة لعل اللجنة أن تكون سبيلاً إلى تخفيف آثار هذا القرار أو الحيلولة دون تحقيق ما قصدوا إليه من ورائه. ولكن ما أن اجتمعت اللجنة العليا حتى أصر مقررها والمتحدث الأوحى فيها على أن تعمل صباح مساء حتى تفرغ من مهمتها. وقدم الممثل السورى فى اللجنة حشداً من المعلومات والشائعات عن العاملين فى الأمانة العامة والمصريين منهم على وجه الخصوص، تهدف كلها إلى النيل منهم فى كفاءتهم أحياناً وفى خصوصياتهم فى أغلب الأحيان. وسانده فيما جاء به من أنباء ممثل الجمهورية العراقية، ورئيس اللجنة القانونية

حينئذ المعامى شفيق أرشيدات. وفات اللجنة يومها أن تبين ما قدم إليها حتى لا تندم على ما فعلت. وفرغت اللجنة من عملها وأصدرت مجموعة من القرارات طلبت من الأمين العام تنفيذها. وإذ كانت هذه القرارات فى مضمونها فصلا وتشريداً لـلنخبة من العاملين فى الأمانة العامة، فقد أبى الأمين الثانى على نفسه أن يكون أداة للنيل من معاونيه، وبأسلوبه الدبلوماسى الهادئ أصدر مجموعة من القرارات خيبت أمل من حرك اللجنة، ومن أراد لها أن تكون مذبحة للعاملين».

ثم يروى صاحب هذه المذكرات كيف أمكن الوصول إلى صيغة تحفظ ماء الوجه بعد أن كانت الصيغة المطروحة لا تتفق مع قواعد الدبلوماسية والعرف المتبع فى الجامعة:

«وهذأت الأمور إلى حين، ولكن القوى المتربصة بأمين الجامعة وبالنخبة الطيبة من معاونيه، لم تلبث أن تحركت، وبأسلوب لا يتفق مع قواعد الدبلوماسية والعرف المتبع فى الجامعة، سلم المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية فى يوم من أيام شهر أبريل عام ١٩٧٢، مذكرة إلى أحد الأمناء المساعدين (سورى) يطلب فيها إنهاء خدمة السيد عبد الخالق حسونة. وأبت مصر يومها أن تستجيب لمثل هذا الأسلوب وسعى الساعون بعد ذلك - وهم اليوم يحملون وزر سعيهم - فأتاحوا للأمين الثانى فرصة أن يترك منصبه مختاراً. ثم كان ما كان من ترشيح الأمين الثالث وتولية مسئولية الأمانة مع نهاية شهر مايو عام ١٩٧٢».

(٢٥)

ونأتى إلى مشكلة من أهم مشكلات الجامعة العربية يعرضها العشماوى فى وضوح شديد رغم حساسيتها واقترابها من السرية، وهى الإعلام، ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجاهر بمدى العبث الذى انتهجته سياسة الجامعة العربية فى عهد محمود رياض من أجل دعم الإعلام، وهو يدلنا على صور من الإنفاق السرى الذى أنفق بلا مبرر (وبلا نتيجة) على سياسة إعلامية غير واضحة، ويكاد العشماوى يتهم المسئولين عن الإعلام فى الجامعة - بمن فيهم الأمين العام نفسه - بأنهم لم يكونوا يقصدون من هذا الإعلام إلا الشوشرة على الرئيس المصرى أنور السادات حين يكون فى زيارته إلى

أمريكا، وهو يبدأ حديثه عن هذا الموضوع بالإشارة إلى أن الأمين العام المساعد لشئون الإعلام كان يملك من الصلاحيات فى (مملكته) ما لا يملكه الأمين العام ذاته، وهكذا كان لابد للأمين العام الجديد (محمود رياض) من إعلام خاص، كان قد أعد العدة له، ويروى العشماوى تفاصيل مذهلة عن هذا الإعلام «الخاص» الذى تحملت مصر فيه نصيبها من التزامات مالية وصلت إلى ثلاثين مليوناً من الدولارات وضعت فى يد محمود رياض لينفقها فى تغيير المفاهيم دون أن ينجح فى ذلك على الإطلاق!!:

«وفى الوقت الذى كان فيه الإعلام العام فى الجامعة مملكة يرأسها الأمين المساعد لشئون الإعلام، ويملك فيها من الصلاحيات ما لا يملكه الأمين العام ذاته، كان الأمين الثالث للجامعة قد تولى رئاسة جهاز الأمانة العامة منذ وقت قصير، وكان قد أعد العدة لإعلام خاص. وخلال اجتماعات مؤتمر القمة السادس فى الجزائر تم ميلاد الإعلام الجديد».

«وإذا كان الإعلام سرا من الأسرار لا يعلم أمره إلا القلة من أهل الثقة، فسوف أتحمل مسئولية الكشف عن هذا الإعلام، وأعلم إنى متهم من الآن بكل صنوف الادعاء والافتراء، ولكن ربما لا يعلم الكثيرون أننى وأنا أجوب أروقة الأمانة العامة ذات ليلة، قد وقعت على كتاب الأسرار، ومنه سأحكى لك أيها القارئ ما وقع عليه نظرى وما وعته ذاكرتى. ولو أننى كنت مسئولاً عن الإعلام فى بلد من البلدان لحاسبت أولئك الذين تعاملوا مع هذا الإعلام الخاص فأحسن معاملتهم وأجزل العطاء لهم».

«ثلاثون مليوناً من الدولارات، قدمتها الدول العربية، ومنها من هو أحوج ما يكون إلى ما تبصر به، ولكنها أمانة المشاركة والوفاء بالعهد وفريضة الانتماء إلى أمة واحدة. ولعل هذه المعانى هى التى حدث بمصر إلى المضى فى تحمل التزاماتها المالية قبل العمل العربى المشترك. ولو أن ما قدمته مصر من أرواح ودماء تقدر بثمانى ملايين مصر من حصتها فى كل المنظمات العربية والدولية ما شاء الله لهذه المنظمات أن تعمل وما شاء الله لها أن تدوم».

«ثلاثون مليوناً من الدولارات وضعت فى يد الأمين الثالث ليواجه بها تجربة جديدة فى دنيا الإعلام، ولتكون رداً على من يدعى أن الإنفاق فى مجال الإعلام لا يعدو أن يكون قطرة فى بحر الإنفاق. فلتعمل الجامعة وليتحرك أمينها وجيبه مطمئن إلى المال، وليدع الأمين أسلوب الإعلام العام يمضى فى طريقه ينظم المحاضرات ويرتب الزيارات

ويصدر الكتب والنشرات، أما الإعلام الخاص فأسلوب مبتكر وتحرك جديد يستهدف تغيير المفاهيم بل وتغيير الأوضاع إن كان ذلك فى الإمكان».

(٢٦)

ويكاد صاحب هذه المذكرات يسخر بأسلوب مبتكر من كل أفكار الأمين العام محمود رياض فيما يتعلق بسياسة الإعلام الخاص، وما كانت تهدف إليه أو تبشر به، وهو يلجأ فى هذا الصدد إلى أن يروى لنا أنه قد اعتراه الزهو وهو يرى هذا الإعلام وقد أصبح يستهدف توجيه الناخب الأمريكى الوجهة التى يريد بها العرب فى انتخابات الرئاسة الأمريكية نفسها!!:

«كنت أستمع مرة إلى الأمين الثالث وهو يشرح خطة الإعلام الخاص، وكانت الانتخابات الأمريكية يومها على الأبواب. ولا أخفى عليك أيها القارىء أننى أحسست بالزهو يغمرنى من رأسى إلى قدمى وأنا أشعر أن العرب قادرون على أن يغيروا دفة هذه الانتخابات وأن يوجهوا الناخب الأمريكى الوجهة التى يريدونها. ووددت لو أن الثلاثين مليوناً قد أصبحوا ألفاً، إذا لدان لنا العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه، ولربما استطعنا بالفائض بعد ذلك أن نحسن أوضاع العاملين وأن نرفع مرتبات الموظفين!».

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات عن السرية الغربية التى أحاطت بعثات المبعوثين الذين أوفدتهم الجامعة العربية فى برنامج الإعلام الخاص وهو يذكر أن الاعتماد المطلوب لسياسة الإعلام الخاص لم يأت كله ولكن الجامعة بدأت سياستها بما وصل من أموال مرصودة، وأنفقتها دون أى جدوى أو عائد:

«والحق أن الملايين كلها لم تأت ، ولكن جاء منها ما يكفى للبدء بعملية تحرك شامل. وخرجت طلائع المبعوثين من مصر ولبنان وسوريا وفلسطين ، خبرات عجز الإعلام العام عن أن يطوعها لخدمته، فجاء الإعلام الخاص ليكسر أشواكها وليملأ فراغ عيونها. وانطلقت الطلائع إلى أمريكا وأوروبا وآسيا لكى تفعل الفعل الكبرى وتحقق الأمل الذى طال ترقبه. وكما خرجت الطلائع فى سر عادت كلها فى سر كذلك، وكما أحيطت خطتها بالسرية الكاملة فقد لفت نتائجها بالسرية الشاملة كذلك ، حتى المال الذى أنفق

تم إنفاقه فى سرىة تامة وتمت المحاسبة عليه فى سرىة أتم؁ فما كان لذلك أن يعلن فالأمر كله ىنبغى أن ىبقى سرا لا ىعلم به أأد ولا ىأس به إنسان. وإذ كنت دائما من المشاغبين المولعين بالتحليل والاستنباط فقد لفت نظرى فى هذا الإعلام الخاص أمران : الأول أن هذا الإعلام الخاص قد تحرك دائما فى توقيت واحد مع التحرك المصرى الذى تم فى السنوات الأخيرة. فمع رحلة الرئيس المصرى إلى أمريكا أوفد الإعلام الخاص من ىتابع الرحلة وىحاول جاهدا أن ىبدد آثارها؁ ومع تحركات الدبلوماسية المصرىة فى أوروبا وآسيا؁ تحرك الإعلام الخاص فى مواجهتها وىهدف إبطال مفعولها. وهكذا؁ توافق غريب فى التوقيت وتقابل أشد غرابة فى الهدف من التحرك؁ ترى هل وقع هذا مصادفة أم عن عمد وتخطيط؁ ذلك أمر لا أعرفه ولا أملك الاستنتاج فيه. والأمر الثانى : أن هذا الإعلام الخاص فى كل ما قام به وما أنفقه لم ىخرج - فىما أعلم - بعائد ىسمح بىتقييم نتائجه أو دراسة أسباب فشله».

وىصل صاحب هذه المذكرات إلى أن ىروى أن تغطية مستندات هذه النفقات كانت صعبة جدا حتى على المستوى الورقى وىقول:

«وكل ما أعلمه أنه عندما أراد أأد العاملین يوما أن ىستكمل الشكل الذى ىرىح به ضمیره وأن ىضمنه صورة التقرير المقدم عن مهمة بالذات. نیه فى رفق أولا ثم عنف فى قسوة ثانيا؁ بأن الأمر أكبر من أن ىكتب فى شأنه تقرير أو أن نصل فيه إلى نتائج محددة!». □

وىضرب الدكتور العشماوى مثلاً بىسطاً على هذا الذى ىراه متعجباً من ضىاع الأموال على هذا النحو:

«إن علمى المتواضع قد وقف عند مليونین فقط من هذه الملايين العديدة؁ أن مليونا منها أو ىزید قد تم تجهيز المبشرين الأربعة بها؁ ومليونا أخرى حولت إلى أمريكا؁ ولكنها فىما ىبدو قد أخطأت الطريق. لقد كان مفروضا أن تصل إلى سفير الكويت فى واشنطن فى أيام معدودة ولكنها قطعت الرحلة فى عام أو ىزید. وعندما أجرى تحقيق حول هذا الموضوع قیل يومها فى بساطة أن خطأ تافها فى اسم السفير هو المسئول عن هذا التأخير؁ ولم ىكشف التحقيق عن فوائد هذا المليون ولا عن الأمور التى تم فيها صرف المليون ذاتها».

ويقترح صاحب هذه المذكرات - ربما بعد فوات الأوان - أن تنفق الجامعة الأموال الباقية من هذه الميزانية من أجل السلام!! أليس هو الهدف النهائي:
«واليوم ذهب الأمين الثالث، وبقيت الملايين في خزائن بنوك الجامعة. ولو أن بيدى الأمر أو كنت أهلاً للمشورة، لقررت أو أشرت بأن تخصص البقية الباقية من أجل دعم جهود السلام. فتلك غاية ما كان يصبو إليه الإعلام، الخاص منه أو العام».

(٢٧)

بقى الحديث عن ذكريات صاحب هذه المذكرات نفسه مع الجامعة العربية والعمل فيها، وهو يروى هذه التجربة الشخصية باختصار شديد قد نأخذ عليه الاكتفاء به، ونحن في إطار الحديث عن التجارب الشخصية، وما ينبغي أن نحرص عليه من ذكر التفاصيل الدقيقة لحياة صاحبها في العمل العام والوظائف الرسمية، ولكن يبدو أن الظروف لم تكن في ذلك الوقت لتشجع مثل هذا الاتجاه «الذاتى» الصرف فى ظل الحديث الدائم والمستمر عن مشكلات موضوعية واتجاهات كبرى، ومع هذا فإننا لا نعدم فى فقرات هذا الكتاب بعض هذه الملامح الشخصية عن هذه التجربة حين يرويها صاحب المذكرات فيقول:

«دخلت الجامعة العربية فى مطلع الستينيات، ومازلت أذكر خطواتى المترددة، وأنا أُلج ذلك المبنى الأنيق وقد تقدمنا الأمين العام يومئذ، ذلك الشيخ الجليل الذى حملنا له من الاحترام قدراً كبيراً، ربما لم يدع فى قلوبنا مكاناً لحبه ومعزته. ورحت يومها بين عدد من المحظوظين أختار الحجرة التى تلائمنى والجهة التى تناسبنى والدور الذى يوافقنى. وإذ كان الجو حاراً يومها، فقد اخترت اتجاه الريح، وإذ كان قلبى يحدثنى بأن المصعد سوف تهده السنون، فقد اخترت من بين الأدوار رابعها، فتوسطت العقد وقربت من مركز السلطان، دون أن أرتبط به، فأمنت بذلك شره، وسعدت بجواره..».

«وهكذا انطلق كل محظوظ فاختار من المواقع ما أعجبه، ثم لما فاز بالغنيمة فرسانها، جىء بالمشاة فحشروا فيما تبقى من الحجرات حشراً، ومن يومها استقر إلى حين توزيع

غريب لأجهزة الأمانة العامة ومرافقها، لو أنني استرجعته اليوم لوجدت فيه طرافة غير مقصودة ومفارقة لم تكن يومها منظورة. ففيها تحت الأرض يرقد مسجد الجامعة مقهوراً بتسعة أدوار تعلوه، فلا يكاد يرتفع له صوت ولا يكاد ينطلق منه أذان».

«وفي الدور الأول تنتشر قاعات الاجتماعات أو صالات العروض، يعدو من حولها رجال المراسم والتشريفات، أشبه ما يكونون بهؤلاء الذين تشاهدهم في صالات ومسارح القاهرة، غاية ما هناك أنهم لا يحملون البطاريات وغالباً ما يمتنعون عن قبول الهدايا والإكراميات. وخصص الدور الثاني لأمين الجامعة ومدير شئونها وصاحب الحق وحده في التعاقد باسمها والتعبير عن مكنون أسرارها، ومن حوله تنتشر مواقع أركان حربه وأهل ثقته، المتحدثين باسمه الراوين لمآثره الغاضبين لغضبه السائرين في ركابه، الذين عادة ما يألفون ولكن لا يؤلفون. ومن فوق قاعدة الحكم ترتفع أدوار سبعة، ملئت كلها باللاعبين والمنفذين والمدرين، جرىء بهم من كل حذب وصوب ليحققوا أمل الأمة العربية».

(٢٨)

وفي موضع آخر يتحدث صاحب هذه المذكرات عن تردد ذكر الجامعة العربية في أحاديث وحوارات بينهم، وهو يروى كيف كان يلم بتفاصيل الحوار بين والديه حول هذه الجامعة، مقدماً صورة جميلة منسوبة إلى أم كلثوم، لا أظن أن أحداً يتشجع على أن يصرح بها على هذا النحو:

«وكان ما لدى من علم عن الجامعة العربية قد أخذته عن المرحوم والدي، الذي كان - رحمه الله وغفر له - من المؤمنين بالجامعة العاملين فيها، المتحمسين لها، كانت شغله الشاغل وقصده الدائم، يسعى إليها أول النهار ويعود منها آخر الليل، ينظم الاجتماعات ويعقد المؤتمرات. وكانت أمي - أدخلها الله في رحمته - تضيق بهذا العشق الجديد الذي ملك من الرجل حواسه وملاً عليه حياته. وكان يحلو لها أن تسخر من الجامعة... وسألت أبي ذات مرة عن وصف سيدة الغناء للجامعة، فروى لي قصتها. قال: كان ذلك إثر دورة لمجلس الجامعة كثر فيها الشجار وارتفع السباب إلى عنان السماء، وعندما ضم الوفود في المساء عشاء، راح القوم يداعب بعضهم بعضاً، وقد صفت نفوسهم وتحابت قلوبهم. ولمحت سيدة الغناء أمين الجامعة وقد ركبته الهم واستبد به الحزن، فقالت له في رفق: «لا

تحزن إنها معجزة العرب»، وروت له يومها كيف أن كبير قريتها قد أزعجه تشابك الناس وتخاصمهم فى الأسواق والطرقات، فعقد العزم على أن يبنى لهم خارج المدينة مضيقة يغدو إليها كل راغب فى الشجار مشتاق إلى السباب، حتى إذا بلغها أفرغ بين جدرانها ما حملته نفسه من قذى، وما احتبس به لسانه من سب، فارتاحت بذلك نفسه وظهر لسانه، وعاد إلى المدينة صافى النفس هادئ القلب لا يعرف إلا المودة ولا ينطق إلا بالحب. وبعدها صارت المضيقة معجزة للناس، ومضافة لأحقادهم. ويومها ضحك الحاضرون لحديث سيدة الغناء وتجهم وجه الشيخ الجليل، فقد كان - مع الابتسامة التقليدية التى لا تفارقه - يكره المزاح ولا يرتاح إلى التبسط.

وعلى الرغم من أنى أدعى كثيرا أنى أفهم فى النصوص، فإنى لا أعرف هل كان الأمين الذى قيلت له النكتة هو عبدالرحمن عزام الأمين الأول.. أم الأمين الثانى عبدالخالق حسونة؟

مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
من أجل السلام

6

طرائف دبلوماسية
للسفير جمال بركات

دار الخيال

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions of the Board of Directors of the Corporation.

(١)

يمثل هذا الكتاب نوعاً طريفاً من المذكرات الشخصية والدبلوماسية، إذ يستعرض فيه كاتبه السفير جمال بركات حياته فى السلك الدبلوماسى بطريقة طويلة مرتبة، تبدأ بأولى خطواته فى السلك وتنتهى بإحالة إلى التقاعد، ثم عمله بعد التقاعد فى وظيفة مرتبطة أيضاً بخبراته الدبلوماسية. وهو لا يحدثنا حديث الموظفين الذين يعنون بالأقدمات والدرجات والحق الذى ضاع منهم أو الحظ الذى صادفوه، أو نوالهم ما استحقوا، أو فقدانهم ما أملوا. كما أنه لا يحدث حديث السياسيين الذين يدبرون الأحداث من حول أشخاصهم أو يجدون لأشخاصهم - على الأقل - مكاناً فى سياق الأحداث وتسلسل الوقائع وتوالى الحكومات والأحزاب. ولا هو يحدثنا حديث المؤرخين المعنيين بالتحليل وبالتسبيب وبالوصول إلى النتائج.

هو لا يحدثنا هذا الحديث، لا ذاك ولا ذلك، وإنما هو يحدثنا عن الجانب الطريف من نفسه هو، وهو يعتمد أن تتوالى اللقطات الطريفة، ولكنه بذكاء نادر حريص فى ذات الوقت أن يجد الطرفة فى كل خطوة من خطوات حياته الوظيفية فى سلك الدبلوماسية. وهكذا فإنه يحكى لنا تاريخه الشخصى وتاريخه الوظيفى، بل وتاريخه العقلى والإنسانى والعائلى والوطنى من خلال الطرائف المتتالية التى مر بها ومرت به وكأنه يقدم لنا إن صح التعبير فيلماً تسجيلياً كوميدياً على الرغم من افتقار فن السينما إلى مثل هذا النوع من الأفلام حتى الآن.

ومع هذا فإن جمال بركات لا يتخذ بمبدأ الطرافة ليقدّم لنا طرائف فحسب، ولكنه ينتقى من طرائف الحياة التى توالى أمام عينيه طرائف لا تحدث فى الغالب إلا للدبلوماسيين. وهكذا فإنه فى انتقائه الذكى للطرائف يعيد التأكيد على انتماء كتابه إلى المجال الذى يكتب فيه وفى إطاره ، بل ويتخذ له العنوان متعلقاً به.

وهو رجل مقتصد فى القول، سريع الوصول إلى الهدف من كتابته، كما أنه مركز العبارة إلى أبعد الحدود، ومع هذا فإنك لا تحس ثقلاً فى تعبيره ولا فى الروح التى وراء هذا التعبير، وإنما تحس بكل وضوح برشاقة الرياضى الذى يجرى إلى هدفه فيحققه سريعاً سريعاً، دون أن يجهد نفسه ودون أن يجهد الذين ينظرون إليه ، أو الذين يشاهدونه وهو يحقق هذا الإنجاز الممتع لهم وله على حد سواء، إنما تتعلق عيونهم به للحظة قصيرة جداً ثم هم يرونه يحرز قصب السبق الذى جرى من أجله.

وهو يعبر عن بعض هذه المعانى فى صراحة شديدة منذ أول سطر فى كتابه حيث يقول:

«إن الفكرة من وراء نشر هذه الأوراق الدبلوماسية المتناثرة هى إلقاء الضوء على بعض مراحل العمل الدبلوماسى التى قطعناها خلال خدمتى فى مواقع متفرقة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً. وقد قصدت أن أجمع فيها عدداً من المفارقات والمواقف التى صادفتنى خلال هذه الرحلة إلى جوار الانطباعات والتعليقات السياسية عن بعض البلاد التى عملت فيها بحيث تجمع فى النهاية بين الجد والطرافة».

ومع ذلك فإن صاحب هذه المذكرات واع جداً للروح التى تغلب على قراء مثل هذا النوع من الكتب، ولذلك فهو يردف فى السطر الخامس من مقدمته بقوله :

«فهى ليست مذكرات سياسية تقليدية على نحو ما يكتبه بعض السفراء وكبار السياسيين عن مشاكل السياسة والحكم، وإنما هى أوراق ذات مذاق خاص».

«ولعلها بهذه الصورة تكون مقروءة من الفرد العادى، ومن ربة البيت بحيث يجدون فيها سياحة خفيفة حول العالم».

أرأيت إلى حديثه هذا واهتمامه بربة البيت، والفرد العادى... كم من الذين كتبوا مذكرات شخصية فى أدبنا العربى تذكروا ربة البيت فيما كتبوا... أوفيمًا يكتبون.

وهو - أى صاحب هذه المذكرات - ينتمى إلى جيل من الدبلوماسيين شهدوا بل وشاركوا فى التغيير الذى أصاب مهنة الدبلوماسية ومحترفيها حتى أصبحت أصعب بكثير من الصورة التى كانت عليها حين بدأ طريقه فيها، وهو لذلك معنى وحفى بأن يجعل من هذا الكتاب أداة للدبلوماسيين الشبان وغير الشبان أو نافذة يطلون منها على هذا العالم الكبير. وقد استشعر صاحب هذه المذكرات هذا التحول فى الأداء الدبلوماسى والمعرفة الدبلوماسية بعدما قضى أخريات سنوات حياته فى خدمة الدبلوماسية المصرية مسئولاً عن المعهد المعنى بالدراسات الدبلوماسية وبأهيل الدبلوماسيين الشبان وغير الشبان وهو يعبر عن هذا المعنى فى وضوح فيقول:

«... ولم تعد الدبلوماسية - مهما تحسر البعض - مجرد حفلات واستقبالات وانحناءات وبروتوكول كما هى الصورة القديمة عنها، ولم يعد الدبلوماسى النموذجى هو من يجيد رياضتى التنس والجولف ويتقن لعبة البريدج فحسب، بل لقد تغيرت المفاهيم وأصبحت المهنة تحتاج لدراسة اللغات ومتابعة يقظة للأحداث الدولية، والوجود فى أماكن الخدمة الشاقة، ومناطق الخطر، والتعرض لحوادث الإرهاب الدولى».

ثم يؤكد جمال بركات هذا المعنى العميق الذى تحولت إليه الممارسة الدبلوماسية على مستوى العالم كله ويفيض فى شرح هذا المعنى بصورة أخرى حين يقول:

«فى العالم المعاصر أدى التطور فى وسائل الاتصال والانتقال والتقدم التكنولوجى السريع إلى تطوير أسلوب العمل الدبلوماسى تطويراً جذرياً، وظهر الرأى العام المحلى والعالمى كقوة مؤثرة فى اتخاذ القرار السياسى لدى الدول والحكومات. وقد ساعد على ذلك ضخامة تأثير وسائل الإعلام ودورها فى تشكيل الرأى العام، وأصبحت الصحافة ووسائل نقل الأخبار المسموعة والمرئية من إذاعة وتلفزة، تمس الدبلوماسية بالمعلومات بكل ما يدور حوله فى العالم، شأنه فى ذلك شأن حكومته ذاتها. وأصبحت السرية التى تغلف العمل الدبلوماسى عملية مرحلية لا بد أن تعقبها المواقف العلنية المعلنة المكشوفة».

ويمكن القول بأن جمال بركات بكتابه هذا يأتي على رأس الذين نبهوا منذ مرحلة مبكرة إلى مشاق المهنة الدبلوماسية ومتاعبها من حيث هي مهنة تكاد تعصف بالإنسانية في الذين يمتهنونها، وهو لا يفتأ يتحدث عن معاناة الدبلوماسيين في حياتهم المهنية وعلى مدى هذه الحياة ومن هذا قوله:

«والواقع أن قليلا من الناس فقط هو الذى يقدر حجم ما يتعرض له الدبلوماسيون من مفاجآت في السفر، سواء بالطائرات أو غيرها. إذ تقوم وظيفتهم على التنقل الدائم الأمر الذى يعتبر من مخاطر المهنة ولا يمكن درؤه».

«وأذكر أنني سافرت كثيراً بين عواصم بلاد أفريقية صغيرة في وسط القارة أعوام ٦٦ إلى ١٩٦٨: من نيروبي لكيمبالا، من كيجالى (رواندا) لبوجمبورا (بوروندى)... إلخ بطائرات عتيقة ذات محركات».

وعلى الرغم من هذه الإشارات الواضحة، فإنه لا ينسى أنه مطالب بأن يقدم الصورة الشائعة وأن يتحدث عن الطرائف، وفي ظل هذه الموازنة فإن صاحب هذه المذكرات يوفى الجوانب الإيجابية في حياة الدبلوماسيين حقها في أكثر من موضع من كتابه هذا، وهو يتحدث عن بعض هذه الجوانب فيقول:

«والذى يعمل بالسلك الدبلوماسى ممثلاً لدولته بالخارج، يفتح ولاشك على ثقافات وحضارات مختلفة ويمارس عمله تحت مظلة من المزايا والحصانات الدبلوماسية والإعفاءات الجمركية، ويختلط بشرائع اجتماعية متميزة. ولكنه في كل ذلك يعيش غريباً مشدوداً لبلده، ولا يشعر بالراحة والاطمئنان مثلما يشعر بهما عند عودته لوطنه وأهله أياً كانت ظروف بلده وأوضاعه. إنه الشعور الكامن بالانتماء والاحتواء والاسترخاء».

لهذه الأسباب ولغيرها فإن جمال بركات يردف حديثه عن منهجه في كتابة المذكرات بالاعتراف بإحساسه بالواجب تجاه الأجيال القادمة :

«كما أحسست بعد مسيرتى الدبلوماسية والخبرة التى اكتسبتها أنه من الواجب أن أنقل

إلى الأجيال القادمة من الشباب الدبلوماسى المصرى، بعضاً من هذه الخبرات ما استطعت إلى ذلك سبيلاً».

«وكانت أولى هذه المهام المشاركة فى اختيار أفضل العناصر المتقدمة للالتحاق بالسلك الدبلوماسى، وضرورة الحفاظ على مستوى مشرف للعاملين بتلك المؤسسة التى هى واجهة الدولة فى الخارج».

ولأن المؤلف يفكر بهذه الطريقة المثقفة الواعية بالحضارة فإنّه فى موضع آخر من هذا الكتاب يوجه النصيحة إلى زملائه فى السلك الدبلوماسى بضرورة التعرف على البلدان المجاورة للبلدان التى يعملون بها فيقول:

«بعد أن أمضيت عاماً فى بغداد وجدت من الضروري زيارة إيران. وكنت خلال خدمتى بالسلك الدبلوماسى أضع لنفسى قاعدة، وهى أن أمضى عامى الأول فى الدولة المعتمد لديها أزور مناطقها المختلفة، وفى العام الثانى أزور الدول المجاورة. فعندما كنت فى سوريا فى الخمسينيات سافرت بالسيارة من حلب إلى أنقرة مروراً بالإسكندرونة وأضنة، ثم إلى استامبول مروراً بمدينة بورصة الشهيرة بمياهها ومطاعمها. وعندما كنت فى كمبالا زرت نيروبي والخرطوم والكونغو (زائير) وعندما كنت فى هلسنكى زرت استكهولم وكوبنهاجن وليننجراد وموسكو... وهكذا».

«وسوف يجد الدبلوماسى فى أى موقع يعمل فيه أن الكثير من القضايا السياسية الداخلية فى البلد المعتمد فيها لها جذور تاريخية تفسرها علاقات الجوار، سواء كانت غزواً أو احتلالاً أو اندماجاً أو نزاعاً أو حسن جوار. ولذا فإننى أوصى الدبلوماسى أياً كانت درجته الوظيفية أن يضع لنفسه برنامجاً لزيارة الدول المجاورة للدولة الموفد إليها من قبيل الدراسة والسياحة والإحاطة بالإلمام بالواقع الجغرافى فى المنطقة. وأن يتجاوز أية صعوبات أو عقبات مادية قد تعيقه عن القيام بمثل هذه الرحلات. وأولى هذه الصعوبات فى تقديرى هى مجرد التردد والكسل، ولكنه متى أقدم على القيام بها فسوف يجد فيها فائدة كبرى وراحة وخبرة وإثراء لمعلوماته، بل وارتفاعاً فى مستوى أدائه لوظيفته».

(٤)

ويتحدث جمال بركات فى كتابه هذا عن لقاءات الدبلوماسيين بعضهم ببعض حيث

تتعمق (أو تبتدى) العلاقات مع دبلوماسيين من الجنسيات الأخرى، وقد تتكرر - بحكم الزمن - اللقاءات مع بعض أولئك من الذين سبق العمل معهم فى مواقع أخرى من دول العالم، وهو معنى فى هذا الحديث بأن يؤكد على معنى التواصل الإنسانى وأهميته:

«هذه اللقاءات بين الدبلوماسيين هى أمتع ما يصادفه المرء فى الخدمة فى السلك الدبلوماسى، فأينما يذهب يتعرف على زملاء جدد، ويقيم صداقات جديدة، ثم تفرق بينهم الأقدار، وبعد مرور عدد من الأعوام - ربما عشر سنين أو أكثر - يفاجأ بأن يلتقوا مرة أخرى فى بلد آخر».

وبعد صفحات قليلة نجد صاحب المذكرات وقد أورد نموذجاً مهماً لهذا التعارف المبكر بين اثنين من الدبلوماسيين الثبان يصيران بعد زمن من كبار رجال الدبلوماسية فى بلادهم أحدهما بالطبع هو جمال بركات والثانى هو السفير الأمريكى الأشهر روى أثرتون ونحن نقرأ هذه القصة الممتعة:

«... وعندما رجعت لحلب وجدت رسالة من القنصل الأمريكى بحلب فاتصلت به مستفسراً، فقال إن سلطات الأمن السورية قد قبضت فى اللاذقية على مساعده نائب القنصل ومعه المترجم وهو سورى الجنسية، وأنه لا يعرف السبب، ورجانى بوصفى عميد السلك القنصلى أن أساعده فى الإفراج عنهما».

«اتصلت بالجهات السورية المسئولة بحلب فقالوا لى إن قوات الأمن ضبطت نائب القنصل وكاتباً بالقنصلية يتجسسون باللاذقية ويحاولون التقاط صور للميناء والقوات السورية والمصرية، وأنه بعد إجراء التحقيق سيتم الإفراج عن الأمريكى. واستأذنتهم فى إبلاغ ذلك الرد للقنصل الأمريكى فوافقوا».

«أبلغت القنصل الأمريكى رد السلطات السورية فأنكر بطبيعة الحال واقعة التجسس وقال إن زميله جديد، وله مصالح يود قضاءها فى اللاذقية، وأنهم لو أرادوا التجسس للجأوا لطرق أخرى أكثر حرصاً ودهاء. وفى اليوم التالى عاد نائبه إلى حلب، أما كاتب القنصلية السورى فقد رحل إلى سجن المزة فى الشام».

«وقد توثقت المعرفة والصداقة بينى وبين القنصل الأمريكى روى أثرتون منذ ذلك الوقت، والتقينا بعد ذلك فى واشنطن عام ١٩٥٩ عندما كنت مستشاراً لسفارة

الجمهورية العربية المتحدة، وهو رئيس لأحد أقسام الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية، والتقينا بعد ذلك فى أكثر من مناسبة حتى أصبح سفيراً لبلده فى القاهرة فى أوائل الثمانينات».

(٥)

ومن المهم لتاريخنا المعاصر أن ننقل للقارئ بعض ما يرويه المؤلف عن تجربة رائدة كان من الممكن أن تنمى الإحساس المعاصر بالوحدة العربية على مستويات مختلفة، وهى تجربة توطين الفلاحين المصريين فى العراق:

«... وقد وقع الاختيار على قرية تسمى «الخالصة» تبعد حوالى ٦٠ كيلومتراً عن بغداد، بنيت خصيصاً لاستيعاب مائة عائلة من الفلاحين المصريين تضم الأسرة أربعة أفراد فى المتوسط».

«وقد توجهت فى أبريل ١٩٧٦ إلى تلك القرية مع الإخوة العراقيين من اتحاد الزراعيين للترحيب بوصول أفواج الفلاحين. وتتألف الدار المخصصة للفلاح من ثلاث غرف ومطبخ كبير فيه ثلاجة وفرن بوتاجاز، والحمام فيه سخان وغسالة أوتوماتيك. والقرية مزودة بالمياه النقية والكهرباء وشوارعها ممهدة، وفى وسطها أقيمت سوق ومستوصف ومدرسة ابتدائية وصالة للحفلات والاجتماعات والمناسبات كالأفراح ومسجد».

«وبمجرد وصول العائلة المصرية يُسلم رب الأسرة بيتاً وبقرة ومبلغاً من المال ليعينه على بدء الحياة والإنتاج، ونصيبه من الأرض وهو من ٢٠ إلى ٢٥ دونماً (الدونم ثلثا فدان). ويضم الفلاحين جمعية تعاونية لديها عدد من المكائن مثل الجرارات والحصادات والموتورات وتمدها الجمعية الفلاحية فى بغداد بالسلف الزراعية لشراء البذور ورعاية المحصول. ويركز الفلاحون فى زراعتهم على الخضروات».

ويورد صاحب هذه المذكرات بعض التفاصيل المتعلقة بهذه التجربة الرائدة التى شاء القدر أن تتم وهو سفير لمصر فى بغداد :

«ولكى تنجح هذه التجربة روعيت عدة عوامل لتهيئة المناخ المناسب لإنجاحها:

١ - الموقع من الناحية الجغرافية: فالقرية قريبة من بغداد، أرضها منبسطة تشبه الأرض المصرية، شقت فيها الترع والمصارف وليست منطقة تعتمد على الأمطار مثلاً.

٢ - من ناحية المناخ: فهو قريب الشبه جداً بجو مصر خاصة الصعيد، والقرية بعيدة عن المناطق الجبلية في الشمال حيث تسقط الثلوج، وهو ما لم يعتد عليه الفلاح المصري.

٣ - من ناحية الإسكان: أنشئت مساكن صحية بالطوب الأحمر، فيها مياه جارية وكهرباء، وزودت القرية بالمرافق والخدمات وسوق ومدرسة.. إلخ.

٤ - من الناحية النفسية: وحدة اللغة والعادات والتقاليد والدين والتراث. ورؤى كيداية قصر سُكنى القرية على المصريين. وطبيعي أن اللغة العربية - رغم اختلاف اللهجة - تجعل الاندماج والتسويق سهلاً ميسوراً، فضلاً عن أن التليفزيون يدخل معظم منازل القرية، ويشاهد سكانها الأفلام والمسلسلات المصرية والعراقية.

٥ - الإعداد الدقيق: فقد توجهت وفود عراقية من اتحاد المزارعين إلى مصر لاختيار أصح العناصر، ووضعت قواعد وضوابط: فروعى أن يكون الشخص متعلماً تعليماً عاماً وليس أمياً، وأن يكون سليم البدن لا يشكو من الأمراض المتوطنة (كالبلهارسيا)، وألا يزيد عمره على ٤٠ عاماً، متزوج وله أسرة بحد أقصى طفلين. وتم الاختيار من بين محافظات الشرقية والغربية والمنوفية من الوجه البحرى، وبنى سويف والمنيا وسوهاج من الوجه القبلى.

ثم يعلق صاحب هذه المذكرات على ما انتهت إليه هذه التجربة بقوله :

«وقد شددت هذه التجربة انتباه الكثيرين من المشتغلين بالزراعة والمتخصصين فى علم الاجتماع والدراسات السكانية، وكانت محل زيارة ودراسة من جانب كثير من الوفود الزراعية من مختلف الدول المشاركة بالمؤتمرات الزراعية التى انعقدت فى بغداد».

«وكان التساؤل يثور دائماً: هل هناك جوانب سلبية للتجربة؟».

ويجيب السفير جمال بركات على هذا السؤال بذكر بعض الجوانب السلبية التى حدثت بالفعل:

«وطبيعى هى كأتى تجربة فيها جوانب سلبية، وإنما محدودة للغاية. ومثال ذلك عندما زرنا القرية اكتشفنا أن بعض العناصر رغم اشتراط معرفة القراءة والكتابة إلا أنها اندست بين الوافدين، وهى غير مؤهلة. وفى بعض الحالات رب الأسرة يعمل حلاق صحة

وليس له خبرة بالفلاحة ويود تأجير أرضه، ويفتح صالون حلاقة! وشخص آخر يرغب في أن يتزعم الفلاحين ويعمل عمدة وهم يزرعون له أرضه!».

«كذلك مشكلة ملكية الأرض: فالجمعية الزراعية العراقية كانت تفكر في جعلها مزارع تعاونية جماعية على طريقة «الخولكوز»، ولكن الفلاح المصرى يؤمن بالملكية الفردية، لذا أصر على أن يمتلك قطعة أرض محددة حتى يبذل فيها قصارى جهده ويورثها لذريته».

ويردف صاحب المذكرات بالتساؤل :

«والآن بعد مرور عشر سنوات - أى فى عام ١٩٨٦ - ماذا عن حصيللة تلك التجربة للفلاحين المصريين؟».

«كان التوقع أنه لو أن بعض العناصر لم تستطع التأقلم بنسبة تصل إلى ١٠٪ فإنها تعتبر تجربة ناجحة. وتدل معلوماتنا على أن ٨٦ عائلة من أصل المائة عائلة قد استقرت نهائياً بينما عادت لمصر ١٤ عائلة، أى بنسبة ١٤٪ لم توفق، وهذا يعتبر نجاحاً كبيراً بكل المقاييس».

«هذه التجربة الرائدة هى نموذج للتعاون البناء بين مصر والعراق. وقد بذلت الجهات الفلاحية العراقية ووزارة الزراعة العراقية جهوداً كبيرة فى تخطى العقبات وتذليل الصعوبات التى واجهت التجربة».

«وهذا هو السبيل العملى للتكامل الاقتصادى العربى، وهو ما لم يحدث أثناء وحدة مصر مع سوريا أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦١، ولا مع السودان رغم وحدة وادى النيل على امتداد تاريخها».

«وفى لقاء مع الرئيس العراقى الراحل أحمد حسن البكر فى يولية ١٩٧٧ قال لى: إنهم يرغبون فى التوسع فى استخدام الفلاحين المصريين من منطلق قومى، فإذا ضاقت بهم الرقعة فى مصر، ففي العراق مساحات شاسعة صالحة للزراعة، وليس المطلوب فقط مائة عائلة بل مئات وآلاف، مليون فلاح، وكل فلاح يأخذ ثمرة جهده ويجنى حاصلات أرضه. فالقومية ليست مجرد أقوال وشعارات، وإنما ينبغى أن تترجم إلى أفعال وممارسات».

وعلى الرغم من الحرص الظاهري لجمال بركات على ألا يخوض بكتابه هذا فى القضايا السياسية فإنه لم يترك قضية سياسية إلا ومسها عارضا فيها جوهر رأيه ، ولسنا نحب أن نرفع بهذا من قدر ما كتب ولا أن نحمله ما لا يطيق، ولكن يبدو أن هذا هو ما حدث بالفعل، وانظر إليه وهو يلخص آراءه السياسية فى سياسات التعاون الدولى التى تتبناها المنظمات الدولية ، وهو يبدى رأيه الحاسم بتركيز شديد فيقول:

«هذه اللجنة تمثل نموذجاً للفاقد الذى تعانى منه المنظمة الدولية ويسبب عجزاً دائماً فى ميزانيتها وأولى بالأمم المتحدة أن توفر الرواتب التى تدفعها للجنة وتلغىها كلية فى مقابل تنشيط لجنة أهل القارة فى المنظمة الأفريقية».

«إن ما تحتاجه أفريقيا ليس لجناً أكاديمية، وإنما هو التدريب العملى والمزارع التجريبية ورأس المال والإرشاد الزراعى ومكافحة الآفات».

□ كذلك فإنه بعد أن يستعرض على مدى صفحات ملخصاً لتاريخ أوغندا وانقلاباتها وأزماتها منذ الاستقلال وحتى ألف هذا الكتاب يخرج بالعظة والاعتبار فيما يتعلق بالوضع السياسى فى الدول الأفريقية بعد نوالها استقلالها وخوضها تجارب الحكم الذاتى ويقول:

«ولابد لى هنا من كلمة، وهى أنه بعد نحو ربع قرن من تحقيق الاستقلال السياسى لمعظم دول أفريقيا السوداء مازالت أبعد ما تكون عن الاستقرار السياسى. وقد وقع فيها ستون انقلاباً بواقع انقلاب كل خمسة شهور. ولن يكون الانقلاب فى أوغندا آخر الانقلابات.. هذا بخلاف العديد من الانقلابات الفاشلة التى لم تر النور».

□ وهو يعزم بأن أسلوب الحكم فى أفريقيا هو سبب كل مشكلاتها وليست الطبيعة مهما بدا من قسوتها فى بعض مظاهرها :

«وما نشاهده اليوم فى كثير من الدول الأفريقية من فقر مدقع ومجاعة مهلكة ليس مرجعه وحده الجفاف أو التصحر. إن آفة أفريقيا الحقيقية هى أسلوب الحكم».

«حاولت كثير من الدول الأفريقية أن تأخذ بالنظام الديمقراطى الغربى بالكامل مع وجود معارضة يمكنها أن تفوز بالسلطة فى انتخابات حرة. ولكن لم يؤخذ بهذا النظام

فى التطبيق العملى. وفى الدول التى مازال فىها الحكم المدنى قائماً يهيمن عادة على السلطة حزب واحد بحجة الوحدة الوطنية. ومؤسسه فى معظم الأحوال رئيس يتولى السلطة مدى الحياة، ولا سبيل إلى تنحيته إلا بوفاة، أو بانقلاب عسكرى!».

«هناك بطبيعة الحال نماذج استثنائية نادرة لهذه القاعدة مثل تنازل ليوبولد سنجور فى السنغال، وجوليوس نيريرى فى تنزانيا».

وعلى هذا فإن جمال بركات ينبه قراءه إلى أن الديمقراطية الغربية بحذافيرها ليست بالضرورة هى الحل الأمثل لمشكلة أفريقية السياسية:

«وليست الديمقراطية الغربية بحذافيرها هى بالضرورة الحل الأمثل لنظام الحكم فى الدول الأفريقية، لأن المشكلة ربما تكون مواجهة الفقر والمجاعة والأزمة الاقتصادية بالدرجة الأولى. ولكن لابد من الديمقراطية كأسلوب حكم مع تطويرها بما يناسب الظروف المحلية لكل بلد بغير إهدار لقيمتها ومفهومها ومضامينها».

□ ويضرب جمال بركات أمثلة من أوغندا يؤكد بها صحة نظريته فيما يتعلق بالنظام الأمثل لحكم أفريقيا فيقول :

«فى أوغندا - على سبيل المثال - الانتماء القبلى أقوى بكثير من الانتماء القومى. و«شعب بوجندا» حريص على مقوماته وحكمه الذاتى أكثر من اندماجه فى وحدة الدولة الأوغندية، ولا يمكن القضاء على القبلية المتوارثة عبر الأجيال فى بضع سنين كما حاول أوبوتى، وذلك فى غياب التعليم والوعى السياسى، فضلاً عن محاولة فرض هيمنة قبيلته على الباقين. وهذا لا يعنى تعميق القبلية والانفصالية، وإنما ينبغى السير فى اتجاه التقريب ولكن بتؤدة وخطوات ثابتة، وقبل كل شىء بأمانة وتجرد وإخلاص من أجل المصلحة الوطنية الكبرى، لا من أجل الحزبية والمنفعة الشخصية».

□ ولا يفوت صاحب المذكرات أن يندد بالدكتاتورية بكل صورها حتى لا يبدو تحفظه على الديمقراطية المطلقة وكأنه دعوة إلى الدكتاتورية بصورة أو بأخرى :

«أما أسلوب الديكتاتوريات والفهر والبطش وإهدار حقوق الإنسان وتزوير الانتخابات وتلفيق الاستفتاءات والاعتماد على القوات المسلحة كمصدر القوة للرئيس، فإنه يمهد السبيل لتولى العسكرين الحكم بأنفسهم. وهكذا تدور أمور السياسة فى أفريقيا فى حلقة مفرغة يكون ضحيتها الشعوب فى فقرها ومجاعتها وتخلفها».

ثم يعقب جمال بركات فى النهاية متأثراً بالطبع بالعقلية التى تعالى من قيمة التقدم والنمو والتنمية فيقول :

«ولو أن ونستون تشرشل قام من قبره وشهد ما جرى ويجرى فى أوغندا، لتحسر على ما تردت إليه أوضاعها بحيث لم تعد «درة أفريقيا»، بل ربما أقرب ما تكون إلى «جوهرة فى الوحل».

(٧)

ولا يقف جمال بركات عند حدود النظم السياسية ولكنه يتطرق ملتفتاً إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات التخلف ومصاعب التنمية، وفى موضع ثالث من كتابه نقرأ لجمال بركات بعض الفقرات المهمة التى تصور بعض الواقع المر الذى لا تزال أفريقيا تعانيه من فقر وتخلف ونحن نقرأ له ما يرويه عن زيارته لمنطقة «كاراموجا» حيث يقول:

«بعد أن أمضيت عدة أعوام فى أوغندا قررت زيارة منطقة «كاراموجا» التى تقع فى أقصى الشمال الشرقى، تحدها كينيا شرقاً والسودان شمالاً، وهى مقاطعة لا يسمح للأجانب بدخولها إلا بإذن خاص».

«وهى منطقة شديدة الجفاف شديدة الفقر، لا يتجاوز عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة، وتبعد عن كمبالا بنحو ٤٢٠ كيلومتراً».

«وقد وصلنا بالسيارة إلى معسكر يتبع الأمم المتحدة، وكان يرافقنى فى الرحلة مدير مكتب الرى المصرى المهندس عبدالهادى سماعة المقيم فى جنجا (وأصبح وزيراً للرى المصرى من ٧٨ - ١٩٨٠). وكان فى استقبالنا بالمعسكر المهندس المقيم، وهو أمريكى الجنسية ويشرف على تنفيذ مشروع تتولاه منظمة الأغذية والزراعة لاستخراج المياه من باطن الأرض لشرب المواطنين».

ثم يبدأ صاحب هذه المذكرات فى وصفه المعسكر مبدئياً إعجابه بهذا النمط من التنمية المحسوبة :

«والمعسكر عبارة عن عربة كارفان، وبضع خيام للضيوف وللعمالين والحرس الأفريقيين يحيط به سور من الأعشاب. ويسكن الأمريكي فى عربة الكارفان، ربما لأنها أسلم من الناحية الأمنية فى تلك المنطقة النائية التى لا يصلها الرجل الأبيض. وخلفها وضع خزان فوق الأشجار يتدلى منه كوز مخرم وحبل يشده فتتقطر منه المياه ويستعمله كدش للاستحمام!». «

«وقد توجهنا فى صباح اليوم التالى إلى أحد صنابير المياه الجوفية بصحبة المهندس الأمريكى الذى يعرف بعض كلمات للتفاهم باللهجة المحلية. ووجدنا الأهالى متجمعين يحملون جرارهم والأوانى للمئها بالمياه العذبة، وغالبيتهم من النساء جميعهن صدورهن عارية حسب المألوف فى هذه المنطقة». «

«وأخبرنا المهندس أن السيدات المتزوجات يلبسن جونلة من القماش السميك، أما البنات غير المتزوجات فيلبسن جونلة من جلود الحيوانات وعليها عدد من الأحزمة. وترى الرجال يشتغلون بفلاحة الأرض، أو يتجمعون فى سوق القرية عرايا إلا من قطعة من القماش تتدلى من كتفهم». «

«وقد أكبرت ذلك العمل الذى يشرف عليه الأمريكى فى دق طللمات المياه خدمة لأهالى تلك المنطقة النائية. وعلمت منه أنه يقضى نحو ثلاثة شهور بالمنطقة، ثم يعود إلى نيويورك فى اجازة طويلة.. وهكذا». «

ويعد أن يبدى صاحب المذكرات إعجابه بجهد ذلك المهندس الأمريكى يؤكد على ظنه أن لا أحد فى الأمم المتحدة قد سمع عن جهد هذا الجندى المجهول ويقول :

«وإنى أشك فى أن أحداً بالأمم المتحدة يسمع عن ذلك الجندى المجهول الذى يعيش فى ظروف بدائية قاسية، وعن ذلك العمل الجليل الذى يؤديه. وقد لاحظت أنه يتعاطى المشروبات الروحية باستمرار ربما فى محاولة للتغلب على ظروف الحياة الموحشة التى يحياها مهما كان عائدها المادى عليه». «

«وبعد يوم آخر واصلنا السفر إلى حديقة الحيوان البرية المسماة «كيديو»، وهى على حدود السودان، وقابلنا الإنجليزى المشرف عليها، وهى ليست غنية بالحيوانات مثل حديقة شلالات مارشيزون التى تقع فى شمال غرب أوغندا والمعروفة للسياح». «

«وفى طريق عودتنا عند أحد الروافد المائية فى شمال «كاراموجا» وقفنا عند نقطة

تفتيش صحى، وجاء شخص أفريقى مدرب يحمل فى يده شبكة مصيدة للحشرات ويلبس معطفاً أبيض ، وأخذ يتطلع داخل السيارة بعيون يقظة حادة دون أن يقول شيئاً. ونزلنا من السيارة وتوجهنا إلى مكتبه وهو استراحة وغرفة نظيفة على جانب الطريق. وجاءنا بعد التفتيش، وبخ السيارة بالمطهرات، وقال كل شئ على ما يرام. فسألته عن مهمته فقال إنه يصطاد ذبابة الـ«تسى» . ووجدته معلقاً على الحائط صوراً ونشرات وتحذيرات من هيئة الصحة العالمية. والمعروف أن ذبابة أو بعوضة الـ«تسى» هى التى تسبب فى مرض النوم لدى الأفريقيين».

«وسألت الممرض الأفريقى عما إذا كانت تلك الذبابة موجودة فى هذه المنطقة، ففتح درج مكتبه وأرأى بضع حشرات من التى التقطها بشبكته وقتلها».

«شكرته على كفاءته وقفزت فى السيارة، وقلت للسائق إلى كمبالا بغير توقف، وحاولت النوم، ولكن صورة ذبابة الـ«تسى» كانت تؤرقنى».

وعلى الرغم من أن هذه الزيارة كانت رحلة اختيارية قام بها صاحب المذكرات بنفسه وبإرادته، إلا أنه يعقب عليها بطريقة استثمارية لافتاً الانتباه إلى مشقة الخدمة الدبلوماسية، وكأنما كانت رحلة عمل دبلوماسية!! :

«أعتقد أن قليلاً من الدبلوماسيين هو الذى يعرف حق المعرفة المخاطر التى يتعرضون لها فى مناطق الخدمة الشاقة».

(٨)

ولاينسى جمال بركات أن يضم كتابه هذا بعض الحديث الطريف عن طبيعة وتقاليد مهنته الدبلوماسية ، وهو يفعل هذا مع كل نقلة فى حياته أو فى المذكرات ، وليس هذا المجال لاستعراض كثير مما تحدث عنه ولكننا نكتفى بأن ننقل عنه حديثه وهو يلخص للقراء بل وللدبلوماسيين خبرته فى البروتوكولات المتعلقة بتقديم أوراق الاعتماد :

«... وفى أثناء خدمتى الطويلة فى السلك الدبلوماسى - بعد ذلك - اكتشفت أنه فى بعض الأحيان يحضر السفير، ولا تكون أوراق اعتماده جاهزة، ويطلب إليه السفر بصفة عاجلة ، فتتفق معه إدارة المراسم فى البلد الموفد إليه أن يقدم مطروحاً يحوى أوراقاً على

بياض حتى تصل أوراق الاعتماد الموقعة من رئيس دولته فيسلمها لإدارة المراسم، وفي أحوال أخرى يسافر السفير من بلده، وينسى أوراق اعتماده ويتحدد موعد تقديمها دون أن تكون قد وصلت، وفي إحدى دول أمريكا اللاتينية بعد وصول السفير وقبل تقديمه أوراق اعتماده حدث انقلاب، وتولى السلطة رئيس جديد للدولة، وحرصاً على أن يقدم السفير أوراق اعتماده للنظام الجديد، طلبت منه إدارة المراسم أن يقدم لرئيس الدولة مظروفاً يحوى أوراقاً بيضاء حتى لا تتأخر مراسم تقديم أوراق الاعتماد، ولكنى تبدأ مهمة السفير بصفة رسمية إلى حين وصول الأوراق موقعة من رئيس دولته باسم الرئيس الجديد».

«وفي أثناء مدة خدمتى بأوغندا التى امتدت قرابة خمس سنوات، حدث صراع على السلطة بين رئيس الوزراء ملتون أوبوتى وبين رئيس الدولة (الكاباكا)، أسفر عن هرب الكاباكا إلى إنجلترا واستيلاء أوبوتى على السلطة وتنصيب نفسه رئيساً لأوغندا عام ١٩٦٦. وقد رثى حينذاك ألا توجد حاجة للسفراء المعتمدين أن يقدموا أوراق اعتماد جديدة باسم الرئيس الجديد، والاكتفاء بأوراق الاعتماد السابق تقديمها، وذلك تفادياً للضغط أو المطالب التى قد تتقدم بها بعض الدول - خاصة الكبرى - للموافقة على الوضع الجديد. وهكذا بقيت أوراق اعتمادى على حالها وأصبحنا جميعاً سفراء معتمدين لدى الدولة رغم تغير اسم رئيسها من «الملكة» (يقصد ملكة بريطانيا) إلى «الكابكا» (وقد مات) إلى الرئيس أوبوتى (وقد عزل)!!».

ينبغى هنا أن نشير إلى أن مذكرات السفير سعد الفطاطرى «سعادة السفير» قد أوردت قصة الموقف الطريف الذى أحاط بتسليم الدكتور محمود فوزى أوراق اعتماده كسفير لمصر فى لندن، وكيف نسى هذه الأوراق، وعاد من وسط الطريق ثم اكتشف الدبلوماسيون المصريون الحلول الأخرى التى كان يمكن لها أن تنقذ الموقف على نحو ما ذكر السفير جمال بركات فى ذلك الكتاب، وهذه هى رواية سعد الفطاطرى :

« كان يرافق السفير بالعربة الأولى رئيس التشريفات .. وكنا جميعاً بالزى الرسمى (الفراك) والأوسمة. أتذكر بهذه المناسبة، طرفة أسوقها للتفكه . فإنه ما كاد موكبنا بعرباته المظهمة التى تجرها الجياد المصحوبة بالحرس .. ما كاد الموكب يخترق شوارع لندن إلا وتوقف بعد عشر دقائق فى منتصف الطريق .. فقد تذكر الدكتور محمود فوزى أنه

نسى أوراق اعتماده على المكتب بغرفته .. الأمر الذى اضطر أحد الحراس أن يجرى بحصانه حتى السفارة ليحضرها.. مضى علينا الوقت ونحن فى العربات يحملق فىنا الناس ونحملق فيهم وكأننا نمثل فيلما عن العصور الوسطى. كان يمكن - على ما علمت فيما بعد - أن يتفق على أن يسلم السفير للملكة مظروفاً خالياً إنقاذاً للموقف وأن يوافى القصر بعد ذلك بالأوراق .

(٩)

كذلك يتناول السفير جمال بركات فى هذه المذكرات بعض الجوانب التى مازالت محل جدل واختلاف فى تنظيم المهنة الدبلوماسية وهو يعتمد تأخير الحديث عن مثل هذه القضايا إلى آخر كتابه، وستجئ للقارئ بعض الفقرات التى تصور بعض مشكلاتنا الدبلوماسية المعاصرة:

«وكان التساؤل هل يحق للحاصلين على بكالوريوس الطب أو العلوم أو الزراعة أو العلوم العسكرية أو الشرطة التقدم لامتحان السلك الدبلوماسى؟ وقد لوحظ فى مصر مثلاً أن بعض الأطباء والزراعيين قد تفوقوا فى الامتحان التحريرى، ويشمل عادة المواد المتصلة بمهنة الدبلوماسية مثل العلاقات الدولية والاقتصاد والعلوم السياسية والدبلوماسية واللغات الأجنبية».

«ويعارض بعض كبار الدبلوماسيين السماح لخريجي الكليات العملية بالالتحاق بالسلك بحجة أنه لا يسمح لخريجي العلوم السياسية أو الحقوق مثلاً بالالتحاق بمهنة الطب أو الهندسة».

«ولكن مؤتمر مديري المعاهد والأكاديميات الدبلوماسية رأى بالإجماع أنه لا ينبغي التفرقة بين خريجي الكليات النظرية والعملية، وأن العبرة هى بالتفوق فى امتحان المسابقة الذى تعده وزارات الخارجية. وأضاف مدير معهد الخدمة الخارجية الأمريكى أن ذلك حق دستورى لأى مواطن لا يمكن المساس به أو حرمانه منه».

«ولست أدري ما هو إحساس القارئ، وهل هو يؤيد قرار مديري المعاهد الدبلوماسية

فى العالم، أم أن له رأياً مخالفاً؟ علماً بأن بعض السفراء النابهين فى السلك الدبلوماسى المصرى كانوا أطباء».



كذلك يحرص جمال بركات على أن يبدى رأيه فى مشاركة المرأة فى الجهاز الدبلوماسى فيبدو فى هذه الجزئية محافظاً ومتحفظاً بأكثر مما نتوقع من سفير أتيح له أن يعيش الحضارة الأوروبية على نحو ما يتصورها القراء :

«... كذلك من الموضوعات الشيقة الشائكة هو التحاق المرأة بالسلك الدبلوماسى، إذ تبلغ نسبتها الآن فى الدول المتقدمة ما بين ٥٪ و ١٠٪ من مجموع العاملين بالسلك بالدولة المعنية، ولم تحقق المرأة فى الدول الغربية نجاحاً يذكر رغم ما أتيح لبعضهن من فرص فى رئاسة البعثات الدبلوماسية أو لدى الأمم المتحدة مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية من تعيين كلير يوث لوس، أو شيرلى تمبل، أو جين كيرك باتريك».

«وطبيعاً أن عضوية المرأة للسلك الدبلوماسى فى أى دولة تفرض قيوداً معينة على تحركها وعلى تنقلها لاعتبارات أمنية مختلفة، ولذا فإنها لم يسمح لها بالالتحاق بالسلك الدبلوماسى فى بعض الدول العربية الإسلامية والأفريقية».

«وفى مصر لا يفرق قانون السلك فى الالتحاق بوظائفه بسبب الجنس، ويوجد فيه ٨٠ امرأة موزعات على مختلف الدرجات، بينهن واحدة سقيمة، أى بنسبة ٨,٧٪ من مجموع أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى».

«ولكن ليس من صالح العمل ولا صالح المرأة ذاتها، مراعاة للظروف العائلية والحياة الأسرية، أن تزداد نسبة العاملات بالسلك كثيراً عن ذلك، رغم أنه فى امتحان المتقدمين للالتحاق بالسلك الدبلوماسى كثير من الفتيات يتفوقن على الشبان، ولكنه تفوق مرحلى وليس فى المدى البعيد».

على هذا النحو يصدر جمال بركات أحكاماً شبه قاطعة قد لا أستطيع أن أمضى فى كتابى دون أن أتخفظ عليها وأن أعجب لصدورها عنه !

(١٠)

وعلى مستوى الثقافة العامة يجد هذا الكتاب محلاً متميزاً بين الكتب التى تنمى

المعرفة بالآخرين من شعوب وأوطان وتاريخ وسياسة، وليس من شك أن كتب التجارب الذاتية كفيلة بمثل هذا الإنجاز لأنها تصور علاقات الإنسان بالإنسان وحديث الإنسان عن الإنسان، ولجمال بركات تعليقات مركزة في غاية الأهمية عن البلاد التي عمل بها، انظر مثلاً إلى ما يرويه عن كثير من تسهيلات الحياة في الولايات المتحدة، وعن صداقاته هناك، ولكنى أكتفى من هذا كله بفقرتين اثنتين، يصور لنا فيهما كيف كان يبدو وكأنه أمريكي، وحتى إذا لم يكن كذلك فقد كان بإمكان الحلاق أن يوصى عليه ليكون كذلك:

هذه هي الفقرة الأولى :

«لم نشعر أنا وعائلتي بالغرابة خلال سنوات إقامتنا الثلاث في واشنطن، فلقد نجت الولايات المتحدة بحكم تكوينها السكاني المتفرد في أن ينصهر كل من يستوطنها في البوتقة الأمريكية، يأخذ نفس العادات والسلوك والتفكير وأسلوب الحياة، ويفخر بأنه مواطن أمريكي. وهو أمر تشاهده على امتداد القارة الأمريكية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، مع فوارق طبيعية بين التجمعات السكانية».

وهذه هي الفقرة الثانية:

«وعندما نقلت ذهبت قبل سفرى لدى حلاقى المفضل وقلت له إننى سأترك الولايات المتحدة. فدهش الرجل - وكان يظن أننى أمريكى وقال ولكنك تتكلم الإنجليزية بطلاقة. ذلك أن بعض الأمريكيين حديثي التجنس لغتهم «الأمريكية» محدودة - وعرض على خدماته بحرارة لمساعدتى لدى إدارة الهجرة للحصول على الجنسية الأمريكية».

وهذا هو تعليقه على أثيوبيا بما فيها من بهجة وتدين وإمبراطورها وجوهر سياسته فى البعد عن التعامل مع الدول العظمى فى ذلك الوقت:

«أما الإمبراطور فكان يفضل فى التعامل الدول الاسكندنافية الصغيرة التى ليس لها مطامع ويعهد إليها بمشروعات البنية الأساسية فى بلده!».

«أما الشعب فكان يجمع بين البهجة والتدين. وقد حضرنا احتفالاً دينياً كبيراً فى ساحة واسعة يتزعمه القساوسة من الرهبان المسيحيين الأرثوذكس. والمعروف أنهم كانوا يتبعون الكنيسة القبطية المصرية وبابا الإسكندرية لعدة قرون إلى أن استقلوا عنها أخيراً. وفى المساء يرقصون فى النوادى والفنادق».



وعلى هذا النحو أيضا يصف جمال بركات الشعب السوفيتي الذي لم يعمل في بلاده وإنما زاره زيارات عابرة خلال إقامته في فنلندا فيقول:

«طبعاً لا يمكن التعرض لنظام الحكم في الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى مترامية الأطراف أو تقسيمه لمجرد قضاء زيارة سياحية أو أكثر، فهذا أمر يحتاج لإقامة أطول، ودراسة أعمق، وهو ما لم يكن ميسوراً بطبيعة الحال».

«ولكن كلمة حق: الشعب السوفيتي نفسه رجالاً ونساء شعب عامل نشيط، قوى الاحتمال، شديد الاحترام للمواعيد، يميل للبهجة والموسيقى والأكل والشراب والغناء، وفيه شيء من الأسلوب الشرقي العاطفي، ولكنه يحذر الأجانب، وطبعاً عدم معرفة اللغة الروسية، بحروفها المختلفة في النطق عن بعض الحروف اللاتينية، وإن اتحدت معها في الرسم، يخلق حاجزاً قوياً في وجه إقامة جسور التعارف والتقارب».

(١١)

ولأننا معنيون بما يمكن للتجارب الذاتية ولكتب التراجم الذاتية أن تقدمه من خبرات ذاتية بحياة الآخرين على مستويات مختلفة، فسوف نتناول بقدر معقول من التفصيل ما كتبه صاحب هذه المذكرات عن فنلندا كنموذج للدول التي عاش فيها وألم بطبائعها وبالمميزات الخاصة في سياستها.

وفي هذه المذكرات يحرص جمال بركات على أن يستعرض تاريخ فنلندا الحديث وسياساتها ثم يبدى رأيه في الفكر الذي يحكم موقفها السياسي وتقاليدها في السياسة الدولية المعاصرة ويقول:

«وقد حاول الخط الرسمي للسياسة الخارجية الفنلندية جاهداً أن يتبع سياسة الحياد، وفسر ذلك الحياد على أنه مزيج من الحياد الإيجابي وعدم الانحياز مع الابتعاد عن التكتلات والمحاور العسكرية».

«وفي نفس الوقت تأخذ تلك السياسة في اعتبارها الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي. وقد وصفت تلك السياسة «بالفنلدة» Finlandization، وكُتبت في شرحها الكتب والمؤلفات بين محبذ ومعلق ومنتقد. وقد قصد بها أن تكون نموذجاً لعلاقة

السوفييت بفنلندا بحيث تحتذى بها الدول الأوروبية الأخرى المجاورة للسوفييت والتي تتعرض بحكم الجوار لضغوط سوفيتية».

«والهدف من تلك النظرية الاقتراب من نموذج سويسرا والنمسا في الحياد، ولكن مع القيام بدور نشيط في تخفيف التوتر والتهدة بين الشرق والغرب والحفاظ على علاقات طيبة مع الجارة الكبرى».

ويلفت جمال بركات النظر إلى أنه على الرغم من هذه السياسة فإن العالم الخارجى لا ينظر إلى فنلندا على نحو ما تريد السياسة الفنلندية أن ينظر إليها :

«وقد لاحظت - رغم كل ذلك الجهد من جانب المسئولين الفنلنديين - أن الانطباع الغالب فى العالم الخارجى عن فنلندا أنها بلد شيوعى ضمن المنظومة الاشتراكية، وهو أمر مخالف للواقع: فنلندا من حيث نظام الحكم وأسلوب المعيشة بلد ينتمى للغرب بكل المقاييس».

«طبعاً هناك حزب شيوعى، ولكن قوته لا تزيد على ١٥٪ من مجموع الناخبين. وتكاد تكون هذه النسبة ثابتة دون إحراز أى تقدم. والتجارة مع السوفييت تبلغ نحو ٢٠٪ من إجمالى تجارة فنلندا. ولكن الاتحاد السوفيتى يشكل قوة داخلية ضاغطة ومؤثرة. فلا يمكن مثلاً تشكيل وزارة معادية للسوفييت. والسفارة السوفيتية فى هلسنكى مبنى هائل يضاهى فى ضخامته وزارة الخارجية الفنلندية ذاتها! ولكن الشعب شديد الانفرادية وأبعد ما يكون عن التوجه الاشتراكى».

«ولذا فكل حديث عن الحياد والفنلدة لا يغير من الواقع شيئاً، إذ مازال من المشكوك فيه كثيراً اقتناع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بحياد فنلندى حقيقى فى مواجهة الجوار السوفيتى الذى هو حقيقة تاريخية فرضتها الظروف الجغرافية، ولا سبيل إلى تجاهلها أو التقليل من ثقلها».

(١٢)

ثم يصف صاحب هذه المذكرات بدقة شديدة الشعب الفنلندى فى سلوكه وحياته وتعامله مع الطبيعة :

«أما من الناحية الاجتماعية، فالشعب الفنلندي يتسم بالنزاهة والبساطة والواقعية وليس ميالاً للبلذخ أو المظهرية. ومن الطبيعى أن تحكمه ظروفه المناخية. فشهـور الشتاء الطويلة تتميز فى البداية: نوفمبر - ديسمبر بالظلمة الداكنة، ثم تتساقط بعد ذلك الثلوج بغزارة وتسطع الشمس الباهتة فى فبراير - مارس».

«وقد عودت تلك الطبيعة القاسية الشعب على الجلد والمثابرة وقوة الاحتمال. فتجد بعض هواة صيد الأسماك يحفر ثقباً فى الجليد يدلى منه السنارة لكى يصطاد الأسماك الصغيرة التى تعيش فى المياه الجارية تحت الطبقة الجليدية المتجمدة على السطح، ويجلس لساعات طويلة فى البرد القارس يمارس تلك الهواية!».

«أما شهـور الصيف: يونية - يولية فأيامها أعرض من طولها، ونهارها أطول من ليـلها».

«وقد ترك ذلك الطقس بصماته على طباع الشعب، وعزلته النسبية عن العالم الخارجى».

«كما دفع الجو شديد البرودة الكثيرين إلى تناول المشروبات الروحية. ولديهم إنتاجهم الخاص من الفودكا، وفى الريف لديهم مشروب كحولى يستخرج من جذوع الأشجار فى الغابات! وطبيعى أن الحكومة تحاول الحد من تداول الخمر وذلك ببيعها فى متاجر خاصة حصصاً شهرية لأفراد المواطنين. ولكن مع كل النوايا الحسنة والجهود المبذولة طالما بقيت فنلندا على مشارف الدائرة القطبية بقى تناول المشروبات الروحية فى شىء من الإسراف أحياناً عادة اجتماعية لا سبيل إلى درئها وإنما التخفيف من مضارها».

على هذا النحو يصور جمال بركات المشكلات التى تنشأ عن الكحوليات لقراء ربما يظن معظمهم أن ليس فى الأمر مشكلة أبداً غير الحرية الشخصية والعقيدة الدينية.

ولعل هذا يذكرنا أيضاً بموقفه وهو لا يزال فى أفريقيا وهو يلخص خبرته الدولية فى طبائع المشروبات الكحولية فيقول:

«... وإن المشروبات الروحية تستخرج فى كل بلد من الخامات أو المزروعات المحلية الوفيرة. ففي أوغندا يقطر «الورجى» من الموز المخمر، والساكى مشروب اليابان الوطنى يستخرج من الأرز، وفى العراق «العرقى» من البلح حيث تكثر أشجار النخيل، وفى السودان «البوطة» من الذرة العُويجة، وفى لبنان «العرقى» من العنب، وفى أمريكا الوسطى «الروم»: عسل قصب السكر المخمر، وفى اسكتلندا «الويسكى» من الشوفان، وفى الاتحاد

السوفيتي «الفودكا» من القمح، وفي فرنسا «الشمبانيا» من العنب من المقاطعة المعروفة بنفس الاسم في شمال شرق فرنسا الشهيرة بنبيلها».

كذلك يعلق جمال بركات بسرعة على الفنلنديين وحجهم للرياضة حتى مع تقدم السن والمركز فيقول:

«والواقع أن الشعب الفنلندي مثل باقي شعوب الشمال رياضي بطبيعته، فتراهم رغم قسوة الشتاء وطوله - أو ربما بسببها - يمارسون رياضات العدو والمشي والتزحلق على الجليد في الهواء الطلق، والتنس والاسكواش في الملاعب المغطاة، والسباحة في البحر صيفاً، وفي حمامات السباحة المغطاة المدفأة طوال العام. وكان رئيسهم آنذاك «ارهو كيكونين» وقد جاوز السبعين عاماً بطلاً من أبطال الرياضة في صباه، وظل يمارس الرياضة حتى في سنه المتقدمة».

(١٣)

وفي خضم هذا كله فإن كتاب جمال بركات حافل بكل ما يمكن لكتاب في حجمه وفي موضوعه أن يستوعبه من مشاعر الوطنية والانتماء، ومن الفقرات العاطفية باللغة التأثير التي تجعل قلب القارئ يتحرك في مكانه، تلك التي يرويها جمال بركات في أكثر من موضع عن تحقيق الوحدة ثم انفراط الوحدة بين مصر وسوريا، مما سنتناوله بعد قليل، أو تلك التي يرويها عن تشابه بل تطابق السلامين الوطنيين المصري والعراقي حين يتحدث عن هذا التوافق فيقول :

«ومن الطريف أنه أثناء إحدى زيارات «نائب الرئيس المصري حسني مبارك المتكررة لبغداد للتشاور وتبادل الرأي والتنسيق مع القيادات العراقية، وذلك في نوفمبر ١٩٧٦، كنا بانتظاره بالمطار مع كبار رجال الدولة والمسؤولين العراقيين، وعندما نزل من الطائرة الخاصة التي كانت تقله عزفت الموسيقى السلام الجمهوري المصري تحية للضيف، ثم السلام الجمهوري العراقي، وإذا بهما نفس النوتة الموسيقية، لدرجة أن البعض لاحظ أنه كان يكفي أن يعزف السلام مرة واحدة طالما أن السلامين (متطابقان) عنواناً على وحدة الهدف بين البلدين».

«ولم يكن هذا الأمر مفاجأة لى لأنه عندما كنت سفيراً فى هلسنكى قبل ذلك بسنوات عام ١٩٧٢، حضر من استكهولم سفير العراق لتقديم أوراق اعتماده سفيراً غير مقيم فى فنلندا، ولم يكن ذا خلفية أو خبرة دبلوماسية، وأظنه كان من رجال التعليم، المهم أنه لم يحضر معه النشيد القومى لدولته وليس لديه وقت لكى يبعث لبغداد لموافاته به، وقد اتصل بى مدير المراسم بالخارجية الفنلندية فى محاولة للخروج من المأزق، فقلت له إنه حسب علمى النشيد الوطنى العراقى هو نفس النشيد الوطنى المصرى، وأرسلت له النوتة الموسيقية، وكلمات النشيد. وعندما اطلع عليها سفير العراق أكد للفنلنديين أنها فعلاً النشيد الوطنى العراقى، وجرت مراسم تقديم أوراق الاعتماد، وصدحت موسيقى الحرس الجمهورى بالنشيد الوطنى العراقى».

(١٤)

وحين يتذكر جمال بركات أيام الوحدة مع سوريا ومقدماتها ومآلت إليه بعد هذا فإنه يورد واقعة كان هو بطلها تمثل مفارقة من ألطف ما يمكن ، كما أنه يروى أحداثاً لم يروها أحد غيره، ويقول:

«... كانت حلب تموج فى تلك الفترة من ٥٥ إلى ١٩٥٨ بالمشاعر الحماسية الوطنية الدافقة والمظاهرات تزحف على القنصلية المصرية فى المساء مطالبة بشعارات الوحدة والعروبة».

«وعندما زار الرئيس الراحل أنور السادات حلب عام ١٩٥٧، كان آنذاك رئيساً لمجلس الأمة المصرى على رأس وفد من المجلس يضم المرحوم فؤاد محبى الدين وغيره، تأخر ركبه فى الوصول وغربت الشمس فاستقبلته الآلاف المؤلفة من الجماهير على مشارف المدينة بمظاهرة كبرى من حملة المشاعل، ورفعت سيارته من فوق الأرض رفعا، فنزل وعانق مستقبله وبهر من روعة الاستقبال».

«وعندما قدم عبد الناصر لأول مرة إلى حلب فى فبراير ١٩٥٨ عقب إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، تدفقت الجماهير على قصر المحافظة حيث كان يقيم. ولكن لوحظ أن الساحة المواجهة للقصر لا تكفى للأعداد الهائلة من المواطنين من حلب والأقضية المجاورة

التي قدمت لاستقباله، فانتقل إلى موقع آخر له شرفة تطل على ساحة فضاء كبيرة ليخاطب الجماهير».

«وعندما أجريت الانتخابات للوحدة في حلب توجهت للمرور على بعض صناديق الاقتراع وخاصة في حي الأرمن، فوجدت حماساً منقطع النظير للاقتراع للوحدة وعبدالناصر، وأصروا في كل موقع اقتراع على أن أدلى بصوتي قائلين لو كنت بمصر لكنت مارست حقك الانتخابي».

«وهكذا كما أنشأت القنصلية المصرية العامة في حلب عام ١٩٥٥ قمت بإغلاقها عقب إعلان الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وغادرتها إلى موقع آخر».

«وهي من الحالات النادرة في العلاقات الدولية التي يتولى فيها نفس الشخص إنشاء تمثيل قنصلي، وإنهاءه».



كذلك يحكى جمال بركات عن أحد المواقف الحساسة التي قابلته في أثناء العدوان الثلاثي على مصر قبل أن تتحقق الوحدة، فإذا بنا نلاحظ مدى تعاضم الشعور القومي في ذلك الوقت إلى الحدود التي ربما تؤذى القضية نفسها:

«...عندما وجهت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المعروف لمصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وأعقبت ذلك العمليات العسكرية، اشتد حماس السوريين، وكانت سيارات الحكومة تمر في أحياء حلب تنقل للشعب آخر أنباء القتال عن طريق مكبرات الصوت وتذيع أخبار الانتصارات العربية وسط تصفيق الجماهير في الأماكن العامة!».

.....

«اتصل بي في هذه الأثناء سفيرنا في دمشق، وقال لي بهدوء إن لنا باخرة ركاب تجارية مصرية تتبع شركة بواخر البوستة الخديوية راسية حالياً في اللاذقية وقبطانها إنجليزي. وأضاف أن هذه الباخرة يجب أن تبقى في اللاذقية حتى تنتهى العمليات لأنها لو أبحرت الآن أغرقها الأساطيل المهاجمة لبورسعيد، أو أخذتها رهينة أو غنيمة حرب، وثمانها أكثر من نصف مليون جنيه. المهم تصرف مع القبطان الإنجليزي وتخلص منه بسلام. وقد أصدرت السلطات المسؤولة في دمشق تعليماتها لمحافظ اللاذقية بما يلزم».

«سافرت فى الفجر بالسيارة إلى اللاذقية وعبرت نقاط التفتيش المقامة بالطريق بعد أن حظرت الحكومة السورية الانتقال للاذقية إلا بتصريح خاص. وتوجهت فور وصولي لمقابلة المسؤولين السوريين من مدنيين وعسكريين.. واتفقنا على تأمين نقل القبطان الإنجليزي إلى دمشق».

«توجهت إلى الباخرة المصرية وبدأت بزيارة القبطان فى غرفة قيادته وأفهمته أنه بالنظر لظروف العمليات العسكرية الجارية فإنه يخشى على حياته من البحارة المصريين، وأنه تأميناً له تقرر سفره لدمشق ومنها للخارج، وسوف تقوم سلطات الأمن السورية بذلك، وأنها سترسل فى استدعائه الآن، وعليه أن يجمع أمتعته الشخصية».

«وقد تفهم الموقف تماماً وشكرنى وتناولنا قدحين من البيرة، وعلمت أنه بريطانى الجنسية وأن زوجته يونانية مقيمة بالإسكندرية ويود طمأنتها والاطمئنان عليها، فأخذت عنوانها منه لإجراء اللازم».

«طلبت عقد اجتماع عام مع البحارة المصريين، على ظهر الباخرة، وقلت لهم إنه تقرر تنحية وترحيل القبطان البريطانى، وأن يتولى الضابط الأول للباخرة سلطات القبطان بالنيابة، وأنه صدرت التعليمات بعدم مغادرة الباخرة للاذقية وأن لا تتحرك إلا بتعليمات من السفارة المصرية فى دمشق، وأن من يرغب فى العودة إلى مصر فليتقدم بطلبه للضابط الأول، وستقوم السلطات السورية بنقله إلى دمشق تمهيداً لعودته للوطن».

«كان شعور الجميع حماسياً، يستفسرون عن الأوضاع والأخبار وعائلاتهم ومعظمهم بالإسكندرية، وأبدى عدد منهم الرغبة فى العودة».

«فى هذه الأثناء قدم مندوبون عن السلطات السورية واصطحبوا القبطان البريطانى، ولحقت بهم فى قيادة الموقع حيث توليت الترجمة لأنهم لا يجيدون سوى الفرنسية، ولا يتكلمون الإنجليزية».

«وبعد الظهر عدت إلى حلب، واتصلت بالسفير فى دمشق وقلت له تم إنجاز المهمة وطلبت إبلاغ الشكر للسلطات السورية على صادق تعاونها».

(١٥)

ولعل الواقعة السابقة تلفت نظرنا إلى واقعة أخرى تضمنتها فقرة أخرى فى هذه

المذكرات، وهى فى رأى من الفقرات المهمة لتاريخنا المعاصر فى العلاقات الدولية ، أقصد تلك التى يروى بها السفير جمال بركات ما سسمى بمشكلة أو أزمة الباخرة كليوباترا عام ١٩٦٠ فيما بين الحكومتين المصرية والأمريكية وهى أزمة عابرة لا تحظى بكثير من الاهتمام فى الكتابات التاريخية المعاصرة ، ولعل السبب فى هذا أن المشكلة قد حلت فى وقتها ولو أنها لم تحل لكانت قد تسببت فى أزمة يظل ذكرها متاحا فى الكتابات التاريخية:

«وأصعب مشكلة واجهتنا فى العلاقات الثنائية هى أزمة الباخرة كليوباترا. وفى ١٣ أبريل ١٩٦٠ أبلغتنا الخارجية الأمريكية أن عمال ميناء نيويورك يرفضون تفريغ شحنة الباخرة كليوباترا بناء على قرار الاتحاد الدولى لنقابات عمال الشحن والتفريغ والاتحاد الدولى لعمال الموانئ فى نيويورك، علماً بأن الباخرة تابعة لشركة بواخر البوستة الحديدية، وتتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة».

«وقد أوضحنا للجانب الأمريكى أن هذه المقاطعة سوف تترتب عليها أضرار بالغة للشركة، ويمكن أن تتطور المسألة لتصبح أزمة فى العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والعالم العربى، وأن السبيل إلى تفادى ذلك هو تدخل الحكومة الأمريكية لإنهاء الإضراب، وأن لدى الرئيس الأمريكى الصلاحيات القانونية لمثل هذا التدخل».

«وكانت وجهة النظر الأمريكية أن أمر إنهاء المقاطعة معروض على المحكمة الفيدرالية بنيويورك فى ٢ أبريل وأنه ينبغى الانتظار لحين صدور حكم القضاء».

«وقد توجهت إلى نيويورك لسماع حكم المحكمة الذى صدر برفضها طلب الشركة إلزام العمال بتفريغ السفينة، باعتبار أن القضية هى من قبيل المنازعات العمالية».

«وذهبت إلى حيث ترسو الباخرة فوجدت اثنين من العمال يحملان لافتات بالمقاطعة ويسيران فى تراخ أمام الباخرة، وقيل إن هذا يشكل حسب التقاليد العمالية خطأ وهمياً قائماً لا يجوز اختراقه!».

ثم يرينا صاحب هذه المذكرات أن الحضور الطاغى لشخصية الرئيس العظيم جمال عبدالناصر كان كفيلاً بحل هذه الأزمة والقضاء على المشكلة فى مهدها:

«وأخذت الأزمة فى التصاعد، وبدأ الاتحاد الدولى للعمال العرب فى تعبئة الشعور ضد الولايات المتحدة، وأعلن الرئيس عبدالناصر أن العمال العرب ينظرون إلى الحادث

على أنه إجراء عدائى ضد وطنهم له مساس بمصالحه وكرامته. وكانت لخطب عبدالناصر أصداءها القوية فى ذلك الوقت فى أنحاء العالم العربى». «وظهر اتجاه من جانب عمال الميناء الزنوج لتحدى خط المنع وتفرغ الباخرة بالقوة». «وقرر اتحاد العمال العرب مقاطعة السفن الأمريكية فى جميع الموانئ العربية اعتباراً من منتصف ليل ٢٩ أبريل. وإزاء هذا التهديد وازدياد الشعور العدائى لأمريكا وخشية الإضرار بالمصالح الأمريكية، تدخلت الحكومة الأمريكية وأنهت المقاطعة». «ويبدو أن الهدف من المقاطعة كان محاولة التأثير على موقف الجمهورية العربية المتحدة من مرور السفن والبضائع الإسرائيلية فى قناة السويس». «وقد توجهت مرة أخرى إلى نيويورك وصعدت إلى الباخرة كليوباترا ونقلت لبحارتها وطاقمها وريابها تحية الحكومة بمناسبة انتهاء المقاطعة». «وهكذا تم احتواء الأزمة ومرورها بسلام».

(١٦)

وأجدنى مدفوعاً إلى أن أطلع القارئ على هذه الفقرة التى تصور الجو النفسى الذى كان الدبلوماسيون المصريون يعيشون فيه من جراء الحرب المتصلة مع إسرائيل والروح التى كانت السياسة العربية والدبلوماسية العربية تفرضها على مواقف سفرائنا ومندوبينا فى المجتمعات الدولية والمحافل الدبلوماسية: «...وما هى إلا أسابيع حتى تلقيت دعوة لحضور حفل يقام ظهراً بالقصر الجمهورى احتفاءً برئيس وزراء إحدى الدول الصديقة المجاورة لفنلندا التى يزورها زيارة رسمية. وقد جرت العادة على أن يقدم إلى الضيف الكبير السفراء المعتمدين بهلسنكى». «تصفحت القائمة الدبلوماسية التى تصدرها إدارة المراسم بوزارة الخارجية - مرة كل ستة شهور - فاكتشفت أن آخر سفير قدم أوراق اعتماده قبلى - خلال شهر سبتمبر - هو سفير إسرائيل، وهذا يعنى أننا إذا وقفنا صفاً فى ذلك الاحتفال وقفنا إلى جانب بعضنا البعض».

«وتذكرت على الفور أن الرئيس عبدالناصر عزل نائب وزير الخارجية لتصريح حول إسرائيل، وتوقعت أن الصحف سوف تنشر صورنا الفوتوغرافية ونحن نتحدث في صفحاتها الأولى مما يكون له مردود سيئ في القاهرة، لذلك قررت تفادي هذا المأزق عملاً بالمثل القائل: «الباب اللئيم يجرى منه الريح سده واستريح».

«تحدثت مع مدير المراسم وشرحت له وضعنا بالنسبة لإسرائيل، وأنه ليس فقط أنه لا يوجد اعتراف بها ولا علاقة دبلوماسية معها، بل أكثر من ذلك أنها تحتل أراضي ثلاث دول عربية من بينها مصر».

«وطلبت منه تفادياً للحرَج ألا أقف جنباً إلى جنب مع سفير إسرائيل في حفل الاستقبال المقام لرئيس الوزراء الضيف، وأن ذلك ليس فيه أى اعتبار شخصي، وأنه لن يعدم الوسيلة لتحقيق تلك الرغبة البسيطة».

«وقد شعرت من رد مدير المراسم أن هذا الترتيب البروتوكولى تفرضه أقدمية السفراء، وأنه لا سبيل له إلى التصرف، بل علق على طلبى بأنه لعل هذا التجاور المرتقب بينى وبين سفير إسرائيل يكون بادرة طيبة لدور تقوم به دولة صديقة للطرفين.. يعنى فنلندا».

«واتجه فكرى إلى وجهة أخرى.. قابلت زميلى سفير الهند وكان صديقاً كريماً ودبلوماسياً كفواً.. وقلت له إننى متنازل عن أقدميتى بحيث يقف قبلى فى المناسبات الرسمية، فنحن قدمنا أوراق اعتمادنا فى نفس اليوم، وكل ما فى الأمر أننى أسبقه بنصف ساعة فقط. فوافق على الفور وسر لذلك سروراً شديداً!».

«وفى يوم استقبال الرئيس الضيف وقفنا صفّاً طويلاً، أكثر من ستين سفيراً معتمداً حسب الأقدمية، وأفهمت مدير المراسم أننى بادلت أقدميتى مع سفير الهند، ولاحظ سفير إسرائيل بذكائه بأن الذى يقف بجواره سفير الهند، وأصبح بين مصر وإسرائيل شبه القارة الهندية بأسرها.. وفهم سفير الهند سر التغيير وابتسم».

يعقب صاحب المذكرات بنفسه على ما يرويه ويقول :

«كان هذا عام ١٩٦٩، وهو ما يكشف عن عمق التغيير فى «الخط الرسمى» الذى تبناه الرئيس السادات تجاه إسرائيل ابتداء بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وانتهاء بتوقيع اتفاقية السلام معها فى مارس ١٩٧٩».

«وبعد نحو عام ونصف العام علمت أن سفير إسرائيل قد نقل إلى منصب آخر، وتلقينا دعوة لحضور حفل افتتاح البرلمان وتوجهنا إلى ذلك الحفل الكبير وأخذ السفراء يأخذون مواقعهم حسب ترتيب أقدميتهم، وعندئذ قلت لزميلي سفير الهند أن يعود لأقدميته بعدى، وعندما اندهش قلت له إن الظروف قد تغيرت.. ففهم وقال: كم ستدفع عن هذه المدة؟ وابتسمنا نحن الاثنين».

(١٧)

لعل من حق القارئ أن يستمتع الآن ببعض الطرائف التى وعده العنوان بالحديث عنها وبخاصة بعد كل هذا الذى استعرضناه له من ثقافة وسياسة ودبلوماسية وتاريخ وتجارب فى هذا الكتاب ، وفى هذا الصدد فإننى أختار للقارئ ما يسمى فى الأدب « قصة الغلاف» وحين نقرأ هذه القصة ، فلا بد أن ننتبه إلى المعنى الذى أورده لنا جمال بركات دون أن يكلف نفسه المضى فى خطابة كثيرة ، وهو يتحدث عن سعة الخيلة فى التصرف من أجل الحفاظ على البروتوكول مع الحفاظ فى ذات الوقت على رأس مال الدبلوماسية. وهذه الطرفة التى سنلخصها للقارئ بعد قليل هى التى استوحى منها الفنان مصطفى حسين غلاف هذا الكتاب المعبر حين رسم جمال بركات وهو يجرى البروفة على بدلة رسمية من البديل بينما هو يتطلع إلى صورة نفسه فى المرآة وقد ارتدى الجاكت ولم يترد السروال بعد.. ولنقرأ هذه القصة:

«...كنت أشغل منصب السكرتير الثالث فى السفارة المصرية بلندن عندما تلقيت فى يونية ١٩٥٢ دعوة لحضور حفل الشاى السنوى التقليدى الذى تقيمه الملكة فى ذلك الشهر الذى يصادف عيد ميلادها، وتدعو إليه رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة فى بريطانيا وعددا محدودا من دبلوماسى كل سفارة».

« وقد سعدت بتلك الدعوة سعادة غامرة وأخذت أقرأ بطاقة الدعوة بإمعان فوجدت أن الزى المطلوب هو «بدلة الصباح» Morning Suit أو البونجور، وطبعاً نظراً لحدائث عهدى فى السلك الدبلوماسى لم يكن لدى تلك البدلة. كانت الوزارة تصرف لنا بدلة رسمية موشاة بالقصب. نذهب إلى أفخر الترزية الأجانب بالقاهرة ونفصل البدلة بخطاب رسمى من الوزارة، وكانت أشغال القصب على السترة تزداد على الصدر

والأكمام حسب الدرجة الدبلوماسية ووفق رسومات محددة موجودة لدى التريزي، ولكن هذه البذلة لا تصلح وينبغي ارتداء البونجور (وقد ألغيت بعد قيام ثورة ١٩٥٢)».

«وسألني زملائي القدامى بالسفارة عما سأفعل. قلت سأفصل بذلة جديدة في «سافيل رو» لحضور الحفل. و«سافيل رو» هو الشارع الذي يوجد فيه أفخم وأعلى ترزية الإنجليز في الحى الغربى الراقى فى لندن».

«وسمع الحديث أحد أصدقائي من الزملاء الكبار (لا يذكر لنا جمال بركات اسمه وكان حرياً به أن يفعل حتى نشاركه الشاء عليه أو الترحم على روحه)، فجاءني في مكتبي وأسر إلى أن تكاليف البذلة ستتجاوز ١٥ جنيه استرليني في ذلك الوقت، أى أكثر من راتبى الشهري، وسوف تستخدم مرة واحدة في السنة، وأبقى لآخر الشهر بدون طعام، وقال: إن هناك محلات متخصصة لتأجير مثل هذه الملابس الرسمية لمختلف المناسبات كالأفراح وغيرها، ونصحني أن أجرب حظي».

«وفعلا في المساء توجهت إلى أحد المحلات في «بيكر ستريت» فاستقبلني الموظف بالمحل ببشاشة وقال: من أجل حفل شاي، فأجبت بالإيجاب. فأخذني إلى حيث الملابس والغرف المخصصة للخلع والقياس والمرايا على الجانبين، ففوجئت بوجود عدد كبير من الزبائن يسرون بسرورهم في الطرقات يجربون المقاسات، وكأننا السلك الدبلوماسي بأسره قد جاء إلى المحل، وبعضهم يبدو من سنه أنهم سفراء أو على الأقل وزراء مفوضون».

«وقد وجدت البذلة المناسبة مقاسي بالضبط، واشترت رباط العنق الرمادي والقفاز الأصفر، ولكن المشكلة صادفتنا في القبعة العالية Top hat. فإن مقاس رأسي صغير، ووجدنا من المتعذر الحصول عليه. وكان الحل لدى الموظف الذي استقبلني وعنى بي منذ البداية، فقال: من واقع علمه وخبرته إن القبعة لا تلبس في داخل القصر، وإنما تحمل في اليد عند الدخول وتترك هي والقفاز في المدخل، ولذا فيمكنني أن آخذ قبعة وإن كانت أكبر من مقاسي قليلا، وأحملها في يدي بدلاً من البحث في محلات القبعات المتخصصة وشراء واحدة جديدة ثمنها يتجاوز ٦٥ جنيه استرليني، وهو ما كان».

«وقد أخذت البذلة كأمانة وخرجت على أن أعيدها فور انتهاء الحفل، وقد كلفني إيجارها ٢ جنيه».



وأحب أيضاً أن أنقل للقارئ طرفة أخرى من الطرائف التي حدثت له في زيارته إلى إيران:

«ودعينا برفقة سفيرنا في طهران إلى إحدى حفلات السهر الخاصة في فيللا طبيب جراح إيراني مشهور أستاذ كبير في الجامعة».

«وقد لاحظت أن مستوى جمال السيدات الإيرانيات الحاضرات مرتفع للغاية، وأن أنوفهن صغيرة ودقيقة وبشرة وجوههن ناصعة البياض، ولم أستطع مقاومة إبداء هذه الملاحظة، فاتضح أن المضيف هو جراح تجميل وأن جميع المدعوات من الأرستقراطية الإيرانية قد أجرى لهن المضيف عمليات تجميل ناجحة في وجوههن.. ولعل أقل العمليات توفيقاً هي التي أجراها لزوجته!».

(١٨)

خلاصة القول: فقد وفق السفير جمال بركات أيما توفيق في تقديم هذه المذكرات الشخصية الطريفة التي ستفيد القارئ كما ستفيد الدبلوماسي الشاب، وهي بعد ذلك مفيدة لفكرنا الحديث ولتاريخنا المعاصر وللأجيال القادمة.

